الإعلان بالتوبيخ
لمن ذم أهل التوريخ

تصنيف

الحافظ المؤرخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي
(ت: ٩٠٢هـ)

تحقيق
سالم بن غتر بن سالم الظفيري

دار الصميعي
للنشر والتوزيع



تصنيف

الحافظ المؤرخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي

(ت: ٩٠٢هـ)

تحقيق

سالم بن غتر بن سالم الظفيري

دار الصميعي

للنشر والتوزيع

ح دار الصميعي للنشر والتوزيع ، ١٤٣٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الظفيري، سالم غتر سالم

الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ/ سالم غتر سالم- الرياض، ١٤٣٨هـ

ص: ٨٠٥ ؛ سم: ١٧×٢٤

ردمك: ٣- ٨٠- ٨١٧٢- ٦٠٣- ٩٧٨

١- تاريخ ٢- التاريخ- مصادر ٣- التاريخ- فلسفة أ. العنوان

ديوي: ٩٠٧،٢ ١٤٣٨/٢٨٧٢

رقم الإيداع: ١٤٣٨/٢٨٧٢

ردمك: ٣- ٨٠- ٨١٧٢- ٦٠٣- ٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

دار الصميعي للنشر والتوزيع، المركز الرئيسي السويدي، شارع السويدي العام -الرياض

ص. ب: ٤٩٦٧/ الرمز البريدي: ١١٤١٢ هاتف: ٤٢٥١٤٥٩،٤٢٦٢٩٤٥ فاكس: ٤٢٤٥٣٤١

فرع القصيم: عنيزة، بجوار مؤسسة الشيخ ابن عثيمين الخيرية

هاتف: ٣٦٢٤٤٢٨، فاكس: ٣٦٢١٧٢٨ مدير التسويق: ٠٥٥٥١٦٩٠٥١

موزع المنطقة الجنوبية والغربية: ٠٥٣٠٢٦٩٠٧٠

المملكة العربية السعودية

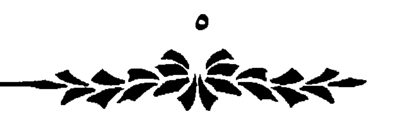
البريد الإلكتروني: daralsomaie@hotmail.com

دار الصميعي للنشر والتوزيع

إهداء

أُهْدِي ثمرة جهدي هذا إلى والدَيَّ

حَفِظَهُما الله ورَعَاهُما



بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمة المُحَقِّق

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فهذا تحقيقٌ لكتاب «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ» لمصنِّفه الحافظ السَّخَاويِّ، وتحتوي مقدمة التحقيق على مبحثين:

المبحث الأول: ترجمة مختصرة للمصنِّف.

١- اسمه ولقبه وكنيته وولادته.

٢- أصله ونسبته.

٣- مذهبه الفقهي والعقدي.

٤- نشأته وطلبه للعلم.

٥- رحلاته ومجاوراته.

٦- أعماله: التدريس، الإفتاء، الإملاء، القضاء، التصنيف.

٧- شيوخه.

٨- تلامذته.

٩- خلافه مع السيوطي.

١٠- ثناء أهل العلم عليه.

١١- وفاته.



۞ المبحث الثاني: دراسة مختصرة عن الكتاب المُحَقَّق.

١- توثيق نسبة الكتاب إلى مصنِّفه.

٢- تحقيق اسم الكتاب.

٣- سبب تأليف الكتاب.

٤- تاريخ تأليف الكتاب.

٥- منهجه العام في الكتاب.

٦- مصادره في كتابه.

٧- مزايا الكتاب.

٨- الملاحظات على الكتاب.

٩- ثناء أهل العلم على الكتاب.

١٠- النسخ المطبوعة والمآخذ عليها.

١١- المخطوطات المعتمدة في التحقيق.

١٢- المنهج في تحقيق الكتاب.

١٣- الخاتمة.





المبحث الأول

ترجمة مختصرة للمصنِّف(١)

(١) اسمه ولقبه وكنيته وولادته:

هو: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد. ويلقَّب بـ«شمس الدين»، ولقَّبه بعضهم بـ«ابن البارد» وهو لقب لجده(٢) بين أناس مخصوصين، ولذا لم يشتهر به أبوه بين الجمهور، وكان السخاوي يكره ذلك، ولا يذكره به إلا من قصد التنقص منه. يكنى بـ«أبي الخير» وبـ«أبي عبدالله»(٣).

ولد في ربيع الأول (٨٣١ هـ)(٤) بـ«حارة بهاء الدين»(٥) في القاهرة.

---

(١) انظر مصادر ترجمته: السخاوي -نفسه- الضوء اللامع، ٨/ ٢ - ٣٢؛ السيوطي، نظم العقيان، ص ١٥٢- ١٥٣؛ الغزي، الكواكب السائرة، ١/ ٥٣-٥٤؛ ابن العماد، شذرات، ١٠/ ٢٣- ٢٥؛ الزبيدي، تاج العروس، ١٩/ ٥١٢ (مادة: سخى) الشوكاني، البدر الطالع، ٢/ ١٨٤ - ١٨٧. كذلك تناولت دراسات موسّعة حياة السخاوي الشخصية وجهوده العلمية. انظر: عبدالله ناصر الشقاري، السخاوي مؤرخًا، وهي رسالة دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض؛ بدر العماش، الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث وعلومه؛ عبدالكريم الخضير وزميله في مقدمة تحقيق: السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ١/ ٦٩ - ١٢٣؛ مشهور حسن وزميله، مؤلفات السخاوي.

(٢) انظر: السخاوي، الضوء، ٧/ ١٧٦، ٨/ ٢.

(٣) انظر: الضوء، ٨/ ٢.

(٤) انظر: الضوء، ٨/ ٢؛ السيوطي، نظم العقيان، ص١٥٢؛ الغزي، الكواكب السائرة، ١ / ٥٣.

(٥) هي: إحدى حارات القاهرة، وهي نسبة إلى الأمير بهاء الدين قراقوش (ت ٥٩٧هـ) وتعرف أيضًا بـ«حارة الريحانية» و«الوزيرية» وهما من طوائف العسكر. انظر: المقريزي، الخطط، ٣/ ٣؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ٤/ ٤.



(٢) أصله ونسبته:

أما أصله فمن بغداد، حيث أشار إلى ذلك أثناء ترجمة جده لأبيه: محمد بن أبي بكر (ت بعد ٧١٨ هـ) فقال[١]: «البغدادي الأصل».

وأما نسبته فهو منسوب إلى «سَخًى» وهي كما قال الحموي[٢]: «كورة بمصر، وقصبتها بأسفل مصر».

وأضاف الزبيدي[٣] أنها: «من أعمال الغربية، تتبعها قرًى وكفور».

والنسبة إليها على القياس «سَخَوِيٌّ» ولكن السماع أطبق على «سخاوي»[٤].

ومن المرجَّح أن الحافظ السخاوي لم يَرَ «سَخًى» ولم يدخلها[٥].

هذا وقد اشْتَهَر جماعة من العلماء بهذه النسبة[٦].

(٣) مذهبه الفقهي والعقدي:

كان السخاوي من الناحية الفقهية على المذهب الشافعي، كما صرّح بنفسه[٧] وذكر ذلك كل من ترجمه[٨].

---

(١) انظر: الضوء، ٧/ ١٧٥.

(٢) انظر: معجم البلدان، ٣/ ١٩٦.

(٣) انظر: تاج العروس، ١٩/ ٥١١ (مادة: سخى). وهي الآن قرية من قرى كفر الشيخ بالغربية. انظر: بدر العماش، الحافظ السخاوي وجهوده، ١/ ٣٢.

(٤) انظر: تاج العروس، ١٩/ ٥١١ (مادة: سخى).

(٥) انظر: بدر العماش، الحافظ السخاوي، ١ / ٣٢.

(٦) انظر على سبيل المثال: الضوء، ١/ ٢١٣، ٢٩٤، ٣٦٣، ٢/ ٩١، ١٢٠، ٢٥٤، ٣/ ١٣٣.

(٧) انظر: الضوء، ٨/ ٢.

(٨) انظر: الغزي، الكواكب السائرة، ١/ ٥٣؛ ابن العماد، الشذرات، ١٠/ ٢٣؛ الشوكاني، البدر الطالع، ٢/ ١٨٤.



أما من الناحية الاعتقادية فهو على المذهب الأشعري، وهو المنتشر خصوصًا في مصر ذلك الوقت، والدليل هو تأويله صفة الرحمة لله تعالى بقوله[١]: «... ومن الرحيم: إرادة الخير بعبيده».

كذلك دخله شيءٌ من التصوف، ولا أدل على ذلك من قوله[٢]: «نعم، دخلت في إجازة خَلْق من المعتبرين هي إلى الخصوص أقرب، وهي الاستجازة لأبناء صوفية الخانقاه[٣] البيبرسية [٤] وكنت إذ ذاك منهم».

ويذهب عبدالكريم الخضير وزميله[٥] إلى أنه من المحتمل أنه رجع عن مذهب التصوف بدلالة أمرين:

الأول: بقوله الآنف الذكر: «وكنت إذ ذاك منهم».

الثاني: ردُّه على الصوفي المنحرف ابن عربي في كتابه الذي سمَّاه «القول المُنْبِي في ترجمة ابن عربي»[٦].

ومهما يكن من أمر كان فيه بعض التصوف، لكنه لم يكن تصوفًا غاليًا مثل أرباب الطرق المنحرفة ونحوها، فالسخاوي لا يرى السماع والرقص ولا المنكرات التي

---

(١) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ١/ ١٣، مع تعليق المحقق على هذه المسألة؛ بدر العماش، الحافظ السخاوي، ١/ ١٤١ - ١٤٣.

(٢) انظر: فتح المغيث، ٢/ ٤٢١.

(٣) الخانقاه: مكان مُعَدٌّ لأتباع الطرق الصوفية. انظر: مصطفى الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ص١٥٨.

(٤) هي: خانقاه بالقاهرة بناها الظاهر بيبرس قبل تولي السلطنة. انظر: المقريزي، الخطط، ٤/ ٢٨٥.

(٥) انظر: مقدمة تحقيق: فتح المغيث، ١/ ٧٤.

(٦) انظر: نسخه ومخطوطاته وتفصيل محتواه: مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص١٣٧- ١٣٨؛ بدر العماش، الحافظ السخاوي، ١/ ٣٠٦ - ٣٠٨.



تقع من الصوفية وغيرها من بدعهم المحدثة[١].

(٤) نشأته وطلبه العلم:

نشأ الحافظ في أسرة يغلب عليها الصلاح والعلم، ولا أدل على ذلك من اهتمام جده لأبيه محمد بن أبي بكر بمجالس العلم، حيث أخذ التردد عليها، وأكثر من سماع «السيرة النبوية» وغيرها من كتب الحديث، حتى صار يستحضر من المتون والمغازي وسورًا من القرآن، مع التحري في العبادة، والمداومة على التهجد والأوراد والأذكار[٢].

وكذلك والده عبدالرحمن بن محمد (ت ٨٧٤ هـ) حيث حفظ القرآن ودرس الفقه وسمع بعض كتب الحديث مثل «صحيح مسلم»[٣].

وأيضًا عمه المَكْنِيُّ بـأبي بكر بن محمد (ت ٨٢٢هـ) حيث حفظ القرآن و«العمدة» و«ألفية النحو» واعتنى بـ«جامع المختصرات» وأتقن الفرائض والحساب[٤].

وفي هذا الجو الأسري العلمي والإيماني أدخله والده، وهو لم يتجاوز الرابعة من عمره، عند مؤدِّب الأطفال الشرف عيسى بن أحمد القاهري (ت ٨٦٥ هـ)[٥] فأقام عنده يسيرًا، ثم نقله والده إلى الصالح البدر حسين بن أحمد الأزهري

---

(١) انظر بدر العماش، الحافظ السخاوي، ١/ ١٤٦.

(٢) انظر: الضوء، ٧/ ١٧٦.

(٣) المصدر نفسه، ٤/ ١٢٤- ١٢٥.

(٤) المصدر نفسه، ١١/ ٧٣. ولمزيد من التفاصيل عن أسرته واهتمامها بالعلم انظر: بدر العماش، الحافظ السخاوي، ١/ ٣٤- ٣٨؛ عبدالكريم الخضير، مقدمة تحقيق: فتح المغيث، ١/ ٧٥-٧٦.

(٥) انظر: الضوء، ٦/ ١٥٠.



(ت ٨٧٨ هـ) [١] فقرأ عليه القرآن وختمه، وغيرهم[٢].

وهكذا ظل الحافظ ينتقل من شيخ إلى آخر، حتى التقى بشيخه الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ) وكان قريب المسكن من الحافظ السخاوي[٣] فيذكر السخاوي[٤] أنه أقبل عليه بكليته، فلازمه وقرأ عليه في المصطلح وعلم الرجال، بل حتى السيوطي يذكر[٥] أن السخاوي كتب بخطه كثيرًا من مصنفات ابن حجر.

لذا فالسخاوي يُعَدُّ بحقٍّ وارثَ علم شيخه ابن حجر، ولعله لم يبالغ حيث يقول[٦]: «وقد قرأت عليه الكثير جدًّا من تصانيفه ومروياته، بحيث لا أعلم من شاركني في مجموعها».

۞ (٥) رحلاته ومجاوراته:

يُعد السخاوي من أوسع العلماء رحلةً وتجوالًا، حيث شملت رحلاته الديار المصرية، والشامية، والحجازية.

ولذلك وصفه الكافِيَجِيُّ (ت ٨٧٩ هـ) بـ«الرُّحْلة»[٧].

وقال السيوطي[٨]: «وسمع الكثير جدًّا على المُسْنِدِين بمصر والشام والحجاز».

---

(١) المصدر نفسه، ٣/ ١٣٥.

(٢) المصدر نفسه، ٨/ ٢-٣.

(٣) المصدر نفسه، ٨/ ٢.

(٤) المصدر نفسه، ٨/ ٥-٦.

(٥) انظر: السيوطي، نظم العقيان، ص ١٥٢.

(٦) انظر: الضوء، ٢/ ٤٠.

(٧) المصدر نفسه، ٨/ ٢٦.

(٨) انظر: نظم العقيان، ص ١٥٢.



وقال ابن العماد[١] (ت ١٠٨٩هـ): «ورحل إلى الآفاق، وجاب البلاد...».

وأول رحلة علمية قام بها هي بعد وفاة شيخه ابن حجر سنة (٨٥٣ هـ) حيث توجه إلى دمياط، فسمع بها من بعض المُسْنِدِين، وكتب عن نفر من المتأدبين[٢]. وكانت هذه الرحلة قصيرة، حيث عاد إلى القاهرة[٣].

ثم استأنف رحلته الثانية، حيث عزم على قضاء فريضة الحج، وبصحبته والدته، فمر بالطور وينبع وجدة، وأخذ عن غير واحد من العلماء، ثم وصل مكة في أوائل شعبان (٨٥٦ هـ) فأقام بها إلى أن حَجَّ، وقرأ بها من الكتب الكبار والأجزاء القصار، وقد أخذ عن أكثر من (٣٠) شيخًا في هذه الرحلة، وفي رجوعه مَرَّ بالمدينة المنورة، فقرأ على جمع من علمائها، ثم رجع إلى القاهرة[٤].

وقد أعانه في هذه الرحلة صاحبه النجم ابن فهد (ت٨٨٥ هـ)[٥] حيث ساعده في الدلالة على الشيوخ، فضلًا عما قدَّمه مِن كتبه وكتب والده للسخاوي[٦].

ونظرًا لأهمية هذه الرحلة فقد ضمنها كتابه «الرحلة المكية» [٧].

كذلك رحل إلى الإسكندرية، حيث أخذ عن جمع من المُسْنِدِين والشعراء،

---

(١) انظر: الشذرات، ١٠ / ٢٣.

(٢) انظر: الضوء، ٨/ ٧.

(٣) انظر: بدر العماش، الحافظ السخاوي، ١/ ٩١.

(٤) انظر: الضوء، ٨/ ٧-٨.

(٥) المصدر نفسه، ٦/ ١٢٦-١٣١.

(٦) المصدر نفسه، ٨/ ٨.

(٧) المصدر نفسه، ٨/ ١٦؛ البغدادي، هدية العارفين، ٦/ ٢٢٠؛مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص ٩٩؛ بدر العماش، الحافظ السخاوي، ١/ ١٧٥.



ففي هذه الرحلة حصل على أشياء جليلة من الكتب والأجزاء والفوائد، عن نحو (٥٠) نفسًا[١].

ولأهمية هذه الرحلة صنّف كتابه «الرحلة السكندرية»[٢].

ثم رحل بعد ذلك إلى البلاد الشامية؛ دمشق وحلب وبيت المقدس وغيرها، حيث التقى بأكثر من (١٠٠) من أهل العلم[٣] من أشهرهم الحافظ برهان الدين الحلبي المعروف بـ«سبط ابن العجمي» (ت ٨٨٤ هـ)[٤] ثم عاد من رحلته فوصل القاهرة في شعبان (٨٥٩هـ).

أيضًا قيدها بـ«الرحلة الحلبية»[٥].

هذا وقد أفاد بدر العماش[٦] أن للسخاوي: «تراجم شيوخه الذين أخذ عنهم في الرحلة إلى البلاد المصرية والشامية»[٧].

وقال العماش: «ولم أقف على من ذكره[٨] وقد وقفت عليه مخطوطًا موضوعه

---

(١) انظر: الضوء، ٨/ ٨.

(٢) المصدر نفسه، ٨/ ١٦؛ البغدادي، هدية العارفين، ٦/ ٢٢٠؛ مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص٩٩؛ بدر العماش، الحافظ السخاوي، ١/ ١٧٤.

(٣) انظر: الضوء، ٨/ ٨-٩.

(٤) المصدر نفسه، ١/ ١٩٨- ٢٠٠.

(٥) المصدر نفسه، ٨/ ١٦؛ البغدادي، هدية العارفين، ٦/ ٢٢٠؛ مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص ٩٨-٩٩؛ بدر العماش، الحافظ السخاوي، ١/ ١٧٤.

(٦) انظر: الحافظ السخاوي، ١/ ١٧٣.

(٧) توجد قطعة صغيرة في المكتبة الأزهرية (رقم: ٤٨) وهي بخط السخاوي. انظر: بدر العماش، الحافظ السخاوي، ١/ ١٧٣.

(٨) لعل من المرجح أن تكون هي نفسها كتب الرحلات المذكورة: الإسكندرية والحلبية.



تراجم الشيوخ الذين اجتمع بهم في رحلته إلى البلاد المصرية والشامية، وقد سمع منهم وأجازوا له».

أما عن مجاوراته فكانت إلى الحرمين الشريفين:

أما المجاورة الأولى في (٨٥٦ هـ)[١].

والثانية في (٨٧٠ هـ) حيث حج وجاور هو وأهله وأولاده، وحدَّث هناك بأشياء من تصانيفه وغيرها[٢].

والثالثة حينما حج في (٨٨٥ هـ) حيث جاور في سنة (٨٨٦ هـ) إلى (٨٨٧ هـ) وأقام منها ٣ أشهر بالمدينة[٣] ثم عاد إلى القاهرة.

والرابعة في (٨٩٢هـ) وجاور في مكة حتى (٨٩٤ هـ)[٤] ثم عاد إلى القاهرة.

والخامسة في (٨٩٦ هـ) حيث جاور في مكة إلى (٨٩٨ هـ) ثم ذهب إلى المدينة فأقام بها أشهرًا، حيث صام فيها رمضان، ثم عاد في شوالها إلى مكة[٥] ثم رجع إلى المدينة مرة أخرى، وجاور بها إلى أن توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٦].

هذا وقد استفاد الناس منه أثناء مجاوراته الشيء الكثير، حيث يقول[٧]:

---

(١) سبق الكلام عليها.

(٢) انظر: ابن العماد، الشذرات، ١٠/ ٢٤؛ الشوكاني، البدر الطالع، ٢/ ١٨٤.

(٣) انظر: الضوء، ٨/ ١٤.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه؛ ابن العماد، الشذرات، ١٠/ ٢٤.

(٦) انظر: ابن العماد؛ الشذرات، ١٠/ ٢٤.

(٧) انظر: الضوء، ٨/ ١٤؛ ابن العماد، الشذرات، ١٠/ ٢٤. ولمزيد من التفاصيل عن الكتب التي شرحها في مجاوراته انظر: بدر العماش، الحافظ السخاوي، ١/ ١١٠-١١٢.



«وحمل الناس من أهلهما والقادمين عليهما عنه الكثير جدًّا رواية ودراية، وحصلوا من تصانيفه جملة....».

(٦) أعماله:

إن مقدرة السخاوي العلمية، وتفوق موهبته، وقوة عزيمته، مكنته من تولي عدة أعمال مثل: التدريس، والإفتاء، والإملاء، والتصنيف، ولقد كان أهلًا لها، وقد وصفه ابن العماد بقوله [١]: «لازم الاشتغال... والتأليف، لم يفتر أبدًا».

أما التدريس:

فقد أذن له شيوخه بالإقراء والإفادة، ومنهم شيخه ابن حجر [٢].

هذا وقد درَّس السخاوي في منزله وفي المدارس والمساجد.

ففي منزله يقول[٣]: «... كل ذلك مع ملازمة الناس له في منزله للقراءة دراية ورواية...».

أيضًا في المدارس، فمثلًا تولى التدريس في المدرسة الفاضلية [٤] على ما يُرجَّح ما قبل (٨٧٠ هـ) بتقرير من شيخه شرف الدين المناوي (ت٨٧١ هـ)[٥] وتولى أيضًا

---

(١) انظر: الشذرات، ١٠/ ٢٣.

(٢) انظر: الضوء، ٨/ ٦.

(٣) المصدر نفسه، ٨/ ١٥.

(٤) هي: إحدى مدارس القاهرة نسبة لبانيها القاضي الفاضل عبدالرحمن بن علي بن الحسن اللخمي البيساني العسقلاني ثم المصري (ت ٥٩٦ هـ) بجوار داره في (٥٨٠ هـ) وأوقفها على الشافعية والمالكية. انظر: المقريزي، الخطط، ٤/ ٢٠٤؛ النعيمي، الدارس في تاريخ المدارس، ١/ ٨٩-٩٠.

(٥) انظر: الضوء، ٨/ ٣١، ١٠/ ٢٥٤؛ بدر العماش، الحافظ السخاوي، ١/ ١٠٥.



التدريس في المدرسة الكاملية[١] (٨٧٤ هـ)[٢] وغيرهما من المدارس المصرية[٣].

أما الإفتاء:

كان السخاوي مؤهَّلًا للفتوى، ولا أدل على ذلك من أمرين:

الأول: توجُّه كبار العلماء بالسؤال إليه فيما يعرض لهم من مسائل الحديث ومتعلقاته، وذلك مرة بالكتابة، ومرة باللفظ، ومرة بإرسال الرسائل[٤].

الثاني: رسائله ومصنفاته التي تدل بمحتواها أنه ألفها بسبب سؤال أو طلب فتوى، فمثلًا له كتاب بعنوان: «الأجوبة المرضية فيما سئل (السخاوي) عنه من الأحاديث النبوية»[٥] و«أجوبة أسئلة ابن الحاكمي».

حيث يقول السخاوي[٦]: «وسألني أسئلة أفردت أجوبتها في جزء».

و«الأجوبة العلية عن الأسئلة الدمياطية»[٧] وغيرها من الرسائل والفتاوى[٨].

---

(١) هي: إحدى أشهر مدارس الحديث في القاهرة نسبة لبانيها السلطان الكامل ناصر الدين محمد ابن الملك العادل (ت ٦٣٥ هـ) وقد بناها (٦٢٢ هـ). انظر:المقريزي، الخطط، ٤/ ٢١٩.

(٢) انظر: الضوء ٨/ ٣١.

(٣) انظر: تفاصيل تدريسه بالمدارس: الضوء، ٨/ ٣١؛ بدر العماش، الحافظ السخاوي ١/ ١٠٤-١٠٩؛ عبدالكريم الخضير، مقدمة تحقيق: فتح المغيث، ١/ ٩٤-٩٦.

(٤) انظر: الضوء، ٨/ ١٣.

(٥) طبع بتحقيق: محمد إسحاق، نشر: دار الراية، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.

(٦) انظر: الضوء، ٩/ ١٣٥. وابن الحاكمي هو: محمد بن محمد المحلي القاهري، فقيه شافعي (ت ٨٨٢ هـ). انظر: المصدر نفسه.

(٧) أورده ضمن مؤلفاته. انظر: الضوء، ٨/ ١٩. وتوجد نسخة في جامعة (ييل) في أمريكا (رقم: ٢٣٤)، انظر: مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص٣٠؛ بدر العماش، الحافظ السخاوي، ١/ ٣١٤-٣١٥.

(٨) لمزيد من التفاصيل انظر: مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٤٠، ١٢١؛ بدر العماش، الحافظ السخاوي، ١ / ٣١٢ - ٣١٨.



ومن الملاحظ أن السخاوي في أواخر حياته امتنع عن الإفتاء؛ لأنه يرى كما يقول [١]: «إنه التزم ترك الإفتاء مع الإلحاح عليه فيه حين تزاحم الصغار على ذلك، واستوى الماء والخشبة... وقد سبقه للاعتذار بنحو ذلك شيخ شيوخه الزين العراقي، وكفى به قدوة...».

أما الإملاء[٢]:

فكانت له جهود في هذا المجال، حيث شرع في إملاء تكملة تخريج شيخه للأذكار، ثم أملى تخريج «الأربعين النووية» وغيرها.

وقد بلغت مجالس إملائه ما يقارب (٦٠٠) فأكثر، وقد حضرها لفيف من العلماء وأهل الفضل كـ«النجم ابن فهد» (ت ٨٨٥ هـ) وغيره [٣].

ثم قطع مجالس الإملاء لمَّا عاد للقاهرة من مجاورته المكية (٨٩٥هـ) والسبب يعود إلى ما ذكره هو بقوله [٤]: «... وامتنع من الإملاء لمزاحمة من لا يحسن فيها، وعدم التمييز من جل الناس أو كلهم بين العلمين...».

أما القضاء:

فقد عُرض عليه لكنه اعتذر[٥].

---

(١) انظر: الضوء، ٨/ ١٤-١٥.

(٢) أو ما يُعرف بـ«الأمالي» وهي: أن يعقد العالم مجلسًا وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس، فيتكلم العالم بما فتح الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عليه من العلم ويكتبه التلاميذ فيصير كتابًا. انظر: حاجي، كشف الظنون، ١/ ١٦١.

(٣) انظر: الضوء، ٨/ ١٤.

(٤) المصدر نفسه. ولمزيد من التفاصيل عن موضوع الإملاء انظر: بدر العماش، الحافظ السخاوي، ١/ ١١٣-١٢٠.

(٥) انظر: الضوء، ٨/ ٣٢.



ولعل السبب يعود لأمرين:

الأول: ما ورد في الأحاديث النبوية في الترهيب فيمن تولى القضاء، كقوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ وَلِيَ القَضَاءَ**» أَوْ «**مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ، فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ**»[١].

والثاني: هو ما رآه السخاوي عمليًّا من معاناة شيخه الحافظ ابن حجر، حيث يقول السخاوي[٢]: «وكان مصممًا على عدم دخوله في القضاء... وصرَّح بأنه جنى على نفسه بتقليد أمرهم... وزهد في القضاء زهدًا تامًّا لكثرة ما توالى عليه من الأنكاد والمحن...».

أما مصنفاته:

يعتبر السخاوي جديرًا بالتصنيف، خليقًا بالتأليف، وهو يُعدُّ من أبرز المكثرين من التصنيف في فنون الحديث والتراجم والتاريخ، وقد أذن له شيخه الحافظ ابن حجر بذلك[٣] كشهادة من عالم متبحر خبير بفنون التصنيف.

شرع السخاوي في التصنيف في بداية حياته، وعمره إذ ذاك (حوالي ١٨ سنة) فقد ذكر أنه[٤] «شرع في التصنيف والتخريج قبل الخمسين» أي قبل سنة ٨٥٠هـ.

وكانت مؤلفاته محط أنظار وثناء العلماء.

---

(١) صحيح. أخرجه الترمذي في «سننه» (١٣٢٥) عن أبي هريرة مرفوعًا. قال الترمذي «حسن غريب». وقال السخاوي: «وهو صحيح أو حسن». انظر: المقاصد الحسنة، رقم: ١١٠٧.

(٢) انظر: الضوء، ٢/ ٣٨.

(٣) المصدر نفسه، ٨/ ٦.

(٤) المصدر نفسه، ٨/ ١٥.



يقول البدر العيني[١] (ت ٨٥٥هـ) عن بعض مصنفاته: «إنه حوى فوائد كثيرة وزوائد غزيرة...».

وقال ابن فهد[٢]: «ولا أعلم الآن من يعرف علوم الحديث مثله ولا أكثر تصنيفًا ولا أحسن».

وقال ابن العماد [٣]: «وألف كتبًا إليها النهاية...».

وقال الزبيدي [٤]: «وألَّف وأجاد، وهو أحد من انتفعت بمؤلفاته».

هذا وقد قرض له بعضَ مصنفاته جمعٌ من أهل العلم كشيخه سعد الدين ابن الدِّيري[٥] (ت ٨٦٧ هـ) وغيره.

كانت مصنفاته متنوعة فهناك: التصنيف المستقل كـ«الضوء اللامع» وغيره، **أو تكملة أو تذييل لبعض المصنفات** كـ«تكملة لتلخيص ابن حجر لكتاب المتفق والمفترق للخطيب»[٦] **أو شرح لبعض المؤلفات** كـ«فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» **أو اختصار لبعضها** كـ«تلخيص علل الدارقطني»[٧] **أو تجريد وجمع لبعض المتفرقات** كـ«تجريد حواشي ابن حجر على الطبقات الوسطى للسبكي»[٨]

---

(١) المصدر نفسه، ٨/ ٢٥.

(٢) انظر الشوكاني، البدر الطالع، ٢/ ١٨٦.

(٣) انظر: الشذرات، ١٠/ ٢٤.

(٤) انظر: تاج العروس، ١٩/ ٥١٢ (مادة: سخى).

(٥) انظر: الضوء، ٨/ ٢٥.

(٦) المصدر نفسه، ٨/ ١٦؛ مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص٧٤.

(٧) انظر: الضوء، ٨/ ١٦.

(٨) المصدر نفسه، ٨/ ١٧، ٩/ ١١٩؛ مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص٦٢.



أو ترتيبها كـ«ترتيب شيوخ الطبراني»[١] **أو استدراكات وتنبيهات وردود** كـ«أحسن المساعي في إيضاح حوادث البقاعي»[٢] وغيرها.

وهذا التنوع يدل على مهارة السخاوي الفائقة في التعامل مع أنماط مختلفة من التأليف.

على أنه من الملاحظ أن بعض المؤلفات لم يكمل كـ«شرح الشمائل للترمذي» حيث كتب منه مجلدًا[٣] أو سوَّد بعضها ولم يبيضها كـ«شرح ألفية السيرة للعراقي»[٤] حيث قال[٥]: «في المسوَّدة ثم عدم».

هذا وقد تنوعت الموضوعات التي صنَّف فيها، فتجد له في الحديث وعلومه، وهو الأكثر بوصفه مُحدِّثًا؛ من تخريج وغيره، أو في السيرة والفضائل والمناقب ومتعلقاتها، أو في التاريخ والتراجم، أو في كتب الإجازات أو المشيخات وغيرها.

على أن هناك مصنفات نسبتها للسخاوي غير صحيحة أو فيها نظر[٦].

ومهما يكن من أمر فهذا التنوع في التصنيف وكثرته وغزارته وعمقه يدل على أننا أمام قامة علمية رائدة.

---

(١) انظر: الضوء، ٨/ ١٧؛ مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص٧١.
(٢) انظر: الضوء، ٨/ ١٧؛ مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص٣٣.
(٣) انظر: الضوء، ٨/ ١٦.
(٤) انظر: مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص١٠٤.
(٥) انظر: الضوء، ٨/ ١٦.
(٦) انظر: مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص٢٤٦؛ بدر العماش، الحافظ السخاوي، ١/ ٣٧٢- ٣٨٢.



(٧) شيوخه:

يلاحظ على شيوخه أنهم من بقاع مختلفة، ففيهم المصري والدمشقي والمكي والمدني، وغيرهم. كذا تنوع مذاهبهم الفقهية ففيهم الشافعي -مذهبه- والمالكي والحنفي والحنبلي. وهذا يدل أن السخاوي بعيد كل البعد عن التعصب المذهبي.

ولقد ذكرنا في ثنايا الحديث السابق بعض شيوخه، وهنا أزيد فأذكر بعضهم، وهم [١]:

* العز ابن الفرات (ت ٨٥١ هـ) [٢].
* ابن خِضْر (ت ٨٥٢ هـ) [٣].
* الزين السَّنْدَبيسي (ت ٨٥٢ هـ) [٤].
* الزين رضوان العُقبي (ت ٨٥٢ هـ) [٥].
* عبدالسلام البغدادي (ت ٨٥٩ هـ) [٦].
* ابن البُلقيني (ت ٨٦٨ هـ) [٧].
* ابن أسد (ت ٨٧٢ هـ) [٨] وغيرهم.

(١) لمعرفة شيوخه انظر: عبدالكريم الخضير وزميله، مقدمة تحقيق: فتح المغيث، ١/ ٨١ – ٨٨؛ بدر العماش، الحافظ السخاوي، ١/ ٤٧ – ٨٩.
(٢) انظر: الضوء، ٤/ ١٨٦-١٨٨؛ السيوطي، نظم العقيان، ص١٢٧-١٢٨.
(٣) انظر: الضوء، ١/ ٤٣ -٤٧؛ نظم العقيان، ص١٥-١٦.
(٤) انظر: الضوء، ٤/ ١٥٠-١٥٢؛ نظم العقيان، ص١٢٦-١٢٧.
(٥) انظر: الضوء، ٣/ ٢٢٦-٢٢٨؛ نظم العقيان، ص١١٢.
(٦) انظر: الضوء، ٤/ ١٩٨-٢٠٣؛ نظم العقيان، ص١٢٨-١٢٩.
(٧) انظر: الضوء، ٣/ ٣١٢-٣١٤؛ نظم العقيان، ص ١١٩.
(٨) انظر: الضوء، ١/ ٢٢٧-٢٣١؛ نظم العقيان، ص٣٦.



(٨) تلامذته:

لقد أقبل الطلبة عليه بقصد الاستفادة من علمه، وتزايد عددهم حتى صار من الصعب جدًّا حصرهم والإحاطة بهم[١] حتى إنه نفسه قال [٢]: «أخذ عنه من الخلائق من لا يحصى كثرة». نذكر أشهرهم، وهم[٣]:

* القسطلاني (ت ٩٢٣ هـ)[٤].
* ابن رجب الطوخي (ت ٨٩٣ هـ)[٥].
* ابن عبد السلام (ت ٩٣١هـ)[٦].
* جار الله ابن فَهْد (ت ٩٥٤هـ)[٧].
* عبدالباسط بن خليل (ت ٩٢٠ هـ)[٨].
* عبد الرحمن بن الدَّيْبَع (ت ٩٤٤ هـ)[٩].
* عبد العزيز ابن فهد (ت ٩٢١هـ)[١٠] وغيرهم.

---

(١) انظر: عبد الكريم الخضير وزميله، مقدمة تحقيق: فتح المغيث، ١/ ١١٥.

(٢) انظر: الضوء، ٨/ ١٥.

(٣) لمعرفة تلامذته انظر: عبدالكريم وزميله، مقدمة تحقيق: فتح المغيث، ١/ ١١٥-١٢١؛ بدر العماش، الحافظ السخاوي، ١/ ٣٨٣-٤٠٨.

(٤) انظر: الضوء، ٢/ ١٠٣-١٠٤؛ الغزي، الكواكب السائرة، ١/ ١٢٨-١٢٩.

(٥) انظر: الضوء، ٢/ ١٢١-١٢٢.

(٦) المصدر نفسه، ٢/ ١٨١-١٨٢؛ كحالة، معجم المؤلفين، ٢/ ١٥٠-١٥١.

(٧) المصدر نفسه، ٣/ ٥٢؛ ابن العماد، الشذرات، ١٠/ ٤٣٢-٤٣٣.

(٨) انظر: الضوء، ٤/ ٢٧؛ البغدادي، هدية العارفين، ٥/ ٤٩٤.

(٩) انظر: الضوء، ٤/ ١٠٤؛ ابن العماد، الشذرات، ١٠/ ٣٦٢-٣٦٣.

(١٠) انظر: الضوء، ٤/ ٢٢٤-٢٢٦؛ ابن العماد، الشذرات، ١٠/ ١٤٤-١٤٦.



(٩) خلافه مع السيوطي:

مهما كان يظل العالِم بشرًا يعتريه ما يعتري الإنسان من الخطأ وحظ النفس، ويتضح ذلك في ردود بعضهم على بعض.

قال الذهبي: «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعْبَأُ به، لاسيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، ما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أنَّ عصرًا من الأعصار سَلِمَ أَهْلُه من ذلك سوى الأنبياء والصدِّيقين»[١].

ولقد كان للسخاوي صولات وجولات علمية مع معاصريه خاصة السيوطي (ت٩١١ هـ) تميزت بشيء من الحدَّة[٢] ولست بصدد البحث في هذا الموضوع، لكن أعدل الأقوال فيما بينهما ما قاله عبدالوهاب عبداللطيف[٣]:

«والحق أن السيوطي صاحب فنون وإمام في كثير منها، وهو أحفظ للمتون من السخاوي، وأبصر باستنباط الأحكام الشرعية، وله الباع الطويل في العربية، والتفسير بالمأثور... وقد وقع في بعض مؤلفاته الحديثية بعض التسامح والتناقض[٤] ... وأما السخاوي فهو في علم الحديث وعلوم الإسناد وما يتعلق بالرجال والعلل

---

(١) انظر: الذهبي، ميزان، ١/ ٢٥١؛ ابن عبدالبر، جامع بيان العلم، ٢/ ١٠٨٧؛ اللكنوي، الرفع والتكميل، ص ٤٣١.

(٢) انظر ترجمة السيوطي عند: السخاوي، الضوء، ٤/ ٦٥-٧٠، وترجمة السخاوي عند: السيوطي، نظم العقيان، ص١٥٢. ولمزيد من التفاصيل عن موضوع الخلاف انظر: بدر العماش، الحافظ السخاوي، ١/ ١٣٢-١٤٠؛ عبدالعال سالم مكرم، جلال الدين السيوطي، ص١٤٤-١٦٢؛ عبدالله الشقاري، السخاوي مؤرخًا، ص ٤٧٩-٥٠٠.

(٣) انظر مقدمة التحقيق: السيوطي، تدريب الراوي، ١/ ٢٧-٢٨.

(٤) انظر: تساهل السيوطي في الحديث: الألباني، الضعيفة، ١/ ١٨٢، ٢٧٣.



والتاريخ، إمام لا يشاركه فيها أحد، ويعتبر صاحب فن واحد، ولذا يُرَجَّح قوله في الحديث وعلومه على السيوطي، ومؤلفاته في ذلك مرجع المحققين».

(١٠) ثناء أهل العلم عليه:

لقد نال السخاوي إعجاب كثير من العلماء، وعلى رأسهم شيخه ابن حجر، حيث كان ينوِّه بذكر السخاوي ويرجِّحه على سائر جماعته المنسوبين إلى الحديث وصناعته، وكان يقول عنه [١]: «إنه أَنْبَهُ طَلَبتي الآن» ويقول[٢] أيضًا: «ليس في جماعتي مثله».

كذلك الكافيجي بقوله[٣]: «الإمام العالم العلَّامة النسَّابة...».

حتى السيوطي قال عنه[٤]: «المحدث المؤرخ...».

وقال البقاعي[٥] على ما بينهما من مشاحنة: «المحدث البارع الأوحد المفيد».

وقال ابن فهد[٦]: «لم أر في الحفاظ المتأخرين مثله».

وقال الغزي [٧]: «العالم العلَّامة المسنِد الحافظ المتقن».

وقال ابن العماد[٨]: «ولم يُخلَق بعد مثله، وانتهى إليه علم الجرح والتعديل

(١) انظر: الضوء، ٨/ ٢٠.
(٢) المصدر نفسه ، ٢/ ٤٠.
(٣) المصدر نفسه، ٨/ ٢٦.
(٤) انظر: نظم العقيان، ص١٥٢.
(٥) انظر: الضوء، ٨/ ٢١.
(٦) انظر: الشوكاني، البدر الطالع، ٢/ ١٨٥-١٨٦.
(٧) انظر: الكواكب السائرة، ١/ ٥٤.
(٨) انظر: الشذرات، ١٠/ ٢٥.

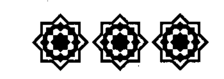


حتى قيل: لم يكن بعد الذهبي أحدٌ سلك مسلكه».

وقال الشوكاني [(١)]: «وبالجملة فهو من الأئمة الأكابر».

(١١) وفاته:

توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد حياة مليئة بالعطاء والإنجاز -على الراجح- في شهر شعبان (٩٠٢ هـ)[(٢)] بالمدينة النبوية، حيث دُفن بالبقيع بجوار الإمام مالك[(٣)] رحمهما الله تعالى.



(١) انظر: البدر الطالع، ٢/ ١٨٥.

(٢) انظر: السيوطي، نظم العقيان، ص ١٥٣؛ ابن العماد، الشذرات، ١٠ / ٢٥؛ الشوكاني، البدر الطالع، ٢ / ١٨٦.

(٣) انظر: ابن العماد، الشذرات، ١٠ / ٢٥ .



المبحث الثاني

﴿ دراسة مختصرة عن الكتاب المحقَّق ﴾

(١) توثيق نسبة الكتاب إلى مصنِّفه:

تدل عدة أمور على صحة نسبة الكتاب إلى السخاوي، منها:

أ - ظهور شخصيته العلمية في كتابه من حيث المادة العلمية، والأسلوب، والآراء، والإحالات على كتبه الأخرى.

ب- أورده ضمن قائمة مؤلفاته كما في «الضوء»[١] و«وجيز الكلام»[٢] وغيرهما[٣].

جـ - أن اسمه مثبت على غلاف المخطوطتين والمطبوعتين[٤].

د - نسبه إليه جمع من العلماء منهم: حاجي خليفة[٥] وابن العماد[٦] والبغدادي[٧] وغيرهم[٨]. وتعتبر هذه النسبة في نطاق التواتر أو الشهرة.

---

(١) انظر: ٨/ ١٧.

(٢) انظر: ٣/ ٢١٨، ١٢٩٤.

(٣) انظر: بدر العماش، الحافظ السخاوي وجهوده، ١/ ٢٥٢.

(٤) انظر: نماذج من صور المخطوطات والمطبوعات.

(٥) انظر: كشف الظنون، ١/ ١٢٨.

(٦) انظر: شذرات، ١٠/ ٢٤- ٢٥.

(٧) انظر: هدية العارفين، ٦/ ٢١٩.

(٨) انظر: بدر العماش، الحافظ السخاوي، ١/ ٢٥٣.



(٢) تحقيق اسم الكتاب:

وقع اختلاف في اسم الكتاب عند السخاوي من جهة، وعند العلماء المتأخرين من جهة أخرى. فأما عنده فقد ذكره في «الضوء»[١] كذا: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التوريخ» وذكره في «وجيز الكلام»[٢] في موضعين؛ الأول كذا: «الإعلام بالتوبيخ لمن ذم التوريخ» والثاني كذا: «التوبيخ لمن ذم التوريخ».

أما ما ذكره في «الإعلان» نفسه فهو كالآتي:

أ- في مخطوطة (أ) جاء على غلاف المخطوط كذا[٣]: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» وفي مقدمة الكتاب كذا[٤]: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التواريخ».

ب- في مخطوطة (ب) جاء على غلاف المخطوط وفي مقدمة الكتاب كذا[٥]: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ».

جـ- وفي مطبوعة حسام الدين القدسي[٦] جاء على الغلاف كذا[٧]: «الإعلان

---

(١) انظر: ٨/ ١٧.

(٢) انظر: ٣/ ٢١٨، ١٢٩٤.

(٣) انظر: نماذج من صور المخطوطات.

(٤) (ورقة ٣). انظر: نماذج من صور المخطوطات.

(٥) (ورقة ٣/ أ). انظر: نماذج من صور المخطوطات.

(٦) هو: محمد حسام الدين بن محمد القدسي (١٣٢١هـ- ١٤٠٠هـ= ١٩٠٧- ١٩٨٠م)، أديب، محقق، شاعر، ناشر، ولد في دمشق، عمل في نشر المخطوطات، توفي بالقاهرة ودفن بها. انظر: محمد خير رمضان، تتمة الأعلام، ٢/ ١٤٤.

(٧) انظر: نماذج من صور المطبوعات.



بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» وفي مقدمة الكتاب كذا[١]: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ» وفي مطبوعة فرانز روزنثال[٢] في التصدير كذا[٣]: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» وفي مقدمة تحقيق الكتاب كذا[٤]: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ» وفي مقدمة «الإعلان» من تحقيقه كذا[٥]: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ».

ونظرًا لهذا التضارب في عنوان الطبعتين استغرب كثير من الباحثين هذا الصنيع، منهم عبدالفتاح أبو غدة حيث قال[٦]: «... ولكن الدكتور فرانز غيَّر بعض الشيء في عنوان كتاب السخاوي... وأثبته في مطلع المقدمة من الطبعة المستقلة هكذا: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ»! وهو عنده في صُلب النص الذي أمامه قد جاء كما ذكرته أولًا هكذا: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ» فاقتضى صنيعه هذا التنبيه إليه».

وكذلك الشقاري بقوله[٧]: «... وكان الأَوْلى ذكر عنوان الكتاب كما أورده مؤلفه في مقدمته، ولست أدري سببًا لتغيير العنوان، وإن كان هذا التغيير شكليًّا ولا يؤثر على مدلول الكتاب، إلا أن الأمانة العلمية تقتضي عدم التغيير...».

---

(١) انظر: ص ٦. وانظر: نماذج من صور المطبوعات.

(٢) فرانز روزنثال Franz Rosenthal (١٩١٤-٢٠٠٣) مستشرق يهودي من أصل ألماني، أستاذ في اللغات السامية في جامعة «ييل» الأمريكية وباحث في التاريخ الإسلامي. انظر:
http://news.yale.edu/2003/04/15/memoriam-franz-rosenthal-87

(٣) انظر: ص ٢.

(٤) انظر: ص ٣٧١.

(٥) انظر: ص ٣٨٢.

(٦) انظر: أربع رسائل في علوم الحديث، ص ١٤.

(٧) انظر: السخاوي مؤرخًا، ص ٤٤٢.



أما عند المتأخرين فاختلفوا أيضًا فذكره حاجي[١] والبغدادي كذا[٢]: «الإعلام بالتوبيخ لمن ذم أصحاب التاريخ» وابن العماد كذا[٣]: «الإعلان بالتوبيخ على من ذم علم التاريخ».

ومهما يكن من أمر فعند المقارنة والتأمل يترجَّح لديَّ إثبات عنوان الكتاب كذا: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ»، يدل على ذلك ما يلي:

أ - اتفاق مخطوطة (ب) مع المطبوعتين[٤].

ب- أن في إثبات لفظة: «أهل» دل عليها قول السخاوي في مقدمة «الإعلان»[٥]: «... بحيث تطرق للتنقيص له ولأَهْلِهِ....».

جـ- أن في إثبات لفظة: «أهل» و«التوريخ» فيه إعمال للكلام، وهو أولى من إهماله، لا سيما أن ما طرأ على العنوان من حذف وتغيير عند السخاوي وغيره فهو محمول على الاختصار أو غيره من الاحتمالات، وحينئذٍ ليس هناك ما يدل دلالةً قاطعة على أن السخاوي أشار صراحة إلى تغيير العنوان حتى تُهمل لفظة: «أهل» و«التوريخ» من العنوان.

۞ (٣) سبب تأليف الكتاب:

قال السخاوي في مقدمته مبينًا سبب تأليفه للكتاب[٦]:

---

(١) انظر: كشف، ١/ ١٢٨.
(٢) انظر: هدية العارفين، ٦/ ٢١٩.
(٣) انظر: الشذرات، ١٠/ ٢٤ - ٢٥.
(٤) أي: في مقدمة السخاوي في «الإعلان» في الطبعتين وليس على الغلاف المختلف فيه.
(٥) انظر: ص ٦.
(٦) المصدر نفسه.



«... فلما كان الاشتغال بفن التاريخ للعلماء من أَجَلِّ القربات، بل من العلوم الواجبات... لم أرَ في فضائله مؤَلَّفًا يشفي الغليل... فأردت إتحاف العلماء... وأن أُظْهِرَ ما فيه من الفوائد المأثورات، وأُشْهِرَ كونه من الأصول المعتبرات...».

فالسخاوي يفيد أنه صنفه ليسد نقصًا في المكتبة الإسلامية في هذا الفن من التأليف، حيث لم يجد من صنف في فضائل التاريخ وأهميته وفوائده مؤَلَّفًا يشفي الغليل ويفي بالغرض؛ خاصة أن هذا العلم قد تعرض للتنقيص من بعض أصحاب العلوم الأخرى الذين قالوا: إن التاريخ ليس له فائدة تذكر، فهو حوادث وحكايات تُروى للتسلية! فأراد السخاوي أن يرد هذه المقولة ويدافع عن هذا العلم، ويبين أنه من العلوم المفيدة التي يعول عليها في فهم الكثير من الأمور الشرعية أو غيرها[١].

(٤) تاريخ تأليف الكتاب:

ذكر السخاوي في آخر «الإعلان»[٢] أنه أتم تبييض الكتاب سنة (٨٩٧هـ) أي في أواخر حياته العلمية، ولكن الذي يُجْهَل هو: متى بدأ بتأليف كتابه؟

(٥) منهجه العام في الكتاب:

بدأ المؤلف بمقدمة أوضح فيها منهجه العام في ترتيب موضوعات وبحوث كتابه فقال[٣]:

«فأبدأ بتعريفه: لغةً واصطلاحًا، وموضوعه، وفوائده المُعَبَّر عنها بالثمرات،

---

(١) انظر: ٩٥؛ الشقاري، السخاوي مؤرخًا، ص ٤٤٣.

(٢) انظر: ص ٣٨٠.

(٣) انظر: ص ٦.



وغايته، وحكمه من الوجوب أو الاستحباب... وما استنبط في الأدلة له من الكتاب والسنة وغيرهما... وتقبيح من ذمه... وماذا على المعتني به من الشروط المقررات، وأول من أمر به، وابتداء وقته شهرًا وهجرةً... ثم ما علمته فيه من المصنفات على اختلاف المقاصد في الأشخاص والجهات، وغير ذلك من الفنون المتنوعات، ثم من صنف فيه، وكذا أئمة الجرح والتعديل مع عدم استيعابها...».

وبنظرة عامة نجده قد تناول كثيرًا من المباحث التاريخية المنهجية، حيث نقل نصوصًا كثيرةً على فضل التاريخ وربطه بمصطلح الحديث، وفوائد التاريخ واستشهد لها بالآيات والأحاديث، وذكر شروط المؤرخ وما يتبع ذلك من المسائل النقدية المهمة، وهذه المباحث بالجملة لم تخلُ من الملح والطرائف الأدبية في هذا المجال.

ثم ذيل بقائمة المؤلفات التاريخية بنظرته الشمولية في مختلف أنواع المعرفة الإنسانية، حيث ذكر من صنَّف في تاريخ المغازي والسيرة النبوية وما يتعلق بهما من: دلائل النبوة والشمائل والطب النبوي، قصص الأنبياء، معرفة الصحابة، الخلفاء والملوك، الوزراء، طبقات الفقهاء؛ الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة، طبقات القراء، طبقات الحفاظ والمحدثين، طبقات النحاة واللغويين، طبقات الشعراء، طبقات الصوفية، طبقات القضاة، أنساب الأشراف والكرماء والأجواد، الأذكياء والعقلاء، الأطباء، الأشاعرة، المبتدعة، الشيعة، البخلاء، الشجعان، الرهبان، قتلى القرآن، العشاق، الرواة الثقات والضعفاء، المعاجم والمشيخات، معاجم البلدان وما يتبعها من تطور في الحركة العلمية، قائمة



بالمؤرخين، الوفيات، الرحلات، أئمة الجرح والتعديل وطبقاتهم ومناهجهم[١].

والملاحظ أن السخاوي استفاد هذه الخطة والمنهج من الحافظ الذهبي في «تاريخه الكبير المحيط»[٢].

ومهما يكن من أمر فقد وَفَّى السخاوي بشكل عام بهذا المنهج وأسهب وأطال، وإن كان قد اعتذر في آخر كتابه بقوله[٣]: «... مع أنني لم أستوفِ فيه الغرض».

وبالنتيجة يعتبر عمله هذا فهرسًا لأصول وأمهات التاريخ الإسلامي بالمفهوم التاريخي الحضاري الشمولي في المجال السياسي والاجتماعي والفكري... إلخ.

(٦) مصادره في كتابه:

لقد بلغت مصادر السخاوي في كتابه ما يقارب من (٨٠) كتابًا، ما بين مطبوع ومخطوط؛ محفوظ أو مفقود، وتعود هذه الغزارة إلى نوعية منهجية كتابه ومحتواه التاريخي الحضاري الشمولي، الذي يتطلب - بالنتيجة - الرجوع إلى مصادر كثيرة ومتنوعة لتغطية مباحث كتابه، هذا فضلًا عما تميز به السخاوي من سعة الاطلاع وكثرة النقولات، وهي ظاهرة عُرف بها حتى في كتبه الأخرى[٤].

---

(١) ويلاحظ أنه أغفل بعض الفروع التاريخية مثل أيام العرب؛ قال حاجي خليفة منتقدًا طاشكبرى زاده: «وهو علم يبحث فيه عن الوقائع العظيمة والأهوال الشديدة بين قبائل العرب... والعلم المذكور ينبغي أن يجعل فرعًا من فروع التواريخ، وإن لم يذكره أبو الخير، مع أنه ذكر ما هو ليس بمثابة ذلك...». انظر: كشف الظنون، ١/ ٢٠٤.

(٢) انظر: الإعلان، ص ١٦١ - ١٦٥؛ بشار عواد، الذهبي ومنهجه، ٦٠ - ٦١.

(٣) انظر: ص ٣٨٠.

(٤) لمزيد من التفاصيل عن: موارد السخاوي في كتبه الأخرى. انظر: بدر العماش، الحافظ السخاوي وجهوده، ٢/ ٧٠٣-٨٣٤.



ولست بصدد سرد قائمة مطولة بهذه المصادر؛ إذ من الأهمية بمكان معرفة توظيفه ولو بشكل إجمالي لهذه المصادر في صناعة كتابه.

ومهما يكن من أمر فإليك نماذج من المصادر والمراجع على حسب المباحث الآتية:

أ- **في مبحث (ذكر التاريخ وتعداد فضائله وحكمه وفائدته)** اعتمد على الكثير من المراجع التاريخية والأدبية المتنوعة، مثل: «تاريخ الأمم والملوك» لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) و«الأنباء بأنباء الأنبياء وتواريخ الخلفاء والأمراء» لمحمد بن سلامة القضاعي (ت ٤٥٤هـ) و«تكملة تاريخ الطبري» لمحمد بن عبدالملك الهمذاني (ت ٥٢١هـ) و«تاريخ بلخ» لمحمد بن يوسف المديني الحنفي (ت ٥٥٦هـ) وهو مفقود، و«المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) و«الكامل في التاريخ» لابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) و«أخبار الوزراء» لعلي بن أنجب ابن الساعي (ت ٦٧٤هـ) وهو مخطوط، و«السلوك في طبقات العلماء والملوك» للقاضي محمد بن يوسف الجندي (ت بين ٧٣٠-٧٣٢هـ) و«مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان» لعبدالله بن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨هـ) و«البداية والنهاية» لابن كثير (ت ٧٧٤هـ) و«المختصر في علم التاريخ» للكافِيَجِيِّ (ت ٨٧٩هـ)، و«إتحاف الورى» و«الدر الكمين» للنجم عمر بن فهد الهاشمي المكي (ت ٨٨٥هـ)، وغيرها الكثير.

ب- **في مبحث (تواريخ البلدان)** أفاد السخاوي من مقدمة «الوافي بالوفيات» للصفدي (ت ٧٦٤هـ) وأفاد فيما يتعلق ببلاد المغرب من مقدمة «الإحاطة في أخبار غرناطة» للسان الدين ابن الخطيب (ت ٧٧٦هـ) وأضاف عليهما.



جـ - في مبحث **(تطور الحركة العلمية في البلاد الإسلامية)** اعتمد على رسالة: «الأمصار ذوات الآثار» للذهبي (ت ٧٤٨هـ) فنقلها السخاوي بأكملها وأضاف عليها.

د - في مبحث **(قائمة المؤرخين)** أفاد من مقدمة «مروج الذهب» للمسعودي (ت ٣٤٦هـ) وأضاف عليها.

هـ - في مبحث **(طبقات المحدِّثين والرواة)** اعتمد على رسالة: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» للذهبي، وأضاف عليها.

و - في مبحث **(طبقات الفقهاء المالكية)** اعتمد على مقدمة «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (ت ٥٤٤هـ).

ز- وقد أفاد من مؤلفات شيخه الحافظ **ابن حجر** (ت ٨٥٢هـ) الحديثية والتاريخية، مثل: «تهذيب التهذيب» و«لسان الميزان» و«الدرر الكامنة» وغيرها.

وعلى هذا استطاع السخاوي الاستفادة من هذه المصادر والتأليف بينها في نسيج واحد متكامل، وأن يبرز مفهوم الوعي التاريخي من خلال نظرته الشمولية.

۞ (٧) مزايا الكتاب:

أ - **الإشارة في الغالب إلى مصادره والنقل منها بدقة.**

ب- **حفظه لبعض النصوص المفقودة**؛ فعلى سبيل المثال: حفظ لنا جزءًا من المقدمة المفقودة من كتاب «أدباء مالَقة» لابن خميس المالَقي (ت بعد ٦٣٩هـ)[1] وغيرها.

---

(١) انظر: ص ٤٥.



جـ- تفرده، وهو الحافظ الثقة، بأمور لا توجد عند غيره؛ فعلى سبيل المثال: نقل لنا خطة الذهبي لكتابه «التاريخ المحيط الكبير» الذي لم يؤلفه الذهبي، وقد أفادتنا ذكر هذه الخطة في تفهم مفهوم التاريخ عند الذهبي[1].

د- إضافته وزيادته على بعض مصادره؛ فمثلًا: حينما أفاد من رسالة الذهبي: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» لم يكن ناقلًا فحسب، بل كان يزيد ويضيف.

ولذا قال عبدالفتاح أبو غدة[2]: «فكان صنيع الذهبي أشمل وأجمع، وصنيع السخاوي أقعد وأنفع».

هـ- محاولته إعطاء تفاصيل دقيقة عن الكتب والمؤلفات؛ فمثلًا يقول: «وقفت على مجلد منه» أو «رأيت قطعة مسوَّدة بخط فلان» أو يصف حجمه فيقول: «في جزء كبير» أو «في مجلدات» أو: يذكر أماكن وجوده، فيقول: «وقفت عليه بأوقاف كذا» أو «بمدرسة كذا» كما كان يهتم بذكر الأجزاء المفقودة من الكتاب، وينبه ما إذا كان الكتاب كاملًا أو ناقصًا، كما يعدد الذيول على الكتاب، وغير ذلك من الفوائد الدقيقة التفصيلية.

و- يعد كتابه من كتب الفهرسة وتوثيق الكتب لمؤلفيها.

(٨) الملاحظات على الكتاب:

أ- إغفاله الإشارة، وهو قليل، إلى المصدر والمؤلِّف معًا؛ فمثلًا: أفاد من مقدمة «الوافي بالوفيات» للصفدي، وأفاد من رسالة الذهبي: «ذكر من يعتمد قوله

---

(١) انظر: ص ١٦١- ١٦٥؛ بشار عواد، الذهبي ومنهجه، ٦٠-٦١.

(٢) انظر: أربع رسائل في علوم الحديث، ص ١٦٦.



في الجرح والتعديل».

ولذا تعقب عبدالفتاح أبو غدة هذا الصنيع بقوله[١]: «ويؤخذ على السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى إغفاله الإشارة إلى أن هذا الجمع الذي ساقه... هي بحروفها وعباراتها مصطفاة من كلام الذهبي ورسالته هذه، فإن الواقف على كلامه يظن أنه هو قائله ومُنْشِئُهُ! والواقع أنه كلام الذهبي كما تراه...».

أفاد أيضًا من: «الدرر الكامنة» و«فتح الباري» و«تلخيص الحبير» لشيخه الحافظ ابن حجر، ولم يذكر المؤلف والمصدر.

ب- **إغفاله الإشارة، وهو قليل، إلى مصادر أقوال العلماء**، من أمثال: محمد ابن عمار المصري المالكي، والعز ابن جماعة، وابن الديري، وغيرهم.

وفي هذا الصنيع يقول بشار عواد[٢] - بشكل إجمالي - «ولا شك أن ذكر اسم المؤلف وإغفال اسم كتابه يسبب الكثير من الإرباك للباحثين...».

على أنه من الملاحظ أن إغفال ذكر المؤلف أو المصدر عادة مطروقة عند العلماء في عرفهم قديمًا، يدل ذلك صنيعهم في مؤلفاتهم، وإن كان ذلك يُعَدُّ معيبًا في عرفنا.

جـ- **سكوته عن بعض الأحاديث الضعيفة - وهو المختص بهذا المجال -** مثل[٣]: «من مات من أصحابي ببلدة فهو قائدهم ونورهم يوم القيامة» أيضًا[٤]: «من أحب قوم حشر معهم».

---

(١) انظر: أربع رسائل في علوم الحديث، ص ١٦٦.

(٢) انظر: الذهبي ومنهجه، ص ٤٢٤.

(٣) انظر: ص ٣٨.

(٤) انظر: ص ٥١.



د- **يهتم السخاوي بختم بعض النقول المطولة بقوله:** «انتهى كلامه» أو «إلى آخر كلامه» إلا أنه في بعض الأحيان لا يذكر هذا مما يسبب تداخلًا في بعض النصوص[١].

هـ- **إيراده لبعض النصوص في ذكر زيارة قبور الأولياء، وما يتبعها من التبرك بهم، وسكوته عليها**[٢] مما يدل أن مذهبه جواز التبرك بالصالحين، والذهاب إلى قبورهم واستجابة الدعاء عندهم، ذكره ذلك في كتبه الأخرى[٣] وهذا مما لا يجوز اعتقاده في شريعة الإسلام، فمحبة الصالحين لا يعني تتبع آثارهم والتبرك بقبورهم[٤].

و- **وجود البياض في بعض المواطن حتى يتسنى له الوقوف على المصادر،** وهذا يدل على أن كتابه في بعض أجزائه لا يزال يُعد عمليًّا في عداد عدم الجاهزية، ولذا اعتذر في آخر الكتاب بقوله: «لم أستوفِ فيه الغرض».

ز- **ظهور بعض التكرار في كتابه؛** فعلى سبيل المثال: كرر قصة الذهبي مع ابن بصخان في موضعين[٥].

وفي هذا الصدد يقول روزنثال[٦]: «إلا أن السخاوي أبدى أحيانًا جهدًا صادقًا

---

(١) انظر: ص ٥٠-٥٢.

(٢) انظر: ص ٣٧، ٥٠-٥٢.

(٣) انظر: بدر العماش، الحافظ السخاوي، ص ١٤٤-١٤٦؛ محمد إسحاق، مقدمة تحقيق: السخاوي، الأجوبة المرضية، ١/ ١٧م -١٨م.

(٤) لمزيد من التفاصيل عن هذه المسألة انظر: فهد سعد، وقفات مع زيارة آثار الصالحين، نشر: وزارة الشؤون الإسلامية، الرياض، ١٤٢٧هـ.

(٥) انظر: ص ١٠٩، ١٤٥.

(٦) انظر: مقدمة تحقيقه، ص ٣٧٥.



لتجنب التكرار».

حـ - **ظهور بعض الاستطراد؛** فعلى سبيل المثال: استطراده بالحديث عن نسب بني عُبيد أثناء سرده للمؤلفات في تاريخ الخلفاء[١].

*** تقييم بعض ملاحظات روزنثال على كتاب «الإعلان»:**

أ- يذهب روزنثال[٢] إلى أنه لولا كتاب «المختصر في علم التاريخ» للكافيجي، لما كان بالإمكان ظهور «الإعلان» معللًا بـ: «أن المسائل وعرضها إلى حدٍّ ما، هي نفسها في كلا الكتابين...».

لا شك أن للكافِيَجِيِّ فضل السبق في التأليف في هذا الجانب، وتأثر السخاوي برسالته تأثرًا كبيرًا، لكن في قول روزنثال مبالغة كبيرة جدًّا؛ فهناك اختلاف كبير بين مادتَي الكتابين، فالكافيجي قد اقتصر على تعريف ومناقشة جوانب محددة جدًّا من قضايا الفكر التاريخي الإسلامي وباختصار شديد، بينما نجد السخاوي أثار الكثير من جوانب هذا الفكر التي لم يذكرها الكافيجي، وإذا اعتبرنا رسالة الكافيجي تعريفًا للتاريخ وبيان فضله وأهميته، فإن كتاب السخاوي يعتبر شاملًا لجوانب الفكر التاريخي عند المسلمين[٣].

ب- أثناء توجيهه بعض الملاحظات والانتقادات للسخاوي أوقع نفسه في أخطاء قد تشكك في فهمه لحقيقة علم التاريخ عند المسلمين حين يقول[٤]: «لقد

---

(١) انظر: ص ١٩٣-١٩٤.

(٢) انظر: علم التاريخ عند المسلمين، ص ٣٢٠.

(٣) انظر: الشقاري، السخاوي مؤرخًا، ص ٤٤٦-٤٤٧.

(٤) انظر: مقدمة تحقيقه، ص ٣٧٤.



كان السخاوي قوي الاقتناع بالأهمية الكبرى لكل ما يتعلق بالأحاديث النبوية والشريعة، لذلك كان يقوم في كل لحظة بالتطرق إلى هذه الموضوعات التي لها علاقة ضعيفة جدًّا، إن كانت هناك علاقة بمواضيع كتابه...».

وهذا قول غريب! فلعله يَجْهَل أن علم التاريخ عند المسلمين نشأ ملازمًا لعلم الحديث خادمًا لأغراضه[1].

بل إن السخاوي نفسه يقول[2]: «إن علم التاريخ فن من فنون الحديث النبوي» وقد سيطرت هذه الفكرة عليه في كتابه سيطرة تامة[3].

(٩) ثناء أهل العلم على الكتاب:

نال كتاب «الإعلان» إعجاب الكثيرين من العلماء والباحثين، منهم:

ابن العماد بقوله[4]: «وهو نفيس جدًّا».

ومحمود شاكر بقوله[5]: «وهو كتاب من أحسن الكتب».

ومحمد عبدالله عنان بقوله[6]: «وهو رسالة نقدية قيمة».

---

(١) انظر: عبدالعزيز الدوري، نشأة علم التاريخ عند العرب، ص ٢٨، ٥٣ وما بعدها، ٨٠؛ سيدة إسماعيل، مصادر التاريخ الإسلامي، ص ٢٠-٣٩؛ شوقي الجمل، علم التاريخ نشأته وتطوره، ص ٥٦، ٥٨.

(٢) انظر: ص ٨٣.

(٣) انظر: الشقاري، السخاوي مؤرخًا، ص ٤٤٩.

(٤) انظر: الشذرات، ٢/ ٢٤-٢٥.

(٥) انظر: مقدمة تحقيق: ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ١/ ١١٩.

(٦) انظر: مؤرخو مصر الإسلامية، ص ١٣٩.



وعبد العزيز الدوري بقوله[١]: «ويتبين شمول التاريخ بوضوح عند السخاوي».

وشاكر مصطفى بقوله[٢]: «أما أهم وأضخم كتاب تناول الموضوع فهو دون شك كتاب السخاوي... لم يظهر قبله ولا بعده كتاب مثله، تناول علم التاريخ الإسلامي كعلم...».

وعبدالفتاح أبو غدة بقوله[٣]: «... كتابه النفيس...».

وبشار عواد بقوله[٤]: «من أحسن المصادر المتأخرة».

ومحمود الأرناؤوط بقوله[٥]: «وهو من خيرة كتبه».

والشقاري بقوله[٦]: «ويعتبر هذا الكتاب أفضل الكتب التي تناولت هذه الجوانب».

۞ (١٠) النسخ المطبوعة والمآخذ عليها:

أ- **طبع الكتاب لأول مرة بمطبعة الترقي**، دمشق، ١٣٤٩هـ- ١٩٣٠م بعناية: حسام الدين القدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث اعتمد على نسختي خزانة الأستاذ: أحمد باشا تيمور، وأرقامها في فهرس دار الكتب المصرية (رقم: ٧٠٤، ٢٠٤٧- تاريخ/ تيمور). **وقد رمزت لها بـ(ق).**

---

(١) انظر: كتابة التاريخ عند العرب الفكرة والمنهج، ٨/ ٢٠٢.
(٢) انظر: التاريخ العربي والمؤرخون، ١/ ١٧.
(٣) انظر: تعليقه على: اللكنوي، الرفع والتكميل، ص ٥٧.
(٤) انظر: الذهبي ومنهجه، ص ٦٠.
(٥) انظر: تعليقه على: ابن العماد، الشذرات، ١٠/ ٢٥.
(٦) انظر: السخاوي مؤرخًا، ص ٥٠٥.



والملاحظ إجمالًا على هذه النشرة:

١- عدم إثبات الفروق بين النسخ.

٢- أنها خالية من التعليقات.

٣- وقوع الكثير من التحريف والتصحيف والسقط فيها، على ما سيأتي بيانه لاحقًا.

ب- **طبع للمرة الثانية بتحقيق المستشرق**: فرانز روزنثال، وهو ضمن كتابه: «علم التاريخ عند المسلمين» ترجمة: د. صالح أحمد العلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكتاب «الإعلان» فيه: من ص ٣٨١- ٧٢٥. ولقد وقفت على نشرة مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م. ولقد اعتمد على نسختين، الأولى: نسخة دار الكتب المصرية (رقم: ٢٣٤٦- تاريخ)، والثانية: نسخة لايدن (رقم: ٧٤٦). **وقد رمزت لها بـ (ز).**

والملاحظ إجمالًا على هذه النشرة:

١- إثبات الفروق بين النسخ بشكل نادر.

٢- كثرة التعليقات المفيدة وغير المفيدة، على ما سيأتي بيانه لاحقًا.

٣- متابعة (ق) على نفس التحريفات والتصحيفات والسقط! **على ما سيأتي بيانه لاحقًا.**

جـ- **طبع للمرة الثالثة بمكتبة الساعي**، الرياض، ١٩٨٩م. ولقد كُتب على الغلاف كذا: «دراسة وتحقيق: محمد عثمان الخشت»! والحقيقة ليس فيها من الدراسة والتحقيق ما يذكر، بل أوهم القراء أنه اعتمد على (٣) نسخ خطية،



وزعم أنه خلَّص النص من التحريف والتصحيف! والواقع عند مقارنة نشرته بالمخطوطتين والمطبوعتين تبين بوضوح أنه اعتمد طبعة (ز) فقط بأخطائها وتحريفاتها وتصحيفاتها وسقطها! نسأل الله العافية! ومن هنا تعلم إهمال العلماء لهذه النشرة السيئة، فأغنت هذه الإشارة عن الإطالة في نقدها.

ومهما يكن من أمر فيعود فضل السبق في نشر هذا الكتاب إلى حسام القدسي، ومن هنا لم يُقَدِّر روزنتال هذا الفضل بقوله[١] عن نشرة القدسي: «وهذه طبعة رديئة جدًّا» ولذا تعقبه العلامة محمود شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله[٢]: «إذًا فما معنى «أن المطبوعة التي نشرت رديئة جدًّا!» معناه... أنه يستنكف أن يعطي لهذا المخلوق (حسام الدين القدسي) حقه من الفضل والسابقة، والذي هو جدير بالذكر والشكر...».

*** تقييم تحقيق وتعليق روزنتال:**

اختُلِفَ في تحقيق روزنتال وتعليقاته على قولين:

الأول: النقد والتجريح.

ويمثله العلامة محمود شاكر، حيث يقول[٣]: «... إني راجعت مطبوعة حسام القدسي على مطبوعة الأعجمي روزنتال[٤] فإذا النص واحد ومتطابق، ومطابق للمخطوطة في بياضاتها وحذوفها، وأن طبعة حسام القدسي تفضل طبعة روزنتال بشيئين:

---

(١) انظر: مقدمة تحقيقه، ص ٣٧٩.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق: ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ١/ ١٢٠.

(٣) المصدر نفسه، ١/ ١٢٢.

(٤) كذا عنده بالتاء.



أولًا: أنها خالية من التبجح بالتعليقات الكثيرة التي لا معنى لها في أكثر الأحيان.

الثاني: أن القدسي أشد أمانة وصدقًا وتواضعًا من هذه الاستشراقية العجماء...».

وقد دلل محمود شاكر على ذلك بأمثلة بين فيها بعض تعليقات روزنتال المطولة والسمجة(١) فيذهب إلى أن روزنتال(٢): «أساء في نشره [للكتاب] إساءة بالغة» ويختم نقده بقوله (٣): «وعسى أن تقول أيضًا أني كنت (حادًّا) مع البائس المسكين روزنتال مستهينًا به، لدرجة أني وصفته بالبائس المسكين. والقسم الثاني من هذا الكلام صحيح كل الصحة، أما مسألة (حادًّا) فليس الأمر كذلك، بل كنت (صريحًا مستقيمًا) لا ألتمس بنيات الطريق أروغ فيها بالتعريض والهمز واللمز والغمز وترميز الحواجب، وبالطبع هذا خلق أولئك لا خلقي ولا خلق أمتي إن شاء الله. وهذا البائس المسكين لو أنت قرأت كتابه (علم التاريخ عند المسلمين) لرأيته مسجورًا ضغنًا وخبثًا وجهلًا أيضًا، وسائر ما وصفت هنا وفي غير هذا الموضع من أخلاق الاستشراق».

الثاني: الثناء والتوثيق.

ويمثله مترجم الكتاب د. صالح أحمد العلي، حيث يقول(٤): «غير أن النشرة الحالية تتميز على النشرة الأولى بميزات: فهي قد قورنت بمخطوطة ليدن التي لم يعتمد عليها الناشر الأول، وثبتت فيها الاختلافات في القراءات، وضبطت

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق: ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ١/ ١٢٠-١٢٦. وسأذكر أمثلة لذلك فيما سيأتي لاحقًا.

(٢) المصدر نفسه، ١/ ١٢٠.

(٣) المصدر نفسه، ١/ ١٢٦.

(٤) انظر: مقدمة ترجمته، علم التاريخ عند المسلمين، ص ز – ح.



أسماء الأعلام، سواء أسماء الأشخاص أم الكتب، ووضعت للنص الفوارز والنقاط مما جعلت النص أوضح وأقرب للفهم، والأهم من كل هذا هو أن هذه النشرة قد أرفقت بتعليقات غنية وهوامش وافرة ذكر فيها مظان ومواقع كثير من النصوص التي أوردها السخاوي، وتراجم أشخاص المؤرخين الذين أشار إليهم، والاقتباسات الكثيرة من الكتب التي ذكرها السخاوي...».

*** تقييم الرأيين:**

فها أنت ترى أن عمل روزنثال في الكتاب بين مُجَرِّح ومُعَدِّل، وللجمع بين الرأيين المعتبرين من عالمين متبحرين، **يُحْمَل تجريح محمود شاكر له على ما أساء فيه، ويحمل تعديل صالح العلي له على ما أجاد فيه، وهذا هو الحق إن شاء الله**، وإليك شيئًا من التوضيح:

١- قول محمود شاكر كما مر: «إني راجعت مطبوعة حسام القدسي على مطبوعة الأعجمي...» إلخ، هذا قول صحيح، بل أزيد على ما قاله الأستاذ أن روزنثال تابع القدسي على أكثر من (٥٠) موضعًا بين تحريف وتصحيف وسقط -على ما سيأتي بيانه لاحقًا- ثم الغريب أن يقول روزنثال عن طبعة القدسي: «وهذه طبعة رديئة جدًّا»!

٢- قول صالح العلي كما مر: «والأهم من كل هذا هو أن هذه النشرة قد أرفقت بتعليقات غنية وهوامش وافرة...» إلخ، وهذا قول صحيح، بل أجاد روزنثال في عزو بعض نصوص الكتاب إلى مصادرها الأصلية، بل أحيانًا يوثقها من مصادر مخطوطة، مما يظهر جهده الكبير في هذا الصنيع، وعلى هذا يحمل ثناء وتعديل صالح العلي.



ولقد استفدت من بعض التعليقات أثناء تحقيقي لهذا الكتاب، اعترافًا بفضل السابقة عليَّ.

٣- قول محمود شاكر، كما مر، واصفًا بعض التعليقات بـ: «الكثيرة التي لا معنى لها في أكثر الأحيان...» وهذا قول صحيح بلا شك، وإليك بعض الأمثلة:

أ- **الأخطاء في تخريج الأحاديث النبوية والتعليق عليها.**

فيقول[١]: «لم يذكر هذا الحديث النبوي في مسند عائشة الذي أورده ابن حنبل...»! وهل كل حديث لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لا بد من وروده في مسند أحمد!

أو يقول[٢]: «لا يذكر هذا الحديث عند ابن الأثير»!

أو يقول[٣]: «يشير الذهبي هنا إلى الحديث النبوي الشهير: المؤمن من ترك ما لا يعنيه» كذا ذكره روزنثال بمعناه من ذهنه، والحديث الصحيح بلفظ: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه».

إلى غير ذلك من الأخطاء في التخريج تراها في تعليقاته.

ب- علق على ترجمة ابن بصخان بما لا حاجة له في تحقيق النص في (٣) صفحات في (٥٤) سطرًا[٤]!

جـ- علق على مقولة[٥]: «السعيد من عُدت غلطاته وما اشتدت سقطاته»

---

(١) انظر: تحقيقه، ص ٣٨٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤١٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٠٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٧٠-٤٧٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٧٩.

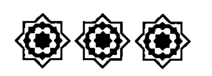


ما يقارب من (١٤) سطرًا ! بلا حاجة له في تحقيق النص.

د- علق على قول السخاوي: «النبي عليه السلام» كذا[١]: «أو هل نفهم أن المؤلف استعمل «عليه السلام» بدل أن يستعمل «صلى الله عليه وسلم» وهي العبارة التي تستعمل عادة للرسول!» كذا قال !

هـ - ذكر السخاوي أبيات شعر فيها إشارة إلى قول عمرو بن معديكرب: «عذيرك من خليلك من مراد» فعلق على هذا الشطر بكلام طويل لا معنى له عند التحقيق[٢] مما جعل محمود شاكر ينتقده بقوله[٣]: «... حتى كتب تسعة عشر (١٩) سطرًا في تخريج هذا البيت من الكتب!!!».

وغير ذلك من هذه التعليقات الركيكة والسمجة، فعلى هذا الصنيع يُحمل تجريح محمود شاكر.



(١) المصدر نفسه، ص ٦٨٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٢٤.

(٣) انظر: مقدمة تحقيق: ابن سلام، طبقات، ١/ ١٢٦.

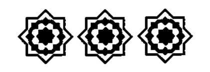


* نماذج من التحريفات والتصحيفات والسقط في المطبوعتين:

م	عندهما	طبعة (ق) الصفحة	طبعة (ز) الصفحة	الصواب	مطبوعتي الصفحة
١	اختيارًا	٩	٣٩٠	اختبارًا	٩٧
٢	الحلبي	١١	٣٩٥	الخِلَعِي	١٠٥
٣	الأوسي	١٢	٣٩٦	الأُوَيْسِي	١٠٥
٤	خافوم	٢٠	٤١١	خَافوا هُم	١٢٤
٥	أكتم	١٢	٣٩٦	أكثم	١٠٥
٦	فرغلي	٢٥	٤١٨	قُزْغُلي	١٣٣
٧	المحيوي وأبو محمد	٣١	٤٢٨	المحيوي أبو محمد	١٤٦
٨	فيخطئ	٣٥	٤٣٥	فيحظى	١٥٤
٩	ينثر	٣٦	٤٣٦	ينشر	١٥٦
١٠	الأديب	٣٦	٤٣٦	الأريب	١٥٦
١١	أيامه	٤٣	٤٤٨	إمامه	١٧٠
١٢	هيأته	٤٩	٤٥٨	هَنَّأتِه	١٨٣
١٣	رواه	٥١	٤٦١	ردّه	١٨٨
١٤	النخشي	٥٢	٤٦٢	النَّخْشَبِي	١٩٠
١٥	التعذير	٥٥	٤٦٦	التعزير	١٩٧
١٦	خير	٥٥	٤٦٨	خبر	١٩٩
١٧	أخير بينة	٥٦	٤٦٩	أخبر بنيته	٢٠٠
١٨	الاستقرار	٦٣	٤٨١	الاستقراء	٢١٤
١٩	المرتقية	٦٣	٤٨٣	المرتقبة	٢١٨
٢٠	المسطرة	٦٣	٤٨٣	المنتظرة	٢١٨
٢١	جرى	٦٤	٤٨٤	جرًّا	٢١٩



م	عندهما	طبعة (ق) الصفحة	طبعة (ز) الصفحة	الصواب	مطبوعتي الصفحة
٢٢	حبان	٦٥	٤٨٥، ٥٢٨	حَيَّان	٢٢٢
٢٣	عذر	٦٥	٤٨٦	عزّر	٢٢٢
٢٤	نكر	٦٩	٤٩٣	ذكر	٢٣١
٢٥	يقلد	٧٥	٥٠٢	يَقْدر	٢٤٣
٢٦	فهد	٨٣	٥١٥	نَهْد	٢٦٠
٢٧	الغداوية	٨٦	٥٢١	الفداوية	٢٦٦
٢٨	تكرير	٩١	٥٣٨	تكثير	٢٩٠
٢٩	الظن	٩٥	٥٤٦	الطب	٣٠٣
٣٠	الهيتمي	١٠٩	٥٨٥	الهيثمي	٣٥٧
٣١	الغارقي	١١٣	٥٩٣	الفارقي	٣٦٧
٣٢	الأيوبين	١٢٣	٦٢٠	الأمويين	٤٠١
٣٣	الفتح	١٢٤	٦٢٣	الفرج	٤٠٤
٣٤	هدبة	١٢٥	٦٢٦	هَدِيَّة	٤٠٧
٣٥	الأتاربي	١٢٥	٦٢٨	الأثاربي	٤١٠
٣٦	عبد الحميد	١٣٤	٦٥٦	عبد المجيد	٤٤٣
٣٧	الحمال	١٤١	٦٦٥	الجَمَّال	٤٦٠





وأما السقط:

م	سقط عندهما	طبعة (ق) الصفحة	طبعة (ز) الصفحة	وهي مثبتة في مطبوعتي الصفحة
١	جمة	٢٣	٤١٥	١٢٩
٢	فقد كتب كتابًا إلى من بعده بحديث دهره، ومن قيد ما شهد	٣٥-٣٦	٤٣٦	١٥٥
٣	كما سمعه منه وراقه	٥٢	٤٦٣	١٩٢
٤	الحنبلي	٥٦	٤٦٩	٢٠١
٥	المهملة حتى	٦٣	٤٨٢	٢١٤
٦	القائم	٩٤	٥٤٤	٣٠٠
٧	العبيدي صاحب المغرب	٩٤	٥٤٤	٣٠٠
٨	بل زعم أنه أفرد ذيلًا على التاج سماه: «كشف المغطى عن الزوائد والتتمات على الطبقات الوسطى» وقال إن غيره ذيَّل على التاج، وإن خلقًا تولعوا بالتصنيف في هذا النوع. قلت:	٩٨	٥٥٦	٣١٨
٩	ورأيت في كلام أن له الاهتمام بمعرفة قضاة الشام، في مجلد لطيف لم يبيضه، فالله أعلم.	١٠٦	٥٧٥	٣٤٦
١٠	فللجمال، العلامة، ظافر، المصري	١٠٨	٥٨١	٣٥٢ - ٣٥٣

والملاحظ أن روزنثال قد أقحم بعض الكلمات والجمل في نص الكتاب، ظنًّا منه أنه لا يستقيم المعنى إلا بها، لذا قمت بحذفها.

ونظرًا لهذه الملاحظات المذكورة ذهب بعض الباحثين والدارسين إلى



ضرورة إعادة نشر هذا الكتاب.

منهم محمود الأرناؤوط بقوله[١]: «... وقد طبع عدة مرات في بلدان مختلفة ولكنه لم يحظ بالتحقيق العلمي المتقن إلى الآن».

وبدر العماش بقوله[٢]: «وما زال الكتاب يحتاج لمزيد عناية وإخراج وتعليق على الكتب التي ذكرها فيه وبيان المطبوع والمخطوط وأماكن وجودها».

ومهما يكن من أمر فنظرًا للأسباب المذكورة، فضلًا عن حاجة الدارسين إلى العناية بهذا الكتاب، عزمت على تحقيقه ونشره من جديد.

۞ (١١) المخطوطات المعتمدة في التحقيق:

اعتمدت على (٥) مخطوطات في تحقيق هذا الكتاب:

الأولى: وهي نسخة كاملة مصورة عن دار الكتب المصرية (رقم: ٢٤٤٨- تاريخ) عدد الأوراق (٢٠٦ ورقة) تعود إلى كتب وقف المرحوم محمد الكفوي على طلبة العلم بالجامع الأزهر، وهي بخط ابن أبي الشوارب إبراهيم بن حسين، وقد نسخت متأخرة في رمضان سنة ١٣١٨هـ وقيمتها أنها نسخة منتسخة ومقابلة ومصححة على مخطوطة عتيقة للكتاب تعود إلى سنة ٩٠٠هـ في حياة السخاوي، وهي بخط الحافظ عبدالعزيز بن عمر بن فهد الهاشمي المكي الشافعي (ت ٩٢١هـ) وهذه المنتسخة خطها جميل جدًّا مقروء، وإن كان يشوبها بعض التحريفات والسقط والبياض، لكنها قليلة؛ ولذلك **جعلتها الأصل، ورمزت لها بـ (أ)**.

---

(١) انظر: تعليقه على: ابن العماد، الشذرات، ١٠/ ٢٥.

(٢) انظر: الحافظ السخاوي وجهوده، ١/ ٢٥٣.



ثم أثناء تجارب إخراج الكتاب وقفتُ على النسخة الأزهرية العتيقة النفيسة، وهي في (٩٣ لوحة) في كل صفحة (١٩ سطرًا)، وهي ناقصة من أولها وقُبيل آخرها، ولا أدري هل النقص من المصدر أو أثناء التصوير! وهي نسخة خطها جميل ومتقن، وهي بخط ابن فهد المكيِّ كما يُظَنُّ.

فقمتُ بمقابلتها بـ (أ) مقابلة دقيقة، إلا أن ناسخ (أ) وقع في بعض الأوهام، كـ: القراءة الخاطئة، أو انتقال نظر، أو إسقاطه لبعض الأسطر أو الفقرات!

ومهما يكن من أمر فقمتُ بتصحيح نص الكتاب على هذه النسخة العتيقة، وحينئذ يصح كل الصحة أني اعتمدت هذه النسخة كأصل في إخراج هذا الكتاب.

الثانية: وهي نسخة كاملة مصورة بجامعة الكويت، عن مكتبة الأسد الوطنية، دمشق (أوقاف مدرسة الأحمدية -حلب) (رقم: ١٤٥٣٦) عدد الأوراق (١٥٠ ورقة) المقاس: ١٠×١٥سم، وهي نسخة كتبت بقلم معتاد حسن، كتبها: محمد ابن أحمد بن شيخ المحيا، تمت مقابلتها سنة ١٠٧٩هـ وهي نسخة مصححة، وعليها تعليقات كثيرة بالهامش، ووقع فيها الكثير من التحريف والسقط والبياض، وهذه النسخة لم يعتمد عليها القدسي وروزنثال، **ولقد رمزت لها بـ** (ب)[1].

---

(١) **قال القدسي:** «بعد طبع (الإعلان بالتوبيخ) كتب إليَّ الأستاذ البحاث الغيور الشيخ محمد راغب الطباخ -جزاه الله خيرًا- يقول: «كتاب الإعلان بالتوبيخ للسخاوي قابلت المطبوع على المخطوط في (الأحمدية) فوجدت ما بقي أبيض في المطبوعة هو كذلك تمامًا في المخطوطة، ولم أجد شيئًا سوى عبارة للناسخ حررها عن كتاب (الإصابة) فنقلتها لكم لعلها تلزم لكم فيما بعد». انظر: ق ص ١٧٥.

* **قال القدسي** معلقًا: «المرجح أن نسخة المصنف كانت كذلك لأننا اعتمدنا في المقابلة على نسخة منقولة من نسخة ابن فهد تلميذ المؤلف، وعارضنا قسمًا بنسخة ابن فهد نفسها».



الثالثة: وهي نسخة كاملة مصورة عن دار الكتب المصرية[1]، عدد الأوراق (٩٢ لوحة) في كل صفحة (٢١ سطرًا) وهي بخط عبد الوهاب بن محيي الدين السلطي نسبةً الدمشقي وطنًا، وقد نسخت سنة ١١١٥ هـ. وهي نسخة فيها سقط كثير وتحريف وبياض، وفيها صفحات كثيرة غير واضحة بسبب سوء التصوير، وهذه النسخة موافقة لمخطوطة (ب) في السقط وغيره.

الرابعة: وهي نسخة كاملة مصورة عن دار الكتب المصرية (رقم ٧٠٤ تاريخ تيمور)، عدد الأوراق (١١٧ لوحة) في كل صفحة (١٩ سطرًا) وهي بخط محمود حمدي، على ذمة حضرة الفاضل أحمد بيك تيمور. وقد نسخت سنة ١٣٢٨ هـ. وهي نسخة فيها سقط قليل وبياض، وفيها صفحات كثيرة غير واضحة بسبب سوء التصوير، وهذه النسخة موافقة لمخطوطة (أ) في السقط وغيره.

الخامسة: وهي نسخة كاملة مصورةعن مكتبة الدولة بألمانيا (برلين رقم: ٩٣٦٤)، عدد الأوراق (١٩٩ ورقة) في كل صفحة (١٩ سطرًا)، وهي نسخة تعود إلى تملُّك محمد حسن ابن السيد محمد القوتلي سنة ١٢٦٧ هـ، وقد نسخت سنة ١١٣٧ هـ، وهي نسخة بالخط الفارسي، وهذه النسخة موافقة لمخطوطة (ب) في السقط والتحريف. وهذه النسخة لم يعتمد عليها القدسي وروزنثال.

وتجدر الإشارة إلى أنني لم أرمز للنسخ الثالثة والرابعة والخامسة برمز لسببين:

الأول: أنني حصلت عليها أثناء الأطوار الأخيرة في إخراج هذا الكتاب، فلم أستحسن إثبات الرموز في الهوامش حتى لا تثقلها.

(١) الرقم غير واضح بسبب سوء التصوير.



الثاني: ليس فيها شيء زائد على (أ) و(ب) إلا الشيء اليسير جدًّا.

ومهما يكن من أمر، فقد اعتمدت عليهما في مقابلة النص كاملًا وتصحيح بعض الألفاظ، وزيادة في ضبط النص.

(١٢) المنهج في تحقيق الكتاب:

خدمة للنص، ومحاولة الوصول به إلى صورة هي أقرب إلى ما أراده مؤلفه، قمت بالآتي:

أ- اعتمدت مخطوطة (أ) وهي الأصل، ثم قارنتها بـ(ب) وبالنسخ الأخرى وبالمطبوعتين: (ق) و(ز).

ب- ذكرت الفروق بين النسخ، مع ترجيح الأصوب وإثباته في متن الكتاب، والإشارة إلى التحريف والتصحيف في الهامش؛ فإذا ترجَّح لديَّ أن الخطأ من السخاويِّ نفسه فإني أُثبِت الخطأ في المتن وأصححه في الهامش، أما إذا كان الخطأ لغويًّا فأثبته في المتن ولا أعلق عليه إلا نادرًا، أما إذا ترجَّح لديَّ أن الخطأ من الناسخ فإني أُثبِت الصواب في المتن وأذكر المحرَّف أو المصحَّف - في غالب الأحيان - في الهامش.

جـ- الساقط من الأصل، أو الزيادة عليه من المصادر والمراجع، أو وضع العناوين الجانبية للكتاب، وهي من صنيع النُّسَّاخ بلا شك -كما في نسخة (ب)- جعلته بين معكوفتين كذا [ ].

د- الساقط من النسخ الأخرى، أو التي لم توجد في مصادر ومراجع التوثيق،



جعلته بين قوسين كذا ( ).

هـ - تحقيق نص الكتاب وتوثيقه وتصحيحه وضبطه من مصادره الأصلية أو الفرعية.

و- عزو الآيات القرآنية إلى سورها، وتخريج الأحاديث النبوية والحكم عليها باختصار، والآثار، والأبيات الشعرية.

ز- الترجمة لكثير من أعلام الكتاب باختصار.

ح- التعليق على الكتب والمؤلفات، وذكر المخطوط والمطبوع منها.

ط- التعليق على الكتاب؛ من شرح مصطلح، أو توضيح غامض، أو استدراك، إلى غير ذلك.

ي- صنع فهارس علمية تشمل فهرس: الآيات، الأحاديث، الآثار، الأبيات الشعرية، الأعلام، الكتب والمؤلفات، الأماكن والبلدان، الموضوعات التفصيلية، الموضوعات العامة، قائمة المصادر والمراجع.

۞ (١٣) وقبل الختام:

فإني أتقدم بجزيل الشكر لجميع من ساعدني في عملي هذا من نصح، أو إرشاد، أو خدمة، وهم كالآتي:

* **الدكتور: محمد عبدالله القدحات**، أستاذ التاريخ الإسلامي، حفظه الله. حيث أفدت من ملحوظاته المنهجية والتاريخية، فله مني خالص الود والمحبة والتقدير.



* **الدكتور: محمود سليمان**، أستاذ الحديث وعلومه، حفظه الله. حيث أفدت من ملحوظاته اللغوية، فله مني خالص الود والمحبة والتقدير.

* **الإخوة:**

أحمد بن فهيد الشمري. حيث ساعدني في طباعة نسخة (أ) من القرص الإلكتروني إلى الأوراق، وطباعة جزء من المقدمة أثناء تجارب الكتاب، فضلًا عن استفادتي من مكتبته الخاصة.

مشعل بن قصيم الزراق. حيث أرشدني إلى نسخة (ب).

طلال بن محمد العنزي ويوسف بن محمد العنزي. حيث ساعداني في الحصول على نسخة (أ).

محمد المحيميد. حيث ساعدني في الحصول على نسختين مصورتين من دار الكتب المصرية.

محمد بن نغماش السعيدي أمين مكتبة الراجحي، فرع حفر الباطن. حيث استفدت من المكتبة، فضلًا عن مكتبته الخاصة.

عبدالعزيز المد الله. حيث وفر لي مطبوعة القدسي.

أخي الأصغر عبدالعزيز بن غتر الظفيري. حيث وفر لي بعض المراجع.

نواف بن عايد العنزي. حيث قام بطباعة جزء من المقدمة أثناء تجارب الكتاب.

* **زوجتي أم عبدالله**. حيث ساعدتني في مقابلة بعض أجزاء (ق) على المخطوطتين، فضلًا عن توفير الجو المناسب لي أثناء تحقيق هذا الكتاب.



فإلى هؤلاء جميعًا وغيرهم ممن لا يحضرني الآن، لهم مني خالص المحبة والتقدير والشكر، وكما قيل: «الإنسان قوي بغيره ضعيف بنفسه».

وأخيرًا: فإني أحمد الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وله الفضل أولًا وآخرًا، على ما مَنَّ به عليَّ من العمر والصحة فأتممتُ هذا العمل الذي هو جهد بشري قابل للخطأ والزلل، ومن ثم للتصحيح والتصويب.

قال الخطيب أبو زكريا[1]: «... غير أن القليل من الغلط الذي يقع في الكتب، إلى جنب الكثير الذي اجتهدوا فيه وأتعبوا نفوسهم في تصحيحه وتنقيحه، معفوٌّ عنه».

هذا، وأسأل الله الكريم أن أجد عملي هذا في صحيفة حسناتي يوم ألقاه، اللهم آمين.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المحقق

سالم بن غتر بن سالم الظفيري

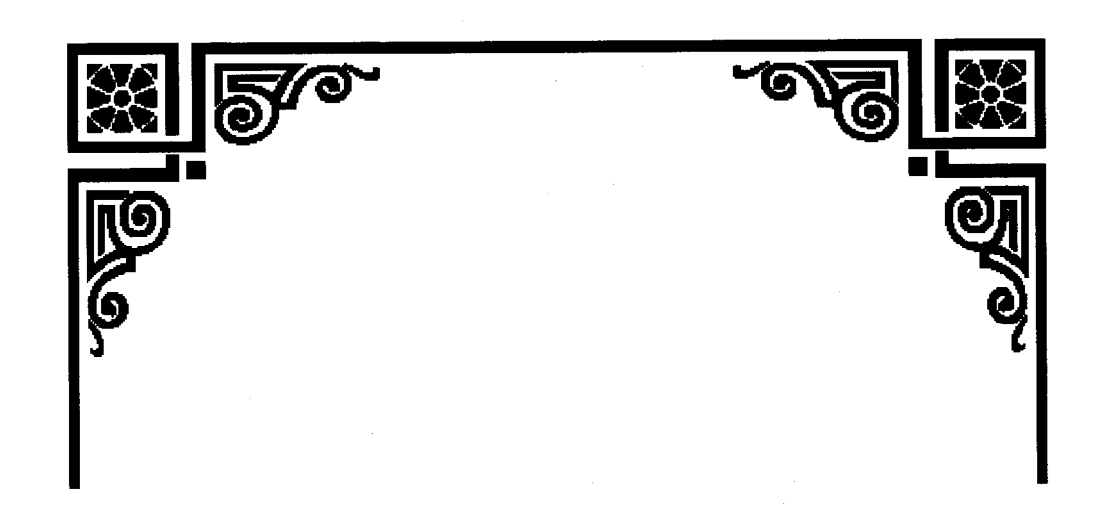
ليلة الجمعة (١٣/٥/١٤٣٣هـ)

المملكة العربية السعودية

(حفر الباطن)

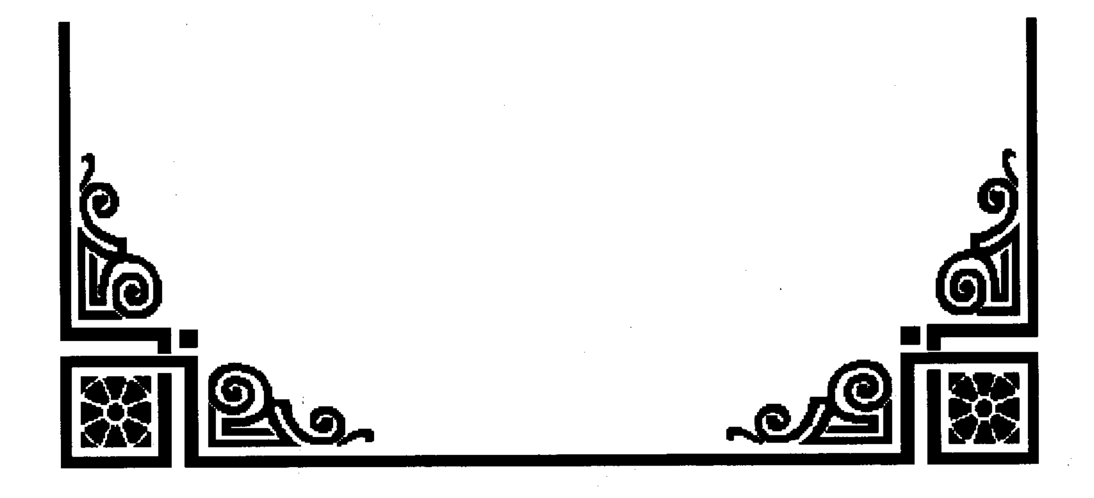
---

(١) انظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ١/ ٩٨.



نماذج

من صور المخطوطات والمطبوعتين







نماذج من صور مخطوطة الأزهرية



نماذج من صور مخطوطة الأزهرية



نماذج من صور مخطوطة الأزهرية



نماذج من صور مخطوطة (أ)

كتاب

الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ

تصنيف



نماذج من صور مخطوطة (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
قال شيخنا الشيخ الإمام العلامة الحجة الجهبذ
قامع المبتدعين خاتمة الحفاظ والمحدثين شيخ الإسلام
شمس الدين أبو الخير محمد ابن الشيخ المرحوم زين الدين
عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي القاهري الشافعي
أدام الله النفع بعلومه
الحمد لله مصرف الأيام والليالي ومعرف العباد كثيرا مما
سلف في الأزمان الماضية والدهور الخوالي وشرف هذه الأمة
في سائر الأشهر والأعوام بالضبط التام المتوالي ومعرفة من شاء
من المسلم العقل والنقل ما هو أنفس من جواهر اللآلي
ومنهم الآباء في التعريف بالإنسان والزمان الطريق المسند
المدرج في الموالي بالعبارة الرائقة والإشارة الفائقة
المعسة للوهم الموالي. والصلاة والسلام على أشرف الخلق
المنزل عليه وكلا نقص عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك
يعني الخالي من الحاسب والموالي صلى الله عليه وعلى آله وصحابته
والتابعين لهم من السادات والموالي. وبعد
فلما كان الاشتغال بفن التاريخ للعلماء من أجل القربات ومن
العلوم الواجبات المتنوعة للأحكام الخمسة بين أولي الأصالة
ولكن لم أر من أفرد فيه مؤلفا يشفي الغليل ويرقي الكربات
بحيث تبلى تستعجم ولا هو بين أولي الديانات
... ضلالا عن الحقائق ...



نماذج من صور مخطوطة (أ)

الـبـادرات بكـذا المنتفين بالأمر لمستمدات بالإعانة
عنه فهذا الشأن من المهمات وأن أذكر ما تيسر من الموضوعات
المأثورات وأشير كونه من الأصول المعتبرات ما بين تعريفه
لغة واصطلاحا وموضوعه وفائدته المعرفة بالمؤرخات
وغايته وحكمه من الوجوب أو الاستحباب أو الإباحات وما
استنبط في الأدلة له من الكتاب والسنة وغيرهما بالطرق
الواضحات ورفع من ذمه ممن قصر في الطاعات وما أشترطه
به من الشروط المعتبرات وأول من أمر به وابتدأ وقته بشهر
وهجرة بذكر الساعات والأوقات ثم ما علمته فيه من المستندات
على اختلاف المقاصد والأشخاص والجهات وغير ذلك من الفنون
المتنوعات ثم من صنف فيه من الأئمة في الجرح والتعديل مع صحة
استيعابها وإن كنا اطلعنا من ذلك والتصانيف فهذه عشرة
أبواب فأنا يده شد بها الباب المتخرج به فضلات وسميته
الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التواريخ
والله أسأل أن يجعلنا ممن الجمال ويكفينا سائر المهمات والعمر
في الماضي والحال والاستقبال بمنه وكرمه
فأما الأول فالتاريخ في اللغة الإعلام بالوقت يقال أرخت
الكتاب وورخته بمعنى بينت وقت كتابته قال الجوهري
التاريخ تعريف الوقت والتوريخ مثله يقال أرخت وورخت
وقيل اشتقاقه من الأرخ يعني بفتح الهمزة وكسرها وهو الأنثى
من بقر الوحش كأنه شيء حدث كما يحدث الولد
وعند الأصمعي بني تميم فقال بنو تميم يقولون ورخت
توريخا وقيس تقول أرخته تأريخا وهذا يؤيد كونه عربيا وقيل إنه



نماذج من صور مخطوطة (أ)

[illegible]

آخره ، انتهى تبييضه مع [illegible]

في واحد الربيعين سنة سبع وتسعين بمكة المشرفة

قاله وكتبه محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي . وصلى الله

على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

آخر كتاب الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ تصنيف شيخ

الإسلام خاتمة الحفاظ الأعلام شمس الدين أبي الخير محمد

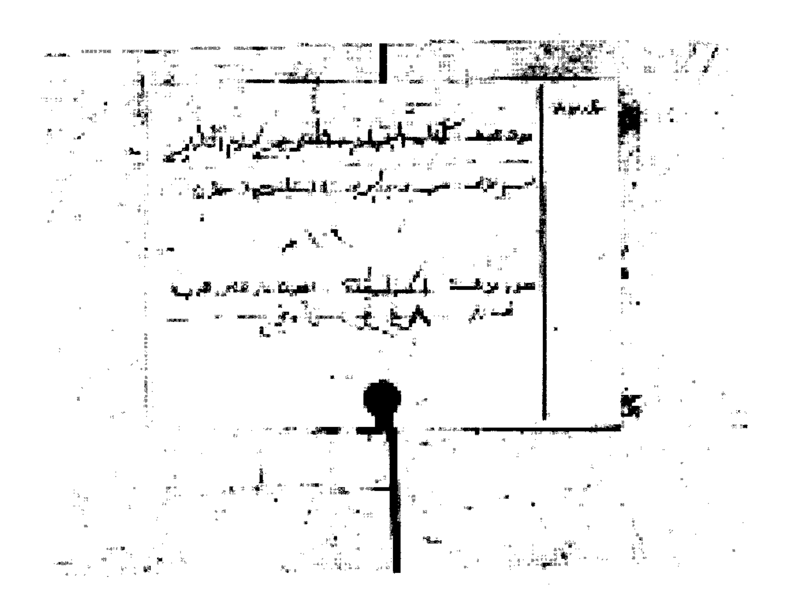
ابن الزين عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي القاهري أدام الله

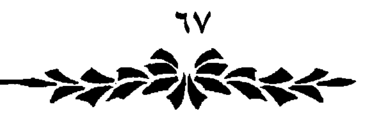
النفع بعلومه

[illegible]



نماذج من صور مخطوطة (ب)





الصفحة الأولى من مخطوطة (ب)



نماذج من صور مخطوطة (ب)



نماذج من صور مخطوطة (ب)



نماذج من صور مخطوطة (ب)

وما فائدة التي بها من الشروط المقررات، وأوان ابتدائه

وابتدأ وقته شهراً ويوماً بتكرر الساعات والأوقات،

وما اطرد منه من المصطلحات، والاختلاف في المقاصد في

الأشخاص والجهات، وغير ذلك من الفنون المنوعات،

ثم من صنف فيه، وكذا ليبين للجرح والتعديل عدم اتباعها

وإن كان المراد البحث عن ذلك والفحص، فيلزم

عشرة فإن يشذ عنها الباب المطرق به للظلمات وسميته

الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ، والله أسأل

أن يجعله ... ويكفينا ... بالحسنى في الحال

والاستقبال بمنه وكرمه. فالأول التاريخ في

اللغة الإعلام بالوقت، يقال أرخت الكتاب وورخته

أي بينت وقت كتابته، قال الجوهري التاريخ تعريف

الوقت والتوريخ مثله، يقال أرخت وورخت، وقيل

اشتقاقه من الأرخ يعني بفتح الهمزة وكسرها وهو الأنثى من

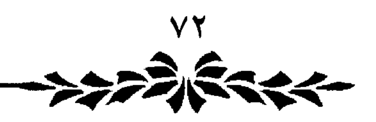
بقر الوحش كأنه شيء حدث كما يحدث الولد انتهى وقيل

وقيل



نماذج من صور مخطوطة (ب)

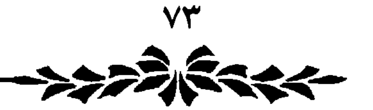
فرق الاصمعي بين اللغتين فقال بنو تميم يقولون
ورخت الكتاب توريخا وقيس تقول ارخته تاريخا وهذا
يؤيد كونه عربيا وقيل انه ليس بعربي محض بل هو معرب
ماخوذ من ماه روز بالفارسية ماه القمر وروز اليوم
وكان الليل والنهار طرفيه قال ابو منصور الجواليقي في كتابه
المعرب من الكلام الاعجمي فقال ان التاريخ الذي يؤرخه الناس
ليس بعربي محض وانما اخذه المسلمون عن اهل الكتاب وتاريخ
المسلمين ارخ من سنة الهجرة كتب في خلافة عمر رضي الله عنه
فصار تاريخا الى اليوم انتهى قال ابو الفرج قدامة ابن
جعفر الكاتب في كتاب الخراج له تاريخ كل شي آخره فهو يدخل
بالوقت الذي فيه حوادث مشهورة ومنه قول الصولي
تاريخ كل شي غايته ووقته الذي ينتهي اليه زمنه ومنه
قيل فلان تاريخ قومه اي الذي اليه المنتهى في شرف
قومه كما قاله المطرزي وذلك بالنظر لاخذه الامور
الجليلة من كونها فخرا وهو حجة اليه واما كونه ذاكرا للاخبار



نماذج من صور مخطوطة (ب)

ثم تجيء البخاري فيضعف يونس وقبل هذا الخلف في تصحيح
حديثه وتضعيفه ومن ثم قال الذهبي وهو من أهل
الاستقراء التام في نقد الرجال لم يجتمع اثنان أي من
طبقة واحدة من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف
ولا على تضعيف ثقة انتهى ولهذا كان مذهب النسائي
أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه يعني أن
كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط
فمن الأولى شعبة والثوري وشعبة أشدهما ومن الثانية
يحيى القطان وابن مهدي ويحيى أشدهما ومن الثالثة
ابن معين وأحمد وابن معين أشدهما ومن الرابعة
أبو حاتم والبخاري وأبو حاتم أشدهما فقال النسائي
لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه فأما إذا وثقه
ابن مهدي ومن هو مثله في النقد انتهى ما حققه شيخنا
وقسم منهم متسمح كالترمذي والحاكم **قلت** وكابن
حزم فإنه قال في كل من الترمذي صاحب الجامع وأبي القاسم

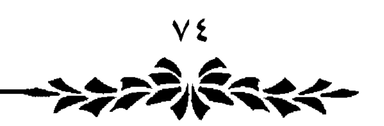
البغوي



نماذج من صور مخطوطة دار الكتب المصرية (المخطوطة الثالثة)

البغوي وإسمعيل بن محمد الصفار وأبي العباس الأصم
وغيرهم من المشهورين انه مجهول وقسم حدث
كأحمد والدارقطني وابن عدي فجزى الله كلا منهم
عن الإسلام والمسلمين خيرا فهم مأجورون إن شاء
الله تعالى والله أسأل أن يقينا شرور أنفسنا
وحصائد ألسنتنا ويرضي عنا أخصامنا ويصلح فساد
قلوبنا ونياتنا ويحسن أعمالنا إلى أن تأتي آجالنا سيما
بحسن الخاتمة وكونه للحواس سالمة آمين قال
مؤلفه رحمه الله تعالى ورضي عنه آخره وانتهى تبييضه
مع أني لم أستوف فيه الغرض في أحد الربيعين سنة
سبع وتسعين وثمانمائة بمكة المشرفة قال
وكتبه محمد بن عبد الرحمن السخاوي
الشافعي وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه
وسلم

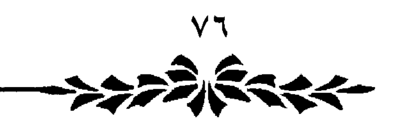
سنة ١٠٧٩



نماذج من صور مخطوطة دار الكتب المصرية (المخطوطة الثالثة)



نماذج من صور مخطوطة دار الكتب المصرية (المخطوطة الثالثة)



نماذج من صور مخطوطة دار الكتب المصرية (المخطوطة الرابعة)



نماذج من صور مخطوطة دار الكتب المصرية (المخطوطة الرابعة)



صورة من غلاف طبعة (ق)



نماذج من صور مخطوطة برلين



نماذج من صور مخطوطة برلين



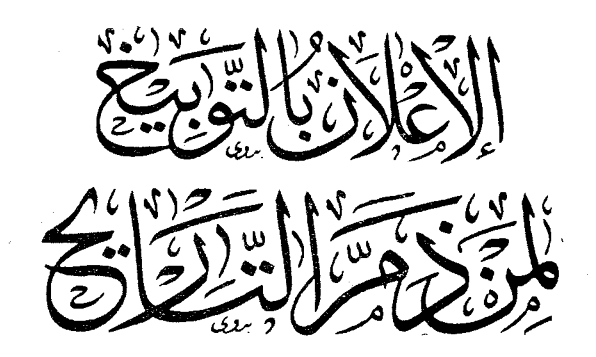
نماذج من صور مخطوطة برلين

97. a الاعلان Historiography : rules for writing history, lists of historians and of their works etc. by Sakhâwy, who wrote in 897, d. 902. — m. 199 pp. Copied in 1137.



صورة من غلاف طبعة (ز)

يعتبر «هذا الكتاب» كتاريخ للتاريخ في الاسلام ·
المرحوم احمد باشا تيمور



تأليف الحافظ المؤرخ الحجة شمس الدين محمد بن عبد الرحمن

السخاوي

المتوفى عام ٩٠٢

عن نسختي خزانة المرحوم فقيد العلم والاسلام الاستاذ المحقق احمد باشا تيمور

اعلى الله في الجنة منزلته

عني بنشره : القدسي

دمشق — صندوق البريد ٢٠٧

مطبعة الترقي عام ١٣٤٩ للهجرة



صورة من طبعة (ز)

٢ ـ السخاوي : الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ .
٣ ـ الفصول الخاصة عن علم التاريخ من كتاب مفتاح السعادة لطاشكبري زادة .

يمثل الكتابان الاولان الابحاث الكاملة المنظمة الباقية التي قام بها عالمان مسلمان في علم التاريخ .

أما الفصول المأخوذة من مفتاح السعادة فتمثل الصدى المتأخر لهذه الابحاث كما ينعكس في موسوعة عامة .

وربما كان من المناسب أن أورد ترجمة لقائمة قديمة ثمينة جدا عن كتب التاريخ العربية ، وهي القسم المخصص للمؤرخين في كتاب « الفهرست » لابن النديم (من رجال القرن العاشر) ، مع معلوماته القيمة عن الادوار الاولى التي مر بها تأليف الكتب التاريخية في الاسلام • ان بامكان مثل هذه الترجمة أن تعين على المقارنة بين « الفهرست » وبين البحوث النظرية المتأخرة في علم التاريخ ، وان تقدم صورة واضحة لتطور التفكير التاريخي الاسلامي • غير اننا لم نورد هنا هذه الترجمة لانه من المأمول أن تظهر طبعة جديد لـ « الفهرست » فقد اعلن ج. فوك J. Fuck منذ أمد طويل أنه سيقوم بها وانه سيترجم ويعلق على كل الكتاب بما في ذلك القسم الخاص بالمؤرخين[١] •

ونظرا لكثرة الاشارات خلال الكتب الى المادة غير المطبوعة ، فقد ارتؤي من الافضل نشر النص الاصلي لبعض هذه المادة على الاقل[٢] • وهو « مختصر الكافيجي » واني آمل أن تجد جميع الكتب الاخرى ناشرين لها .

---

(١) لم تظهر الطبعة التي أشار اليها المؤلف ، لذلك قمنا بنشر القسم الخاص بالتاريخ من « فهرست » ابن النديم ، مضافا اليه كتب التاريخ المذكورة في غير هذا القسم معتمدين على الطبعة المصرية • وقد صنّفنا هذه الكتب حسب موضوعات بحثها لتكون متساوقة مع تصنيف المؤلف •

(٢) لقد ادخلت النصوص التي اشار اليها المؤلف والتي اوردها في آخر الكتاب ضمن البحث الذي خصصه لها • (المترجم)



صورة من طبعة (ز)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخنا الشيخ الامام العلامة ، شيخ الاسلام ، حامل لواء
٢٠١ سنة الانام ، خاتمة الحفاظ[1] والمحدثين ، قامع المفسدين والمبتدعين ،
أبو الخير محمد شمس الدين بن الشيخ المفسر[2] المقريء زين الدين
عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السخاوي القاهري
الشافعي ، نفعنا الله والمسلمين بعلومه ، وأفاض علينا من بركاته آمين
الحمد لله مصرف الايام والليالي ، ومعرف العباد كثيراً مما سلف
في الازمان الماضية والدهور الخوالي ، ومشرف هذه الامة في سائر
٢٠٢ الاشهر والاعوام بالضبط التام المتوالي ، ومعلم من شاء من العلم
العقلي والنقلي ما هو انفس من الجواهر واللآلي ، ومفهم الالباء
في التعريف بالانسان والزمان ، الطريق المسند المدرج في العوالي
بالعبارة الرائقة ، والاشارة الفائقة المنعشة للرمم البوالي ، والصلاة
والسلام على اشرف الخلق المنزل عليه (وكلاً نقص عليك من
انباء الرسل ما نثبت به فؤادك)[3] يعني الخالص للمحانب والموالي
صلى الله عليه وعلى آله واصحابه والتابعين لهم من السادات
والموالي ٠

---

(١) لقد فصل السخاوي المقصود بكلمة « حافظ » في ترجمته لابن حجر في كتاب « الجواهر والدرر » (مخطوطة باريس
ar 2105 fal 8 b - 13 a

(٢) مخطوطة لبدن غير واضحة ٠
(٣) القرآن : سورة هود : الآية ١٢٠ ٠



وبعد فلما كان الاشتغال بفن التاريخ للعلماء من أجل القربات، بل من العلوم الواجبات المتنوعة للاحكام الخمسة بين اولي الاصابات ، ولكن لم ار في فضائله مؤلفاً يشفي الغليل ، ويزيل الكربات ، بحيث تطرق للتنقيص له ولأهله بعض اولي البليات ، ممن هو ممتحن بالجليات فضلاً عن الخفيات ، فأردت اتحاف العارفين السادات وكذا التائقين للامور المفادات بما لا غناء عنه في هذا الشأن من المهمات ، وان اظهر ما فيه من الفوائد المأثورات ، واشهر كونه من الاصول المعتبرات ، فأبدأ بتعريفه (١) لغة و (٢) اصطلاحاً و (٣) موضوعه و (٤) فوائده المعبر عنها بالثمرات و (٥) غايته و (٦) حكمه من الوجوب أو الاستحباب أو الاباحات و (٧) ما استنبط في الادلة له من الكتاب والسنة وغيرهما بالطرق الواضحات و (٨) تقبيح من ذمه ممن قصر في الطاعات و (٩) ماذا على المعتني به من الشروط المقررات و (١٠) أول من أمر به ٢٠٣ وابتداء وقته شهراً وهجرة بتكرر الساعات والاوقات ، ثم (١١) ما علمته فيه من المصنفات على اختلاف المقاصد في الاشخاص والجهات وغير ذلك من الفنون المتنوعات ، ثم (١٢) من صنف فيه ، وكذا (١٣) ائمة الجرح والتعديل مع عدم استيعابها وان كنا أطلنا البحث عن ذلك والتفحصات فهذه عشرة فأزيد سد بها الباب المتطرق به للظلمات وسميته « الاعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ » والله أسأل أن يحمينا جهل الجهال ، ويكفينا سائر المهمات بالمغفرة في الماضي والحال والاستقبال ، بمنه وكرمه .

١ ــ تعريف التاريخ لغة :

فالاول فالتاريخ في اللغة الاعلام بالوقت . يقال ارخت الكتاب وورخته ، أي بينت وقت كتابته .

قال الجوهري : التاريخ تعريف الوقت ، والتوريخ مثله :



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ (وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ)[١] ﴾

قَالَ شَيْخُنَا الشَّيْخُ الإِمَامُ العَلَّامَةُ (الحُجَّةُ الفَهَّامَةُ)[٢] شَيْخُ الإِسْلَامِ، حَامِلُ لِوَاءِ سُنَّةِ [سَيِّدِ][٣] الأَنَامِ، خَاتِمَةُ الحُفَّاظِ وَالمُحَدِّثِينَ، قَامِعُ [المُفْسِدِينَ][٤] والمُبْتَدِعِينَ، أَبُو الخَيْرِ، مُحَمَّدٌ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ الشَّيْخِ (المُفسِّرِ المُقْرِئِ)[٥] زَيْنِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ [بْنِ عُثْمَانَ][٦] السَّخَاوِيُّ القَاهِرِيُّ الشَّافِعِيُّ (نَفَعَنَا اللهُ وَالمُسْلِمِينَ بِعُلُومِهِ، وَأَفَاضَ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِهِ. آمِينَ)[٧]:

الحَمْدُ للهِ مُصَرِّفِ الأَيَّامِ وَاللَّيَالِي، وَمُعَرِّفِ العِبَادِ كَثِيرًا مِمَّا سَلَفَ فِي الأَزْمَانِ المَاضِيَةِ وَالدُّهُورِ الخَوَالِي، وَمُشَرِّفِ هَذِهِ الأُمَّةِ فِي سَائِرِ الأَشْهُرِ وَالأَعْوَامِ بِالضَّبْطِ التَّامِّ المُتَوَالِي، وَمُعَلِّمِ مَنْ شَاءَ مِنَ العِلْمِ العَقْلِيِّ وَالنَّقْلِيِّ مَا هُوَ أَنْفَسُ مِنَ الجَوَاهِرِ وَاللَّآلِي، وَمُفَهِّمِ الأَلِبَّاءِ فِي التَّعْرِيفِ بِالإِنْسَانِ وَالزَّمَانِ الطَّرِيقَ المُسْنَدَ المُدْرَجَ فِي العَوَالِي، بِالعِبَارَةِ الرَّائِقَةِ وَالإِشَارَةِ الفَائِقَةِ[٨] المُنْعِشَةِ لِلرِّمَمِ البَوَالِي.

---

(١) ليست في باقي النسخ.

(٢) ساقط من باقي النسخ.

(٣) ليست في أ، ز، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) في أ: المرحوم، والمثبت من باقي النسخ.

(٦) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ، ومن: ترجمته.

(٧) في أ بلفظ مختصر: أدام الله النفع بعلومه، والمثبت من باقي النسخ.

(٨) في هامش أ: اللائقة.



وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الخَلْقِ المُنَزَّلِ عَلَيْهِ: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠] يَعْنِي: الخَالِصَ لِلْمُجَانِبِ وَالمُوَالِي. صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ مِنَ السَّادَاتِ وَالمَوَالِي.

وَبعْدُ: فَلَمَّا كَانَ الِاشْتِغَالُ بِفَنِّ التَّارِيخِ لِلْعُلَمَاءِ مِنْ أَجَلِّ القُرُبَاتِ، بَلْ مِنَ العُلُومِ الوَاجِبَاتِ، المُتنَوِّعَةِ لِلأَحْكَامِ الخَمْسَةِ بَيْنَ أُولِي[1] الإِصَابَاتِ، وَلَكِنْ لَمْ أَرَ فِي فَضَائِلِهِ مُؤَلَّفًا يَشْفِي الغَلِيلَ وَيُزِيلُ الكُرُبَاتِ، بِحَيْثُ تَطَرَّقَ لِلتَّنْقِيصِ لَهُ وَلِأَهْلِهِ بَعْضُ أُولِي البَلِيَّاتِ، مِمَّنْ هُوَ مُمْتَحَنٌ بِالجَلِيَّاتِ فَضْلًا عَنِ الخَفِيَّاتِ[2].

فَأَرَدْتُ إِتْحَافَ العُلَمَاءِ[3] [٢] السَّادَاتِ، وَكَذَا التَّائِقِينَ لِلأُمُورِ المُسْتَفَادَاتِ[4]، بِمَا لَا غَنَاءَ عَنْهُ فِي هَذَا الشَّأْنِ مِنَ المُهِمَّاتِ، وَأَنْ أُظْهِرَ مَا فِيهِ مِنَ الفَوَائِدِ المَأْثُورَاتِ، وَأُشْهِرَ كَوْنَهُ مِنَ الأُصُولِ المُعْتَبَرَاتِ.

فَأَبْدَأُ بِتَعرِيفِهِ لُغَةً وَاصطِلَاحًا، وَمَوْضُوعِهِ، وَفَوَائِدِهِ المُعَبَّرِ عَنهَا بِالثَّمَرَاتِ، وَغَايَتِهِ، وَحُكْمِهِ مِنَ الوُجُوبِ أَوِ الِاستِحبَابِ أَوِ المُبَاحَاتِ[5]، وَمَا اسْتُنْبِطَ فِي الأَدِلَّةِ لَهُ مِنَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَغَيْرِهِمَا بِالطُّرُقِ الوَاضِحَاتِ.

وَتَقْبِيحِ[6] مَن ذَمَّهُ مِمَّنْ قَصَّرَ فِي الطَّاعَاتِ، وَمَاذَا عَلَى المُعْتَنِي بِهِ مِنَ الشُّرُوطِ المُقَرَّرَاتِ.

---

(١) في أ: أول، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) في أ: الحقيات، وهو تصحيف، والتصويب من باقي النسخ.

(٣) في باقي النسخ: العارفين.

(٤) في ق، ز: المفادات.

(٥) في ق، ز: الإباحات.

(٦) في أ: ونقبح، والمثبت من باقي النسخ.



وَأَوَّلِ مَن أَمَرَ بِهِ، وَابتِدَاءِ وَقْتِهِ شَهْرًا وَهِجْرَةً بِتكَرُّرِ السَّاعَاتِ وَالأَوقَاتِ.

ثُمَّ مَا عَلِمْتُهُ فِيهِ مِنَ المُصَنَّفَاتِ، عَلَى اختِلَافِ المَقَاصِدِ فِي الأَشْخَاصِ وَالجِهَاتِ، وَغَيرِ ذَلِكَ مِنَ الفُنُونِ المُتنَوِّعَاتِ.

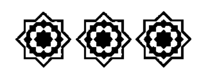
ثُمَّ مَن صَنَّفَ فِيهِ.

وَكَذَا أَئِمَّةِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، مَعَ عَدَمِ استِيعَابِهَا، وَإِنْ كُنَّا أَطَلْنَا [البَحْثَ][١] عَنْ ذَلِكَ وَالتَّفَحُّصَاتِ.

فَهَذِهِ عَشْرَةُ (أَبْوَابٍ)[٢] فَأَزِيدُ سُدَّ[٣] بِهَا البَابُ المُتَطَرَّقُ بِهِ لِلظُّلُمَاتِ.

وَسَمَّيْتُهُ: «**الإِعْلَانُ بِالتَّوْبِيخِ لِمَنْ ذَمَّ أَهْلَ التَّوْرِيخِ**»[٤].

وَاللهَ أَسْأَلُ أَنْ يَحْمِيَنَا جَهْلَ الجُهَّالِ، وَيَكْفِيَنَا سَائِرَ المُهِمَّاتِ، بِالمَغْفِرةِ فِي المَاضِي وَالحَالِ وَالِاستِقْبَالِ، بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ.



(١) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) ساقط من باقي النسخ.

(٣) في أ: شد، وهو تصحيف، والتصويب من باقي النسخ.

(٤) انظر: مقدمة التحقيق.



[تَعْرِيفُ التَّارِيخِ[١]]

فَأَمَّا الْأَوَّلُ[٢]:

فَالتَّارِيخُ فِي اللُّغَةِ: الْإِعْلَامُ بِالْوَقْتِ.

يُقَالُ: أَرَّخْتُ الْكِتَابَ وَوَرَّخْتُهُ (بِمَعْنًى)[٣] أَي: بَيَّنْتُ وَقْتَ كِتَابَتِهِ.

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ[٤]:

«التَّارِيخُ: تَعْرِيفُ الْوَقْتِ. وَالتَّورِيخُ مِثْلُهُ، يُقَالُ: أَرَّخْتُ وَوَرَّخْتُ. وَقِيلَ: اشْتِقَاقُهُ مِنَ الْأَرْخِ - يَعْنِي بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِهَا- وَهُوَ [صِغَارُ][٥] الْأُنْثَى مِنْ بَقَرِ الْوَحْشِ. كَأَنَّهُ[٦] شَيْءٌ حَدَثَ كَمَا يَحْدُثُ الْوَلَدُ» انْتَهَى.

وَقَدْ فَرَّقَ الْأَصْمَعِيُّ بَيْنَ اللُّغَتَيْنِ فَقَالَ:

«بَنُو تَمِيمٍ يَقُولُونَ: وَرَّخْتُ الْكِتَابَ تَوْرِيخًا. وَقَيْسٌ تَقُولُ: أَرَّخْتُهُ تَأْرِيخًا» وَهَذَا يُؤَيِّدُ كَوْنَهُ عَرَبِيًّا[٧].

---

(١) في هامش ب. ولقد أفاد السخاوي في هذا المبحث من العَيْني. انظر: عمدة القاري، ١٧/ ٦٦ .

(٢) في باقي النسخ: فالأول.

(٣) ساقط من باقي النسخ.

(٤) انظر: الصحاح، ١/ ٣٦٦، لكن لم أجد لفظة «صغار» وجملة: «كأنه... كما يحدث الولد».

(٥) زيادة من ز، ومن: الأزهري، تهذيب اللغة، ٧/ ٥٤٤. (مادة: أرخ).

(٦) في ق، ز: لأنه.

(٧) قال الصوليُّ: «وأما التأريخ بلغة قيس فهو الذي يستعمله الناس، وأما التوريخ لغة تميم فما استعمله كاتب قط، وإن كانت العرب تتكلم به». انظر: الصولي، أدب الكُتّاب، ص ١٨٧- ١٨٩.



وَقِيلَ: إِنَّهُ [٣] لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ مَحْضٍ، بَلْ هُوَ مُعَرَّبٌ مَأْخُوذٌ مِنْ (مَاهْ رُوزْ) بِالْفَارِسِيَّةِ (مَاهْ): الْقَمَرُ، وَ(رُوزُ): الْيَوْمُ. وَكَأَنَّ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ طَرَفُهُ.

قَالَ أَبُو مَنْصُورٍ الْجَوَالِيقِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْمُعَرَّبُ مِنَ الْكَلَامِ الْأَعْجَمِيِّ»[١]:

«يُقَالُ[٢] إِنَّ التَّارِيخَ الَّذِي يُؤَرِّخُهُ النَّاسُ لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ مَحْضٍ، وَإِنَّمَا أَخَذَهُ الْمُسْلِمُونَ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَتَارِيخُ الْمُسْلِمِينَ أُرِّخَ مِنْ سَنَةِ الْهِجْرَةِ [وَ][٣] كُتِبَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ][٤] فَصَارَ تَارِيخًا إِلَى الْيَوْمِ» انْتَهَى.

قَالَ أَبُو الْفَرَجِ قُدَامَةُ بْنُ جَعْفَرٍ الْكَاتِبُ، فِي كِتَابِ «الْخَرَاجُ»[٥] لَهُ:

«تَارِيخُ كُلِّ شَيْءٍ آخِرُهُ، فَيُؤَرِّخُونَ بِالْوَقْتِ الَّذِي فِيهِ حَوَادِثُ مَشْهُورَةٌ».

وَنَحْوُهُ قَوْلُ الصُّولِيِّ[٦]:

«تَارِيخُ كُلِّ شَيْءٍ غَايَتُهُ وَوَقْتُهُ الَّذِي يَنْتَهِي إِلَيْهِ زَمَنُهُ».

وَمِنْهُ قِيلَ لِفُلَانٍ: «تَارِيخُ قَوْمِهِ» إِمَّا[٧] لِكَوْنِ إِلَيْهِ الْمُنْتَهَى فِي شَرَفِ قَوْمِهِ، كَمَا قَالَهُ الْمُطَرِّزِيُّ[٨] وَذَلِكَ[٩] بِالنَّظَرِ لِإِضَافَةِ الْأُمُورِ الْجَلِيلَةِ، مِنْ كَرَمٍ أَوْ فَخْرٍ أَوْ

---

(١) انظر: ص ٤٩.
(٢) في ب: فقال.
(٣) زيادة من: المعرَّب.
(٤) ليست في أ، والمثبت من باقي النسخ.
(٥) لم أجده في الجزء المطبوع من «الخراج»؛ لكن وقفت عليه عند: ابن عساكر، تاريخ، ١/ ٢٤.
(٦) انظر: أدب الكُتّاب، ص ١٨٧.
(٧) في أ: وإما.
(٨) انظر: المطرزي، المغرب في ترتيب المعرّب، ص ٢٣.
(٩) في أ: وكذا، والمثبت من باقي النسخ.



نَحْوِهِمَا، إِلَيْهِ، وَإِمَّا لِكَوْنِهِ ذَاكِرًا لِلْأَخْبَارِ وَمَا شَاكَلَهَا.

وَمِمَّنْ لُقِّبَ(١) بِذَلِكَ أَبُو الْبَرَكَاتِ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ البَغْدَادِيُّ الغَسَّالُ الْمُقْرِئُ الْحَنْبَلِيُّ، الْمُتَوَفَّى فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَخَمْسِ مِائَةٍ(٢).

وَفِي الاصْطِلَاحِ: **التَّعْرِيفُ بِالْوَقْتِ الَّذِي تُضْبَطُ بِهِ الْأَحْوَالُ**؛ مِنْ مَوْلِدِ الرُّوَاةِ وَالْأَئِمَّةِ، وَوَفَاةٍ، وَصِحَّةٍ، وَعَقْلٍ، وَبَدَنٍ، وَرِحْلَةٍ، وَحَجٍّ، وَحِفْظٍ، وَضَبْطٍ، وَتَوْثِيقٍ، وَتَجْرِيحٍ(٣) وَمَا أَشْبَهَ هَذَا مِمَّا مَرْجِعُهُ الفَحْصُ(٤) عَنْ أَحْوَالِهِمْ فِي ابْتِدَائِهِمْ وَحَالِهِمْ وَاسْتِقْبَالِهِمْ.

وَيَلْتَحِقُ بِهِ مَا يَتَّفِقُ مِنَ الْحَوَادِثِ وَالْوَقَائِعِ الْجَلِيلَةِ، مِنْ ظُهُورِ مِلَّةٍ(٥)، وَتَجْدِيدِ فَرْضٍ، وَخَلِيفَةٍ، وَوَزِيرٍ، وَغَزْوَةٍ، وَمَلْحَمَةٍ، وَحَرْبٍ، وَفَتْحِ بَلَدٍ، وَانْتِزَاعِهِ مِنْ مُتَغَلِّبٍ عَلَيْهِ، وَانْتِقَالِ دَوْلَةٍ.

وَرُبَّمَا يُتَوَسَّعُ فِيهِ لِبَدْءِ الْخَلْقِ، وَقَصَصِ الْأَنْبِيَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِ الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ، وَأَحْوَالِ الْقِيَامَةِ وَمُقَدِّمَاتِهَا، مِمَّا سَيَأْتِي.

أَوْ دُونَهَا، كَبِنَاءِ [٤] جَامِعٍ، أَوْ مَدْرَسَةٍ، أَوْ قَنْطَرَةٍ، أَوْ رَصِيفٍ، أَوْ نَحْوِهَا مِمَّا يَعُمُّ الانْتِفَاعُ بِهِ، مِمَّا هُوَ شَائِعٌ مُشَاهَدٌ، أَوْ خَفِيٌّ سَمَاوِيٌّ، كَجَرَادٍ وَكُسُوفٍ وَخُسُوفٍ، أَوْ أَرْضِيٌّ، كَزَلْزَلَةٍ، وَحَرِيقٍ، وَسَيْلٍ، وَطُوفَانٍ، وَقَحْطٍ، وَطَاعُونٍ، وَمُوتَانٍ(٦)

---

(١) في ق، ز: يلقب. وانظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٣٦٣.

(٢) انظر: ابن رجب، ذيل، ١/ ٢٦٣.

(٣) في ب: تخريج. وانظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٣٦٢.

(٤) في أ: يرجع للفحص، والمثبت من باقي النسخ.

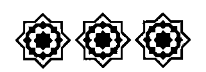
(٥) في باقي النسخ: ملمة.

(٦) وهو: موت يقع في المال والماشية. انظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٣/ ٢١٨. (مادة: موت).



وَغَيْرِهَا[١] مِنَ الْآيَاتِ الْعِظَامِ[٢] وَالْعَجَائِبِ الْجِسَامِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ فَنٌّ يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ وَقَائِعِ الزَّمَانِ مِنْ حَيْثِيَّةِ التَّعْيِينِ وَالتَّوْقِيتِ، بَلْ عَمَّا كَانَ فِي الْعَالَمِ.



---

(١) في أ: وغيرهما.

(٢) في أ: العظات، والمثبت من باقي النسخ.



[مَوْضُوعُ التَّارِيخِ وَفَائِدَتُهُ][1]

وَأَمَّا مَوْضُوعُهُ فَالْإِنْسَانُ وَالزَّمَانُ.

وَمَسَائِلُهُ: أَحْوَالُهُمَا الْمُفَصَّلَةُ لِلجُزْئِيَّاتِ، تَحْتَ دَائِرَةِ الْأَحْوَالِ الْعَارِضَةِ الْمَوْجُودَةِ لِلْإِنْسَانِ وَفِي الزَّمَانِ.

وَأَمَّا فَائِدَتُهُ فَمَعْرِفَةُ الْأُمُورِ عَلَى وَجْهِهَا.

وَمِنْ أَجَلِّ فَوَائِدِهِ أَنَّهُ أَحَدُ الطُّرُقِ الَّتِي يُعْلَمُ بِهَا النَّسْخُ فِي أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ الْمُتَعَذِّرِ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا.

إِمَّا بِالْإِضَافَةِ لِوَقْتٍ مُتَأَخِّرٍ، كَـ: رَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِعَامٍ. أَوْ نَحْوِهِ.

أَوْ عَنْ صَحَابِيٍّ مُتَأَخِّرٍ.

وَقَدْ يَكُونُ بِتَصْرِيحِ الرَّاوِي:

كَقَوْلِهِ: «كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرْكَ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ»[2].

وَقَوْلِ عَائِشَةَ: «أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ إِذَا لَمْ يُنْزِلْ لَمْ يَغْتَسِلْ، ثُمَّ اغْتَسَلَ بَعْدُ وَأَمَرَ بِهِ»[3] إِلَى غَيْرِهَا.

(١) في هامش ب.

(٢) صحيح. أخرجه أبو داود في «سننه» (١٩٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤٣)، وابن الجارود (٢٤-غوث المكدود) عن جابر مرفوعًا. صححه ابن حزم، وابن التركماني، وأحمد شاكر، والألباني. انظر: الألباني، صحيح أبي داود، رقم: ١٨٧.

(٣) حسن. أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١١٨٠-الإحسان)، والدارقطني في «سننه» (٤٥٧) عن عائشة بلفظ مقارب. وحسّنه بشواهده الحازميُّ في «الاعتبار» ١/ ١٩٩. وانظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٣٦٨.



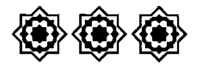
وَكَوْنِ المَرْوِيِّ مِنْ طَرِيقِ بَعْضِ المُخْتَلِطِينِ مِنْ قَدِيمِ حَدِيثِهِ أَوْ ضِدِّهِ(١).

وَكَوْنِ الرَّاوِي لَمْ يَلْقَ مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ؛ إِمَّا لِكَوْنِهِ كَذَبَ أَوْ أَرْسَلَ.

وَذَلِكَ يَنْشَأُ عَنْهُ مَعْرِفَةُ مَا فِي السَّنَدِ مِنَ انْقِطَاعٍ، أَوْ عَضْلٍ، أَوْ تَدْلِيسٍ، أَوْ إِرْسَالٍ ظَاهِرٍ أَوْ خَفِيٍّ؛ لِلوُقُوفِ(٢) بِهِ عَلَى أَنَّ الرَّاوِيَ - مَثَلًا - لَمْ يُعَاصِرْ مَنْ رَوَى عَنْهُ، أَوْ عَاصَرَهُ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَلْقَهُ، لِكَوْنِهِمَا مِنْ بَلَدَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَلَم يَدْخُلْ أَحَدُهُمَا بَلَدَ الْآخَرِ، وَلَا الْتَقَيَا فِي حَجٍّ وَنَحْوِهِ، مَعَ كَوْنِهِ لَيْسَتْ لَهُ(٣) مِنْهُ [٥] إجازَةٌ أَوْ نَحْوُهَا.

ولمَّا اسْتَشْكَلَ بَعْضُ الحُفَّاظِ رِوَايَةَ يُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ المُؤَدِّبِ(٤) عَنْ اللَّيْثِ(٥) لاخْتِلَافِ بَلَدَيْهِمَا، وَتَوَهَّمَ انْقِطَاعًا بَيْنَهُمَا، قَالَ الْمِزِّيُّ: «لَعَلَّهُ لَقِيَهُ فِي الْحَجِّ» ثُمَّ قَالَ: «بَلْ فِي بَغْدَادٍ، حِينَ دُخُولِ اللَّيْثِ لَهَا فِي الرُّسْلِيَّةِ»(٦).

وَمِنَ الْغَرِيبِ ذِكْرُ الْخَطِيبِ «عَبْدَ المَلِكِ بْنَ حَبِيبٍ» فِي «الرُّوَاةُ عَنْ مَالِكٍ»(٧) مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يَرْحَلْ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِهِ بِنَحْوٍ مِنْ ثَلَاثِينَ سَنَةً، بَلْ إِنَّمَا وُلِدَ بَعْدَهُ.



---

(١) في ب: حديث أو مدة. وهو تحريف.

(٢) في ب: الوقوف.

(٣) في أ: ليستفاد، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ.

(٤) في ب: المؤذن، وهو تحريف (ت تقريبًا ٢٠٧هـ). انظر: المزي، تهذيب، ٣٢/ ٥٤٠.

(٥) هو: ابن سعد الفَهْمي، فقيه ومن رواة الحديث (ت ١٧٥هـ). انظر: المزي، تهذيب، ٢٤/ ٢٥٥.

(٦) لم أجده بلفظه؛ لكن انظر: المزي، تهذيب، ٢٤/ ٢٦٦. والرسلية: هي السفارة. انظر: الذهبي، سير ٢١/ ٥٩ (حاشية المحقق) وعن دخول الليث العراق، انظر: الذهبي، سير ٨/ ١٤٦.

(٧) كتاب «الرواة عن مالك» للخطيب لم يصل إلينا؛ قال الكتاني: «ذكر فيه من روى عن مالك الإمام، فبلغ بهم ألفًا إلا سبعة» انظر: الرسالة المستطرفة، ص ١١٣. لكن وصل إلينا مختصره للرشيد العطار. وترجمة «عبد الملك» المشار إليه برقم ٤٩٢.



[أَغَالِيطُ المُؤَرِّخِينَ]

وَكَذَا خَلَطَ ابْنُ النَّجَّارِ تَرْجَمَةَ «مُحَمَّدِ بْنِ الْجَهْمِ السُّوسِيِّ» بِـ«مُحَمَّدِ بْنِ الْجَهْمِ السَّامِيِّ»[1] وَأَسْنَدَ عَنْهُ قِصَّةً سَمِعَهَا مِنَ الْمُهْتَدِي بِاللهِ بْنِ الْوَاثِقِ، أَنَّهُ حَضَرَ عِنْدَ أَبِيهِ وَهُوَ خَلِيفَةٌ[2].

قَالَ شَيْخُنَا[3]:

«وَهَذِهِ غَفْلَةٌ عَظِيمَةٌ؛ فَإِنَّ سَمَاعَ السَّامِيِّ لِهَذِهِ الْقِصَّةِ بَعْدَ مَوْتِ السُّوسِيِّ[4] بِنَحْوِ ثَلَاثِينَ سَنَةً، وَمَوْتَ الْوَاثِقِ وَالِدِ الْمُهْتَدِي كَانَ بَعْدَ وَفَاةِ السُّوسِيِّ بِنَحْوِ عِشْرِينَ سَنَةً».

وَوَقَعَ لِابْنِ السَّمْعَانِيِّ فِي «الْقَدَّاحِيِّ» مِنْ «أَنْسَابِهِ»[5] أَنَّ عَبْدَاللهِ بْنَ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ ادَّعَى بَعْدَ مَوْتِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ أَنَّهُ ابْنُهُ.

فَرَدَّ عَلَيْهِ ابْنُ الْأَثِيرِ[6] «بِأَنَّ إِسْمَاعِيلَ مَاتَ فِي حَيَاةِ وَالِدِهِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ، فَكَيْفَ يُمْكِنُ الْقَدَّاحُ ادِّعَاءَ بُنُوَّتِهِ مَعَ وُجُودِ وَالِدِهِ!».

وَلَمَّا خَطَّأَ الْمِزِّيُّ نَقْلَ الْحَافِظِ عَبْدِ الْغَنِيِّ فِي «الْكَمَالِ» أَنَّ جَابِرَ بْنَ نُوحٍ الْحِمَّانِيَّ

---

(١) في أ، ق: الشامي، وهو تصحيف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: لسان الميزان، ٥/ ١٠٩.

(٢) لم أجده عند ابن النجار في: ذيله المطبوع، فلعله في الجزء المفقود. وانظر: لسان الميزان، ٥/ ١٠٩.

(٣) انظر: ابن حجر، لسان الميزان، ٥/ ١٠٩.

(٤) في أ: السنوسي، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ ومن: لسان الميزان، ٥/ ١١٠.

(٥) انظر: ٤/ ٤٥٨، وقال: «هذه النسبة لطائفة من الباطنية...».

(٦) انظر: اللباب، ٣/ ١٨.



مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِائَتَيْنِ، وَقَالَ: بَلْ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ[١].

رَدَّهُ شَيْخُنَا وَقَالَ[٢]: «إِنَّهُ مِنْ أَعْجَبِ مَا وَقَعَ لِلْمِزِّيِّ فِي كِتَابِهِ مِنَ الْخَطَأِ» وَأَيَّدَهُ بِقَوْلِ [الذَّهَبِيِّ: وَعَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ][٣] -أَحَدُ مَنْ رَوَى عَنِ الْحِمَّانِيِّ- أَنَّهُ لَمْ يَرْحَلْ إِلَّا بَعْدَ سَنَةِ سِتٍّ وَثَمَانِينَ. وَكَذَلِكَ مِنَ الرُّوَاةِ عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ بُدَيْلٍ الْقَاضِي[٤] وَمُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ البَجَلِيُّ[٥] وَهُمَا لَمْ يَسْمَعَا إِلَّا بَعْدَ التِّسْعِينَ، وَبِهَذَا كُلِّهِ يَتَرَجَّحُ قَوْلُ صَاحِبِ «الْكَمَالُ»[٦]. [٦]

(وَقَدْ أَرَّخَ جَمَاعَةٌ وَفَاةَ «مُجَمِّعِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ مُجَمِّعِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَارِيَةَ الْأَنْصَارِيِّ» سَنَةَ سِتِّينَ وَمِائَةٍ، فَتَوَقَّفَ الذَّهَبِيُّ فِي ذَلِكَ[٧]؛ لِأَنَّ قُتَيْبَةَ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ، وَرِحْلَتُهُ إِنَّمَا كَانَتْ بَعْدَ السَّبْعِينَ وَمِائَةٍ، وَلَكِنْ يُحْتَاجُ إِلَى تَحْرِيرِ رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ عَنْهُ)[٨].

---

(١) انظر: المزي، تهذيب، ٤/ ٤٦٢.

(٢) انظر: تهذيب التهذيب، ٢/ ٤٦.

(٣) في أ: وأيده بقول أحمد بن حنبل، وفي باقي النسخ: الزهري وأحمد بن حنبل، وهو تحريف، والتصويب من: الذهبي، تذهيب، ٢/ ١٠٨-١٠٩؛ ابن حجر، التهذيب، ٢/ ٤٦. وانظر نقد محمود شاكر لروزنثال -على هذا التحريف- في مقدمة تحقيق: ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ١/ ١٢٠-١٢٥.

(٤) محدث (ت ٢٥٨هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٢/ ٣٣١.

(٥) من رواة الحديث. انظر: ابن حجر، تهذيب، ٩/ ٢٣٥.

(٦) انظر: تهذيب التهذيب، ٢/ ٤٦.

(٧) انظر: التذهيب، ٨/ ٣٨٢.

(٨) هذه الفقرة ساقطة من ب. ويقول مُغْلَطَاي ردًّا على من يرى مثل هذا التعليل: «ليس بشيء؛ لأن قتيبة على هذا تكون روايته عنه مرسلة، أو كتابة كتب إليه إذا لم يقل: حدثني مجمِّع. وعلى تقدير قوله: حدثني. يكون من مذهبه أن يقول في الإجازة أو الكتابة: حدثني. وهو قول قد قيل عن جماعة من القدماء...» انظر: إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١١/ ٨٦ - ٨٧. وانظر: النسائي، السنن (٦٩٩).



قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ(١):

«لَمَّا اسْتَعْمَلَ الرُّوَاةُ الْكَذِبَ، اسْتَعْمَلْنَا لَهُمُ التَّارِيخَ».

وعن حَسَّانِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ(٢):

«لَمْ يُسْتَعَنْ عَلَى الْكَذَّابِينَ بِمِثْلِ التَّارِيخِ، يُقَالُ لِلشَّيْخِ: سَنَةَ كَمْ وُلِدْتَ؟ فَإِذَا أَقَرَّ بِمَوْلِدِهِ، مَعَ مَعْرِفَتِنَا بِوَفَاةِ الَّذِي انْتَمَى إِلَيْهِ، عَرَفْنَا صِدْقَهُ مِنْ كِذْبِهِ».

وَعَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ الْقَاضِي قَالَ(٣):

«إِذَا اتَّهَمْتُمُ الشَّيْخَ فَحَاسِبُوهُ بِالسِّنَّيْنِ».

بِفَتْحِ النُّونِ الْمُشَدَّدَةِ، تَثْنِيَةُ «سِنٍّ» وَهُوَ الْعُمْرُ. يُرِيدُ: احْسِبُوا سِنَّهُ وَسِنَّ مَنْ كَتَبَ عَنْهُ.

وَسَأَلَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ رَجُلًا اخْتِبَارًا(٤):

«أَيَّ سَنَةٍ كَتَبْتَ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ؟ فَقَالَ: سَنَةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَمِائَةٍ. فَقَالَ: أَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّكَ سَمِعْتَ مِنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ بِسَبْعِ سِنِينَ!»(٥).

---

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص ١٩٣.

(٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» ١/ ٥٥، وقال: «... وأظنه حماد بن زيد...».

(٣) أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص ١٩٣؛ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» ١/ ٥٤. وقال الجديع: «وإسناده لا بأس به». انظر: تحرير علوم الحديث، ٢/ ١٠٥٤.

(٤) في أ، ق، ز: اختيارًا، وذهب أحمد باشا تيمور إلى أن السخاوي استعمل لفظة (اختيار) بمعنى المتقدم في السن. انظر: فهرس نسخة ق، ص ١٧١. بل هو تصحيف، والتصويب من ب ومن: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٣٦٥.

(٥) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» ١/ ٧١. وقال الجديع: «إسناده جيد». انظر: تحرير علوم الحديث، ١/ ١٠٥٤.



«وَرَوَى سُهَيْلُ بْنُ ذَكْوَانَ أَبُو السِّنْدِيِّ عَنْ عَائِشَةَ، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَقِيَهَا بِوَاسِطٍ[١]! وَهَكَذَا يَكُونُ الْكَذِبُ؛ فَمَوْتُ عَائِشَةَ كَانَ قَبْلَ أَنْ يَخُطَّ الْحَجَّاجُ مَدِينَةَ وَاسِطٍ بِدَهْرٍ»[٢].

وَمِنْهُ قَوْلُ ابْنِ الْمُنَادِي[٣]:

«أَنَّ الْأَعْمَشَ أَخَذَ بِرِكَابِ أَبِي بَكْرَةَ الثَّقَفِيِّ»[٤].

قَالَ شَيْخُنَا[٥]:

«(إِنَّهُ)[٦] غَلَطٌ فَاحِشٌ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَشَ وُلِدَ إِمَّا فِي سَنَةِ إِحْدَى وَسِتِّينَ، أَوْ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ، وَأَبُو بَكْرَةَ مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى أَوِ اثْنَتَيْنِ[٧] وَخَمْسِينَ، فَكَيْفَ يَتَهَيَّأُ أَنْ يَأْخُذَ بِرِكَابِ مَنْ مَاتَ قَبْلَ مَوْلِدِهِ بِعَشْرِ سِنِينَ أَوْ نَحْوِهَا! قَالَ: وَكَأَنَّهُ كَانَ - وَاللهُ أَعْلَمُ- (أَخَذَ بِرِكَابِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ) فَسَقَطَتِ (ابْنُ) وَثَبَتَ الْبَاقِي، وَتَعَجَّبَ مِنَ الْمِزِّيِّ، مَعَ حِفْظِهِ وَنَقْدِهِ، كَيْفَ خَفِيَ عَلَيْهِ هَذَا!»[٧]

---

(١) واسط: مدينة بناها الحجّاج وسبب تسميتها؛ لأنها متوسطة بين البصرة والكوفة. انظر: الحموي، معجم البلدان، ٥/ ٣٤٧.

(٢) انظر: الميزان ٣/ ٣٣٨؛ لسان الميزان، ٣/ ١٢٥.

(٣) هو: أحمد بن جعفر البغدادي، عالم بالأثر والعربية (ت ٣٣٦هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٥/ ٣٦١. والنص مذكور عند: المزي، تهذيب الكمال، ١٢/ ٨٤ (مع حاشية المحقق).

(٤) أبو بكرة: مولى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (ت ٥١هـ)، وقيل: (ت ٥٢هـ). انظر: ابن الأثير، أسد الغابة، ٤/ ٣٩١؛ الذهبي، سير، ٣/ ٥.

(٥) انظر: تهذيب التهذيب، ٤/ ٢٢٥. وانظر: المزي، تهذيب الكمال، ١٢/ ٧٧ (مع حاشية المحقق).

(٦) ساقط من ز.

(٧) في ب: اثنين.



(وَفِي «مُقَدِّمَةِ مُسْلِمٍ»(١) أَنَّ الْمُعَلَّى بْنَ عُرْفَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو وَائِلٍ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا ابْنُ مَسْعُودٍ بِصِفِّينَ(٢). فَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ، يَعْنِي الْفَضْلَ بْنَ دُكَيْنٍ حَاكِيَهُ عَنِ الْمُعَلَّى: «أَتُرَاهُ بُعِثَ بَعْدَ الْمَوْتِ!» يَعْنِي: لِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ تُوُفِّيَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ، قَبْلَ انْقِضَاءِ خِلَافَةِ عُثْمَانَ بِثَلَاثِ سِنِينَ، وَصِفِّينُ كَانَتْ فِي خِلَافَةِ [عَلِيٍّ](٣) بَعْدَ ذَلِكَ بِسَنَتَيْنِ؛ فَلَا يَكُونُ ابْنُ مَسْعُودٍ خَرَجَ عَلَيْهِمْ بِصِفِّينَ)(٤).

فِي أَشْبَاهٍ لِهَذَا كَنِسْبَةِ بَعْضِ الْحُفَّاظِ(٥) «إِبْرَاهِيمَ بْنَ يَعْقُوبَ الْجُوزْجَانِيَّ» جَرِيرِيَّ الْمَذْهَبِ؛ لِمُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرٍ الطَّبَرِيِّ! فَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ فِي طَبَقَةِ شُيُوخِ ابْنِ جَرِيرٍ، حَسْبَمَا(٦) يُعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ تَارِيخِ الْوَفَاةِ وَالْمَوْلِدِ، وَإِنَّمَا هُوَ بِالزَّايِ الْمُعْجَمَةِ وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، لِـ«حَرِيزِ بْنِ عُثْمَانَ»(٧).

وَكَوْنِهِ أَحَدَ الطُّرُقِ الَّتِي يُعْلَمُ بِهَا الْغَلَطُ فِي الْمُتَّفِقَيْنِ، بِإِضَافَةِ مَا لِوَاحِدٍ إِلَى آخَرَ، حَيْثُ يَكُونُ أَحَدُهُمَا وُلِدَ بَعْدَ مَوْتِ الْآخَرِ.

كَأَحْمَدَ بْنِ نَصْرِ بْنِ زِيَادٍ الْهَوَّارِيِّ(٨) الْمُتَوَفَّى سَنَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ وَثَلَاثِ مِائَةٍ؛

---

(١) انظر: ١/ ٥٨. والمُعَلَّى -الآتي- ضعفه الأئمة. انظر: الذهبي، ميزان، ٦/ ٤٧٥.

(٢) صفين: موضع بقرب الرّقة على شاطئ الفرات من الجانب الغربي. انظر: الحموي، معجم البلدان، ٣/ ٤١٤. ويقصد هنا المعركة المشهورة.

(٣) ليست في أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) الفقرة ساقطة من ب.

(٥) يقصد السمعاني. انظر: الأنساب، ٢/ ٥٢.

(٦) في ب: وحسبما.

(٧) هو: الحمصيُّ، إمام مشهور ثقة، (ت ١٦٣هـ). انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢/ ٢٣٧.

(٨) في جميع النسخ: الهمداني، وهو تحريف، والتصويب من مصادر ترجمته. انظر: الذهبي، تاريخ، ٧/ ٣١٨، ابن فرحون، الديباج المذهب، ١/ ١٣٤-١٣٥.



حَيْثُ يُوهِمُ(١) أَنَّهُ أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ الدَّاوُدِيُّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ(٢).

وِلِذَلِكَ أَمْثِلَةٌ كَثِيرَةٌ.

وَطَالَما كَانَ طَرِيقًا لِلاطِّلَاعِ عَلَى التَّزْوِيرِ فِي الْمَكَاتِيبِ وَنَحْوِهَا، بِأَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْحَاكِمَ الَّذِي نُسِبَ إِلَيْهِ الثُّبُوتُ، أَوِ الشَّاهِدُ، أَوْ غَيْرُهُمَا مِنَ أَسْبَابِهِ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، مَاتَ قَبْلَ تَارِيخِ الْمَكْتُوبِ.



(١) في أ: توهم، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) هو: فقيه مالكي. انظر: الذهبي، تاريخ، ٩/ ٤١، ابن فرحون، الديباج المذهب، ١/ ١٤١-١٤٢.



[كِتَابُ اليَهُودِ وَإِسْقَاطُ الجِزْيَةِ][(١)]

وَمِنْ ثَمَّ لَمَّا أَظْهَرَ بَعْضُ اليَهُودِ كِتَابًا، وَادَّعَى أَنَّهُ كِتَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِسْقَاطِ الْجِزْيَةِ عَنْ أَهْلِ خَيْبَرَ[(٢)] وَفِيهِ شَهَادَةُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَذَكَرُوا أَنَّ خَطَّ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهِ، وَحُمِلَ الْكِتَابُ (فِي سَنَةِ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ)[(٣)] إِلَى رَئِيسِ الرُّؤَسَاءِ (أَبِي الْقَاسِمِ عَلِيٍّ وَزِيرِ الْقَائِمِ)[(٤)] عَرَضَهُ عَلَى الْحَافِظِ الْحُجَّةِ أَبِي بَكْرٍ الْخَطِيبِ، فَتَأَمَّلَهُ ثُمَّ قَالَ: «هَذَا مُزَوَّرٌ. فَقِيلَ [٨] لَهُ: مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا؟ قَالَ: فِيهِ شَهَادَةُ مُعَاوِيَةَ، وَهُوَ إِنَّمَا أَسْلَمَ عَامَ الْفَتْحِ، وَفَتْحُ خَيْبَرَ كَانَ فِي سَنَةِ سَبْعٍ، وَفِيهِ شَهَادَةُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، وَهُوَ قَدْ مَاتَ يَوْمَ بَنِي قُرَيْظَةَ، قَبْلَ فَتْحِ خَيْبَرَ بِسَنَتَيْنِ» فَاسْتَحْسَنَ ذَلِكَ مِنْهُ، وَاعْتَمَدَهُ وَأَمْضَاهُ، وَلَمْ يُجِزِ اليَهُودَ عَلَى مَا فِي الْكِتَابِ لِظُهُورِ تَزْوِيرِهِ[(٥)].

(وَفِي[(٦)] الرَّافِعِيِّ[(٧)]: سُئِلَ ابْنُ سُرَيْجٍ[(٨)] عَمَّا يَدَّعُونَهُ -يَعْنِي يَهُودَ خَيْبَرَ- أَنَّ عَلِيًّا

---

(١) في هامش ب.

(٢) خيبر: انظر: الحموي، بلدان، ٢/ ٤٠٩ - ٤١١. هي قرية أو مجموعة قرى في واحة تُسمى باسمها، واقعة في حَرّة على مرتفع يبلغ (٢٨٠٠) قدم فوق سطح البحر، وهي على بعد ٦٠ ميلًا شمالي المدينة المنورة. انظر: كحالة، جغرافية شبه جزيرة العرب، ص ١٢٧.

(٣) ساقط من ب.

(٤) ساقط من ب. الوزير (ت ٤٥٠هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٨/ ٢١٦.

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر: ابن القيم، أحكام أهل الذمة، ١/ ٩١.

(٦) من هنا يبدأ السقط من ب.

(٧) هو: أبو القاسم عبد الكريم بن العلّامة أبي الفضل محمد بن عبد الكريم القزويني، شيخ الشافعية (ت ٦٢٣هـ). انظر: الذهبي، سير، ٢٢/ ٢٥٢. والنص مذكور في: الشرح الكبير، ١١/ ٥١١.

(٨) في أ: شريح، وهو تصحيف. وهو: أحمد بن عمر بن سُريج البغدادي، فقيه شافعي (ت ٣٠٦هـ). انظر: ابن خلكان، وفيات، ١/ ٦٦، الذهبي، سير ١٤/ ٢٠١ - ٢٠٤.



كَتَبَ لَهُمْ كِتَابًا بِإِسْقَاطِهَا، فَقَالَ: «لَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ [عَنْ][١] أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ» انْتَهَى.

وَلَمّا حقّق لَهُمُ الْخَطِيبُ مَا تَقَدَّمَ صَنَّفَ رَئِيسُ الرُّؤَسَاءِ الْمُشَارُ إِلَيْهِ فِي إِبْطَالِهِ جُزْءًا، وَكَتَبَ عَلَيْهِ الأَئِمَةُ أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبَرِيُّ[٢] وَأَبُو نَصر ابْنُ الصَّبَّاغِ[٣] وَمُحَمَّدُ ابْنُ مُحَمَّدٍ البَيْضَاوِيُّ[٤] وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الدَّامَغَانِيُّ[٥] وَغَيْرُهُمْ[٦].

وَأَخْرَجَ الْمُعَافَى بْنُ زَكَرِيَّا النَّهْرَوَانِيُّ فِي الْمَجْلِسِ الرَّابِعِ وَالسِّتِّينَ مِنَ: «الْجَلِيسُ»[٧] لَهُ، مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرِ بْنِ شَبِيبِ بْنِ شَيْبَةَ[٨]:

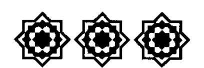
«أَنَّهُ سَمِعَ الْمَأْمُونَ يَقُولُ: امْتَحَنْتُ الشَّافِعِيَّ فِي كُلِّ شَيْءٍ، فَوَجَدْتُهُ كَامِلًا، وَقَدْ بَقِيَتْ خَصْلَةٌ، وَهِيَ أَنْ أَسْقِيَهُ مِنَ النَّبِيذِ مَا يَغْلِبُ عَلَى الرَّجُلِ الْجَيِّدِ الْعَقْلِ، وَإِنَّهُ اسْتَدْعَى بِهِ وَسَقَاهُ، فَمَا تَغَيَّرَ عَقْلُهُ، وَلَا زَالَ عَنْ حُجَّتِهِ، وَقَالَ الْمُعَافَى عَقِبهَا: اللهُ أَعْلَمُ بِصِحَّتِهَا!».

قَالَ شَيْخُنَا فِي «لِسَانِهِ»[٩]: «لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ بِالتَّارِيخ أَنَّهَا كَذِبٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الشَّافِعِيَّ دَخَلَ مِصْرَ عَلَى رَأْسِ الْمِائَتَيْنِ، وَالْمَأْمُونُ إِذْ ذَاكَ بِخُرَاسَانَ، ثُمَّ

(١) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.
(٢) هو: طاهر بن عبدالله الشافعي، فقيه بغداد (ت ٤٥٠ هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٧/ ٦٦٨.
(٣) هو: عبد السيد بن محمد البغدادي، فقيه شافعي، (ت ٤٧٧ هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٨/ ٤٦٤.
(٤) فقيه شافعي، (ت ٤٦٨ هـ). انظر: ابن الجوزي، المنتظم، ١٦/ ١٧٤-١٧٥، الذهبي، تاريخ، ١٠/ ٢٦٩.
(٥) فقيه حنفي، مفتي العراق (ت ٤٧٨ هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٨/ ٤٨٥.
(٦) أخذ المصنِّف هذه الفقرة من: ابن حجر، التلخيص الحبير، ٦/ ٢٩٦٦.
(٧) انظر: المعافَى، الجليس الصالح، ٣/ ١٣١.
(٨) مَعْمر له روايات مُنكرة. انظر: لسان الميزان، ٦/ ٦٧.
(٩) انظر: ٦/ ٦٧.



مَاتَ الشَّافِعِيُّ بِمِصْرَ سَنَةَ دَخَلَ الْمَأْمُونُ مِنْ خُرَاسَانَ إِلَى الْعِرَاقِ، وَهِيَ سَنَةُ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ، فَمَا الْتَقَيَا قَطُّ وَالْمَأْمُونُ خَلِيفَةٌ! وَكَيْفَ يُعْتَقَدُ أَنَّ الشَّافِعِيَّ يَفْعَلُ هَذَا، وَهُوَ الْقَائِلُ: لَوْ أَنَّ الْمَاءَ الْبَارِدَ يُفْسِدُ مُرُوءَتِي مَا شَرِبْتُ المَاءَ إِلَّا حَارًّا!(1)»)(2).



(١) في ق، ز: إلا ماء حارًّا، وإسناده صحيح عن الشافعي. انظر: ابن حجر، توالي التأسيس، ص ١٤٤.

(٢) هنا ينتهي السقط من ب.



[إِخْبَارُ الرَّجُلِ عَنْ سِنِّه][1]

وَقَدْ يَكُونُ طَرِيقًا لِلتَّوَصُّلِ بِهِ لِمَا الْمُتَأَهِّلُ يَسْتَحِقُّهُ.

كَمَا اتَّفَقَ لِلشَّيْخِ [٩] شَمْسِ الدِّينِ ابْنِ عَمَّارٍ الْمَالِكِيِّ[2] حِينَ اسْتَقَرَّ فِي تَدْرِيسِ الْمَالِكِيَّةِ بِالْمَدْرَسَةِ الْمُسَلَّمِيَّةِ[3] بِخَطِّ السُّيُورِيِّينَ[4] مِنْ مِصْرَ، وَنُوزِعَ بِأَنَّ شَرْطَ الْوَاقِفِ أَنْ يَكُونَ الْمُدَرِّسُ فِي حُدُودِ الْأَرْبَعِينَ، فَأَثْبَتَ مَحْضَرًا بِأَنَّ سِنَّهُ إِذْ ذَاكَ خَمْسٌ وَأَرْبَعُونَ سَنَةً.

وَكَذَا انْتَزَعَ الْبَدْرُ ابْنُ الْقَطَّانِ[5] مَنْ زَيْنِ الْعَابِدِينَ ابْنِ الشَّرَفِيِّ الْمُنَاوِيِّ[6] فِي حَيَاةِ وَالِدِهِ، وَبَعْدَ انْفِصَالِهِ عَنِ الْقَضَاءِ فِي الْأَيَّامِ الْأَشْرَفِيَّةِ الْإِينَالِيَّةِ تَدْرِيسَ الْخَرُّوبِيَّةِ[7] لِكَونِ شَرْطِ الْوَاقِفِ فِي مُدَرِّسِهَا[8] أَنْ يَزِيدَ سِنُّهُ عَلَى الْأَرْبَعِينَ، وَزَيْنُ الْعَابِدِينَ لَمْ يَبْلُغْهَا إِذْ ذَاكَ.

---

(١) في هامش ب.

(٢) هو: محمد بن عمّار القاهري المصري، فقيه مالكي (ت ٨٤٤هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ٨/ ٢٣٢.

(٣) من مدارس القاهرة نسبة إلى أحد كبار التجار المدعو ناصر الدين محمد بن مُسَلَّم. انظر: المقريزي، الخطط، ٤/ ٢٦٠.

(٤) في أ: السوريين، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: الخطط.

(٥) هو: محمد بن محمد بن البهاء المصري القاهري، فقيه شافعي (ت ٨٧٩هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ٩/ ٢٤٨.

(٦) هو: محمد بن الشرف يحيى بن محمد المناوي، فقيه شافعي (ت ٨٧٣هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ١١/ ١٧٣.

(٧) **الخرُّوبية**: هي مدرسة في القاهرة. انظر: المقريزي، الخطط ٤/ ٢٠٨، ٢١٠.

(٨) في أ: مدرستها، والمثبت من باقي النسخ.



وَحِينَئِذٍ فَمَا رُوِّينَاهُ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ «فَوَائِدِ الْخِلَعِيِّ(١)»: «مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيِّ(٢) قَالَ: سَمِعْتُ الْبُوَيْطِيَّ(٣) يَقُولُ: سُئِلَ الشَّافِعِيُّ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٤)]: كَمْ سِنُّكَ أَوْ مَوْلِدُكَ؟ قَالَ: لَيْسَ مِنَ الْمُرُوءَةِ أَنْ يُخْبِرَ الرَّجُلُ بِسِنِّهِ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ أَيْضًا قَالَ: «سَمِعْتُ عَبْدَ الْعَزِيزِ الْأُوَيْسِيَّ(٥) يَقُولُ: قَالَ رَجُلٌ لِمَالِكٍ: يَا أَبَا عَبْدِاللهِ، كَمْ سِنُّكَ؟ قَالَ: أَقْبِلْ عَلَى شَأْنِكَ».

يُحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ عَبَثًا لَمْ تَدْعُ إِلَيْهِ حَاجَةٌ، خُصُوصًا مَنْ كَانَ مَعَ صِغَرِ سِنِّهِ حَصَّلَ فَضَائِلَ، لِكَوْنِ ذَوِي الْأَسْنَانِ الْجَامِدِينَ يَحْتَقِرُونَهُ(٦) غَالِبًا بِالصِّغَرِ.

وَلِذَا لَمَّا اسْتَشْعَرَ يَحْيَى بْنُ أَكْثَمَ(٧) ذَلِكَ مِمَّنْ سَأَلَهُ حِينَ وَلِيَ الْقَضَاءَ عَنْ سِنِّهِ، وَهُوَ ابْنُ عِشْرِينَ أَوْ نَحْوُهَا، أَجَابَهُ [بِقَوْلِهِ](٨): أَنَا أَكْبَرُ مِنْ عَتَّابِ بْنِ أَسِيدٍ حِينَ وَلَّاهُ

---

(١) في جميع النسخ: الحلبي، وهو تحريف، والتصويب من: السخاوي، فتح المغيث، ٣/ ٣٥٨. والخِلَعِيات طبعت بتحقيق: صالح اللحام، نشر الدار العثمانية، الأردن، مؤسسة الريان، لبنان، ط١، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م. والنص لم أجده فيه، وهو مذكور عند: ابن الجوزي، المنتظم، ١٨/ ١٣.

(٢) هو: محمد بن إسماعيل السُّلَمي، محدث (ت ٢٨٠هـ). انظر: تهذيب الكمال، ٢٤/ ٤٨٩؛ ابن حجر، التقريب، ٥٧٣٨.

(٣) هو: يوسف بن يحيى، صاحب الشافعي (ت ٢٣١هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٢/ ٥٨ - ٦١.

(٤) ليست في أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) في ق، ز: الأوْسي، وهو تحريف، والمشار إليه هو: عبد العزيز بن عبدالله، محدث، قال الذهبيُّ: «لم أظفرْ له بوَفاةٍ، وبقي إلى حدود العشرين ومائتين». انظر: سير، ١٠/ ٣٨٩. والنص مذكور عند: ابن الجوزي، المنتظم، ١٨/ ١٣ .

(٦) في ق، ز: يحتقرون.

(٧) في جميع النسخ: أكتم، والتصويب من: مصادر ترجمته. انظر: ابن خلكان، وفيات، ٦/ ١٤٧.

(٨) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.



النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ - وَكَانَ سِنُّ عَتَّابٍ حِينَئِذٍ أَزْيَدَ مِنْ عِشْرِينَ سَنَةً، فِيمَا قَالَهُ الْوَاقِدِيُّ(١) - وَمِنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ وَجَّهَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ قَاضِيًا، وَمِنْ كَعْبِ بْنِ سُورٍ(٢) حِينَ وَجَّهَهُ عُمَرُ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ](٣) إِلَى الْبَصْرَةِ قَاضِيًا.

وَكَذَا اتَّفَقَ لِشَيْخِنَا الْكَمَالِ ابْنِ الْهُمَامِ(٤) حِينَ خَطَّبَهُ الْأَشْرَفُ بَرْسْبَايْ(٥) لِمَشْيَخَةِ مَدْرَسَتِهِ، وَنُبِزَ(٦) عِنْدَهُ بِصِغَرِ سِنِّهِ، سَأَلَهُ حِينَ أَحْضَرَهُ لِإِلْبَاسِ خِلْعَتِهَا(٧) - عَنْ سِنِّهِ، فَقَالَ: «[أَكْبَرُ](٨) مِنْ عَتَّابٍ وَمِنْ فُلَانٍ» أَوْ نَحْوَ هَذَا، وَلَمْ يُفْصِحْ لَهُ بِمِقْدَارِ سِنِّهِ، وَإِلَّا فَقَدْ أَخْبَرَ كُلٌّ مِنْهُمَا بِمَوْلِدِهِ(٩).

بَلْ لَمَّا [١٠] سُئِلَ الْعَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَأَنْتَ أَكْبَرُ أَمِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ: «أَنَا أَسَنُّ مِنْهُ، وَهُوَ أَكْبَرُ مِنِّي»(١٠).

---

(١) انظر: الواقدي، مغازي، ص ٦، ٨٨٩، ٩٥٩.

(٢) تولى القضاء لعمر وعثمان في البصرة وقُتل يوم الجمل. انظر: ابن سعد، الطبقات، ٧/ ٦٣؛ الذهبي، سير، ٣/ ٥٢٤.

(٣) ليست في أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) هو: كمال الدين محمد بن عبد الواحد، فقيه حنفي (ت ٨٦١هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ٨/ ١٢٧؛ ابن العماد، الشذرات، ٩/ ٤٣٧.

(٥) هو السلطان الأشرف بَرْسْباي (ت ٨٤١هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ٣/ ٨.

(٦) وفي باقي النسخ: نبذ.

(٧) **الخِلْعة**: هو ما يخلعه الخليفة أو السلطان من الثياب على أحد من الناس سواء في المناسبات الرسمية أو الخاصة. انظر: إبراهيم السامرائي، التكملة للمعاجم العربية من الألفاظ العباسية، ص ١٩؛ مصطفى الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ص ١٦٥.

(٨) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٩) ورد بهامش أ كذا: «ووقع لغندر أنه جعل أُبيًّا في حديث جابر: رُمي أبي يوم الأحزاب على أكحله أبي بالإضافة، وأبو جابر كان استشهد قبل ذلك في أحد. هذا الهامش وجد هكذا بدون تعيين موقعه بالأصل ا. هـ ناسخ».

(١٠) أخرجه الدّينوري في «المجالسة» (٣٣٩١)، وابن عساكر في «تاريخه» ٢٦/ ٢٨٠.

وَتبِعَهُ فِي جَوَابِهِ شَيْخُنَا الزَّيْنُ رِضْوَانُ[١] حِينَ قِيلَ لَهُ: أَأَنْتَ أَكْبَرُ أَمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ حَجَرٍ؟ رَحِمَهُمَا اللهُ تَعَالَى.

وَكَوْنُ التَّارِيخ أَحَدَ الْأَدِلَّةِ لِضَبْطِ الرَّاوِي، حَيْثُ يَقُولُ فِي الْمَرْوِيِّ: وَهُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ. أَوْ: كَانَ فُلَانٌ آخِرَ مَنْ رَوَى عَنْ فُلَانٍ. أَوْ: رَأَيْتُهُ [فِي][٢] يَوْمِ الْخَمِيسِ يَفْعَل كَذَا. أَوْ: سَمِعْتُ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَ مَا أَحْدَثَ. أَوْ: قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِطَ.

وَفِي الْمُتُونِ مِنْ ذَلِكَ الْكَثِيرُ:

كَـ«أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرُّؤْيَا الصَّادِقَةُ»[٣].

وَ«أَوَّلُ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ كَذَا».

وَ«أَوَّلُ مَسْجِدٍ وُضِعَ أَوَّلَ؟ قَالَ: «الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ، ثُمَّ الْأَقْصَى» وَحَدَّدَ الْمُدَّةَ الَّتِي بَيْنَهُمَا[٤].

وَ«أَوَّلُ مَوْلُودٍ فِي الْإِسْلَامِ -أَي بِالْمَدِينَةِ- عَبْدُاللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ».

وَ«آخِرُ مَا كَانَ كَذَا» كَمَا تَقَدَّمَ.

وَكَقَوْلِهِ عَنْ يَوْمِ الِاثْنَيْنِ: «وَذَاكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ»[٥] الْحَدِيثِ.

---

(١) هو: رِضْوَان بن محمد الشافعي المصري، محدث (ت ٨٥٢هـ). السخاوي، الضوء، ٣/ ٢٢٦؛ ابن العماد، الشذرات، ٩/ ٤٠١.

(٢) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣ ومواضع أخرى/ فتح)، ومسلم في «صحيحه» (١٦٠) عن عائشة مرفوعًا.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٣٦٦ ومواضع أخرى/ فتح)، ومسلم في «صحيحه» (٥٢٠) عن أبي ذر مرفوعًا.

(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١١٦٢) عن أبي قتادة الأنصاري مرفوعًا.



وَ«كُنَّا نَفْعَلُ كَذَا حَتَّى قَدِمْنَا الْحَبَشَةَ».

وَ«نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ كَذَا»[١] وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، كَقَوْلِهِ: «قَبْلَ أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ».

بِحَيْثُ أَفْرَدَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْقُدَمَاءِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ «الْأَوَائِلَ» وَأَبُو زَكَرِيَّا ابْنُ مَنْدَهْ «آخِرُ الصَّحَابَةِ مَوْتًا»[٢] وَبَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ «الْأَوَاخِرُ» مُطْلَقًا[٣].

وَلِكَثْرَةِ مَا وَقَعَ فِي الْمُتُونِ مِنْ ذَلِكَ أَفْرَدَهُ[٤] الْبُلْقِينِيُّ[٥] بِنَوْعٍ مُسْتَقِلٍّ، وَكَانَ يُمْكِنُ أَنْ يَجْعَلَ التَّارِيخَ عَلَى قِسْمَيْنِ: سَنَدِيٌّ وَمَتْنِيٌّ[٦] مِمَّا قَدْ يَشْتَرِكَانِ فِيهِ، كَمَا فَعَلَ فِي الْمُضْطَرِبِ وَالْمَقْلُوبِ وَغَيْرِهِمَا.

وَمِمَّا وَقَعَ فِي الْمُتُونِ:

«إِنَّ الزَّمَانَ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا[٧] عَشَرَ شَهْرًا»[٨].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣١٥٥ ومواضع أخرى/ فتح)، ومسلم في «صحيحه» (٥٦١ ومواضع أخرى) عن ابن عمر.

(٢) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٩٢؛ البغدادي، هدية العارفين، ٦/ ٥٢٠.

(٣) ومن أمثلة هؤلاء أحمد بن خليل بن أحمد الدمشقي. انظر: السخاوي، الضوء، ١/ ٢٩٣.

(٤) في أ: فرده، والتصويب من باقي النسخ. وهذا النوع ذكره في كتابه: محاسن الاصطلاح، ص ٣٦٦-٣٨١.

(٥) هو: السراج عمر بن رسلان البُلْقيني، فقيه شافعي، نحوي (ت ٨٠٥هـ). ابن حجر، إنباء الغمر، ٢/ ٢٤٥؛ السخاوي، الضوء، ٦/ ٨٥-٩٠.

(٦) هنا زاد روزنثال في المتن كذا: «وقد ذكرنا أمثلةً على فوائد التاريخ في دراسة السند، وهناك أيضًا أحوال يُؤَثِّرُ فيها التاريخ على السند والمتن في الأحاديث».

(٧) في أ: اثني.

(٨) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٤٠٦ ومواضع أخرى/ فتح)، ومسلم في «صحيحه» (١٦٧٩) عن أبي بَكْرة مرفوعًا مطولًا.



وَ«مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، وَأَتْبَعَهُ بِستٍّ مِنْ شَوَّالٍ»(١).

وَ«أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ [شَهْرُ اللهِ](٢) الْمُحَرَّمُ».

وَصَوْمُ تَاسُوعَاءَ(٣) وَعَاشُورَاءَ(٤).

وَكَوْنُ ابنِ عَبَّاسٍ كَانَ تَاسُوعَاءُ عِنْدَهُ العَاشِرَ(٥).

وَ«الشَّهْرُ ثَلَاثُونَ، وَتِسْعٌ وَعِشْرُونَ»(٦).

وَ«الأَمْرُ بِصِيَامِ الأَيَّامِ البِيْضِ»(٧).

وَ«النَّهْيُ [١١] عَنْ صَوْمِ يَوْمَي(٨) الْعِيدِ»(٩).

وَ«السَّبْتِ إِلَّا مَعَ يَوْمٍ مَعَهُ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ»(١٠).

وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَنْحَصِرُ.

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١١٦٤) عن أبي أيوب الأنصاري مرفوعًا.

(٢) زيادة من مسلم وهي في «صحيحه» (١١٦٣) عن أبي هريرة مرفوعًا.

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١١٣٤) عن ابن عباس مرفوعًا.

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١١٦٢) عن أبي قتادة الأنصاري مرفوعًا.

(٥) انظر: صحيح مسلم (١١٣٣)؛ ابن الملقن، البدر المنير، ٥/ ٧٥١.

(٦) ورد بمعناه في «الصحيحين» عن ابن عمر وعائشة وجابر وغيرهم بسياقات مختلفة.

(٧) صحيح. أخرجه الترمذي في «سننه» (٧٦١) وحسّنه من حديث أبي ذر مرفوعًا.

(٨) في باقي النسخ: يوم.

(٩) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٩٩١/ فتح) من حديث أبي سعيد الخدري، ومسلم في «صحيحه» (١١٤٠) من حديث عائشة.

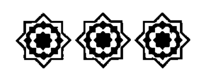
(١٠) ضعيف مضطرب. أخرجه أبو داود في «سننه» (٢٤٢١)، والترمذي في «سننه» (٧٤٤) بلفظ: «لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم». وضعفه الحويني. انظر: أحمد الوكيل، المعجم المفهرس، رقم: ١٢١٧١.



كـ «الْحَجُّ عَرَفَةُ»[١].

وَ«خَلَقَ اللهُ الْأَرْضَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَالجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ، وَالشَّجَرَ يَوْمَ الاِثْنَيْنِ، وَالظُّلْمَةَ يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ، وَالنُّورَ يَوْمَ الْأَرْبِعَاءِ، وَالدَّوَابَ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَآدَمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»[٢].

وَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَوَاخِرِ عُمْرِهِ: «إِنَّ [عَلَى][٣] رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ»[٤].



---

(١) صحيح. أخرجه أبو داود في «سننه» (١٩٤٩)، والترمذي في «سننه» (٨٨٩)، والحاكم في «المستدرك» (٣١٠٠) وصححه، وقال ابن الملقن: «هذا الحديث صحيح». انظر: البدر المنير، ٦/ ٢٣٠.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٧٨٩) بلفظ مقارب عن أبي هريرة مرفوعًا.

(٣) ليست في أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١١٦/ فتح) عن ابن عمر مرفوعًا.



[فَوَائِدُ التَّارِيخِ][(١)]

فَكُلُّ هَذَا مُرْشِدٌ إِلَى الِافْتِقَارِ لِلتَّارِيخِ، أَوْ هُوَ مِنْ فَوَائِدِهِ.

وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ، كَمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ ذِكْرُهُ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ فَقَالَ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩].

وَعَنْ قَتَادَةَ: «جَعَلَهَا اللهُ مَوَاقِيتَ لِصَوْمِ الْمُسْلِمِينَ وَإِفْطَارِهِمْ، وَحَجِّهِمْ، وَعِدَدِ نِسَائِهِمْ»[(٢)].

وَأَمَّا مَا لَعَلَّهُ يُذْكَرُ فِيهِ مِنْ أَخْبَارِ الْأَنْبِيَاءِ، صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ، وَسُنَّتِهِمْ، فَهُوَ - مَعَ أَخْبَارِ الْعُلَمَاءِ وَمَذَاهِبِهِمْ، وَالْحُكَمَاءِ وَكَلَامِهِمْ، وَالزُّهَّادِ وَالنُّسَّاكِ وَمَوَاعِظِهِمْ - عَظِيمُ الْغَنَاءِ، ظَاهِرُ الْمَنْفَعَةِ فِيمَا[(٣)] يُصْلِحُ الْإِنْسَانُ بِهِ أَمْرَ مَعَادِهِ، وَدِينَهُ، وَسَرِيرَتَهُ فِي اعْتِقَادَاتِهِ، وَسِيرَتَهُ فِي أُمُورِ الدِّينِ، وَمَا يُصْلِحُ[(٤)] بِهِ أَمْرَ مُعَامَلَاتِهِ وَمَعَاشِهِ الدُّنْيَوِيِّ.

وَكَذَا مَا يُذْكَرُ فِيهِ مِنْ أَخْبَارِ الْمُلُوكِ وَسِيَاسَاتِهِمْ، وَأَسْبَابِ مَبَادِئِ الدُّوَلِ وَإِقْبَالِهَا، ثُمَّ سَبَبِ انْقِرَاضِهَا، وَتَدْبِيرِ أَصْحَابِ الْجُيُوشِ وَالْوُزَرَاءِ، وَمَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ مِنَ الْأَحْوَالِ الَّتِي يَتَكَرَّرُ مِثْلُهَا وَأَشْبَاهُهَا أَبَدًا فِي الْعَالَمِ، غَزِيرُ النَّفْعِ، كَثِيرُ الْفَائِدَةِ، بِحَيْثُ يَكُونُ مَنْ عَرَفَهُ كَمَنْ عَاشَ الدَّهْرَ كُلَّهُ، وَجَرَّبَ الْأُمُورَ بِأَسْرِهَا، وَبَاشَرَ تِلْكَ الْأَحْوَالَ بِنَفْسِهِ؛ فَيَغْزُرُ عَقْلُهُ، وَيَصِيرُ مُجَرِّبًا غَيْرَ غِرٍّ وَلَا غُمْرٍ، كَمَا سَيَأْتِي فِي نَظْمِ بَعْضِهِمْ.

---

(١) في هامش ب.

(٢) أخرجه الطبريُّ في «تفسيره» ٣/ ٢٨٠-٢٨١.

(٣) في ز: فما، وهو خطأ.

(٤) في ب: تصلح.



وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ بَعْضِ السَّادَاتِ(١):

[الْعَقْلُ عَقْلَانِ [١٢] مَطْبُوعٌ وَمَسْمُوعُ
وَلَا يَنْفَعُ مَسْمُوعٌ مَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ مَطْبُوعُ

وَنَحْوُ هَذَا مَا يَقَعُ فِيهِ مِنْ ذِكْرِ ذَوِي الْمَرُوآتِ وَالْأَجْوَادِ، وَالْمُتَّصِفِينَ بِالوَفَاءِ وَمَحَاسِنِ الْأَخْلَاقِ، وَالْمَعْرُوفِينَ بِالشَّجَاعَةِ وَالْفُرُوسِيَّةِ.

وَإِنَّهُ(٢) أَيْضًا جَمُّ الفَوَائِدِ، كَثِيرُ النَّفْعِ لِذَوِي الْهِمَمِ الْعَالِيَةِ، وَالْقَرَائِحِ [الصَّافِيَةِ](٣) لِمَا جُبِلَ عَلَيْهِ طِبَاعُهُمْ مِنَ الارْتِيَاحِ عِنْدَ سَمَاعِهِمْ(٤) هَذِهِ الْأَخْبَارَ إِلَى التَّشَبُّهِ وَالِاقْتِدَاءِ بِأَرْبَابِهَا؛ لِيَصِيرَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنْ حُسْنِ الثَّنَاءِ، وَطِيبِ الذِكْرِ الَّذِي حَرَّضَ(٥) عَلَيْهِ خُلَاصَةُ البَشَرِ.

وَأَخْبَرَ اللهُ تَعَالَى عَنْ إِمَامِ الْحُنَفَاءِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَٱجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي ٱلْآخِرِينَ ۝٨٤﴾ [الشعراء: ٨٤].

وَامْتَنَّ عَلَى غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ رُسُلِهِ، عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، بِقَوْلِهِ: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي ٱلْآخِرِينَ ۝٧٨﴾ [الصافات: ٧٨].

وَعَلَى خِيرَتِهِ مِنْ خَلْقِهِ - عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ- [بِقَوْلِهِ](٦): ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ۝٤﴾ [الشرح: ٤] ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤].

---

(١) في أ: العلماء، والمثبت مُصوَّب في هامش أ، ومن باقي النسخ.وانظر: ابن الأثير، الكامل، ١/ ١٠.

(٢) في أ: فإنه.

(٣) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) في أ: سماع، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) في أ: حرص، والمثبت من باقي النسخ.

(٦) ليست في أ، والمثبت من باقي النسخ.



وَلِمَزِيدِ رَغْبَةِ ذَوِي الْأَنْفُسِ الزَّكِيَّةِ فِي التَّارِيخِ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ عَبْدِاللهِ بْنِ الْبَنَّاءِ الْقُرَشِيُّ الْحَنْبَلِيُّ(١) صَاحِبُ «رِسَالَةُ السُّكُوتِ»(٢) وَغَيْرِهَا: «لَيْتَ الْخَطِيبَ البَغْدَادِيَّ ذَكَرَنِي فِي «تَارِيخِهِ» وَلَو فِي الكَذَّابِينَ»(٣).

وَنَحْوُهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ مِمَّنْ تَوَهَّمَ اقْتِصَارِي(٤) عَلَى تَرَاجِمِ الأَمْوَاتِ: «لَيْتَنِي أَمُوتُ فِي حَيَاةِ السَّخَاوِيِّ حَتَّى يُتَرْجِمَنِي»(٥).

وَلِجُمْلَةٍ مِمَّا نَشَرْنَا مِنْ مَتِينِ فَوَائِدِهِ وَفَضْلِهِ، مِمَّا طَوَيْنَا مِنْ كَمِينِ(٦) زَوَائِدِهِ، أَشَارَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ، وَاخْتَارَهُ(٧) بِإِرْشَادِهِ إِلَيْهَا التَّنْوِيهُ بِهِ بَيْنَ الْأَنَامِ؛ لِيَنْدَفِعَ مَنْ لَعَلَّهُ يُنْكِرُهُ مِنَ الْجُهَّالِ، وَيَنْتَفِعُ بِهِ الْفُحُولِ مِنَ الْأَبْطَالِ.

وَقَالَ(٨) **الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ وَالْمُجْتَهِدُ الْمُقَدَّمُ، إِمَامُنَا الشَّافِعِيُّ** [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ](٩) حَسْبَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْإِمَامُ الشَّمْسُ(١٠) مُحَمَّدُ بْنُ الشِّهَابِ الْبَاعُونِيُّ، مِمَّا [١٣] سَيَأْتِي وَحَكَمَ بِصِحَّتِهِ: «أَنَّ مَنْ حَفِظَهُ زَادَ عَقْلُهُ وَأَيَّدَهُ».

---

(١) محدث فقيه واعظ (ت٤٧١). انظر: ابن رجب، ذيل، ١/ ٦٧.

(٢) طُبعت في الكويت، نشر: دار إيلاف، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

(٣) انظر: القفطي، إنباه، ١/ ٢٧٦.

(٤) في ب: اقتصادي.

(٥) انظر: الضوء، ١/ ٦.

(٦) في ب: كميد، وهو تحريف. وكمين زوائده، أي: من خفي زوائده.

(٧) في ب: واختار.

(٨) في باقي النسخ: فذكر.

(٩) ليست في أ، والمثبت من باقي النسخ.

(١٠) في باقي النسخ: الشمسي، وهو: محمد بن أحمد بن ناصر الباعوني الدمشقي، فقيه شافعي (ت ٨٧١هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ٧/ ١١٤.



وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ(١) مَا حَاصِلُهُ: «إِنَّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُواْ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا﴾ [الإسراء: ١٢] الْإِرْشَادَ لِلتَّوَصُّلِ بِهِ إِلَى الْعِلْمِ بِأَوْقَاتِ فُرُوضِهِمْ الَّتِي فَرَضَهَا عَلَيْهِمْ فِي سَاعَاتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَالشُّهُورِ وَالسِّنِينَ، مِنَ الصَّلَوَاتِ وَالزَّكَوَاتِ وَالْحَجِّ وَالصِّيَامِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ فُرُوضِهِمْ، وَحِينَ حَلِّ دُيُونِهِمْ وَحُقُوقِهِمْ. كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩] وَقَالَ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ يُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝٥ إِنَّ فِي ٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ ۝٦﴾ [يونس: ٥-٦] إِنْعَامًا مِنْهُ سُبْحَانَهُ بِكُلِّ ذَلِكَ عَلَى خَلْقِهِ، وَتَفَضُّلًا مِنْهُ بِهِ عَلَيْهِمْ وَتَطَوُّلًا...» إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ الْمُتَضَمِّنِ اسْتِنْبَاطَهُ وَفَائِدَتَهُ.

بَلْ يُرْوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ(٢): «ذَكَرَ اللهُ التَّارِيخَ فِي كِتَابِهِ؛ لِأَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا بَالُ الْهِلَالِ يَبْدُو دَقِيقًا مِثْلَ الْخَطِّ، ثُمَّ يَزِيدُ حَتَّى يَعْظُمَ وَيَسْتَوِيَ وَيَسْتَدِيرَ، ثُمَّ لَا يَزَالُ يَنْقُصُ وَيَدِقُّ حَتَّى يَعُودَ كَمَا كَانَ عَلَى حَالِهِ الْأَوَّلِ؟ فَنَزَلَ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾ [البقرة: ١٨٩] وَهِيَ جَمْعُ هِلَالٍ ﴿قُلْ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩] أَيْ: فِي دِينِهِمْ، وَصَوْمِهِمْ، وَفِطْرِهِمْ، وَعِدَّةِ نِسَائِهِمْ، وَمُدَدِ حَوَامِلِهِمْ، وَمَحَلِّ دُيُونِهِمْ، وَأُجُورِ أُجَرَائِهِمْ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الشُّرُوطِ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ» حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ وَنِعَمٌ ظَاهِرَةٌ.

---

(١) انظر: الطبري، تاريخ، ١/ ٤-٥.

(٢) إسناده ضعيف جدًا. أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٧٠٧)، والطبري في «تفسيره» ٣/ ٢٨٢ بمتن مختصر وبإسنادٍ مسلسل بالضعفاء.



وَعَنْ قَتَادَةَ فِي تَفْسِيرِهَا:

«جَعَلَهَا اللهُ مَوَاقِيتَ لِصَوْمِ [١٤] الْمُسْلِمِينَ وَإِفْطَارِهِمْ، وَحَجِّهِمْ وَمَنَاسِكِهِمْ، وَعِدَدِ نِسَائِهِمْ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا يُصْلِحُ خَلْقَهُ»[١].

بَلْ ثَبَتَ فِي «**الصَّحِيحَيْنِ**»[٢] عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ذُكِرَ الهِلَالُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «**لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، ثُمَّ صُومُوا**».

وَرَوَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ، مِمَّا حَكَاهُ الجَنَدِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ «تَارِيخِهِ»[٣]: «إِنَّ اللهُ تَعَالَى أَنْزَلَ فِي التَّوْرَاةِ سِفْرًا مِنْ أَسْفَارِهَا مُتَضَمِّنًا أَحْوَالَ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ وَمُدَدَ أَعْمَارِهَا[٤]».

قَالَ الجَنَدِيُّ[٥]:

«بَلْ قَصَّ[٦] اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ المُبِينِ كَثِيرًا مِنْ أَخْبَارِ الْأُمَمِ الْمَاضِينَ، كَقَوْمِ نُوحٍ وَهُودٍ، وَكَمَدْيَنَ وَثَمُودَ، وَمَا حَكَاهُ عَنْ مُوسَى وهَارُونَ، وَفِرْعَونَ وَقَارُونَ، وَعَنْ أَصْحَابِ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ، وَعَنِ النُّمْرُوذِ وَإِبْرَاهِيمَ. وَقَالَ تَعَالَى وَهُوَ أَصْدَقُ الْقَائِلِينَ: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَۚ وَجَآءَكَ فِي هَٰذِهِ ٱلْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٢٠﴾﴾ [هود: ١٢٠] وَنُسِبَ لِبَعْضِ الْمُفَسِّرِينَ أَنَّهُ اسْتَنْبَطَهُ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٩٠٦/ فتح)، ومسلم في «صحيحه» (١٠٨٠) عن ابن عمر مرفوعًا. وأخرجه البخاري أيضًا في «صحيحه» (١٩٠٩/ فتح) عن أبي هريرة مرفوعًا.

(٣) انظر: الجندي، السلوك في طبقات العلماء والملوك، ١/ ٦٠.

(٤) في أ: أعمارهم، والمثبت من باقي النسخ، ومن: السلوك.

(٥) لم أجده في: السلوك.

(٦) في أ، ب: نص، والمثبت من باقي النسخ.



مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾ [البقرة: ٢٤٧] فَيُنْظَرُ[١]. وَكَفَى بِهَذَا دَلِيلًا عَلَى جَلَالَةِ عِلْمِ التَّارِيخِ وَفَضْلِهِ، وَفَخَامَةِ قَدْرِ صَاحِبِهِ وَنُبْلِهِ».

وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الثَّعْلَبِيُّ[٢] فِي الْحِكْمَةِ فِي قَصِّ اللهِ تَعَالَى عَزَّوَجَلَّ عَلَى الْمُصْطَفَى صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَخْبَارَ الْأَنْبِيَاءِ الْمَاضِينَ وَالْأُمَمِ السَّالِفِينَ أُمُورٌ:

مِنْهَا: إِظْهَارُ نُبُوَّتِهِ، وَالِاسْتِدْلَالُ بِذِكْرِهَا عَلَى رِسَالَتِهِ. لِأَنَّهُ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كَانَ أُمِّيًّا، لَمْ يَخْتَلِفْ إِلَى مُؤَدِّبٍ وَلَا مُعَلِّمٍ، وَلَا فَارَقَ وَطَنَهُ مُدَّةً يُمْكِنُهُ الِانْقِطَاعُ فِيهَا إِلَى عَالِمٍ يَأْخُذُ ذَلِكَ عَنْهُ، فَإِذَا أَعْلَمَ بِهَا وَتَدَبَّرَ الْعَاقِلُ مِنْ قَوْمِهِ ذَلِكَ عَلِمَ أَنَّهُ بِوَحْيٍ مِنْ [١٥] اللهِ سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ فَآمَنَ بِهِ وَصَدَّقَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنَ الْمُعْجِزَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى صِحَّةِ نُبُوَّتِهِ، وَقَدْ يُنْكِرُ وَيَجْحَدُ حَسَدًا وَعِنَادًا.

وَمِنْهَا: التَّأَسِّي بِهِمْ فِيمَا أَثْنَى اللهُ عَلَيْهِمْ بِهِ، وَالِانْتِهَاءِ عَنْ ضِدِّهِ.

وَمِنْهَا: التَّثْبِيتُ لَهُ وَالْإِعْلَامُ بِشَرَفِهِ وَشَرَفِ أُمَّتِهِ. حَيْثُ عُوفِيَ وَأُمَّتُهُ عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا امْتَحَنَ اللهُ بِهِ مَنْ قَبْلَهُمْ، وَخَفَّفَ عَنْهُمْ فِي الشَّرَائِعِ، وَخَصَّهُمْ بِكَرَامَاتٍ انْفَرَدُوا بِهَا عَنْهُمْ.

وَقَد قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لقمان: ٢٠] إِنَّ (الظَّاهِرَةَ) تَخْفِيفُ الشَّرَائِعِ، وَ(الْبَاطِنَةَ) هُنَا: تَضْعِيفُ الصَّنَائِعِ.

وَمِنْهَا: التَّهْذِيبُ وَالتَّأْدِيبُ لِأُمَّتِهِ. كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ تَعَالَى فِي قَوْله: ﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ⑦﴾ [يوسف: ٧] وَ﴿عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [يوسف: ١١١] ﴿وَمَوْعِظَةً

---

(١) في ب: فلينظر.

(٢) انظر: الثعلبي، عرائس المجالس، ص ٢-٣.



لِلْمُتَّقِينَ ﴿٦٦﴾ [البقرة: ٦٦].

وَلِذَا كَانَ الشِّبْلِيُّ(١) يَقُولُ [فِي هَذِهِ الآيَاتِ](٢): «فِيهَا اشْتَغَلَ الْعَامَّةُ بِذِكْرِ الْقَصَصِ، وَالْخَاصَّةُ بِاعْتِبَارٍ مِنَ الْقَصَصِ».

وَمِنْهَا: الإِحْيَاءُ لِذِكْرِهِمْ (وَآثَارِهِمْ)(٣) لِيَكُونَ لِلْمُحْسِنِ سَبَبًا لِلاِجْتِهَادِ فِي الْعَمَلِ رَجَاءَ تَعْجِيلِ ثَوَابِهِ، وَبَقَاءً لِذِكْرِهِ وَآثَارِهِ الْحَسَنَةِ، كَمَا رَغِبَ خَلِيلُ اللهِ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ إِذْ قَالَ: ﴿وَٱجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي ٱلْآخِرِينَ ﴿٨٤﴾﴾ [الشعراء: ٨٤].

وَالنَّاسُ أَحَادِيثُ، يُقَالُ: «[مَا](٤) مَاتَ مَيِّتٌ، وَالذِّكْرُ يُحْيِيهِ».

وَقِيلَ: «مَا أَنْفَقَ الْمُلُوكُ وَالأَغْنِيَاءُ الأَمْوَالَ عَلَى الْمَصَانِعِ وَالْحُصُونِ وَالْقُصُورِ إِلَّا لِبَقَاءِ الذِّكْرِ».

وَإِنَّمَا الْمَرْءُ حَدِيثٌ بَعْدَهُ ... فَكُنْ حَدِيثًا حَسَنًا لِمَنْ وَعَى(٥)

قُلْتُ: وَانْظُرْ إِلَى الأَحَادِيثِ تَرَى فِيهَا الْكَثِيرَ مِنْ كَثِيرٍ مِمَّا أُشِيرَ إِلَيْهِ:

كَـ «رَحِمَ اللهُ مُوسَى؛ لَقَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرَ مِنْ هَذَا [فَصَبَرَ]»(٦).

وَفِي التَّسَلِّي وَنَحْوِهِ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِيِّ يُوسُفَ»(٧).

---

(١) قيل اسمه: دُلَف بن جَحْدر، وقيل غير ذلك، فقيه مالكي (ت ٣٣٤هـ). انظر: السمعاني، الأنساب، ٣/ ٣٩٦؛ ابن خلكان، وفيات، ٢/ ٢٧٣؛ الذهبي، سير، ١٥/ ٣٦٧.

(٢) زيادة من: الثعلبي، عرائس المجالس.

(٣) ساقط من ز.

(٤) زيادة من: الثعلبي، عرائس المجالس.

(٥) هذا البيت لابن دُريد في «مقصورته». انظر: الخطيب التبريزي، ديوان ابن دريد وشرح مقصورته، ص ٢٣٠. وإلى هُنا انتهى النقل من: عرائس المجالس.

(٦) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٣٣٥/ فتح) عن ابن مسعود مرفوعًا.

(٧) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٢٠٠/ فتح)، ومسلم في «صحيحه» (٦٧٥) عن أبي هريرة مرفوعًا.



«اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدَكَ وَخَلِيلَكَ دَعَاكَ[1] لِمَكَّةَ، وَإِنِّي أَدْعُوكَ لِلْمَدِينَةِ»[2].

فِي الاقْتِفَاءِ وَالتَّأَسِّي: «وَلَوْلَا دَعْوَةُ أَخِي سُلَيْمَانَ»[3].

فِي التَّأَدُّبِ مَعَ [١٦] عُلُوِّ الْمَقَامِ، بَل قَالَ: «يَرْحَمُ اللهُ مُوسَى؛ لَوْ صَبَرَ حَتَّى يُقَصَّ عَلَيْنَا مِنْ خَبَرِهِمَا!»[4].

وَكَذَا تَأَسَّتْ عَائِشَةُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا حَيْثُ قَالَتْ[5]: مَا أَجِدُ لِي وَلَكُمْ مَثَلًا إِلَّا أَبَا يُوسُفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴿١٨﴾﴾ [يوسف: ١٨].

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَسْعُودِيُّ الشَّافِعِيُّ[6]:

«إِنَّهُ عِلْمٌ يَسْتَمْتِعُ[7] بِهِ الْعَالِمُ وَالْجَاهِلُ، وَيَسْتَعْذِبُ مَوْقِعَهُ الْأَحْمَقُ وَالْعَاقِلُ، فَكُلُّ غَرِيبَةٍ مِنْهُ تُعْرَفُ، وَكُلُّ أُعْجُوبَةٍ مِنْهُ تُسْتَطْرَفُ، وَمَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ وَمَعَالِيهَا مِنْهُ تُقْتَبَسُ، وَآدَابُ سِيَاسَةِ الْمُلُوكِ وَغَيْرِهَا مِنْهُ تُلْتَمَسُ، يَجْمَعُ لَكَ الْأَوَّلَ وَالْآخِرَ، وَالنَّاقِصَ وَالْوَافِرَ، وَالْبَادِئَ وَالْحَاضِرَ، وَالْمَوْجُودَ وَالْغَابِرَ، وَعَلَيْهِ مَدَارُ كَثِيرٍ مِنَ

---

(١) في ب: دعاء، وهو تحريف.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٣٧٣) عن أبي هريرة مرفوعًا.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٦١ ومواضع أخرى/ فتح) عن أبي هريرة مرفوعًا به مُطَوَّلاً، ومسلم في «صحيحه» (٥٤٢) عن أبي الدرداء مرفوعًا به مُطوَّلًا.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢٢ ومواضع أخرى/ فتح)، ومسلم في «صحيحه» (٢٣٨٠) عن أُبيّ بن كعب مرفوعًا به مُطوَّلًا.

(٥) الحديث جزء من قصة الإفك. أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٦٣٧ ومواضع أخرى)، ومسلم في «صحيحه» (٢٧٧٠) عن عائشة به مُطوَّلًا.

(٦) لم أجده في المروج بطوله إلا من قوله: «محبة احتذاء» إلخ. انظر: المسعودي، مروج الذهب، ١/ ٩.

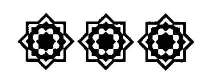
(٧) في أ: يستمع، والمثبت من باقي النسخ.



الْأَحْكَامِ، وَبِهِ يُتَزَيَّنُ فِي كُلِّ مَحْفَلٍ وَمَقَامٍ، وَأَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى التَّصْنِيفِ فِيهِ وَفِي أَخْبَارِ الْعَالَمِ مَحَبَّةُ احْتِذَاءِ الْمُشَاكَلَةِ الَّتِي قَصَدَهَا الْعُلَمَاءُ وَقَفَاهَا[1] الْحُكَمَاءُ، وَأَنْ يَبْقَى فِي العَالَمِ ذِكْرًا مَحْمُودًا وَعِلْمًا مَنْظُومًا عَتِيدًا».

وَقَالَ أَبُو الفَرَجِ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصْبَهَانِيُّ الْكَاتِبُ، فِي مُقَدِّمَةِ «الْأَغَانِي»[2]:

«إِنَّ الْقَارِئَ إِذَا تَأَمَّلَ مَا فِيهِ مِنَ الْفِقَرِ وَنَحْوِهَا لَمْ يَزَلْ مُنْتَقِلًا بِهَا مِنْ فَائِدَةٍ إِلَى فَائِدَةٍ، وَمُتَصَرِّفًا مِنْهَا بَيْنَ جِدٍّ وَهَزْلٍ، وَآثَارٍ وَأَخْبَارٍ، وَسِيَرٍ وَأَشْعَارٍ مُتَّصِلَةٍ بِأَيَّامِ الْعَرَبِ الْمَشْهُورَةِ، وَأَخْبَارِهَا الْمَأْثُورَةِ، وَقَصَصِ الْمُلُوكِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْخُلَفَاءِ فِي الْإِسْلَامِ، يَجْمُلُ بِالْمُتَأَدِّبِينَ مَعْرِفَتُهَا، وَيَحْتَاجُ الْأَحْدَاثُ إِلَى دِرَاسَتِهَا، وَلَا يَرْتَفِعُ مَنْ فَوْقَهُمْ مِنَ الْكُهُولِ عَنِ الِاقْتِبَاسِ مِنْهَا؛ إِذْ كَانَتْ مُنْتَخَلَةً[3] مِنْ غُرَرِ الْأَخْبَارِ، وَمُنْتَقَاةً مِنْ عُيُونِهَا، وَمَأْخُوذَةً مِنْ مَظَانِّهَا، وَمَنْقُولَةً عَنْ أَهْلِ الْخِبْرَةِ بِهَا». [١٧]



(١) في هامش ب: قفاه.

(٢) انظر: ١/ ٣٨.

(٣) في ب: منتحلة.



[غَرِيبَةٌ لَطِيفَةٌ][1]

وَمِنْ غَرَائِبِهِ أَنَّ شَخْصًا جُهَنِيًّا كَانَ مِنْ نُدَمَاءِ الْمُهَلَّبِيِّ[2] فَكَانَ يَأْتِي بِالطَّامَّات، فَجَرَى مَرَّةً حَدِيثُ النُّعْنُعِ فَقَالَ: [إِنَّ][3] فِي الْبَلَدِ الْفُلَانِيِّ نُعْنُعًا يَطُولُ حَتَّى يَصِيرَ شَجَرًا، وَيُعْمَلُ مِنْ خَشَبِهِ سَلَالِمُ! فَثَارَ مِنْهُ أَبُو الْفَرَجِ هَذَا فَقَالَ[4]: نَعَمْ، عَجَائِبُ الدُّنْيَا كَثِيرَةٌ، وَلَا يُنْكَرُ هَذَا، وَالْقُدْرَةُ صَالِحَةٌ، وَأَنَا عِنْدِي مَا هُوَ أَغْرَبُ مِنْ هَذَا؛ أَنَّ زَوْجَ حَمَامٍ يَبِيضُ بَيْضَتَيْنِ، فَآخُذُهُمَا وَأَضَعُ تَحْتَهُمَا سَنْجَةً[5] مِائَةً وَسَنْجَةً خَمْسِينَ، فَإِذَا فَرَغَ زَمَنُ[6] الْحِضَانِ انْفَقَسَتِ السَّنْجَتَانِ عَنْ طَسْتٍ[7] وَإِبْرِيقٍ! فَضَحِكَ أَهْلُ الْمَجْلِسِ، وَفَطِنَ الْجُهَنِيُّ لِمَا قَصَدَ بِهِ أَبُو الْفَرَجِ مِنَ الطَّنْزِ[8] وَانْقَبَضَ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ حِكَايَاتِهِ».

قُلْتُ: وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا أَنَّ بَعْضَ مَنِ اتَّهَمْنَاهُ بِالْمُجَازَفَةِ حَكَى، وَنَحْنُ بِحَضْرَةِ

---

(١) في هامش ب. وانظر هذه الغريبة مُسْندةً ومطولة: الحموي، معجم الأدباء، ٤/ ٦٤-٦٥.

(٢) هو: الوزير الحسن بن محمد الأزْدي، من ولد المُهَلَّب بن أبي صُفْرة (ت ٣٥٢هـ). انظر: ابن خلكان، وفيات، ٢/ ١٢٤؛ الذهبي، سير، ١٦/ ١٩٧.

(٣) ساقط من أ، ق، ز، والمثبت من ب.

(٤) في أ: وقال، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) هي سنجة الميزان، أي وحدة وزن. انظر: ابن منظور، اللسان، ٦/ ٣٨٥؛ فالتر هنتس، المكاييل والأوزان، ص ٩-١٠.

(٦) في أ: زمان، والمثبت من باقي النسخ.

(٧) في ب: طشت، وهي آنية الصُّفْر، قال الأزهري: «هي دخيلة في كلام العرب». انظر: الزبيدي، تاج العروس، ٣/ ٩٠. (مادة: طشش).

(٨) هي السخرية. انظر: الرازي، مختار الصحاح، ص ١٩٣. (مادة: طنز).



شَيْخِنَا، أَنَّ عِنْدَهُمْ (بِحَلَبَ مَنْ لَهُ أَرْبَعُونَ)[١] وَلَدًا ذَكَرًا، فَهُمْ يَرْكَبُونَ مَعَهُ فِي مُهِمَّاتِهِ وَنَحْوُهَا، وَكَانَ فِي الْمَجْلِسِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فَقَالَ: وَأَغْرَبُ مِنْ هَذَا! فَتَبَسَّمَ شَيْخُنَا وَقَطَعَ الْمَجْلِسَ وَشَرَعَ فِي الصَّلَاةِ.

وَمِنَ الْعَجِيبِ[٢] أَنَّهُ كَثُرَ اجْتِمَاعِي بِالرَّجُلِ الثَّانِي، وَأَسْتَخْبِرُهُ عَنِ الَّذِي رَامَ يَقُولُهُ وَيَشْرَعُ فِي حِكَايَتِهِ، فَيَقْطَعُهُ عَارِضٌ! تَكَرَّرَ لِي ذَلِكَ مِنْهُ مِرَارًا.

وَقَالَ أَبُو عَبْدِاللهِ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامَةَ بْنِ جَعْفَرٍ الْقُضَاعِيُّ الشَّافِعِيُّ، قَاضِي مِصْرَ إِنَّهُ[٣]: «جَمَعَ جُمَلًا مِنْ أَنْبَاءِ الْأَنْبِيَاءِ، وَتَوَارِيخِ الْخُلَفَاءِ، وَوِلَايَاتِ الْمُلُوكِ وَالْأُمَرَاءِ، إِلَى سَنَةِ اثْنَتَيْنِ[٤] وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ[٥]، عَلَى وَجْهِ الِاخْتِصَارِ؛ لِيَقْرُبَ حِفْظُهُ عَلَى مَنْ أَرَادَهُ، فَفِيهِ -يَعْنِي مِنْ فَائِدَتِهِ مَعَ حِفْظِهِ- كِفَايَةُ الْمُحَاضَرَةِ، وَبُلْغَةٌ مُقْنِعَةٌ[٦] لِلْمُذَاكَرَةِ».

[[٧] وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْهَمَذَانِيُّ الْفَرَضِيُّ الشَّافِعِيُّ، فِي «ذَيْلِهِ»[٨] لِتَارِيخِ ابْنِ جَرِيرٍ، أَنَّهُ:

«رَغِبَ فِي الِاطِّلَاعِ عَلَيْهِ سَادَةُ الْأُمَمِ وَالْقَبَائِلِ، وَأَهْلُ الْمَحَامِدِ وَالْفَضَائِلِ، كَالْأَئِمَّةِ مِنْ وَلَدِ الْعَبَّاسِ وَغَيْرِهِمْ بِدُونِ إِلْبَاسٍ» إِلَى أَنْ قَالَ: «فَمَا كَانَ فِي ذَلِكَ مِنَ

---

(١) في أ: كلب ولد له أربعون، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ.
(٢) في ق، ز: العجب.
(٣) انظر: القضاعي، الإنباء بأنباء الأنبياء وتواريخ الخلفاء والأمراء، ص ٤٣.
(٤) في أ: اثنتي، والتصويب من باقي النسخ.
(٥) أفاد محقق الإنباء أن القضاعي وصل إلى سنة ٤٢٧هـ. انظر: مقدمة تحقيقه.
(٦) في أ: متبعة، وفي باقي النسخ: منيعة، والمثبت من: الأنباء.
(٧) هنا يبدأ السقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.
(٨) انظر: الهمذاني، تكملة تاريخ الطبري، ١١/ ١٨٧.



اسْتِقَامَةٍ فِي الْأَحْوَالِ، كَانَ بِالنِّعَمِ مُذَكِّرًا، وَمَا شَاهَدُوا فِيهِ مِنَ الِاخْتِلَالِ كَانَ مُنَبِّهًا وَمُنْذِرًا. وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ رَحِمَهُ اللَّهُ(١): إِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَنَامِي. فَقَالَ لَهُ: يَا هَذَا، إِنَّ اللهَ تَعَالَى بَعَثَ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَشِيرًا وَنَذِيرًا، فَمَنْ كَانَ عَلَى خَيْرٍ بَشَّرَهُ وَأَمَرَهُ بِالزِّيَادَةِ، وَمَنْ كَانَ عَلَى شَرٍّ حَذَّرَهُ وَأَمَرَهُ بِالتَّوْبَةِ. وَالِاطِّلَاعُ فِي أَخْبَارِ النَّاسِ مِرْآةُ النَّاظِرِ، يَصْدُقُ، فَيُرَغِّبُ فِي الْمَحَاسِنِ، وَيُرَهِّبُ مِنَ الْقَبَائِحِ، وَيُهَذِّبُ(٢) ذَوِي الْبَصَائِرِ وَالْقَرَائِحِ، وَبِهَا يُذَكِّرُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ مَنْ يَرَاهُ أَهْلًا لِذِكْرِهِ، وَمُسْتَوْجِبًا لِكَرِيمِ ثَوَابِهِ وَأَجْرِهِ »](٣).

وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْمَدِينِيُّ(٤) (الْحَنَفِيُّ)(٥) نَزِيلُ بَلْخَ، وَمُؤَلِّفُ «النَّافِعُ»(٦) فِي فِقْهِهِمْ، فِي «تَارِيخُ بَلْخَ»(٧) الَّذِي أَلَّفَهُ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ(٨) وَخَمْسِ مِائَةٍ، وَجَعَلَهُ مُتَوَسِّطًا لِقِلَّةِ رَغْبَةِ النَّاسِ وَضَعْفِ هِمَّتِهِمْ [١٨] إِنْزَالًا لَهُمْ مَنَازِلَهُمْ، وَتَكْلِيمًا مَعَهُمْ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ، وَخَتَمَهُ بِأَحْوَالِهِ وَتَصَانِيفِهِ فِيمَا ذَكَرَهُ مِنْ مَنَافِعِهِ، بِزِيَادَةِ بَعْضِ أَلْفَاظٍ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ مِنْ مَوَاضِعِهِ:

«فِيهِ إِحْيَاءُ ذِكْرِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ مِنْ عُلَمَائِهَا وَالطَّارِئِينَ عَلَيْهَا، فَإِنَّ ذِكْرَهُمْ(٩)

---

(١) في أ، ق، ز: رضي الله عنه، والمثبت من ب.

(٢) في ق، ز: مهذب.

(٣) هنا ينتهي السقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) في ق، ز: المدني.

(٥) ساقط من ز. والمشار إليه: عالم بالتفسير والحديث (ت ٥٥٦هـ). انظر: القرشي، الجواهر المضية، ٣/ ٤٠٩.

(٦) طُبع بتحقيق: إبراهيم العبود، نشر: مكتبة العبيكان، السعودية، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

(٧) وهو مفقود، وسيورده السخاوي لاحقًا.

(٨) في أ: ثلاث وثمانين، وهو تحريف مقلوب، والتصويب من باقي النسخ ومن: ترجمته.

(٩) في ق: ذكر، وفي ز: ذكرها.



حَياةٌ جَدِيدَةٌ، وَمَنْ أَحْيَاهَا فكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا، وَتَصَوُّرُهُمْ فِي الْقُلُوبِ، وَمَعْرِفَةُ أَفْعَالِهِمْ، وَزُهْدِهِمْ وَوَرَعِهِمْ وَدِيَانَتِهِمْ، وَانْصِرَافِهِمْ عَنِ الدُّنْيَا وَاحْتِقَارِهِمْ لَهَا وَصَبْرِهِمْ عَلَى شَدَائِدِ الطَّاعَاتِ وَالْمَصَائِبِ فِي اللهِ، فَيَتَخَلَّقُ النَّاظِرُ بِأَخْلَاقِهِمْ، وَيَتَعَطَّرُ السَّامِعُ بِأَحْوَالِهِمْ، فَالطَّبْعُ مُنْقَادٌ، وَالْإِنْسَانُ مُعْتَادٌ، وَالْأُذُنُ تَعْشَقُ قَبْلَ الْعَيْنِ أَحْيَانًا.

وَلَمَّا كَانَ سَبَبُ النَّجَاةِ الِاسْتِقَامَةَ فِي الْأَحْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا بِسَائِقٍ(١) وَقَائِدٍ، كَصُحْبَةِ الصَّالِحِينَ، أَوْ سَمَاعِ أَحْوَالِهِمْ وَالنَّظَرِ فِي آثَارِهِمْ عِنْدَ تَعَذُّرِ الصُّحْبَةِ، حَيْثُ تَتَصَوَّرُ(٢) النَّفْسُ أَعْيَانَهُمْ، وَتَتَخَيَّلُ مَذَاهِبَهُمْ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَبْصَرْتَ لَمْ يَبْقَ عِنْدَكَ إِلَّا التَّذَكُّرُ وَالتَّخَيُّلُ، وَكَانَ السَّمْعُ كَالْبَصَرِ، وَالْعِيَانُ كَالْخَبَرِ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا بَوْنٌ، وَلَكِنْ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَابِلٌ فَطَلٌّ، سِيَّمَا وَعِنْدَ ذِكْرِ الصَّالِحِينَ تَنْزِلُ الرَّحْمَةُ. وَذِكْرٌ لِلآخِرِينَ وَاعْتِبَارُهُمْ، فَلَوْلَا الْكُتُبُ لَنُسِيَ أَكْثَرُ الْأَخْبَارِ وَالْأَحْوَالِ، وَكَانَ بَعْدَ قُرْبٍ(٣) لَمْ يُذْكَرِ الصَّادِرُ وَلَا الْوَارِدُ، وَلَا الطَّرِيفُ وَلَا التَّالِدُ.

وَالدُّرَّةُ الْمَكْنُونَةُ وَالْجَوْهَرَةُ الْمَخْزُونَةُ، عِلْمُ الْحَدِيثِ، الَّذِي هُوَ أَسَاسُ الْإِسْلَامِ، وَأَصْلُ الْأَحْكَامِ، وَمُبَيِّنُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَمُقْتَدَى الْخَاصِّ وَالْعَامِّ، وَبَيَانُ مُجْمَلِ الْكِتَابِ، وَمَرْكَزُ الْحَقِيقَةِ وَالصَّوَابِ. يَعْنِي: وَهَذَا الْفَنُّ طَرِيقٌ إِلَيْهِ، وَتَحْقِيقٌ لِلْمُعَوَّلِ مِنْهُ عَلَيْهِ.

وَبَيَّنَ أَنَّ سَبَبَ تَصْنِيفِهِ لَهُ الِاسْتِرْوَاحُ مِمَّا كَانَ فِيهِ مِنْ تَصْنِيفِ كِتَابِ «التَّحْقِيقُ» الْجَامِعِ أُصُولَ مَسَائِلِ الْفِقْهِ الْجَلِيلِ مِنْهُ [١٩] وَالدَّقِيقِ إِلَى هَذَا الْعِلْمِ اللَّطِيفِ،

---

(١) في ب: بسابق.

(٢) في ب: يتصور.

(٣) في باقي النسخ: قريب.



الْحُلْوِ النَّافِعِ الْمُنِيفِ، الَّذِي قِدَمًا اعْتَدْتُهُ فِي رَيْعَانِ الشَّبَابِ، وَاعْتَمَدْتُهُ فِي التَّوَصُّلِ إِلَى الصَّوَابِ، وَمُكَافَأَةً لِأَهْلِ بَلْخَ حَسْبَ الطَّاقَةِ، وَجُهْدُ الْمُقِلِّ لِإِحْسَانِهِمْ عِنْدَ نُزُولِي عَلَيْهِمْ، وَتَعَصُّبًا لِعُلَمَاءِ الْمِلَّةِ[١] وَأُمَنَاءِ الأُمَّةِ، حَيْثُ يَدْرُسُ جُلُّ أَخْبَارِهِمْ، بَلْ تُعْدَمُ أَسْمَاؤُهُمْ وَشَرِيفُ آثَارِهِمْ.

وَأَنَّهُ اسْتَمَدَّ فِيهِ مِنْ كُتُبٍ ذَكَرَهَا، وَمِنْ مَشَايِخِ عَصْرِهِ وَفُضَلَائِهِمْ وَأَقْطَابِهِمْ مِمَّنْ عَلِمَهَا وَخَبَرَهَا، وَعَيَّنَ مِنْهُمْ جَمَاعَةً، وَأَنَّهُ ذِكْرُ الْفُتْيَانِ وَالشُّبَّانِ؛ لِأَنَّهُمْ إِنْ كَانُوا صِغَارَ قَوْمٍ فَعَسَى أَنْ يَكُونُوا كِبَارَ قَوْمٍ آخَرِينَ.

وَبَادَرَ إِلَى تَأْلِيفِهِ خَوْفًا مِنْ طُرُوءِ الْمَوَانِعِ[٢] وَشَفَقًا عَلَى العِلْمِ مِنَ الدُّرُوسِ وَالدُّثُورِ بِوَفَاةِ الحَمَلَةِ الْمُتَوَجِّهِينَ لِجَمْعِ[٣] الجَوَامِعِ.

وَقَدْ كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ: «انْظُرُوا مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاكْتُبُوهُ؛ فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ العِلْمِ وَذَهَابَ الْعُلَمَاءِ»[٤].

فَإِذَا خَافُوا هُمْ[٥] ذَلِكَ، وَالإِسْلَامُ غَضٌّ رَطِيبٌ[٦]، وَالْجِدُّ فِيهِ عَجِيبٌ، وَالزَّمَانُ مُنْجِبٌ وَنَجِيبٌ، أَفَلَا يُخَافُ فِي زَمَانِنَا! وَقَدْ تَقَهْقَرَ[٧] فِي جِدِّنا وَأَبْنَائِنَا![٨]

---

(١) في أ: الأمة، والمثبت من باقي النسخ.
(٢) في أ: المواقع، وهو تحريف.
(٣) في باقي النسخ: بجمع.
(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩٩)، والدارمي في «سننه» (٤٩٢).
(٥) في ق، ز: خافوهم، وهو تحريف.
(٦) في باقي النسخ: رطب.
(٧) في باقي النسخ: يقهقر.
(٨) في ب: أبنائنا.



وَكَذَا ذَكَرَ مَقَابِرَ الْأَئِمَّةِ وَمَوَاضِعَهُمْ وَمَضَاجِعَهُمْ؛ لِأَنَّ أَجْسَامَهُمْ وَقَوَالِبَهُمْ سَبَبُ دَفْعِ البَلَايَا وَالْأَوْصَابِ الْمُسْتَعَاذِ[١] مِنْهَا بِالتَّوَجُّهِ لِرَبِّ الْأَرْبَابِ، وَقَدْ جَعَلَ اللهُ فِي ذَلِكَ الْجَسَدِ مِنَ الْخَاصِيَّةِ مَا تُدْفَعُ بِهِ البَلَايَا، وَشَارَكَ فِي الْعَالَمِ بِسَبَبِهِ حَيًّا وَمَيِّتًا، وَذَلِكَ جَزِيلُ الْفَضْلِ وَالْعَطَايَا[٢].

وَاسْتَدَلَّ لِذَلِكَ بِحَدِيثِ بُرَيْدَةَ رَفَعَهُ: **«مَنْ مَاتَ مِنْ أَصْحَابِي بِبَلْدَةٍ فَهُوَ قَائِدُهُمْ وَنُورُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»**[٣].

وَاللهَ نَسْأَلُ أَنْ يَحْفَظَنَا بِالْإِسْلَامِ وَقُوَّةِ الْيَقِينِ، وَأَنْ يُبْقِيَ لَنَا لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ، إِنَّهُ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ »[٤]. [٢٠]

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو الفَرَجِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي مُقَدِّمَةِ «الْمُنْتَظِمِ»[٥]:

«وَلِلسِّيَرِ وَالتَّوَارِيخِ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ، أَهَمُّهَا فَائِدَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: أَنَّهُ إِنْ ذُكِرَتْ سِيرَةُ حَازِمٍ، وَوُصِفَتْ عَاقِبَةُ حَالِهِ، أَفَادَتْ حُسْنَ التَّدْبِيرِ، وَاسْتِعْمَالَ الْحَزْمِ، أَوْ [إِنْ ذُكِرَتْ][٦] سِيرَةُ مُفَرِّطٍ، وَوُصِفَتْ عَاقِبَتُهُ، أَفَادَتْ الْخَوْفَ مِنَ التَّفْرِيطِ؛ فَيَتَأَدَّبُ الْمُتَسَلِّطُ، وَيَعْتَبِرُ الْمُتَذَكِّرُ، وَيَتَضَمَّنُ ذَلِكَ شَحْذَ صَوَارِمِ الْعُقُولِ، وَيَكُونُ رَوْضَةً لِلْمُتَنَزِّهِ فِي الْمَنْقُولِ.

(١) في ب: المستعان.

(٢) هذا اعتقاد مُخالف للشريعة. انظر: ابن تيمية، التوسل والوسيلة، ص ٩٩.

(٣) ضعيف. وفي هامش ب، بلفظ: «من مات من الصحابة ببلدة فهو قائد أهلها». أخرجه الترمذي في «سننه» (٣٨٦٥)، والبغوي في «شرح السنة» (١٤/ ٧٢)، وتمّام في «فوائده» (١٥٢٨-الروض البسّام) عن بُريدة به مرفوعًا. وانظر: الألباني، الضعيفة، رقم: ٤٤٦٨.

(٤) الظاهر -إلى هُنا- انتهى النقل من: تاريخ بلخ.

(٥) انظر: ١/ ١١٧.

(٦) زيادة من: المنتظم.



وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يَطَّلِعَ بِذَلِكَ عَلَى عَجَائِبِ الْأُمُورِ، وَتَقَلُّبَاتِ الزَّمَنِ، وَتَصَارِيفِ الْقَدَرِ، وَسَمَاعِ الْأَخْبَارِ.

قَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ الْعَلَاءِ لِرَجُلٍ مِنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ كَبِرَ حَتَّى ذَهَبَتْ مِنْهُ لَذَّةُ الْمَأْكَلِ وَالْمَشْرَبِ وَالنِّكَاحِ: «أَتُحِبُّ أَنْ تَمُوتَ؟ قَالَ: لَا. قِيلَ: فَمَا بَقِيَ مِنْ لَذَّتِكَ فِي الدُّنْيَا؟ قَالَ: أَسْمَعُ الْعَجَائِبَ»(١).

وَقَالَ أَيْضًا فِي أَوَّلِ «شُذُورُ الْعُقُودِ فِي تَارِيخِ الْعُهُودِ»(٢) الَّذِي اخْتَصَرَهُ مِنْهُ: «إِنَّ التَّوَارِيخَ وَذِكْرَ السِّيَرِ رَاحَةُ الْقَلْبِ، وَجَلَاءُ الْهَمِّ، وَتَنْبِيهُ الْعَقْلِ، فَإِنَّهُ إِنْ ذُكِرَتْ عَجَائِبُ الْمَخْلُوقَاتِ دَلَّتْ عَلَى عَظَمَةِ الصَّانِعِ، وَإِنْ شُرِحَتْ سِيرَةُ حَازِمٍ عَلَّمَتْ حُسْنَ التَّدْبِيرِ، وَإِنْ قُصَّتْ قِصَّةُ مُفَرِّطٍ خَوَّفَتْ مِنْ إِهْمَالِ الْحَزْمِ، وَإِنْ وُصِفَتْ أَحْوَالٌ ظَرِيفَةٌ(٣) أَوْجَبَتِ التَّعَجُّبَ مِنَ الْأَقْدَارِ، وَالتَّنَزُّهَ فِيمَا يُشْبِهُ الْأَسْمَارَ».

وَقَالَ العِمَادُ (مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَامِدٍ)(٤) الْأَصْبَهَانِيُّ الشَّافِعِيُّ الْكَاتِبُ فِي «الْفَتْحُ الْقُدْسِيُّ»(٥) عَلَى يَدِ الصَّلَاحِ أَبِي الْمُظَفَّرِ يُوسُفَ بْنِ أَيُّوبَ، الَّذِي ابْتَدَأَهُ بِسَنَةِ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ وَخَمْسِ مِائَةٍ: وَقَالَ:

«إِنَّ عَادَةَ التَّوَارِيخ الِابْتِدَاءُ بِبَدْءِ الْخَلْقِ، أَوْ بِدَوْلَةٍ مِنَ الدُّوَلِ، فَلَيْسَتْ أُمَّةٌ أَوْ دَوْلَةٌ إِلَّا وَلَهَا تَارِيخٌ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ وَيُعَوِّلُونَ عَلَيْهِ، يَنْقُلُهُ خَلَفُهَا عَنْ سَلَفِهَا، وَحَاضِرُهَا عَنْ غَابِرِهَا [٢١] تُقَيَّدُ بِهِ شَوَارِدُ الْأَيَّامِ، وتُنْصَبُ بِهِ مَعَالِمُ الْأَعْلَامِ؛

(١) انظر: الزجاجي، الأمالي، ص ٢١.

(٢) انظر: ص ٣٣-٣٤.

(٣) في باقي النسخ: ظريف، وهو تحريف.

(٤) في ق، ز: ابن محمد بن حامد.

(٥) انظر: ص ٤٣.



وَلَوْلَا ذَلِكَ لانْقَطَعَتِ الْوُصَلُ، وَجُهِلَتِ الدُّوَلُ، وَمَاتَ فِي أَيَّام [الآخِرِ][1] ذِكْرُ الأُوَلِ[2]، وَلَمْ يَعْلَمِ النَّاسُ أَنَّهُمْ لِعِرْقِ الثَّرَى، وَأَنَّهُم نُطَفٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَصْلَابِ طَوِيلَةُ السُّرَى، وَأَنَّ أَعْمَارَهُمْ مُبْتَدَأَةٌ مِنَ الْعَهْدِ الْقَدِيمِ لِآدَمَ، وَقَدْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ لِمَا أَرَادَهُ مِنْ ظُهُورِهِمْ وَتَقَادُمِ.

فَيَعْلَمُ الْمَرْءُ أَنَّهُ قَبْلَ انْقِضَاءِ عُمْرِهِ، وَقَبْلَ نُزُولِ قَبْرِهِ، مَا اسْتَبْعَدَهُ أَهْلُ الطَّيِّ مِنْ حَقِيقَةِ النَّشْرِ[3]، وَلِيَقْبَلَ فِي وَاحِدَةٍ مِنَ الْأَطْوَارِ شَهَادَةَ (عَشْرٍ)[4] فَقَدْ قَطَعَ عُمْرًا بَعْدَ عُمْرٍ، وَسَارَ[5] دَهْرًا بَعْدَ دَهْرٍ [وَثَوَى وَأُنْشِرَ فِي أَلْفِ قَبْرٍ][6] وَإِنَّمَا كَانَ مِنَ الظُّهُورِ فِي لَيْلٍ إِلَى أَنْ وَصَلَ مِنَ الْعُيُونِ إِلَى فَجْرٍ.

وَلَوْلَا التَّارِيخُ لَضَاعَتْ مَسَاعِي أَهْلِ السِّيَاسَاتِ الْفَاضِلَةِ، وَلَمْ تَكُنِ الْمَدَائِحُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمَذَامِّ هِيَ الْفَاصِلَةُ، وَتَعَذَّرَ[7] الِاعْتِبَارُ بِمُسَالَمَةِ الْأَيَّامِ[8] وَعُقُوبَتِهَا، وَجُهِلَ مَا وَرَاءِ صُعُوبَةِ الْأَيَّامِ مِنْ سُهُولَتِهَا، وَمَا وَرَاءَ سُهُولَتِهَا مِنْ صُعُوبَتِهَا.

ثُمَّ ذَكَرَ مَا كَانَ يُؤَرِّخُ كَثِيرُونَ مِمَّنْ مَضَى بِهِ، كَالطُّوفَانِ وَالسَّيْلِ، وَالْأَرْصَادِ الْقَصِيرِ[9] الذَّيْلِ، وَأَنَّ التَّارِيخَ بِالْهِجْرَةِ نَسَخَ كُلَّ تَارِيخٍ مُتَقَدِّمٍ[10] وهَدَمَ كُلَّ مَا لَمْ

---

(١) ساقط من أ، وفي باقي النسخ: الأواخر، والمثبت من: الفتح القسي.
(٢) في ز: الأوائل.
(٣) قال محقق الفتح القسي: الطي ضد النشر، والمقصود بأهل الطي: المنكرون للبعث والنشور. انظر: ص ٤٤.
(٤) في باقي النسخ: عشرة.
(٥) في ب: ساد.
(٦) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ، ومن: الفتح القسي.
(٧) في الفتح القسي: ولقلَّ.
(٨) في الفتح القسي: العواقب.
(٩) في أ: والتقصير، والمثبت من باقي النسخ. والظاهر يقصد: المذنبات.
(١٠) في ب: مقدم.



يَكُنْ مُرْتَكِبُهُ فِيهِ مُتَنَدِّمٌ، بِحَيْثُ آمَنَ(١) بِهِ بِيَقِينٍ، وَوُقُوعِ الْخُلْفِ الْوَاقِعِ فِي الْمَاضِينَ، وَاسْتَدَارَ الزَّمَانُ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَأَمَرَ اللهُ عِبَادَهُ بِبَذْلِ مَا عَيَّنَ لَهُمْ فِي الْأَمْوَالِ، بَلْ وَالْأَنْفُسِ، مِمَّا يُعِيدُهُ إِلَيْهِمْ مُضَاعَفًا مِنَ الْفَرْضِ» إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ الْحَسَنِ فِي انْتِظَامِهِ.

[وَقَالَ الْجَمَالُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي الْمَنْصُورِ ظَافِرِ بْنِ حُسَيْنٍ الْأَزْدِيُّ الْمِصْرِيُّ الْمَالِكِيُّ فِي «أَخْبَارُ الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ»(٢):

«إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ فَوَائِدِهِ غَيْرُ وَعْظِهِ بِأَنَّ الدَّهْرَ لَا يَبْقَى عَلَى حَالِهِ، وَلَا يَلْزَمْ مِنْ أَخْلَاقِهِ (غَيْرُ)(٣) الاِسْتِحَالَةِ، لَكَانَ كَافِيًا وَلِغَرَضِ الْمُتَأَمِّلِ شَافِيًا، فَكَيْفَ وَفَوَائِدُهُ لَا تُحْصَى، وَفَرَائِدُهُ لَا تُسْتَقْصَى! وَالنَّاظِرُ فِيهِ جَامِعٌ بَيْنَ عَبْرَةٍ تُسِيلُهَا(٤) عِبْرَةً، وَفَرْحَةٌ تُنِيلُهَا مِنْحَةً» ثُمَّ عَدَّ الدُّوَلَ وَأَطَالَ فِي الإِشَارَةِ إِلَيْهَا](٥).

وَقَالَ إِمَامُ الدِّينِ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُالْكَرِيمِ [بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِالْكَرِيمِ](٦) الرَّافِعِيُّ فِي «التَّدْوِينُ»(٧)........................... [٢٢]

(١) في ز: أمن.

(٢) طُبع بعنوان: أخبار الدول المنقطعة. أما ما نقله السخاوي فالظاهر في الجزء المفقود. انظر: مقدمة التحقيق، ص ٢.

(٣) ساقط من ز.

(٤) كذا في ب، وفي باقي النسخ: تسلها.

(٥) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٦) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٧) بياض في جميع النسخ. قال ناسخ أ في الهامش: «هنا بياض بالأصل نحو خمسة سطور». والظاهر أن النص المراد نقله هو: «كُتب التاريخ ضربان: ضرب تقع العناية فيه بذكر الملوك، والسادات، والحروب، والغزوات، ونبأ البلدان وفتوحها، والحوادث العامة كالأسعار، والأمطار، والصواعق، والبوائق، والنوازل، والزلازل... وضَرْب يكون المقصد فيه بيان



وَقَالَ الْعِزُّ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِالْكَرِيمِ، ابْنُ الْأَثِيرِ، فِي «كَامِلِهِ»[١]: «إِنَّ فَوَائِدَهُ كَثِيرَةٌ، وَمَنَافِعَهُ الدُّنْيَوِيَّةَ وَالْأُخْرَوِيَّةَ (جَمَّةٌ)[٢] غَزِيرَةٌ، وَهَا نَحْنُ نَذْكُرُ شَيْئًا مِمَّا ظَهَرَ[٣] لَنَا فِيهَا، وَنَكِلُ إِلَى قَرِيحَةِ النَّاظِرِ فِيهِ مَعْرِفَةَ بَاقِيهَا.

فَأَمَّا الدُّنْيَوِيَّةُ فَمِنْهَا: أَنَّ الْإِنْسَانَ لَاخَفَاءَ بِهِ (أَنَّهُ)[٤] يُحِبُّ الْبَقَاءَ، وَيُؤْثِرُ أَنْ يَكُونَ فِي زُمْرَةِ الْأَحْيَاءِ، فَيَا لَيْتَ شِعْرِي؛ أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ مَا رَآهُ أَمْسِ أَوْ سَمِعَهُ، وَبَيْنَ مَا قَرَأَهُ فِي الْكُتُبِ الْمُتَضَمِّنَةِ أَخْبَارَ الْمَاضِينَ وَحَوَادِثَ الْمُتَقَدِّمِينَ، فَإِذَا طَالَعَهَا فَكَأَنَّهُ عَاصَرَهُمْ، وَإِذَا عَلِمَهَا فَكَأَنَّهُ حَاضَرَهُمْ!

وَمِنْهَا: أَنَّ الْمُلُوكَ، وَمَنْ إِلَيْهِمِ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، إِذَا وَقَفُوا عَلَى مَا فِيهَا مِنْ سِيرَةِ أَهْلِ الْجَوْرِ وَالْعُدْوَانِ، وَرَأَوْهَا مُدَوَّنَةً فِي الْكُتُبِ يَتَنَاقَلُهَا النَّاسُ، فَيَرْوِيهَا خَلَفٌ عَنْ سَلَفٍ، وَنَظَرُوا إِلَى مَا أَعْقَبَتْ مِنْ سُوءِ الذِّكْرِ، وَقُبْحِ الْأُحْدُوثَةِ، وَخَرَابِ الْبِلَادِ، وَهَلَاكِ الْعِبَادِ، وَذَهَابِ الْأَمْوَالِ، وَفَسَادِ الْأَحْوَالِ، اسْتَقْبَحُوهَا، وَأَعْرَضُوا عَنْهَا، وَاطَّرَحُوهَا. فَإِذَا رَأَوْا سِيرَةَ الْوُلَاةِ الْعَارِفِينَ[٥] وَحُسْنَهَا، وَمَا يَتْبَعُهُمْ مِنَ الذِّكْرِ الْجَمِيلِ بَعْدَ ذَهَابِهِمْ، وَأَنَّ بِلَادَهُمْ وَمَمَالِكَهُمْ عُمِّرَتْ، وَأَمْوَالَهَا دَرَّتِ، اسْتَحْسَنُوا ذَلِكَ وَرَغِبُوا فِيهِ، وَثَابَرُوا عَلَيْهِ وَتَرَكُوا مَا يُنَافِيهِ، هَذَا سِوَى مَا يَحْصُلُ لَهُمْ مِنْ مَعْرِفَةِ الْآرَاءِ الصَّائِبَةِ

أحوال أهل العلم والقضاة، وفضلاء الرؤساء، والولاة...». انظر: الرافعي، التدوين في أخبار قزوين، ١/ ٢.

(١) انظر: ١/ ٩-١٠.

(٢) ساقط من باقي النسخ.

(٣) في باقي النسخ: يظهر.

(٤) ساقط من ز.

(٥) في الكامل: العادلين.



الَّتِي دَفَعُوا بِهَا مَضَرَّاتِ الْأَعْدَاءِ، وَخَلَصُوا بِهَا مِنَ الْمَهَالِكِ، وَاسْتَضَافُوا[1] نَفَائِسَ الْمُدنِ وَعَظِيمَ الْمَمَالِكِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا غَيْرُ هَذَا لَكَفَى بِهِ فَخْرًا.

وَمِنْهَا: مَا يَحْصُلُ لِلْإِنْسَانِ مِنَ التَّجَارِبِ، وَالْمَعْرِفَةِ بِالْحَوَادِثِ، وَمَا تُصِيرُ إِلَيْهِ[2] عَوَاقِبُهَا، وَإِنَّهُ لَا يَحْدُثُ أَمْرٌ إِلَّا وَقَدْ تَقَدَّمَ هُوَ أَوْ نَظِيرُهُ [٢٣] فَيَزْدَادُ (بِذَلِكَ)[3] عَقْلًا، وَيُصْبِحُ لِأَنْ يُقْتَدَى بِهِ أَهْلًا.

وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْقَائِلُ حَيْثُ يَقُولُ[4]:

وَجَدْتُ[5] العَقْلَ عَقْلَيْنِ ... فَمَطْبُوعٌ وَمَسْمُوعُ
وَلَا يَنْفَعُ مَسْمُوعٌ ... إِذَا لَمْ يَكُ[6] مَطْبُوعُ

يَعْنِي بِالْمَطْبُوعِ الْعَقْلَ الْغَرِيزِيَّ الَّذِي خَلَقَهُ اللهُ تَعَالَى لِلْإِنْسَانِ، وَبِالْمَسْمُوعِ مَا يَزْدَادُ بِهِ الْعَقْلُ الْغَرِيزِيُّ مِنَ التَّجْرِبَةِ، وَجَعَلَهُ عَقْلًا ثَانِيًا[7] تَوَسُّعًا وَتَعْظِيمًا لَهُ، وَإِلَّا فَهُوَ زِيَادَةٌ فِي عَقْلِهِ الْأَوَّلِ» انتهى.

وَيُشِيرُ إِلَيْهِ الْمَرْوِيُّ فِي الْمَرْفُوعِ: «**إِنْ حُدِّثْتَ[8] أَنَّ رَجُلًا تَحَوَّلَ عَنْ طِبَاعِهِ فَلَا**

---

(١) في إحدى نسخ الكامل: استصانوا.
(٢) في أ: إليها، والمثبت من باقي النسخ.
(٣) ساقط من ز.
(٤) نسب الغزالي هذا النظم لعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: الغزالي، إحياء، ص ١١٠. ولم أجده في «ديوان علي» ط يوسف فرحات. وقد ورد النظم في أ، وفي الكامل، ١/ ١٠.
(٥) في الكامل: رأيت.
(٦) في ب: يكن.
(٧) في أ: ثابتًا، وهو تصحيف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: الكامل.
(٨) في أ: حَدَثَ، والمثبت من باقي النسخ.



تُصَدِّقْ»(١).

وَمِنْهَا: مَا يَتَجَمَّلُ بِهِ الإِنْسَانُ فِي الْمَجَالِسِ وَالْمَحَافِلِ، مِنْ ذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ مَعَارِفِهَا، وَنَقْلِ طَرِيفَةٍ مِنْ طَرَائِفِهَا(٢) فَتَرَى الْأَسْمَاعَ مُصْغِيَةً إِلَيْهِ، وَالْوُجُوهَ مُقْبِلَةً عَلَيْهِ، وَالقُلُوبَ مُتَأَمِّلَةً مَا يُورِدُهُ وَيُصْدِرُهُ، مُسْتَحْسِنَةً مَا يَذْكُرُهُ.

وَأَمَّا الْأُخْرَوِيَّةُ: فَمِنْهَا أَنَّ الْعَاقِلَ اللَّبِيبَ إِذَا تَفَكَّرَ فِيهَا، وَرَأَى تَقَلُّبَ الدُّنْيَا بِأَهَالِيهَا(٣) وَتَتَابُعَ نَكَبَاتِهَا إِلَى أَعْيَانِ قَاطِنِيهَا، وَأَنَّهَا سَلَبَتْ نُفُوسَهُمْ وَذَخَائِرَهُمْ، وَأَعْدَمَتْ أَصَاغِرَهُمْ وَأَكَابِرَهُمْ، فَلَمْ تُبْقِ عَلَى جَلِيلٍ وَلَا حَقِيرٍ، وَلَمْ يَسْلَمْ مِنْ نَكَدِهَا غَنِيٌّ وَلَا فَقِيرٌ، زَهِدَ فِيهَا، وَأَعْرَضَ عَنْهَا، وَأَقْبَلَ عَلَى التَّزَوُّدِ لِلآخِرَةِ مِنْهَا، وَرَغِبَ فِي دَارٍ تَنَزَّهَتْ عَنْ هَذِهِ الْخَصَائِصِ، وَسَلِمَ أَهْلُهَا مِنْ هَذِهِ النَّقَائِصِ.

وَلَعَلَّ قَائِلًا يَقُولُ: مَا نَرَى نَاظِرًا فِيهَا زَهِدَ فِي الدُّنْيَا وَأَقْبَلَ عَلَى الآخِرَةِ، وَرَغِبَ فِي دَرَجَاتِهَا الْعُلْيَا الْفَاخِرَةِ!

فَيَا لَيْتَ شِعْرِي؛ كَمْ رَأَى هَذَا الْقَائِلُ قَارِئًا لِلْقُرْآنِ الْعَزِيزِ، الَّذِي هُوَ سَيِّدُ الْمَوَاعِظِ وَأَفْصَحُ الْكَلَامِ، يُطْلَبُ بِهِ الْيَسِيرُ مِنْ هَذَا الْحُطَامِ! فَإِنَّ الْقُلُوبَ مُولَعَةٌ بِحُبِّ الْعَاجِلِ. [٢٤]

وَمِنْهَا: التَّخَلُّقُ بِالصَّبْرِ وَالتَّأَسِّي، وَهُمَا مِنْ مَحَاسِنِ الْأَخْلَاقِ، فَإِنَّ العَاقِلَ إِذَا رَأَى أَنَّ شَرَّ الدُّنْيَا لَمْ يَسْلَمْ مِنْهُ نَبِيٌّ مُكَرَّمٌ، وَلَا مَلِكٌ مُعَظَّمٌ، بَلْ وَلَا وَاحِدٌ مِنَ

(١) ضعيف. أخرجه أحمد في «المسند» (٢٧٤٩٩) عن أبي الدرداء مرفوعًا بلفظ مقارب. وضعفه الهيثمي والسخاوي والألباني. انظر: السخاوي، المقاصد الحسنة، ص ١٦٠؛ الألباني، الضعيفة، رقم: ١٣٥.

(٢) في أ، ب: طريقة من طرائقها. والمثبت من ق، ز، ومن: الكامل.

(٣) في أ: بأهلها، والمثبت من باقي النسخ.



الْبَشَرِ، عَلِمَ أَنَّهُ يُصِيبُهُ مَا أَصَابَهُمْ، وَيَنُوبُهُ مَا نَابَهُمْ.

وَهَلْ أَنَا إِلاَّ مِنْ غَزِيَّةَ إِنْ غَوَتْ غَوِيْتُ وَإِنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ(١)

وَلِهَذِهِ الْحِكْمَةِ وَرَدَتِ الْقَصَصُ فِي الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾﴾ [ق: ٣٧].

فَإِنْ ظَنَّ هَذَا الْقَائِلُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَرَادَ بِذِكْرِ الْحِكَايَاتِ الْإِسْمَارَ، فَقَدْ تَمَسَّكَ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الزَّيغِ الَّذِينَ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ بِمُحْكَمِ سَبَبِهَا، حَيْثُ قَالُوا: هَذِهِ ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا﴾ [الفرقان: ٥].

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ابْنُ خَمِيسٍ فِي مُقَدِّمَةِ «تَارِيخُ مَالَقَةَ»(٢):

«إِنَّ أَحْسَنَ مَا يَجِبُ أَنْ يُعْتَنَى بِهِ، وَيُلَمَّ بِجَانِبِهِ، بَعْدَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مَعْرِفَةُ الْأَخْبَارِ، وَتَقْيِيدُ الْمَنَاقِبِ وَالآثَارِ؛ فَفِيهَا تَذْكِرَةٌ بِتَقَلُّبِ الدَّهْرِ بِأَبْنَائِهِ(٣) وَإِعْلَامٌ بِمَا طَرَأَ فِي سَالِفِ الْأَزْمَانِ مِنْ عَجَائِبِهِ وَأَنْبَائِهِ، وَتَنْبِيهٌ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ الَّذِينَ(٤) يَجِبُ أَنْ تُتَّبَعَ آثَارُهُمْ، وَتُدَّونَ مَنَاقِبُهُمْ وَأَخْبَارُهُمْ؛ لِيَكُونُوا كَأَنَّهُمْ مَاثِلُونَ بَيْنَ عَيْنَيكَ مَعَ الرِّجَالِ، وَمُتَصَرِّفُونَ وَمُخَاطِبُونَ لَكَ فِي كُلِّ حَالٍ، وَمَعْرُوفُونَ بِمَا هُمْ بِهِ مُتَّصِفُونَ، فَيَتْلُو(٥) سُوَرَهُمْ مَنْ لَمْ يُعَايَنْ صُوَرَهُمْ، وَيُشَاهِدُ مَحَاسِنَهُمْ مَنْ لَمْ يَعْطِهِ السِّنُّ أَنْ يُعَايِنَهُمْ، فَيَعْرِفُ بِذَلِكَ مَرَاتِبَهُمْ وَمَنَاصِبَهُمْ، وَيَعْلَمُ الْمُتَصَرِّفَ مِنْهُمْ فِي الْمَنْقُولِ وَالْمَفْهُومِ،

---

(١) هذا البيت المشهور لدُريد بن الصِّمَّة. انظر: ديوانه، ص ٤٧.

(٢) طُبع بعنوان: أدباء مالقة، وحققه صلاح جَرَّار. أما مقدمة ابن خميس المذكورة فقال المحقق عنها ص ٢٦: «ولكن هذه المقدمة غير موجودة في النسخة الخطية...». لذا قام المحقق بإثبات نقل السخاوي بتقديمه للكتاب.

(٣) في أ: بأنيابه، وهو تصحيف، والتصويب من باقي النسخ.

(٤) في ب: الذي.

(٥) في أ، ب: فيتلوا، والمثبت من باقي النسخ.



وَالْمُتَمَيِّزَ فِي الْمَحْسُوسِ وَالْمَرْسُومِ(١) وَيَتَحَقَّقُ مِنْهُمْ مَنْ كَسَتْهُ الآدَابُ حُلِيَّهَا، وَأَرْضَعَتْهُ الرِّيَاسَةُ ثَدْيَهَا، فَيَجِدُّ فِي الطَّلَبِ لِيَلْحَقَ بِهِمْ وَيَتَمَسَّكَ بِسَبَبِهِمْ». [٢٥]

وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ (عَبْدِ)(٢) الْمُنْعِمِ، ابْنُ أَبِي الدَّمِ، الْفَقِيهُ الْقَاضِي الْحَمَوِيُّ الشَّافِعِيُّ:

«إِنَّمَا الفَائِدَةُ فِي التَّارِيخِ الإِسْلَامِيِّ، مَعَ قُرْبِهِ مِنَ الصِّحَّةِ، ذِكْرُهُ لِعُلَمَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ، وَذِكْرُ مَحَاسِنِهِمْ، وَعُلُومِهِمْ، وَمَوَاعِظِهِمْ، وَحِكَمِهِمْ، وَسِيَرِهِمْ الَّتِي يَسْتَدِلُّ الْعَامِلُ بِهَا فِي أُمُورِهِ وَيَتَدَبَّرُهَا وَيَتَفَكَّرُ فِيهَا، فَيَنْتَفِعُ بِمَا قَالُوهُ وَعَانُوهُ(٣) وَمَا يُنْقَلُ عَنْهُمْ مِنَ الْمَحَاسِنِ دُنْيَا وَأُخْرَى» [إِلَى](٤) أَنْ قَالَ: «وَإِنْ كَانَ هَذَا الْعِلْمُ كَالْعِلَاوَةِ عَلَى مَا نَعْتَمِدُهُ(٥) مِنَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَنَتَوَخَّاهُ مِنَ الْفُنُونِ السَّمْعِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ»(٦).

وَقَالَ الشَّمْسُ أَبُو الْمُظَفَّرِ يُوسُفُ بْنُ قُزْغُلِي(٧) الْحَنَفِيُّ، سِبْطُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ:

---

(١) في أ: الرسوم، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) ساقط من ز.

(٣) في أ: عابوه، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) في ب: ما نعهده.

(٦) لم أجد النص في: التاريخ المظفري لابن أبي الدم، بتحقيق حامد زيان، نشر: دار الثقافة، مصر، ١٩٨٩م، والكتاب المطبوع يبدأ من البعثة النبوية إلى نهاية الأموية. فالظاهر -النص- في الأجزاء الأخرى التي لم تطبع، أو في كتابٍ آخر له.

(٧) في ب: قزعلى، وفي باقي النسخ: فرغلي، وهو تصحيف، والتصويب من مصادر ترجمته. انظر: الذهبي، سير، ٢٣/ ٢٩٧. وقال الزركلي: «قزأوغلي... لفظ تركي، ترجمته الحرفية «ابن البنت» أي «السبط» وفي الكُتّاب من يحذف الألف والواو تخفيفًا فيكتبها «قزغلي»....». انظر: الزركلي، الأعلام، ٨/ ٢٤٦.



«إِنَّ الْفِطَرَ السَّلِيمَةَ، وَالْفِكَرَ الْمُسْتَقِيمَةَ، تَسْتَشْرِفُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْبِدَايَاتِ، وَتَشْرَئِبُّ إِلَى إِدْرَاكِ الْمُنْشَآتِ، وَمَنْ تَدَبَّرَ مَجَارِي الْأَقْدَارِ وَمَسَارِي[1] اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، صَارَ كَأَنَّهُ عَاصَرَ تِلْكَ الْعُصُورَ، وَبَاشَرَ تِلْكَ الأُمُورَ، وَإِلَيْهِ وَقَعَتِ الْإِشَارَةُ الإِلَهِيَّةُ وَالأَمَارَةُ الرَّبَّانِيَّةُ إِلَى (سَيِّدِ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ)[2] بِقَوْلِهِ تَعَالَى، وَهُوَ أَصْدَقُ القَائِلِينَ: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۚ وَجَآءَكَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٢٠﴾﴾ [هود: ١٢٠] وَقَالَ سُبْحَانَهُ فِي كِتَابِهِ المَجِيدِ: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّهُۥ عَلَيْكَ ۖ مِنْهَا قَآئِمٌ وَحَصِيدٌ ﴿١٠٠﴾﴾ [هود: ١٠٠] فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَآيَاتٍ عَزِيزَةٍ[3].

فَاللهُ تَعَالَى مَنَّ عَلَى نَبِيِّهِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بِمَا قَصَّ (عَلَيْهِ)[4] مِنْ أَخْبَارِ الْأُمَمِ فِي سَالِفِ الدُّهُورِ وَالْأَعْوَامِ. وَمَقَاصِدُ النَّاسِ فِي ذَلِكَ تَخْتَلِفُ عَلَى مَا قَدْ أُلِفَ، مِنْهُمْ مَنْ يُؤْثِرُ مُطَالَعَةَ سِيَرِ الْقُدَمَاءِ وَالحُكَمَاءِ، أَوْ يَمِيلُ إِلَى سَمَاعِ أَنْبَاءِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْخُلَفَاءِ، وَالْمُلُوكِ وَالْوُزَرَاءِ، وَالْأُدَبَاءِ وَالشُّعَرَاءِ، أَوْ يَخْتَارُ النَّظَرَ فِي سِيَرِ الْفُضَلَاءِ، وَالزُّهَّادِ، وَالصُّلَحَاءِ، وَالْعُبَّادِ، أَوْ مَقْصُودُهُ الوُقُوفُ عَلَى سِيرَةِ[٢٦] حَازِمٍ لِيَسْتَفِيدَ مِنْهَا حُسْنَ التَّدْبِيرِ، أَوْ عَلَى آثَارِ مُقَصِّرٍ لِيَحْذَرَ مِنْ مِثْلِهَا كُلَّ التَّحْذِيرِ. وَهَذَا حَرْفُ المَسْأَلَةِ فِي مَعْرِفَةِ السِّيَرِ لِمَنْ فَهِمَ (الْمَعْنَى)[5] وخَبَرَ الْخَبَرَ».

قَالَ: «وَلَمَّا كَانَ الغَالِبُ عَلَى التَّوَارِيخِ جَمْعَ الْغَثِّ وَالسَّمِينِ، وَالْوَاهِي

---

(١) في أ: مباري، وفي باقي النسخ: مبادئ، وهو تحريف، والتصويب من: مرآة الزمان.

(٢) ليست في: مرآة الزمان؛ لكن فيها: «إلى مَنْ رَبَانِيَّةً»، قال المحققُ إحسان عباس في تعليقه: «يبدو أن هذه العبارة غمضت على السخاوي فكتب بدلها: «إلى سيد الأولين والآخرين».

(٣) في باقي النسخ: غزيرة.

(٤) ساقط من ز.

(٥) ساقط من ب.



وَالْمَتِينِ، وَالتِّكْرَارَ الْخَالِيَ عَنِ الفَوَائِدِ وَالْفَرَائِدِ الَّتِي يَعْجِزُ عَن جَمْعِهَا أَلْفُ رَائِدٍ، اسْتَخَرْتُ اللهَ...» إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ[(١)].

وَقَالَ الْمُحْيَوِيُّ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ شَرَفٍ النَّوَوِيُّ فِي أَوَّلِ «طَبَقَاتُ الفُقَهَاءِ»[(٢)] الَّتِي بَيَّضَهَا مِنْ كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ، وَهِيَ عَلَى الْحُرُوفِ:

«إِنَّ مَعْرِفَةَ الإِنْسَانِ بِأَحْوَالِ الْعُلَمَاءِ رِفْعَةٌ وَزَيْنٌ، وَإِنَّ جَهْلَ طَلَبَةِ الْعِلْمِ وَأَهْلِهِ بِهِمْ لَوَصْمَةٌ وَشَيْنٌ، وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْأَيْقَاظُ أَنَّ الْعِلْمَ بِذَلِكَ جَمُّ الْمَصَالِحِ وَالْمَرَاشِدِ، وَأَنَّ الْجَهْلَ بِهَا إِحْدَى جَوَالِبِ الْمَنَاقِصِ وَالمَفَاسِدِ؛ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُمْ حَفَظَةَ الدِّينِ الَّذِي هُوَ أُسُّ السَّعَادَةِ البَاقِيَةِ، وَنَقَلَةَ الْعِلْمِ الَّذِي هُوَ الْمِرْقَاةُ إِلَى الرُّتَبِ الْعَالِيَةِ، فَكَمَالُ أَحَدِهِمْ (يُكْسِبُ مَؤَدَّاهُ)[(٣)] مِنَ الْعِلْمِ كَمَالًا، وَاخْتِلَالُهَا يُورِثُهُ خَلَلًا وَخَبَالًا، وَفِي الْمَعْرِفَةِ بِهِمْ مَعْرِفَةُ مَنْ هُوَ أَحَقُّ بِالاقْتِدَاءِ وَبِالاقْتِفَاءِ، وَالْجَاهِلُ بِهِمْ مِنْ مُقْتَبِسَةِ الْعِلْمِ مَسْؤُولٌ عَنْ حَالِهِمْ[(٤)] عِنْدَ اخْتِلَافِهِمْ مِنَ الغَثِّ وَالسَّمِينِ، غَيْرَ مُمَيِّزٍ بَيْنَ الرَّتَبِ وَالدَّرِينِ[(٥)].

---

(١) انظر: سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، ١/ ٣٩-٤٠.

(٢) انظر: ١/ ٧٤-٧٦.

(٣) في ب: بكسب مواده، قال محقق الطبقات محيي الدين علي: «في هامش (أ) تعليق هذا نصه: (مؤداه: يعني العلم الذي نقله فحمله إلينا، فرواه وأدّاه، وقوله: اختلالها، يعني اختلال العلماء يورث خللًا وخبالًا، أي فسادًا، فإنه يفسد بفساد العلماء). قُلْتُ: كذا قال، وفيه نظر...». انظر تعليق المحقق على الطبقات، ١/ ٧٤.

(٤) في الطبقات: مُسوٌّ لا محالة.

(٥) الرتب هي: الصخور المتقاربة، وقيل: ما أشرف من الأرض. والدرين: يبيس الحشيش وكل حطام من حمض وشجر. انظر: لسان العرب، ١/ ٤١٠ (مادة: رتب)، ١٣/ ١٥٣ (مادة: درن). وفي الطبقات: الرث والوزين.



وَقَدْ رُوِّينَا عَنْ مُسْلِمٍ صَاحِبِ «الصَّحِيحِ» أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يَجِبُ عَلَى مُبْتَغِي الْعِلْمِ وَطَالِبِيهِ أَنْ يَعْرِفَ مِقْدَارَ مَرَاتِبِ الْعُلَمَاءِ فِي الْعِلْمِ، وَرُجْحَانَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ بِالْخَوَاصِّ آصِرَةٌ ونَسَبٌ، وَهِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَصْلَةٌ إِلَى شَفَاعَتِهِمْ وَسَبَبٌ، وَلِأَنَّ الْعَالِمَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُقْتَبِسِ[١] عِلْمِهِ بِمَنْزِلَةِ الْوَالِدِ، بَلْ أَفْضَلُ، وَإِذَا كَانَ جَاهِلًا بِهِ فَهُوَ كَالْجَاهِلِ بِوَالِدِهِ[٢] بَلْ أَضَلُّ».

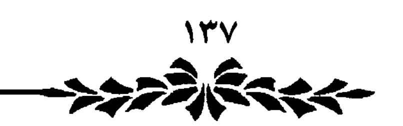
وَلَعَمْرِي [إِنَّ][٣] مَنْ يُسْأَلُ مِنَ الْفُقَهَاءِ عَنِ الْمُزَنِيِّ وَالْغَزَالِيِّ [٢٧] مَثَلًا، فَلَا يَهْتَدِي إِلَى بُعْدِ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الزَّمَانِ وَالْمَنْزِلَةِ، لَمَنْسُوبٌ مِنَ الْقُصُورِ إِلَى مَا يَسُوؤُهُ، وَمِنَ النَّقْصِ إِلَى مَا يَهِيضُهُ.

وَلَقَدْ قَامَ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي رُوَاتِهِ بِحَقِّ هَذَا الشَّأْنِ، فِيمَا أَوْدَعُوهُ فِي كُتُبِهِمْ فِي الْجَرْحِ[٤] وَالتَّعْدِيلِ، وَفِيمَا دَوَّنُوهُ[٥] فِي مُؤَلَّفَاتِهِم الْمَوْسُومَةِ بِالتَّوَارِيخِ[٦].

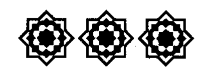
وَأَمَّا الْفُقَهَاءُ فَإِنَّهُمْ أَضَاعُوهُ، فَضَاعَ مَا اخْتُصُّوا[٧] بِإِدْرَاكِهِ مِنْ تَفَاوُتِ مَرَاتِبِ أَئِمَّتِهِمْ فِي التَّحْقِيقِ، وَاخْتِلَافِ خُصُوصِهِمْ[٨] مِنَ الْعِلْمِ بِتَوْفِيقٍ.

وَلَمْ أَزَلْ مُنْذُ زَمَنِ الْحَدَاثَةِ ذَا عِنَايَةٍ بِهَذَا الشَّأْنِ، أَتَطَلَّبُهُ[٩] مِنْ مَظَانِّهِ وَغَيْرِ مَظَانِّهِ،

(١) في ب، ق، ز: مكتسب.
(٢) في أ، ب: بوالد، والمثبت من باقي النسخ، ومن الطبقات.
(٣) زيادة من: الطبقات.
(٤) في ب، والطبقات: التجريح.
(٥) في أ: دونه، والمثبت من باقي النسخ، ومن: الطبقات.
(٦) في ب: بالتاريخ.
(٧) في أ: ما خلصوا، والمثبت من باقي النسخ، ومن الطبقات.
(٨) في الطبقات: حظوظهم.
(٩) في ق، ز: أطلبه.



وَأَصِيدُ أَوَابِدَهُ، وَأُقَيِّدُ شَوَارِدَهُ، وَأُتْبِعُهُ بِمَا صَنَّفَهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي تَوَارِيخِ أُمَّهَاتِ الْأَمْصَارِ شَرْقًا وَغَرْبًا، الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى التَّعْرِيفِ بِخَوَاصِّ أَهْلِهَا وَوَارِدِيهَا، وَمِنْ مَعَاجِمَ كَثِيرَةٍ فِي أَسْمَاءِ شُيُوخِهِمْ، وَفَهَارِسَ وَتَوَارِيخَ(١) لَهُمْ قَلِيلَةٍ، وَمِنْ مُؤَلَّفَاتٍ فِي ذِكْرِ الفُقَهَاءِ [أَلَّفَهَا](٢) شِرْذِمَةٌ قَلِيلَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَهِيَ قَلِيلَةٌ، قَلِيلَةُ الْمَضْمُونِ وَالْمَحْصُولِ، غَيْرُ قَلِيلٍ مَا فِيهَا مِمَّا لَا يَصِحُّ أَوْ (لَا)(٣) يُوثَقُ بِهِ مِنَ الْمَنْقُولِ، وَمِمَّا عُنِيتُ بِهِ مِنْ مُصَنَّفَاتِ الْفِقْهِ الْمَبْسُوطَةِ، وَمِمَّا لَا أُحْصِيهِ مِنْ زَوَايَا وَخَبَايَا، وَبَقَايَا وَخَفَايَا» إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ.



(١) في أ، ب: وتاريخ، وفي إحدى نسخ الطبقات: تخاريج، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) زيادة من: الطبقات.

(٣) ساقط من ب.



[زِيَارَةُ الأَوْلِيَاءِ وَتَرْجَمَتُهُمْ](١)

وَقَالَ أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عِيسَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ الْمَيُورَقِيُّ(٢) فِي «أَعْمَالُ الاحْتِمَالِ»(٣) وَأَظُنُّهُ اسْمَ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ [فِي](٤) التَّارِيخِ:

«(وَلِيًّا لِلَّهِ)(٥) حُبًّا فِيهِ لِلَّه تَعَالَى كَانَ مَعَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي دَرَجَتِهِ، وَمَنْ طَالَعَ اسْمَهُ فِي التَّارِيخِ حُبًّا لَهُ كَانَ كَمَنْ زَارَهُ، وَمَنْ زَارَ وَلِيًّا لِلَّهِ غَفَرَاللهُ لَهُ جَمِيعَ ذُنُوبِهِ، مَا لَمْ يُؤْذِهِ بِزِيَارَتِهِ، أَوْ يُؤْذِ بِسَبَبِ زِيَارَتِهِ لَهُ مُسْلِمًا فِي طَرِيقِ إِتْيَانِهِ، فَالْأَذَى مُبْطِلٌ».

وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَحَبَّ شَيْئًا أَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِهِ»(٦).

وَ«الْمَرْءُ [٢٨] مَعَ مَنْ أَحَبَّ»(٧).

وَ«مَنْ أَحَبَّ قَوْمًا حُشِرَ مَعَهُمْ»(٨).

---

(١) في هامش ب.

(٢) في ب: الميوروقي، وهي نسبة إلى مَيُورقة، وهي جزيرة في شرقي الأندلس. انظر: الحموي، معجم البلدان، ٥/ ٢٤٦، والمشار إليه هو: العَبْدري الأندلسي، فقيه مالكي (ت حوالى ٦٧٨هـ). انظر: ابن فهد، إتحاف الورى، ٣/ ١١٢.

(٣) لم أجد عنه شيئًا.

(٤) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) في أ: ولي الله، والمثبت من باقي النسخ، والعبارة مضطربة السياق، وكأن بداية العبارة كذا: من زار وليًّا لله.. إلخ.

(٦) ضعيف. انظر: الألباني، ضعيف الجامع، رقم: ٥٣٤١.

(٧) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦١٦٨ و ٦١٦٩)، ومسلم في «صحيحه» (٢٦٤٠) عن ابن مسعود وغيره في مواضع أخرى من «الصحيحين» مرفوعًا.

(٨) موضوع. أخرجه ابن عدي في «كامله» (١/ ٣٠٣) وغيره عن جابر مرفوعًا بلفظ مقارب ومُطوَّلًا. انظر: الألباني، الضعيفة، رقم: ٤٥٣٦.



وَرِّخْهُمْ تَحْظَ بَأَجْرٍ وَافِرٍ إِذْ ذِكْرُهُمْ دِينٌ وَتَقْوَى وَاعْتِصَامُ
الحُبُّ فِي المَوْلَى مُلَائِمُ سَعْدِنَا وَالبُغْضُ فِيهِ مَحَكُّ أَحْكَامِ الأَنَامِ

وَعَنْهُ أَيْضًا: «مَنْ وَرَّخَ مُؤْمِنًا فَكَأَنَّمَا أَحْيَاهُ، وَمَنْ قَرَأَ تَارِيخَهُ فَكَأَنَّمَا زَارَهُ، وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا، وَمَنْ زَارَ [وَلِيَّ][1] اللهِ فَقَدِ اسْتَوْجَبَ رِضْوَانَ اللهِ فِي خُرْفَةِ[2] الجَنَّةِ، وَحَقٌّ عَلَى الْمَزُورِ أَنْ يُكْرِمَ زَائِرَهُ».

وَعَنْهُ أَيْضًا: «ذِكْرُ الصَّالِحِينَ مِنَ الْأَمْوَاتِ رَحْمَةُ الْأَحْيَاءِ مِنْ أَهْلِ الْمَوَدَّاتِ، وَيُرْجَى لِمَنْ وَرَّخَ جَمَاعَةً أَنْ يَشْفَعَ السَّعِيدُ مِنْهُمْ فِي الشَّقِيِّ».

وَفِي الْخَبَرِ: «لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا نَوَى، وَالْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»[3].

وَفِي لَفْظٍ: «إِذَا ذُكِرَ اللهُ نَزَلَ الرِّضْوَانُ، وَإِذَا ذُكِرَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَزَلَتِ الْمَحَبَّةُ، (وَإِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ نَزَلَتِ الرَّحْمَةُ)[4] وَهُمْ فِي السَّعَادَةِ جُلَسَاءُ مَنْ ذَكَرَهُمْ (وَمَنْ أَحَبَّ شَيْئًا أَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِهِ، وَالْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ، وَلَهُ مَا نَوَى)[5]»[6].

---

(١) ليست في أ، والمثبت من باقي النسخ. والشطر الأول من هذا القول رفعه حاجي للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو مما لا أصل له. انظر: كشف، ١/ ٣.

(٢) في باقي النسخ: غرف.

(٣) حديث مشهور أخرجه البخاري في «صحيحه» (١ ومواضع أخرى)، ومسلم في «صحيحه» (١٩٠٧) عن عمر بن الخطاب مرفوعًا.

(٤) لا أصل له. قال الشوكانيُّ: «حديث: إنها تنزل الرحمة عند ذكر الصالحين»، قال العراقي وابنُ حجر: «لا أصل له». انظر: الشوكاني، الفوائد المجموعة، ص ٢٣١. لكن هو كلام لبعض السلف، فلقد أخرجه الثعلبيُّ في «قتلى القرآن» ص ٥٥، بإسناده عن وكيع بن الجراح، ونسبه السخاوي، كما سيرد، لسفيان بن عُيينة.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) الظاهر - إلى هُنا- ينتهي النقل من: أعمال الاحتمال للميورقي.



وَقَالَ التَّاجُ أَبُو طَالِبٍ عَلِيُّ بْنُ أَنْجَبَ الْخَازِنُ[١]:

«أَرْوَحُ الْأَشْيَاءِ لِلْخَاطِرِ الْمَتْعُوبِ مُطَالَعَةً وَسَمَاعًا، وَأَنْفَى لِطَرْدِ الْهَمِّ الْمَجْلُوبِ فَائِدَةً وَانْتِفَاعًا، وَأَحْسَنُ الْأَسْمَارِ، وَأَطْيَبُ[٢] الْأَخْبَارِ مَا حَصَلَ بِهِ مَوْعِظَةٌ وَاعْتِبَارٌ، وَهُوَ عِلْمُ التَّوَارِيخِ وَالأَخْبَارِ. وَمِنْهُ أَيْضًا يُعْلَمُ تَقَلُّبُ الدُّوَلِ وَسُرْعَةُ انْتِقَالِهَا، وَتَصَرُّمُ[٣] الْأَحْوَالِ بِانْقِضَائِهَا وَزَوَالِهَا».

وَقَالَ فِي كِتَابِهِ «أَخْبَارُ الْوُزَرَاءِ فِي دُوَلِ[٤] الأَئِمَّةِ الخُلَفَاءِ»[٥]:

«أَنَّهُ رَأَى ذَلِكَ أَوْفَى مُصَنَّفَاتِ التَّوَارِيخِ فَائِدَةً، وَأَكْثَرَهَا عَائِدَةً، وَأَجَلَّهَا[٦] أَثَرًا، وَأَطْيَبَهَا خَبَرًا، وَأَحْسَنَهَا سَمَرًا، وَأَحْلَاهَا ثَمَرًا؛ لِأَنَّ فِيهَا مَا يَبْعَثُ [٢٩] عَلَى اجْتِلَابِ الْفَضَائِلِ، وَاجْتِنَابِ الرَّذَائِلِ[٧]. وَفِي مَصَارِعِ الْأَعْيَانِ، وَمَنْ سَاعَدَهُ الزَّمَانُ وَمَلَكَ الْبَيَانَ[٨] اعْتِبَارًا لِمَنِ اعْتَبَرَ، وَتَجْرِبَةً لِمَنْ تَفَكَّرَ؛ إِذِ اللَّبِيبُ يَرَى مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ فَيَسْتَحْسِنُهَا، وَرَذَائِلَ الْأَفْعَالِ فَيَسْتَهْجِنُهَا، وَعَوَائِدَ الْخَيْرِ فَيَطْلُبُهَا، وَعَوَاقِبَ الشَّرِّ فَيَجْتَنِبُهَا.

---

(١) هذا النص لم أجده في الجزء المطبوع من: تاريخه، وهو الجزء التاسع، طُبع أخيرًا بتحقيق: محمد القدحات، نشر: دار الفاروق، عَمّان. فالظاهر أنه في مقدمة الكتاب المفقودة، أو في كتاب آخر له.

(٢) في ب: وأطنب.

(٣) في ب: تعرف، وفي ق، ز: تصرف.

(٤) في ب: دولة.

(٥) انظر: الذهبي، تاريخ، ١٥/ ٢٨٠.

(٦) في أ: وأجملها، والمثبت من باقي النسخ.

(٧) في أ: الدزائل، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ.

(٨) في باقي النسخ: البنيان.



وَمَازَالَ أَرْبَابُ الْهِمَمِ الْعَلِيَّةِ وَالنُّفُوسِ الْأَبِيَّةِ يَتَطَلَّعُونَ إِلَى مَحَاسِنِ الْأَخْبَارِ؛ لِيَجْعَلُوهَا لِقَاحًا لِأَفْهَامِهِمْ، وَصِقَالًا لِأَذْهَانِهِمْ، وَتَذْكِرَةً لِقُلُوبِهِمْ، وَرِيَاضَةً لِعُقُولِهِمْ.

ثُمَّ إِنَّ تَأَمُّلَ ذَلِكَ يَبْعَثُ عَلَى التَّوْحِيدِ وَالِاعْتِرَافِ بِوَحْدَانِيَّةِ الْبَارِئِ جَلَّجَلَالُهُ إِذْ فِي تَدَبُّرِ مَجَارِي الْأَقْدَارِ، وَتَقَلُّبِ الْأَدْوَارِ، وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَتَوَالِي الْأُمَمِ وَتَعَاقُبِهَا، وَتَدَاوُلِ[1] الدُّوَلِ وَتَنَاوُبِهَا[2] عِظَةٌ لِلْمُتَّعِظِينَ وَتَنْبِيهٌ لِلْغَافِلِينَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عِمْرَان: ١٤٠] وَلَو لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْمُعْتَبِرُ، مِنْ قِلَّةِ الثِّقَةِ بِالدُّنْيَا الْفَانِيَةِ، وَكَثْرَةِ الرَّغْبَةِ فِي الْآخِرَةِ الْبَاقِيَةِ، لَكَفَى مَا تَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ البَصِيرَةُ مِنْ جَمِيلِ الْأَفْعَالِ، وَتَحُثُّ[3] عَلَيهِ مِنْ مَصَالِحِ الْأَعْمَالِ».

وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْأَنْصَارِيُّ الْقَيْرَوَانِيُّ فِي «تَارِيخِهَا»[4] «إِنَّهُ اقْتَصَرَ مِنْهُمْ عَلَى أَهْلِ العِلْمِ وَالدِّينِ وَعِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ؛ لِكَوْنِهِ[5] أَلْيَقَ وَأَجْمَلَ، وَأَشْرَفَ وَأَكْمَلَ، وَأَسْبَقَ إِلَى الْأَجْرِ الْجَلِيلِ وَالثَّوَابِ الْحَفِيلِ؛ لِمَا فِي ذِكْرِهِمْ مِنَ اسْتِنْزَالِ الْبَرَكَاتِ الْجَمَّةِ، وَاسْتِجْلَابِ الْقُرَبِ الْمُلِمَّةِ (فَعِنْدَ ذِكْرِ الصَّالِحِينَ تَنْزِلُ الرَّحْمَةُ)[6]».

وَقَالَ الْبَهَاءُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ الْجَنَدِيُّ مَا أَدْرَجْنَاهُ فِي

---

(١) في أ،ب: تدول، والمثبت من باقي النسخ.
(٢) في باقي النسخ: تناوئها.
(٣) في أ: يحث، والمثبت من باقي النسخ.
(٤) لم أقف عليه.
(٥) في باقي النسخ: وذلك.
(٦) سبق تخريجه.



حِكَايَةِ كَلَامِ ابْنِ جَرِيرٍ الْمَاضِي[١]. [٣٠]

وَقَالَ العَلَمُ أَبُو مُحَمَّدٍ القَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ البِرْزَالِيُّ[٢]:

«هُوَ مِنْ أَحْسَنِ الْعُلُومِ وَأَشْهَاهَا، وَأَجَلِّ الْفَوَائِدِ وَأَبْهَاهَا، وَأَكْمَلِ الْمُحَاضَرَاتِ وَأَزْهَاهَا؛ لِأَنَّهُ سَبِيلٌ إِلَى الاِعْتِبَارِ، وَمِنْهَاجٌ يُعِينُ عَلَى الاِسْتِبْصَارِ، وَتُحْفَةٌ تُرِيكَ مَنْ مَضَى مِنَ الْأُمَمِ عَيَانًا، وَنُزْهَةٌ تَشْرَحُ لِلْمُطَالِعِ فِيهِ قَلْبًا، وَتَبْسُطُ لَهُ لِسَانًا».

وَقَالَ الْكَمَالُ جَعْفَرٌ الْأُدْفُوِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ «الطَّالِعُ السَّعِيدُ»[٣]:

«هُوَ فَنٌّ يُحْتَاجُ[٤] إِلَيْهِ، وَتُشَدُّ يَدُ[٥] الضَّنَانَةِ عَلَيْهِ؛ إِذْ بِهِ يَعْرِفُ[٦] الخَلَفُ أَحْوَالَ السَّلَفِ، وَيَتَمَيَّزُ[٧] مِنْهُمْ مَنْ يَسْتَحِقُّ التَّعْظِيمَ وَالتَّبْجِيلَ مِمَّنْ هُوَ أَهْوَنُ مِنَ النَّقِيرِ وَأَحْقَرُ مِنَ الْفَتِيلِ، وَمَنْ وُسِمَ مِنْهُمْ بِالْجَرْحِ أَوْ بِالتَّعْدِيلِ، وَمَا سَلَكُوهُ[٨] مِنَ الطَّرَائِقِ، وَاتَّصَفُوا بِهِ مِنَ الْخَلَائِقِ، وَأَبْرَزُوهُ[٩] مِنَ الْحَقَائِقِ لِلْخَلَائِقِ.

وَهُوَ أَيْضًا مِنْ أَقْوَى الْأَسْبَابِ فِي حِفْظِ الْأَنْسَابِ أَنْ تَنْسَابَ، وَقَدْ وَضَعَ فِيهِ السَّادَةُ الْحُفَّاظُ، وَالْأَئِمَّةُ الْعُلَمَاءُ الْأَيْقَاظُ، كُتُبًا تُكَاثِرُ نُجُومَ السَّمَاءِ، ثُمَّ مِنْهُمْ بِيَقِينٍ مَنْ رَتَّبَ عَلَى السِّنِينَ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَتَّبَ عَلَى الْأَسْمَاءِ؛ لِيَكُونَ أَسْنَى وَأَسْمَى، ثُمَّ

---

(١) سبقت الإشارة إليه.

(٢) لم أجد النص.

(٣) انظر: ص ٣.

(٤) في أ: محتاج، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) في ز: وتشديد، وهو تحريف.

(٦) في ب: تعرف.

(٧) في جميع النسخ: ويميزوا، وهو خطأ، والتصويب من: الطالع السعيد.

(٨) في الطالع السعيد: وما سلكوا.

(٩) في الطالع السعيد: وأبرزوا.



مِنْهُمْ مَنْ خَصَّ بَعْضَ الْبِلَادِ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَمَّ كُلَّ قُطْرٍ وَنَادٍ(١)».

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَاعِدٍ ابْنُ الأَكْفَانِيِّ، فِي «إِرْشَادُ الْقَاصِدِ إِلَى أَسْنَى الْمَقَاصِدِ»(٢) وَهُوَ كِتَابٌ نَفِيسٌ، مَا نَصُّهُ:

«وَكُتُبُ التَّوَارِيخِ يُنْتَفَعُ بِهَا فِي الاِطِّلَاعِ عَلَى أَخْبَارِ الْمُلُوكِ وَالْعُلَمَاءِ وَالأَعْيَانِ، وَحَوَادِثِ الْحَدَثَانِ فِي الْمَاضِي مِنَ الزَّمَانِ، وَفِي ذَلِكَ تَرْوِيحٌ لِلْخَاطِرِ، وَعِبَرٌ لِأُولِي الْبَصَائِرِ. وَأَضْبَطُ التَّوَارِيخِ فِي زَمَانِنَا الَّذِي جَمَعَهُ ابْنُ الأَثِيرِ الْجَزَرِيُّ. وَقَد جُمِعَ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ بَيْنَ عُيُونِ الأَخْبَارِ، وَمُسْتَحْسَنَاتِ الأَشْعَارِ، فَجَاءَتْ حَسَنَةَ [٣١] التَّأْلِيفِ كَـ«التَّذْكِرَةُ الْحَمْدُونِيَّةُ»(٣) وَ«رَيْحَانَةُ الأَدَبِ» لِابْنِ سَعِيدٍ، وَ «العِقْدُ» لِابْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، وَ«فَصْلُ الْخِطَابِ» لِلتِّيفَاشِيِّ(٤) [وَ«نَثْرُ الدُّرَرِ» لِلآبِيِّ(٥)] وَنَحْوِهَا».

بَلْ رَأَيْتُ مَنْ نَقَلَ(٦) عَنْ ابْنِ الأَكْفَانِيِّ فِي كِتَابِهِ «الدُّرُّ النَّظِيمُ فِي العِلْمِ وَالتَّعْلِيمِ» مَا نَصُّهُ:

---

(١) في الطالع السعيد: ووادٍ.

(٢) انظر: ص ١٠١.

(٣) طبع بتحقيق إحسان عباس وزميله، نشر: دار صادر، ١٩٩٦م.

(٤) في أ، ب، ق: للسفاقسي، وهو تحريف، والتصويب من: ز، ومن: إرشاد القاصد، ومن: مصادر ترجمته. وانظر: ابن فرحون، الديباج المذهب، ١/ ٢١٦. وكتابه المشار إليه في ٢٤ مجلدًا. انظر: حاجي، كشف، ٢/ ١٢٦٠؛ البغدادي، هدية العارفين، ٥/ ٩٤؛ كحالة، معجم المؤلفين، ١/ ٣٢٦. ولقد هذّب الكتاب ابن منظور، وهو بعنوان: «سرور النفس بمدارك الحواس الخمس» طبع بتحقيق: إحسان عباس، نشر: المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

(٥) في أ، ب، ق كذا: وهو درر اللآلي، وهو تحريف، والتصويب من: إرشاد القاصد ومن: مصادر ترجمته. وكتابه المشار إليه في ٧ مجلدات. انظر حاجي، كشف، ٢/ ١٩٢٧؛ البغدادي، هدية العارفين، ٦/ ٤٧٣ وسيورده السخاوي لاحقًا.

(٦) يقصد ابن فهد في: الدر الكمين، ١/ ١.



«وَكُتُبُ التَّوَارِيخِ يُنْتَفَعُ بِهَا لِلاِطِّلَاعِ عَلَى أَخْبَارِ الْعُلَمَاءِ وَالْعُقَلَاءِ وَوَقَائِعِهِمْ، وَحَوَادِثِ الْحَدَثَانِ، وَسِيَرِ النَّاسِ، وَمَا أَبْقَى الدَّهْرُ مِنْ فَضَائِلِهِمْ وَرَذَائِلِهِمْ، بَعْدَ أَنْ أَبَادَهُمْ».

وسَمَّى[1] **الْوَلِيُّ الشَّهِيرُ بِالْعَفِيفِ اليَافِعِيِّ تَارِيخَهُ الْمُرَتَّبَ عَلَى سِنِيِّ الْهِجْرَةِ:** «مِرْآةُ الْجِنَانِ وَعِبْرَةُ[2] اليَقْظَانِ فِي مَعْرِفَةِ (مَا يُعْتَبَرُ بِهِ مِنْ)[3] حَوَادِثِ الزَّمَانِ وَتَقَلُّبِ أَحْوَالِ الإِنْسَانِ، وَتَارِيخِ مَوْتِ بَعْضِ الْمَشْهُورِينَ الأَعْيَانِ».

وَأَنْشَدَ فِي أَوَّلِهِ[4]:

أَيَا طَالبًا عِلْمَ التَوَارِيخِ لَمْ يُشَنْ[5] ... بِإِخْلَالِ تَفْرِيطٍ وإِمْلَالِ إِفْرَاطِ
تَلَقَّ كِتَابًا قَدْ أَتَى مُتَوَسِّطًا ... وَخَيْرُ أُمُورٍ حَلَّ مِنْهَا بِأَوْسَاطِ
مُحَلًّى[6] بأشعارٍ زَهَتْ ونَوادِرَ ... وما لاقَ من إثباتِ ذِكرٍ وإِسْقَاطِ
وَمِنْ دُرَرِ الأَلْفَاظِ غُرُّ مَعَانِيَ ... وَمِخْبَاتُ جَوْدَاتٍ[7] نَقَاوَةِ لَقَّاطِ
بِذَاكَ اعْتِبَارٌ وَاطِّلَاعُ مَطَالِعٍ ... عَلَى عِلْمِ دَهْرٍ رَافِعِ الدَّهْرِ حَطَّاطِ
وَتَصْرِيفِ أَيَّامِ حَكِيمٍ مُدَاوِلٍ ... لَهَا مُقْسِطٌ فِي خَلْقِهِ غَيْرُ قَسَّاطِ
فَكَمْ فِي تَوَارِيخِ الوَقَائِعِ عِبْرَةٌ ... لِمُعْتَبِرٍ خَاشِي العَوَاقِبِ مُحْتَاطِ
فَتًى مِنْ صُرُوفِ الدَّهْرِ حَزْمٌ مُجَانِبٌ ... تَعَاطِي أُمُورٍ مُعْطِيَاتٍ لِمُعْتَاطِ

---

(١) في أ: وقال، والمثبت من باقي النسخ.
(٢) في ز، ق: عبرات.
(٣) ليست في: مرآة الجنان.
(٤) انظر: اليافعي، مرآة الجنان، ١/ ٣٨ مع بعض الاختلاف.
(٥) في المرآة: تشن.
(٦) في المرآة: تحلى.
(٧) في أ، ز: ونخبات جودات، وفي ب: جوادات، وفي المرآة: خودات.

قَنُوعٌ بِمَا فِيهِ الخَبِيرُ أَقَامَهُ ... وَقدَّرَهُ رَاضِي القَضَا غَيْرُ مِسْخَاطِ
أَجِرْ رَبِّ مِنْ كُلِّ البَلَايَا وَفِتْنَةٍ ... بِدُنْيَا بِهَا كَمْ ذِي افْتِنَانٍ وَكَمْ خَاطِي
وَكَمْ غَارِقٍ فِي بَحْرِهَا جَا لِشَطِّهِ ... فَكَيْفَ بِمَنْ لِلْبَحْرِ قَدْ جَاوَزَ الشَّاطِي [٣٢]

وَقَالَ **الْبَدْرُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُاللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ فَرْحُونَ الْمَدَنِيُّ الْمَالِكِيُّ فِي: «نَصِيحَةُ الْمُشَاوِرِ وَتَعْزِيَةُ الْمُجَاوِرِ»**[١] الَّذِي رَدَّ فِيهِ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ وَضْعَ حَجَرٍ أَوْ نَحْوَهُ بِالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، عَلَمًا لِمَجْلِسِ حَاكِمٍ أَوْ مُفْتٍ أَوْ عَالِمٍ، وَاسْتَطْرَدَ فِيهِ لِذِكْرِ جَمَاعَةٍ مِنْ مُعَاصِرِيهِ وَشَيْءٍ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ؛ لِيَحْيَى بِهَا ذِكْرُهُمْ، وَيَنْتَشِرَ[٢] بِسَبَبِهَا عِلْمُهُمْ، وَأَلْحَقَ بِذَلِكَ أَشْيَاءَ حَسَنَةً مِنْ تَوَارِيخَ مَنْ قَبْلَهُ مِنَ الثِّقَاتِ، وَقَالَ:

«إِنَّهُ يَرْتَاحُ إِلَيْهَا مَنْ سَمِعَ بِهَا، وَلَم يَقِفْ عَلَى صِحَّةِ نَقْلِهَا فَيَجِدَهَا هُنَا، وَعَسَى أَنْ يَقِفَ عَلَى ذَلِكَ مُنْصِفٌ فَيَتَّصِفَ بِأَخْلَاقِهِمُ السَّنِيَّةِ، وَيَتَأَدَّبَ بِآدَابِهِمُ الْعَلِيَّةِ».

وَقَالَ: «(إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ عَظَّمَ لِلْعُلَمَاءِ الأَجْرَ[٣] بِمَنْ تَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ مِنْ جَهَلَةِ النَّاسِ، سِيَّمَا مَنْ يَزْعُمُ فِي نَفْسِهِ الارْتِقَاءَ فِي دَفْعِ الإِلْبَاسِ مَعَ تَخَلُّفِهِ عَنْ هَذِهِ المَرْتَبَةِ)[٤] وَللهِ دَرُّ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى حَيْثُ قَالَ: لَا خَيْرَ فِيمَنْ يَرَى نَفْسَهُ بِحَالَةٍ لَا يَرَاهُ[٥] النَّاسُ لَهَا أَهْلًا، وَمَا جَلَسْتُ بِالْمَسْجِدِ حَتَّى شَهِدَ لِي سَبْعُونَ شَيْخًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالتَّأَهُّلِ. رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِيَّانَا».

---

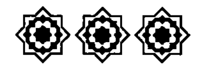
(١) انظر: ص ١٣.
(٢) في أ: يتيسر، والمثبت من باقي النسخ.
(٣) في باقي النسخ: أجرًا.
(٤) هذه الفقرة لم أجدها في: نصيحة المشاور.
(٥) في ب: لا يراها.



وَقَالَ الحَافِظُ (الْمُحْيَوِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ)[(١)] عَبْدُالْقَادِرِ الْقُرَشِيُّ الْحَنَفِيُّ فِي «طَبَقَاتِهِمْ»[(٢)]:

«إِنَّ فِي ذِكْرِ تَرَاجِمِ الْعُلَمَاءِ، مِنْ أَحْوَالِهِمْ وَمَنَاقِبِهِمْ، وَأَعْصَارِهِمْ وَمَرَاتِبِهِمْ، فَوَائِدَ نَفِيسَةً وَمُهِمَّاتٍ جَلِيلَةً، مِنْهَا: **طُمَأْنِينَةُ الْقَلْبِ**. فَقَدْ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ[(٣)] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨]: هُوَ ذِكْرُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. وَكَيْفَ لَا وَهُمْ مُشَرَّفُونَ بِأُمُورٍ أَعْظَمُهَا رُؤْيَةُ النَّبِيِّ ﷺ وَحُسْنُ اتِّبَاعِهِمْ لَهُ وَاكْتِسَابُهُمُ الْعِلْمِ. وَمِنْهَا: **التَّأَدُّبُ بِآدَابِهِمْ وَالاقْتِبَاسِ مِنْ مَحَاسِنِ آثَارِهِمْ**. وَمِنْهَا: **إِنْزَالُ كُلٍّ مِنْهُمْ مَنْزِلَتَهُ**، فَلَا يُقَصَّرُ بِالْعَالِي فِي الْجَلَالَةِ عَنْ دَرَجَتِهِ، وَلَا يُرْفَعُ غَيْرُهُ عَنْ مَرْتَبَتِهِ، فَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ. وَأَشَارَ ﷺ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «**لِيَلِنِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى**»[(٤)]. وَمِنْهَا: **التَّرْجِيحُ عِنْدَ الْمُعَارَضَةِ بِالأَعْلَمِ[(٥)] والأَوْرَعِ**. وَمِنْهَا: **بَيَانُ مَا لَهُمْ مِنَ الْمُصَنَّفَاتِ وَتَمْيِيزُ الْمُنْتَفَعِ بِهِ مِنْهَا**. وَمِنْهَا: **زَوَالُ الْوَسْمِ لَهُ بِجِهَالَتِهِمْ، وَالتَّعَرُّضُ مِنْ غَيْرِهِ لِاسْتِجْهَالِهِمْ**» انْتَهَى مُلَخَّصًا.

وَقَدْ قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: «عِنْدَ ذِكْرِ الصَّالِحِينَ تَنْزِلُ الرَّحْمَةُ»[(٦)].



---

(١) في ق، ز: المحيوى وأبو محمد، والواو مقحمة.

(٢) انظر: ١/ ٤، ١٠-١٢. لكن ليس بالسياق الذي أورده السخاوي.

(٣) ورد هذا التفسير عن مجاهد وسفيان بن عُيينة. انظر: الطبري، تفسير، ١٣/ ٥١٩.

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٣٢) عن أبي مسعود مرفوعًا.

(٥) في ق، ز: للأعلم.

(٦) سبق تخريجه.



[مَطْلَبٌ فِي الحِكَايَاتِ][1]

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ [رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى][2]: «الحِكَايَاتُ عَنِ العُلَمَاءِ وَمَحَاسِنِهِمْ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كَثِيرٍ مِنْ الفِقْهِ؛ لِأَنَّهَا آدَابُ القَوْمِ»[3].

وَأَمَّا (مَا)[4] لَعَلَّهُ يُذْكَرُ مِنْ مِحَنِ مُمْتَحَنِهِمْ، فَفِيهِ مَسْلَاةٌ لِلْمُمْتَحَنِينَ، وَأَدِلَّةٌ عَلَى ثَبَاتِ قَدَمِهِمْ فِي الصَّالِحِينَ، وَكَذَا مَا يُذْكَرُ مِنْ بُلْدَانِهِمْ وَأَوْطَانِهِمْ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ.

وَقَالَ الْبُرْهَانُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ فَرْحُونَ -ابْنُ أَخِي الْمَاضِي- فِي خُطْبَةِ «**طَبَقَاتُ الْمَالِكِيَّةِ**»[5] لَهُ:

«شَرَفُ العِلْمِ لِهَذَا العِلْمِ[6] مَعْلُومٌ، وَالْجَهْلُ بِهِ مَذْمُومٌ، وَلَيْسَ هُوَ مِمَّا قِيلَ فِيهِ: (عِلْمٌ لَا يَنْفَعُ، وَجَهَالَةٌ لَا تَضُرُّ) فَإِنَّ ذَلِكَ مَقُولٌ فِي عِلْمِ الْأَنْسَابِ، وَهُوَ فَنٌّ غَيْرُ هَذَا» انْتَهَى.

بَلْ الْأَنْسَابُ مِمَّا يَجِبُ الِاهْتِمَامُ بِهِ، وَفَوَائِدُهُ كَثِيرَةٌ قَدْ ذَكَرَهَا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ[7] وَأَوْدَعَ الشِّهَابُ الْقَلْقَشَنْدِيُّ فِي كِتَابِهِ فِيهِ مِنْهَا الْكَثِيرَ[8].

---

(١) في هامش ب.

(٢) ليست في أ، ب، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) انظر: القاضي عياض، ترتيب المدارك، ١/ ١٤.

(٤) ساقط من ب.

(٥) انظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، ١/ ٩.

(٦) في الديباج المذهب: بهذا الفن.

(٧) انظر: الإنباه على قبائل الرواة، ص ١١ - ١٥.

(٨) هو: نهاية الأرب في معرفة قبائل العرب. طبع مرارًا. وأيضًا تكلم في كتابه الآخر: صبح الأعشى عن معرفة أنساب الأمم من العرب والعجم. انظر: ١/ ٣٠٦-٣٧١.

وَقَالَ الوَلَّوِيُّ[(١)] ابْنُ خَلْدُونَ المَالِكِيُّ فِي «تَارِيخِهِ»:..... [(٢)].

وَقَالَ الْمُوفَّقُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْخَزْرَجِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ «تَارِيخُ اليَمَنِ»[(٣)] مَا نَصُّهُ:

«حَدَانِي عَلَى جَمْعِهِ مَا رَأَيْتُ مِنْ إِهْمَالِ[(٤)] النَّاسِ لِفَنِّ التَّارِيخِ، مَعَ شِدَّةِ احْتِيَاجِهِمْ إِلَيْهِ، وَتَعْوِيلِهِمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأُمُورِ عَلَيْهِ، وَلِمَا يَنْدَرِجُ فِي ضِمْنِهِ مِنَ الْمَوَاعِظِ [٣٤] وَالْآدَابِ، وَتَفْصِيلِ شَوَابِكِ[(٥)] الْأَرْحَامِ وَالْأَنْسَابِ».

قَالَ: «وَلَوْلَا مَعْرِفَةُ التَّارِيخِ مَا اتَّصَلَ أَحَدٌ مِنَ الْخَلَفِ بِشَيْءٍ مِنْ أَخْبَارِ السَّلَفِ، وَلَا عُرِفَ فَاضِلٌ مِنْ مَفْضُولٍ، وَلَا امْتَازَ مَعْرُوفٌ عَنْ مَجْهُولٍ».

وَقَالَ الشَّمْسُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمَّارٍ الْمِصْرِيُّ[(٦)] المَالِكِيُّ:

«لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ فَوَائِدِهِ إِلَّا رُؤْيَةُ الْحِكَايَاتِ السَّالِفَةِ، وَالرِّوَايَاتِ الْمُتَرَادِفَةِ؛ فَإِنَّ فِيهَا مَا يُسَلِّي الْوَجْدَ مِنْ سُوءِ هَذَا الزَّمَنِ الْأَلِيمِ، وَيُعْلَمُ مِنْهَا أَنَّ مِصْرَاعَ الْهَمِّ قَدِيمٌ»[(٧)].

---

(١) في أ: المولوي، وفي ز: ولي الدين، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) بياض في جميع النسخ. والأظهر مراد السخاوي -حسب السياق- هو قول ابن خلدون: «وأما ما رَوَوه من أنَّ النسب علم لا ينفعُ وجهالة لا تضرُّ، فقد ضعَّفت الأئمة رفْعَهُ إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثل الجرجاني...». انظر: ابن خلدون، تاريخ، ١/ ٥١٥.

(٣) هو: طراز أعلام الزمن في طبقات أعيان اليمن. لكن لم أجد هذه المقدمة في المطبوع منه، نشر: دار الجيل، صنعاء، بتحقيق: عبدالله بن قائد العبّادي وجماعة؛ لكن وجدتها في نسخة مصورة منتسخة عن دار الكتب المصرية (رقم: ٧٨٣، تاريخ، تيمور) ق ١١-١٢.

(٤) في أ: أعمال، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: طراز أعلام الزمن.

(٥) في طراز أعلام: تفضيل شوائك، وهو تصحيف.

(٦) في أ: المعري، والمثبت من باقي النسخ ومن: السخاوي الضوء، ٨/ ٢٣٢.

(٧) في ب: لقديم.



[حِكَايَةٌ مُفِيدَةٌ][1]

فَحَكَى الأُسْتَاذُ أَبُو عَبْدِاللهِ ابْنُ الْأَبَّارِ -أَدِيبُ الْأَنْدُلُسِ- فِي «التُّحْفَةُ»[2]:

«أَنَّ الْأَمِيرَ تَمِيمَ بْنَ يُوسُفَ بْنِ تَاشِفِينَ[3] خَرَجَ غَازِيًا فِي جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ مَيْمُونٌ الْهَوَّارِيُّ أَحَدُ فُقَهَاءِ قُرْطُبَةَ وَنُبَهَائِهَا، وَالْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ ابْنُ رُشْدٍ[4] -وَكَانَ مَدَارُ أَمْرِهِمْ عَلَيْهِ، وَمَصْرَفُ حُكْمِهِمْ إِلَيْهِ- فَنَزَلُوا بِظَاهِرِ مُرْسِيَةَ[5] فَلَقِيَهُمْ أَبُو مُحَمَّدِ ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ هُنَالِكَ، وَدَارَ بَيْنَهُمْ فِي مُجْتَمَعِهِمْ مَا أَفْضَى إِلَى التَّفْضِيلِ بَيْنَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) وَ(الْحَمْدُ لِلَّهِ) فَغَلَّبَ أَبُو الْوَلِيدِ (الهَيْلَلَةَ) وَأَبُو مُحَمَّدٍ (الْحَمْدَلَةَ)[6] فَقَالَ مَيْمُونٌ يُخَاطِبُهُ زَارِيًا عَلَيْهِ وَكَتَبَ بِهِ إِلَيْهِ:

أَعِدْ نَظَرًا فِيمَا كَتَبْتَ وَلَا تَكُنْ ... بِغَيْرِ سِهَامٍ لِلنِّضَالِ مُسَارِعَا

فَدُونَكَ تَسْلِيمَ العُلُومِ لِأَهْلِهَا ... وَحَسْبُكَ مِنْهَا أَنْ تَكُونَ مُتَابِعَا

أَخِلْتَ ابْنَ رُشْدٍ كَالذِينَ عَهِدْتَهُمْ ... وَمَنْ دُونَهُ تَلْقَى الهِزَبْرَ المُدَافِعَا[7]

---

(١) في هامش ب.

(٢) انظر: ابن الأبّار، المقتضب من كتاب تحفة القادم، ص ٨٧.

(٣) هو: أبو الطاهر، أمير مرابط، وَلِي غرناطة. انظر: ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، ٤/ ٤٩-٥٠.

(٤) في أ، ب: رشيد، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: المقتضب، ومن: مصادر ترجمته. انظر: الذهبي، تاريخ، ١٢/ ١٠٣٩.

(٥) مُرْسية: هي من مدن الأندلس اختطها عبدالرحمن بن الحكم الأموي. انظر: الحموي، البلدان، ٥/ ١٠٧.

(٦) في ب الذي غلّب (الهيللة) هو ابن أبي جعفر، وهو تحريف مقلوب، والتصويب من باقي النسخ، ومن: المقتضب.

(٧) في المقتضب: المُواقعا، وهذا البيت ساقط من ب.



فَأَجَابَهُ أَبُو جَعْفَرِ ابْنُ وَضَّاحٍ[١] مُنْتَصِرًا لِأَبِي مُحَمَّدٍ وَعَلَى لِسَانِهِ:

رُوَيْـدَكَ[٢] مـا نَبَّهْـتَ مِنِّـي نائمًـا ... وَدُونَكَ فَاسْـمَعْهَا إِذَا كُنْتَ سَامِعَا

فَلَو سَـلِمَتْ تِلْـكَ العُلُـومُ لِأَهْلِهَا ... لَمَـا كُنْـتَ فِيمَـا تَدَّعِيـهِ مُنَازِعَـا

وَلَـوْ ضَمَّنَا عِنْـدَ التَّنَاظُرِ[٣] مَجْلِسٌ ... سَقَيْنَاكَ فِيهِ السُّمَّ لَكِنَّ[٤] نَاقِعَا [٣٥]

وَقَدْ حَكَى ابْنُ عَمَّارٍ هَذَا أَيْضًا فِي مَحَلٍّ غَيْرِ مَا نَحْنُ فِيهِ (وَلَكِنَّنِي أَرَدْتُ بِحِكَايَتِهِ تَمَامَ الاسْتِشْهَادِ بِهِ لِلتَّسَلِّي، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ)[٥]:

«وَلَا شَكَّ أَنَّ الْعِلْمَ قَدْ شَرَكَ فِيهِ غَيْرُ أَهْلِهِ قَدِيمًا، وَلَا أُرِيدُ بِالشَّرِكَةِ أَنَّهُمْ دَاخَلُوا الْعُلَمَاءَ بِالْحِرْصِ عَلَى الْجِدِّ فِي الطَّلَبِ لِلعِلْمِ حَتَّى يَنَالُوا مَرْتَبَتَهُمُ الْعَلِيَّةَ، وَإِنَّمَا شَرَكُوهُمْ بِسَيْفِ الْجَاهِ وَحَيْفِ الْمَالِ فِي مَرَاتِبِهِمُ الْمُسْتَحَقَّةِ لَهُمْ شَرْعًا وَقَهْرًا وَغَلَبَةً، وَالتَّلَبُّسِ بِخِرْقَةِ طَيْلَسَانِهِمْ وَعَذَبَتِهِمْ، وَإِذَا كُشِفَ الْغِطَاءُ عَنْهُمْ بِعَيْنِ الْحَقِّ وَالنُّورِ تَجِدُهُمْ تَشَبَّعُوا[٦] بِمَا لَمْ يُعْطَوا، وَلَبِسُوا ثَوْبَيْ بُهْتَانٍ وَزُورٍ، وَانْقَلَبُوا هُزْأَةً لِلسَّاخِرِينَ وَضُحْكَةً لِلنَّاظِرِينَ[٧] بَلْ صَارُوا تَارِيخًا يُعَادُ بِذِكْرِهِ وَيُبْدَأُ، وَيُرَادُ التَّنْوِيهُ بِهِ فِي دَفْعِ الْأَعْدَاءِ».

---

(١) هو: أحمد بن مسلمة بن محمد بن وضَّاح القيسي، شاعر أندلسي (ت حوالى ٥٣٠هـ). انظر: ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، ص ٤٦-٤٧.

(٢) في المقتضب: لعمرك.

(٣) في أ: التنازع، والمثبت من باقي النسخ، ومن: المقتضب.

(٤) في المقتضب: لا شك.

(٥) ساقط من ب.

(٦) في باقي النسخ: تشبهوا.

(٧) في أ، ب: للمناظرين، والمثبت من باقي النسخ.



[قِصَّةُ سِيبَوَيْهِ مَعَ الكِسَائِيِّ][1]

قَالَ[2]:

«وَقَدْ غُبِنَ النَّاسُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَمَاتُوا حَقِيقَةً، وَإِنْ كَانُوا بِالعِلْمِ أَحْيَاءً تَصْنِيفًا وَتَحْدِيثًا[3]. فَسِيبَوَيْهِ الَّذِي هُوَ إِمَامُ النَّحْوِ، وَأَخَذَهُ عَنِ الْعَرَبِ شِفَاهًا، وَالْفَائِقُ فِي تَعْبِيرِهِ عَنِ العُلُومِ الَّتِي حَقَّقَهَا وَاصْطَفَاهَا، قَدْ قَتَلَهُ الْغَبْنُ، وَخَصَمَهُ الْمُنَاظِرُ لَهُ الْكِسَائِيُّ لَمَّا أَحْضَرَهُ الْبَرَامِكَةُ مَعَهُ، وَسَأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةِ الزُّنْبُورِ[4] وَأَجَابَ سِيبَوَيْهِ بِالصَّوَابِ فِيهَا وَمَا تَقْتَضِيهِ طَبِيعَةُ الْعَرَبِ وَأَلْسِنَتُهُمْ، وَالْكِسَائِيُّ يَأْبَاهُ مُغَالَبَةً بِسَيْفِ التَّجَوُّهِ وَالْمَنْزِلَةِ عِنْدَ الرَّشِيدِ، حَتَّى أَحْضَرُوا الْعَرَبَ لِتُصَوِّبَ[5] أَحْدَهُمَا، فَوَافَقَتِ الْكِسَائِيَّ بِمُجَرَّدِ الْقَوْلِ قَوْلُ الْكِسَائِيِّ؛ لِمَنْزِلِهِ، أَوْ لِكَوْنِهِمْ فِيمَا قِيلَ أُرْشُوا عَلَى ذَلِكَ، مَعَ كَوْنِهِمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ النُّطْقَ بِهِ، وَسِيبَوَيْهِ يَقُولُ لِيَحْيَى بْنِ خَالِدٍ الْبَرْمَكِيِّ: مُرْهُمْ أَنْ يَنْطِقُوا بِذَلِكَ؛ فَإِنَّ أَلْسِنَتَهُمْ لَا تَنْهَضُ بِهِ. فَمَا وَسِعَ سِيبَوَيْهِ إِلَّا أَنْ خَرَجَ مِنَ البَصْرَةِ قَهْرًا وَغَبْنًا [إِلَى فَارِسَ][6] وَأَقَامَ بِهَا حَتَّى مَاتَ.

---

(١) في هامش ب.

(٢) أي: ابن عمّار.

(٣) في أ: حديثًا، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) قال القفطيُّ: «... قال الكسائي: كيف: قد كنت أظن أن العقرب أشدُّ لَسعة من الزنبور، فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها؟ فقال سيبويه: فإذا هو هي؛ ولا يجوز النصب. فقال الكسائي: لحنت...». انظر: القفطي، إنباه، ٢/ ٣٥٨.

(٥) في باقي النسخ: لتصويب.

(٦) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ، ومن: مصادر ترجمته. انظر: القفطي، إنباه، ٢/ ٣٥٨.

وَقَدْ ضَمَّنَ (ابْنُ) حَازِمٍ الْأَنْدَلُسِيُّ[١] الْوَاقِعَةَ، مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى الْمَسْأَلَةِ، مَنْظُومَتَهُ النَّحْوِيَّةَ، فَقَالَ. وَسَاقَ الْأَبْيَاتَ[٢]. [٣٦]

وَمِمَّنْ مَاتَ بِأَخَرَةٍ غَبْنًا (الإِمَامُ)[٣] الْجَمَالُ ابْنُ مَالِكٍ، رَاوِيَةُ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ نَحْوًا وَلُغَةً، فَإِنَّه مَعَ أَوْصَافِهِ الْجَلِيلَةِ، وَكَوْنِهِ كَانَ عَلَى جَانِبٍ عَظِيمٍ مِنَ الاحْتِيَاجِ وَضِيقِ الْوَقْتِ، عُورِضَ فِيمَا اسْتَقَرَّ فِيهِ مِنْ خَطَابَةٍ بِبَعْضِ قُرَى دِمَشْقَ مِنْ بَعْضِ جَهَلَتِهَا، وَانْتُزِعَتْ مِنْهُ لَهُ، فَكَادَ أَنْ يَمُوتَ، سِيَّمَا وَقَدْ حَضَرَ الْجُمْعَةَ وَسَأَلَ الْجَاهِلَ الْمُشَارَ إِلَيْهِ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ عَنْ مَخْرَجِ الْأَلِفِ، فَتَحَيَّرَ وَظَنَّ أَنَّهُ كَلَّمَهُ بِالْعَجَمِيَّةِ، ثُمَّ عَدَّدَ لَهُ حُرُوفَ الهِجَاءِ مُبْتَدِئًا بِالْأَلِفِ وَسَرَدَهَا، فَصَاحَ الْعَامَّةُ الَّذِينَ تَعَصَّبُوا لِهَذَا الْجَاهِلِ سُرُورًا؛ لِكَوْنِهِ سُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَأَجَابَ بِتِسْعٍ وَعِشْرِينَ! وَمَا وَجَدَ الْجَمَالُ نَاصِرًا، بَلِ اسْتَكَانَ، وَمَاتَ بَعْدَ أَيَّامٍ يَسِيرَةٍ».

وَأَطَالَ ابْنُ عَمَّارٍ فِي حِكَايَةِ[٤] هَذَا وَأَشْبَاهِهِ وَقَالَ:

«(إِنَّ)[٥] ابْنَ الرِّفْعَةِ[٦] مَعَ جَلَالَتِهِ لَمْ يَصِلْ لِمَنْصِبِ الْإِعَادَةِ، فَضْلًا عَنِ التَّدْرِيسِ

---

(١) هو: ابن محمد بن حسن، من أهل قُرْطاجَنَّة، أديب (ت ٦٨٤هـ). انظر: الذهبي، تاريخ، ١٥/ ٥١٧.
وذكر (ابن) في النص خطأ من السخاوي، والصواب: «وقد ضمن أبو الحسن حازم...».

(٢) منها قوله:

لـذاك أعْيـت علـى الأفهام مسـألةٌ ... أهْدَتْ إلى سيبويه الحتف والغَمَمَا

انظر الأبيات: ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٥٨-٦٠.

(٣) ساقط من ق، ز. والقصة في غبن ابن مالك لم أجدها.

(٤) في باقي النسخ: حكايته.

(٥) ساقط من ب.

(٦) هو: أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، فقيه شافعي (ت ٧١٠هـ). انظر: الإسنوي، طبقات، ١/ ٦٠١؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ١/ ٢٨٤.



الَّذِي ارْتَقَى إِلَيْهِ الْجُهَّالُ بِالْمَالِ، أَوْ بِالاخْتِلَاطِ بِالْمُتَجَوِّهِينَ[١] الْأَنْذَالِ، وَكَانَ غَايَةُ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ ابْنُ الْحَاجِبِ[٢] بِالْقَاهِرَةِ وَالإِسْكِنْدِرِيَّةِ عِنْدَ عَوْدِهِ مِنْ دِمَشْقَ أَنْ عَمِلُوهُ شَاهِدًا، مَعَ قَوْلِ ابْنِ خَلِّكَانَ فِي «تَارِيخِهِ»[٣] أَنَّهُ: «جَاءَنِي مِرَارًا بِسَبَبِ أَدَاءِ شَهَادَاتٍ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ أَمَاكِنَ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ مُشْكِلَةٍ، فَأَجَابَ عَنْهَا وَأَبْلَغَ، مَعَ سُكُونٍ كَثِيرٍ وَتَثَبُّتٍ تَامٍّ».

وَسَرَدَ[٤] شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ مِمَّا كُلُّهُ لَيْسَ مِنْ غَرَضِنَا هُنَا، وَلَكِنَّ الْحَدِيثَ شُجُونٌ، سِيَّمَا وَقَدْ بَسَطْتُهُ مَعَ أَشْبَاهِهِ فِي مُؤَلَّفٍ آخَرَ سَمَّيْتُهُ «الْفُرْجَةُ»[٥].

وَقَالَ التَّقِيُّ الْمَقْرِيزِيُّ[٦]:

«الْعِلْمُ فِي الْجُمْلَةِ عَلَى قِسْمَيْنِ: عَقْلِيٌّ وَنَقْلِيٌّ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَفَرَّغَ [الْمَرْءُ][٧] بَعْدَ إِتْقَانِ مَا تَجِبُ مَعْرِفَتُهُ مِنْهُمَا[٨] لِمُطَالَعَةِ التَّارِيخِ وَتَدَبُّرِ مَوَاعِظِهِ، فَإِنَّهُ يَحْصُلُ بِتَدَبُّرِهِ[٩] لِمَنْ أَزَالَ اللهُ تَعَالَى أَكِنَّةَ قَلْبِهِ وَغِشَاوَةَ بَصَرِهِ، نَتِيجَةَ الْعِلْمِ بِمَا صَارَ إِلَيْهِ

---

(١) من الجاه: وهو المنزلة عند السلطان. انظر: الأزهري، تهذيب اللغة، ٦/ ٣٥٠. (مادة: جاه).

(٢) هو: عثمان بن عمر المصري، فقيه مالكي، ونحوي (ت ٦٤٦هـ). انظر: ابن خلكان، وفيات، ٣/ ٢٤٨.

(٣) انظر: وفيات الأعيان، ٣/ ٢٥٠.

(٤) أي: ابن عمّار.

(٥) عنوانه: الفُرْجة بكائنة الكاملية التي ليس فيها للمعارض حجة. ذكره السخاوي ضمن مؤلفاته. انظر: السخاوي، الضوء، ٨/ ١٧؛ البغدادي، هدية العارفين، ٥/ ٢٢١؛ بدر العماش، السخاوي وجهوده، ١/ ٣٥٠-٣٥١.

(٦) انظر: المقريزي، الخطط، ١/ ٩-١٠.

(٧) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٨) في أ: منها، والمثبت من باقي النسخ.

(٩) في باقي النسخ: بتدبيره.



أَبْنَاءُ [٣٧] جِنْسِهِ مِنَ الْفَنَاءِ وَالبُيُودِ، بَعْدَ التَّخَوُّلِ(١) فِي الْأَمْوَالِ وَالْجُنُودِ؛ فَيَحْظَى(٢) بِالْعُزُوفِ عَنِ الدُّنْيَا، وَالرَّغْبَةِ فِي الآخِرَةِ».

ثُمَّ قَالَ(٣):

«فَمَا أَقْبَحَ مَنْ اتَّسَمَ(٤) بِالعِلْمِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ مِنْ ذَوِي الدِّرَايَةِ وَالْفَهْمِ، إِذَا سُئِلَ عَنْ رُسُلِ اللهِ تَعَالَى الَّذِينَ أُمِرَ بِالإِيمَانِ بِهِمْ، فَلَمْ يُجِبْ بِغَيْرِ سَرْدِ أَسْمَاءٍ يَجْهَلُ مُسَمَّيَاتِهَا(٥)! وَمَا أَسْوَأَ مَنْ تَصَدَّى لِلتَّدْرِيسِ وَالْإِفْتَاءِ، وَتَصَدَّى لِلحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ وَفَصْلِ القَضَايَا، إِذَا جَهِلَ مِنْ أَحْوَالِ المُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَسَبِهِ وَجَمِيلِ سِيرَتِهِ وَرَفِيعِ(٦) مَنْصِبِهِ، وَمَا كَانَ لَهُ مِنَ الْفَضَائِلِ الذَّاتِيَّةِ وَالْعَرَضِيَّةِ مَا لَاغَنَاءَ لِمَنْ آمَنَ بِهِ عَنْ مَعْرِفَتِهِ، وَلَا بُدَّ لِكُلِّ مَنِ اتَّسَمَ بِالعِلْمِ مِنْ دِرَايَتِهِ (فَمَا أَجْدَرَ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ [أَنْ يُجِيبَ](٧) فَتَّانَيْ القَبْرِ إِذَا سَأَلَاهُ: مَا تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ بِأَنْ يَقُولَ: لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ فَقُلْتُ(٨)! أَعَاذَنَا اللهُ مِنْ ذَلِكَ»)(٩).

---

(١) الخَوَل: ما أعطى الله الإنسان من العبيد والنّعم. انظر: الأزهري، تهذيب اللغة، ٧/ ٥٦٤. (مادة: خال).

(٢) في ق، ز: فيخطئ، وهو تصحيف.

(٣) انظر: المقريزي، إمتاع الأسماع، ١/ ٣.

(٤) في أ: أرسم، وفي ب: ارتسم، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: إمتاع الأسماع.

(٥) في أ، مسماتها، والمثبت من باقي النسخ.

(٦) في باقي النسخ: رفع، وهو تحريف.

(٧) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٨) حديث أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣٧٤) مُطوَّلاً، ومسلم في «صحيحه» (٢٨٧٠) مختصرًا عن أنس مرفوعًا.

(٩) هذه الفقرة لم أجدها في: إمتاع الأسماع.



وَلِذَا قَالَ أَبُو الْحُسَينِ ابْنُ فَارِسٍ[1] أَحَدُ أَئِمَّةِ النُّحَاةِ وَاللُّغَوِيِّينَ:

«إِنَّ هَذَا بِخُصُوصِهِ مِمَّا تَحِقُّ[2] مَعْرِفَتُهُ عَلَى المُسْلِمِينَ، (وَ)[3] أُفٍّ عَلَى مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ عَالِمٌ وَلَا يَدْرِي مَنْ هُمُ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مَنْ أَنْفَقَ[4] مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ، وَبَيْنَ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ، وَلَا يَعْرِفُ مَنْ أَهْلُ بَدْرٍ الَّذِينَ قِيلَ فِيهِم: «**اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**»[5] وَلَا مَنْ أَهْلُ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ الَّذِينَ لَا تَمَسُّهُمُ النَّارُ[6] وَلَا يَعْرِفُ مَنِ الأَنْصَارُ الَّذِينَ أُمِرْنَا أَنْ نُحْسِنَ لِمُحْسِنِهِمْ وَنَتَجَاوَزَ عَنْ مُسِيئِهِمْ، وَحُبُّهُمْ إِيمَانٌ»[7].

وَقَالَ المَقْرِيزِيُّ فِيمَا نَقَلَهُ النَّجْمُ ابْنُ فَهْدٍ عَنْ خَطِّهِ[8]:

«مَنْ أَرَّخَ فَقَدْ حَاسَبَ الْأَيَّامَ عَلَى عُمْرِهِ، وَمَنْ كَتَبَ حَوَادِثَ دَهْرِهِ (فَقَدْ كَتَبَ كِتَابًا إِلَى مَنْ بَعْدَهُ بِحَدِيثِ دَهْرِهِ، وَمَنْ قَيَّدَ مَا شَهِدَ)[9] [٣٨] فَقَدْ أَشْهَدَ عَصْرَهُ مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ، فَهُوَ يُهْدِي إِلَى الْفُضَلَاءِ أَعْمَارًا، وَيُبَوِّئُ أَسْمَاعَهُمْ

---

(١) لم أجد النص في كتابه: أوجز السير.

(٢) في باقي النسخ: يحق.

(٣) ساقط من باقي النسخ.

(٤) في أ: اتفق، وهو تصحيف، والتصويب من باقي النسخ.

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٩٨٣) واللفظ له، ومسلم في «صحيحه» (٢٤٩٤) في قصة حاطب بن أبي بلتعة الطويلة عن علي بن أبي طالب مرفوعًا.

(٦) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٤٩٦) عن أم مُبَشِّر أنها سمعت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول عند حفصة: «**لا يدخل النار، إن شاء الله، من أصحاب الشجرة أحدٌ...**» الحديث.

(٧) هناك أحاديث كثيرة في فضل الأنصار وحبهم، منها ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٧٨٤)، ومسلم في «صحيحه» (٧٤) عن أنس مرفوعًا: «**حبُّ الأنصار آية الإيمان وبُغضهم آية النفاق**».

(٨) انظر: ابن فهد، إتحاف الورى، ١/ ٤-٥.

(٩) ساقط من ق، ز.



وَأَبْصَارَهُمْ دِيَارًا مَا كَانَتْ دِيَارًا.

عَزَّنِي أَنْ أَرَى الدِّيَارَ بِعَيْنِي وَلَعَلِّي أَرَى الدِّيَارَ بِسَمْعِي[1]

فَسُبْحَانَ مَنْ هُوَ كُلَّ يَوْمٍ فِي شَأْنٍ».

وَقَالَ فِي خُطْبَةِ كِتَابِهِ «الْعُقُودُ الْفَرِيدَةُ»[2]:

«إِنَّ اللهَ أَقَامَ الْخَلَائِقَ جِيلًا بَعْدَ جِيلٍ، وَاسْتَعْمَرَهُمْ قَبِيلًا فِي أَثَرِ قَبِيلَ[3] لِيُبْقِيَ الْأَوَّلَ لِلثَّانِي [مِنْ][4] قَصَصِهِ مَوَاعِظَ وَعِبَرًا، وَيُحْيِيَ الْآخِرُ لِلْمُتَقَدِّمِ ذِكْرًا وَيَنْشُرَ[5] خَبَرًا؛ كَي يَرْعَوِيَ الْفَطِنُ عَنْ فِعْلِ مَا يُذَمُّ وَيُسْتَقْبَحُ، وَيَقْتَدِيَ الأَرِيبُ[6] بِمَا هُوَ الْأَحْسَنُ مِنَ الأَخْلَاقِ وَالْأَصْلَحُ...» إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ[7].

وَقَالَ التَّقِيُّ ابْنُ قَاضِي شُهْبَةَ[8]:

«إِنَّ ذِكْرَهُ لِمَنْ يَكُونُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ؛ لِيَتَشَرَّفَ بِسَمَاعِ أَخْبَارِهِمْ مَعَ عِزَّةِ وُجُودِ

(١) هذا البيت للشريف الرَّضيِّ. انظر: الديوان، ١/ ٦٥٨.

(٢) انظر: المقريزي، درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، ١/ ٩٣.

(٣) في أ: فتيلا في أثر فتيل، وهو تصحيف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: درر العقود.

(٤) زيادة من: درر العقود.

(٥) في أ، ق، ز: ينثر، وهو تحريف، والتصويب من ب، ومن: درر العقود.

(٦) في أ، ق، ز: الأديب، والمثبت من باقي النسخ.

(٧) في أ: الكلام، والمثبت من باقي النسخ.

(٨) لم أجده، لكن وقفت على قوله: «فإن علم التاريخ علم نافع جليل؛ وقد أرشد إلى الاحتياج إليه التنزيل، وفوائده كثيرة لا تنحصر، فمن أهمها: معرفة حال من مضى من رواة الأخبار ونقلة الآثار، والعلم بأخبار أصحاب العلوم الشرعية وغيرها، ليعلم الإنسان عمَّن يأخذ دينه، ويتمكن العالم من تقديم الأعلم والأَوْلَى عند التعارض. ومن فوائده: التأسّي بمحاسن الشّيم، والتحرز عما يلامُ الإنسانُ عليه ويذم، والاتِّعاظ بمن انقضى ومضى، إلى غير ذلك من الفوائد والعوائد» إلخ. انظر: ابن قاضي شهبة، تاريخ، ٢/ ١٠٧.



تَرَاجِمِهِمْ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ هَذَا مِنْ جُمْلَةِ فَوَائِدِهِ».

وَقَالَ الْبَدْرُ حُسَيْنٌ الْأَهْدَلُ فِي أَوَّلِ «تُحْفَةُ الزَّمَنِ فِي تَارِيخِ سَادَاتِ اليَمَنِ»[١]:

«إِنَّهُ مِنَ العُلُوم الْمُفِيدَةِ؛ إِذْ بِهِ يَحْصُلُ لِلخَلَفِ عِلْمُ أَحْوَالِ السَّلَفِ، وَيَتَمَيَّزُ بِهِ أَهْلُ الِاسْتِقَامَةِ عَنْ أَهْلِ الصَّلَفِ، وَيَسْتَفِيدُ بِهِ النَّاظِرُ الِاعْتِبَارَ وَمَعْرِفَةَ عُقُولِ الْأَوَائِلِ، وَيَتَبَيَّنُ بِهِ كَثِيرًا مِنَ الدَّلَائِلِ، وَلَوْلَاهُ لَجُهِلَتِ الْأَحْوَالُ وَالدُّوَلُ، وَالْأَنْسَابُ وَالْأَسْبَابُ، وَلَمَا عُرِفَ الفَرْقُ بَيْنَ الْجَهَلَةِ وَذَوِي الأَلْبَابِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى أَنْزَلَ سِفْرًا مِنَ التَّوْرَاةِ مُفْرَدًا مُضَمَّنًا أَحْوَالَ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ وَمُدَدَ أَعْمَارِهَا وَبَيَانَ أَنْسَابِهَا».

وَلَقَدْ أَرْسَلَ إِلَيَّ العَالِمُ الْمُحْيَوِيُّ الْكَافِيَجِيُّ الْحَنَفِيُّ الْمُجَمِّلُ لِي بِقَوْلِهِ [٣٩]:

«أَنْتَ أَعْلَمُ أَهْلِ عَصْرِكَ بِالْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ [بِالِاتِّفَاقِ الْمُقَدَّمِ عَلَى الْكُلِّ، بِالِاسْتِحْقَاقِ فِي جَمِيعِ الْبُلْدَانِ وَالْآفَاقِ، أَحْسَنَ اللهُ تَعَالَى إِلَيْهِ وَنَفَعَنَا بِهِ وَبِبَرَكَاتِ عُلُومِهِ وَالْمُسْلِمِينَ، آمِينَ آمِينَ، أَلْفُ آمِينَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ][٢] بِمُؤَلَّفٍ لَهُ فِي ذَلِكَ انْتَهَى مِنْهُ فِي رَجَبٍ سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِّينَ [وَثَمَانِ مِائَةٍ] افْتَتَحَهُ بِأَنَّهُ[٣]: «مِنْ جُمْلَةِ العُلُومِ النَّافِعَةِ فِي الْمَبْدَإِ وَالْمَعَادِ وَمَا بَيْنَهُمَا».

قَالَ:

«وَفَوَائِدُهُ وَغَرَائِبُهُ لَا تُعَدُّ وَلَا تُحْصَى، وَهُوَ بَحْرُ الدُّرَرِ وَ[٤] الْمَرْجَانِ، لَا يُحِيطُ بِمَنَافِعِهِ نِطَاقُ التَّحْدِيدِ وَالتِّبْيَانِ[٥] وَفِيهِ عَجَائِبُ الْمُلْكِ وَالْمَلَكُوتِ، وَإِيصَالٌ إِلَى

---

(١) انظر: ١/ ٢١ - ٢٢.

(٢) بياض في ب، ق، والزيادة من: السخاوي، الضوء، ٨/ ٢٦.

(٣) انظر: الكافيجي، المختصر في علم التاريخ، ص ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩.

(٤) في ب، ق، ز: في، وهو تحريف.

(٥) في ق، ز: البيان.

جِنَابِ الْحَقِّ ذِي الْعَظَمَةِ وَالْجَبَرُوتِ. وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ دُرَرًا مَنْثُورَةً فِي عَجَاجِ بَحْرِ الْعُمَانِ، غَيْرَ مُنْتَظِمٍ فِي سِلْكِ الْقَوَاعِدِ وَالبَيَانِ، دَعَانِي الْحَدَبُ عَلَى أَهْلِ الْأَرَبِ وَالأَدَبِ إِلَى جَمْعِهِ فِي قَوَانِينِ الضَّبْطِ وَالبَيَانِ، بِقَدْرِ الْوُسْعِ وَالْإِمْكَانِ، وَإِنْ كُنْتُ بِمَرَاحِلَ مِنْ جَانِبِ التَّصَدِّي لِهَذَا الْخَطْبِ الْعَظِيمِ الشَّانِ، وَلَكِنِّي[١] دَوَّنْتُ هَذَا الْمُخْتَصَرَ فِي عِلْمِ التَّارِيخِ تُحْفَةً مِنِّي إِلَى الْإِخْوَانِ تُحْفَةَ النَّمْلَةِ إِلَى سُلَيْمَانَ».

ثُمَّ بَيَّنَ أَنَّهُ مُسْتَحِقٌّ لِلتَّدْوِينِ أَيَّ اسْتِحْقَاقٍ، يَعْنِي لِانْتِشَارِ كُتُبِهِ فِي سَائِرِ الآفَاقِ، وَلِذَا[٢] دَوَّنَهُ -كَمَا قَالَ- تَدْوِينًا حَسَنًا مَقْبُولًا قَبُولًا بَيِّنًا؛ لِيَكُونَ مَنْقُولًا إِلَى الصُّدُورِ وَالْأَقْوَامِ، بَاقِيًا عَلَى مَمَرِّ[٣] الأَيَّامِ[٤] وَالْأَعْوَامِ، مَذْكُورًا بِاللِّسَانِ، مَحْفُوظًا بِالْجَنَانِ، وَتَذْكِرَةً وَتَشْوِيقًا إِلَى الإِتْيَانِ بِمِثْلِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ وَزَمَانٍ، وَإِتْيَانًا[٥] بِمُوجَبِ الْقَوْلِ الَّذِي قَدْ شَاعَ وَذَاعَ:

كُلُّ شَيْءٍ[٦] جَاوَزَ الاثْنَيْنَ شَاعَ ... كُلُّ خَطٍّ لَيْسَ فِي الْقِرْطَاسِ ضَاعَ

فَالتَّارِيخُ مِنَ الْمهِمَّاتِ الْعِظَامِ، مَقْبُولٌ عِنْدَ الْأَنَامِ، مُشْتَمِلٌ عَلَى فِكَرٍ وَعِبَرٍ، وَمَنْطَوٍ عَلَى مَصَالِحَ وَمَحَاسِنَ عَلَى وَجْهٍ مُعْتَبَرٍ، وَلَوْلَاهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْنَا لَا خَبَرٌ وَلَا أَثَرٌ، وَهُوَ غِذَاءُ الْأَرْوَاحِ وَالْأَشْبَاحِ[٧]، خِزَانَةُ أَخْبَارِ النَّاسِ وَالرِّجَالِ، مَعْدِنُ

(١) في ب، ق، ز: ولكن.
(٢) في ب، ق، ز: وكذا.
(٣) في المختصر: مرور.
(٤) في أ: الليالي، والمثبت من باقي النسخ، ومن: المختصر.
(٥) في أ: إثباتًا، والمثبت من باقي النسخ، ومن: المختصر.
(٦) كذا في جميع النسخ، وفي المختصر: سِرٍّ.
(٧) الشَّبَح، وهو الشخص، سُمِّي بذلك لأن فيه امتدادًا وعُرضًا. انظر: ابن فارس، المقاييس، ص ٥٢٥. فكأن المعنى الأجساد أو الأشخاص حسب السياق. (مادة: شبح).



الْعَجَائِبِ وَالْغَرَائِبِ وَالرِّوَايَاتِ وَالْأَمْثَالِ، زَيْنُ[١] الأَدِيبِ وَعُمْدَةُ اللَّبِيبِ، وَعَوْنُ [٤٠] الْمُحَدِّثِ وَذُخْرُ الْأَرِيبِ[٢]، يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمَلِكُ وَالْوَزِيرُ، وَالْقَائِدُ الْبَصِيرُ، وَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ عَزَّ[٣] أَمْرُهُمْ؛ أَمَّا الْمَلِكُ فَيَعْتَبِرُ بِمَا مَضَى مِنَ الدُّوَلِ وَمَنْ سَلَفَ مِنَ الْأُمَمِ، وَأَمَّا الْوَزِيرُ فَيَعْتَبِرُ بِفِعَالِ مَنْ تَقَدَّمَ مِمَّنْ حَازَ فَضْلَيِ السَّيْفِ وَالْقَلَمِ، وَأَمَّا قَائِدُ الْجُيُوشِ فَيَطَّلِعُ بِهِ عَلَى مَكَائِدِ الْحَرْبِ وَمَوَاقِفِ الطَّعْنِ وَالضَّرْبِ، وَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَيَسْتَمِعُونَهُ عَلَى سَبِيلِ الْمُسَامَرَةِ، فَيَحْصُلُ لَهُمْ بِذَلِكَ الْمُبَادَرَةُ إِلَى أَنْوَاعِ الْخَيْرَاتِ، وَالِاجْتِنَابُ عَنِ الْمُنْكَرَاتِ.

وَلِأَجْلِ هَذَا قَالُوا: يَجِبُ عَلَى الْمَلِكِ أَنْ يَسْلُكَ طَرِيقَ الْمُلُوكِ الَّذِينَ تَقَدَّمُوا، وَيَعْمَلَ عَمَلَهُمْ فِي الْخَيْرِ - (يَعْنِي)[٤] لَا فِيمَا عَلَيْهِ تَنَدَّمُوا - وَأَنْ يَقْرَأَ كُتُبَ مَوَاعِظِهِمْ وَوَصَايَاهُمْ، وَيَنْظُرَ أَحْكَامَهُمْ وَقَضَايَاهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ أَكْثَرُ تَجْرِبَةً وَاعْتِبَارًا، وَأَبْصَرُ غَالِبًا مِمَّنْ بَعْدَهُمْ سِرًّا وَجِهَارًا[٥] لِأَنَّهُمْ مِمَّنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْجَيِّدِ وَالرَّدِيءِ، وَعَرَفَ الْجَلِيَّ مِنَ الْخَفِيِّ. وَقَدْ كَانَ أَنُوشِرْوَانَ، مَعَ حُسْنِ سِيرَتِهِ، يَقْرَأُ كُتُبَ الْأَوَّلِينَ، وَيَطْلُبُ اسْتِمَاعَ حِكَايَاتِهِمْ، وَيَمْضِي عَلَى طَرِيقَتِهِمْ.

فَإِذًا لَا غَنَاءَ عَنِ التَّارِيخِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُعْتَنَى بِشَأْنِهِ، وَيُكْتَبَ وَيُنْقَلَ مَعَ الِاحْتِرَازِ عَنِ الْمُجَازَفَةِ وَالرَّجْمِ بِالْغَيْبِ، بَلْ عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ.

---

(١) في المختصر: زينة.
(٢) في ق، ز: الأديب.
(٣) في ب: عَنَّ.
(٤) ساقط من باقي النسخ.
(٥) في أ: إجهارًا، والمثبت من باقي النسخ.



وَانْظُرْ لِمَا نُقِلَ عَنْ[١] صُحُفِ بَعْضِ الأَنْبِيَاءِ[٢] عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَكُونَ مُقْبِلًا عَلَى شَأْنِهِ، عَارِفًا بِأَهْلِ زَمَانِهِ، حَافِظًا لِلِسَانِهِ».

وَلِمِثْلِ هَذَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كُفَّ عَلَيْكَ هَذَا**»[٣].

وَإِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١١﴾﴾ [يوسف:١١١].

كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ ﴿٣﴾﴾ [يوسف: ٣] [٤١].

وَقَوْلِهِ: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

وقَوْلِهِ: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠]. انْتَهَى بِمدَرَّجَاتٍ يَسِيرَةٍ.

وَقَالَ صَاحِبُنَا وَمُفِيدُنَا الْحَافِظُ الْعُمْدَةُ النَّجْمُ عُمَرُ بْنُ فَهْدٍ الْهَاشِمِيُّ الْمَكِّيُّ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ: «الدُّرُّ الْكَمِينُ بِذَيْلِ الْعِقْدِ الثَّمِينِ فِي تَارِيخِ الْبَلَدِ الْأَمِينِ»[٤] الَّذِي ذَيَّلَ بِهِ عَلَى كِتَابِ[٥] شَيْخِهِ الحَافِظِ التَّقِيِّ الفَاسِيِّ، رَحِمَهُمَا اللهُ تَعَالَى، مَا نَصُّهُ:

---

(١) في ب: من.

(٢) هو إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ كما في: المختصر.

(٣) حسن. أخرجه الترمذي في «سننه» (٢٦١٦)، وابن ماجه في «سننه» (٣٩٧٣) عن معاذ مرفوعًا مُطوَّلًا. وقال الترمذيُّ: «هذا حديث حسن صحيح». وحسنه الألباني. انظر: الإرواء، رقم: ٤١٣.

(٤) انظر: ١/١.

(٥) في ب: كتابة، وهو تحريف.



«إِنَّهُ مِنَ العُلُومِ الْحَسَنَةِ الْمُفِيدَةِ، وَالتَّنْبِيهَاتِ الْمُتَعَيِّنَةِ الْأَكِيدَةِ؛ إِذْ بِهِ يَحْصُلُ لِلْمُتَأَخِّرِينَ عِلْمُ أَحْوَالِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَلَوْلَاهُ لَجُهِلَتِ الْأَحْوَالُ، وَلِمَا عُرِفَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ وَالْجُهَّالِ، وَقَدِ اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَيْهِ فِي كُلِّ زَمَانٍ، وَصَنَّفُوا فِيهِ (كُلَّ)[١] أَنْوَاعٍ وَأَفْنَانٍ. وَقِيلَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى أَنْزَلَ سِفْرًا مِنَ التَّوْرَاةِ مُفْرَدًا مُضَمَّنًا لِأَحْوَالِ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ، وَمُدَدِ أَعْمَارِهَا، وَبَيَانِ أَنْسَابِهَا».

ثُمَّ نَقَلَ كَلَامَ [ابْنِ][٢] الْأَكْفَانِيِّ فِي «الدُّرُّ النَّظِيمِ»[٣] وَكَلَامَ العِزِّ الحَنْبَلِيِّ فِي فَتْوَاهُ[٤].

وَقَالَ النَّجْمُ أَيْضًا فِي خُطْبَةِ كِتَابِهِ «حَوَادِثُ مَكَّةَ» الْمُسَمَّى «إِتْحَافُ الْوَرَى بِأَخْبَارِ أُمِّ الْقُرَى»[٥]:

«إِنَّهُ لَا شَكَّ فِي جَلَالَةِ قَدْرِهِ، وَعِظَمِ مَوْقِعِهِ، يُنْتَفَعُ بِهِ لِلِاطِّلَاعِ عَلَى حَوَادِثِ الزَّمَانِ، وَسِيَرِ النَّاسِ، وَمَا أَبْقَى الدَّهْرُ مِنْ أَخْبَارِهِمْ بَعْدَ أَنْ أَبَادَهُمْ، مَعَ أَنَّهُ عِبْرَةٌ لِمَنِ اعْتَبَرَ، وَتَنْبِيهٌ لِمَنِ افْتَكَرَ، وَإِخْبَارُ[٦] حَالِ مَنْ مَضَى وَغَبَرَ، وَإِعْلَامٌ بِأَنَّ سَاكِنَ الدُّنْيَا عَلَى سَفَرٍ. وَفِي ضَبْطِهِ بِالسِّنِينَ أُمُورٌ مُهِمَّةٌ، وَفَوَائِدُ جَمَّةٌ، لَحَظَهَا الْفَارُوقُ وَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ عِنْدَ وَضْعِ التَّارِيخِ».

ثُمَّ نَقَلَ عَنْ شَيْخِهِ الْمَقْرِيزِيِّ الْكَلَامَ الْمُخْتَصَرَ الَّذِي حَكَيْنَاهُ تِلْوَ كَلَامِهِ

---

(١) ساقط من ب.

(٢) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) سبق ذكره.

(٤) سيرد لاحقًا.

(٥) انظر: ١/ ٤.

(٦) في إتحاف الورى: اختبار.



المَبْسُوطِ[(١)] [٤٢] فِي آخَرِينَ مِمَّنْ فِي غُضُونِ ذَلِكَ.

كَأَبِي عَلِيٍّ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الرَّازِيِّ، مِسْكَوَيْهِ، فَإِنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ لَمَّا تَصَفَّحَ أَخْبَارَ الْأُمَمِ وَسِيَرَ الْمُلُوكِ، وَقَرَأَ أَخْبَارَ الْبُلْدَانِ وَكُتُبَ التَّوَارِيخِ، وَجَدَ مِنْهَا مَا يُسْتَفَادُ تَجْرِبَةً[(٢)] فِي أُمُورٍ لَا يَزَالُ التَّكَرُّرُ لِمِثْلِهَا[(٣)] وَيُنْتَظَرُ حُدُوثُ أَشْبَاهِهَا وَشَكْلِهَا؛ بِحَيْثُ صَنَّفَ كِتَابَهُ «تَجَارِبُ الْأُمَمِ وَعَوَاقِبُ الْهِمَمِ»[(٤)] فِي أَرْبَعِ مُجَلَّدَاتٍ، وَ[ذَيَّلَ][(٥)] عَلَيْهِ وَزِيرُ الْحَضْرَتَيْنِ[(٦)] أَبُو شُجَاعٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِاللهِ الْبَغْدَادِيُّ.

وَكَأَبِي الْفَتْحِ أَحْمَدَ بْنِ مُطَرِّفٍ الْكِنَانِيِّ[(٧)] فَإِنَّهُ قَالَ:

«(إِنَّهُ)[(٨)] اقْتَنَصَ مِنْ تَصَانِيفِهِ كِتَابًا مُجَرَّدًا فِي التَّوَارِيخِ الْمُعَيَّنَةِ عَلَى الطُّرُقَاتِ الْمُبَيَّنَةِ، مِمَّا يَنْبَغِي لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَعْلَمُوهُ، وَيَسْتَيْقِنُوهُ وَلَا يَجْهَلُوهُ، وَمِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْأَدْيَانِ وَالسِّيَرِ، وَأَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِالأَيَّامِ وَالْغِيَرِ».

---

(١) سبق ذكره.

(٢) في أ: جربه، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) في باقي النسخ: بمثلها.

(٤) طُبع من الكتاب أجزاء بعناية هـ. ف آمدروز، القاهرة، ١٩١٤م. وطبع في إيران بتحقيق: إمامي، ط٢، ٢٠٠٠م. والنص المذكور عن مسكويه في مقدمة تجارب الأمم. انظر: ١/ ٤٧ .

(٥) في أ: زيّن، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ.

(٦) في ب: الحصريين، وهو تصحيف (ت ٤٨٨هـ) انظر: الذهبي، سير، ١٩/ ٢٧-٣١. والذيل نشرته مطبعة التمدن، مصر، ١٩١٦م.

(٧) لم أعرفه! وانظر: الحموي، معجم الأدباء، ٢/ ٣٤-٣٥.

(٨) ساقط من باقي النسخ.



([1]وَكَأَبِي الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ السَّلَامِيِّ[2]، فَقَرَأْتُ بِخَطِّ الْحَافِظِ الْجَمَالِ أَبِي المَحَاسِنِ اليَغْمُورِيِّ[3] فِيمَا لَخَّصَهُ مِنْ «أَخْبَارُ وُلَاةِ خُرَاسَانَ»[4] لَهُ:

«إِنَّ صُنُوفَ الْمَعَارِفِ كَثِيرَةٌ، وَطُرُقَهَا مُتَشَعِّبَةٌ، وَأَنْوَاعَهَا مُتَفَنِّنَةٌ، وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُتَّسِمٍ بِالْأَدَبِ وَمُنْتَسِبٍ إِلَيْهِ أَنْ يَجْتَنِيَ مِنْ أَجْنَاسِهَا نَصِيبًا، وَأَنْ يَضْرِبَ[5] مَعَ الْمُتَنَازِعِينَ فِيهَا بِسَهْمٍ، وَيَفُوزَ مِنْ زِينَتِهَا بِقِسْمٍ.

وَأَحَدُ رُؤُوسِ[6] الْمَعَارِفِ عِلْمُ التَّارِيخِ؛ لِأَنَّهُ بَابٌ يَدُلُّ عَلَى أَعْلَامِ أَهْلِ كُلِّ زَمَنٍ، وَيُبَيِّنُ عَمَّا حَدَثَ فِيهِ مِنْ حَدَثٍ، وَتَجَدَّدَ مِنْ خَبَرٍ، وَعَرَضَ مِنْ سَبَبٍ، مُسْتَفِيدًا صَاحِبُهُ الْمَعْرِفَةَ بِأَوْقَاتِ الْأَكْوَانِ، وَأَحْوَالِ أَيَّامِ الْأَعْيَانِ، فِي كُلِّ حِينٍ وَزَمَانٍ، فَيَأْمَنُ عَيْبَ الْغَلَطِ وَالتَّغْلِيطِ [٤٣] فِيمَا يَقُولُهُ فِيهِمْ، وَيُورِدُهُ فِيمَا يُخْبِرُ

---

(١) هُنا يبدأ السقط من ب.

(٢) اختُلف في اسمه؛ فابن خلكان ذكره كما أشار السخاوي. انظر: وفيات الأعيان، ٣/ ٨٨، ٤/ ٤١. والحمويُّ ذكره مقلوبًا: أبو علي الحسين بن أحمد السَّلامي. انظر: معجم الأدباء، ١/ ٣٤٧. ووهم حاجي وتبعه قحطان الحديثي حيث نسباه - أي كتاب: أخبار ولاة خراسان - لأبي الحسن محمد بن عبدالله بن محمد المخزومي الشاعر! انظر: حاجي، كشف، ١/ ٢٩٢؛ الحديثي، التواريخ المحلية لإقليم خراسان، ص ٣١. ووقع في نفس الوهم أيضًا: آغا بزرك الطهراني. انظر تعليق يوسف هادي على: ابن فندق، تاريخ بيهق، ص ١١٧.

(٣) هو: يوسف بن أحمد بن محمود، محدث (ت ٦٧٣هـ). انظر: الذهبي، تاريخ، ١٥/ ٢٧٠.

(٤) نسبه للسَّلامي ونقل منه: الحمويُّ، معجم الأدباء، ١/ ٣٤٧؛ وابن خلكان، وفيات، ٢/ ٥٢١، ٣/ ٨٤، ٨٨، ٤/ ٤١، ٤٢، ٨٨، ٥/ ٣٥٧، ٦/ ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧؛ وابن فندق، تاريخ بيهق، ص ١١٧. وانظر: سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص ٢٢٥؛ قحطان الحديثي، التواريخ المحلية لإقليم خراسان، ص ٣١.

(٥) في أ: وإن قلّ ليضرب، والمثبت من باقي النسخ.

(٦) في باقي النسخ: رؤساء.



عَنْهُمْ، فَإِنَّا نَرَى قَوْمًا يَحْكُونَ أَشْيَاءَ لَا يَعْرِفُونَ عُهُودَ حُدُوثِهَا وَوُقُوعِهَا، فَيُقَدِّمُونَ مَا تَأَخَّرَ، وَيُؤَخِّرُونَ مَا تَقَدَّمَ عَنْهُ مِنْهَا، سِيَّمَا مَنْ كَانَ مِنْ أَرْضِ خُرَاسَانَ، فَقَدْ جَرَى عَلَى أَيْدِي أَهْلِهَا مَا لَمْ يَجْرِ عَلَى أَيْدِي غَيْرِهِمْ مِنَ [الْحَوَادِثِ][1] الْعِظَامِ.

وَالْوَاجِبُ عَلَى صَاحِبِ الْمَعْرِفَةِ مِنْ أَهْلِهَا أَنْ يَعْلَمَ جُمَلَ أَنْبَائِهَا، وَيَحْفَظَ أَيَّامَ أُمَرَائِهَا، لَا شَيْءَ أَزْرَى عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يَجْهَلَ أَخْبَارَ أَرْضِهِ، وَلَعَلَّهُ يَتَطَلَّبُ أَخْبَارَ غَيْرِهَا فَيَكُونَ كَمَنْ تَرَكَ الْوَاجِبَ وَتَبِعَ النَّوَافِلَ.

كَمَا قَالَ الْقَائِلُ فِي رَجُلٍ كَانَ يَتَوَلَّى عَمَلَ الْبَرِيدِ، فَذَهَبَتْ جَارِيَتُهُ بِعِلَّةِ الْحَمَّامِ إِلَى خِدْنٍ[2] لَهَا لَمْ يَعْلَمْ بِهِ، فَقِيلَ فِيهِ:

دَهَتْكَ بِعِلَّةِ الحَمَّامِ نُعْمُ ... وَمَالَ بِهَا الطَّرِيقُ إِلَى سَعِيدِ
أَرَى أَخْبَارَ دَارِكَ عَنْكَ تَخْفَى ... فَكَيْفَ وُلِّيتَ أَخْبَارَ البَرِيدِ

وَكَمَا قَالَ ابْنُ هَرْمَةَ[3]:

وَإِنِّي وَتَرْكِي نَدَى الأَكْرَمِينَ ... وقَدْحِي بِكَفَّيَّ زَنْدًا شَحَاحَا
كتارِكَةٍ بَيْضَهَا بِالعَرَاءِ ... ومُلْبِسَةٍ بِيضَ أُخْرَى جَنَاحَا

وَهَذَا مَا وَصَفُوا بِهِ النَّعَامَةَ فِي شِدَّةِ حُمْقِهَا، حَتَّى قَالُوا: «إِنَّهُ لأَمْوَقُ[4] مِنْ نَعَامَةٍ» لِأَنَّهَا رُبَّمَا قَامَتْ عَنْ بَيْضِهَا تَطْلُبُ لِنَفْسِهَا مَرْعًى، فَتَنْتَهِي إِلَى بَيْضِ نَعَامَةٍ أُخْرَى، فَتَحتَضِنُهَا وَتُهْمِلُ بَيْضَهَا حَتَّى يَفْسَدَ، وَإِيَّاهَا عَنُوا بِقَوْلِهِمْ: بَيْضَةُ الْبَلَدِ.

---

(١) في جميع النسخ: الواجب، وهو تحريف.

(٢) أي صديقها. انظر: الأزهري، تهذيب اللغة، ٧/ ٢٨٠. وقائل البيتين هو ابن المُعَذَّل. انظر: الجاحظ، رسائل الجاحظ، ٢/ ٢٦٨-٢٦٩، مع بعض الاختلاف.

(٣) انظر: ديوانه، ص ٨١؛ ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ص ٥١٠.

(٤) حمق في غباوة. انظر: الأزهري، تهذيب اللغة ٩/ ٣٦٣. وانظر: العسكري، الأمثال ١/ ٣٩٤.



وَالْبَلَدُ الْمَفَازَةُ.

قَالَ الرَّاعِي[١]:

تَأْبَى قُضَاعَةُ أَنْ تَعْرِفَ لَكُمْ نَسَبًا ... وَابْنَا نِزَارٍ فأَنتُمْ بَيْضَةُ البَلَدِ

فَقَوْلُهُ: فَأَنْتُمْ بَيْضَةُ الْبَلَدِ. أَي: أَنَّهُمْ لَا يُعْرَفُونَ، وَلَا يُعْرَفُ لَهُمْ وَالِدٌ، كَمَا لَا يُعْرَفُ بَيْضُ النَّعَامَةِ الَّتِي أَهْمَلَتْ فِي الْمَفَازَةِ[٤٤]. وَهَذِهِ الْبَيْضَةُ تُسَمَّى «التَّرِيكَةُ» وَالتَّرِيكَةُ هِيَ الْمَتْرُوكَةُ، وَجَمْعُهَا تَرَائِكُ.

قَالَ الْأَعْشَى[٢]:

وَيَهْمَاءَ قَفْرٍ تَائِهِ العِيرِ وَسْطَهَا ... وَيُلْقَى بِهَا البَيْضُ الحِسَانُ تَرَائِكَا)[٣]

وَكَالمِصْرِيِّ[٤] صَاحِبِ كِتَابِ «الدَّوْلَتَيْنِ» الْمُسَمَّى «زَهْرَةُ الْعُيُونِ وَجَلَاءُ الْقُلُوبِ»[٥] فَإِنَّهُ قَالَ فِيهِ:

«إِنَّهُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ دَالٌّ عَلَى مَعَالِي الْأُمُورِ، وَمُرْشِدٌ لِكَرَائِمِ الْأَخْلَاقِ وَالْأَفْعَالِ، وَزَاجِرٌ عَنِ الدَّنَاءَةِ وَالْقُبْحِ، وَبَاعِثٌ عَلَى صَوَابِ التَّدْبِيرِ، وَحُسْنِ التَّقْدِيرِ، وَرِفْقِ السِّيَاسَةِ، يَكُونُ لِلأَدِيبِ تَبْصِرَةً، وَلِلْعَالِمِ الْأَرِيبِ[٦] تَذْكِرَةً، وَلِسَائِرِ النَّاسِ مُؤَدِّبًا، وَلِلْمُلُوكِ اسْتِرَاحَةً، تُعْمَرُ بِهِ الْمَجَالِسُ فِي الْجِدِّ وَالْهَزْلِ، وَتَتَّضِحُ[٧] بِأَمْثَالِهِ

(١) انظر: ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ٢/ ٥٠٤.

(٢) انظر: ديوانه، ص ١٣٠، مع بعض الاختلاف.

(٣) هنا ينتهي السقط من ب والظاهر – إلى هنا- انتهى النقل من: أخبار ولاة خراسان.

(٤) في أ: وكالمعري، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) انظر: المسعودي، مروج الذهب، ١/ ١١. وتوجد نسخة مخطوطة في لايدن (٩٠٢). انظر: خزانة التراث (٧٣٠٣٢).

(٦) في أ، ب: الأديب، والمثبت من باقي النسخ.

(٧) في أ: يتضح، والمثبت من باقي النسخ.



الْحُجَجُ، وَتُبْلَغُ بِهِ الْإِرَادَةُ بِأَخَفِّ مُؤْنَةٍ، وَيُسْتَوْلَى بِهِ عَلَى الْأُمُورِ كَأَنَّهَا مُشَاهَدَةٌ.

وَقَد قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّ هَذِهِ القُلُوبَ تَمَلُّ كَمَا تَمَلُّ الْأَبْدَانِ، فَابْتَغُوا لَهَا مِنْ طَرَائِفِ الْحِكْمَةِ»[١]. وَكَفَى بِالْكِتَابِ الْحَسَنِ أَنِيسًا وَمُحَدِّثًا وَجَلِيسًا، وَهُوَ عَوْنٌ لِلَّبِيبِ وَتَذْكِرَةٌ لِلْأَدِيبِ.

وَيُرْوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا أَفَاضَ مَنْ عِنْدَهُ بِالْحَدِيثِ بَعْدَ الْقُرْآنِ وَالتَّفْسِيرِ: «أَحْمِضُوا». أَي: خُوضُوا فِي الشِّعْرِ وَغَيْرِهِ[٢].

وَعَنْ بَعْضِهِمْ: «الْقُلُوبُ تَصْدَأُ[٣] كَمَا يَصْدَأُ الْحَدِيدُ، فَنَقُّوهَا بِالذِّكْرِ»[٤].

وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [قَالَ]: «إِنِّي لَأَسْتَجِمُّ قَلْبِي بِالشَّيْءِ مِنَ اللَّهْوِ؛ لِأَقْوَى بِهِ عَلَى الْحَقِّ»[٥]. انْتَهَى.

فَكَيْفَ بِمَا يَنْضَمُّ إِلَيْهِ مِمَّا حَكَيْنَاهُ مِنْ فَوَائِدِهِ.

وَكَبَعْضِ مَنْ يَثِقُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَيُورَقِيُّ بِدِينِهِ وَعِلْمِهِ أَنَّهُ قَالَ:

«الِاشْتِغَالُ بِنَشْرِ أَخْبَارِ فُضَلَاءِ الْعَصْرِ[٦] وَلَوْ بِتَوَارِيخِهِمْ مِنْ عَلَامَاتِ سَعَادَاتِ

---

(١) ضعيف. أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٣٩٩) بلفظ مقارب عن النجيب ابن السَّرِيّ عن علي موقوفًا. والنجيب عن علي منقطع. انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨/ ٥٠٩. وانظر: السخاوي، فتح المغيث، ٣/ ٢٧٦.

(٢) انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ص ٢٣٣؛ السخاوي، فتح المغيث، ٣/ ٢٧٦.

(٣) في هامش أ: «بالأصل: تصدى، بالياء ألف مقصورة وهو خطأ. ناسخ».

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٥٥٣٦) عن أبي الدرداء موقوفًا بلفظ مقارب.

(٥) أخرجه الدولابي في «الكنى والأسماء» (١٩٤١) عن أبي الدرداء موقوفًا.

(٦) في أ: العمر، وهو تحريف، والمثبت من باقي النسخ.



الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، فَهُمْ شُهُودُ اللهِ فِي أَرْضِهِ، فَإِنْ [٤٥] بَغُضُوا فَعَنْ[١] بُغْضِهِ، وَحُبُّ اللهِ حُبُّهُمْ، وَبُغْضُ الْمُسِيءِ عَلَامَةُ بُغْضِ اللهِ [لَهُ][٢]. فَرَحْمَةُ اللهِ وَرِضْوَانُهُ وَبَرَكَاتُهُ وَمَغْفِرَتُهُ عَلَى الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْهُمْ وَالْمُسْتَأْخِرِينَ[٣]».

وَكَشُيُوخِنَا الْقَايَاتِيِّ[٤] وَأُسْتَاذِنَا، وَالْعَيْنِيِّ، وَابْنِ الدَّيْرِيِّ[٥]، وَالْعِزِّ الْحَنْبَلِيِّ[٦] مِمَّنْ سَأَحْكِي كَلَامَهُمْ، فِيمَا سَيَأْتِي بَعْدُ بِتَرْجَمَةٍ.

بَلْ كُلُّ مَنْ صَنَّفَ فِيهِ، أَوْ تَكَلَّمَ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، مِمَّنْ سَأُلِمُّ بِجُمْلَةٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ، لَوْ لَمْ يَعْلَمْ مَا فِيهِ مِنَ الْفَوَائِدِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَالْأُخْرَوِيَّةِ مَا وَجَّهَ عَزْمَهُ لِذَلِكَ، بَلْ قَدْ بَانَ لَكَ أَنَّهُ سَبِيلٌ إِلَى مَعْرِفَةِ أَكْثَرِ مَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ.

بَلْ قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْقَاسِمِ الْجُنَيْدُ[٧] رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْحِكَايَاتِ: إِنَّهَا جُنْدٌ مِنْ جُنُودِ اللهِ يُثَبِّتُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بِهَا قُلُوبَ أَوْلِيَائِهِ. فَقِيلَ لَهُ: مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا يَا أُسْتَاذُ؟ فَقَالَ: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾ [هود: ١٢٠].

---

(١) في ق، ز: فمن.

(٢) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) في باقي النسخ: المتأخرين.

(٤) هو: محمد بن علي بن محمد القاياتي، فقيه نَحْوي (ت ٨٥٠هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ٨/ ٢١٢-٢١٤.

(٥) هو: سعد بن محمد بن عبدالله الحنفي، فقيه مفسر (ت ٨٦٧هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ٣/ ٢٤٩.

(٦) هو: أحمد بن إبراهيم بن نصر الكناني القاهري، فقيه (ت ٨٧٦هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ١/ ٢٠٥.

(٧) في أ: الجنيدي، والمثبت من باقي النسخ، ومن: مصادر ترجمته. انظر: الذهبي، سير، ٢٠/ ٢٧٢.



وَأَيْضًا فَمَا كَانَ عَلَى السِّنِينَ مِنْهُ مِنْ فَوَائِدِهِ، بَيَانُ[١] آجَالِ[٢] الْحُقُوقِ، وَاخْتِلَافِ النُّقُودِ، وَوَقْفِ الْأَوْقَافِ الْمُتَرَتِّبِ عَلَيْهَا الِاسْتِحْقَاقَاتُ.

وَكَذَا مَعْرِفَةُ الْقُرُونِ الْفَاضِلَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»[٣] لِيَتَمَيَّزَ الْمُقْتَدَى بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ تَخَلَّفَ الْعَمَلُ بِمُقْتَضَى ذَلِكَ فِي أَفْرَادٍ بِحَيْثُ تَكُونُ الْخَيْرِيَّةُ بِالنَّظَرِ لِلْمَجْمُوعِ عَلَى الْمَجْمُوعِ.

وَمَعْرِفَةُ انْقِضَاءِ الزَّمَنِ الْمُحَدَّدِ لِلْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الَّذِينَ أُمِرْنَا بِاقْتِفَاءِ سُنَّتِهِمْ.

وَبَيَانُ الْوَقْتِ الَّذِي ظَهَرَتْ فِيهِ الْبِدَعُ وَالْحَوَادِثُ.

وَمَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحَصْرِ، بِحَيْثُ قَالَ الْعَيْنِي كَمَا سَيَأْتِي: «إِنَّ فَوَائِدَهُ تَحْتَاجُ لِمُجَلَّدَاتٍ».

وَحِينَئِذٍ فَثَمَرَتُهُ التَّرْغِيبُ وَالتَّرْهِيبُ، وَالتَّنْشِيطُ وَالتَّثْبِيطُ[٤]، وَالْإِنْذَارُ وَالِاعْتِبَارُ، وَالتَّسَلِّي وَالتَّأَسِّي، وَالنُّصْحُ وَالنُّجْحُ [٤٦] وَالتَّمْرِيضُ وَالتَّنْهِيضُ.

وَلَا يَمْنَعُ هَذِهِ الثَّمَرَةَ قِلَّةُ الْمُعْتَبِرِينَ، وَإِنْشَادُ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ[٥]:

لَقَدْ أَسْمَعْتَ لَوْ نَادَيْتَ حَيًّا ... وَلَكِنْ لَا حَيَاةَ لِمَنْ تُنَادِي

---

(١) في ب: أو بيان، وفي باقي النسخ: وبيان.

(٢) في ب: آمال، وهو تحريف.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٦٥١/ الفتح)، ومسلم في «صحيحه» (٢٥٣٣) عن ابن مسعود مرفوعًا.

(٤) في ق، ز: التغبيط.

(٥) هذان البيتان لعمرو بن مَعْد يكرب الزبيدي. انظر: ديوانه، ص ٩٩.



وَنَـارٌ لَوْ[١] نَفَخْـتَ بِهَا أَضَاءَتْ وَلَكِـنْ أَنْتَ تَنْفُخُ فِـي الرَّمَادِ[٢]

فَلَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ رَاغِبٍ وَمُعْتَبِرٍ، وَمُتَأَمِّلٍ[٣] وَمُسْتَبْصِرٍ.

فَنَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يَرْزُقَنَا قَلْبًا عَقُولًا، وَلِسَانًا صَادِقًا عَنِ الْمُشْكِلَاتِ سَؤُولًا، وَيُوَفِّقَنَا لِلسَّدَادِ فِي القَوْلِ وَالعَمَلِ، وَيَخْتُمَ لَنَا بِالْمُرَادِ عِنْدَ انْتِهَاءِ الْأَجَلِ.

إِذَا عُلِمَ هَذَا فَنَقُولُ:

إِنَّهُ لَمَّا كَانَتْ مَحَاسِنُهُ، مَعَ كَوْنِهَا لَيْسَتْ مُنْحَصِرَةً فِيمَا ذَكَرْنَاهُ، غَيْرَ مُخْتَصَّةٍ بِالْعُلَمَاءِ، وَمَعَادِنُهُ[٤] يَشْتَرِكُ فِي اسْتِثَارَةِ[٥] جَوَاهِرِهَا مِنَ الصَّيَارِفِ الْعُلَمَاءُ وَالْفُهَمَاءُ، كَانَتِ الرَّغْبَةُ فِيهِ مِنْهُمْ، بَلْ وَمَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْمُلُوكِ وَالْمُبَاشِرِينَ، وَالصُّحْبَةُ لِأَهْلِهِ مَقْصُودَةً لِأَهْلِ السُّلُوكِ وَالْمُنَاظِرِينَ، فَتَوَجَّهُوا لِمُطَالَعَتِهِ أَوِ الْمُجَالَسَةُ لِأَهْلِهِ، وَنَوَّهُوا بِجُمْلَتِهِ بِالْمُرَاجَعَةِ حَتَّى فِي جَلِيِّ الْأَمْرِ وَسَهْلِهِ، بِحَيْثُ كَانَ الْعَلَّامَةُ الْمُجْتَهِدُ التَّقِيُّ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ يَقُولُ لِتِلْمِيذِهِ الْحَافِظِ ابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ، بَعْدَ تَعَبِهِ مِنْ إِلْقَاءِ الدَّرْسِ: «لَذِّذْنَا يَا شَيْخَ فَتْحِ الدِّينِ بِتَرَاجِمِ هَؤُلَاءِ السَّادَاتِ».

(وَحُكِيَ -مَا اللهُ أَعْلَمُ بِصِحَّتِهِ- إِنَّ الْقَاضِيَ أَبَا يُوسُفَ كَانَ مَعَ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِ يَحْفَظُ[٦] الْمَغَازِيَ وَأَيَّامَ الْعَرَبِ وَنَحْوَهَا مِنَ التَّارِيخِ، فَمَضَى وَقْتًا لِسَمَاعِ

---

(١) في الديوان: ولو نار.

(٢) في الديوان: رماد.

(٣) في ب: متأهل، وهو تحريف.

(٤) في ب: معاونة.

(٥) في أ: استنارة، والمثبت من باقي النسخ.

(٦) في أ: بحفظ، والمثبت من باقي النسخ.



المَغَازِي أَوْ لِاسْتِمَاعِهَا[١] وَأَخَلَّ بِمَجْلِسِ إِمَامِهِ[٢] أَيَّامًا، ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ لَهُ: مَنْ كَانَ صَاحِبَ رَايَةِ جَالُوتَ؟ فَفَهِمَ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمُدَاعَبَةِ أَوْ نَحْوِهَا، فَغَضِبَ وَقَالَ لَهُ: إِنْ لَمْ تُمْسِكْ عَنْ مِثْلِ هَذَا وَإِلَّا سَأَلْتُكَ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ: أَيُّمَا كَانَ [أَوَّلَ][٣] وَقْعَةُ بَدْرٍ أَوْ أُحُدٍ؟ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي ذَلِكَ، وَهِيَ (مِنْ)[٤] أَهْوَنِ [٤٧] مَسَائِلِ التَّارِيخِ! (فَأَمْسَكَ عَنْهُ[٥]))[٦].

بَلِ اتَّفَقَ أَنَّ الْأَمِيرَ سَنْجَرَ الدَّوَادَارِيَّ[٧] سَأَلَ الْحَافِظَ الشَّرَفَ الدِّمْيَاطِيَّ -وَنَاهِيكَ بِجَلَالَتِهِ- عَنْ سَنَةِ وَفَاةِ الْبُخَارِيِّ[٨] فَلَمْ يَتَّفِقْ لَهُ الْمُبَادَرَةُ لِاسْتِحْضَارِهَا، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ، فَسَأَلَهُ عَنْهَا، فَبَادَرَ لِذِكْرِهَا، فَحَظِيَ عِنْده بِذَلِكَ جِدًّا، وَزَادَ فِي إِكْرَامِهِ وَتَقْرِيبِهِ.

وَطَلَعَ الْقَاضِي جَلَالُ الدِّينِ الْبُلْقِينِيُّ يَوْمًا مِنْ بَيْتِهِ، فَأَمَرَ جِهَارًا بَعْضَ خَوَاصِّهِ بِالتَّوَجُّهِ لِلتَّقِيِّ الْمَقْرِيزِيِّ لِيَسْأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ مِنْ تَعَلُّقَاتِ التَّارِيخِ، فَكَانَ فِي هَذَا

---

(١) في باقي النسخ: لإسماعها.

(٢) في باقي النسخ: أيامه، وهو تحريف.

(٣) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) ساقط من باقي النسخ.

(٥) ساقط من باقي النسخ.

(٦) الفقرة بكاملها ساقطة من ب. والقصة مذكورة عند: الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ص ٣٥٩ .

(٧) **الدوادار** هو: الذي يحمل دواة السلطان أو الأمير، ويتولى أمرها من حكم وتنفيذ. انظر: محمد أحمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ص ٧٧؛ مصطفى الخطيب، معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، ص ١٨٦. ويقصد الأمير علم الدين أبا موسى التركي الصالحي (ت ٦٩٩هـ). انظر الذهبي، تاريخ، ١٥/ ٩٠٩.

(٨) (ت ٢٥٦هـ).



الْفَخْرِ لَهُ مِنْ مِثْلِهِ.

وَأَعْظَمُ مِنْ هَذَا فِي الْفَخْرِ لَهُ كَوْنُ شَيْخِنَا كَانَ يَقْصِدُهُ فِي بَيْتِهِ لِلْمُذَاكَرَةِ مَعَهُ، مَعَ كَثْرَةِ تَرَدُّدِ التَّقِيِّ لَهُ، وَلَهُمَا فِي ذَلِكَ مَقَاصِدُ.

وَحَكَى لَنَا شَيْخُنَا أَنَّ الظَّاهِرَ طَطَرْ[١] قَالَ لَهُ: إِنَّهُ فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي مَاتَ فِيهَا الْمُؤَيَّدُ ضَاقَتْ يَدُهُ جِدًّا، حَتَّى أَنَّ شَخْصًا قَدَّمَ لَهُ مَأْكُولًا، فَلَمْ يَجِدْ فِي حَاصِلِهِ خَمْسَةَ دَنَانِيرَ يُكَافِئُهُ بِهَا، وَلَا مَنْ يَقْرُضُهَا لَهُ، وَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَسْرَعَ مِنَ اسْتِيلَائِهِ عَلَى الْمَمْلَكَةِ وَذَخَائِرِهَا، ثُمَّ أَمَرَهُ[٢] بِكِتَابَتِهَا فِي تَارِيخِهِ، فَإِنَّهَا عَجِيبَةٌ[٣].

وَكَانَ شَيْخُنَا الْبَدْرُ الْعَيْنِيُّ يَقْرَأُ عِنْدَ الْأَشْرَفِ بَرْسْبَاي وَغَيْرِهِ التَّارِيخَ وَنَحْوَهُ، بِحَيْثُ يَقُولُ الْأَشْرَفُ مَا مَعْنَاهُ: «إِنَّهُ مَا عَرَفَ الْإِسْلَامَ إِلَّا مِنْهُ».

وَجَمَعَ هُوَ وَغَيْرُهُ -كَـ: ابْنِ نَاهِضٍ[٤] وَغَيْرِهِ- لِلْمُلُوكِ سِيَرًا؛ لِعِلْمِهِمْ بِرَغْبَتِهِمْ فِي ذَلِكَ.

وَرَامَ مِنِّي الدَّوَادَارُ الْكَبِيرُ يَشْبَكُ الْمُؤَيَّدِيُّ الْفَقِيهُ - وَكَانَ مِنْ خِيَارِ الْأُمَرَاءِ وَأَجِلَّائِهِمْ[٥] وَمِمَّنْ يَقْرَأُ عَلَيَّ مِنْهُمْ بِقَصْدِهِ الْجَمِيلِ - أَنْ أَفْعَلَ مَعَ الظَّاهِرِ خُشْقَدَمَ[٦] نَظِيرَ الْعَيْنِيِّ، فَمَا وَافَقْتُهُ.

---

(١) هو: الملك الظاهر أبو الفتح (ت ٨٢٤هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ٤/ ٧-٨.

(٢) في أ: أمرها، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ.

(٣) انظر: السخاوي، الضوء ٤/ ٨.

(٤) هو: محمد بن ناهض بن محمد الكردي الحلبي، نزيل القاهرة، أديب ناظم، له «سيرة المؤيد شيخ» (ت ٨٤١هـ). انظر: السخاوي: الضوء، ١٠/ ٦٧. وتوجد نسخة في معهد المخطوطات العربية. انظر: خزانة التراث (٨٤٨٢٩).

(٥) (ت ٨٧٨هـ)، انظر: السخاوي، الضوء، ١٠/ ٢٧٢.

(٦) هو: أبو سعيد الرومي (ت ٨٧٢هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ٣/ ١٧٥.



نَعَمْ، سَأَلَنِي الدَّوَادَارُ بَعْدَهُ يَشْبَكُ من(١) مَهْدِيٍّ عَظِيمِ الدَّوْلَةِ(٢) - وَكَانَ فِي الذَّوْقِ سِيَّمَا لِهَذَا المَعْنَى بِمَكَانٍ - أَنْ أُذَيِّلَ لَهُ عَلَى تَارِيخِ المَقْرِيزِيِّ [٤٨] «السُّلُوكُ» فَأَجَبْتُهُ بَعْدَ الاِسْتِخَارَةِ وَالاِسْتِشَارَةِ وَجَمَعْتُ «التِّبْرُ الْمَسْبُوكُ» وَاغْتَبطَ بِذَلِكَ، بِحَيْثُ كَانَ يَسْتَصْحِبُ مَا حَصَّلَهُ مِنْهُ فِي أَسْفَارِهِ، وَيُوقِفُ عَلَيْهِ مَنْ يَكُونُ بَيْنَ يَدَيْهِ، مُتَبَجِّحًا بِهِ إِلَى غَيْرِهِمْ مِنَ الْمُبَاشِرِينَ وَالرُّؤَسَاءِ، وَأَعْلَى مِنْهُمْ مِمَّنْ لَهُمْ تَلَفُّتٌ لِلثَّنَاءِ وَالذِّكْرِ الْجَمِيلِ، وَجَلْبٌ لِمَنْ يَتَوَهَّمُونَ ذِكْرَهُ لَهُمْ بِالتَّعْلِيلِ، وَلَكِنْ بَطَلَ ذَلِكَ كُلُّهُ، وَمَا بَقِيَ غَالِبًا سِوَى الْجَهْلِ وَقِلَّةِ الأَدَبِ وَالتَّلَفُّتِ لِلْحِطَامِ وَالسَّلَامِ.

وَكَانَ مِمَّا قُلْتُهُ فِي مُقَدِّمَةِ «التِّبْرُ»(٣):

«عِلْمُ التَّارِيخِ فَنٌّ مِنْ فُنُونِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَزَيْنٌ تَقَرُّ بِهِ الْعُيُونُ، حَيْثُ سُلِكَ فِيهِ المَنْهَجُ الْقَوِيمُ الْمُسْتَوِي، بَلْ وَقْعُهُ مِنَ الدِّينِ عَظِيمٌ، وَنَفْعُهُ يَتَعَيَّنُ(٤) فِي الشَّرْعِ لِشُهْرَتِهِ، غَنِيٌّ عَنْ مَزِيدِ البَيَانِ وَالتَّفْهِيمِ.

إِذْ بِهِ (يَعْلَمُ أَهْلُ الْجَلَالَةِ وَالرُّسُوخِ مَا يُفْهَمُ بِهِ النَّاسِخُ مِنَ الْمَنْسُوخِ)(٥) وَيَظْهَرُ تَزْيِيفُ مُدَّعِي اللِّقَاءِ، وَيُشْهَرُ مَا(٦) صَدَرَ مِنْهُ مِنَ التَّحْرِيفِ فِي الاِرْتِقَاءِ (لَمَّا تَبَيَّنَ أَنَّ الشَّيْخَ الَّذِي جَعَلَ رِوَايَتَهُ عَنْهُ مِنْ مَقْصِدِهِ كَانَ قَدْ مَاتَ قَبْلَ مَوْلِدِهِ، أَوْ)(٧) كَانَ اخْتَلَّ عَقْلُهُ أَوْ اخْتَلَطَ، أَوْ لَمْ يُجَاوِزْ بَلْدَتَهُ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْهَا الطَّالِبُ قَطُّ.

---

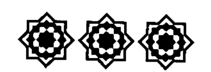
(١) في ق، ز: بن، وهو تحريف.
(٢) يُعْرف بالصغير (ت ٨٨٥ هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ١٠/ ٢٧٢.
(٣) انظر: ص ٢-٣.
(٤) في التبر المسبوك: متين.
(٥) ليست في: التبر المسبوك.
(٦) في التبر المسبوك: بيان.
(٧) ليست في: التبر المسبوك.



وَتُحْفَظُ بِهِ الْأَنْسَابُ الْمُتَرَتِّبُ عَلَيْهَا صِلَةُ الرَّحِمِ، وَالْمُتَسَبِّبُ عَنْهَا الْمِيرَاثُ وَالْكَفَاءَةُ (حَيْثُمَا قُرِّرَ فِي مَحَلِّهِ وَفُهِمَ. وَكَذَا تُعْلَمُ مِنْهُ آجَالُ الْحُقُوقِ[1] وَاخْتِلَافُ النُّقُودِ، وَالأَوْقَافِ)[2] الَّتِي يَنْشَأُ عَنْهَا مِنَ الاِسْتِحْقَاقِ مَا هُوَ مَعْهُودٌ.

وَيُنْتَفَعُ بِهِ فِي الاِطِّلَاعِ عَلَى أَخْبَارِ الْعُلَمَاءِ وَالزُّهَّادِ وَالْفُضَلَاءِ، وَالْخُلَفَاءِ وَالْمُلُوكِ وَالْأُمَرَاءِ وَالنُّبَلَاءِ، وَسِيَرِهِمْ وَمَآثِرِهِمْ فِي حَرْبِهِمْ وَسِلْمِهِمْ، وَمَا أَبْقَى الدَّهْرِ مِنْ فَضَائِلِهِمْ أَوْ رَذَائِلِهِمْ، بَعْدَ أَنْ أَبَادَهُمُ الْحَدَثَانِ[3] وَأَبْلَى جَدِيدَهُمُ الْمَلْوَانِ[4]. حَيْثُ تُتَبَّعُ الْأُمُورُ الْحَسَنَةُ مِنْ آثَارِهِمْ، وَلَا يَسْمَعُ مِنْهُمْ فِيمَا تَنْفِرُ عَنْهُ الْعُقُولُ الْمُسْتَحْسِنَةُ مِنْ [٤٩] أَخْبَارِهِمْ.

وَيُعْتَبَرُ بِمَا فِيهِ مِنَ الْمَوَاعِظِ النَّافِعَةِ وَاللَّطَائِفِ الْمُفِيدَةِ؛ لِتَرْوِيحِ النُّفُوسِ الطَّامِعَةِ، مَعَ مَا يَلْتَحِقُ بِهِ مِنَ المَسَائِلَ الْعِلْمِيَّةِ، وَالْمَبَاحِثِ النَّظَرِيَّةِ، وَالْأَشْعَارِ الَّتِي هِيَ جُلُّ مَوَادِّ العُلُومِ الْأَدَبِيَّةِ، كَـ: اللُّغَةِ وَالْمَعَانِي وَالْعَرَبِيَّةِ».



(١) في التبر المسبوك: الخيوف.

(٢) ساقط من ب.

(٣) الحَدَثان: أي حوادث الدهر. انظر: الأزهري، تهذيب اللغة، ٤/ ٤٠٥. (مادة: حدث).

(٤) المَلَوان: أي الليل والنهار. انظر: ابن منظور، لسان ١٣/ ١٩٠. (مادة: ملا).



[التَّارِيخُ فَرْضُ كِفَايَةٍ أَفْضَلُ مِنْ فَرْضِ عَيْنٍ][1]

وَلِهَذَا صَرَّحَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ (عُلَمَاءِ الْمَذَاهِبِ)[2] أُولِي[3] الْأَمَانَاتِ بِأَنَّهُ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ (الرَّاجِحُ ارْتِقَاؤُهُ عَلَى فَرْضِ العَيْنِ، لِلانْدِفَاعِ بِقِيَامِهِ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ التَّأْثِيمَاتُ، بَل رُبَّمَا انْحصَرَ وَتَعَيَّنَ حَسْبَمَا يَعْلَمُهُ مَنِ اسْتَظْهَرَ وَتَبَيَّنَ. هَذَا مَعَ كَوْنِهِ فَرْدًا مِنْ أَفْرَادِ عُلُومِهِ، وَعِقْدًا مِنْ مَعْلُومَاتِهِ وَرُسُومِهِ)[4].

وَمَا أَحْسَنَ مَا بَلَغَنِي مِنَ الشِّعْرِ فِي مَدْحِهِ، وَأَبْيَنَ مَا أَعْجَبَنِي، مِمَّا يُرَغِّبُ فِي الاعْتِنَاءِ بِهِ وَعَدَمِ طَرْحِهِ، قَوْلُ الْقَاضِي الْأَرْجَانِيِّ[5] الْبَدِيعُ الأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي:

إِذَا عَلِمَ الإِنْسَانُ أَخْبَارَ مَنْ مَضَى ... تَوَهَّمْتَهُ قَدْ عَاشَ مِنْ أَوَّلِ الدَّهْرِ
وَتَحْسَبُهُ قَدْ عَاشَ آخِرَ عُمْرِهِ ... إِذَا كَانَ قَدْ أَبْقَى الجَمِيلَ مِنَ الذِّكْرِ
فَقَدْ عَاشَ كُلَّ الدَّهْرِ مَنْ كَانَ عَالِمًا ... حَلِيمًا كَرِيمًا فَاغْتَنِمْ أَطْوَلَ العُمْرِ[6]

(وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ شَرَفِ هَذَا الْفَنِّ إِلَّا أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ صَنَّفَ «تَارِيخَهُ»[7] فِي الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ يَكْتُبُهُ فِي اللَّيَالِي الْمُقْمِرَةِ، وَسَوَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ «صَحِيحِهِ» حَيْثُ حَوَّلَ تَرَاجِمَهُ بَيْنَ الْقَبْرِ النَّبَوِيِّ وَالْمِنبَرِ

---

(١) في هامش ب.
(٢) ليست في: التبر المسبوك.
(٣) في التبر المسبوك: أهل.
(٤) ليست في: التبر المسبوك.
(٥) هو: ناصح الدين أحمد بن محمد بن الحسين، أديب شاعر (ت ٥٤٤هـ). انظر: الإسنوي، طبقات الشافعية، ١/ ١١٠. والأبيات المذكورة وردت بألفاظ مختلفة. انظر: ديوانه، ٢/ ٦٧٢.
(٦) إلى هُنا ينتهي النقل من: التبر المسبوك.
(٧) أي: التاريخ الكبير.



الشَّرِيفِ، وَكَانَ يُصَلِّي لِكُلِّ تَرْجَمَةٍ رَكْعَتَيْنِ(١).

قُلْتُ: وَاسْتِوَاؤُهُمَا ظَاهِرٌ؛ فَإِنَّهُ لَا يُتَوَصَّلُ لِلْحُكْمِ عَلَى الحَدِيثِ إِلَّا بِهِ)(٢).

وَيُسْتَفَادُ مِنْ أَثْنَاءِ(٣) هَذَا الْفَنِّ مَا لَعَلَّهُ مُنْدَرِجٌ فِي عُلُومٍ أُخَرَ كَـ: السِّيَاسَةِ؛ الْعِلْمُ الَّذِي يُتَعَرَّفُ مِنْهُ أَنْوَاعُ الرِّيَاسَاتِ [٥٠] وَالسِّيَاسَاتِ، وَالاِجْتِمَاعَاتِ الْفَاضِلَةِ وَالْمُرْدِيَةِ، وَتَوَابِعُ ذَلِكَ.

وَكَـ: عِلْمِ الْأَخْلَاقِ الَّذِي يُعْلَمُ مِنْهُ أَنْوَاعُ الْفَضَائِلِ وَكَيْفِيَّةُ اكْتِسَابِهَا، وَأَنْوَاعُ الرَّذَائِلِ وَكَيْفِيَّةُ اجْتِنَابِهَا.

وَكَـ: عِلْمِ تَدْبِيرِ الْمَنْزِلِ الَّذِي يُعْلَمُ مِنْهُ الْأَحْوَالُ الْمُشْتَرِكَةُ بَيْنَ الْإِنْسَانِ، وَزَوْجِهِ، وَوَلَدِهِ، وَخَدَمِهِ، وَوَجْهُ الصَّوَابِ فِيهَا.

وَمِمَّا بَلَغَنَا أَنَّ بَعْضَ نُدَمَاءِ الأَشْرَفِ بَرْسْبَاي مَدَحَهُ بِكَوْنِهِ(٤) أَغْنَى الْفُقَهَاءِ بِمَا انْفَرَدَ بِهِ عَنْ كَثِيرِينَ مِمَّنْ قَبْلِهِ -يَعْنِي فَإِنَّهُ(٥) بَنَى مَدْرَسَةً بِالْقَاهِرَةِ وَبِالصَّحْرَاءِ وَبِالْخَانِقَاهْ(٦) وَغَيْرِ ذَلِكَ - فَقَالَ: «إِنَّ مَنْ سَبَقَنَا كَانَ فُقَهَاؤُهُمْ غَيْرَ مُوَافِقِينَ لَهُمْ، فَقَصَّرُوا فِي جَانِبِهِمْ لِذَلِكَ، وَفُقَهَاؤُنَا لَا يُخَالِفُونَا، فَلَا أَقَلَّ مِنْ أَنْ نَسْمَحَ لَهُمْ بِحِطَامِ الدُّنْيَا».

---

(١) انظر: الذهبي، سير، ١٢/ ٤٠٠، ٤٠٤.

(٢) هذه الفقرة ساقطة من ب.

(٣) في باقي النسخ: أنباء.

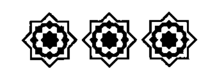
(٤) في ق، ز: بكون.

(٥) في ز: بأنه.

(٦) **الخانقاه**: هي كلمة فارسية تعني محلاً للتعبد والتزهد والبعد عن الناس. انظر: محمد أحمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ص ٦٦؛ مصطفى الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ص ١٥٨.



قُلْتُ: وَهَذَا قَدْ كَانَ، وَأَمَّا الْآنَ فَالْمُوَافَقَةُ حَاصِلَةٌ، وَالِانْقِيَادُ بِالْخِطَامِ[1] دُونَ الْحُطَامِ، بَلْ هُمْ مُزَاحِمُونَ فِي أَرْزَاقِهِمُ الْمُرْصَدَةِ لَهُمْ مِمَّنْ قَبْلَهُمْ! غَفَرَ اللهُ لَنَا وَلَهُمْ.



(١) في أ: الحطام، وهو تصحيف، والتصويب من باقي النسخ.



تَتِمَّةٌ فِيهَا فَائِدَتَانِ:

[الفَرْقُ بَيْنَ التَّارِيخِ وَالطَّبقَاتِ][1]

الْأُولَى: قَالَ الْعِزُّ ابْنُ جَمَاعَةَ[2]:

«وَمِمَّا يُشْكِلُ وَيُحْتَاجُ إِلَيْهِ، مَعْرِفَةُ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ عِلْمِ التَّارِيخِ وَعِلْمِ الطَّبَقَاتِ، وَمَعْرِفَةُ الِافْتِرَاقِ بَيْنَ مَوْضُوعِهِمَا وَغَايَتِهِمَا».

قَالَ: «وَالحَقُّ عِنْدِي أَنَّهُمَا بِحَسَبِ الذَّاتِ يَرْجِعَانِ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَبِحَسَبِ الاعْتِبَارِ يَتَحَقَّقُ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّغَايُرِ».

قُلْتُ: بَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ وَجْهِيٌّ[3]، فَيَجْتَمِعَانِ فِي التَّعْرِيفِ بِالرُّوَاةِ، وَيَنْفَرِدُ التَّارِيخُ بِالحَوَادِثِ، وَالطَّبَقَاتُ بِمَا إِذَا كَانَ فِي البَدْرِيِّينَ -مَثَلًا- مَنْ تَأَخَّرَتْ وَفَاتُهُ عَمَّنْ لَمْ يَشْهَدْهَا؛ لِاسْتِلْزَامِهِ تَقْدِيمَ مُتَأَخِّرِ[4] الْوَفَاةِ. هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، وَإِنْ خَرَجَ غَالِبُ مَنْ صَنَّفَ بَعْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ «طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ» مَثَلًا عَنْهُ، لِمُرَاعَاتِهِمْ فِي الطَّبَقَةِ قُرْبَ الْوَفَيَاتِ. وَرُبَّمَا يَكُونُ الوَاحِدُ مِنْ طَبَقَةٍ تَلِي الْمَذْكُورَ فِيهَا لِقِدَمِ مَوْتِهِ، وَإِنْ كَانَ دُونَهُمْ فِي الْأَخْذِ.

---

(١) في هامش ب.

(٢) لم أجد النص.

(٣) العام من وجه، والخاص من وجه: هما اللذان يوجد كل واحدٍ منهما مع الآخر أحيانًا، ويوجد كل منهما بدون الآخر أحيانًا أخرى، فيجتمعان في صورة، وينفرد كل واحدٍ منهما في صورة. انظر التعليق على: ابن النجار، شرح الكوكب المنير، ٣/ ٣٨٤.

(٤) في باقي النسخ: المتأخر.

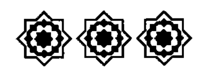


وَقَدْ [٥١] فَرَّقَ بَيْنَهُمَا بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِأَنَّ التَّارِيخَ يُنْظَرُ فِيهِ بِالذَّاتِ إِلَى الْمَوَالِيدِ وَالْوَفَيَاتِ، وَبِالْعَرَضِ إِلَى الأَحْوَالِ، وَالطَّبَقَاتِ يُنْظَرُ فِيهَا بِالذَّاتِ إِلَى الْأَحْوَالِ، وَبِالْعَرَضِ إِلَى الْمَوَالِيدِ وَالْوَفَيَاتِ.

وَلَكِنَّ الأَوَّلَ(١) أَشْبَهُ.

الثَّانِيَةُ: يَقَعُ فِي كَلَامِهِمْ: «فُلَانٌ الْمُتَوَفَّى» وَأَنْتَ(٢) فِي فَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا بِالْخِيَارِ، وَالْكَسْرُ مُوَجَّهٌ بِالْمُسْتَوفِي لِمُدَّةِ حَيَاتِهِ، وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٤] عَلَى قِرَاءَةِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي فَتْحِ اليَاءِ(٣)؛ أَيْ: يَسْتَوْفُونَ آجَالَهُمْ. وَإِنْ حُكِيَ أَنَّ أَبَا الْأَسْودِ الدُّؤَلِيَّ كَانَ مَعَ جَنَازَةٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: مَنْ الْمُتَوفِّي؟ بِكَسْرِ الْفَاءِ، فَقَالَ: اللهُ. وَأَنَّهَا كَانَتْ أَحَدَ الْأَسْبَابِ الْبَاعِثَةِ لِأَمْرِ عَلِيٍّ لَهُ بِالنَّحْوِ، فَقَدْ قِيلَ، يَعْنِي عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ الْحِكَايَةِ: إِنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى مَا يَحْتَمِلُهُ فَهْمُهُ وَيَتَعَقَّلُهُ(٤) خُصُوصًا وَهُوَ الْقَائِلُ: «حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ»(٥).

وَأَمَّا غَايَتُهُ فَالتَّرَجِّي لِرِضَا اللهِ؛ فَإِنَّهُ لا يُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا، وَالْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ.



---

(١) في أ: الأولى، والمثبت من باقي النسخ. وانظر: فتح المغيث، ٤/ ٤٩٨.

(٢) في أ: وأتت، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) انظر: الزمخشري، الكشاف، ١/ ٤٥٨.

(٤) في أ: أو تتغلقه، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢٧) عن علي موقوفًا. وورد بألفاظ أخرى عن بعض الصحابة. انظر: السخاوي،الأجوبة المرضية، ١/ ٢٩٤؛ المقاصد الحسنة، رقم ١٨٠.



[تَمْشِي الأَحْكَامُ الخَمْسَةُ فِي التَّارِيخِ][1]

وَأَمَّا حُكْمُهُ فَلَيْسَ بِمُطَّرِدٍ فِي وَاحِدٍ، بَلْ مِنْهُ مَا هُوَ وَاجِبٌ إِذَا تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِلْوُقُوفِ عَلَى اتِّصَالِ الْخَبَرِ وَشِبْهِهِ، وَلِمَعْرِفَةِ النَّسْخِ، وَلِلْأَنْسَابِ الَّتِي يَنْشَأُ عَنْهَا التَّوَارُثُ وَالْكَفَاءَةُ.

وَمِنْ ثَمَّ صَرَّحَ بَعْضُهُمْ: بِأَنَّ عَلَيْهِ مَدَارَ الْأَحْكَامِ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ: إِنَّهُ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ، وَبَعْضُهُمْ: إِنَّهُ مِمَّا يَنْبَغِي، وَلَكِنَّهَا غَيْرُ مُتَمَحِّضَةٍ لِلْوُجُوبِ[2] بَلْ يَنْدَرِجُ تَحْتَهَا الْمُسْتَحَبُّ بِحَسَبِ الْمَقَامِ وَالسِّيَاقِ[3] وَرُبَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْمُبَاحِ.

وَعَقَدَ[4] الْخَطِيبُ بَابًا لِوُجُوبِ بَيَانِ أَحْوَالِ الْكَذَّابِينَ، وَالنَّكِيرِ عَلَيْهِمْ، وَإِنْهَاءِ أَمْرِهِمْ إِلَى السَّلَاطِينَ[5] وَأَوْرَدَ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ لِشَدَّةِ اعْتِنَائِهِ بِهِ لَمَّا وَدَّعَ [٥٢] أَبَا عَلِيٍّ الْحَسَنَ بْنَ الرَّبِيعِ[6] قَعَدَ مَعَهُ، وَأَخْرَجَ أَلْوَاحَهُ، وَسَأَلَهُ أَنْ يُمْلِيَ عَلَيْهِ وَفَاةَ ابْنِ الْمُبَارَكِ، فَفَعَلَ، وَأَنَّهَا فِي سَنَةِ إِحْدَى وَثَمَانِينَ [وَمِائَةٍ][7] وَأَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مَقْصِدِهِ بِهِ فَقَالَ: «أُرِيدُ أَتَعَرَّفُ بِهِ الْكَذَّابِينَ» أَوْ كَمَا قَالَ[8].

---

(١) في هامش ب.

(٢) في باقي النسخ: الوجوب.

(٣) في أ: السباق، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) في أ: وعند، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) انظر: الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي، ص ٣٤١.

(٦) من رواة الأحاديث ثقة (ت ٢٢٠هـ): انظر: المزي، تهذيب الكمال، ٦/ ١٥١.

(٧) زيادة من: الجامع لأخلاق الراوي.

(٨) انظر: الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي، ص ٣٦١.



وَقَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ ابْنُ فَارِسٍ كَمَا مَضَى: إِنَّ السِّيرَةَ النَّبَوِيَّةَ بِخُصُوصِهَا مِنْهُ «مِمَّا يَحِقُّ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ حِفْظُهَا، وَيَجِبُ عَلَى ذِي الدِّينِ مَعْرِفَتُهَا»[١].

وَيَتَأَيَّدُ بِقَوْلِ بَعْضِهِمْ: «إِنَّهُ يَخْشَى لِمَنْ جَهِلَهَا إِذَا قِيلَ لَهُ: مَا تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ أَنْ يَقُولَ: لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ! أَعَاذَنَا اللهُ مِنْ ذَلِكَ». وَنَحْوُهُ الْقَوْلُ بِعَدَمِ صِحَّةِ إِيمَانِ الْمُقَلِّدِ[٢].

وَقَدْ يُتَمَسَّكُ بِقَوْلِ أَبِي مُحَمَّدٍ ابْنِ حَزْمٍ فِي كِتَابِهِ «مَرَاتِبُ الْعُلُومِ»[٣]:

«الْعُلُومُ الْقَائِمَةُ الْيَوْمَ سَبْعَةُ أَقْسَامٍ عِنْدَ كُلِّ أُمَّةٍ، وَفِي كُلِّ مَكَانٍ وَزَمَانٍ: عِلْمُ الشَّرِيعَةِ، وَعِلْمُ أَخْبَارِهَا -يَعْنِي الْمُتَضَمِّنَ لِفَنِّ التَّارِيخِ- وَعِلْمُ لُغَاتِهَا» وَذَكَرَ بَاقِيَهَا لِلْوُجُوبِ.

وَذَكَرَ الْعِزُّ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي «قَوَاعِدِهِ»[٤] مِنْ أَمْثِلَةِ الْبِدَعِ الْوَاجِبَةِ:

«الْكَلَامُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ؛ لِيَتَمَيَّزَ الصَّحِيحُ مِنَ السَّقِيمِ، وَقَدْ دَلَّتْ قَوَاعِدُ الشَّرِيعَةِ عَلَى أَنَّ حِفْظَ الشَّرِيعَةِ فَرْضُ كِفَايَةٍ فِيمَا[٥] زَادَ عَلَى الْقَدْرِ الْمُتَعَيِّنِ، وَلَا يَتَأَتَّى حِفْظُ الشَّرِيعَةِ إِلَّا بِمَا ذَكَرْنَاهُ» انْتَهَى.

وَإِدْرَاجُهُ لِذَلِكَ فِي الْبِدَعِ لَيْسَ بِجَيِّدٍ، فَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُاللهِ»[٦] وَ«بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ»[٧] فِي أَشْبَاهٍ لِذَلِكَ فِي الطَّرَفَيْنِ.

---

(١) انظر: أوجز السير لخير البشر، ص ٥.
(٢) انظر: عبد الكريم النملة، المهذب في علم أصول الفقه المقارن، ٥/ ٢٣٨٩.
(٣) انظر: ص ٧٨-٧٩.
(٤) انظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ٢/ ١٧٣.
(٥) في ز: فما.
(٦) سيأتي تخريجه.
(٧) سيأتي تخريجه.



(مِنْهَا مِمَّا أَوْرَدَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ»(١) مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «**إِذَا عَلِمَ أَحَدُكُمْ مِنْ أَخِيهِ خَيْرًا فَلْيُخْبِرْهُ بِهِ، فَإِنَّهُ تَزْدَادُ رَغْبَتُهُ فِي الْخَيْرِ**»(٢) وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَصِحُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ مُرْسَلًا».

وَمِنْهَا مَا لِلطَّبَرَانِيِّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ مِنْ حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَفَعَهُ: «**إِذَا مُدِحَ الْمُؤْمِنُ رَبَا الإِيمَانُ فِي قَلْبِهِ**»(٣))(٤). [٥٣]

وَمِنْهُ مَا هُوَ حَرَامٌ كَالْمَذْكُورِ مِمَّا وَقَعَ لِكَثِيرٍ مِنْ جُهَّالِ الْمُؤَرِّخِينَ الَّذِينَ مُعَوَّلُهُمْ غَالِبًا عَلَى النَّاقِلِينَ عَنْ كُتُبِ الْأَوَّلِينَ كَـ«مُبْتَدَأُ»(٥) وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ، الْقَائِلِ مُصَنِّفُهُ: «قَرَأْتُ ثَلَاثِينَ كِتَابًا نَزَلَتْ عَلَى ثَلَاثِينَ نَبِيًّا»(٦) وَأَنَّ كُلًّا مِنْ عَبْدِاللهِ بْنِ سَلَامٍ ثُمَّ كَعْبِ الْأَحْبَارِ أَعْلَمُ أَهْلِ زَمَانِهِ، وَأَنَّهُ جَمَعَ عِلْمَهُمَا.

وَكَذَا غَيْرُهُ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي تَجْرِي مَجْرَى الْخُرَافَاتِ، حَيْثُ أَوْرَدَهُ(٧) بِالْجَزْمِ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ لِبُطْلَانِهِ، وَلَا أَنَّهُ مِمَّا نُقِلَ عَنْ كُتُبِ الْأَوَائِلِ، سِيَّمَا الْمُضَافُ لِسِيَرِ الْأَنْبِيَاءِ، وَالْمَحْكِيُّ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ مِنَ الْأَخْبَارِيِّينَ(٨) [إِذْ] (٩) الْغَالِبُ

(١) انظر: العلل الواردة في الأحاديث، ٧/ ٣٠٤.

(٢) انظر: الألباني، الضعيفة، رقم: ١٦٣٩.

(٣) انظر: الألباني، الضعيفة، رقم: ١٦٣٨.

(٤) هذه الفقرة ساقطة من ب.

(٥) هو كتاب: المبتدأ والسير. انظر: المسعودي، مروج، ١/ ٤٦؛ سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص ١٢٤.

(٦) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» ٦/ ٧١؛ وابن عساكر في «تاريخه» ٦٣/ ٣٧٧، من طريق الواقدي المتهم. وورد بلفظ آخر. انظر: الفريابي، القدر، رقم: ٣٩٨؛ البيهقي، الأسماء والصفات، رقم: ٣٧٤؛ والدينوري، المجالسة، ٣/ ٤٢٢.

(٧) في أ: أورد، والمثبت من باقي النسخ.

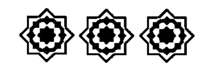
(٨) في أ: الأخبار بين، والتصويب من باقي النسخ، ومن: ابن الصلاح، علوم الحديث، ص ٢٩٢.

(٩) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.



عَلَيْهِمُ الْإِكْثَارُ وَالتَّخْلِيطُ.

وَكَذَا مَا يُسْتَهْجَنُ ذِكْرُهُ عِنْدَ أَرْبَابِ الْعُقُولِ[١] **مِنْ حَوَادِثَ لَا مَعْنَى لَهَا وَلَا فَائِدَةَ،** وَذِكْرُ أُنَاسٍ مِنَ الْمُلُوكِ وَالْأَكَابِرِ يُضَافُ إِلَيْهِمْ شُرْبُ الْخَمْرِ وَفِعْلُ الْفَوَاحِشِ[٢] مِمَّا تَصْحِيحُهُ عَنْهُمْ عَزِيزٌ، وَهُوَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ إِشَاعَةِ الْفَاحِشَةِ إِنْ صَحَّ، أَوِ الْقَذْفِ إِنْ لَمْ يَصِحَّ، سِيَّمَا وَقَدْ يَتَضَمَّنُ التَّهْوِينَ عَلَى أَبْنَاءِ جِنْسِهِمْ فِيمَا هُمْ (فِيهِ) [٣] مِنَ الزَّلَلِ. عَلَى أَنَّ الْأَخْبَارَ لَا تَسْلَمُ مِنْ بَعْضِ هَذَا.



(١) في أ: المعقول، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) في أ: الحوادث، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ.

(٣) ساقط من ز.



[السِّيَاسَةُ][(١)]

(وَمِنْ أَعْظَمِ خَطَأِ السَّلَاطِينِ وَالْأُمَرَاءِ نَظَرُهُمْ فِي سِيَاسَاتِ مُتَقَدِّمِيهِمْ، وَعَمَلُهُمْ بِمُقْتَضَاهَا، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِيمَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ، ثُمَّ تَسْمِيَةُ أَفْعَالِهِمُ الْخَارِجَةِ عَنِ الشَّرْعِ سِيَاسَةً! فَإِنَّ الشَّرْعَ هُوَ السِّيَاسَةُ، لا عَمَلُ السُّلْطَانِ بِهَوَاهُ وَرَأْيِهِ. وَوَجْهُ خَطَئِهِمْ[(٢)] فِي هَذَا أَنَّ مَضْمُونَ قَوْلِهِمْ يَقْتَضِي أَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِمَا يَكْفِي فِي السِّيَاسَةِ، فَاحْتَجْنَا إِلَى تَتِمَّةٍ فِيمَا رَأَيْنَا![(٣)] فَهُمْ يَقْتُلُونَ مَنْ لا يَجُوزُ قَتْلُهُ، وَيَفْعَلُونَ مَا لا يَحِلُّ فِعْلُهُ، وَيُسَمُّونَ ذَلِكَ سِيَاسَةً!).

وَهَذَا تَعَاطٍ عَلَى الشَّرِيعَةِ يُشْبِهُ الْمُرَاغَمَةَ[(٤)] وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الزخرف: ٢٣].

وَمِنْهُ ذِكْرُ الْمَسَاوِئِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ، مَنْ يُخْرِجُ مَسَاوِئَ الْكَبِيرِ وَهَنَّاتِهِ فِي هَيْئَةِ [٥٤] الْمَدْحِ وَالْمَكَارِمِ وَالْعَظَمَةِ غَيْرُ مُلْتَفِتٍ لِلتَّحْرِيمِ.

وَكَذَا مِنْ أَسْبَابِ [التَّحْرِيمِ][(٥)] الزِّيَادَةُ فِي الجَرْحِ عَلَى مَا يَحْصُلُ الْغَرَضُ وَالنَّقْصُ مِنَ المَدْحِ.

وَمِنْهُ مَا هُوَ مُسْتَحَبٌّ، حَيْثُ كَانَ طَرِيقًا لِلاِقْتِفَاءِ فِي الْمَحَاسِنِ، وَتَرْكِ مَا لَا يُنَاسِبُ مِنَ الْمَشَائِنِ، وَإِعْمَالِ الْفِكْرِ فِي تَدَبُّرِ الْعَوَاقِبِ، وَعَدَمِ الْوُثُوقِ بِدَوَامِ قَرِيبٍ أَوْ صَاحِبٍ،

---

(١) في هامش ب. والفقرة الآتية بين قوسين هي بنصها كلام ابن الجوزي. انظر: المنتظم ١/ ١١٧.

(٢) في أ: خطابهم، والمثبت من باقي النسخ، ومن: المنتظم.

(٣) في ق، ز: رأيناه.

(٤) المُراغَمة: هي المنازعة. استعارة. انظر: الراغب الأصبهاني، المفردات، ص ٣٥٩ (مادة: رغم).

(٥) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.



وَغَيْرِهَا[١] مِمَّا أَشَرْنَا إِلَيْهِ فِي فَوَائِدِهِ.

وَمِنْهُ مَا هُوَ مَكْرُوهٌ لِكَثِيرِينَ مِنْ تَسْوِيدِ كَثِيرٍ مِنْهُمْ لِلأَوْرَاقِ -حَسْبَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ[٢]- **بِصَغَائِرِ الْأُمُورِ الَّتِي الإِعْرَاضُ عَنْهَا أَوْلَى، وَتَرْكُ تَسْطِيرِهَا أَحْرَى وَأَعْلَى**، كَقَوْلِهِمْ: خُلِعَ عَلَى فُلَانٍ الذِّمِّيِّ، وَزِيدَ فِي السِّعْرِ الْيَوْمِيِّ، وَأُكْرِمَ فُلَانٌ، وَهُوَ مِنَ الْمُجْرِمِينَ، وَأُهِينَ فُلَانٌ، وَهُوَ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ (وَ)[٣] أَصْحَابِ الْهَيْئَاتِ الْمُعْتَبَرِينَ، لِاقْتِضَاءِ هَذَا التَّجَرِّي[٤] عَلَى غَيْرِهِمْ، كَمَا سَيَأْتِي.

وَمِنْهُ مَا هُوَ مُبَاحٌ حَيْثُ لَا نَفْعَ فِيهِ، لَا دُنْيَوِيٌّ وَلَا أُخْرَوِيٌّ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ حُجَّةُ الإِسْلَامِ الغَزَالِيُّ فِي «الْإِحْيَاءِ»[٥] فَإِنَّهُ قَالَ:

«وَأَمَّا الْمُبَاحُ مِنَ الْعِلْمِ فَالْعِلْمُ بِالْأَشْعَارِ الَّتِي لَا سُخْفَ فِيهَا، وَتَوَارِيخِ الْأَخْبَارِ، وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ».

بَل قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ[٦] وَتَبِعَهُ النَّوَوِيُّ فِي قِسْمِ الصَّدَقَاتِ مِنَ «الرَّوْضَةِ»[٧]:

«الْكِتَابُ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِثَلَاثَةِ أَغْرَاضٍ: التَّعْلِيمِ، وَالتَّفَرُّجِ بِالْمُطَالَعَةِ، وَالِاسْتِفَادَةِ. فَالتَّفَرُّجُ لَا يُعَدُّ حَاجَةً، كَاقْتِنَاءِ كُتُبِ الشِّعْرِ وَالتَّوَارِيخِ وَنَحْوِهَا مِمَّا لَا يَنْفَعُ فِي الآخِرَةِ وَلَا فِي الدُّنْيَا، فَهَذَا يُبَاعُ فِي الكَفَّارَةِ وَزَكَاةِ الْفِطْرِ، وَيُمْنَعُ اسْمُ الْمَسْكَنَةِ». [٥٥]

---

(١) في أ: وغيرهما، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) انظر: الكامل في التاريخ، ١/ ٦.

(٣) ساقط من باقي النسخ.

(٤) في أ: التحري، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) انظر: ص ٢٦.

(٦) انظر: الإحياء، ص ٢٧٨.

(٧) انظر: النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، ٢/ ٣١٢.



وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ مِنْ كِتَابِهِ «فَضَائِحُ الْبَاطِنِيَّةِ»[١]:

«إِنَّهُ طَالَعَ الكُتُبَ المُصَنَّفَةَ فِي هَذَا الفَنِّ فَصَادَفَهَا مَشْحُونَةً بِفَنَّيْنِ مِنَ الْكَلَامِ: فَنٌّ فِي تَوَارِيخِ أَخْبَارِهِمْ وَحِكَايَةِ أَحْوَالِهِمْ، مِنْ مَبْدَأِ أَمْرِهِمْ إِلَى ظُهُورِ ضَلَالَتِهِمْ، وَتَسْمِيَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ دُعَاتِهِمْ فِي كُلِّ قُطْرٍ مِنَ الْأَقْطَارِ، وَبَيَانِ وَقَائِعِهِمْ فِيمَا انْقَرَضَ مِنَ الأَعْصَارِ. فَهَذَا فَنٌّ أَرَى التَّشَاغُلَ بِهِ اشْتِغَالًا بِالْأَسْمَارِ، وَذَلِكَ أَلْيَقُ بِأَصْحَابِ التَّوَارِيخِ وَالأَخْبَارِ...» إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ، وَذَكَرَ الْفَنَّ الثَّانِيَ[٢] وَصَرَّحَ بِأَنَّهُ «لَا يَرَى التَّشَاغُلَ بِهِ، فَاقْتَضَى إِبَاحَةَ الْأَوَّلِ مَعَ قَبُولِهِ لِلنِّزَاعِ».

وَأَمَّا مَا اسْتُنْبِطَ لَهُ مِنَ الأَدِلَّةِ فَيُؤْخَذُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي فَوَائِدِهِ وَمِمَّا سَيَأْتِي قَرِيبًا.

وَأَمَّا الذَّامُّونَ لَهُ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّصَ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَمَّمَ.

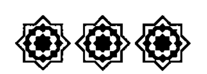
فَالْمُخَصِّصُونَ اقْتَصَرُوا عَلَى مَنْ مَلَأَ مِنْهُمْ كُتُبَهُ بِمَا يُرْغَبُ عَنْ ذِكْرِهِ مِمَّا أَدْرَجْنَاهُ فِي التَّحْرِيمِ، وَمِنْهُمْ[٣] مَنْ يَدَّعِي الْمَعْرِفَةَ وَالرَّزَانَةَ، وَيَظُنُّ بِنَفْسِهِ التَّبَحُّرَ فِي الْعِلْمِ وَالْأَمَانَةِ[٤] يُعَمِّمُ فَيَحْتَقِرُ[٥] التَّوَارِيخَ وَيَزْدَرِيهَا، وَيُعْرِضُ عَنْهَا وَيُلْغِيهَا؛ لِظَنِّهِ أَنَّ غَايَةَ فَائِدَتِهَا إِنَّمَا هُوَ القَصَصُ وَالْأَخْبَارُ، وَنِهَايَةُ مَعْرِفَتِهَا الْأَحَادِيثُ وَالْأَسْمَارُ!

وَنَحْوُهُ[٦] مَنْ نَسَبَ بَعْضَهُمْ إِلَى الْقُصُورِ حَيْثُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْجَرْحِ وَضِدِّهِ، مَعَ كَوْنِهِ أَعْظَمَ فَوَائِدِهِ، وَلَا عَلَى أَخْبَارِ الْأَئِمَّةِ وَالزُّهَّادِ وَالعُلَمَاءِ الَّذِينَ بِذِكْرِهِمْ تَنْزِلُ الرَّحْمَةُ، وَلَا عَلَى شَرْحِ مَذَاهِبِ النَّاسِ مَعَ عُمُومِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، بَلِ اقْتَصَرَ عَلَى

(١) انظر: الغزالي، فضائح الباطنية، ص ١٨-١٩.
(٢) في أ: الثالث، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: فضائح الباطنية.
(٣) في أ: وفيهم، والمثبت من باقي النسخ.
(٤) وعند ابن الأثير: والرواية. انظر: الكامل ١/ ٩.
(٥) في باقي النسخ: فيحقر.
(٦) في أ: وفيهم. والمثبت من باقي النسخ.



الْحُرُوبِ وَالْفُتُوحَاتِ وَنَحْوِهَا، مَعَ أَنَّ مَنْ أَنْصَفَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْعِلْمِ فَتْحُ الْبَلَدِ الْفُلَانِيِّ فِي سَنَةِ كَذَا، وَلَا أَنَّ عَدَدَ الْجَيْشِ كَانَ كَذَا.





[مَطْلَبٌ فِي جَرْحِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ؛ أَجَائِزٌ أَمْ لَا؟][1]

وَمِنْهُمْ مَنْ نَسَبَ [٥٦] الْمُتَعَرِّضَ مِنْهُمْ لِلتَّجْرِيحِ فِي الْأَزْمَانِ الْمُتَأَخِّرَةِ إِلَى ارْتِكَابِ الْمُحَرَّمِ لِكَوْنِهِ غِيبَةً، وَأَنَّ الْأَخْبَارَ الْمُرَخِّصَ لَهُ مِنْ أَجْلِهَا قَدْ دُوِّنَتْ وَمَا بَقِي لَهُ فَائِدَةٌ.

وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِهَذَا أَبُو عَمْرِو بْنُ الْمُرَابِطِ[2] وَقَالَ: «إِنَّ فَائِدَتَهُ انْقَطَعَتْ مِنْ رَأْسِ الْأَرْبَعِ مِائَةٍ».

وَدَنْدَنَ هُوَ وَغَيْرُهُ مِمَّنْ لَمْ يَتَدَبَّرْ مَقَالَهُ بِعَيْبِ الْمُحَدِّثِينَ بِذَلِكَ، وَصَرَّحَ بَعْضُهُمْ: بِأَنَّ مَا يَقَعُ فِي كَلَامِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ الْقَائِمِينَ بِالتَّارِيخِ وَمَا أَشْبَهَهُ، كَالذَّهَبِيِّ ثُمَّ شَيْخِنَا، مِنْ ذِكْرِ الْمَعَايِبِ وَلَوْ كَانَ الْمُعَابُ مِنْ أَهْلِ الرِّوَايَةِ، غِيبَةٌ مَحْضَةٌ.

وَنَحْوُهُ تَعَقُّبُ التَّقِيِّ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ ابْنَ السَّمْعَانِيِّ فِي ذِكْرِهِ بَعْضَ الشُّعَرَاءِ وَقَدَحَ فِيهِ بِقَوْلِهِ: «إِذَا لَمْ يُضْطَرَّ إِلَى الْقَدْحِ فِيهِ لِلرِّوَايَةِ لَمْ يَجُزْ»[3].

وَمِنْهُمْ مَنْ نَسَبَ بَعْضَهُمْ إِلَى التَّقْصِيرِ وَالتَّعَصُّبِ، حَيْثُ لَمْ يَسْتَوْعِبِ الْقَوْلَ فِيمَنْ هُوَ مُنْحَرِفٌ عَنْهُمْ، بَلْ يَحْذِفُ كَثِيرًا مِمَّا يَرَاهُ مِنْ ثَنَاءِ النَّاسِ عَلَيْهِمْ، وَيَسْتَوْفِي الْكَلَامَ فِيمَنْ عَدَاهُمْ، غَيْرَ مُقْتَصِرٍ عَلَيْهِمْ.

وَمِنْهُمْ مَنِ الْحَامِلُ لَهُ عَلَى الذَّمِ مُجَرَّدُ الْجَهْلِ.

فَأَمَّا الْأَوَّلُ: فَلَا شَكَّ فِي تَحْرِيمِ الِاقْتِصَارِ عَلَيْهِ، حَسْبَمَا قَرَّرْنَاهُ.

---

(١) في هامش ب.

(٢) هو: محمد بن عثمان الغرناطي (ت ٧٥٢هـ). انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ٤/ ٤٥.

(٣) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٤٤٥.



وَأَمَّا الثَّانِي: فَقَدْ رَدَّهُ(١) ابْنُ الأَثِيرِ(٢) بِمَا حَاصِلُهُ: «أَنَّهُ ظَنَّ مَنِ اقْتَصَرَ عَلَى الْقِشْرِ دُونَ اللُّبِّ، وَاخْتَصَرَ فَلَمْ يَنْظُرْ مَا فِيهَا مِنَ الْجَوَاهِرِ لِمَا عِنْدَهُ مِنَ التَّعَصُّبِ. وَمَنْ رَزَقَهُ اللهُ تَعَالَى طَبْعًا سَلِيمًا، وَهَدَاهُ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا، عَلِمَ أَنَّ فَوَائِدَهُ كَثِيرَةٌ، وَمَنَافِعَهُ الدُّنْيَوِيَّةَ وَالْأُخْرَوِيَّةَ -يَعْنِي كَمَا قَدَّمْنَا- جَمَّةٌ غَزِيرَةٌ».

وَأَمَّا الثَّالِثُ: «فَلَيْسَ مُجَرَّدُ الاقْتِصَارِ عَلَى مَا ذُكِرَ نَقْصًا؛ فَالْمُؤَرِّخُونَ مَقَاصِدُهُمْ مُخْتَلِفَةٌ، فَمِنْهُمْ مَنِ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الابْتِدَاءِ، أَوْ عَلَى الْمُلُوكِ وَالْخُلَفَاءِ، وَأَهْلُ الأَثَرِ يُؤْثِرُونَ ذِكْرَ الْعُلَمَاءِ، وَالزُّهَّادُ يُحِبُّونَ أَحَادِيثَ الصُّلَحَاءِ [٥٧] وَأَرْبَابُ الأَدَبِ يَمِيلُونَ إِلَى أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ وَالشُّعَرَاءِ»(٣).

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكُلَّ مَطْلُوبٌ، وَالْجَمِيعَ مَحْبُوبٌ وَفِيهِ مَرْغُوبٌ، وَكُلٌّ مَنِ الْتَزَمَ شَيْئًا فَالْغَالِبُ عَدَمُ خُرُوجِهِ عَنْ مَوْضُوعِهِ(٤) وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ الاسْتِيفَاءُ لِمَجْمُوعِهِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ جَمَعَهُ فِي دِيوَانٍ، وَأَوْدَعَهُ مِنْ غَيْرِ كَبِيرِ خَلَلٍ وَلَا نُقْصَانٍ، وَالكَمَالُ للهِ.

وَأَمَّا الرَّابِعُ: فَقَدْ أَجَبْنَاهُمْ بِأَنَّ الْمَلْحُوظَ فِي تَسْوِيغِ ذَلِكَ كَوْنُهُ نَصِيحَةً، وَلَا انْحِصَارَ لَهَا فِي الرِّوَايَةِ، فَقَدْ ذَكَرُوا مِنَ الأَمَاكِنِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا ذِكْرُ الْمَرْءِ بِمَا يَكْرَهُ وَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ غِيبَةً، بَلْ [هُوَ](٥) نَصِيحَةٌ وَاجِبَةٌ - أَنْ تَكُونَ لِلْمَذْكُورِ وِلَايَةٌ لَا يَقُومُ بِهَا عَلَى وَجْهِهَا؛ إِمَّا بِأَلَّا يَكُونَ صَالِحًا لَهَا، وَإِمَّا بِأَنْ يَكُونَ فَاسِقًا أَوْ مُغَفَّلًا، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، فَيُذْكَرَ لِيُزَالَ بِغَيْرِهِ مِمَّنْ يَصْلُحُ، أَوْ يَكُونَ مُبْتَدِعًا مِنَ الْمُتَصَوِّفَةِ وَغَيْرِهِمْ، أَوْ

---

(١) في ق، ز: رواه، وهو تحريف.

(٢) انظر: الكامل في التاريخ، ١/ ٩.

(٣) انظر: ابن الجوزي، المنتظم، ١/ ١١٥.

(٤) في ب: موضعه.

(٥) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

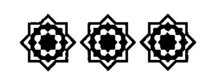


فَاسِقًا وَيُرَى مَنْ يَتَرَدَّدُ إِلَيْهِ لِلْعِلْمِ أَوِ لِلإِرْشَادِ، وَيُخَافُ عَلَيْهِ عَوْدُ الضَّرَرِ مِنْ قِبَلِهِ؛ فَيُعْلِمَهُ بِبَيَانِ حَالِهِ.

وَيَلْتَحِقُ بِذَلِكَ الْمُتَسَاهِلُ فِي الفَتْوَى، أَوِ التَّصْنِيفِ، أَوِ الْأَحْكَامِ، أَوِ الشَّهَادَاتِ، أَوِ النَّقْلِ، أَوِ الْوَعْظِ؛ حَيْثُ يَذْكُرُ الأَكَاذِيبَ وَمَا (لَا)[1] أَصْلَ لَهُ عَلَى رُؤُوسِ الْعَوَامِّ.

أَوِ الْمُتَسَاهِلُ فِي ذِكْرِ الْعُلَمَاءِ، أَوْ فِي الرِّشَا أَوِ الِارْتِشَاءِ، إِمَّا بِتَعَاطِيهِ لَهُ، أَوْ بِإِقْرَارِهِ عَلَيْهِ، مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى مَنْعِهِ، وَأَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْحِيَلِ وَالِافْتِرَاءِ.

أَوِ الْغَاصِبُ لِكُتُبِ الْعِلْمِ مِنْ أَرْبَابِهَا أَوِ الْمَسَاجِدِ، بِحَيْثُ تَصِيرُ مِلْكًا، فَضْلًا عَنِ الْأَوْقَافِ الَّتِي لَا حَقِيقَةَ لِلْمُسَوِّغِ فِيهَا، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ، **فَكُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ أَوْ وَاجِبٌ ذِكْرُهُ لِيُحْذَرَ ضَرَرُهُ.**



(١) ساقط من ز.



[الْجَرْحُ نصيحةٌ] (١)

وَبِهذَا ظَهَرَ أَنَّ الجَرْحَ لَمْ يَنْقَطِعْ، وَأَنَّهُ وَالحَالَةُ هَذِهِ مِنْ النَّصِيحَةِ الوَاجِبَةِ المُثَابِ فَاعِلُهَا.

وَقَد قَالَ [٥٨] مَنْ لَمْ يُشَكَّ فِي وَرَعِهِ، الْإِمَامُ أَحْمَدُ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] (٢) لِأَبِي تُرَابٍ النَّخْشَبِيِّ (٣) حِينَ عَذَلَهُ عَنِ الجَرْحِ بِقَوْلِهِ: (لَا تَغْتَبِ النَّاسَ): «وَيْحَكَ! هَذِهِ نَصِيحَةٌ وَلَيْسَتْ غِيبَةً» (٤) بَل قَالَ: «إِنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ» (٥).

وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [الكهف: ٢٩].

وَأَوْجَبَ اللهُ الْكَشْفَ وَالتَّبْيِينَ عِنْدَ خَبَرِ الْفَاسِقِ بِقَوْلِهِ: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦].

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الجَرْحِ: «بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ» (٦).

وَفِي التَّعْدِيلِ: «إِنَّ عَبْدَاللهِ رَجُلٌ صَالِحٌ» (٧).

---

(١) في هامش ب.

(٢) ليست في أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) في ق، ز: النخشي، وهو تصحيف، وهو: عَسْكر بن الحُصين الصوفي (ت ٢٤٥هـ). انظر: ابن الفرّاء، طبقات الحنابلة، ٢/ ١٨٣، الذهبي، سير، ١١/ ٥٤٥ - ٥٤٦.

(٤) انظر: الخطيب، الكفاية، ص ٩٢، ووقعت هذه القصة لعبد الملك بن المبارك، ولابن عُلية. انظر: الخطيب، الكفاية، ص ٨٩، ٩١.

(٥) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٤٤٤.

(٦) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦١٣١ ومواضع أخرى/ الفتح)، ومسلم في «صحيحه» (٢٥٩١) عن عائشة مرفوعًا.

(٧) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٧٤٠ ومواضع أخرى/ الفتح) عن ابن عمر، عن أخته=



إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِي الطَّرَفَيْنِ.

وَلِذَا[١] كَانَ (هَذَا) [٢] مُسْتَثْنًى مِنَ الْغِيبَةِ الْمُحَرَّمَةِ، بَلْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِهِ، بَلْ عُدَّ مِنَ الوَاجِبَاتِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ النَّوَوِيُّ[٣] وَالْعِزُّ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ كَمَا سَيَأْتِي كَلَامُهُ، بَلْ وَسَبَقَ أَيْضًا.

وَتَكَلَّمَ فِيهِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مَنْ كَانَ فِي الْوَرَعِ بِمَكَانٍ، كَالْحَافِظِ عَبْدِ الغَنِيِّ المَقْدِسِيِّ، وَمِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ أَحْمَدُ، كَمَا سَلَفَ قَرِيبًا.

وَابْنُ الْمُبَارَكِ، فَإِنَّهُ قَالَ: «لَوْ خُيِّرْتُ بَيْنَ أَنْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَبَيْنَ أَنْ أَلْقَى عَبْدَاللهِ ابْنَ الْمُحَرَّرِ[٤] لَاخْتَرْتُ أَنْ أَلْقَاهُ ثُمَّ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ كَانَتْ بَعْرَةٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ!» [٥].

وَابْنُ مَعِينٍ مَعَ تَصْرِيحِهِ بِقَوْلِهِ: «إِنَّا لَنَتَكَلَّمُ فِي أُنَاسٍ قَدْ حَطُّوا رِحَالَهُمْ فِي الْجَنَّةِ». [٦]

=حفصة مرفوعًا. وفي ز: «مات اليوم عَبْدٌ لله صالحٌ [أَصْحَمة]». أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣٢٠/ الفتح)، ومسلم في «صحيحه» (٩٥٢) عن جابر بن عبدالله مرفوعًا..

(١) في باقي النسخ: ولهذا.

(٢) ساقط من باقي النسخ.

(٣) انظر: رياض الصالحين، باب ما يُباح من الغيبة، ص ٤٣٢.

(٤) هو: الجزري، قال الدارقطني وجماعة: «متروك». انظر: الذهبي، الميزان، ٤/ ١٩٣.

(٥) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» ١/ ٦٧.

(٦) انظر: الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي، ص ٣٦٣؛ الذهبي، سير، ١١/ ٩٥، ١٣/ ٢٦٨.



وَالبُخَارِيُّ الْقَائِلُ (كَمَا سَمِعَهُ مِنْهُ وَرَّاقُهُ)[١]: «مَا اغْتَبْتُ أَحَدًا (قَطُّ)[٢] مُنْذُ عَلِمْتُ[٣] أَنَّ الْغِيبَةَ حَرَامٌ[٤]».

([٥]وَرَوَى الخَطِيبُ فِي «تَارِيخِهِ»[٦] مِنْ جِهَةِ بَكْرِ بْنِ مُنِيرٍ: «سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللهَ وَلَا يُحَاسِبَنِي أَنِّي[٧] اغْتَبْتُ أَحَدًا»[٨].

وَلَمَّا قَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَرَّاقُهُ، حِينَ سَمِعَهُ يَقُولُ: «لَا يَكُونُ لِي خَصْمٌ فِي الآخِرَةِ!» مَا نَصُّهُ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَنْقِمُونَ عَلَيْكَ «التَّارِيخَ» يَقُولُونَ: فِيهِ اغْتِيَابُ النَّاسِ! [فَقَالَ][٩]: إِنَّمَا رَوَيْنَا ذَلِكَ وَلَمْ نَقُلْهُ مِنْ عِنْدَ أَنْفُسِنَا، وَقَدْ قَالَ [٥٩] النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ**»[١٠] انْتَهَى[١١].

وَسَيَأْتِي أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ زَائِدُ التَّوَقِّي بَلِيغُ التَّحَرِّي فِي ذَلِكَ، أَكْثَرُ مَا يَقُولُ: «سَكَتُوا عَنْهُ، فِيهِ نَظَرٌ، تَرَكُوهُ» وَنَحْوَ هَذَا، وقَلَّ أَنْ يَقُولَ: «كَذَّابٌ، أَوْ وَضَّاعٌ» وَإِنَّمَا يَقُولُ: «كَذَّبَهُ فُلَانٌ، رَمَاهُ فُلَانٌ» يَعْنِي بِالْكَذِبِ[١٢].

---

(١) ساقط من باقي النسخ.

(٢) ساقط من باقي النسخ.

(٣) في باقي النسخ: سمعت.

(٤) في السير: تضُّر أهلها. انظر: الذهبي، سير، ١٢/ ٤٤١.

(٥) هنا يبدأ السقط من ب.

(٦) انظر: ٢/ ١٣.

(٧) في باقي النسخ: أَنْ.

(٨) انظر: ابن الفرّاء، طبقات الحنابلة، ٢/ ٢٥٥، الذهبي، سير، ١٢/ ٤٣٩.

(٩) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(١٠) سبق تخريجه.

(١١) انظر: الذهبي، سير، ١٢/ ٤٤١.

(١٢) قال الذهبي: «صدق رَحِمَهُ اللَّهُ ومن نظر في كلامِهِ في الجرح والتعديل عَلِمَ ورعه في الكلام=



قُلْتُ: وَلِذَا قَالَ: «إِنَّمَا رَوَيْنَا ذَلِكَ وَلَم نَقُلْهُ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِنَا»)[١].

وَحُجَّتُهُمُ التَّوَصُّلُ بِذَلِكَ لِصَوْنِ الشَّرِيعَةِ، وَأَنَّ حَقَّ اللهِ وَرَسُولِهِ هُوَ الْمُقَدَّمُ.

وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ[٢] حَيْثُ قَالَ لِمَنْ قَالَ لَهُ: أَمَا تَخْشَى أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ خُصَمَاءَكَ عِنْدَ اللهِ (يَوْمَ الْقِيَامَةِ)[٣]؟: «لَأَنْ يَكُونُوا خُصَمَائِي[٤] أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ (أَنْ يَكُونَ)[٥] خَصْمِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ لَمْ أَذُبَّ عَنْ حَدِيثِهِ»[٦].

وَرَأَى رَجُلٌ، عِنْدَ مَوْتِ ابْنِ مَعِينٍ، النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ مُجْتَمِعِينَ، فَسَأَلَهُمْ عَنْ سَبَبِ اجْتِمَاعِهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: جِئْتُ لِأُصَلِّي عَلَى هَذَا الرَّجُلِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَذُبُّ الْكَذِبَ عَنْ حَدِيثِي[٧].

وَنُودِيَ بَيْنَ يَدَيْ نَعْشِهِ: «هَذَا الَّذِي كَانَ يَنْفِي [الْكَذِبَ][٨] عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[٩].

ثُمَّ رُؤِيَ فِي النَّوْمِ، فَقِيل لَهُ: مَا فَعَلَ اللهُ بِكَ؟ فَقَالَ: «غَفَرَ لِي، وَأَعْطَانِي

= في الناس» انظر: سير، ١٢/ ٤٣٩، ٤٤١.

(١) هنا ينتهي السقط من ب.

(٢) هو: إمام ثقة حجة (ت ١٩٨). انظر: الذهبي، سير، ٩/ ١٧٥.

(٣) ليست في: الكفاية.

(٤) في باقي النسخ: خصماء لي.

(٥) في أ: كون، والمثبت من باقي النسخ.

(٦) انظر: الخطيب، الكفاية، ص ٩٠.

(٧) انظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٦٥/ ٣٨. والمروي ليس بحديث، بل رؤيا منام كما هو ظاهر.

(٨) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٩) انظر: الذهبي، سير، ١١/ ٩٥.



وَحَبَانِي، وَزَوَّجَنِي ثَلَاثَ مِائَةِ حَوْرَاءَ، وَأَدْخَلَنِي عَلَيْهِ مَرْتَيْنِ»[١].

وَقِيلَ فِيهِ[٢]:

ذَهَبَ العَلِيمُ بِعَيْبِ كُلِّ مُحَدِّثٍ وَبِكُلِّ مُخْتَلَفٍ مِنَ الإِسْنَادِ

وَبِكُلِّ وَهْمٍ فِي الحَدِيثِ وَمُشْكِلٍ (يَعْنَى)[٣] بِهِ عُلَمَاءُ كُلِّ بِلَادِ



(١) انظر: الذهبي، سير، ١١/ ٩١.

(٢) انظر: الخطيب، تاريخ بغداد، ١٤/ ١٩٠، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٦٥/ ٤٣.

(٣) في تاريخ بغداد: يعيى.



[مَحَلُّ جوازِ غيبةِ الفَاسِقِ][1]

وَكَذَا يَجِبُ ذِكْرُ الْمُتَجَاهِرِ بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ وَنَحْوِهِ مِنْ بَابِ أَوْلَى؛ لِمَا يُرْوَى حَسْبَمَا بَيَّنَاهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ: «أَتَرعُونَ عَنْ ذِكْرِ الْفَاجِرِ! اذْكُرُوهُ بِمَا فِيهِ يَحْذَرْهُ النَّاسُ»[2] وَ«لا غِيبَةَ لِفَاسِقٍ»[3] مَعَ شَوَاهِدِهِمَا.

وَلَكِنْ مَحَلُّهُ مَا إِذَا ظُنَّ انْكِفَافُهُ، أَوِ انْكِفَافُ [٦٠] مَنْ هُوَ نَظِيرُهُ، أَوْ نَحْوُهُ.

وَقَدِ اسْتَفْتَى بَعْضُ الأَئِمَّةِ مِنْ أَصْحَابِنَا غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ شُيُوخِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عَابَ الْمُحَدِّثَ بِذَلِكَ؛ فَقَالَ شَيْخُنَا وَمُرْشِدُنَا:

«المُحَدِّثُ أَصْلُ وَضع فَنِّهِ (بَيَانُ)[4] الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، فَمَنْ عَابَهُ بِذِكْرِهِ لِعَيْبِ الْمُجَاهِرِ بِالفِسْقِ[5] أَوْ الْمُتَّصِفِ[6] بِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ، فَهُوَ جَاهِلٌ، أَوْ مُلَبِّسٌ، أَوْ مُشَارِكٌ لِلْمُجَاهِرِ فِي صِفَتِهِ، فَيُخْشَى أَنْ يَسْرِيَ إِلَيْهِ الوَصْفُ»[7].

---

(١) في هامش ب.

(٢) إسناده تالف. أخرجه ابن عدي في «كامله» ٢/ ١٧٣، وابن حبان في «المجروحين» ١/ ٢٢٠، والطبراني في «الكبير» ١٩/ ٤١٨، من طريق الجارود بن يزيد بإسناده مرفوعًا به. والجارود: هو العامري؛ قال النسائي والدارقطني: متروك، وقال أبو حاتم: كذاب. انظر: الذهبي، الميزان، ٢/ ١٠٨. وقال الألباني: «موضوع». انظر: الضعيفة، رقم: ٥٨٣.

(٣) ورد مرفوعًا بلفظ: «ليس لفاسق غيبة» قال أبو حفص الموصلي: «فقد ورد من طرق وهو باطل». انظر: الحويني، جُنة المرتاب، ص ٤٩٧. وقال الألباني: «باطل». انظر: الضعيفة، رقم: ٥٨٤.

(٤) ساقط من باقي النسخ.

(٥) في أ: بالفسق يعني.

(٦) في ق. ز: لمتصف.

(٧) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٤٤٦.



قُلْتُ: وَهَذَا مُشَاهَدٌ، فَغَالِبُ مَنْ يُنْكِرُ هَذَا وَشِبْهَهُ يَكُونُ مُتَلَوِّثًا بِالْقَاذُورَاتِ، أَوْ مُشْتَمِلًا عَلَى الضَّغِينَةِ وَالْحَسَدِ وَشِبْهِهِمَا مِنْ الْبَلِيَّاتِ، وَرُبَّمَا يَكُونُ غَافِلًا عَمَّا لِلْعُلَمَاءِ مِنَ الْمَقَالَاتِ، أَوْ عَنْ إِدْرَاجِهِ فِي النَّصَائِحِ الْعَامَّاتِ.

وَقَدْ رَدَّ شَيْخُنَا رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عَلَى مَنْ** نَسَبَهُ إِلَى الْغِيبَةِ، حَيْثُ قَالَ فِي الصَّدْرِ ابْنِ الْأَدَمِيِّ[١] أَحَدِ خَوَاصِّهِ وَأَصْحَابِهِ مَا نَصُّهُ:

«وَكَانَ مُسْرِفًا عَلَى نَفْسِهِ، مُتَجَاهِرًا بِمَا لَا يَلِيقُ بِالْفُقَهَاءِ، وَقَدْ أُصِيبَ مِرَارًا، وَامْتُحِنَ، وَلَمَّا مَدَّ اللهُ تَعَالَى لَهُ العَطَاءَ وَأَسْبَغَ عَلَيْهِ النَّعْمَاءَ، لَمْ يُقَابِلْهَا بِالشُّكْرِ بِقَوْلِهِ: لَيْسَ ذِكْرُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ مِنَ الغِيبَةِ! بَلْ قَالَ مَرَّةً: (إِنَّ الزَّاعِمَ أَنَّ هَذَا غِيبَةٌ)[٢] إِنْ كَانَ جَاهِلًا فَلْيُعَلَّمْ، فَإِنْ أَصَرَّ فَلْيُؤَدَّبْ بِمَا يَلِيقُ بِهِ مِنَ الزَّجْرِ، حَتَّى يَرْجِعَ عَنِ الطَّعْنِ فِي الْبَرِيءِ، وَالذَّبِّ عَنِ الْمُجْتَرِئِ، وَيُثَابُ وَلِيُّ الْأَمْرِ - أَيَّدَهُ اللهُ تَعَالَى - عَلَى ذَلِكَ» انْتَهَى.

وَهُوَ كَلَامٌ مُعْتَمَدٌ.

وَتَبِعَهُ فِي فَتْوَاهِ الْقَايَاتِيُّ، وَأَنَّهُ مِنَ النَّصِيحَةِ الَّتِي يُثَابُ مُرْتَكِبُهَا، وَيَكُونُ آتِيًا بِفَرْضِ كِفَايَةٍ، وَقَدْ قَامَ بِوَاجِبٍ أُسْقِطَ بِهِ الْحَرَجُ عَنْ غَيْرِهِ، قَالَ:

«وَمِنْ هُنَا قِيلَ: إِنَّ الْقِيَامَ بِفَرْضِ الْكِفَايَةِ يَفْضُلُ [٦١] الْقِيَامَ بِفَرْضِ الْعَيْنِ».

وَقَالَ ابْنُ الدَّيْرِيِّ الْحَنَفِيُّ:

«مِنْهُمْ لَا يُنْكِرُ عَلَى مَنْ سَلَكَ فِي ذَلِكَ مَسْلَكَ أَهْلِ الضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ، وَتَجَنَّبَ

---

(١) هو: علي بن محمد بن محمد الدمشقي، أديب، فقيه (ت ٨١٦هـ). انظر: ابن حجر، إنباء الغمر، ٣/ ٢٧؛ السخاوي، الضوء، ٦/ ٨.

(٢) في ق، ز: إن هذا الزاعم أنه غيبة.



الْمُجَازَفَةَ وَاحْتَاطَ لِنَفْسِهِ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ أَصْلَ ذَلِكَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ الَّتِي لَا يَسَعُ الْإِخْلَالُ بِهَا، وَالْقَوَاعِدِ الَّتِي يَتَعَيَّنُ حِفْظُهَا وَرِعَايَتُهَا، فَإِنَّ خَطَرَ الدِّينِ أَعْظَمُ مِنْ خَطَرِ الدُّنْيَا، وَقَدْ شُرِطَ فِي الْحُقُوقِ الْمَالِيَّةِ رِعَايَةُ الْعَدَالَةِ وَثُبُوتُ الْأَهْلِيَّةِ، فَأَحْرَى أَنْ يَتَعَيَّنَ ذَلِكَ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ؛ صَوْنًا لَهَا مِنَ[1] التَّغْيِيرِ وَالتَّحْرِيفِ، خُصُوصًا مِمَّنْ غَلَبَ عَلَيْهِ هَوَاهُ فَأَضَلَّهُ عَنْ هُدَاهُ، كَالْمُبْتَدِعَةِ وَالدُّعَاةِ إِلَى الضَّلَالِ. فَيَجِبُ الِاحْتِيَاطُ بِكَشْفِ أَحْوَالِ نَقَلَةِ الأَخْبَارِ، وَالتَّفْرِقَةُ بَيْنَ مَنْ يُوثَقُ بِقَوْلِهِ وَيُرْكَنُ إِلَى رِوَايَتِهِ، وَبَيْنَ مَنْ يَجِبُ الإِعْلَامُ بِحَالِهِ، فَلَا يُنْكَرُ عَلَى مَنِ اعْتَمَدَ فِي قَوْلِهِ عَلَى أَقْوَالِ الْمَعْرُوفِينَ بِذَلِكَ الْمُجَانِبِينَ لِلأَهْوَاءِ، بَلْ يَكُونُ فَاعِلُ ذَلِكَ مَحْمُودًا مُثَابًا إِذَا صَدَقَتْ نِيَّتُهُ، وَاسْتَقَامَتْ طَرِيقَتُهُ»[2].

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ، أَحَدُ الرُّؤُوسِ مِنَ الْمُؤَرِّخِينَ، بِوُجُوبِ التَّعْزِيرِ[3] عَلَى الْمُنْكِرِ، قَالَ:

«وَأَمَّا الْكَلَامُ فِي الْمُؤَرِّخِينَ الْمُتَأَخِّرِينَ الَّذِينَ كَتَبُوا التَّارِيخَ - مِثْلُ الْخَطِيبِ، وَابْنِ الْجَوْزِي وَسِبْطِهِ، وَابْنِ عَسَاكِرَ، وَأَمْثَالِهِمْ - فَإِنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا بِهَذَا إِلَّا وُقُوفَ النَّاسِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ؛ لِيُمَيِّزُوا الْمُعَدَّلَ مِنَ الْمَجْرُوحِ. وَأَمَّا الَّذِي يَكْتُبُ التَّارِيخَ فِي زَمَانِنَا هَذَا، فَإِنْ كَانَ نَقْلُهُ عَنْ مُشَاهَدَةٍ وَعِيَانٍ أَوْ بِإِخْبَارِ ثِقَاتٍ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِيهِ فَوَائِدَ كَثِيرَةً لَا تَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ، وَتَحْتَاجُ إِلَى مُجَلَّدَاتٍ»[4].

وَقَالَ الْعِزُّ الْكِنَانِيُّ الْحَنْبَلِيُّ، الْفَرِيدُ فِي زَمَانِهِ:

---

(١) في ق، ز: عن.

(٢) لم أجد النص.

(٣) في ق، ز: التعذير، وهو تحريف.

(٤) لم أجد النص.



«[١] لَا شَكَّ فِي جَلَالَةِ عِلْمِ التَّارِيخِ، وَعِظَمِ مَوْقِعِهِ مِنَ الدِّينِ، وَشِدَّةِ الْحَاجَةِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ الاعْتِقَادِيَّةَ وَالمَسَائِلَ الْفِقْهِيَّةَ مَأْخُوذَةٌ مِنْ كَلَامِ الْهَادِي مِنَ الضَّلَالَةِ، وَالْمُبَصِّرِ مِنَ الْعَمَى وَالجهَالَةِ، وَالنَّقَلَةُ لِذَلِكَ هُمُ الْوَاسِطَةُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ، فَوَجَبَ الْبَحْثُ عَنْهُمْ وَالْفَحْصُ عَنْ أَحْوَالِهِمْ، وَهَذَا أَمْرٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ. وَالْعِلْمُ الْمُتَكَفِّلُ بِذَلِكَ هُوَ عِلْمُ التَّارِيخِ، وَلِهَذَا قِيلَ إِنَّهُ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ. وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي فَرْضِ الكِفَايَةِ؛ هَلْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ فَرْضِ الْعَيْنِ لِسُقُوطِ التَّكْلِيفِ بِفِعْلِهِ [٦٢] عَنِ الْفَاعِلِ وَغَيْرِهِ، بِخِلَافِ الْعَيْنِ؟».

ثُمَّ ذَكَرَ جُمْلَةً مِنْ فَوَائِدِهِ، وَمَنْ صَنَّفَ فِيهِ مِنْ نُجُومِ الْهُدَى وَمَصَابِيحِ الظُّلَمِ، مِمَّنْ لَا مَطْعَنَ فِيهِمْ وَلَا قَدْحٌ، وَسَرَدَ جَمَاعَةً، خَتَمَهُمْ بِالذَّهَبِيِّ وَشَيْخِنَا ابْنِ حَجَرٍ وَالْعَيْنِيِّ[٢].

ثُمَّ رَدَّ عَلَى الْقَائِلِ بِأَنَّهُ غِيبَةٌ وَقَالَ: «وَعَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِهِ فَمَا كُلُّ غِيبَةٍ حَرَامٌ».

ثُمَّ سَرَدَ الْأَمَاكِنَ الَّتِي جَوَّزَتْ فِيهِ مِنْ كَلَامِ النَّوَوِيِّ فِي «رِيَاضِهِ»[٣] وَابْنِ مُفْلِحٍ[٤] وَغَيْرِهِمَا، مِمَّا أَصْلُهُ لِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ الْغَزَالِيِّ[٥] وَقَوْلِ الْعِزِّ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ فِي «الْقَوَاعِدُ»[٦]:

---

(١) انظر: ابن فهد، الدر الكمين، ١/ ١-٢ .

(٢) إلى هنا ينتهي من: الدر الكمين.

(٣) سبق توثيقه.

(٤) انظر: الآداب الشرعية، ٢/ ١٠١ .

(٥) انظر: الإحياء، كتاب آفات اللسان، ص ١٠٤١ .

(٦) انظر: قواعد الأحكام، ١/ ٩٧.



«الْقَدْحُ فِي الرُّوَاةِ[(١)] وَاجِبٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ [دَفْعِ][(٢)] إِثْبَاتِ الشَّرْعِ [بِقَوْلِ مَنْ لَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ الشَّرْعِ بِهِ][(٣)] وَلِمَا عَلَى النَّاسِ فِي تَرْكِ ذَلِكَ مِنَ الضَّرَرِ فِي التَّحْرِيمِ وَالتَّحْلِيلِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَحْكَامِ. وَكَذَلِكَ كُلُّ خَبَرٍ[(٤)] يُجَوِّزُ الشَّرْعُ الِاعْتِمَادَ عَلَيْهِ وَالرُّجُوعَ إِلَيْهِ. وَجَرْحُ الشُّهُودِ وَاجِبٌ عِنْدَ الْحُكَّامِ عِنْدَ الْمَصْلَحَةِ؛ وَلِحِفْظِ الْحُقُوقِ مِنَ الدِّمَاءِ وَالْأَمْوَالِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْأَبْضَاعِ وَالْأَنْسَابِ وَسَائِرِ الْحُقُوقِ أَعَمُّ وَأَعْظَمُ[(٥)].

وَالدَّلَالَةُ عَلَى النَّصِيحَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [الكهف: ٢٩].

وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا[(٦)] قَالَتْ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: إِنَّ أَبَا جَهْمٍ[(٧)] وَمُعَاوِيَةَ خَطَبَانِي! فَقَالَ: «**أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو الْجَهْمِ فَلَا يَضَعُ الْعَصَا عَنْ عَاتِقِهِ**» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ[(٨)].

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ[(٩)] «**فَضَرَّابٌ لِلنِّسَاءِ**».

---

(١) في أ: الرواية، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: قواعد الأحكام.

(٢) زيادة من: قواعد الأحكام.

(٣) زيادة من: قواعد الأحكام.

(٤) في ق، ز: خير، وهو تصحيف.

(٥) في ب: وأطم.

(٦) في باقي النسخ: عنهما، وهو تحريف؛ لأن والدها لم يُذْكَر إسلامه.

(٧) صحابي مختلف في اسمه، أسلم يوم الفتح، وتوفي في آخر خلافة معاوية. انظر: ابن حجر، الإصابة، ٧/ ٦٠؛ الذهبي، سير، ٢/ ٥٥٦.

(٨) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٤٨٠) عن فاطمة بنت قيس به مرفوعًا. وقال الألباني متعقبًا أحد العلماء: «عزا المصنِّف الحديث للمتفق عليه، وإنما هو من أفراد مسلم، نعم روى البخاري منه من طرق أخرى...أحرفًا يسيرة جدًّا». انظر: الألباني، الإرواء، ٦/ ٢١٠.

(٩) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٤٨٠/ ٤٧).



قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: فَهَذَا حُجَّةٌ لِقَوْلِ الْحَسَنِ الْبَصْرِي: «أَتَرِعُونَ عَنْ ذِكْرِ الْفَاجِرِ! اذْكُرُوهُ بِمَا فِيهِ لِيَحْذَرَهُ النَّاسِ»(١) فَإِنَّ النُّصْحَ فِي الدِّينِ أَعْظَمُ مِنَ النُّصْحِ فِي الدُّنْيَا، فَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَصَحَ الْمَرْأَةَ فِي دُنْيَاهَا، فَالنَّصِيحَةُ فِي الدِّينِ أَعْظَمُ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَمَاكِنَ كَثِيرَةً تَجُوزُ الْغِيبَةُ عِنْدَهَا، وَخَتَمَ مَا نَقَلَهُ [٦٣] عَنِ النَّوَوِيِّ بِقَوْلِهِ:

«فَيُحْمَلُ حَالُ هَذَا الْمُؤَرِّخِ عَلَى مَحْمَلٍ مِنَ الْمَحَامِلِ الْحَسَنَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَيَّنْ غَيْرُهُ فَيَجِبَ، وَحُسْنُ الظَّنِّ بِهِ مُتَعَيِّنٌ، وَهُوَ أَخْبَرُ بِنِيَّتِهِ(٢) إِذْ لَا سَبِيلَ لَنَا إِلَى الاطِّلَاعِ عَلَيْهَا إِلَّا مِنْ قِبَلِهِ، وَحِينَئِذٍ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ؛ إِذْ أَدْنَى حَالَاتِهِ أَنْ يَكُونَ مُبَاحًا إِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَحَبًّا وَلَا وَاجِبًا، وَهُوَ مُثَابٌ مَأْجُورٌ إِذَا كَانَ قَصْدُهُ النَّصِيحَةَ، وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ. بَلْ [لَا](٣) يُلَائِمُ الْمُنَفِّرَ عَنْ هَذَا الْعِلْمِ وَالْعَائِبَ لَهُ، وَكَيْفَ يَلِيقُ عَيْبُ عِلْمٍ شَرْعِيٍّ اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَيْهِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ! كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ حَزْمٍ، أَمْ كَيْفَ تُعَابُ أَئِمَّةُ الْهُدَى الْمُتَّفَقُ عَلَى عَدَالَتِهِمْ وَالاقْتِدَاءِ بِهِمْ!» انْتَهَى.



(١) ورد بهذا اللفظ مرفوعًا كما سبق تخريجه. أما عن الحسن بهذا اللفظ فلم أجده؛ لكن أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٢٢٥) وفي «الغيبة والنميمة» (٨٨)، والبيهقي في «الشعب» (٩٢٢٧) عن الحسن موقوفًا بلفظ: «ليس لأهل البدع غيبة». قال السخاوي: «وأخرج في «الشعب» بسند جيد عن الحسن...». انظر: السخاوي، المقاصد الحسنة، رقم: ٩٢١. وانظر: الدينوري، المجالسة، ٤/ ١٩٦.

(٢) في ق، ز: أخير بينة، وهو تصحيف.

(٣) ساقط من أ، ق، ز، والمثبت من ب.



[اعْتَرَاضُ السُّبْكِيِّ عَلَى الذَّهَبِيِّ](١)

وَأَمَّا الخَامِسُ: فَالَّذِي نَسَبَ الذَّهَبِيَّ لِذَلِكَ هُوَ تِلْمِيذُهُ التَّاجُ السُّبْكِيُّ، وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِهِ إِنَّمَا هُوَ فِي أَفْرَادٍ مِمَّا وَقَعَ التَّاجُ فِي أَقْبَحَ مِنْهُ، حَيْثُ قَالَ فِيمَا قَرَأْتُهُ بِخَطِّهِ تِجَاهَ تَرْجَمَةِ «سَلَامَةُ الصَّيَّادُ الْمَنْبِجِيُّ الزَّاهِدُ» مَا نَصُّهُ(٢):

«يَا مُسْلِمُ، اسْتَحِ مِنَ اللهِ! كَمْ تُجَازِفُ! وَكَمْ تَضَعُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ الَّذِينَ هُمُ الْأَشْعَرِيَّةُ!(٣) وَمَتَى كَانَتْ الْحَنَابِلَةُ! وَهَلِ ارْتَفَعَ لِلْحَنَابِلَةِ قَطُّ(٤) رَأْسٌ!».

وَهَذَا مِنْ أَعْجَبِ الْعُجَابِ وَأَصْحَبُ لِلتَّعَصُّبِ، بَلْ أَبْلَغُ فِي خَطَأِ الْخِطَابِ.

وَلِذَا(٥) كَتَبَ تَحْتَ خَطِّهِ بَعْدَ مُدَّةٍ قَاضِي عَصْرِنَا وَشَيْخُ الْمَذْهَبِ (الْحَنْبَلِيِّ)(٦) الْعِزُّ الْكِنَانِيُّ مَا نَصُّهُ(٧): «وَكَذَا، وَاللهِ، مَا ارْتَفَعَ لِلْمُعَطِّلَةِ(٨) رَأْسٌ!».

---

(١) في هامش ب.

(٢) لم أجده.وسلامة الصياد (ت حوالي ٥٨٠هـ). انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ١٢/ ٦٥٣، الصفدي، الوافي، ١٥/ ٢٠٦.

(٣) الأشعرية أو الأشاعرة: فرقة منسوبة إلى أبي الحسن الأشعري، وهم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: إنهم أقرب من غيرهم إلى معتقد أهل السنة والجماعة، وأن مذهبهم مركب من الوحي والفلسفة. والأشاعرة قد خالفوا أهل السنة والجماعة في مسائل الأسماء والصفات. انظر: عامر فالح، معجم ألفاظ العقيدة، ص ٤٢-٤٣.

(٤) في أ: قط للحنابلة، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) في ب: كذا.

(٦) ساقط من باقي النسخ.

(٧) لم أجد النص.

(٨) المُعَطِّلة: هم نفاة الأسماء والصفات، وظهرت في فرق الجهمية ومن وافقهم من أهل الكلام كالأشاعرة والماتُريدية، إلا أن أهل الكلام لا ينكرون الصفات ولا يردون نصوصها تكذيبًا، بل يتأولونها بما يقتضي التعطيل. انظر: ناصر العقل، دراسات في الأهواء والفرق والبدع، ١/ ٢٥٨-٢٥٩.



ثُمَّ وَصَفَ التَّاجَ بِقَوْلِهِ: «هُوَ رَجُلٌ قَلِيلُ الْأَدَبِ، عَدِيمُ الْإِنْصَافِ، جَاهِلٌ بِأَهْلِ السُّنَّةِ وَرُتَبِهِمْ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ كَلَامُهُ» انْتَهَى.

وَأَمَّا السَّادِسُ: فَمَنْ جَهِلَ شَيْئًا عَادَاهُ، وَالْجَاهِلُونَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ [٦٤] أَعْدَاءٌ، عَلَى أَنَّا رَأَيْنَا كَثِيرًا مِمَّنْ عَابَ ذَلِكَ لَمْ يَرْفَعِ اللهُ لَهُ رَأْسًا.

[وَ] **انْتَقَدَ بَعْضُ الْمُعَاصِرِينَ لِشَيْخِنَا كَثِيرًا مِنْ تَرَاجِمِ «مُعْجَمِهِ»**[١] بِانْتِقَادَاتٍ سَاقِطَةٍ، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِمَانِعٍ مِنَ التَّنَافُسِ فِي تَحْصِيلِ «الْمُعْجَمِ» وَالتَّنَاقُلِ عَنْهُ إِلَى وَقْتِنَا بَيْنَ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ؛ بَلْ كَانَ - وَللهِ الْحَمْدُ - سَبَبًا لِإِخْمَادِ الْقَائِمِ بِإِظْهَارِهِ وَنَشْرِهِ وَعَدَمِ اسْتِتَارِهِ، مَعَ إِطْفَاءِ ذِكْرِهِ وَإِخْفَاءِ فَخْرِهِ، بِحَيْثُ إِنَّهُ مَا مَاتَ حَتَّى صَارَ عِبْرَةً، وَصَارَ مَحْفُوفًا بِالنَّدَامَةِ وَالْحَسْرَةِ.

وَأَفْحَشَ أَبُو عَمْرٍو ابْنُ الْمُرَابِطِ فِي حَقِّ الذَّهَبِيِّ بِسَبَبِ التَّارِيخِ وَنَحْوِهِ[٢] حَيْثُ رَدَّ عَلَيْهِ إِجْمَالًا، وَلَمْ يَتْرُكْ فِي الْقُبْحِ مَقَالًا؛ فَلَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ، بَل كَانَ سَبَبًا لِتَكْذِيبِهِ، وَالطَّعْنِ عَلَيْهِ، ونِسْبَتِهِ إِلَى التَّحَامُلِ الْمُفْرِطِ الَّذِي هُوَ بِهِ لِلرَّبِّ مُسْخِطٌ، وَكَيْفَ لَا! وَيُقَالُ: إِنَّ الْحَامِلَ لَهُ عَلَى هَذَا كَوْنُهُ أَنْكَرَ عَلَيْهِ الدَّعْوَى لِأَمْرٍ نَسَبَهُ إِلَى أَنَّهُ فِيهِ هَذَى.

وَنَحْوُهُ غَضَبُ الشَّمْسِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ بَصْخَانَ[٣] **الدِّمَشْقِيِّ الْمُقْرِئِ** مِنْ الذَّهَبِيِّ: «لِكَوْنِهِ تَرْجَمَهُ بِبَعْضِ مَا فِيهِ، وَكَتَبَ [بِخَطٍّ][٤] غَلِيظٍ عَلَى الصَّفْحَةِ

---

(١) هو: المجمع المؤسس للمعجم المفهرس. طبع بتحقيق: يوسف المرعشلي، نشر: دار المعرفة، بيروت، ط١ ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

(٢) انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ٤/ ٤٥.

(٣) (ت ٧٤٣هـ) انظر: الذهبي، معرفة القرّاء الكبار، ص ٣٩٧، ابن حجر، الدرر الكامنة، ٣/ ٣٠٩-٣١١.

(٤) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ، ومن: الدرر الكامنة.



الَّتِي بِخَطِّ الذَّهَبِيِّ كَلَامًا أَقْذَعَ فِيهِ فِي حَقِّ الذَّهَبِيِّ، بِحَيْثُ صَارَ خَطُّ الذَّهَبِيِّ لَا يُقْرَأُ غَالِبُهُ[١] فَلَمَّا رَأَى الذَّهَبِيُّ ذَلِكَ انْتَقَمَ مِنْهُ بِأَنْ تَرْجَمَهُ فِي «مُعْجَمِ شُيُوخِهِ»[٢] وَوَصَفَ مَا وَقَعَ، إِلَى أَنْ قَالَ: فَمَحَا اسْمَهُ مِنْ دِيوَانِ الْقُرَّاءِ»[٣].

وَقَدْ قَالَ شَيْخُنَا فِي تَرْجَمَةِ ابْنِ الْمُرَابِطِ مِنَ «الدُّرَرُ»[٤] إِنَّهُ وَقَفَ لَهُ عَلَى تَخْرِيجٍ غَيْرِ مُعْتَبَرٍ؛ لِكَثْرَةِ مَا فِيهِ مِنَ الْخَبْطِ النَّاشِئِ عَنْ عَدَمِ الْفَهْمِ وَالضَّبْطِ.

وَمَنْ يَكُونُ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ كَيْفَ يَتَعَرَّضُ لِمَنْ هُوَ الغَايَةُ فِي الْإِتْقَانِ وَالْإِصَابَةِ! بِحَيْثُ إِنَّ شَيْخَنَا قَدْ شَرِبَ مَاءَ زَمْزَمَ لِنَيْلِ مَرْتَبَتِهِ وَالْكَيْلِ بِمِعْيَارِ فِطْنَتِهِ[٥].

وَتَقْسِيمُهُ تَارِيخَ الذَّهَبِيِّ لِأَرْبَعَةِ أَقْسَام [٦٥]: قِسْمٌ مِنْهَا مَحْضُ غِيبَةٍ، تَعَقَّبَهُ فِيهَا[٦] الْعِزُّ الْكِنَانِيُّ فَقَالَ: «هَذِهِ الْأَقْسَامُ الْأَرْبَعَةُ لَا يَخْلُو عَنْهَا تَارِيخٌ غَالِبًا».

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «قِسْمٌ مَحْضُ غِيبَةٍ» فَلَيْسَ الْأَمْرُ فِيهِ كَذَلِكَ، بَلْ فِيهِ فَوَائِدُ عَدِيدَةٌ؛ مِنْهَا: الِاعْتِبَارُ بِأَحْوَالِهِمْ، وَالْوُثُوقُ بِفَضَائِلِهِمْ، وَالتَّحْذِيرُ مِنْ رَذَائِلِهِمْ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

[[٧] وَأَفْرَدَ بَعْضُ الْحُفَّاظِ الرَّدَّ عَلَى إِمَامِ الْحُفَّاظِ أَبِي بَكْرٍ الْخَطِيبِ لِأَمَاكِنَ

---

(١) في أ: غالبًا، والمثبت من باقي النسخ، ومن: الدرر الكامنة.

(٢) انظر: ٢/ ١٤٠-١٤١.

(٣) انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ٣/ ٣١٠-٣١١.

(٤) انظر: ٤/ ٤٥.

(٥) ذكره ابن حجر في: جزء ماء زمزم لما شُرِب له، ص ٤٥، اقتداءً بالحديث النبوي المرفوع: «ماء زمزم لما شُرِب له» أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٣٠٦٢) وغيره. قال ابن حجر: «فمرتبة هذا الحديث عند الحفاظ باجتماع هذه الطرق يصلح للاحتجاج به». انظر: جزء ماء زمزم، ص ٤٢.

(٦) في أ: فيه، والمثبت من باقي النسخ.

(٧) هنا يبدأ السقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.



مِنْ تَارِيخِهِ، فَلَمْ يَنْتَشِرْ، وَلَا رَأَى مَنْ يُوَافِقُهُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَنْتَصِرْ، بَلْ كَانَ قَوْلًا مُطَّرَحًا، وَعَمَلًا مُسْتَقْبَحًا[١].



(١) جاء في حاشية ق: «في الحق إن في تاريخ بغداد أخبارًا مردودة تظهر لمن له إلمام بعلم أَحوال الرجال...». وقال الذهبي: «تناكد ابنُ الجوزي رحمه الله وغضَّ من الخطيب، ونسبه إلى أنه يتعصب على أصحابنا الحنابلة. قلت: ليت الخطيب ترك بعض الحطِّ على الكبار فلم يروه». انظر: سير، ١٨/ ٢٨٩.



[ذمُّ أَبي حَيَّانَ لابْنِ معينٍ][1]

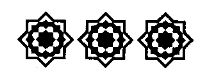
وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو حَيَّانَ[2] مِمَّا لَمْ يَأْتِ فِيهِ بِبُرْهَانٍ، فِي النَّاقِدِ الْمَتِينِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ:

وَيَحْيَى وَمَا يَحْيَى وَمَا ذُو رِوَايَةٍ ... وَمَـا إِنْ لِيَحْيَى ذِكْرُ عِلْمٍ بِهِ يَحْيَا

سِوَى ثَلْبِ أَقْوَامٍ مَضَوا لِسَبِيلِهِمْ ... سَيُسْأَلُ عَنْهَا حِينَ يُسْأَلُ عَنْ أَشْيَا

إِلَى غَيْرِ هَذَا مِمَّا يُمَلُّ إِيرَادُهُ وَيَقِلُّ مُفَادُهُ، مِمَّا لَمْ يَعْتَمِدْ أَحَدٌ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ قَدِيمًا وَلَا حَدِيثًا.

وَرُبَّمَا قَالَ الْمُؤَيِّدُ لِلْحَقِّ: إِذَا بَلَغَ المَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ خَبَثًا[3] وَالحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ، وَالدَّقُّ لِرَأْسِ المُبْطَلِ أَوْفَقُ إِنْ لَمْ يُقْطَعْ، وَالإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى الاعْتِنَاءِ بِهَذَا الْفَنِّ وَالإِنْثِنَاءِ عَمَّنْ فِي أَئِمَّتِهِ طَعَنَ»][4].



(١) في هامش ب.

(٢) لم أجده في: ديوانه المطبوع.

(٣) هو حديث نبوي صحيح، ولفظه: «**إذا كان الماء قُلَّتين لم يَحمل الخبَث**» أخرجه الترمذي في «سننه» (٦٧) وغيره عن ابن عمرو مرفوعًا. انظر: الألباني، صحيح أبي داود، ١/ ١٠٤. وهو تشبيه لطيف سيق للدلالة على أن الغيبة، وهي كالخبث، بمقابل مصلحة راجحة لا تضر.

(٤) هنا ينتهي السقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.



[عَيْبُ ابْنِ المُرَابِطِ][1]

وَلِذَا قَالَ الْعِزُّ تِلْوَ كَلَامِهِ السَّابِقِ فِي الرَّدِّ عَلَى ابْنِ الْمُرَابِطِ، وَقَدْ عَابَ ابْنُ الْمُرَابِطِ الذَّهَبِيَّ بِثَلْبِهِ النَّاسَ وَذِكْرِهِ لِمَسَاوِئِهِمْ، وَقَالَ: «إِنَّ ذَلِكَ غِيبَةٌ لَا تَجُوزُ، وَإِنَّ الجَرْحَ قَدِ انْقَطَعَتْ فَائِدَتُهُ مِنْ رَأْسِ الْأَرْبَعِ مِائَةٍ[2] فَمَا الْحَامِلُ لَهُ عَلَى الْمُسَاوَاةِ فِي هَذِهِ الْكَبِيرَةِ الَّتِي عَابَهَا مِنْ غَيْرِهِ! فَإِنِ اعْتَذَرَ بِشَيْءٍ فَلَعَلَّ الذَّهَبِيَّ يَعْتَذِرُ بِمِثْلِهِ».

وَنَحْوُهُ مِمَّا اعْتَمَدَهُ الْعِزُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي الرَّدِّ مَا حَكَاهُ أَيْضًا لَنَا، قَالَ: «كُنْتُ جَالِسًا مَعَ شَخْصٍ، فَجَرَى ذِكْرُ بَعْضِ مَنْ يُعَادِينِي، فَتَظَلَّمْتُ عِنْدَهُ مِنْهُ، وَذَكَرْتُ لَهُ شَيْئًا مِنْ أَوْصَافِهِ، فَرَدَّ عَلَيَّ بِأَنَّ هَذَا غِيبَةٌ، فَمَا وَسِعَنِي إِلَّا السُّكُوتُ، وَجَارَيْتُهُ الْحَدِيثَ، إِلَى أَنْ جَاءَ ذِكْرُ بَعْضِ مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ، فَأَخَذَ[3] فِي تَنْقِيصِهِ، فَرَدَدْتُ عَلَيْهِ بِمَا رَدَّ بِهِ عَلَيَّ».

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ: قَدِمَ أُنَاسٌ الْمَدِينَةَ، وَلَيْسَتْ لَهُمْ عُيُوبٌ، فَتَكَلَّمُوا فِي عُيُوبِ النَّاسِ، فَاخْتَلَقَ النَّاسُ لَهُمْ عُيُوبًا، وَأُنَاسٌ لَهُمْ عُيُوبٌ، فَسَكَتُوا، فَسَكَتَ النَّاسُ عَنْ عُيُوبِهِمْ، بِحَيْثُ قَالَ بَعْضُ الشُّعَرَاءِ:[4]

كُفَّ عَنِ النَّاسِ إِذَا شِئْتَ أَنْ ... تَسْلَمَ مِنْ قَوْلِ جَهُولٍ سَفِيهِ
مَنْ قَذَفَ النَّاسَ بِمَا فِيهِمْ ... يَقْذِفُهُ النَّاسُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ

---

(١) في هامش ب.
(٢) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٤٤٥.
(٣) في ز: فأخذه، وهو تحريف.
(٤) هذان البيتان لعلي بن عثمان الصوفي، وهو من أعيان شعراء صلاح الدين. انظر: اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ٢/ ٤٨٣.



(وَمِنَ الْعَجِيبِ إِيرَادُ الدَّيْلَمِيِّ بِسَنَدِهِ لَهُ فِي «مُسْنَدِهِ» عَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «كَانَ بِالمَدِينَةِ أَقْوَامٌ لَهُمْ عُيُوبٌ، فَسَكَتُوا عَنْ عُيُوبِ [٦٦] النَّاسِ...»[١] الحَدِيثِ)[٢].

وَقَالَ الْآخَرُ: «كُفَّ عَنِ الشَّرِّ يُكَفَّ الشَّرُّ عَنْكَ»[٣].

فَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الذِّكْرُ عَبَثًا، لا بِقَصْدٍ صَحِيحٍ مُرَخِّصٍ [لَهُ][٤] أَوْ زِيدَ فِيهِ عَلَى مَا يَحْصُلُ الْقَصْدُ بِدُونِهِ.

وَكَذَا قَوْلُهُمْ: «لُحُومُ الْعُلَمَاءِ مَسْمُومَةٌ، وَعَادَةُ اللهِ فِي هَتْكِ أَسْتَارِ مُنْتَقِصِيهِمْ مَعْلُومَةٌ»[٥] وَالمُتَعَرِّضُ[٦] لَهُمْ بِالسَّبِّ يُخْشَى عَلَيْهِ مِنْ مَوْتِ الْقَلْبِ! لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ.

وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ ابْنِ عَسَاكِرَ[٧]: «الوَقِيعَةُ فِيهِمْ بِمَا هُمْ مِنْهُ بَرَاءٌ أَمْرٌ عَظِيمٌ، وَالتَّنَاوُلُ[٨] لِأَعْرَاضِهِمْ بِالزُّورِ وَالافْتِرَاءِ مَرْتَعٌ وَخِيمٌ، وَالاخْتِلَاقُ عَلَى مَنِ اخْتَارَهُ

---

(١) إسناده موضوع. فيه: محمد بن عثمان القاضي النَّصيبي؛ كذاب متهم بالوضع. انظر: الديلمي، فردوس الأخبار، ٣/ ٣٢٦؛ الذهبي، الميزان، ٦/ ٢٥٥.

(٢) الفقرة ساقطة من ب.

(٣) انظر: الدينوري، المجالسة، ٣/ ٥١٤؛ ابن عساكر، تاريخ، ١٧/ ٣٤١-٣٤٢؛ السخاوي، المقاصد الحسنة، ص ٣١٩، في قصة رواها عبدالله بن جعفر الرقي، فيها العبارة المذكورة.

(٤) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) قال الغزيُّ: «ليس بحديث، وهو مأخوذ من الآية ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ ...﴾ [الحجرات: ١٢] وهو من كلام ابن عساكر». انظر: الجد الحثيث، ص ١٧٨. وانظر: ابن عساكر، تبيين كذب المفتري، ص ٤١.

(٦) وفي باقي النسخ: المعترض.

(٧) انظر: تبيين كذب المفتري، ص ٤١.

(٨) في ق، ز: المتناول.



اللهُ مِنْهُمْ لِنَعْشِ[١] الْعِلْمِ خُلُقٌ ذَمِيمٌ، وَالاِقْتِدَاءُ بِمَا مَدَحَ اللهُ بِهِ قَوْلَ الْمُتَّبِعِينَ مِنَ الاِسْتِغْفَارِ لِمَنْ سَبَقَهُمْ وَصْفٌ كَرِيمٌ؛ إِذْ قَالَ مُثْنِيًا عَلَيْهِمْ فِي كِتَابِهِ، وَهُوَ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَضِدِّهَا عَلِيمٌ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝١٠﴾ [الحشر: ١٠] انْتَهَى.

وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ[٢] الرُّويَانِيُّ - [شَيْخٌ][٣] لَا وُجُودَ لَهُ [اخْتَلَقَ اسْمَهُ بَعْضُ الْكَذَّابِينَ][٤] - عَنِ الأَشَجِّ أَبِي الدُّنْيَا[٥] عَنْ عَلِيٍّ رَفَعَهُ: «**إِذَا أَلِفَ الْقَلْبُ الْإِعْرَاضَ عَنِ اللهِ ابْتَلَاهُ بِالْوَقِيعَةِ فِي الصَّالِحِينَ**»[٦] وَلَا يَصِحُّ، وَإِنْ صَحَّ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا قُلْنَاهُ.

وَقَوْلُ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ[٧]: «أَعْرَاضُ الْمُسْلِمِينَ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النَّارِ، وَقَفَ عَلَى شَفِيرِهَا طَائِفَتَانِ مِنَ النَّاسِ؛ الْمُحَدِّثُونَ وَالْحُكَّامُ».

وَقَوْلُ غَيْرِهِ: «مَنْ أَرَادَ بِي سُوءًا جَعَلَهُ اللهُ مُحَدِّثًا أَوْ قَاضِيًا».

مِمَّا يَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُهُ، وَإِلَّا فَحَيْثُ صَدَرَ عَنِ اجْتِهَادٍ مُعْتَبَرٍ وَتَحَرٍّ فَهُوَ فِيهِ مَأْجُورٌ لَا مَأْزُورٌ، كَمَا قَدَّمْنَا حِكَايَتَهُ عَنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ.

---

(١) في تبيين كذب المفترى: لإنعاش.

(٢) في ب: نصير، وهو تحريف.

(٣) زيادة من: ابن حجر، لسان الميزان، ١/ ٣١٨.

(٤) زيادة من: ابن حجر، لسان الميزان، ١/ ٣١٨.

(٥) الأشج: هو عثمان بن الخطاب؛ متهم بالكذب. انظر: الذهبي، الميزان، ٥/ ٤٤؛ ابن حجر، لسان الميزان، ٤/ ١٣٤-١٤٠.

(٦) باطل لا أصل له، بل هو من كلام الصوفية. انظر: ابن عرّاق، تنزيه الشريعة، ٢/ ٣١٧.

(٧) انظر: الاقتراح، ص ٣٤٤.



[إِطْلَاقُ لِسَانِ أَبِي شَامَةَ] [(١)]

وَمِمَّنْ امْتُحِنَ بِسَبَبِ إِطْلَاقِ لِسَانِهِ بِغَيْرِ مُسْتَنَدٍ وَلَا شُبْهَةٍ الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ، أَحَدُ شُيُوخِ النَّوَوِيِّ [٦٧] رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ عَالِمًا رَاسِخًا فِي الْعِلْمِ، مُقْرِئًا، مُحَدِّثًا، نَحْوِيًّا، يَكْتُبُ الْخَطَّ الْمَلِيحَ الْمُتْقَنَ، مَعَ التَّوَاضُعِ وَالِانْطِرَاحِ وَالتَّصَانِيفِ الْعِدَّةِ، كَانَ كَثِيرَ الْوَقِيعَةِ فِي الْعُلَمَاءِ وَالصُّلَحَاءِ وَأَكَابِرِ النَّاسِ، وَالطَّعْنِ عَلَيْهِمْ، وَالتَّنَقُّصِ لَهُمْ، وَذِكْرِ مَسَاوِئِهِمْ، وَكَوْنِهِ عِنْدَ نَفْسِهِ عَظِيمًا، فَصَارَ سَاقِطًا مِنْ أَعْيُنِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ مِمَّنْ عَلِمَ مِنْهُ ذَلِكَ، وَتَكَلَّمُوا فِيهِ، وَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى امْتِحَانِهِ بِدُخُولِ رَجُلَيْنِ جَلِيلَيْنِ[(٢)] عَلَيْهِ دَارَهُ فِي صُورَةِ مُسْتَفْتِيَيْنِ، فَضَرَبَاهُ ضَرْبًا مُبَرِّحًا إِلَى أَنْ عِيلَ صَبْرُهُ وَلَمْ يُغِثْهُ أَحَدٌ، بِحَيْثُ أَنْشَدَ أَبْيَاتًا[(٣)] يَسْتَغِيثُ فِيهَا بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَذُكِرَ فِي تَرْجَمَةِ الْحَافِظِ الشَّمْسِ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ سَنَدٍ[(٤)] أَنَّهُ تَغَيَّرَ ذِهْنُهُ فِي آخِرِ عُمْرِهِ، وَنَسِيَ غَالِبَ مَحْفُوظَاتِهِ، حَتَّى الْقُرْآنَ، وَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ كَانَ عُقُوبَةً مِنَ اللهِ لَهُ؛ لِكَثْرَةِ وَقِيعَتِهِ فِي النَّاسِ.

عَلَى أَنَّ ذَلِكَ قَدْ وَقَعَ لِلْبُرْهَانِ الْحَلَبِيِّ[(٥)] مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَتَعَرَّضُ لِأَحَدٍ، بَلْ كَانَ

---

(١) في هامش ب.

(٢) في ب: خليلين، وفي الوافي بالوفيات كذا: «... دخل عليه اثنان جبليَّان...» والمثبت من باقي النسخ، ومن: فتح المغيث، ٤/ ٤٣٦، ومن: الإسنوي، طبقات. ولعل الصواب ما ذكره الصفدي. انظر: ١٨/ ٦٨.

(٣) انظر: الإسنوي، طبقات، ٢/ ١١٩.

(٤) محدث (ت ٧٩٢هـ). انظر: ابن حجر، الدرر، ٤/ ٢٧٠.

(٥) هو: إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي، محدث (ت ٨٤١هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ١/ ١٣٨-١٤٥.



وَرِعًا زَاهِدًا، وَلَكِنَّهُ تَرَاجَعَ قَبْلَ مَوْتِهِ.

وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ: إِنَّمَا يَخْرَفُ الْكَذَّابُونَ! فَإِنَّهُ قَدْ يَخْرَفُ مَنْ لَمْ يُوصَفْ بِذَلِكَ.

وَبَلَغَنِي عَنِ الْجَمَالِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ المِصْرِيِّ(١) أَنَّهُ شَاهَدَ الجَمَالَ أَبَا عَبْدِاللهِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِاللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الرَّيْمِيَّ(٢) اليَمَانِيَّ الْقَاضِيَ الشَّافِعِيَّ عِنْدَ مَوْتِهِ(٣) وَقَدِ انْدَلَعَ لِسَانُهُ وَاسْوَدَّ(٤) فَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ ذَلِكَ بِسَبَبِ اعْتِرَاضِهِ وَكَثْرَةِ وَقِيعَتِهِ فِي النَّوَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَعْلَى مِنْ هَذَا مَا حَكَاهُ ابْنُ النَّجَّارِ فِي «ذَيْلِ تَارِيخِهِ»(٥) عَنِ الشَّيْخِ أَبِي إِسْحَاقَ الشِّيرَازِيِّ(٦) أَنَّهُ سَمِعَ الْقَاضِيَ أَبَا الطَّيِّبِ الطَّبَرِيَّ يَقُولُ:

«كُنَّا فِي حَلْقَةِ النَّظَرِ بِجَامِعِ الْمَنْصُورِ، فَجَاءَ شَابٌّ خُرَاسَانِيٌّ حَنَفِيٌّ، فَطَالَبَ بِالدَّلِيلِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُصَرَّاةِ(٧) فَأَوْرَدَهُ الْمُدَرِّسُ [٦٨] عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ الشَّابُّ: إِنَّهُ غَيْرُ مَقْبُولِ الرِّوَايَةِ. قَالَ الْقَاضِي: فَمَا اسْتَتَمَّ كَلَامَهُ حَتَّى سَقَطَتْ عَلَيْهِ

---

(١) (ت ٨٢٠هـ). انظر: ابن حجر، إنباء الغمر، ٣/ ١٥٠؛ السخاوي، الضوء، ٧/ ١٨١.

(٢) في ق: الدعيمي، وهو تحريف.

(٣) (ت ٧٩٢هـ). انظر: ابن حجر، الدرر، ٣/ ٤٨٦، إنباء ١/ ٤٠٧ - ٤٠٨.

(٤) تتمة الخبر: «... ثم جاءت هرَّة فخطفته، فكان ذلك آية للناظرين». انظر: ابن حجر، إنباء، ١/ ٤٠٨.

(٥) لم أجده، فالظاهر في الجزء المفقود. وقد وردت هذه القصة مُسْنَدة عند الذهبي وقال: «إسنادها أئمة». انظر: سير، ٢/ ٦١٨-٦١٩.

(٦) هو: إبراهيم بن علي بن يوسف، فقيه شافعي (ت ٤٧٦هـ). انظر: النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ص ٦٦٣، الذهبي، سير، ١٨/ ٤٥٢ - ٤٦٤.

(٧) **المُصَرَّاة**: هي ترك حلب بهيمة الأنعام لفترة حتى يُظَنَّ أنها حلوب. وفيها أحاديث كثيرة في النهي عن هذا، منها ما أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣٨١٠) عن أبي هريرة مرفوعًا: «**من ابتاع مُصَرَّاة فهو بالخيار ثلاثة أيام**...» الحديث.



حَيَّةٌ(١) عَظِيمَةٌ مِنْ سَقْفِ الْجَامِعِ، فَهَرَبَ مِنْهَا، فَتَبِعَتْهُ دُونَ غَيْرِهِ! فَقِيلَ لَهُ: تُبْ. فَقَالَ: تُبْتُ. فَغَابَتِ (الحَيَّةُ)(٢) وَلَمْ يُرَ لَهَا بَعْدُ أَثَرٌ!».

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ اليَمَانِيُّ، فِيمَا أَسْنَدَهُ عَنْهُ ابْنُ بَشْكُوَالَ(٣):

«كُنْتُ بِصَنْعَاءَ، فَرَأَيْتُ رَجُلًا وَالنَّاسَ مُجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: [هَذَا](٤) رَجُلٌ كَانَ يَؤُمُّ بِنَا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَكَانَ حَسَنَ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ، فَلَمَّا بَلَغَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] قَرَأَ (يُصَلُّونَ عَلَى عَلِيٍّ النَّبِيِّ)! فَخَرِسَ وَتَجَذَّمَ وَبَرِصَ وَعَمِيَ وَأُقْعِدَ، فَهَذَا مَكَانُهُ!» انْتَهَى.

وَالْأَخْبَارُ فِي هَذَا المَعْنَى كَثِيرَةٌ.

وَكَذَا مِمَّنْ حَصَلَ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ مِنْهُمْ نَفْرَةٌ وَتَحَامٍ عَنِ الانْتِفَاعِ بِعِلْمِهِمْ، مَعَ جَلَالَتِهِمْ عِلْمًا وَوَرَعًا وَزُهْدًا؛ لِإِطْلَاقِ لِسَانِهِمْ وَعَدَمِ مُدَارَاتِهِمْ، بِحَيْثُ يَتَكَلَّمُونَ وَيُجَرِّحُونَ(٥) بِمَا فِيهِ مُبَالَغَةٌ، كَـ: ابْنِ حَزْمٍ(٦) وَابْنِ تَيْمِيَّةَ(٧) وَهُمَا مِمَّنْ امْتُحِنَ وَأُوذِيَ، وَكُلُّ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ إِلَّا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَكَذَا مِمَّنْ تَعَطَّلَ لِغَيْرِ الْعَارِفِ الِانْتِفَاعُ بِتَصَانِيفِهِمْ، لَا مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ، بَلْ

---

(١) في أ: حية عليه، والمثبت من باقي النسخ، ومن: فتح المغيث، ٤/ ٤١.

(٢) ساقط من باقي النسخ.

(٣) أخرجه ابن بشكوال في «القربة» (١٠٣) به. وإسناده تالف، اليماني متروك. انظر: الذهبي، ميزان، ١/ ٢٨٧.

(٤) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) في ب: يخرجون.

(٦) قال الذهبي عنه: «وبسط لسانه وقلمه، ولم يتأدّب مع الأئمة في الخطاب، بل فجّج العبارة، وسَبَّ وجَدَّع، فكان جزاؤه من جنس فعله...». انظر: الذهبي، سير، ١٨/ ١٨٦.

(٧) من يتأمل منهج ابن تيمية النقدي يجده من المعتدلين والمنصفين، فكرًا ولفظًا.



لِمُبَالَغَتِهِمْ فِي الْقَصْدِ الَّذِي صَنَّفُوهُ، جَمَاعَةٌ:

كَـ: **الْحَاكِمِ**، فَإِنَّهُ تَسَاهَلَ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» (الَّذِي شَرَطَ فِيهِ الْمَشْيَ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا، حَتَّى أَدْرَجَ فِيهِ الْمَوْضُوعَ فَضْلًا)[١] عَنْ الضَّعِيفِ[٢].

وَكَـ: **ابْنِ الْجَوْزِيِّ**، فَإِنَّهُ تَوَسَّعَ فِي «مَوْضُوعَاتِهِ» حَتَّى أَدْرَجَ فِيهَا الصَّحِيحَ، فَضْلًا عَنِ الضَّعِيفِ[٣].

فَهُمَا طَرَفَا نَقِيضٍ، رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى وَإِيَّانَا وَنَفَعَنَا بِبَرَكَاتِهِمْ[٤] [٦٩].

وَبِالْجُمْلَةِ فَالْمُؤَرِّخُونَ كَغَيْرِهِمْ مِنْ سَائِرِ الْمُصَنِّفِينَ، فِي كَلَامِهِمُ الْخَمِيرُ وَالْعَفِينُ، وَالسَّعِيدُ مَنْ عُدَّتْ غَلَطَاتُهُ وَمَا اشْتَدَّتْ سَقَطَاتُهُ، فَكُلُّ إِنْسَانٍ - سِوَى مَا اسْتَدْرَكُوا - يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِ وَيُتْرَكُ، وَهِيَ الدُّنْيَا لَا يَكْمُلُ فِيهَا شَيْءٌ، وَلَا يَخْلُو مُصَنَّفٌ مِنْ نَشْرٍ وَطَيٍّ، وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «**حَقٌّ عَلَى اللهِ أَلَّا يَرْفَعَ شَيْئًا مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ**»[٥] لَيْسَ المَعْنَى بِوَضْعِهِ إِعْدَامَهُ وَإِتْلَافَهُ، إِنَّمَا هُوَ نَقْصٌ فِيهِ.

نَعَمْ، قَدْ ظَهَرَ الكَثِيرُ مِنَ الْخَلَلِ، وَانْتَشَرَ مِنَ الْمَنَاكِيرِ مَا اشْتَمَلَ عَلَى أَقْبَحِ الْعِلَلِ، حَيْثُ انْتَدَبَ لِهَذَا الْفَنِّ الشَّرِيفِ مَنِ اشْتَمَلَ عَلَى التَّحْرِيفِ وَالتَّصْحِيفِ؛ لِعَدَمِ إِتْقَانِهِمْ شُرُوطَ الرِّوَايَةِ وَالنَّقْلِ، وَائْتِمَانِهِمْ مَنْ لَا يُوصَفُ بِأَمَانَةٍ وَلَا عَقْلٍ، بَلْ

---

(١) ساقط من ب.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن تساهل الحاكم في مستدركه انظر: السخاوي، فتح المغيث، ١/ ٦٣؛ السيوطي، تدريب الراوي، ١/ ١١٣.

(٣) انظر: ابن كثير، اختصار علوم الحديث، ١/ ٢٤٠.

(٤) في ز: ببركاته، وهو تحريف.

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٨٧٢ ومواضع أخرى) عن أنس بن مالك مطولاً، وفيه المرفوع.



صَارُوا يَكْتُبُونَ السَّمِينَ مَعَ الْهَزِيلِ، وَالْمَكِينَ مَعَ الْمُزَلْزَلِ الْعَلِيلِ.

وَلَوْ سَرَدْتُ(١) لَكَ مَا وَقَعَ لِشَيْخِ الْمُؤَرِّخِينَ التَّقِيِّ الْمَقْرِيزِيِّ لَقَضَيْتَ الْعَجَبَ وَتَجَنَّبْتَ لِتَصَانِيفِهِ الطَّلَبَ، وَكَذَا لِغَيْرِهِ مِنْ شُيُوخِنَا أَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ وَخُلَاصَةِ الْأَنَامِ، مِمَّا أَشَارَ أُسْتَاذُنَا فِي خُطْبَةِ «إِنْبَائِهِ»(٢) لِبَعْضِهِ اكْتِفَاءً بِإِيمَائِهِ.

وَيَا أَسَفِي عَلَيْهِمْ! فَقَدْ جَاءَ بَعْدَهُمْ مَنْ لَا يَصِلُ وَلَو بَالَغَ إِلَيْهِمْ، خُصُوصًا مَنْ نَدَبَ نَفْسَهُ فِي هَذَا العَصْرِ لِذَلِكَ، وَتَجَاسَرَ إِلَى الْخَوْضِ فِي غَمْرَةِ هَذِهِ الْمَسَالِكِ(٣) وَرَأَى مَنْ يَمُدُّهُ بِسَبَبِهِ غَايَةَ الْإِمْدَادِ مِنَ النُّقُودِ وَالْأَقْمِشَةِ وَجُلِّ مَا يُرَادُ، مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يَصِلْ وَلَا كَادَ، وَلَكِنْ لِكَوْنِهِ مِنْ نَمَطِهِمْ وَعَلَى شَرِيطَتِهِمْ، سِيَّمَا فِي الْعِبَارَاتِ، وَتِلْكَ الْإِشَارَاتِ الَّتِي لَا يَرْتَضِيهَا عَاقِلٌ، وَلَا يُمْضِيهَا إِلَّا مَنْ هُوَ غِمْرٌ عَاطِلٌ [٧٠] بِحَيْثُ يُمَيِّزُوا(٤) كِتَابَتَهُ عَلَى كِتَابَةِ أُسْتَاذِنَا وَمَنْ عَلَيْهِ اعْتِمَادُنَا!

وَمَعَ ذَلِكَ فَكُنْتُ، لِكَثْرَةِ اخْتِصَاصِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِأَعْيَانِ الْمُلُوكِ وَالْأُمَرَاءِ وَعُظَمَاءِ الدُّوَلِ وَالْوُزَرَاءِ، أَتَوَهَّمُ إِتْيَانَهُ بِأَخْبَارِهِمْ عَلَى الوَجْهِ الْمُعْتَبَرِ، مَعَ عِلْمِي بِتَقْصِيرِهِ فِيمَنْ عَدَاهُمْ وَإِتْيَانِهِ(٥) بِالْعُجَرِ وَالْبُجَرِ، مِمَّا يَفُوقُ فِيهِ الْخُبْرُ الْخَبَرَ، فَأَقْتَصِرُ عَلَى ضَبْطِ مَا أَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْوَفَيَاتِ، وَأَخْتَصِرُ الْحَوَادِثَ وَالْمَاجَرَيَاتِ، إِلَى أَنْ

---

(١) في باقي النسخ: سودت.

(٢) قال ابن حجر، وهو ينتقد بدر الدين العَيْني: «وأعجب منه أن ابن دقماق يذكر في بعض الحادثات ما يدل على أنه شاهدها، فيكتب البدر كلامه بعينه بما تضمنه، وتكون تلك الحادثة وقعت بمصر، وهو بعيد... ولم أتشاغل بتتبع عثراته». انظر: ابن حجر، إنباء الغمر، ١/ ٤-٥.

(٣) لعله يقصد: المؤرِّخ ابن تَغْري بَرْدي.

(٤) كذا في جميع النسخ! فلعلها: «لم يميزوا» أو «يميزون».

(٥) في ق، ز: إتيانهم.



رَأَيْتُ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي ذَلِكَ أَيْضًا الْعَجَائِبَ(١) وَسَمِعْتُ مَنْ يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِيهِ يَصِفُهُ بِمَزِيدِ الْمَعَائِبِ، فَنَدِمْتُ - وَمَاذَا يُفِيدُ النَّدَمُ! - حَيْثُ لَمْ أَتَفَحَّصْ عَنِ الْأَخْبَارِ فِي حَيَاتِهِ، وَإِنْ كَانَ مَا بِالْعَهْدِ(٢) مِنْ قِدَمٍ.

وَلَعَلَّ الْخِيَرَةَ كَانَتْ فِي ذَلِكَ لِلتَّفَرُّغِ لِمَا هُوَ أَهَمُّ مِنْهُ، مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ الْمُتَشَعِّبِ الْمَسَالِكِ؛ إِذْ هُوَ بَحْرٌ لَا سَاحِلَ لَهُ، وَأَمْرٌ لَا يَتَهَيَّأُ اسْتِيفَاءُ مَقَاصِدِهِ الْمُجْمَلَةِ فَضْلًا عَنِ الْمُفَصَّلَةِ.

وَلَيْتَ هَذَا أَيْضًا دَامَ! وَإِنْ كَانَ فِي الْفَنِّ مَا اسْتَقَامَ، فَقَدْ خَلَفَهُ بَعْضُ الْعَوَامِّ مِمَّنْ لَا يُذْكَرُ بِغَيْرِ الْجَهْلِ وَالْإِقْدَامِ، فَيَصِفُ النَّاسَ بِمَا لَا يَلِيقُ بِالْأَلْفَاظِ الْمَكْذُوبَةِ(٣) الْمُسْتَحَقَّةِ لِلتَّمْزِيقِ، وَيَحْكِي مِنَ الْحَوَادِثِ مَا يُلَعِّبُ النُّفُوسَ وَتَجِبُ إِزَالَتُهُ بِالْفُؤُوسِ.

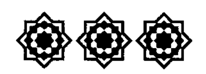
وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ [بَعْضِ](٤) الْوَرِعِينَ، وَقَدْ وُصِفَ لَهُ بِأَنَّهُ لِلتَّارِيخِ مِنَ الْمُعْتَنِينَ: هُوَ وَاللهِ تَارِيخٌ مُبِينٌ، يُشِيرُ لِقُرْبِ مَا وَقَعَ لَهُ مِنَ الْفُسَّاقِ وَالْمُتَلَوِّثِينَ، وَلَكِنْ قَدْ حَصَلَ الِاسْتِقْرَاءُ بِأَنَّ مَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ لَا يَرْتَقِي مَعَ [الْمُتْقِنِينَ](٥) الْمُتَّقِينَ لِشَيْءٍ مِنَ الْمَسَالِكِ، وَيَزُولُ سَرِيعًا (مَا)(٦) عَمِلَهُ، وَلَا يَطُولُ لِلِابْتِلَاءِ بِكَلِمَاتِهِ (الْمُهْمَلَةِ حَتَّى)(٧) وَلَوْ كَانَتْ فِيهِ كَثْرَةٌ مِنْ فَضِيلَةٍ، فَضْلًا عَنْ شِرْذِمَةٍ قَلِيلَةٍ.

---

(١) في ب: العجاب.
(٢) في أ بحذف الباء، والمثبت من باقي النسخ.
(٣) في ق، ز: المكذبة.
(٤) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.
(٥) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.
(٦) ساقط من باقي النسخ.
(٧) ساقط من ق، ز.



وَآخِرُ مَنْ[١] عَلِمْنَا[٢] مِنْهُمْ بِيَقِينٍ بَعْضُ العَصْرِيِّينَ، فَإِنَّهُ أَكْثَرَ الوَقِيعَةَ فِي النَّاسِ [٧١] بِدُونِ تَدَبُّرٍ وَلَا قِيَاسٍ، فَأُبْعِدَ عَنْ البَلَدِ، وَتَزَايَدَ[٣] بِهِ الْأَلَمُ وَالنَّكَدُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَمَا كَفَّ، حَتَّى ثَقُلَ عَلَى الْكَافَةِ وَمَا خَفَّ، فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ مَاتَ، وَمَا اشْتَفَى مِنْ تِلْكَ النِّكَايَاتِ، فِي آخَرِينَ مِنَ الْمُؤَرِّخِينَ، كَـ: بَعْضِ الْمَقَادِسَةِ مِمَّنْ عُرِفَ بِالْمُدَارَسَةِ وَمُشَارَكَةِ الْأَبَالِسَةِ! وَاللهُ تَعَالَى يَقِينَا شُرُورَ أَنْفُسِنَا، وَحَصَائِدَ أَلْسِنَتِنَا.



(١) في ز: ممن.

(٢) في باقي النسخ: علمناه.

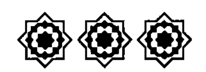
(٣) في أ: زايد، والمثبت من باقي النسخ.



[شَرْطُ المُعْتَني بِالتَّارِيخ][1]

وَأَمَّا شَرْطُ المُعْتَنِى بِهِ:

[١] فَالعَدَالَةُ مَعَ الضَّبْطِ التَّام النَاشِئِ عَنْهُ مَزِيدُ الإتْقَانِ وَالتَّحَرِّي، سِيَّمَا فِيمَا يَرَاهُ فِي كَلَامِ كَثِيرٍ مِنْ جُمْلَةِ[2] الْمُعْتَنِينِ بِسِيَرِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِم الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.



(١) في هامش ب.

(٢) في أ، ق، ز: جهلة، والمثبت من ب.



[المَلاحِمُ][١]

وَقَدْ قَالَ الْخَطِيبُ فِي «جَامِعِهِ»[٢]: «وَيَجْمَعُونَ - أَيْ أَهْلَ الْحَدِيثِ - أَيْضًا مَا رُوِيَ عَنْ سَلَفِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَخْبَارِ الْأُمَمِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَأَقَاصِيصِ الْأَنْبِيَاءِ وَسِيَرِهِمْ. وَالَّذِي نَسْتَحِبُّهُ أَلَّا يَتَعَرَّضَ لِجَمْعِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

ثُمَّ سَاقَ عَنِ [ابْنِ][٣] عَيَّاشٍ القَطَّانِ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: أَشْتَهِي أَنْ أَجْمَعَ حَدِيثَ[٤] الأَنْبِيَاءِ. فَقَالَ لِي: حَتَّى تَفْرُغَ مِنْ حَدِيثِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(وَ)[٥] كَذَا صَرَّحَ هُوَ وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ يَنْبَغِي التَّحَرُّزُ فِيمَا يُكْتَبُ مِنْ أَخْبَارِ الْأَوَائِلِ وَالْكُتُبِ الْقَدِيمَةِ، وَمَا يَكُونُ مِنَ الْحَوَادِثِ وَالْمَلَاحِمِ؛ لِتَرَدُّدِ الْأَمْرِ[٦] فِيهَا بَيْنَ تَجْوِيزِ الْإِبْطَالِ أَوِ الْجَزْمِ (بِهِ)[٧] كَالْكِتَابِ الْمَنْسُوبِ لِدَانْيَالَ[٨].

---

(١) في هامش ب.

(٢) انظر: الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي، ص ٣٣٥-٣٣٦.

(٣) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ. وانظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ٦/ ٤٤٧.

(٤) في أ: أحاديث، والمثبت من باقي النسخ، ومن: الجامع.

(٥) ساقط من باقي النسخ.

(٦) في أ: الأمراء، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ.

(٧) ساقط من باقي النسخ.

(٨) قال السخاوي: «وأما دانيال، فقد كان من أنبياء بني إسرائيل فيما مشى عليه غير واحد...». انظر: السخاوي، الأجوبة المرضية، ٢/ ٨٥٨. أما عن الكتاب المنسوب لدانيال فانظر: مشهور حسن، كتب حذّر منها العلماء، ١/ ١٣٦-١٣٩.



بَلْ لَيْسَ يَصِحُّ فِي ذِكْرِ الْمَلَاحِمِ الْمُرْتَقَبَةِ[١] وَالفِتَنِ الْمُنْتَظَرَةِ[٢] إِلَّا اليَسِيرُ مِمَّا اتَّصَلَ بِنَا أَسَانِيدُهُ إِلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَسَأَلَ رَجُلٌ الإِمَامَ مَالِكًا عَنْ زَبُورِ دَاوُدَ، فَقَالَ لَهُ: «مَا أَجْهَلَكَ! مَا أَفْرَغَكَ! أَمَا لَنَا فِي نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ [٧٢] نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يَشْغَلُنَا بِصَحِيحِهِ عَمَّا بَيْنَنَا وَبَيْنَ دَاوُدَ!».

كَمَا بَسَطْتُ ذَلِكَ فِي كِتَابِي «الْأَصْلُ الْأَصِيلُ»[٣].

وَبِالْجُمْلَةِ فَأَكْثَرُ ذَلِكَ إِلَى الْوَهَاءِ أَقْرَبُ. بَلْ فِي كِتَابِ «التَّوَّابِينَ»[٤] لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْمُوَفَّقِ ابْنِ قُدَامَةَ أَشْيَاءُ مَا كُنْتُ أُحِبُّ لَهُ إِيرَادَهَا، خُصُوصًا وَأَسَانِيدُهَا مُخْتَلَّةٌ. وَكَذَا فِيمَا يَرَاهُ مِنَ الْوَقَائِعِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَ أَعْيَانِ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمَّا أُمِرْنَا بِهِ مِنَ الْإِمْسَاكِ عَمَّا كَانَ بَيْنَهُمْ، وَالتَّأْوِيلِ لَهُ بِمَا لَا يَحُطُّ مِنْ مِقْدَارِهِمْ.

وَرَحِمَ اللهُ مُنَقِّحَ الْمَذْهَبِ الْمَحْيَوِيَّ النَّوَوِيَّ، فَإِنَّهُ لَمَّا أَثْنَى عَلَى فَوَائِدِ «الْاسْتِيعَابُ» لِلْحَافِظِ الْحُجَّةِ أَبِي عُمَرَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ قَالَ[٥]: «لَوْلَا مَا شَانَهُ مِنْ ذِكْرِ

---

(١) في ق، ز: المرتقية، وهو تصحيف.

(٢) في باقي النسخ: المسطرة، وهو تحريف.

(٣) الأصل الأصيل في تحريم النقل من التوراة والإنجيل، ذكره السخاوي ضمن مؤلفاته في: الضوء، ٨/ ١٨؛ فتح المغيث، ٣/ ٢٧٣. وقد صنّفه السخاوي ردًّا على البقاعيِّ؛ لأنه يأخذ من التوراة والإنجيل في كتابه: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور. وتوجد للأصل الأصيل نسخة خطية في دار الكتب المصرية (رقم: ١٠١، حديث). انظر: بدر العماش، الحافظ السخاوي، ١/ ٣٢٩.

(٤) انظر: ص ٩٢ - ١٣٥.

(٥) انظر: ابن الصلاح، علوم الحديث، ص ٢٩٢.



كَثِيرٍ مِمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وَحِكَايَتِهِ عَنِ الْأَخْبَارِيِّينَ، وَالْغَالِبُ عَلَيْهِمُ الْإِكْثَارُ وَالتَّخْلِيطُ» انْتَهَى.

وَيَتَأَكَّدُ تَجَنُّبُهُ إِلَّا مَعَ تَأْوِيلِهِ بِحَضْرَةِ مَنْ لا يَفْهَمُ، كَمَا قَالُوهُ(١) **فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ وَشِبْهِهَا.**

وَأَقُولُهُ(٢) **فِي قِصَّةِ الْإِفْكِ أَيْضًا، وَأَنَّ قَوْلَ عَلِيٍّ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **فِي ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَيَّنُ [تَأْوِيلُهُ،** كَمَا قَرَّرْتُهُ فِي بَعْضِ الْأَجْوِبَةِ.

وَكَذَا يَتَعَيَّنُ](٣) **تَأْوِيلُ قَوْلِ الْقَائِلِ،** كَمَا وَقَعَ قُبَيْلَ [كِتَابِ](٤) الْإِكْرَاهِ مِنْ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: «لَقَدْ عَلِمْتُ الَّذِي جَرَّأَ(٥) صَاحِبَكَ -يَعْنِي عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَلَى الدِّمَاءِ»(٦) مُشِيرًا لِكَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ الْمَغْفُورِ لَهُمْ، لِعُلُوِّ مَقَامِهِ عَنْ حَمْلِ الْكَلَامِ عَلَى ظَاهِرِهِ.

وَكَذَا قَوْلُ الْعَبَّاسِ لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حِينَ مَجِيئِهِمَا لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **فِي أَمْوَالِ بَنِي النَّضِيرِ،** مَعَ أَشْيَاءَ وَقَعَتْ فِي الْقِصَّةِ(٧) وَاجِبَةَ التَّأْوِيلِ إِلَّا مَقْرُونَةً بِالْبَيَانِ.

---

(١) هنا يجب الإشارة إلى أن مسألة الأسماء والصفات، الأصل عند السلف إمرارها كما جاءت من غير تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل. ولمزيد من التفاصيل انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، المجلد الثالث.

(٢) في باقي النسخ: أقول.

(٣) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) زيادة من: صحيح البخاري.

(٥) في باقي النسخ: جرى، وهو تحريف.

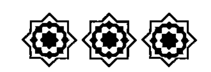
(٦) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٩٣٩). وأقول: حاشاه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فمن يقرأ سيرته الصحيحة يعلم أنه من أورع الناس في الدماء والأموال وغيرهما.

(٧) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٠٣٣ ومواضع أخرى) عن مالك بن أوس فذكرها بطولها.



كُلُّ ذَلِكَ عَمَلًا بِـ: «**حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ**»[١] «**مَا مِنْ رَجُلٍ يُحَدِّثُ قَوْمًا بِحَدِيثٍ لا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً**»[٢] [٧٣].

وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الْإِمَامِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ: إِنَّهُ يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَ حَدِيثَ «**لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ ابْنَةَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا**»[٣] أَنْ يَقُولَ: أَعَاذَهَا اللهُ مِنْ ذَلِكَ!



---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢٧) عن عليّ موقوفًا.

(٢) أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» (٥) عن ابن مسعود موقوفًا.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٤٧٥)، ومسلم في «صحيحه» (١٦٨٨) عن عائشة مرفوعًا.



[الكَلامُ فِي أبوَيْه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ][1]

وَكَذَا مَا أَحْسَنَ صَنِيعَ أَبِي دَاوُدَ، حَيْثُ كَنَّى حِينَ إِيرَادِ الْحَدِيثِ الَّذِي قَالَ فِيهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِابْنَتِهِ فَاطِمَةَ: «لَوْ فَعَلْتِ كَذَا مَا دَخَلْتِ الْجَنَّةَ حَتَّى يَرَاهَا جَدُّ أَبِيكِ»[2] بِقَوْلِهِ: فَذَكَرَ تَشْدِيدًا عَظِيمًا.

وَقَالَ السُّهَيْلِيُّ: «لَيْسَ لَنَا أَنْ نَقُولَ نَحْنُ فِي أَبَوَيْهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ» وَعَلَّلَ ذَلِكَ[3].

وَعِنْدِي أَنَّ الصَّوَابَ عَدَمُ التَّكَلُّمِ فِيهِمَا إِثْبَاتًا وَنَفْيًا، إِلَّا عِنْدَ الِاضْطِرَارِ إِلَيْهِ مَعَ ثَابِتِي الإِيمَانِ[4].

وَانْظُرْ قَوْلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: «لَا أَهْجُرُ إِلَّا اسْمَكَ»[5] تَتَسَلَّطُ بِهِ عَلَى تَأْوِيلِ مَا تَرَاهُ فِي الهَجْرِ مِنْ بَعْضِهِمْ (لِبَعْضٍ)[6].

---

(١) في هامش ب.

(٢) ضعيف في قصة مُطوَّلة عن عبدالله بن عمرو بن العاص، ملخصها أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لابنته فاطمة: «لو بلغت معهم الكُدى» فسأل ربيعة عن الكُدى، فقال: القبور فيما أحسب. أخرجه أبو داود في «سننه» (٣١٢٣)، والحاكم في «المستدرك» (١٣٨٢). وضعفه الحويني. انظر: الحويني، النافلة، ص ٦٦ - ٦٧.

(٣) انظر: السهيلي، الروض الأنف، ١/ ٢٩٨-٢٩٩. ولقد استدل بأدلة ضعيفة.

(٤) الصحيح أن والدَي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في النار كما أخبر به، عليه السلام، كما في «صحيح مسلم» (٢٠٣) وغيره. وانظر: الألباني، صحيح السيرة النبوية، ص ٢٤-٢٧.

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٢٢٨ و ٦٠٧٨) واللفظ له، ومسلم في «صحيحه» (٢٤٣٩).

(٦) في أ: لبعضهم، والمثبت من باقي النسخ.



وَيَلْتَحِقُ بِذَلِكَ مَا يَقَعُ[١] بَيْنَ الْأَئِمَّةِ، سِيَّمَا الْمُتَخَالِفِينَ فِي الْمُنَاظَرَاتِ وَالْمُبَاحَثَاتِ.

وَأَمَّا مَا أَسْنَدَهُ الحَافِظُ أَبُو الشَّيْخِ ابْنُ حَيَّانَ[٢] فِي كِتَابِ «السُّنَّةُ»[٣] لَهُ مِنَ الْكَلَامِ فِي حَقِّ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ الْمُقَلَّدِينَ، وَكَذَا الحَافِظُ أَبُو أَحْمَدَ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «كَامِلِهِ» وَالْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِهِ» وَآخَرُونَ مِمَّنْ قَبْلَهُمْ، كَـ: ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنِّفِهِ» وَالبُخَارِيِّ وَالنَّسَائِيِّ، مِمَّا كُنْتُ أُنَزِّهُهُمْ عَنْ إِيرَادِهِ، مَعَ كَوْنِهِمْ مُجْتَهِدِينَ، وَمَقَاصِدُهُمْ جَمِيلَةٌ، فَيَنْبَغِي تَجَنُّبُ[٤] اقْتِفَائِهِمْ فِيهِ.

وَلِذَا عَزَّرَ[٥] بَعْضُ الْقُضَاةِ الْأَعْلَامَ مِنْ شُيُوخِنَا مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ التَّحَدُّثُ بِبَعْضِهِ، بَلْ مَنَعَنَا شَيْخُنَا حِينَ سَمِعْنَا عَلَيْهِ كِتَابَ «ذَمُّ الْكَلَامِ»[٦] لِلْهَرَوِيِّ مِنَ الرِّوَايَةِ عَنْهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ ذَلِكَ.

وَلَمَّا سَمِعَ بَعْضُ الْمُعْتَبَرِينَ قِصَّةَ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ[٧] حَمَلَتْهُ الْغَيْرَةُ غَيْرَ مُلَاحِظٍ جَانِبَ الصَّحَابِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى التَّكَلُّمِ [٧٤] بِمَا لَمْ يَتَدَبَّرْهُ، فَبَادَرَ بَعْضُ مَنْ حَضَرَ لِتَقْبِيحِهِ، بِحَيْثُ كَانَ ذَلِكَ سَبَبًا لِاخْتِفَائِهِ شَهْرًا، وَكَانَ فِي هَذَا تَأْدِيبٌ مِنَ اللهِ تَعَالَى لَهُ، فَإِنَّهُ أَنْكَرَ - فِيمَا سَبَقَ - عَلَى بَعْضِ طَلَبَةِ شَيْخِنَا تَرْجَمَتَهُ لِقَرِيبٍ لَهُ، وَوَثَبَ عَلَيْهِ وَثْبَةً كَادَ يُهْلِكُهُ[٨] فِيهَا، فَمَا وَسِعَهُ إِلَّا الِاخْتِفَاءُ بِجَامِعِ عَمْرٍو شَهْرًا كَامِلًا حَتَّى سَكَنَ الْأَمْرُ.

---

(١) في باقي النسخ: وقع.

(٢) في باقي النسخ: حبان، وهو تصحيف.

(٣) هذا الكتاب في مجلد، وهو مفقود. انظر: الذهبي، سير، ١٦/ ٢٧٨.

(٤) في ز: تجنيب.

(٥) في ق، ز: عذر، وهو تحريف.

(٦) طُبع بتحقيق: عبدالله الأنصاري، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية، الرياض، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

(٧) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٤٩٤).

(٨) في باقي النسخ: يهلك.



ثُمَّ وَقَعَ الْمُنْكَرُ فِيمَا هُوَ أَشَدُّ، كُلُّ هَذَا مَعَ التَّحَرِي فِيمَنْ يُحِبُّهُ لِاقْتِفَائِهِ لَهُ، أَوْ لِصَدَاقَتِهِ مَعَهُ مِمَّا قَدْ تَكُونُ فِي اللهِ -تَعَالَى- أَوْ لِإِحْسَانٍ وَنَحْوِهِ لِمَا جُبِلَتِ الْقُلُوبُ عَلَيْهِ مِنْ حُبِّ مَنْ أَحْسَنَ، بِحَيْثُ قِيلَ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ لِفَاجِرٍ عِنْدِي نِعْمَةً يَرْعَاهُ بِهَا قَلْبِي»(١).

وَانْظُرْ لِشِدَّةِ تَحَرُّزِ ابْنِ مَعِينٍ، فَإِنَّه لَمَّا قَدِمَ حَرَّانَ طَمِعَ أَبُو سَعِيدٍ يَحْيَى بْنُ عَبْدِاللهِ بْنِ الضَّحَّاكِ البَابْلُتِّيُّ(٢) أَنَّهُ يَجِيءُ إِلَيْهِ فَوَجَّهَ (إِلَيْهِ)(٣) بِصُرَّةٍ فِيهَا ذَهَبٌ وَطَعَامٌ طَيِّبٌ، فَقَبِلَ الطَّعَامَ وَرَدَّ الصُّرَّةَ، فَلَمَّا رَحَلَ سَأَلُوهُ عَنْهُ، فَقَالَ: «وَاللهِ إِنَّ صِلَتَهُ لَحَسَنَةٌ، وَإِنَّ طَعَامَهُ لَطَيِّبٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْأَوْزَاعِي شَيْئًا»(٤)!

وَأَمَّا مَا يُرْوَى عَنِ الْأَعْمَشِ مِنْ أَنَّهُ لَمَّا بَلَغَهُ(٥) وِلَايَةُ الحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ(٦) مَظَالِمَ الْكُوفَةِ قَالَ: «ظَالِمُنَا وَابْنُ ظَالِمِنَا، وُلِّيَ مَظَالِمَنَا» ثُمَّ قَالَ بَعْدَ يَسِيرٍ وَقَدْ جَهَّزَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ شَيْئًا: «صَالِحُنَا وَابْنُ صَالِحُنَا، وُلِّيَ مَصَالِحَنَا» وَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ

---

(١) ضعيف. قال العراقي: «[أخرجه] ابن مَرْدويه في «التفسير» من رواية كثير بن عطية عن رجل لم يُسمَّ. ورواه أبو منصور الديلمي في «مسند الفردوس» من حديث معاذ، وأبو موسى المديني في كتاب «تَضْيع العمر والأيام» من طريق أهل البيت مُرْسلًا. وأسانيده كُلُّها ضعيفة». انظر: المغنى عن حمل الأسفار، رقم: ١٧٤١.

(٢) هو: ابن امرأة الأوزاعي، ضعيف الحديث (ت ٢١٨هـ). انظر: ابن حجر، التقريب، رقم: ٧٥٨٥.

(٣) ساقط من باقي النسخ.

(٤) انظر: المزي، تهذيب الكمال، ٣١/ ٤١١. وقال الذهبي: «هذه حكاية منقطعة السند». انظر: سير، ١٠/ ٣١٩.

(٥) في أ: بلغته، والمثبت من باقي النسخ. وانظر رواية الأعمش: تهذيب الكمال، ٦/ ٢٧٥.

(٦) هو: أبو محمد الكوفي، فقيه ضعيف الحديث، تولى قضاء بغداد أيام المنصور (ت ١٥٣هـ). انظر: الذهبي، الكاشف، رقم: ١٠٥١؛ ابن حجر، التقريب، رقم: ١٢٦٤؛ المزي، تهذيب الكمال، ٦/ ٢٦٥.



فَرَوَى[(١)]: «جُبِلَتِ الْقُلُوبُ عَلَى حُبِّ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهَا»[(٢)]. فَأَحْسَبُهُ غَيْرَ صَحِيحٍ، سِيَّمَا وَقَدْ قِيلَ إِنَّهُ لَمْ يُرَ السَّلَاطِينُ وَالْمُلُوكُ وَالْأَغْنِيَاءُ فِي مَجْلِسٍ أَحْقَرَ مِنْهُمْ فِي مَجْلِسِ الْأَعْمَشِ، مَعَ شِدَّةِ حَاجَتِهِ وَفَقْرِهِ. وَهَبْ أَنَّهُ رَأَى بِتَوَجُّهِهِ إِلَى إِكْرَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ تَغَيَّرَ وَصْفُهُ لَهُ، فَبِأَيِّ شَيْءٍ تَغَيَّرَ وَصْفُ أَبِيهِ!

[(٣)][**وَقَدْ يَكُونُ حُبُّهُ لَهُ قَرِيبًا لَهُ، كَأَبٍ أَوِ ابْنٍ،** فَقَدْ قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ لِمَنْ سَأَلَهُ عَنْ أَبِيهِ: «سَلُوا عَنْهُ غَيْرِي» فَأَعَادُوا الْمَسْأَلَةَ، فَأَطْرَقَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «هُوَ الدِّينُ؛ إِنَّهُ ضَعِيفٌ»[(٤)].

وَكَانَ وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، لِكَوْنِ وَالِدِهِ كَانَ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ، يَقْرِنُ مَعَهُ آخَرَ إِذَا رَوَى عَنْهُ[(٥)].

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ صَاحِبُ «السُّنَنُ»: «ابْنِي عَبْدُاللهِ كَذَّابٌ»[(٦)].

مَعَ تَأْوِيلِنَا لَهُ فِي «بَذْلُ الْمَجْهُودِ»[(٧)].

---

(١) في أ: فقال، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) موضوع. أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (١٩٠) وغيره عن ابن مسعود مرفوعًا. قال الألباني: موضوع مرفوعًا وموقوفًا. انظر: الألباني، ضعيف الجامع، رقم: ٢٦٢٥؛ الضعيفة، رقم: ٦٠٠.

(٣) هنا يبدأ السقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) والده: عبدالله بن جعفر السَّعْدي. انظر: ابن حبان، المجروحين، ٢/ ١٤؛ المزي، تهذيب الكمال، ١٤/ ٣٨٣.

(٥) والده: الجرَّاح بن مَليح بن عدي الرؤاسي. انظر: المزي، تهذيب الكمال ٤/ ٥١٧؛ ابن حجر، التقريب، رقم: ٩٠٨.

(٦) انظر: ابن عدي، الكامل، ٤/ ٢٦٥-٢٦٦. وقال سليم الهلالي ملخصًا: «ينحصر توجيه تكذيب أبيه له -إن صَحَّ الخبر- في ثلاثة وجوه: أنه أراد الكذب في لهجته لا في الحديث النبوي، أو أنه أراد الكذب في دعوى التأهل للقضاء، أو أنه أراد المبالغة في ادعاء العلم أكثر من جهابذة العلم». انظر: سليم الهلالي، مقدمة تحقيق: المصاحف، لابن أبي داود، ص ٢١-٢٤.

(٧) قال السخاوي: «والظاهر - والله أعلم - أنه قصد بإطلاق هذا الوصف الذي لم يُرِدْ فيما يظهر حقيقته؛ ليكف ولاة الأمر عن إجابته فيما طلب، لعدم ارتضائه القضاء لابنه، فإنه رحمه الله لم



وَنَحْوُهُ قَوْلُ الذَّهَبِيِّ فِي وَلَدِهِ أَبِي هُرَيْرَةَ[١] إِنَّهُ: «حَفِظَ الْقُرْآنَ ثُمَّ تَشَاغَلَ عَنْهُ حَتَّى نَسِيَهُ».

وَقَالَ زَيْدُ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ[٢] كَمَا فِي مَقَدِّمَةِ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»[٣]: «لَا تَأْخُذُوا عَنْ أَخِي يَحْيَى الْمَذْكُورِ بِالْكَذِبِ».

إِلَى غَيْرِ هَذَا مِمَّا يُنَافِيهِ مَا رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «غَرَائِبِ مَالِكٍ»[٤] مِنْ حَدِيثِ إِسْحَاقَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْجُوزْجَانِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عِيسَى بْنِ مَعْنٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «مِمَّا يُصْفِي لَكَ وُدَّ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ أَنْ تَكُونَ لَهُ فِي غَيْبَتِهِ أَفْضَلَ مِمَّا تَكُونُ بِحَضْرَتِهِ[٥]» سِيَّمَا وَقَدْ قَالَ: إِنَّهُ [حَدِيثٌ][٦] بَاطِلٌ، وَمَنْ دُونَ مَالِكٍ ضُعَفَاءُ][٧].

يكن يحب الرئاسة فضلًا عن الولاية... وإلا فقد وثّق ابنَ أبي داود الدارقطنيُّ، وقبله أصحاب الحديث...». انظر: بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود، ص ١٠٤ - ١٠٨.

(١) هو: شهاب الدين أبو هريرة عبدالرحمن، محدث (ت ٧٩٩هـ). انظر: ابن حجر، إنباء الغمر، ١/ ٥٣٦؛ الدرر الكامنة، ٢/ ٣٤١؛ ابن العماد، الشذرات، ٨/ ٦١٣.

(٢) حافظ محدث (ت تقريبًا ١٢٤هـ). انظر: المزي، تهذيب الكمال، ١٠/ ١٨، الذهبي، سير، ٦/ ٨٨ - ٩٨.

(٣) انظر: ص ٥٩. لكن ليس بهذا السياق. وانظر: الذهبي، الميزان، ٧/ ١٦٣.

(٤) مفقود، ولقد وقف عليه ابن حجر. انظر: تهذيب التهذيب ٦/ ٢٤٩؛ لسان الميزان، ٤/ ٦٠، ٧٣؛ نجم عبدالرحمن خلف، استدراكات على تاريخ التراث العربي، ص ٥٦١-٥٦٢. وقام هيثم حمدان بجمع مرويات هذا الكتاب من المصادر، وهو بعنوان: جمع النقول عن كتاب غرائب مالك للدارقطني. مصدر الكتاب: ملف (word) وضعه المؤلف في ملتقى أهل الحديث.

(٥) في ب: بحضرة.

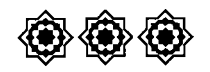
(٦) زيادة من: لسان الميزان، ١/ ٣٥٢-٣٥٣.

(٧) هنا ينتهي السقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.



نَعَمْ، فِي الخُلَفَاءِ وَآبَائِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ، كَمَا قَالَهُ الذَّهَبِيُّ(١): «قَوْمٌ أَعْرَضَ أَهْلُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ عَنْ كَشْفِ حَالِهِمْ [٧٥] خَوْفًا مِنَ السَّيْفِ وَالضَّرْبِ» قَالَ: «وَمَازَالَ هَذَا فِي كُلِّ دَوْلَةٍ قَائِمَةٍ يَصِفُ الْمُؤَرِّخُ مَحَاسِنَهَا وَيُغْضِي عَنْ مَسَاوِئِهَا، هَذَا إِذَا كَانَ الْمُؤَرِّخُ(٢) ذَا دِينٍ وَخَيْرٍ، فَإِنْ كَانَ مَدَّاحًا مُدَاهِنًا لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى الوَرَعِ، بَلْ [رُبَّمَا](٣) أَخْرَجَ مَسَاوِئَ الكَبِيرِ(٤) وَهَنَّاتِهِ فِي هَيْئَةِ المَدْحِ وَالمَكَارِمِ وَالعَظَمَةِ».

قُلْتُ: بَلْ رُبَّمَا يُخْفِي مِنْ تَرْجَمَتِهِ مَا يُظْهِرُ خِلَافَهُ، وَلَا يَسْمَحُ بِتَرْجَمَتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ بِمَا تَرْجَمَهُ بِهِ فِي حَيَاتِهِ، وَأَحْسَنُ مِنْ هَذَا التَّحَرِّي فِي الْعِبَارَاتِ، وَالتَّبَرِّي مِنَ الصَّرِيحِ دُونَ خَفِيِّ الْإِشَارَاتِ.



(١) انظر: تاريخ الإسلام، ٣/ ٦٤٢.

(٢) في تاريخ الإسلام: المحدِّث.

(٣) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) في أ: الكثير، وهو تصحيف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: تاريخ الإسلام.



[لا يُقْبَلُ كَلامُ المُتَعَاصِرِينَ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ][1]

وَكَذَا مَعَ التَّحَرِّي فِيمَنْ يَبْغَضُهُ لِعَدَاوَةٍ سَبَبُهَا الْمُنَافَسَةُ فِي الْمَرَاتِبِ، مِمَّا كَثُرَ الاخْتِلَافُ بَيْنَ الْمُتَعَاصِرِينَ وَالتَّبَايُنُ لَهَا، بِحَيْثُ عَقَدَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ»[2] لَهُ بَابًا لِكَلَامِ الْأَقْرَانِ الْمُتَعَاصِرِينَ مِنَ العُلَمَاءِ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ، وَأَنَّهُ لَا يُقْبَلُ كَلَامُ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ، وَإِنْ كَانَ كُلٌّ مِنْهُمْ بِمُفْرَدِهِ ثِقَةً (وَ)[3] حُجَّةً.

وَرُبَّمَا يَكُونُ بَيْنَ الْمُتَعَاصِرِينَ الشَّيْءُ مِنْ غَيْرِ عَدَاوَةٍ، وَلِذَا[4] فَصَلَهُ بَعْضُهُمْ عَنْهَا، وَالْحُكْمُ كَذَلِكَ، فَإِنِ اجْتَمَعَا فَأَوْلَى بِعَدَمِ القَبُولِ.

وَقَدْ يَكُونُ سَبَبَ تِلْكَ العَدَاوَةِ ظَنٌّ فَاسِدٌ؛ بِأَنْ يُخَالِفَهُ فِي الِاعْتِقَادِ الَّذِي يَظُنُّ فَسَادَهُ، وَذَلِكَ أَحَدُ الْأَسْبَابِ الَّتِي تُدْخِلُ الْآفَةَ عَلَى الْمُجَرَّحِينَ مِنْهَا «لِأَنَّهَا أَوْجَبَتْ تَكْفِيرَ النَّاسِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ، أَوْ تَبْدِيعَهُمْ، وَأَوْجَبَتْ عَصَبِيَّةً اعْتَقَدُوهَا دِينًا يَتَدَيَّنُونَ وَيَتَقَرَّبُونَ بِهِ إِلَى اللهِ تَعَالَى، وَنَشَأَ مِنْ ذَلِكَ الطَّعْنُ بِالتَّكْفِيرِ أَوِ التَّبْدِيعِ».

أَفَادَهُ التَّقِيُّ ابْنُ دَقِيقِ العِيدِ[5].

(وَذَلِكَ مَوْجُودٌ كَثِيرًا قَدِيمًا وَحَدِيثًا)[6].

---

(١) في هامش ب.

(٢) انظر: ٢/ ١٠٨٧.

(٣) ساقط من باقي النسخ.

(٤) في ق، ز: كذا.

(٥) انظر: الاقتراح، ص ٣٣٣.

(٦) في: الاقتراح، ص ٣٣٣: «وهذا موجود كثيرًا في الطبقة المتوسطة من المتقدمين».



«وَنَحْوُهُ الِاخْتِلَافُ الْوَاقِعُ بَيْنَ الْمُتَصَوِّفَة (وَأَصْحَابِ الْفُرُوعِ)[١] فَقَدْ وَقَعَ بَيْنَهُمْ تَنَافُرٌ أَوْجَبَ كَلَامَ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ»[٢]. [٧٦]

(قُلْتُ: وَمِن هُنَا تَكَلَّمَ ابْنُ خِرَاشٍ فِي أَحْمَدَ بْنِ عَبْدَةَ الضَّبِّيِّ[٣]، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَلْتَفِتُوا لِذَلِكَ لِكَوْنِ ابْنِ خِرَاشٍ[٤] رَافِضِيًّا أَوْ خُرَّمِيًّا)[٥].

وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَلَا يَرْفَعُ مَنْ يُحِبُّهُ فَوْقَ مَرْتَبَتِهِ، بَلْ يَقْتَدِي بِمَنْ أَسْلَفْتُ الْحِكَايَةَ عَنْهُمْ، وَإِنْ كَانَ الغَالِبُ أَنَّهُ لَا قُدْرَةَ لِلْمَرْءِ عَلَى تَجَنُّبِهِ، فَـ«**حُبُّكَ الشَّيْءَ يُعْمِي وَيُصِمُّ**».

وَعَيْـنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْـبٍ كَلِيلَةٌ ... كَمَا أَنَّ عَيْنَ السُّـخْطِ تُبْدِي المَسَاوِيَا[٦]

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ آفَاتِ الْمُبَالَغَةِ إِلَّا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ إِمَامُنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ[٧]: «مَا رَفَعْتُ أَحَدًا فَوْقَ مِقْدَارِهِ إِلَّا وَاتَّضَعَ مِنْ قَدْرِي عِنْدَهُ بِقَدْرِ مَا رَفَعْتُهُ بِهِ أَوْ أَزْيَدَ».

---

(١) في: الاقتراح، ص ٣٣٨: «وأصحاب العلوم الظاهرة».

(٢) انظر: الاقتراح، ص ٣٣٨.

(٣) (ت ٢٤٥هـ). انظر: الذهبي، الميزان، ١/ ٢٥٩؛ المزي، تهذيب الكمال، ١/ ٣٩٧.

(٤) هو: عبدالرحمن بن يوسف البغدادي، حافظ، فيه كلام (ت٢٨٣هـ). انظر: ابن عساكر، تاريخ، ٣٦/ ١٠٧؛ الذهبي، ميزان، ٤/ ٣٢٩، سير، ١٣/ ٥٠٨ - ٥١٠.

(٥) ساقط من ب. والخُرَّميّة: هي فرقة دينية باطنية مارقة، تُنسب لبابك الخرمي، يعتقدون بالتناسخ والحلول، ويدعون إلى الإباحية. انظر: ابن الأثير، اللباب، ١/ ٤٣٦؛ مصطفى الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ص ١٦٠-١٦١.

(٦) هذا البيت المشهور لعبدالله بن معاوية. انظر: ديوانه، ص ٩٠. أما ما ذُكر أنه للشافعي فالصحيح أنه تمثّل به. انظر تعليق إحسان عباس على: ديوان الشافعي، ص ٨٥.

(٧) انظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ٢/ ٩٨، ابن مفلح، الآداب الشرعية، ٤/ ٢٣٥.



وَنَحْوُهُ[(١)]: «ثَلَاثَةٌ إِنْ أَكْرَمْتَهُمْ أَهَانُوكَ: الْمَرْأَةُ، وَالْفَلَّاحُ، وَالْعَبْدُ» قَالَهُ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا[(٢)].

وَبِهِ يُقَيَّدُ كَلَامُهُ الْأَوَّلُ بِأَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْأَنْذَالِ [وَ] [(٣)] اللِّئَامِ غَيْرِ الكِرَامِ.

وَلْيُتَأَمَّلْ حَدِيثُ: **«أَحْبِبْ حَبِيبَكَ هَوْنًا مَا عَسَى أَنْ يَكُونَ بَغِيضَكَ يَوْمًا مَا، وَأَبْغِضْ بَغِيضَكَ هَوْنًا مَا عَسَى أَنْ يَكُونَ حَبِيبَكَ يَوْمًا مَا»**[(٤)].

وَلَا يَحْمِلُهُ الْبُغْضُ عَلَى سُلُوكِ غَيْرِ الْإِنْصَافِ، وَإِن كَانَ أَيْضًا فِي الغَالِبِ غَيْرَ مَأْمُونٍ، وَمِنْ ثَمَّ حَصَلَ التَّوَقُّفُ فِي القَبُولِ مِمَّنْ هَذَا سَبِيلُهُ.

وَرَحِمَ اللهُ التَّقِيَّ ابْنَ دَقِيقِ الْعِيدِ، فَإِنَّهُ لَمَّا جِيءَ إِلَيْهِ بِالْمَحْضَرِ الْمُكْتَتَبِ فِي التَّقِيِّ ابْنِ بِنْتِ الْأَعَزِّ[(٥)] لِيَكْتُبَ فِيهِ، امْتَنَعَ مِنْهَا أَشَدَّ امْتِنَاعٍ، مَعَ مَا كَانَ بَيْنَهُمَا مِنَ الْعَدَاوَةِ الشَّدِيدَةِ، بَلْ وَأَغْلَظَ عَلَيْهِمْ فِي الكَلَامِ وَقَالَ: «مَا يَحِلُّ لِي أَنْ أَكْتُبَ فِيهِ» وَرَدَّهُ، فَتَزَايَدَتْ جَلَالَتُهُ بِذَلِكَ وَعُدَّ فِي وُفُورِ دِيَانَتِهِ وَأَمَانَتِهِ، وَكَيْفَ لَا وَهُوَ الْقَائِلُ: «مَا تَكَلَّمْتُ بِكَلِمَةٍ أَوْ فَعَلْتُ فِعْلًا إِلَّا وَأَعْدَدْتُ لِذَلِكَ جَوَابًا بَيْنَ يَدَيْ اللهِ سُبْحَانَهُ»[(٦)]. [٧٧]

وَلَمَّا تَرْجَمَ شَيْخُنَا لِلْقَايَاتِيِّ[(٧)] -بَعْدَ مَوْتِهِ- قَالَ: إِنَّهُ بَاشَرَ بِنَزَاهَةٍ وَعِفَّةٍ، وَلَمْ

---

(١) في أ بحذف الهاء، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) انظر: السخاوي، المقاصد الحسنة، رقم: ٩٥٨.

(٣) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) حديث مختلف فيه ما بين الوقف والرفع. انظر: الألباني: غاية المرام، ص ٢١٥-٢١٩.

(٥) هو: عبدالرحمن بن عبد الوهاب بن خلف المصري، فقيه شافعي (ت ٦٩٥هـ). انظر: الذهبي، تاريخ، ١٥/ ٨١٦.

(٦) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ١/ ١٦٧.

(٧) في أ: القاياتي، والمثبت من باقي النسخ. انظر: ابن حجر، إنباء ٤/ ٢٤٦، السخاوي، الضوء،



يَأْذَنْ لِأَحَدٍ مِنَ النُّوَّابِ إِلَّا لِعَدَدٍ قَلِيلٍ، وَتَثَبَّتَ فِي الْأَحْكَامِ جِدًّا، وَفِي جَمِيعِ أُمُورِهِ. هَذَا مَعَ مَا أَسْلَفَهُ مِنَ التَّقْصِيرِ فِي جَانِبِهِ، وَعَدَمِ رِعَايَةِ مَشْيَخَتِهِ. فَنَسْأَلُ اللهَ كَلِمَةَ الْحَقِّ فِي السُّخْطِ وَالرِّضَا.

ثُمَّ إِنَّهُ لِلْخَوْفِ مِنْ عَدَمِ التَقَيُّدِ بِأَكْثَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ[١] رَأَى[٢] **ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ لَا يُقْبَلُ الْجَرْحُ فِيهِمْ إِلَّا بِبَيَانٍ وَاضِحٍ، وَهُوَ وَاضِحٌ.**

وَانْظُرْ صَنِيعَ إِمَامِنَا الشَّافِعِيِّ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ][٣] فِي التَّحَرِّي حَيْثُ يَقُولُ: «ثَنَا إِسْمَاعِيلُ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: ابْنُ عُلَيَّةَ»[٤] لِعِلْمِهِ بِكَرَاهَتِهِ لِلانْتِسَابِ لِذَلِكَ[٥]، مَعَ التَّرْخِيصِ فِيهِ إِذَا لَمْ يُعْرَفْ إِلَّا بِهِ.

وَلَا تَكُنْ كَمَنْ يَخْتَلِقُ لِلنَّاسِ أَلْقَابًا أَوْ نَحْوَها، كَقَوْلِهِ: ابْنِ الطَّرَّاقِ، أَوِ ابْنِ غُفَيْرِ[٦] السَّمَاءِ، مِنْ غَيْرِ تَدَبُّرٍ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَلْقِي لَهَا بِالًا، يَهْوِي بِهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفًا**»[٧].

وَإِذَا أَمْكَنَهُ الْجَرْحُ بِالإِشَارَةِ الْمُفْهِمَةِ أَوْ بِأَدْنَى تَصْرِيحٍ لَا تَجُوزُ[٨] **لَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى**

٨/ ٢١٣.

(١) في باقي النسخ: يقدم.

(٢) في أ: ورأي.

(٣) ليست في أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) انظر: الشافعي، المسند - شفاء العي، ١/ ٤٩١. وهناك مواضع قال: «ثنا ابن عُلية». انظر: المسند -شفاء العي، ١/ ١٠٤، ١٣١، ١٣٧، ١٩٧، ٣٠٨، ٣٢٧، ٣٤٧، ٥٥٤.

(٥) في أ: كذلك، والمثبت من باقي النسخ.

(٦) في ب: عفير.

(٧) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٤٧٨)، ومسلم في «صحيحه» (٢٩٨٨) عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ مقارب.

(٨) في أ: لا يجوز، والمثبت من باقي النسخ.



ذَلِكَ؛ فَالْأُمُورُ الْمُرَخَّصُ فِيهَا لِلْحَاجَةِ لا يَرْتَقِي فِيهَا إِلَى زَائِدٍ عَلَى مَا يَحْصُلُ الْغَرَضُ.

وَقَدْ رُوِّينَا عَنِ الْمُزَنِيِّ قَالَ: «سَمِعَنِي الشَّافِعِيُّ يَوْمًا وَأَنَا أَقُولُ: فُلَانٌ كَذَّابٌ. فَقَالَ لِي: يَا أَبَا إِبْرَاهِيمَ، اكْسُ أَلْفَاظَكَ أَحْسَنَهَا، لَا تَقُلْ: كَذَّابٌ، وَلَكِنْ قُلْ: حَدِيثُهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ»[١].

وَنَحْوُهُ أَنَّ الْبُخَارِيَّ كَانَ لِمَزِيدِ وَرَعِهِ (وَتَحَرِّيهِ وَتَوَقِّيهِ)[٢] قَلَّ أَنْ يَقُولَ: «كَذَّابٌ أَوْ وَضَّاعٌ »، (أَكْثَرُ مَا يَقُولُ: «سَكَتُوا عَنْهُ، فِيهِ نَظَرٌ، تَرَكُوهُ» وَنَحْوُ هَذَا)[٣]. نَعَمْ رُبَّمَا يَقُولُ: «كَذَّبَهُ [فُلَانٌ][٤]، أَوْ رَمَاهُ فُلَانٌ بِالكَذِبِ»[٥].

(وَحَكَى مُسْلِمٌ فِي مُقَدِّمَةِ «صَحِيحِهِ»[٦] أَنَّ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيَّ ذَكَرَ[٧] رَجُلًا فَقَالَ: «هُوَ يَزِيدُ فِي الرَّقْمِ»[٨] وَكَنَّى بِهَذَا اللَّفْظِ عَنْ الكَذِبِ)[٩]. [٧٨]

وَإِذَا كَانَ الَّذِي بَلَغَهُ فِيهِ احْتِمَالٌ مُسْتَوِي الطَّرَفَيْنِ، لا يَجْزِمُ بِأَحَدِهِمَا، بَلْ يَقِفُ وَيَحْتَاطُ فِيمَا يُمْكِنُ الْمَخْلَصُ عَنْهُ بِتَأْوِيلٍ صَحِيحٍ.

وَقَدِ اتَّفَقَ أَنَّ قَاضِيًا تَوَقَّفَ فِي شَهَادَةِ بَعْضِهِمْ، فَحَضَرَ إِلَيْهِ سِرًّا وَسَأَلَهُ عَنْ

---

(١) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٢/ ٢٩٢.

(٢) ساقط من باقي النسخ.

(٣) ساقط من ب.

(٤) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) انظر مثلاً: البخاري، الضعفاء، رقم: ٥٣، ١٠٧، ١٣٩.

(٦) انظر: ص ٥٦.

(٧) في ق، ز: نكر، وهو تحريف.

(٨) أي: يزيد في سِعْر ما يُكْتب من أسعار الثياب، فكنّى بذلك ممن يزيد في أصل الحديث من الكذب. انظر: المأربي، شفاء العليل بألفاظ الجرح والتعديل، ص ٢٧٤.

(٩) ساقط من ب.



سَبَبِ تَوَقُّفِهِ، فَاحْتَجَّ بِأَنَّهُ رَآهُ بِأَرْضِ الطَّبَّالَة[١] - الَّتِي هِيَ مَحَلُّ كَثِيرٍ مِنَ الْقَاذُورَاتِ - فَقَالَ: يَا مَوْلَانَا، قَدْ كُنْتُ بِهَا فِي ضَرُورَةٍ غَيْرِ قَادِحَةٍ، فَمَا بَالُكُمْ كُنْتُمْ بِهَا! فَبَادَرَ إِلَى قَبُولِهِ وَالرَّقْمِ لِشَهَادَتِهِ.

[٢] وَلَابُدَّ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِطَرِيقِ النَّقْلِ؛ حَتَّى لا يَجْزُمَ إِلَّا بِمَا يَتَحَقَّقُهُ.

فَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ مُسْتَنَدٌ مُعْتَمَدٌ فِي الرِّوَايَةِ لَمْ يَجُزْ لَهُ النَّقْلُ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ**»[٢] وَلِيَكُونَ بِذَلِكَ مُتَحَرِّزًا عَنْ وُقُوعِ الْمُجَازَفَةِ وَالْبُهْتَانِ وَالافْتِيَاتِ وَالْعُدْوَانِ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ وَلَا يُبْصِرُ، وَيَنْفِرُ عَنْ تَارِيخِهِ الْعُقَلَاءُ وَالعُلَمَاءُ وَالنُّبَلَاءُ وَالْحُكَمَاءُ، وَلَا يَرْغَبُ فِيهِ إِلَّا مَنْ هُوَ مِثْلُهُ أَوْ أَفْحَشُ، بَلْ رُبَّمَا تَكُونُ مُجَازَفَتُهُ آيِلَةً مَعَهُ أَيْضًا إِلَى التَّرْكِ وَالسُّقُوطِ فِي الْحُشِّ.

وَلَا يَكْتَفِي[٣] بِالنَّقْلِ الشَّائِعِ، خُصُوصًا إِنْ تَرَتَّبَتْ عَلَى ذَلِكَ مَفْسَدَةٌ مِنَ الطَّعْنِ فِي حَقِّ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ وَالصَّلَاحِ. بَلْ إِنْ كَانَ فِي الوَاقِعَةِ أَمْرٌ قَادِحٌ فِي حَقِّ الْمَسْتُورِ فَيَنْبَغِي لَهُ أَلَّا يُبَالِغَ فِي إِفْشَائِهِ، وَيَكْتَفِي بِالإِشَارَةِ لِئَلَّا يَكُونَ الْمَذْكُورُ وَقَعَتْ مِنْهُ فَلْتَةٌ، فَإِذَا ضُبِطَتْ عَلَيْهِ لَزِمَهُ عَارُهَا أَبَدًا، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّارِعِ: «**أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثَرَاتِهِمْ [إِلَّا فِي الحُدُودِ]**»[٤].

وَكَذَا يَتَجَنَّبُ التَّعَرُّضَ لِلْوَقَائِعِ الْمُنْقِصَةِ الصَّادِرَةِ فِي شُبُوبِيَّةِ مَنْ صَيَّرَهُ اللَّهُ

---

(١) هي: أرض خارج القاهرة تُعْرف بذلك. انظر: الزبيدي، تاج العروس، ١٥/ ٤٢٩.

(٢) صحيح. أخرجه مسلم في مقدمة «صحيحه» (٨)، وأبو داود في «سننه» (٤٩٩٢) عن أبي هريرة مرفوعًا. وانظر: الألباني، الصحيحة، رقم: ٢٠٢٥.

(٣) في ق، ز: يكفي.

(٤) أخرجه أبو داود في «سننه» (٤٣٧٥) وغيره عن عائشة مرفوعًا. وقواه الألباني بطرقه. انظر: الصحيحة، رقم: ٦٣٨. والزيادة من: السخاوي، المقاصد الحسنة، ص ٩٨.



تَعَالَى بَعْدَ ذَلِكَ مُقْتَدًى بِهِ، فَمَنْ ذَا سَلِمَ[(١)]! وَقَدْ: «عَجِبَ الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ مِنْ شَابٍّ لَيْسَتْ لَهُ صَبْوَةٌ»[(٢)] [٧٩] وَالشَّبَابُ شُعْبَةٌ مِنَ الْجُنُونِ، وَالاِعْتِبَارُ بِحَالِهِ الْآنَ.

وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ: «لَيْسَ مِنَ شَرِيفٍ وَلَا عَالِمٍ وَلَا ذِي فَضْلٍ[(٣)] - يَعْنِي مِنْ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - إِلَّا وَفِيهِ عَيْبٌ، وَلَكِنْ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يَنْبَغِي أَنْ تُذْكَرَ عُيُوبُهُ، فَمَنْ كَانَ فَضْلُهُ أَكْثَرَ مِنْ نَقْصِهِ وُهِبَ نَقْصُهُ لِفَضْلِهِ»[(٤)].

[٣] وَمِنْ هُنَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِمَقَادِيرِ النَّاسِ وَبِأَحْوَالِهِمْ وَبِمَنَازِلِهِمْ، فَلَا يَرْفَعُ الْوَضِيعَ، وَلَا يَضَعُ الرَّفِيعَ؛ لِيَكُونَ مُمْتَثِلًا لِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنْزِلُوا النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ»[(٥)] يَعْنِي مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ.

وَلَا يَحْكِي مِمَّا لَعَلَّهُ يَتَّفِقُ لِذَوِي الْوَجَاهَاتِ وَالْوِلَايَاتِ مِنْ أَرْبَابِ الدَّوْلَةِ؛ مِنَ الضَّرْبِ وَالسَّجْنِ وَالْإِهَانَةِ وَنَحْوِهَا، إِلَّا مَا يُضْطَرُّ لِإِيرَادِهِ، وَإِنْ أَمْكَنَهُ الْإِشْعَارُ بِمَا يَقْتَضِي الْإِنْكَارَ فَعَلَ، حَتَّى لَا يَكُونَ ذَلِكَ تَطَرُّقًا لِمَنْ يَرُومُ فِعْلَ مِثْلِهِ، وَحُجَّةً يَحْتَجُّ بِهَا، كَمَا وَقَعَ لِلْحَجَّاجِ اللَّعِينِ فِي قِصَّةِ الْعُرَنِيِّينَ.

---

(١) في أ: يسلم، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٧٤٩) عن عقبة بن عامر مرفوعًا. حَسَّنه الهيثمي، وضعفه الألباني. انظر: الهيثمي، مجمع الزوائد، ١٠/ ٢٧٠؛ الألباني، ضعيف الجامع، رقم: ١٦٥٨.

(٣) في الكفاية: سلطان.

(٤) انظر: الخطيب، الكفاية، ص ١٣٨.

(٥) صحيح. أخرجه مسلم في مقدمة «صحيحه» ص ٦٤، مُعلَّقًا بصيغة التمريض. وأخرجه أبو داود في «سننه» (٤٨٤٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤٨٢٦) عن عائشة مرفوعًا. صححه الحاكم وابن الصلاح وابن كثير. انظر: الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص ٤٩؛ ابن الصلاح، علوم الحديث، ص ٣٠٧؛ ابن كثير، اختصار علوم الحديث، ٢/ ٥٣٥. وللحديث شواهد لا يُفْرح بها.



فَقَدْ قَالَ سَلَّامُ بْنُ مِسْكِينٍ كَمَا فِي الطِّبِّ مِنْ «صَحِيحِ البُخَارِيِّ»[1]: «بَلَغَنِي أَنَّ الْحَجَّاجَ -يَعْنِي ابْنَ يُوسُفَ الثَّقَفِيَّ- قَالَ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَدِّثْنِي بِأَشَدِّ عُقُوبَةٍ عَاقَبَ بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَحَدَّثَهُ بِهَا، فَلَمَّا بَلَغَ الْحَسَنُ -يَعْنِي البَصْرِي- ذَلِكَ قَالَ: «وَدِدْتُ أَنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْهُ».

وَبِالْجُمْلَةِ فَالشَّرْطُ مَعَ الْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ، وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَ الْمَقْبُولِ وَالْمَرْدُودِ مِمَّا يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ، وَبَيْنَ الرَّفِيعِ وَالْوَضِيعِ، وَعَدَمِ العَدَاوَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ، وَالْمُحَابَاةِ الْمُفْضِيَةِ لِلْعَصَبِيَّةِ الْمُعَبِّرِ بَعْضُهُمْ عَنْهُ بِتَجْنِيبِ الْغَرَضِ وَالْهَوَى الْفَهْمَ[2] بِحَيْثُ لَا يَكُونُ جَاهِلًا بِمَرَاتِبِ الْعُلُومِ، سِيَّمَا الْفُرُوعُ وَالْأُصُولُ، وَيَفْهَمُ [٨٠] الْأَلْفَاظَ وَمَوَاقِعَهَا، خَوْفًا مِنْ إِطْلَاقِ أَلْفَاظٍ لَا تَلِيقُ بِالْمُتَرْجِمِينَ، فَيَحْصُلُ التَّعَرُّضُ لَهُ بِالتَّنْقِيصِ وَالتَّعْزِيرِ[3] الَّذِي يَشِينُ.

كَمَا اتَّفَقَ لِمُغْلَطَايْ مَعَ جَلَالَتِهِ[4] ثُمَّ لِابْنِ دُقْمَاقَ مَعَ وَجَاهَتِهِ، فَقَدْ كَانَ حَسَنَ الِاعْتِقَادِ غَيْرَ فَاحِشِ اللِّسَانِ وَلَا الْقَلَمِ[5]. وَكَذَا لِابْنِ أَبِي حَجَلَةَ[6] مَعَ كَوْنِهِ بِخُصُوصِهِ مَعْذُورًا، بَلْ كُلُّهُمْ مِمَّنْ تَعَصَّبَ الْعَدُوُّ عَلَيْهِمْ، وَنَصَبَ حَبَائِلَ الْحَسَدِ إِلَيْهِمْ.

---

(١) رقم: ٥٦٨٥.

(٢) في أ: والفهم.

(٣) في أ: التغرير، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ٤/ ٣٥٢ - ٣٥٣ .

(٥) انظر: ابن حجر، إنباء الغمر، ٢/ ٢٣٤ .

(٦) هو: أحمد بن يحيى بن أبي بكر التلمساني، أديب ناظم ناثر (ت ٧٧٦هـ). انظر: ابن حجر، الدرر، ١/ ٣٢٩-٣٣١.



وَقَدْ كَانَ الحَافِظُ الزَّاهِدُ النُّورُ الْهَيْثَمِيُّ[١] يُبَالِغُ فِي الْغَضِّ مِنَ (الْوَلَّوِيِّ)[٢] ابْنِ خَلْدُونَ قَاضِي الْمَالِكِيَّةِ؛ لِكَوْنِهِ[٣] بَلَغَهُ أَنَّهُ ذَكَرَ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فِي «تَارِيخِهِ» وَقَالَ: «قُتِلَ بِسَيْفِ جَدِّهِ».

قَالَ شَيْخُنَا: «وَلَمَّا نَطَقَ شَيْخُنَا - يَعْنِي الهَيْثَمِيَّ - بِهَذِهِ الكَلِمَةِ أَرْدَفَهَا بِلَعْنِ ابْنِ خَلْدُونَ، وَسَبَّهُ وَهُوَ يَبْكِي».

قَالَ شَيْخُنَا: «وَلَمْ تُوجَدْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي التَّارِيخِ الْمَوْجُودِ الآنَ، وَكَأَنَّهُ كَانَ ذَكَرَهَا فِي النُّسْخَةِ الَّتِي رَجَعَ عَنْهَا»[٤].

وَسَأَذْكُرُ عَنِ ابْنِ خَلْدُونَ فِي ذِكْرِ الْخُلَفَاءِ مَا يَكَادُ أَنْ يَكُونَ شَاهِدًا لِصُدُورِ هَذَا مِنْهُ، نَسْأَلُ اللهَ السَّلَامَةَ[٥].

---

(١) هو: علي بن أبي بكر بن سليمان الشافعي، محدث (ت ٨٠٧هـ) انظر: ابن حجر، إنباء الغمر، ٢/ ٣٠٩-٣١٠.

(٢) في ز: الولوى ولي الدين. وقد سبق تحقيقه.

(٣) في باقي النسخ: لكونه أنه.

(٤) انظر: ابن حجر، رفع الإصر عن قضاة مصر، ص ٢٣٧، السخاوي، الضوء، ٤/ ١٤٧. قال ابن خلدون: «وقد غَلِطَ القاضي أبو بكر ابن العربيِّ المالكيِّ في هذا فقال في كتابه الذي سَمّاه بالعواصم والقواصم ما معناه: أن الحسين قُتِلَ بشرْع جدِّه؛ وهو غلطٌ حملته عليه الغفلةُ عن اشتراط الإمام العادلِ، ومن أعدلُ من الحسين في زمانه في إمامته وعدالته في قتال أهل الآراء!». انظر: ابن خلدون، تاريخ، ١/ ١٦٤. فأنت -كما ترى- أنَّ ابن خلدون ينقل عن ابن العربي ويُغلِّطُهُ، فكيف يكون الكلام لابن خلدون حتى يُلْعَن عليه ويُسَب! هذا على أنني لم أجدها -هذه المقولة المنسوبة لابن العربي بلفظها- في كتابه «العواصم من القواصم» بعد البحث! لكن له كلام قد يُفهم منه ذلك، وهو تحميل لكلامه ما لا يحتمل. انظر: ابن العربي، العواصم من القواصم، ص ٢٣٢. وانظر: أيضًا تعليق أحمد باشا تيمور في حاشية ق، ص ٧١-٧٢؛ وانظر: بكر بن عبدالله أبو زيد، معجم المناهي، ص٤٣٦.

(٥) سيأتي لاحقًا.



[٤] (وَ)(١) مُصَاحَبَةُ الْوَرَعِ وَالتَّقْوَى؛ بِحَيْثُ لا يَأْخُذُ بِالتَّوَهُّمِ وَالْقَرَائِنِ الَّتِي قَدْ تَخْتَلِفُ، خَوْفًا مِنَ الدُّخُولِ تَحْتَ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ**»(٢) وَمَتَّى لَمْ يَكُنْ وَرِعًا - مَعَ كَوْنِهِ مَعْرُوفًا بِالعِلْمِ- اشْتَدَّ البَلَاءُ [بِهِ](٣) بِخِلَافِ العَكْسِ، فَالوَرَعُ وَالتَّقْوَى(٤) يَحْجُزُهُ، وَيُوجِبُ لَهُ الْفَحْصَ وَالِاجْتِهَادَ وَتَرْكَ الْمُجَازَفَةِ، كَمَا بَسَطْتُهُ فِي أَمَاكِنَ مِنْ تَصَانِيفِي.

وَقَدْ أَشَارَ لِبَعْضِ هَذِهِ الشُّرُوطِ التَّاجُ السُّبْكِيُّ، فَقَالَ فِي كِتَابِهِ «مُعِيدُ النِّعَمِ»(٥) مِمَّا [هُوَ](٦) مُؤَاخَذٌ فِي إِطْلَاقِهِ مَا نَصُّهُ:

«وَهُمْ - أَيِ الْمُؤَرِّخُونَ - عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَسَلَّطُونَ عَلَى أَعْرَاضِ [٨١] النَّاسِ، وَرُبَّمَا نَقَلُوا بِمُجَرَّدِ(٧) مَا يَبْلُغُهُمْ مِنْ كَاذِبٍ أَوْ صَادِقٍ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَرِّخُ عَالِمًا عَدْلًا(٨) عَارِفًا بِحَالِ مَنْ يُتَرْجِمُهُ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مِنَ الصَّدَاقَةِ مَا قَدْ يَحْمِلُهُ عَلَى التَّعَصُّبِ لَهُ، وَلَا مِنَ العَدَاوَةِ مَا قَدْ يَحْمِلُهُ عَلَى الْغَضِّ مِنْهُ، وَرُبَّمَا كَانَ الْبَاعِثُ لَهُ عَلَى الغَضِّ(٩) مِنْ قَوْلِهِ(١٠) مُخَالَفَةَ الْعَقِيدَةِ، وَاعْتِقَادَ أَنَّهُمْ

(١) ساقط من ز. وما زال السخاوي يتكلم عن شروط المؤرِّخ.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٠٦٤/ الفتح)، ومسلم في «صحيحه» (٢٥٦٣) عن أبي هريرة مرفوعًا بألفاظ مختصرة ومطوّلة.

(٣) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) في باقي النسخ: التقى.

(٥) انظر: ص ٧٤.

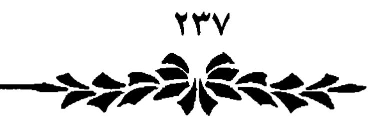
(٦) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٧) في باقي النسخ بحذف الباء.

(٨) في باقي النسخ: عادلاً.

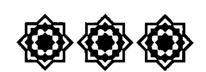
(٩) في معيد النعم: الضعة.

(١٠) في معيد النعم: أقوام.



عَلَى ضَلَالٍ، فَيَقَعُ فِيهِمْ أَوْ يُقَصِّرُ فِي الثَّنَاءِ [عَلَيْهِمْ](١) لِذَلِكَ».

إِلَى أَنْ قَالَ: «وَمِنْهُمْ مَنْ(٢) تَأْخُذُهُ فِي الفُرُوعِ الْحَمِيَّةُ لِبَعْضِ الْمَذَاهِبِ، وَيَرْكَبُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ فِي الْعَصَبِيَّةِ، وَهَذَا مِنْ أَسْوَأِ(٣) أَخْلَاقِهِمْ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ فِي طَوَائِفِ الْمَذَاهِبِ مَنْ يُبَالِغُ فِي الْعَصَبِيةِ بِحَيْثُ يَمْتَنِعُ بَعْضُهُمْ مِنَ الصَّلَاةِ خَلْفَ بَعْضٍ، إِلَى غَيْرِ هَذَا مِمَّا يُسْتَقْبَحُ ذِكْرُهُ، وَيَا وَيْحَ هَؤُلَاءِ! أَيْنَ هُمْ مِنَ اللهِ! وَلَوْ كَانَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَاٱللَّهُ حَيَّيْنِ لَشَدَّدَا النَّكِيرَ عَلَى هَذِهِ الطَّائِفَةِ» إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ.



(١) زيادة من: معيد النعم.

(٢) في أ: ومن منهم، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) في أ: استواء، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ.



[اعْتِرَاضُ السُّبْكِيِّ عَلَى الذَّهَبِيِّ][١]

وَقَالَ فِي تَرْجَمَةِ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ الْمِصْرِيِّ مِنْ «طَبَقَاتِهِ الْكُبْرَى»[٢]:

«أَهْلُ التَّارِيخِ رُبَّمَا وَضَعُوا مِنْ أُنَاسٍ أَوْ رَفَعُوا أُنَاسًا؛ إِمَّا لِتَعَصُّبٍ، أَوْ جَهْلٍ، أَوْ لِمُجَرَّدِ اعْتِمَادٍ عَلَى نَقْلِ مَنْ لَا يُوثَقُ بِهِ، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْبَابِ».

قَالَ: «وَالْجَهْلُ فِي الْمُؤَرِّخِينَ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي أَهْلِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَكَذَلِكَ التَّعَصُّبُ قَلَّ أَنْ رَأَيْتَ تَارِيخًا خَالِيًا مِنْهُ. وَأَمَّا تَارِيخُ شَيْخِنَا الذَّهَبِيِّ -غَفَرَ اللهُ لَهُ (وَلَا وَاخَذَهُ)[٣]- فَإِنَّهُ عَلَى حُسْنِهِ وَجَمْعِهِ مَشْحُونٌ بِالتَّعَصُّبِ الْمُفْرِطِ [لَا وَاخَذَهُ اللهُ][٤] فَلَقَدْ أَكْثَرَ الْوَقِيعَةَ فِي أَهْلِ الدِّينِ، أَعْنِي الْفُقَرَاءَ الَّذِينَ هُمْ صَفْوَةُ الْخَلْقِ، وَاسْتَطَالَ بِلِسَانِهِ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَئِمَّةِ الشَّافِعِيِّينَ[٥] وَالْحَنَفِيِّينَ[٦]».

[وَقَالَ][٧]: «(وَمَالَ)[٨] فَأَفْرَطَ عَلَى الْأَشَاعِرَةِ [٨٢] وَمَدَحَ فَزَادَ[٩] فِي الْمُجَسِّمَةِ. هَذَا وَهُوَ الْحَافِظُ الْقُدْوَةُ[١٠] وَالْإِمَامُ الْمُبَجَّلُ، فَمَا ظَنُّكَ بِعَوَامِّ الْمُؤَرِّخِينَ! فَالرَّأْيُ

---

(١) في هامش ب.

(٢) انظر: السبكي، طبقات الشافعية، ٢/ ٢٢-٢٤.

(٣) في باقي النسخ: ولا آخذه.

(٤) زيادة من: السبكي، طبقات.

(٥) وفي باقي النسخ: الشافعية.

(٦) في ز: الحنفية.

(٧) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٨) ساقط من ب، ق، ز.

(٩) في باقي النسخ: وزاد.

(١٠) في الطبقات: المِدْرة.



عِنْدَنَا أَلَّا يُقْبَلَ مَدْحٌ وَلَا ذَمٌّ مِنْهُمْ إِلَّا بِمَا اشْتَرَطَهُ -يَعْنِي وَالِدُهُ- فَإِنَّهُ قَالَ: يُشْتَرَطُ فِي الْمُؤَرِّخِ الصِّدْقُ، وَإِذَا نَقَلَ يَعْتَمِدُ اللَّفْظَ دُونَ الْمَعْنَى، وَأَلَّا يَكُونَ مَا نَقَلَهُ مِمَّا أَخَذَهُ فِي الْمُذَاكَرَةِ ثُمَّ كَتَبَهُ بَعْدَ [ذَلِكَ][1] وَأَنْ يُسَمِّيَ الْمَنْقُولَ عَنْهُ، فَهَذِهِ شُرُوطٌ أَرْبَعَةٌ فِيمَا يَنْقُلُهُ.

(وَ)[2] **أَمَّا مَا يَقُولُهُ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ، وَمَا عَسَاهُ يُطَوِّلُ فِيهِ مِنَ الْمَنْقُولِ بَعْضَ التَّرَاجِمِ دُونَ بَعْضٍ**، فَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِحَالِ الْمُتَرْجَمِ عِلْمًا وَدِينًا وَغَيْرِهِمَا مِنَ الصِّفَاتِ، وَهَذَا عَزِيزٌ جِدًّا، وَأَنْ يَكُونَ حَسَنَ الْعِبَارَةِ، عَارِفًا بِمَدْلُولَاتِ الْأَلْفَاظِ، حَسَنَ التَّصَوُّرِ، بِحَيْثُ يَتَصَوَّرُ حِينَ تَرْجَمَةِ[3] الشَّخْصِ جَمِيعَ حَالِهِ، وَيُعَبِّرُ عَنْهُ بِعِبَارَةٍ لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ[4] وَلَا تَنْقُصُ [عَنْهُ][5]، وَأَلَّا يَغْلِبَهُ الْهَوَى فَيُخَيِّلَ إِلَيْهِ هَوَاهُ الْإِطْنَابَ فِي مَدْحِ[6] مَنْ يُحِبُّهُ وَالتَّقْصِيرَ فِي غَيْرِهِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مِنَ الْعَدْلِ مَا يَقْهَرُ بِهِ هَوَاهُ، وَيَسْلُكُ مَعَهُ طَرِيقَ الْإِنْصَافِ، وَإِلَّا فَالتَّجَرُّدُ عَنِ الْهَوَى عَزِيزٌ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ أُخْرَى.

وَلَكَ أَنْ تَجْعَلَهَا خَمْسَةً؛ لِأَنَّ حُسْنَ تَصَوُّرِهِ وَعِلْمَهُ قَدْ لَا يَحْصُلُ مَعَهُمَا الِاسْتِحْضَارُ حِينَ التَّصْنِيفِ، فَيُجْعَلُ حُضُورُ التَّصَوُّرِ زَائِدًا عَلَى حُسْنِ التَّصَوُّرِ وَالْعِلْمِ، فَتَصِيرُ تِسْعَةَ شُرُوطٍ فِي الْمُؤَرِّخِ، وَأَصْعَبُهَا الِاطِّلَاعُ عَلَى حَالِ الشَّخْصِ فِي الْعِلْمِ، فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْمُشَارَكَةِ فِي الْعِلْمِ وَالْقُرْبِ مِنْهُ حَتَّى يَعْرِفَ مَرْتَبَتَهُ»

---

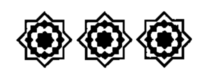
(١) زيادة من: الطبقات.
(٢) ساقط من باقي النسخ.
(٣) وفي الطبقات: ترجمته.
(٤) في جميع النسخ: عنه، والمثبت من: الطبقات.
(٥) زيادة من: الطبقات.
(٦) في أ: ترجمة، والمثبت من باقي النسخ.



انْتَهَى مَا حَكَاهُ عَنْ أَبِيهِ.

قَالَ: «وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَهُ: وَمَا عَسَاهُ [يُطَوِّلُ فِي التَّرَاجِمِ مِنَ النُّقُولِ وَيُقَصِّرُ](١) فَإِنَّهُ أَشَارَ بِهِ لِفَائِدَةٍ [٨٣] جَلِيلَةٍ يَغْفُلُ عَنْهَا كَثِيرُونَ، وَيَحْتَرِزُ مِنْهَا الْمُوَفَّقُونَ، وَهِيَ تَطْوِيلُ التَّرَاجِمِ وَتَقْصِيرُهَا، فَرُبَّ مُحْتَاطٍ(٢) لِنَفْسِهِ لَا يَذْكُرُ إِلَّا مَا وَجَدَهُ مَنْقُولًا، وَلَكِنَّهُ يَأْتِي إِلَى مَنْ يُبْغِضُهُ فَيَنْقُلُ جَمِيعَ مَا ذُكِرَ مِنْ مَذَامِّهِ، وَيَحْذِفُ كَثِيرًا مِمَّا يَرَاهُ(٣) مِنْ مَمَادِحِهِ، وَيَعْكِسُ الْحَالَ فِيمَنْ يُحِبُّهُ، وَيَظُنُّ الْمِسْكِينُ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِذَنْبٍ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَطْوِيلُ تَرْجَمَةِ أَحَدٍ، وَلَا اسْتِيفَاءُ مَا ذُكِرَ مِنْ مَمَادِحِهِ، وَلَا يَظُنُّ الْمُغْتَرُّ أَنَّ تَقْصِيرَهُ لِتَرْجَمَتِهِ بِهَذِهِ النِّيَّةِ اسْتِزْرَاءٌ بِهِ وَخِيَانَةٌ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ فِي تَأْدِيَةِ(٤) مَا قِيلَ فِي حَقِّهِ مِنْ حَمْدٍ وَذَمٍّ».

قُلْتُ: وَهَذَا كَمَنْ يَسْمَعُ الْحِكْمَةَ وَغَيْرَهَا فَلَا يُحَدِّثُ إِلَّا بِشَرِّ مَا سَمِعَهُ(٥) وَمَثَّلَهُ الشَّارِعُ كَـ: «مَنْ(٦) **يَأْتِي إِلَى رَاعٍ فَيَقُولُ لَهُ: اجْزُرْنَا مِنْ غَنَمِكَ. فَيَقُولُ لَهُ: خُذْ أَيَّهَا شِئْتَ. فَيَعْمِدُ إِلَى كَلْبِ الْغَنَمِ فَيَأْخُذُهُ**»(٧) انْتَهَى.



---

(١) زيادة من: الطبقات.

(٢) في ب: محتاظ، وهو تصحيف.

(٣) في الطبقات: نقل.

(٤) في أ: لتأدية، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) في باقي النسخ: سمع.

(٦) في باقي النسخ: بمن.

(٧) ضعيف. أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٤١٧٢) عن أبي هريرة مرفوعًا. وضعفه الألباني. انظر: الضعيفة، رقم: ١٧٦١.



[مَا يَحْصُلُ بِهِ الغِيبَةُ][(١)]

ثُمَّ قَالَ التَّاجُ:

«إِنَّ مَنْ يَرْتَكِبُ مَا تَقَدَّمَ كَمَنْ يُذْكَرُ بَيْنَ يَدَيْهِ شَخْصٌ فَيَقُولُ: دَعُونَا مِنْهُ (أَوْ)[(٢)] إِنَّهُ عَجِيبٌ، أَوْ اللهُ يُصْلِحُهُ، فَيَظُنُّ أَنَّهُ لَمْ يَغْتَبْهُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّهُ مِنْ أَقْبَحِ الْغِيبَةِ».

قَالَ: «وَكَذَلِكَ مَا أَحْسَنَ قَوْلَهُ: وَأَلَّا يَغْلِبَهُ الهَوَى؛ فَإِنَّ الْهَوَى غَلَّابٌ إِلَّا مَنْ عَصَمَ اللهُ، وَلَكِنْ قَدْ لَا يَتَجَرَّدُ عَنِ الْهَوَى بِأَنْ[(٣)] لَا يَظُنَّهُ هَوًى، بَلْ يَظُنُّهُ لِجَهْلِهِ[(٤)] أَوْ بِدْعَتِهِ حَقًّا، فَلَا يَتَطَلَّبُ حِينَئِذٍ مَا يَقْهَرُ بِهِ هَوَاهُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَقِرَّ فِي ذِهْنِهِ أَنَّهُ مُحِقٌّ، وَهَذَا كَمَا يَفْعَلُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَخَالِفِينَ فِي الْعَقَائِدِ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْبَلَ قَوْلُ مُخَالِفٍ فِي الْعَقِيدَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثِقَةً، وَقَدْ رَوَى شَيْئًا مَضْبُوطًا عَايَنَهُ أَوْ حَقَّقَهُ.

فَقَوْلُنَا: مَضْبُوطًا؛ احْتَرَزْنَا بِهِ عَنْ رِوَايَةِ [٨٤] مَا لَا يَضْبِطُ مِنَ التُّرَّهَاتِ الَّتِي لَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا عِنْدَ[(٥)] التَّأَمُّلِ وَالتَّحَقُّقِ شَيْءٌ.

وَقَوْلُنَا: عَايَنَهُ أَوْ حَقَّقَهُ؛ لِيَخْرُجَ مَا يَرْوِيهِ عَمَّنْ غَلَا أَوْ رَخَّصَ تَرْوِيجًا لِعَقِيدَتِهِ.

وَمَا أَحْسَنَ اشْتِرَاطَهُ الْعِلْمَ وَمَعْرِفَةَ مَدْلُولَاتِ الْأَلْفَاظِ، فَلَقَدْ وَقَعَ كَثِيرُونَ فِيمَا لَا يَقْتَضِي جَرْحًا لِجَهْلِهِمْ، بَلْ فِي كُتُبِ الْمُتَقَدِّمِينَ الْجَرْحُ لِأَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ

---

(١) في هامش ب.

(٢) في أ: و، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) في باقي النسخ: بأنه.

(٤) في ب: كجهلة.

(٥) في أ: عن، والتصويب من باقي النسخ.



الْمِصْرِيِّ[١] وَأَبِي حَاتِمٍ (الرَّازِيِّ)[٢] وَغَيْرِهِمَا بِالْفَلْسَفَةِ؛ لِظَنِّهِمْ أَنَّ عِلْمَ الْكَلَامِ فَلْسَفَةٌ، بِحَيْثُ رُدَّ عَلَى الْمُجَرِّحِينَ بِعَدَمِ مَعْرِفَتِهِمَا[٣].

وَقَرِيبٌ مِنْهُ قَوْلُ الذَّهَبِيِّ فِي الْمِزِّيِّ: «إِنَّهُ يَعْرِفُ مَضَايِقَ الْمَعْقُولِ»[٤] مَعَ كَوْنِ كُلٍّ مِنْهُمَا لَا يَدْرِي شَيْئًا مِنَ الْعَقْلِيَّاتِ.

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُ لَا يَجُوزُ الِاعْتِمَادُ عَلَى شَيْخِهِ الذَّهَبِيِّ فِي ذَمِّ أَشْعَرِيٍّ وَلَا شُكْرِ حَنْبَلِيٍّ. بَلْ لَمَّا حَكَى عَنِ الْعَلَائِيِّ كَوْنَهُ بَعْدَ وَصْفِهِ لَهُ بِأَنَّهُ لَا يُشَكُّ فِي دِينِهِ وَوَرَعِهِ وَتَحَرِّيهِ فِيمَا يَقُولُهُ [فِي][٥] النَّاسِ، قَالَ: إِنَّهُ غَلَبَ عَلَيْهِ مَذْهَبُ الْإِثْبَاتِ وَمُنَافَرَةِ التَّأْوِيلِ وَالْغَفْلَةِ عَنِ التَّنْزِيهِ، حَتَّى أَثَّرَ ذَلِكَ فِي طَبْعِهِ انْحِرَافًا شَدِيدًا عَنْ أَهْلِ التَّنْزِيهِ، وَمَيْلًا قَوِيًّا إِلَى أَهْلِ الْإِثْبَاتِ، فَإِذَا تَرْجَمَ وَاحِدًا مِنْهُمْ يُطْنِبُ فِي وَصْفِهِ بِجَمِيعِ مَا قِيلَ فِيهِ مِنَ الْمَحَاسِنِ، وَيُبَالِغُ فِي وَصْفِهِ، وَيَتَغَافَلُ عَنْ غَلَطَاتِهِ، وَيَتَأَوَّلُ لَهُ مَا أَمْكَنَ، وَإِذَا ذَكَرَ أَحَدًا مِنَ الطَّرَفِ الْآخَرِ، كَإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَالْغَزَالِيِّ وَنَحْوِهِمَا، لَا يُبَالِغُ فِي وَصْفِهِ،

---

(١) قال ابن معين عنه: «كذاب يتفلسف». انظر: الذهبي، الميزان، ١/ ٢٤٢. وهو ثقة حافظ.

(٢) كذا في جميع النسخ وفي الطبقات، وهو تحريف إما من التاج السبكي أو نُسّاخ كتابه، وتبعهم السخاوي على هذا الخطأ. ف: محمد بن إدريس الرازي (ت ٢٧٧هـ) الإمام المشهور لم يُعرف عنه الدخول في الكلام والفلسفة. أما الصواب فهو: محمد بن حِبَّان؛ المعروف بـ: أبي حاتم البُسْتي (ت٣٥٤هـ) حيث نُسب إلى الفلسفة والكلام. انظر: الذهبي، سير ١٦/ ٩٢-١٠٤. ولمزيد من التفاصيل عن هذا التحريف وتصويبه انظر: عبدالفتاح أبو غدة، أربع رسائل في علوم الحديث، ص ٧٤-٧٥.

(٣) في أ: معرفتها، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) انظر: الذهبي، المعجم المختص، ص ٢٩٩ ، ذيل تاريخ الإسلام، ص ٤٨٦.

(٥) ساقط من أ، والطبقات، والمثبت من باقي النسخ.



وَيُكْثِرُ مِنْ قَوْلِ مَنْ طَعَنَ فِيهِ، وَيُعِيدُ ذَلِكَ[١] وَيُبْدِيهِ، وَيَعْتَقِدُهُ دِينًا وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، وَيُعْرِضُ عَنْ مَحَاسِنِهِمْ الطَّافِحَةِ فَلَا يَسْتَوْعِبُهَا، وَإِذَا ظَفِرَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ بِغَلْطَةٍ ذَكَرَهَا، وَكَذَلِكَ فِعْلُهُ فِي (أَهْلِ)[٢] عَصْرِنَا إِذَا لَمْ يَقْدِرْ[٣] [عَلَى أَحَدٍ][٤] مِنْهُمْ بِتَصْرِيحٍ يَقُولُ [٨٥] فِي تَرْجَمَتِهِ: «وَاللهُ يُصْلِحُهُ»[٥] وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا سَبَبُهُ الْمُخَالَفَةُ فِي الْعَقَائِدِ».

فَقَالَ التَّاجُ: «إِنَّ الحَالَ فِي حَقِّهِ[٦] أَزْيَدُ مِمَّا وَصَفَ -يَعْنِي الْعَلَائِيَّ- وَهُوَ شَيْخُنَا وَمُعَلِّمُنَا، غَيْرَ أَنَّ الْحَقَّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ. وَقَدْ وَصَلَ مِنَ التَّعَصُّبِ الْمُفْرِطِ إِلَى حَدٍّ يُسْخَرُ مِنْهُ، وَأَنَا أَخْشَى عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ غَالَبِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ».

إِلَى أَنْ قَالَ: «وَالَّذِي أَدْرَكْنَا عَلَيْهِ الْمَشَايِخَ النَّهْيُ[٧] عَنِ النَّظَرِ فِي كَلَامِهِ، وَعَدَمُ اعْتِبَارِ قَوْلِهِ، وَلَمْ يَكُنْ يَسْتَجْرِئُ أَنْ يُظْهِرَ كُتُبَهُ التَّارِيخِيَّةَ إِلَّا لِمَنْ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يَنْقُلُ عَنْهُ مَا يُعَابُ عَلَيْهِ»[٨].

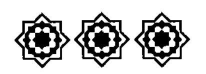
ثُمَّ شَاحَحَ الْعَلَائِيَّ[٩] فِي وَصْفِهِ لَهُ بِالْوَرَعِ وَالتَّحَرِّي: «وَأَنَّهُ كَانَ أَيْضًا يَعْتَقِدُ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ رُبَّمَا اعْتَقَدَهَا دِينًا، ثُمَّ تَوَقَّفَ فِيهِ حِينَ يَرَاهُ يَحْكِي مَا يَقْطَعُ بِأَنَّهُ يَعْرِفُ أَنَّهُ

---

(١) في باقي النسخ: ذكره.
(٢) ساقط من ب.
(٣) في ق، ز: يقلد، وهو تحريف.
(٤) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.
(٥) في باقي النسخ: يعلم، وهو تحريف. وقال الذهبي هذه العبارة في موضعين. انظر: المعجم المختص بالمحدثين، ص ٢٣٤، معجم الشيوخ، ١/ ٤٠١.
(٦) أي: في حق الذهبي، كما في: الطبقات.
(٧) في أ: انتهى، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ.
(٨) انظر: السبكي، طبقات، ٢/ ١٣-١٤.
(٩) أي: نازع السبكيُّ العلائيَّ.



كَذِبٌ[١] وَأَنَّهُ لَا يَخْتَلِقُهُ، وَلَكِنَّهُ يُحِبُّ حِكَايَتَهُ، مَعَ قِلَّةِ مَعْرِفَتِهِ بِمَدْلُولَاتِ الْأَلْفَاظِ وَعَدَمِ مُمَارَسَتِهِ لِعُلُومِ الشَّرِيعَةِ»[٢].



(١) في أ: كذاب، والمثبت من باقي النسخ.
(٢) انظر: السبكي، طبقات، ٢/ ١٤.



[الانْتِصارُ لِلذَهَبِيِّ][(١)]

إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ الَّذِي بَالَغَ فِيهِ، مَعَ أَنَّهُ عُمْدَتُهُ فِي جُلِّ التَّرَاجِمِ، وَكَوْنُهُ هُوَ قَدْ زَادَ فِي التَّعَصُّبِ عَلَى الْحَنَابِلَةِ -كَمَا أَسْلَفْتُهُ- مَقْرُونًا بِإِنْكَارِهِ، فَشَارَكَهُ فِيمَا زَعَمَهُ مِنَ التَّعَصُّبِ وَدَعْوَى الْغِيبَةِ، مَعَ أَنِّي لَا أُنَزِّهُ الذَّهَبِيَّ عَنْ بَعْضِ مَا نَسَبَهُ إِلَيْهِ. (وَقَدْ نَسَبَ ابْنَ الْجَوْزِيِّ - إِلَى أَنَّهُ - فِي كِتَابِهِ «الضُّعَفَاءُ»[(٢)] يَذْكُرُ مَنْ طَعَنَ فِي الرَّاوِي وَلَا يَذْكُرُ مَنْ وَثَّقَهُ! قَالَهُ شَيْخُنَا فِي أَبَانَ بْنِ يَزِيدَ الْعَطَّارِ مِنْ «تَهْذِيبِهِ»[(٣)]. وَعِنْدِي تَحْسِينًا لِلظَّنِّ بِهِ أَنَّهُ لَمْ يَقِفْ عَلَى التَّوْثِيقِ)[(٤)] وَالْكَمَالُ لِلَّهِ.

وَيَكْفِينَا فِي جَلَالَتِهِ شُرْبُ شَيْخِنَا مَاءَ زَمْزَمَ لِنَيْلِ مَرْتَبَتِهِ -كَمَا سَبَقَ- وَهَلْ انْتَفَعَ النَّاسُ فِي هَذَا الْفَنِّ بَعْدَهُ وَإِلَى الْآنِ بِغَيْرِ تَصَانِيفِهِ! وَالسَّعِيدُ مَنْ عُدَّتْ غَلَطَاتُهُ![٨٦]

([(٥)]وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَطَالَمَا نَالَ غَيْرُ الْمُوَفَّقِينَ مِنَ الذَّهَبِيِّ، قِيَامًا مَعَ حُظُوظِ أَنْفُسِهِمْ؛ إِمَّا لِكَوْنِهِ تَرْجَمَهُمْ بِمَا هُوَ دُونَ مَرْتَبَتِهِمْ عِنْدَ أَنْفُسِهِمْ، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُقَارِبُهُ.

وَمِنْ هُنَا لَمَّا ذَكَرَ الشَّمْسَ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ بَصْخَانَ الْمُقْرِئَ فِي «طَبَقَاتُ

---

(١) في هامش ب. ولمزيد من التفاصيل عن نقد السبكي للذهبي والرد عليه انظر: بشار عواد، مقدمة تحقيق: سير أعلام النبلاء، ١/ ١٢٧ - ١٣٥ .

(٢) الضعفاء والمتروكون، طبع بتحقيق: عبدالله القاضي، نشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ.

(٣) انظر: ١/ ١٠٢.

(٤) هذه الفقرة ساقطة من ب.

(٥) هنا يبدأ السقط من ب.

الْقُرَّاءِ» وَوَقَفَ الْمُتَرْجَمُ عَلَى مَقَالِهِ، كَتَبَ بِخَطٍّ غَلِيظٍ[١] عَلَى الصَّفْحَةِ الَّتِي بِخَطِّ الذَّهَبِيِّ كَلَامًا أَقْذَعَ فِيهِ فِي حَقِّ الذَّهَبِيِّ، بِحَيْثُ صَارَ خَطُّ الذَّهَبِيِّ لَا يُقْرَأُ غَالِبُهُ، وَوَقَفَ الْمُصَنِّفُ عَلَى ذَلِكَ بِأَنْ تَرْجَمَهُ فِي «مُعْجَمِ شُيُوخِهِ» وَوَصَفَ مَا وَقَعَ مِنْهُ إِلَى أَنْ قَالَ: «فَمَحَا اسْمَهُ مِنْ دِيوَانِ الْقُرَّاءِ» انْتَهَى)[٢].

وَقَدْ رَأَيْتُ لَهُ عَقِيدَةً مَجِيدَةً، وَرِسَالَةً كَتَبَهَا لِابْنِ تَيْمِيَّةَ هِيَ لِدَفْعِ نِسْبَتِهِ لِمَزِيدِ تَعَصُّبِهِ مُفِيدَةً[٣]، وَقَالَ مَرَّةً فِيهِ[٤] مَعَ حَلْفِهِ بِأَنَّهُ: «مَا رَمَقَتْ عَيْنُهُ أَوْسَعَ مِنْهُ عِلْمًا، وَلَا أَقْوَى ذَكَاءً، مَعَ الزُّهْدِ فِي الْمَأْكَلِ وَالْمَلْبَسِ وَالنِّسَاءِ، وَمَعَ الْقِيَامِ فِي الْحَقِّ [وَالْجِهَادِ][٥] بِكُلِّ مُمْكِنٍ، وَأَنَّهُ تَعِبَ فِي وَزْنِهِ وَفَتْشِهِ سِنِينَ مُتَطَاوِلَةً، فَمَا وَجَدْ[تُ قَدْ][٦] أَخَّرَهُ بَيْنَ الْمِصْرِيِّينَ وَالشَّامِيِّينَ، وَمَقَتَتْهُ نُفُوسُهُمْ بِسَبَبِهِ، وَازْدَرَوْا بِهِ وَكَذَّبُوهُ، بَلْ كَفَّرُوهُ، إِلَّا الْكِبْرَ وَالْعُجْبَ وَالدَّعَاوَى، وَفَرْطَ الْغَرَامِ فِي رِيَاسَةِ الْمَشْيَخَةِ، وَالِازْدِرَاءَ بِالْكِبَارِ، وَمَحَبَّةَ الظُّهُورِ، بِحَيْثُ قَامَ عَلَيْهِ نَاسٌ لَيْسُوا بِأَوْرَعَ مِنْهُ وَلَا أَعْلَمَ وَلَا أَزْهَدَ، بَلْ يَتَجَاوَزُونَ عَنْ ذُنُوبِ أَصْحَابِهِمْ وَآثَامِ أَصْدِقَائِهِمْ، وَلَكِنْ مَا سَلَّطَهُمُ اللهُ عَلَيْهِ بِتَقْوَاهُمْ وَجَلَالَتِهِمْ، بَلْ بِذُنُوبِهِ، وَمَا دَفَعَ اللهُ عَنْهُ وَعَنْ أَتْبَاعِهِ أَكْثَرُ، وَمَا جَرَى عَلَيْهِمْ إِلَّا بَعْضُ مَا يَسْتَحِقُّونَ».

---

(١) في أ: الغليظ، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) هنا ينتهي السقط من ب. وهذه الفقرة -موقف الذهبي مع ابن بَصْخَان- ذكرها السخاوي آنفًا.

(٣) الرسالة الذهبية لابن تيمية، وهي رسالة منحولة مكذوبة على الذهبي. انظر: صلاح الدين مقبول، دعوة شيخ الإسلام، ٢/ ٤٧٧-٤٩٩؛ عبد الستار الشيخ، الحافظ الذهبي، ص ٣٥٠-٣٥٢.

(٤) انظر: الذهبي، زغل العلم، ص ٣٨.

(٥) زيادة من: زغل العلم.

(٦) زيادة من: زغل العلم.



وَقَالَ عَنْ الْحَنَابِلَةِ[١]: «عِنْدَهُمْ عُلُومٌ نَافِعَةٌ، وَفِيهِمْ دِينٌ فِي الْجُمْلَةِ، وَلَهُمْ قِلَّةُ حَظٍّ فِي الدُّنْيَا، وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ[٢] يَتَكَلَّمُونَ [٨٧] فِي عَقِيدَتِهِمْ، وَيَرْمُونَهُمْ بِالتَّجْسِيمِ، وَبِأَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ، وَهُمْ بَرِيئُونَ مِنْ ذَلِكَ [إِلَّا النَّادِرَ][٣] وَاللهُ يَغْفِرُ لَهُمْ».

وَقَالَ فِي أُصُولِ الدِّينِ[٤]: «إِنَّهُ مُنْطَبِقٌ عَلَى حِفْظِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَهُمَا أُصُولُ دِينِ الْإِسْلَامِ لَيْسَ إِلَّا، وَلَكِنَّ الْعُرْفَ فِي اسْمِهِ مُخْتَلِفٌ بِاخْتِلَافِ النِّحَلِ، فَالْأُصُولُ عِنْدَ[٥] السَّلَفِ: الْإِيمَانُ بِاللهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَبِصِفَاتِهِ، وَبِالْقَدْرِ، وَ(بِأَنَّ الْقُرْآنَ)[٦] الْمُنَزَّلَ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَالتَّرَضِّي عَنْ كُلِّ الصَّحَابَةِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أُصُولِ السُّنَّةِ.

[وَأُصُولُ الدِّينِ][٧] عِنْدَ الْخَلَفِ هُوَ مَا صَنَّفُوا فِيهِ، وَبَنَوْهُ عَلَى الْعَقْلِ وَالْمَنْطِقِ مِمَّا [٨] كَانَ السَّلَفُ يَحُطُّونَ عَلَى سَالِكِهِ وَيُبَدِّعُونَهُ، وَبَيْنَهُمْ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ فِي مَسَائِلَ [مُزْمِنَةٍ][٩] تَرْكُهَا مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْعَبْدِ، وَأَنَّهُ يُورِثُ أَمْرَاضًا فِي النُّفُوسِ، وَمَنْ لَمْ يُصَدِّقْ يُجَرِّبْ؛ فَإِنَّ الْأُصُولِيَّةَ بَيْنَهُمْ السَّيْفُ، يُكَفِّرُ هَذَا هَذَا، وَيُضَلِّلُ (هَذَا

---

(١) انظر: زغل العلم، ص ٣٩.

(٢) في إحدى نسخ زغل العلم: الجهال.

(٣) زيادة من: زغل العلم.

(٤) انظر: زغل العلم، ص ٤١-٤٣.

(٥) في زغل العلم: دين.

(٦) في باقي النسخ: بالقرآن.

(٧) زيادة من: زغل العلم.

(٨) في زغل العلم: فما.

(٩) زيادة من: زغل العلم.



هَذَا)[١] فَالْأُصُولِيُّ الْوَاقِفُ مَعَ الظَّوَاهِرِ وَالْآثَارِ عِنْدَ خُصُومِهِ يَجْعَلُونَهُ مُجَسِّمًا[٢] وَحَشْوِيًّا[٣] وَمُبْتَدِعًا، وَالَّذِي طَرَدَ التَّأْوِيلَ عِنْدَ الْآخَرِينَ جَهْمِيًّا وَمُعْتَزِلِيًّا وَضَالًّا، وَالَّذِي أَثْبَتَ بَعْضَ الصِّفَاتِ وَنَفَى بَعْضَهَا وَتَأَوَّلَ فِي أَمَاكِنَ يَقُولُونَ: مُتَنَاقِضًا. وَالسَّلَامَةُ وَالْعَافِيَةُ أَوْلَى بِكَ.

فَإِنْ بَرَعْتَ فِي الْأُصُولِ وَتَوَابِعِهَا مِنَ الْمَنْطِقِ وَالْحِكْمَةِ الْفَلْسَفِيَّةِ وَآرَاءِ الْأَوَائِلِ وَمَجَازَاتِ الْعُقُولِ، وَاعْتَصَمْتَ مَعَ ذَلِكَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَأُصُولِ السَّلَفِ، وَلَفَّقْتَ بَيْنَ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ، فَمَا أَظُنُّكَ [فِي ذَلِكَ][٤] تَبْلُغُ رُتْبَةَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَلَا وَاللهِ تُقَارِبُهَا، وَقَدْ رَأَيْتَ[٥] مَا آلَ أَمْرُهُ إِلَيْهِ مِنَ الحَطِّ عَلَيْهِ وَالهَجْرِ وَالتَّضْلِيلِ وَالتَّكْفِيرِ وَالتَّكْذِيبِ بِحَقٍّ وَبِبَاطِلٍ [٨٨] فَقَدْ كَانَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ [فِي][٦] هَذِهِ الصِّنَاعَةِ مُنَوَّرًا مُضِيئًا، عَلَى مُحَيَّاهُ سِيمَا السَّلَفِ، ثُمَّ صَارَ مُظْلِمًا مَكْسُوفًا[٧] عَلَيْهِ قُتْمَةٌ عِنْدَ خَلَائِقَ مِنَ النَّاسِ، وَدَجَّالًا أَفَّاكًا كَافِرًا عِنْدَ أَعْدَائِهِ وَمُبْتَدِعًا، فَاضِلًا مُحَقِّقًا بَارِعًا عِنْدَ طَوَائِفَ

(١) في أ: هذا وهذا، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) **التجسيم**: هو لفظ استعمله نفاة الصفات الذين قالوا بأن إثبات الصفات الذاتية مستلزمة للتجسيم والتحيز، وقد أطلقوا على أهل السنة والجماعة «المُجسِّمة»؛ لأنهم أثبتوا لله ما أثبته لنفسه. انظر: عامر فالح، معجم ألفاظ العقيدة، ص ٨٠-٨١.

(٣) **الحَشْوية**: هو لفظ أطلقه المعطلة على أهل السُّنة والجماعة، ويعنون بذلك أنهم من حَشو الناس وسقطهم؛ لأنهم -بزعمهم- لم يتعمق أهل السنّة في التأويل، ولا ذهبوا مذاهبهم في الإنكار والتعطيل. انظر: محمد خليل هرّاس، شرح نونية ابن القيم، ١/ ٣٦٤-٣٦٥. وانظر: ابن تيمية، منهاج السنة، ٢/ ٥٢٠.

(٤) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

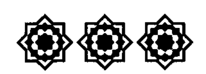
(٥) في ب: مَرَّ.

(٦) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٧) في جميع النسخ: مكشوفًا، وهو تصحيف، والتصويب من: زغل العلم.



مِنْ عُقَلَاءِ الْفُضَلَاءِ، وَحَامِلَ رَايَةِ الْإِسْلَامِ وَحَامِي حَوْزَةِ الدِّينِ وَمُحْيِي السُّنَّةِ عِنْدَ عُمُومِ عَوَامِّ أَصْحَابِهِ».





[أَوَّلُ مَنْ أَرَّخَ التَّارِيخَ][١]

وَأَمَّا أَوَّلُ مَنْ أَرَّخَ التَّارِيخَ فَاخْتُلِفَ فِيهِ:

فَرَوَى ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخُ دِمَشْقَ»[٢] عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ التَّارِيخُ مِنْ مَقْدَمِ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ».

وَكَذَا قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: «إِنَّمَا أَرَّخُوا مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ شَهْرِ الْهِجْرَةِ».

وَرَوَى الْحَاكِمُ فِي «الْإِكْلِيلُ»[٣] مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لِمَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَمَرَ بِالتَّارِيخِ، فَكُتِبَ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ»[٤].

وَهَذَا مُعْضَلٌ، وَالْمَحْفُوظُ كَمَا قَالَ ابْنُ عَسَاكِرَ: «إِنَّ الأَمْرَ بِهِ فِي زَمَنِ[٥] عُمَرَ».

وَكَذَا صَحَّحَهُ الْجُمْهُورُ، بَلْ هُوَ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ أَنَّهُ كَانَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)[٦] وَأَنَّهُ ابْتَدَأَهُ بِالْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ وَبِالْمُحَرَّمِ مِنْهَا.

وَإِنْ كَانَ الْبُخَارِيُّ رَوَى عَنِ الْقَعْنَبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ

---

(١) في هامش ب. ولقد أفاد السخاوي - في هذا المبحث - من ابن حجر. انظر: فتح الباري، ٧/ ٣٢٩ وما بعدها، العيني، عمدة القاري، ١٧/ ٦٦ - ٦٧.

(٢) انظر: ١/ ٢٤.

(٣) قال الحاكم: «فقد ذكرت في كتاب الإكليل على الترتيب بعوث رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وسراياه زيادة على المئة...». انظر: معرفة علوم الحديث، ص ٢٣٩، حاجي، كشف ١/ ١٤٤.

(٤) انظر: ابن عساكر، تاريخ، ١/ ٣٧.

(٥) وفي باقي النسخ: زمان، وفي تاريخ دمشق: «إن الآمر به عمر» انظر: ١/ ٣٨.

(٦) ليست في باقي النسخ.



[أَبِيهِ][(١)] عَنْ سَلَمَةَ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَا عَدُّوا مِنْ مَبْعَثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا مِنْ وَفَاتِهِ، مَا عَدُّوا إِلَّا مِنْ مَقْدَمِهِ[(٢)] الْمَدِينَةَ»[(٣)].

وَفِي رِوَايَةِ الْحَاكِمِ مِنْ طَرِيقِ مُصْعَبٍ الزُّبَيْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: «أَخْطَأَ النَّاسُ الْعَدَدَ، لَمْ يَعُدُّوا مِنْ مَبْعَثِهِ وَلَا مِنْ [٨٩] قُدُومِهِ الْمَدِينَةَ، وَإِنَّمَا عَدُّوا مِنْ وَفَاتِهِ».

فَقَدْ قَالَ الْحَاكِمُ: «إِنَّهُ وَهَمٌ» ثُمَّ سَاقَهُ كَالْبُخَارِيِّ عَلَى الصَّوَابِ بِلَفْظِ: «وَلَا مِنْ وَفَاتِهِ، إِنَّمَا عَدُّوا مِنْ مَقْدَمِهِ الْمَدِينَةَ»[(٤)].

وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «أَخْطَأَ النَّاسُ الْعَدَدَ» أَيْ: أَغْفَلُوهُ وَتَرَكُوهُ ثُمَّ اسْتَدْرَكُوهُ. وَلَمْ يُرِدْ أَنَّ الصَّوَابَ خِلَافَ مَا عَمِلُوا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَهُ، وَأَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ الْبَدَاءَةَ بِالْمَبْعَثِ أَوْ الْوَفَاةِ أَوْلَى، وَلَهُ اتِّجَاهٌ، لَكِنَّ الرَّاجِحَ خِلَافُهُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ التَّارِيخَ إِنَّمَا وَقَعَ مِنْ أَوَّلِ السَّنَةِ.

وَقَدْ أَبْدَى بَعْضُهُمْ لِلْبَدَاءَةِ[(٥)] بِالْهِجْرَةِ مُنَاسَبَةً فَقَالَ: كَانَتِ الْقَضَايَا الَّتِي اتَّفَقَتْ لَهُ وَيُمْكِنُ أَنْ يُؤَرَّخَ بِهَا أَرْبَعٌ[(٦)]: مَوْلِدُهُ، وَمَبْعَثُهُ، وَهِجْرَتُهُ، وَوَفَاتُهُ، فَرَجَحَ عِنْدَهُمْ

(١) في جميع النسخ كذا: عبد العزيز بن أبي حازم، عن سلمة بن دينار، عن أبيه، عن سهل بن سعد الساعدي. وهو تحريف في السند، والتصويب من: صحيح البخاري...

(٢) في ب: مقدم.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٩٣٤).

(٤) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤٢٨٥) وانظر: ابن حجر، فتح الباري، ٨/ ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٥) في أ: البداءة، والمثبت من باقي النسخ.

(٦) في الفتح: أربعة.



جَعْلُهَا مِنَ الْهِجْرَةِ لِأَنَّ الْمَوْلِدَ وَالْمَبْعَثَ لَا يَخْلُو وَاحِدٌ مِنْهُمَا مِنَ النِّزَاعِ فِي تَعْيِينِ سَنَتِهِ، وَأَمَّا وَقْتُ الْوَفَاةِ فَأَعْرَضُوا عَنْهُ لِمَا يُوقِعُ تَذَكُّرُهُ[١] مِنَ الْأَسَفِ عَلَيْهِ، فَانْحَصَرَ فِي الْهِجْرَةِ. وَإِنَّمَا أَخَّرُوهُ مِنْ رَبِيعٍ الْأَوَّلِ إِلَى الْمُحَرَّمِ لِأَنَّ ابْتِدَاءَ الْعَزْمِ عَلَى الْهِجْرَةِ كَانَ فِي الْمُحَرَّمِ؛ إِذِ الْبَيْعَةُ وَقَعَتْ فِي أَثْنَاءِ ذِي الْحِجَّةِ، وَهِيَ مُقَدِّمَةُ [الْهِجْرَةِ][٢] فَكَانَ أَوَّلَ هِلَالٍ اسْتَهَلَّ بَعْدَ الْبَيْعَةِ وَالْعَزْمِ عَلَى الْهِجْرَةِ هِلَالُ الْمُحَرَّمِ، فَنَاسَبَ أَنْ يُجْعَلَ مُبْتَدَأً.

قَالَ شَيْخُنَا: «وَهَذَا أَقْوَى مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ مُنَاسَبَةِ الِابْتِدَاءِ بِالْمُحَرَّمِ»[٣].

وَذَكَرُوا[٤] فِي سَبَبِ عَمَلِ (عُمَرَ)[٥] التَّارِيخَ أَشْيَاءَ:

مِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ الفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ فِي «تَارِيخِهِ»[٦] وَمِنْ طَرِيقِهِ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ: «أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّهُ يَأْتِينَا مِنْكَ كُتُبٌ [٩٠] لَيْسَ لَهَا تَارِيخٌ. فَجَمَعَ عُمَرُ النَّاسَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَرِّخْ بِالْمَبْعَثِ. وَبَعْضُهُمْ: أَرِّخْ بِالْهِجْرَةِ. فَقَالَ عُمَرُ: الْهِجْرَةُ فَرَّقَتْ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ؛ فَأَرِّخُوا بِهَا. وَذَلِكَ سَنَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ، فَلَمَّا اتَّفَقُوا قَالَ بَعْضُهُمْ: ابْدَؤُوا بِرَمَضَانَ. فَقَالَ عُمَرُ:

---

(١) وفي الفتح: بذكره.

(٢) ليست في أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) انظر: ابن حجر، فتح الباري، ٧/ ٣٣٠.

(٤) أيضًا أفاد السخاوي في هذا المبحث من: ابن حجر، فتح، ٧/ ٣٣٠ وما بعدها.

(٥) ليست في باقي النسخ.

(٦) قال سزكين: «اقتبس منه ابن حجر في الإصابة ٢/ ٨٣٠، وبعض هذه الاقتباسات موجود كذلك في طبقات ابن سعد، والتاريخ الكبير للبخاري وغيرهما». انظر: سزكين، تاريخ التراث العربي، ١/ القسم الأول، ص ١٨٩.



(بَلْ)[١] بِالْمُحَرَّمِ؛ فَإِنَّهُ مُنْصَرَفُ النَّاسِ مِنْ حَجِّهِمْ. فَاتَّفَقُوا عَلَيْهِ»[٢].

وَقِيلَ: أَوَّلُ مَنْ أَرَّخَ التَّارِيخَ يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ[٣] حَيْثُ كَانَ بِالْيَمَنِ.

وَذَلِكَ: «أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ كِتَابًا مِنَ الْيَمَنِ مُؤَرَّخًا، فَاسْتَحْسَنَهُ عُمَرُ، فَشَرَعَ فِي التَّارِيخِ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ؛ لَكِنْ فِيهِ انْقِطَاعٌ بَيْنَ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَيَعْلَى[٤].

وَكَذَا قَالَ الْهَيْثَمُ بْنُ عَدِيٍّ[٥]: «أَوَّلُ مَنْ أَرَّخَ يَعْلَى»[٦].

وَرَوَى أَحْمَدُ، وَأَبُو عَرُوبَةَ فِي «الْأَوَائِلُ»، وَالْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبُ»، وَالْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ: «رُفِعَ لِعُمَرَ صَكٌّ مَحَلُّهُ شَعْبَانُ، فَقَالَ: أَيُّ شَعْبَانَ؟ الْمَاضِي، أَوِ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ، أَوِ الْآتِي؟ ضَعُوا لِلنَّاسِ شَيْئًا يَعْرِفُونَهُ»[٧] فَذَكَرَ نَحْوَ الْأَوَّلِ.

(وَكَذَا حَكَاهُ أَبُو اليَقْظَانِ[٨] عَنْ عُمَرَ)[٩].

وَرَوَى الْحَاكِمُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: «جَمَعَ عُمَرُ النَّاسَ - يَعْنِي مِنَ

---

(١) ساقط من ب، ز.
(٢) انظر: ابن عساكر، تاريخ، ١/ ٤٢.
(٣) صحابي أسلم يوم الفتح، بقي إلى قريب (٦٠هـ). انظر: الذهبي، سير، ٣/ ١٠٠.
(٤) كذا قال ابن حجر في الفتح. ولم أجده في المسند! لكن انظر إسناده عند: السيوطي، الشماريخ، ص ٢٢.
(٥) هو: الكوفي المؤرخ، ضَعّفه جماعة (ت ٢٠٧هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٠/ ١٠٣.
(٦) ورد من قول عمرو بن دينار. انظر: الحاكم، المستدرك (٥٧٩٠)، السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٣٦٤.
(٧) أخرجه أبو عروبة في «الأوائل» (١٢٧)، وابن عساكر في «تاريخه» ١/ ٤١ عن ميمون به مُطوَّلاً.
(٨) هو: النَّسَّابة المشهور (ت ١٩٠هـ). انظر: ابن النديم، الفهرست، ص ١٥١.
(٩) انظر: العيني، عمدة القاري، ١٧/ ٦٦.



الْمُهَاجِرِينَ وَغَيْرِهِمْ[(١)] - فَسَأَلَهُمْ عَنْ أَوَّلِ يَوْمٍ يَكْتُبُ التَّارِيخَ، فَقَالَ عَلِيٌّ: مِنْ يَوْمَ هَاجَرَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (يَعْنِي إِلَى الْمَدِينَةِ)[(٢)] - وَتَرَكَ أَرْضَ الشِّرْكِ. فَفَعَلَهُ عُمَرُ»[(٣)].

وَرَوَى ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: «قَدِمَ رَجُلٌ مِنَ الْيَمَنِ فَقَالَ: رَأَيْتُ بِالْيَمَنِ شَيْئًا يُسَمُّونَهُ التَّارِيخَ، يَكْتُبُونَهُ مِنْ عَامِ كَذَا وَبِشَهْرِ كَذَا. فَقَالَ عُمَرُ: هَذَا حَسَنٌ، فَأَرِّخُوا. فَلَمَّا أُجْمِعَ عَلَى ذَلِكَ قَالَ قَوْمٌ: أَرِّخُوا لِلْمَوْلِدِ. وَقَالَ قَائِلٌ: لِلْمَبْعَثِ. وَقَالَ قَائِلٌ: مِنْ حِينِ خَرَجَ مُهَاجِرًا. وَقَالَ قَائِلٌ: مِنْ حِينِ تُوُفِّيَ. فَقَالَ عُمَرُ: أَرِّخُوا مِنْ خُرُوجِهِ [٩١] مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ. ثُمَّ قَالَ: بِأَيِّ شَهْرٍ نَبْدَأُ؟ فَقَالَ قَوْمٌ: بِرَجَبٍ. وَقَالَ قَائِلٌ: بِرَمَضَانَ. فَقَالَ عُثْمَانُ: أَرِّخُوا مِنَ الْمُحَرَّمِ؛ فَإِنَّهُ شَهْرٌ حَرَامٌ، وَهُوَ أَوَّلُ السَّنَةِ، وَمُنْصَرَفُ النَّاسِ مِنَ الْحَجِّ. قَالَ: وَكَانَ ذَلِكَ فِي سَنَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ[(٤)] فِي رَبِيعٍ الأَوَّلِ»[(٥)].

فَاسْتَفَدْنَا مِنْ مَجْمُوعِ هَذِهِ الْأَثَارِ أَنَّ الَّذِي أَشَارَ بِالْمُحَرَّمِ عُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

وَكَذَا رُوِّينَا عَنْ (عَمْرٍو)[(٦)] بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «كَانَ التَّارِيخُ فِي السَّنَةِ الَّتِي قَدِمَ فِيهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ، وَفِيهَا وُلِدَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ

---

(١) أي: الأنصار.

(٢) ليست في المستدرك.

(٣) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤٢٨٧)، وابن عساكر في «تاريخه» ١/ ٤٣ عن سعيد به. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وقال الذهبي في التلخيص: «صحيح».

(٤) وقيل: ١٦هـ. انظر: ابن حجر، فتح الباري، ٨/ ٢٢٩، العيني، عمدة القاري، ١٧/ ٦٦.

(٥) أخرجه ابن أبي خيثمة كما هو عند: السيوطي، الشماريخ، ص ٢٣، بإسناده فذكره. وانظر: ابن عساكر، تاريخ، ١/ ٤٤-٤٥.

(٦) في أ: عمر، والتصويب من باقي النسخ، ومن: المستدرك.



رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا»[(١)].

وَكَانَتِ الْعَرَبُ قَبْلَ ذَلِكَ تُؤَرِّخُ بِعَامِ الْفِيلِ، وَهُوَ الْعَامُ الَّذِي وُلِدَ فِيهِ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

«فَقَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ لِعُمَرَ: أَرِّخْ بِوَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَقَالَ عَلِيٌّ: بَلْ أَرِّخْ بِهِجْرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهَا فَرَّقَتْ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَأَظْهَرَتِ الْإِسْلَامَ. فَاجْتَمَعَ رَأْيُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الِابْتِدَاءِ بِسَنَةِ الْهِجْرَةِ؛ إِذْ هِيَ السَّنَةُ الَّتِي عَزَّ فِيهَا الْإِسْلَامُ وَأَهْلُهُ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي الشَّهْرِ؛ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَرِّخْ بِرَجَبٍ؛ فَإِنَّهُ أَوَّلُ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ. فَقَالَ عَلِيٌّ: بِالْمُحَرَّمِ؛ فَإِنَّهُ أَوَّلُ السَّنَةِ، وَ[هُوَ][(٢)] مِنَ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ. فَأَمَرَ عُمَرُ بِذَلِكَ، فَانْتَشَرَ فِي سَائِرِ بِلَادِ الْإِسْلَامِ»[(٣)].

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ[(٤)]: «قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَلَيْسَ لَهُمْ تَارِيخٌ، فَكَانُوا يُؤَرِّخُونَ بِالشَّهْرِ وَالشَّهْرَيْنِ مِنْ مَقْدَمِهِ، فَأَقَامُوا عَلَى ذَلِكَ إِلَى أَنْ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَانْقَطَعَ التَّارِيخُ، وَمَضَتْ أَيَّامُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى هَذَا وَأَرْبَعُ سِنِينَ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ [٩٢] ثُمَّ وُضِعَ التَّارِيخُ».

وَقِيلَ: إِنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا[(٥)] جَمَعَ وُجُوهَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: «إِنَّ

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤٢٨٦)، وابن عساكر في «تاريخه» ١/ ٣٨-٣٩ عن عمرو بن دينار به. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه». وقال الذهبي في التلخيص: «على شرط مسلم».

(٢) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) انظر: العيني، عمدة القاري، ١٧/ ٦٦ مع بعض الاختلاف.

(٤) انظر: العيني، نفسه.

(٥) في أ: كما، والمثبت من باقي النسخ.



الْأَمْوَالَ (قَدْ)[١] كَثُرَتْ، وَمَا قَسَّمْنَاهُ غَيْرُ مُؤَقَّتٍ، فَكَيْفَ التَّوَصُّلُ إِلَى مَا يَضْبِطُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ الْهُرْمُزَانُ، وَهُوَ مَلِكُ الْأَهْوَازِ، وَكَانَ قَدْ أُسِرَ عِنْدَ فُتُوحِ فَارِسَ وَحُمِلَ إِلَى عُمَرَ فَأَسْلَمَ: إِنَّ لِلْعَجَمِ حِسَابًا يُسَمُّونَهُ (مَاهْ رُوزْ) وَيُسْنِدُونَهُ إِلَى مَنْ غَلَبَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْأَكَاسِرَةِ. فَعَرَّبُوا لَفْظَةَ (مَاهْ رُوزْ) بِمُؤَرِّخٍ وَجَعَلُوا مَصْدَرَهُ التَّارِيخَ، وَاسْتَعْمَلُوهُ فِي وُجُوهِ التَّصْرِيفِ، ثُمَّ شَرَحَ لَهُمُ الْهُرْمُزَانُ كَيْفِيَّةَ اسْتِعْمَالِ ذَلِكَ، فَقَالَ عُمَرُ: ضَعُوا لِلنَّاسِ تَارِيخًا يَتَعَامَلُونَ عَلَيْهِ، وَتَصِيرُ أَوْقَاتُهُمْ مَضْبُوطَةً فِيمَا يَتَعَاطَوْنَهُ مِنْ مُعَامَلَاتِهِمْ. فَقَالَ بَعْضُ مَنْ حَضَرَ مِنْ مُسْلِمِي الْيَهُودِ: لَنَا حِسَابٌ مِثْلُهُ نُسْنِدُهُ إِلَى الْإِسْكَنْدَرِ. فَمَا ارْتَضَاهُ الْآخَرُونَ لِمَا فِيهِ مِنَ الطُّولِ، وَقَالَ قَوْمٌ: نَكْتُبُ عَلَى تَارِيخِ الْفُرْسِ. فَقِيلَ: إِنْ تَارِيخَهُمْ غَيْرُ مُسْتَنِدٍ[٢] إِلَى مَبْدَأٍ مُعَيَّنٍ، بَلْ كُلَّمَا قَامَ فِيهِمْ مَلِكٌ ابْتَدَؤُوا مِنْ لَدُنْ قِيَامِهِ وَطَرَحُوا مَا قَبْلَهُ، ثُمَّ اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَجْعَلُوا تَارِيخَ دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ مِنْ لَدُنْ هِجْرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ؛ لِأَنَّ وَقْتَ الْهِجْرَةِ لَمْ يَخْتَلِفْ فِيهِ أَحَدٌ، بِخِلَافِ وَقْتِ مَبْعَثِهِ فَإِنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَكَذَا وَقْتُ وِلَادَتِهِ لَيْلَةً وَسَنَةً، وَأَمَّا وَقْتُ وَفَاتِهِ فَهُوَ وَإِنْ كَانَ مُعَيَّنًا فَلَا يَحْسُنُ عَقْلًا أَنْ يُجْعَلَ الْأَصْلَ لِمَبْدَأِ التَّارِيخِ، وَأَيْضًا فَوَقْتُ الْهِجْرَةِ وَقْتُ اسْتِقَامَةِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، وَتَرَادُفِ الْوُفُودِ، وَاسْتِيلَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَهُوَ مِمَّا يُتَبَرَّكُ بِهِ، وَيَعْظُمُ وَقْعُهُ فِي النُّفُوسِ.



---

(١) ساقط من ق، ز.

(٢) في أ: مسند، والمثبت من باقي النسخ.



[تَارِيخُ الهِجْرَةِ][1]

وَكَانَتِ الْهِجْرَةُ يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ لِثَمَانٍ خَلَوْنَ مِنْ رَبِيعٍ الْأَوَّلِ، وَأَوَّلُ [٩٣] السَّنَةِ -أَعْنِي الْمُحَرَّمَ- هُوَ يَوْمُ الْخَمِيسِ بِحَسَبِ أَمْرِهِ الْأَوْسَطِ[2]. وَلَمَّا كَانَ مُشْتَهِرًا عِنْدَ الْقَوْمِ اعْتَبَرُوهُ، وَأَمَّا بِحَسَبِ الرُّؤْيَةِ وَحِسَابِ الِاجْتِمَاعَاتِ فَهُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ.

وَقَالَ صَاحِبُ «نِهَايَةُ الْإِدْرَاكِ»[3]: «إِنَّ الْعَمَلَ عَلَيْهِ».

وَأُرِّخَ مِنْهَا فِي مُسْتَأْنَفِ الزَّمَانِ.

وَكَانَ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ فِي سَنَةِ سَبْعَ عَشْرَةَ مِنَ الْهِجْرَةِ، وَهِيَ السَّنَةُ الرَّابِعَةُ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، وَإِلَى هَذِهِ السَّنَةِ[4] كَانُوا يُسَمُّونَ[5] كُلَّ سَنَةٍ بِاسْمِ الْحَادِثَةِ الَّتِي وَقَعَتْ فِيهَا، وَيُؤَرِّخُونَ بِهَا.

---

(١) في هامش ب.

(٢) قال ابن حجر: «وقال الحاكم: تواترت الأخبار أن خروجه يوم الاثنين، ودخوله المدينة كان يوم الاثنين، إلا أن محمد بن موسى الخوارزمي قال: إنه خرج من مكة يوم الخميس. قلت: يجمع بينهما بأن خروجه من مكة كان يوم الخميس، وخروجه من الغار كان ليلة الاثنين؛ لأنه أقام فيه ثلاث ليال، فهي ليلة الجمعة وليلة السبت وليلة الأحد، وخرج في أثناء ليلة الاثنين» انظر: فتح الباري، ٨/ ٢٠١ (٣٩٠٥).

(٣) نهاية الإدراك في دراية الأفلاك. توجد نسخة أصلية في مكتبة جابر الأحمد المركزية بجامعة الكويت (رقم: ٨٦٣). انظر: فهرس المخطوطات الأصلية، ٣/ ١٤٥٥. ومؤلفه هو: محمود ابن مسعود الشيرازي، فلكي (ت ٧١٠هـ). انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ٤/ ٣٣٩. والنص لم أجده في: نهاية الإدراك.

(٤) في باقي النسخ: النسبة.

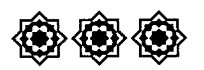
(٥) في أ: يسمونه، والمثبت من باقي النسخ.



فَسُمِّيَتِ السَّنَةُ الْأُولَى مِنْ سِنِيِّ مَقَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ: «الإِذْنُ بالرَّحِيلِ» أَيْ مِنْ مَكَّةَ إِلَى المَدِينَةِ، وَالثَّانِيَةُ: «(سَنَةُ)[١] الأَمْرِ[٢] بِالقِتَالِ» وَالثَّالِثَةُ: «سَنَةُ التَّمْحِيصِ» وَعَلَى هَذَا ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَرَكُوا تَسْمِيَةَ السِّنِينَ بِالْحَوَادِثِ.

وَقَالَ **عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ**[٣]: «الْمُحَرَّمُ شَهْرُ اللهِ، وَهُوَ رَأْسُ السَّنَةِ، فِيهِ يُؤَرَّخُ التَّارِيخُ، وَفِيهِ يُكْسَى الْبَيْتُ، وَيُضْرَبُ الْوَرِقُ، وَفِيهِ يَوْمٌ تَابَ فِيهِ قَوْمٌ فَتِيبَ عَلَيْهِمْ».

وَفِي كَوْنِ (أَوَّلِ)[٤] السَّنَةِ [مِنْ][٥] الْمُحَرَّمِ حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ أَوْرَدَهُ الدَّيْلَمِيُّ فِي «الْفِرْدَوْسِ»[٦] وَتَبِعَهُ وَلَدُهُ، بِلَا سَنَدٍ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



---

(١) ساقط من ب.

(٢) في أ: الإمرة، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) تابعي (ت ٧٤هـ). انظر: الذهبي، سير، ٤/ ١٥٦. والنص مذكور عند: ابن كثير، بداية، ٤/ ٥١٢.

(٤) ساقط من ب.

(٥) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٦) انظر: (٧٨).



[التَّارِيخُ الجَاهِلِيُّ](١)

هَذَا الْكَلَامُ فِي التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ.

وَأَمَّا الْجَاهِلِيُّ فَرَوَى ابْنُ الْجَوْزِيِّ مِنْ طَرِيقِ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ(٢) قَالَ:

«لَمَّا كَثُرَ بَنُو آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْأَرْضِ وَانْتَشَرُوا، أَرَّخُوا مِنْ هُبُوطِ آدَمَ، فَكَانَ التَّارِيخُ إِلَى الطُّوفَانِ، ثُمَّ إِلَى نَارِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثُمَّ إِلَى زَمَانِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ إِلَى خُرُوجِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ مِصْرَ [٩٤] بِبَنِي إِسْرَائِيلَ، ثُمَّ إِلَى زَمَانِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ إِلَى زَمَانِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ إِلَى زَمَانِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ».

وَقَدْ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَفِيهِ أَقْوَالٌ أُخَرُ، مِنْهَا أَنَّهُ: «كَانَ مِنْ آدَمَ إِلَى الطُّوفَانِ، ثُمَّ إِلَى [زَمَانِ](٣) نَارِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ أَرَّخَ بَنُو إِسْمَاعِيلَ مِنْ بِنَاءِ الْبَيْتِ، ثُمَّ إِلَى مَعَدِّ بْنِ عَدْنَانَ، ثُمَّ إِلَى كَعْبِ بْنِ لُؤَيٍّ، ثُمَّ مِنْ كَعْبٍ إِلَى عَامِ الْفِيلِ»(٤). قَالَهُ الْوَاقِدِيُّ.

وَعَنْ بَعْضِهِمْ: «كَانَ بَنُو إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُؤَرِّخُونَ مِنْ نَارِ إِبْرَاهِيمَ إِلَى بُنْيَانِ الْبَيْتِ حِينَ بَنَاهُ إِبْرَاهِيمُ وَإِسْمَاعِيلُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ثُمَّ أَرَّخَ بَنُو إِسْمَاعِيلَ مِنْ بُنْيَانِ الْبَيْتِ حَتَّى(٥) تَفَرَّقُوا، فَكَانَ كُلَّمَا خَرَجَ قَوْمٌ مِنْ تِهَامَةَ أَرَّخُوا بِمَخْرَجِهِمْ، وَمَنْ

---

(١) في هامش ب.

(٢) انظر: المنتظم، ٤/ ٢٢٦، العيني، عمدة القاري، ١٧/ ٦٦، السيوطي، الشماريخ، ص ١٤-١٥.

(٣) ساقط من أ، ب، والمثبت من باقي النسخ.

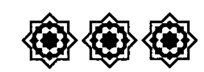
(٤) انظر: ابن عساكر، تاريخ، ١/ ٣٥.

(٥) في أ: حين، والمثبت من باقي النسخ.



بَقِيَ بِتِهَامَةَ مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ يُؤَرِّخُونَ مِنْ خُرُوجِ سَعْدٍ وَنَهْدٍ[1] وَجُهَيْنَةَ بَنِي زَيْدٍ مِنْ تِهَامَةَ، حَتَّى مَاتَ كَعْبُ بْنُ لُؤَيٍّ فَأَرَّخُوا مِنْ مَوْتِهِ إِلَى الْفِيلِ، ثُمَّ كَانَ التَّارِيخُ مِنَ الْفِيلِ حَتَّى أَرَّخَ عُمَرُ مِنَ الْهِجْرَةِ، وَذَلِكَ فِي سَنَةَ سِتَّ عَشْرَةَ، أَوْ سَبْعَ عَشْرَةَ، أَوْ ثَمَانِ عَشْرَةَ»[2].

وَمِنْهَا أَنَّ حِمْيَرَ كَانَتْ تُؤَرِّخُ بِالتَّبَابِعَةِ، وَغَسَّانًا بِالسَّدِّ[3]، وَأَهْلَ صَنْعَاءَ بِظُهُورِ الْحَبَشَةِ عَلَى الْيَمَنِ، ثُمَّ بِغَلَبَةِ الْفُرْسِ، ثُمَّ أَرَّخَتِ الْعَرَبُ بِالْأَيَّامِ الْمَشْهُورَةِ، كَحَرْبِ الْبَسُوسِ، وَدَاحِسٍ وَالْغَبْرَاءِ، وَبِيَوْمِ ذِي قَارٍ، وَالْفِجَارِ وَنَحْوِهِ. وَبَيْنَ حَرْبِ الْبَسُوسِ وَمَبْعَثِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِتُّونَ سَنَةً» حَكَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ الْكَلْبِيِّ.



---

(١) في ق، ز: فهد، وهو تحريف.

(٢) انظر: ابن عساكر، تاريخ، ١/ ٣٥؛ ابن الأثير، الكامل، ١/ ١٣.

(٣) في جميع النسخ: بالسند، وهو تحريف، والتصويب من: ز، ومن: العيني، عمدة القاري، ١٧/ ٦٦.



[تَارِيخُ الفُرْسِ](1)

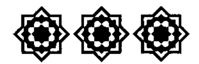
وَمِنْهَا: «أَنَّ الْفُرْسَ أَرَّخَتْ بِأَرْبَعِ طَبَقَاتٍ مِنْ مُلُوكِهَا:

فَالْأَوَّلُ: بِـ «كِيُومِرْتَ» وَقِيلَ «طِيُومِرْتَ»(2) بِالطَّاءِ بَدَلَ الْكَافِ، وَيُقَالُ [٩٥] «كِلْ شَاهْ» وَمَعْنَاهُ: مَلِكُ الطِّينِ(3). وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ آدَمُ(4).

وَالثَّانِي بِيَزْدَجِرْدَ(5).

وَالثَّالِثُ بِأَرْدَشِيرَ بْنِ بَابَكَ(6).

وَالرَّابِعُ بِأَنُوشِرْوَانَ الْعَادِلِ»(7) حَكَاهُ هِشَامُ بْنُ الكَلْبِيِّ عَنْ أَبِيهِ.



---

(١) في هامش ب. وهذا المبحث عند: العماد الأصبهاني، الفتح القسي، ص ٤٤-٤٥. وقال ابن حزم: «وأما الفرس فلا يصح شيء من أخبارهم إلا ما كان من عهد دارا بن دارا... وأصح أخبارهم ما كان من عهد أردشير بن بابك». انظر: مراتب العلوم، ص ٧٩. وانظر كذلك: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ١/ ٣٦٧.

(٢) في ب: طيومرث. انظر: ابن الأثير، الكامل، ١/ ٥٧. وهو اسم الإنسان الأول من أولاد آدم. أول ملوك البيشداديين. انظر: محمد التونجي، المعجم الذهبي، ص٥١٩.

(٣) انظر: التونجي، المعجم الذهبي، ص ٥٠٨.

(٤) انظر: المصدر نفسه.

(٥) مُعرّب من يزدكَرد، وهو اسم أبي (بهرام الحمار) ويسمى: يزدجرد الأثيم، كان ظالمًا جدًّا، وهو لقب لعدد من ملوك الأسرة الساسانية. انظر: التونجي، المعجم الذهبي، ص ٦١٩. وانظر أيضًا: الطبري، تاريخ، ٢/ ٢٣٤؛ ابن عساكر، تاريخ ١/ ٣٥-٣٦.

(٦) انظر: الطبري، تاريخ، ٢/ ٣٧-٤٣.

(٧) انظر: الطبري، تاريخ، ٢/ ٩٨.



[تَارِيخُ الرُّومِ وَالقِبْطِ وَالنَّصَارَى][1]

قَالَ: «وَأَمَّا الرُّومُ فَأَرَّخَتْ بِقَتْلِ (دَارَا بْنِ)[2] دَارَا إِلَى ظُهُورِ الفُرْسِ عَلَيْهِمْ. وَأَمَّا الْقِبْطُ فَأَرَّخَتْ بِبُخْتُنَصَّرَ[3] إِلَى قِلَابَطْرَةَ[4] صَاحِبَةِ مِصْرَ. وَأَمَّا الْيَهُودُ فَأَرَّخَتْ بِخَرَابِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ[5]. وَأَمَّا النَّصَارَى فَبِرَفْعِ عِيسَى الْمَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ»[6].

وَقَالَ أَبُو مَعْشَرٍ[7]: «التَّوَارِيخُ أَكْثَرُهَا مَدْخُولٌ وَالْفَسَادُ يَعْتَرِيهَا؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَأْتِي عَلَى سِنِيِّ أُمَّةٍ مِنَ الْأُمَمِ زَمَانٌ مِنَ الْأَزْمِنَةِ، وَتَطُولُ أَيَّامُهُ، فَإِذَا نَقَلُوهُ مِنْ كِتَابٍ إِلَى كِتَابٍ، أَوْ مِنْ لِسَانٍ إِلَى لِسَانٍ يَقَعُ فِيهِ الْغَلَطُ، إِمَّا بِالزِّيَادَةِ فِيهِ أَوِ النُّقْصَانِ مِنْهُ؛ كَالْغَلَطِ الَّذِي وَقَعَ بَيْنَ آدَمَ وَنُوحٍ وَالْأَنْبِيَاءِ فِي السِّنِينَ، فَإِنَّ الْيَهُودَ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا مُتَفَاوِتًا[8]. وَكَذَا مَا وَقَعَ فِي تَوَارِيخِ الْفُرْسِ -مَعَ اتِّصَالِ مُلْكِهِمْ إِلَى أَنْ زَالَ- فِي تَخْلِيطٍ كَثِيرٍ».

ثُمَّ إِنَّ الدَّلِيلَ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَكَرَهُ أَبُو مَعْشَرٍ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا تُجَاوِزُوا**

---

(١) في هامش ب. وهذا المبحث عند: العماد الأصبهاني، الفتح القسي، ص ٤٥، العيني، عمدة القاري، ١٧/ ٦٦. وانظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ١/ ٣٦٦، ٣٦٩. وقال ابن حزم: «وأخبار الروم إنما تصح من عهد الإسكندر لا ما قبل ذلك». انظر: مراتب العلوم، ص ٧٩.

(٢) في أ: دارين، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: التونجي، المعجم الذهبي، ص ٢٥٢.

(٣) انظر: الطبري، تاريخ، ١/ ٥٥٨.

(٤) هي: كليوبترا المعروفة. انظر: ابن الأثير، الكامل، ١/ ٢٩٤.

(٥) انظر: ابن كثير، بداية، ٢/ ٣٦١-٣٧٤. وقال ابن حزم: «وأما تاريخ بني إسرائيل فأكثره صحيح وفي بعضه دَخَلٌ». انظر: مراتب العلوم، ص ٧٩.

(٦) انظر: ابن كثير، بداية، ٢/ ٥٠٧-٥١٨.

(٧) انظر: حمزة الأصبهاني، تاريخ سني ملوك الأرض، ص ١٠.

(٨) في أ: متوافرًا، والمثبت من باقي النسخ.



عَدْنَانَ، كَذَبَ النَّسَّابُونَ»(١).

قَالَ ابْنُ الأَثِيرِ(٢): «وَقَدْ كَانَتْ كُلُّ طَائِفَةٍ مِنَ الْعَرَبِ تُؤَرِّخُ بِالْحَادِثِ الْمَشْهُورِ فِيهَا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ تَارِيخٌ يَجْمَعُهُمْ، وَيُشِيرُ إِلَى هَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ(٣):

هَا أَنَا (ذا آمَلُ) الخُلُودَ وَقَدْ ... أَدْرَكَ عَقْلِي وَمَوْلِدِي حُجُرَا

وَقَوْلُ الجَعْدِيِّ(٤):

وَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَإِنِّي ... مِنَ الشُّبَّانِ أَيَّامَ الخُنَانِ(٥) [٩٦]

وَقَالَ آخَرُ(٦):

وَمَا هِيَ إِلَّا فِي إِزَارٍ وَعِلْقَةٍ ... مَغَارَ ابْنِ هَمَّامٍ عَلَى حَيِّ خَثْعَمَا

فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَرَّخَ بِحَادِثٍ مَشْهُورٍ [عِنْدَهُمْ](٧) فَلَوْ كَانَ لَهُمْ تَارِيخٌ يَجْمَعُهُمْ لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي التَّارِيخِ».



(١) موضوع. أخرجه ابن سعد في «الطبقات» ١/ ٤٧، عن هشام بن محمد بن السائب الكلبي عن أبيه عن أبي صالح عن ابن عباس مرفوعًا. وهشام متروك، ووالده كذاب. انظر: الألباني، الضعيفة، رقم: ١١١.

(٢) انظر: الكامل، ١/ ١٤.

(٣) هذا البيت لربيع بن ضبع الفزاري. انظر: القالي، الأمالي، ٢/ ٢٠٧؛ البغدادي، خزانة الأدب، ٧/ ٣٥٩-٣٦٠، ٩/ ١٥١. وما بين القوسين في جميع النسخ: أؤمل، والتصويب من: ابن الأثير، الكامل، ومن: مصادر التخريج.

(٤) انظر: ابن سلام، طبقات، ١/ ١٢٤؛ ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ص ١٨٤.

(٥) في هامش ب: «خُنَان كغُرَاب: داء يأخذ الطير في حلوقها، وماتت الإبل منه في عهد المنذر بن ماء السماء». وانظر: تعليق محمود شاكر، ابن سلام، طبقات، ١/ ١٢٤.

(٦) نسبه الزبيدي للطّمّاح العُقيلي. انظر: تاج العروس، ١٣/ ٣٥٠ (مادة: علق).

(٧) زيادة من: ابن الأثير، الكامل.



[تآليف التَّاريخ][١]

وَأَمَّا التَّصَانِيفُ فِي التَّارِيخِ فَكَثِيرَةٌ جِدًّا لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْحَصْرِ، بِحَيْثُ **قَالَ الْحَافِظُ الْعَلَاءُ مُغَلْطَاي الْحَنَفِيُّ فِي كِتَابِ «إِصْلَاحُ ابْنِ الصَّلَاحِ»**[٢] لَهُ، فِيمَا قَرَأْتُهُ بِخَطِّهِ: «رَأَيْتُ مَنْ مَلَكَ[٣] نَحْوًا مِنْ أَلْفِ تَصْنِيفٍ فِيهِ».

وَرَأَيْتُ بِخَطِّ الْحَافِظِ الْمُؤَرِّخِ الْعُمْدَةِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الذَّهَبِيِّ مَا نَصُّهُ:

«فُنُونُ التَّوَارِيخِ الَّتِي تَدْخُلُ فِي «تَارِيخِي الْكَبِيرِ الْمُحِيطِ»[٤] وَلَمْ أَنْهَضْ لَهُ، وَلَوْ عَمِلْتُهُ لَجَاءَ فِي سِتِّ مِئَةِ مُجَلَّدٍ: سِيرَةُ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَصَصُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، تَارِيخُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تَارِيخُ الْخُلَفَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَمِنْ بَنِي أُمَيَّةَ وَبَنِي الْعَبَّاسِ، وَمَعَهُمُ الْمَرْوَانِيَّةُ بِالْأَنْدَلُسِ، وَالْعُبَيْدِيَّةُ بِالْمَغْرِبِ وَمِصْرَ، وَتَارِيخُ الْمُلُوكِ وَالدُّوَلِ وَالْأَكَاسِرَةِ وَالْقَيَاصِرَةِ، وَمَعَهُمْ مُلُوكُ الْإِسْلَامِ، كـ: ابْنِ طُولُونَ، وَالْإِخْشِيدِ، وَابْنِ بُوَيْهِ، وَابْنِ سُلْجُوقَ وَنَحْوِهِمْ، وَمُلُوكُ خُوَارَزْمَ وَالشَّامِ، وَمُلُوكُ التَّتَارِ وَمَنْ لُقِّبَ بِالْمُلْكِ. تَارِيخُ الْوُزَرَاءِ، وَأَوَّلُهُمْ هَارُونُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَطَائِفَةٌ، وَبَعْضُهُمْ دَخَلَ فِي الْأَنْبِيَاءِ وَفِي الْخُلَفَاءِ وَفِي الْمُلُوكِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. تَارِيخُ الْأُمَرَاءِ، وَالْأَكَابِرِ، وَنُوَّابِ الْمَمَالِكِ، وَكِبَارِ الْكُتَّابِ، وَمِنْهُمْ خَلْقٌ مِنَ الْمُوَقِّعِينَ، وَبَعْضُهُمْ أُدَبَاءُ وَشُعَرَاءُ. تَارِيخُ الْفُقَهَاءِ وَأَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ، وَأَئِمَّةِ [الْأَزْمِنَةِ][٥] وَالْفَرَضِيِّينَ.

---

(١) في هامش ب.

(٢) انظر: ص ٢٣٢.

(٣) وفي إصلاح ابن الصلاح: تلك. وانظر: فتح المغيث، ٤/ ٣٧٠.

(٤) انظر: بشار عواد، الذهبي ومنهجه، ص ٣٥١.

(٥) في أ: وأئمة المذاهب، والتصويب من باقي النسخ.



قُلْتُ: وَيَدْخُلُ فِيهِ أَهْلُ الِاجْتِهَادِ مِمَّنْ قُلِّدَ وَغَيْرُهُمْ.

تَارِيخُ [٩٧] الْقُرَّاءِ بِالسَّبْعِ. تَارِيخُ الْحُفَّاظِ. تَارِيخُ مَشْيَخَةِ الْمُحَدِّثِينَ وَأَئِمَّتِهِمْ. تَارِيخُ الْمُؤَرِّخِينَ. تَارِيخُ النُّحَاةِ، وَالْأُدَبَاءِ، وَاللُّغَوِيِّينَ، وَالشُّعَرَاءِ، وَالْبُلَغَاءِ، وَالْعَرُوضِيِّينَ، وَالْحُسَّابِ. تَارِيخُ الْعُبَّادِ، وَالزُّهَّادِ، وَالْأَوْلِيَاءِ، وَالصُّوفِيَّةِ، وَالنُّسَّاكِ. تَارِيخُ الْقُضَاةِ، وَالْوُلَاةِ، وَمَعَهُمْ تَارِيخُ الشُّهُودِ وَالْأُمَنَاءِ. تَارِيخُ الْمُعَلِّمِينَ، وَالْوَرَّاقِينَ، وَالْقُصَّاصِ، والطُّرُقِيَّةِ[1]، وَالْغُرَبَاءِ. تَارِيخُ الْوُعَّاظِ، وَالْخُطَبَاءِ، وَقُرَّاءِ الْأَنْغَامِ، وَالنُّدَمَاءِ، وَالْمُطْرِبِينَ. تَارِيخُ الْأَشْرَافِ، وَالْأَجْوَادِ، وَالْعُقَلَاءِ، وَالْأَذْكِيَاءِ، وَالْحُكَمَاءِ. تَارِيخُ الْأَطِبَّاءِ، وَالْفَلَاسِفَةِ، وَالزَّنَادِقَةِ، وَالْمُهَنْدِسِينَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. تَارِيخُ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَالْأَشْعَرِيَّةِ، وَالْكَرَّامِيَّةِ، وَالْمُجَسِّمَةِ. تَارِيخُ أَنْوَاعِ الشِّيعَةِ مِنَ الْغُلَاةِ وَالرَّافِضَةِ (وَغَيْرِ ذَلِكَ. تَارِيخُ فُنُونِ الْخَوَارِجِ، وَالنَّوَاصِبِ، وَأَنْوَاعِ الْمُبْتَدِعَةِ (وَأَهْلِ)[2] الْأَهْوَاءِ)[3]. تَارِيخُ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ، وَصُوفِيَّتِهَا، وَفُقَهَائِهَا، وَمُحَدِّثِيهَا. تَارِيخُ الْبُخَلَاءِ، وَالطُّفَيْلِيَّةِ، وَالثُّقَلَاءِ، وَالْأَكَلَةِ، وَذَوِي الْحُمْقِ، وَالْخُيَلَاءِ، وَالسُّفَهَاءِ.

قُلْتُ: وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِضِدِّهِمْ مِنَ الْكُرَمَاءِ وَالْأَجْوَادِ؛ كَأَنَّهُ لِلِاكْتِفَاءِ بِالْأَجْوَادِ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَقَدِ اجْتَمَعَ لِي مِنْهُمْ جُمْلَةٌ.

تَارِيخُ الْأَضِرَّاءِ، وَالزَّمْنَى[4]، وَالصُّمِّ، وَالْخُرْسِ، وَالْحُدْبَانِ. تَارِيخُ

---

(١) يُقصد به أصحاب الطرق الصوفية الذين اشتهروا بسرد القصص وغيرها. انظر: ابن تيمية، منهاج السنة، ٨/ ٩٢، ١١٦؛ ابن خلكان، وفيات، ٦/ ٢٥٣؛ ابن كثير، بداية، ١٤/ ٦٤٢.

(٢) في أ: وأولي، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) هذه الفقرة ساقطة من ب.

(٤) هي: الأمراض والعاهات المزمنة التي تُقْعد الإنسان. انظر: ابن فارس، المقاييس، ص ٢٣٨؛ الزبيدي، تاج العروس، ١٨/ ٢٦٣ (مادة: زمن).



الْمُنَجِّمِينَ، وَالسَّحَرَةِ، وَالْكِيمَائِيِّينَ، وَالْمُطَالِبِينَ[١] وَالْمُشَعْوِذِينَ. تَارِيخُ النَّسَّابِينَ، وَالْأَخْبَارِيِّينَ، وَالْأَعْرَابِ. تَارِيخُ الشُّجْعَانِ، وَالْفُرْسَانِ، وَالشُّطَّارِ، وَالسُّعَاةِ[٢]. تَارِيخُ التُّجَّارِ، وَعَجَائِبِ الْأَسْفَارِ وَالْبِحَارِ، وَغُرَبَاءِ الْبَحْرِيَّةِ، وَالْمُجَرِّدِينَ. تَارِيخُ [٩٨] أُولِي الصَّنَائِعِ الْعَجِيبَةِ، وَالرَّاشِقِينَ[٣] فِي أَشْغَالِهِمْ وَاقْتِرَاحِهِمْ وَتَوْلِيدِهِمْ فُنُونَ الْأَعْمَالِ. تَارِيخُ الرُّهْبَانِ، وَأُولِي الصَّوَامِعِ، وَالْخَلْوَاتِ، وَالْأَحْوَالِ الْفَاسِدَةِ. تَارِيخُ الْأَئِمَّةِ، وَالْمُؤَذِّنِينَ، وَالْمُؤَقِّتِينَ، وَالْمُعَبِّرِينَ، وَالْعَامَّةِ. تَارِيخُ قُطَّاعِ الطَّرِيقِ، وَالْفِدَاوِيَّةِ[٤]، وَلُعَّابِ الشِّطْرَنْجِ، وَالنَّرْدِ، وَالْقِمَارِ.

قُلْتُ: وَتَرْكَ الرَّمْيِ بِالنُّشَّابِ[٥].

تَارِيخُ الـمِلَاحِ[٦]، وَالْعُشَّاقِ، وَالْمُتَيَّمِينَ، وَالرَّقَّاصِينَ، وَشَرَبَةِ الْخُمُورِ، والْعُرَرِ، وَأَهْلِ الْخَلَاعَةِ، وَالْقِيَادَةِ، وَالْكَذِبِ، وَالْأُبْنَةِ[٧]. تَارِيخُ أُولِي الدَّهَاءِ،

---

(١) مفردها **مُطَالِب** وهو: من يتتبع نبش الكنوز؛ لأن المطلوب هو الكنز. انظر: مصطفى الخطيب، معجم المصطلحات، ص ٤٠٠؛ محمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية، ص ١٤١.

(٢) هم: الفيج الذي يسير على قدميه وينقل البريد وما خَفَّ حمله. انظر: تعليق عبود الشالجي: التنوخي، نشوار المحاضرة، ١/ ٧. وفي المعاجم أكثر ما يقال في سُعاة الصدقة. انظر (مادة: سعى).

(٣) في باقي النسخ: الرشقين. ورجل رشيق: أي حسن القدِّ لطيفه. انظر: الرازي، مختار الصحاح، (مادة: رشق).

(٤) في ق، ز: الغداوية، وهو تحريف. وهو لقب من ألقاب جماعة من الشيعة الإسماعيلية الباطنية عُرفوا بالحشاشين. انظر: مصطفى الخطيب، معجم مصطلحات، ص ١٤٤-١٤٥؛ محمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية، ص ١١٧.

(٥) هو السهم الذي يعلق بالصيد لأنه سهل الدخول صعب الخروج. انظر: محمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية، ص ١٥١.

(٦) وهم الظرفاء. انظر: تعليق الشالجي على: التنوخي، نشوار المحاضرة، ١/ ٥.

(٧) هو: المأبون الذي تُفعَل معه الفاحشة. انظر: الزبيدي، تاج العروس، ٣٤/ ١٤٩ (مادة: أبن).



وَالْحَزْمِ، وَالتَّدْبِيرِ، وَالرَّأْيِ، وَالْخِدَاعِ، وَالْحِيَلِ. تَارِيخُ الْمَنْدِيِّينَ[١]، وَالْمُخَاتِلِينَ[٢]، وَالْمُصَانِعِينَ[٣]، وَالفُرَيْشِيِّينَ[٤]، وَالْمُخَنَّثِينَ، وَأَهْلِ الْمُجُونِ، وَالْمِزَاحِ، وَالتّجرِ، وَالتُّلَارِ[٥]، وَالْكَذِبِ. تَارِيخُ عُقَلَاءِ الْمَجَانِينَ، وَالْمُوَسْوَسِينَ، وَالْمُقْمِرِينَ[٦]، وَالْمُدَمِّغِينَ[٧]، وَالمَطْعُومِينَ[٨]. تَارِيخُ السَّائِلَةِ[٩] وَالشَّحَّاذِينَ، وَالْمُتَمَنِّينَ، وَالْحَرَافِشَةِ[١٠] وَالْجَمْرِيَّةِ. تَارِيخُ قَتْلَى الْقُرْآنِ، وَالْحُبِّ، وَالسَّمَاعِ، وَالْفَرْعِ، وَالْحَالِ[١١]. تَارِيخُ الْكُهَّانِ، وَأُولِي الْخَوَارِقِ، وَالْكَشْفِ الَّذِي كَأَنَّهُ كَرَامَاتٌ مِنَ الْفَسَقَةِ[١٢] وَغَيْرِهِمْ».

(١) لعلها: المتنبّئين، وهم الذين يتنبؤون بالنجوم. انظر: رفيق العجم، مصطلحات علم التاريخ، ص ١٧٣-١٧٥. وفي مخطوطة تيمور (المخطوطة الرابعة): المنَدِّبين. أو لعلها: المُكَدِّين. كما في هامش: ز.

(٢) في باقي النسخ: المخايلين. والخَتْل هو الخداع. ابن فارس، المقاييس، ص ٣٢٣. (مادة: ختل).

(٣) في باقي النسخ: الصانعين. والمُصانعة هي كالرّشوة. ابن فارس، المقاييس، ص ٥٥٤. (مادة: صنع).

(٤) في باقي النسخ: الفرشيين، وهم: من أهل العُري والخلاعة. انظر ابن خلكان، وفيات، ٢/ ١٤.

(٥) في ب: التلاد.

(٦) في باقي النسخ: المتمرين.

(٧) هم: الحمقى. انظر: الفيروزآبادي، قاموس، ٢/ ١٠٤٤ (مادة: دمغ).

(٨) هم: الأكلة كما هو ظاهر. انظر: قاموس، ٢/ ١٤٩٢ (مادة: طعم).

(٩) في أ: المنابلة. والمثبت من باقي النسخ.

(١٠) مفردها الحرفوش وهو الفقير، وهم أحط طبقات الشعب. انظر: محمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية ص ٦٠-٦١.

(١١) الفرع والحال من مصطلحات الصوفية؛ فالفرع هو: ما تزايد من الأصل. والحال هو: معنى يَرِدُ على القلب من غير تعمد. انظر: أنور فؤاد، معجم المصطلحات الصوفية، ص٧٢، ١٣٥.

(١٢) في أ: الفلسفة، والمثبت من باقي النسخ.



قَالَ: فَهذِهِ أَرْبَعُونَ تَارِيخًا [إِنْ][١] جُمِعَتْ فِي مُصَنَّفٍ وَاحِدٍ جَاءَ فِي غَايَةِ الطُّولِ، يَكُونُ وِقْرَ بعِيرٍ، وَإِنْ أُفْرِدَتْ فَقَدْ أَفْرَدَ الْفُضَلَاءُ كَثِيرًا مِنْهَا، وَيَتكَرَّرُ الرَّجُلُ فِي تَارِيخَيْنِ وَثَلَاثَةٍ فَأَكْثَرَ. وَإِذَا أَنْتَ ذَاكَرْتَ كُلَّ إِنْسَانٍ مِمَّنْ هُوَ مُقَدَّمٌ فِي فَنِّهِ مِنْ ذَلِكَ وَجَدْتَ عِنْدَهُ عَجَائِبَ وَنَوَادِرَ مِمَّا يَتعَلَّقُ بِذَلِكَ لَا تَكَادُ تُوجَدُ فِي تَارِيخٍ».
انْتَهَى مَا قَرَأْتهُ بِخَطِّ الذَّهَبِيِّ.

[وَقَوْلُهُ: «وِقْرَ بَعِيرٍ» يُنَافِي قَوْلَهُ أَوَّلًا: «سِتَّ مِئَةِ مُجَلَّدٍ» لِأَنَّ هَذَا الْعَدَدَ أَكْثَرُ مِنْ وِقْرِ بَعِيرَيْنِ. أَفَادَهُ شَيْخُنَا فِيمَا قَرَأْتهُ بِخَطِّهِ.

وَقَرَأْتُ بِخَطِّ الذَّهَبِيِّ][٢] أَيْضًا [٩٩] **فِي أَوَّلِ «تَارِيخُ الإِسْلَامِ»**[٣] لَهُ أَنَّهُ: «جَمَعَهُ، وَتَعِبَ فِيهِ، وَاسْتَخْرَجَهُ مِنْ عِدَّةِ تَصَانِيفَ، يَعْرِفُ بِهَا الْإِنْسَانُ مَا مَضَى مِنَ التَّارِيخِ، مِنْ أَوَّلِ تَارِيخِ الْإِسْلَامِ إِلَى عَصْرِنَا هَذَا، مِنْ وَفَيَاتِ الْكِبَارِ مِنَ الْخُلَفَاءِ، وَالْقُرَّاءِ، وَالزُّهَّادِ، وَالْفُقَهَاءِ، وَالْمُحَدِّثِينَ، وَالْعُلَمَاءِ، وَالسَّلَاطِينِ، وَالْوُزَرَاءِ، وَالنُّحَاةِ، وَالشُّعَرَاءِ، وَمَعْرِفَةِ طَبَقَاتِهِمْ وَأَوْقَاتِهِمْ وَشُيُوخِهِمْ وَبَعْضِ أَخْبَارِهِمْ، بِأَخْصَرِ عِبَارَةٍ وَأَلْخَصِ لَفْظٍ، وَمَا تَمَّ مِنَ الْفُتُوحَاتِ الْمَشْهُورَةِ، وَالْمَلَاحِمِ الْمَذْكُورَةِ، وَالْعَجَائِبِ الْمَسْطُورَةِ، مِنْ غَيْرِ تَطْوِيلٍ وَلَا إِكْثَارٍ وَلَا اسْتِيعَابٍ، وَلَكِنْ أَذْكُرُ الْمَشْهُورِينَ وَمَنْ يُشْبِهُهُمْ، وَأَتْرُكُ الْمَجْهُولِينَ وَمَنْ يُشْبِهُهُمْ، وَأُشِيرُ إِلَى الْوَقَائِعِ الْكِبَارِ، إِذْ لَوِ اسْتَوْعَبْتُ التَّرَاجِمَ وَالْوَقَائِعَ لَبَلَغَ الْكِتَابُ مِائَةَ مُجَلَّدَةٍ، بَلْ أَكْثَرَ؛ لِأَنَّ فِيهِ مِئَةَ نَفْسٍ يُمْكِنُنِي أَنْ أَذْكُرَ أَحْوَالَهُمْ فِي خَمْسِينَ مُجَلَّدًا».

---

(١) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.
(٢) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.
(٣) انظر: ١/ ٥.



قَالَ[1]: وَقَدْ طَالَعْتُ عَلَى هَذَا التَّأْلِيفِ مِنَ الْكُتُبِ مُصَنَّفَاتٍ كَثِيرَةً، وَمَادَّتُهُ مِنْ: «دَلائِلُ النُّبُوَّةِ» لِلْبَيْهَقِيِّ، وَ«السِّيرَةُ النَّبَوِيَّةُ» لِابْنِ إِسْحَاقَ، وَ«مَغَازِيهِ»[2] لِابْنِ عَائِذٍ الْكَاتِبِ، وَ«الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى» لابْنِ سَعْدٍ كَاتِبِ الْوَاقِدِيِّ، وَ«تَارِيخُ الْبُخَارِيِّ»[3]، وَالْبَعْضُ مِنْ «تَارِيخُ» أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ[4]، وَمِنْ «تَارِيخُ» يَعْقُوبَ الْفَسَوِيِّ[5]، وَ«تَارِيخُ» مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيِّ، وَهُوَ صَغِيرٌ[6] وَأَبِي حَفْصٍ الْفَلّاسِ[7]، وَأَبِي بَكْرٍ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ[8]، وَالْوَاقِدِيِّ[9]، وَالْهَيْثَمِ بْنِ عَدِيٍّ[10]، وَخَلِيفَةَ

(١) انظر: تاريخ الإسلام، ١/ ٥-٩.

(٢) انظر: سزكين، تاريخ، ١/ القسم الثاني، ص ١١٤. وقام: عبدالرزاق إسماعيل بجمع مرويات هذا الكتاب من المصادر المختلفة، نشر: مجلة الشريعة، جامعة الكويت، مج ٢٤، ع ٧٨، ٢٠٠٩م. وانظر: السويكت، محمد بن عائذ ومصنفاته التاريخية، مجلة الدارة، الرياض، ع ٣، السنة ٢٥ - ١٤٢٠هـ. ص ٥-٧٨.

(٣) التاريخ الكبير، طبع بتحقيق: عبدالرحمن المعلمي، نشر: دائرة المعارف - حيدر آباد بالهند.

(٤) التاريخ الكبير. طبع جُزءٌ منه مرةً بتحقيق: صلاح فتحي، نشر: دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م. ومرة بتحقيق: عادل سعد وزميله، نشر: غراس، الكويت، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

(٥) المعرفة والتاريخ. طُبع بتحقيق: أكرم ضياء العمري، نشر: رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، ١٩٧٥م.

(٦) تاريخه مفقود. وانظر: ابن حجر، المعجم المفهرس، ١/ ١٧٢ .

(٧) تاريخه في (٣) أجزاء وهو مفقود. انظر: ابن خير، فهرسته، ص ٢٦٥؛ الذهبي، تاريخ، ٧/ ٩٥.

(٨) طُبع كتاب «المغازي» ضمن كتابه «المصنَّف» ٧/ ٣٢٧ وما بعدها. ثم نشره: عبد العزيز العمري مُفْردًا مُحققًا على مخطوطات أصلية. نشر: دار إشبيليا، السعودية، ط٢، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

(٩) المغازي. نشره مارسدن جونس. وقال بشار عواد: «على أن له «التاريخ الكبير» و«الطبقات» الذي أفاد منه تلميذه ابن سعد، ولم يصلا إلينا». انظر تعليقه على: تاريخ الإسلام، ١/ ٦.

(١٠) انظر: ابن النديم، الفهرست، ص ١٥٩-١٦٠؛ سزكين، تاريخ، ١/ القسم الثاني، ص ٥٩.



ابْنِ خَيَّاطٍ، مَعَ «الطَّبَقَاتُ» لَهُ[١]، وَأَبِي زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيِّ[٢]، وَ«الْفُتُوحُ»[٣] لِسَيْفِ ابْنِ عُمَرٍ، وَ«النَّسَبُ»[٤] لِلزُّبَيْرِ بْنِ بَكَّارٍ، وَ«الْمُسْنَدُ» لِأَحْمَدَ، وَ«تَارِيخُ»[٥] الْمُفَضَّلِ بْنِ غَسَّانَ الغَلَابِيِّ، وَ«الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» عَنِ ابْنِ مَعِينٍ [١٠٠] وَلِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ.

وَطَالَعْتُ أَيْضًا [مُسَوَّدَةَ][٦] «تَهْذِيبُ الكَمَالِ» لِشَيْخِنَا الْمِزِّيِّ.

وَمِنَ التَّوَارِيخِ الَّتِي اخْتَصَرْتُهَا «تَارِيخُ»[٧] أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحَاكِمِ، وَابْنِ يُونُسَ[٨]، وَالخَطِيبِ[٩]، وَ«دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ، وَأَبِي سَعْدِ ابْنِ السَّمْعَانِيِّ مَعَ «الْأَنْسَابُ»

---

(١) حققهما أكرم ضياء العمري.

(٢) طبع تاريخه بتحقيق: شكر الله قوجاني، نشر: مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٣م.

(٣) تاريخه مفقود. انظر: ابن النديم، الفهرست، ص ١٤٩؛ سزكين، تاريخ، ١/ القسم الثاني، ص ١٣٤.

(٤) وصلت إلينا قطعة منه، ونشر محمود شاكر مجلدًا منه سنة ١٣٨١هـ. ثم طبع مؤخرًا بتحقيق: عباس هاني، نشر: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠١٠م.

(٥) تاريخه مفقود. ولقد أفاد منه الذهبي. انظر: تاريخ، ٥/ ١٢٦١، ٦/ ٩١٥؛ سير، ٢/ ١٠٥، ٤٦٥، ٣/ ١٢٢، وغيرها من المواضع.

(٦) زيادة من: الذهبي، تاريخ، ١/ ٧.

(٧) هذا الكتاب فُقد، ولم يصل إلينا مختصر الذهبي. ولكن بقي مختصر تاريخ الحاكم للخليفة النيسابوري. نشره: بهمن كريمي في طهران سنة ١٣٣٩هـ. انظر: بشار عواد في تعليقه على: تاريخ الإسلام، ١/ ٨؛ الذهبي ومنهجه، ص ٢٣٥.

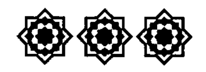
(٨) لابن يونس (ت ٣٤٧هـ) تاريخان، أحدهما خاص بالمصريين، والآخر خاص بالغرباء الذين دخلوا مصر، ولم يصلا إلينا، لكن جمع نصوصه عبد الفتاح فتحي، ونشره في مجلدين ببيروت ٢٠٠٠م وهو عمل جيد مستوعب. انظر: بشار عواد، المصدر نفسه؛ الذهبي ومنهجه، ص ٢٣٤؛ سزكين، تاريخ، ١/ القسم الثاني، ص ٢٣٨.

(٩) مختصره لم يصل إلينا. ولمزيد من التفاصيل عن مختصرات الذهبي لهذه المصادر انظر: بشار عواد، الذهبي ومنهجه، ص ٢٣١-٢٣٤، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٢.



لَهُ، وَ«تَارِيخُ» الْقَاضِي الشَّمْسِ ابْنِ خَلِّكَانَ، وَالْعَلَّامَةِ الشِّهَابِ أَبِي شَامَةَ، وَالشَّيْخِ الْقُطْبِ ابْنِ الْيُونِينِيِّ[1] - الَّذِي ذَيَّلَ بِهِ عَلَى «مِرْآةِ الزَّمَانِ» لِلْوَاعِظِ الشَّمْسِ يُوسُفَ سِبْطِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ، وَهُمَا عَلَى الْحَوَادِثِ وَالسِّنِينَ - مَعَ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْلِ، وَكَثِيرًا مِنْ «تَارِيخِ» الطَّبَرِيِّ، وَابْنِ الْأَثِيرِ، وَابْنِ الْفَرَضِيِّ[2]، وَ«صِلَتِهِ»[3] لِابْنِ بَشْكُوَالَ، وَ«تَكْمِلَتِهَا[4]» لِابْنِ الْأَبَّارِ، وَ«الْكَامِلِ» لِابْنِ عَدِيٍّ، وَكُتُبًا كَثِيرَةً، وَأَجْزَاءً عَدِيدَةً».

قُلْتُ: وَقَدْ تَتَبَّعْتُ تَفْصِيلَ كَثِيرٍ مِمَّا أَجْمَلَهُ، وَبَيَّنْتُ التَّصَانِيفَ الَّتِي فِيهِ لَا عَلَى وَجْهِ[5] الْحَصْرِ؛ لِعَدَمِ التَّمَكُّنِ مِنْ ذَلِكَ، عَلَى أَنَّ الْكَثِيرَ لَا وُجُودَ لِتَارِيخٍ فِيهِ، وَلَكِنْ يُمْكِنُ أَخْذُهُ مِنَ التَّصَانِيفِ فِي ذَلِكَ الْعِلْمِ أَوِ الْوَصْفِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. وَفَاتَهُ أَخْبَارُ الْمُمْتَحَنِينَ.



---

(١) هو: ذيل على تاريخ مرآة الزمان. طبع بحيدر آباد، سنة ١٣٧٤هـ.

(٢) هو: تاريخ علماء الأندلس. طبع في القاهرة، نشر: مكتبة الخانجي، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

(٣) طبع بتحقيق: بشار عواد، نشر دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠١٠م.

(٤) هو: التكملة لكتاب الصلة، ط الهراس، بيروت، ١٩٩٥م.

(٥) في أ: جهة، والمثبت من باقي النسخ.



[مَنِ انْتَدَبَ لِلْمَغَازِي] (١)

فَأَمَّا السِّيرَةُ النَّبَوِيَّةُ وَالْمَغَازِي فَقَدِ انْتَدَبَ لِجَمْعِهَا مَعَ سَائِرِ أَيَّامِهِ، مِمَّا يُرْشِدُ لِطَرِيقَتِهِ مَنْ فَاقَ كَثْرَةً، وَرَاقَ خِبْرَةً كَـ: مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ الْأَسَدِيِّ الْمَدَنِيِّ، أَحَدِ التَّابِعَيْنِ(٢) وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْمُطَّلِبِيِّ، مَوْلَاهُمُ الْمَدَنِيِّ، أَحَدِ التَّابِعَيْنِ أَيْضًا؛ لِرُؤْيَتِهِ أَنَسًا(٣) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ الْأَسْلَمِيِّ، مَوْلَاهُمْ الْمَدَنِيِّ الْقَاضِي، الْوَاقِدِيِّ، نِسْبَةً لِجَدِّهِ وَاقِدٍ. وَفِي أَوَّلِ «الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى» لِكَاتِبِهِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ الْبَغْدَادِيِّ سِيرَةٌ مُطَوَّلَةٌ، وَأَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ هَمَّامٍ الْحِمْيَرِيِّ مَوْلَاهُمْ الصَّنْعَانِيِّ(٤) وَأَبِي أَحْمَدَ مُحَمَّدِ بْنِ عَائِذٍ(٥) [١٠١] الْقُرَشِيِّ الدِّمَشْقِيِّ الْكَاتِبِ، وَأَبِي عُثْمَانَ سَعِيدِ بْنِ يَحْيَى الْأُمَوِيِّ الْبَغْدَادِيِّ(٦) وَأَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ(٧).

---

(١) في هامش ب. ولقد ذكر السخاوي هذه المباحث: المغازي والسير وغيرهما في كتابه: الإلمام في ختم سيرة ابن هشام. انظر: ص ٢٨ - ٨٣. ولقد طبع الكتاب بتحقيق: الحسين الحدادي، نشر دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

(٢) للقاضي شهبة: أحاديث منتخبة من مغازي موسى بن عقبة، طبع بتحقيق: مشهور حسن، نشر: دار ابن حزم، ط١، ١٩٩١م. أما مغازي موسى بن عقبة فمفقود، لكن جمع محمد باقشيش رواياته من المصادر، ونشر: في المغرب، جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٤م.

(٣) انظر: المزي، تهذيب، ٢٤/ ٤٠٥.

(٤) انظر: ابن النديم، الفهرست، ص ٣٧٧.

(٥) في ب عايد،وفي باقي النسخ: عابد، والتصويب من: مصادر ترجمته. انظر: ابن حجر، تبصير المنتبه، ٣/ ٨٨٨.

(٦) انظر: ابن خير، فهرسته، ص ٢٩٣.

(٧) هو: المبعث والمغازي. طبع بتحقيق: محمد خليفة، نشر: دار ابن حزم بالاشتراك مع دار الوليد، ط١، ٢٠١٠م.



وَأَوَّلُهَا(١) أَصَحُّهَا كَمَا قَالَهُ تِلْمِيذُهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ(٢) وَغَيْرُهُ.

وَأَمَّا الثَّانِي وَهُوَ الْقَائِلُ فِيهِ الشَّافِعِيُّ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ](٣): «مَنْ أَرَادَ التَّبَحُّرَ فِي الْمَغَازِي فَهُوَ عِيَالٌ عَلَيْهِ» فَرَوَى الْمُبْتَدَأَ وَالْمَغَازِي عَنْهُ سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ الرَّازِيِّ(٤). وَالْمَغَازِي كُلٌّ مِنْ: جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ(٥) وَيَحْيَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ هَانِئٍ(٦). [وَرَوَى](٧) كِتَابَهُ الشَّهِيرَ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ: أَبُو مُحَمَّدٍ وَأَبُو زَيْدٍ زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الطُّفَيْلِ الْبَكَّائِيُّ الْعَامِرِيُّ(٨) وَيُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ الشَّيْبَانِيُّ(٩) الْكُوفِيَّانِ، وَأَوَّلُهُمَا أَوْثَقُهُمَا(١٠).

وَأَخَذَ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ هِشَامٍ كِتَابَ ابْنِ إِسْحَاقَ، بَعْدَ أَنْ سَمِعَهُ مِنْ زِيَادٍ الْبَكَّائِيِّ عَنْهُ، فَهَذَّبَهُ وَنَقَّحَهُ، بِحَيْثُ صَارَ الْمُعَوَّلَ عَلَيْهِ، وَكَتَبَ عَلَيْهِ أَبُو الْقَاسِمِ السُّهَيْلِيُّ «الرَّوْضُ الْأُنُفُ» الَّذِي اخْتَصَرَهُ الذَّهَبِيُّ(١١) وَغَيْرُهُ، بَلْ لِمُغْلَطَايْ عَلَى كُلٍّ

---

(١) أي: مغازي موسى بن عقبة.

(٢) انظر: الذهبي، سير، ٦/ ١١٥.

(٣) ليست في أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) (ت ١٩١هـ) انظر: المزي، تهذيب، ٢٤/ ٤٢٦. وقال الذهبي: «كان قويًّا في المغازي». انظر: سير ٩/ ٥٠.

(٥) (ت ١٧٠هـ) انظر: المزي، تهذيب، ٢٤/ ٤٢٦، الذهبي، سير، ٧/ ٩٨ - ١٠٣.

(٦) انظر: الذهبي، الميزان، ٧/ ٢١٧-٢١٨.

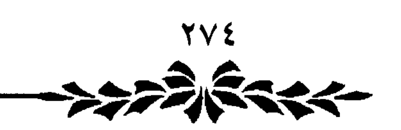
(٧) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٨) انظر: المزي، تهذيب، ٩/ ٤٨٩؛ ابن حجر، تقريب، رقم: ٢٠٨٥.

(٩) انظر: الذهبي، سير، ٩/ ٢٤٦؛ ابن حجر، تقريب، رقم: ٧٩٠٠.

(١٠) أي: البكائي. قال عبدالله بن إدريس: «ما أحد أثبت في ابن إسحاق من زياد البكائي؛ لأنه أملى عليه إملاءً مرتين». انظر: المزي، تهذيب، ٩/ ٤٨٩.

(١١) هو: بلبل الروض. توجد نسخة مخطوطة منه في برلين (رقم: ٩٥٦٥). انظر: سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص ١٠٩. وذكره المنجد بعنوان: المنتقى من الروض الأنف. انظر: المنجد، معجم ما أُلّف، ص ١٢٨؛ بشار عواد، الذهبي ومنهجه، ص ٢١٧.



مِنَ «السِّيرَةُ» وَ«الرَّوْضُ»: «الزَّهْرُ الْبَاسِمُ»[١]. وَلِشَيْخِنَا تَخْرِيجُ الْأَحَادِيثِ الْمُنْقَطِعَاتِ فِيهَا[٢] وَشَرَحَ مِنْهَا قِطْعَةً كَبِيرَةً[٣] شَيْخُنَا الْبَدْرُ الْعَيْنِيُّ[٤] وَرَوَاهَا عَنْهُ جَمَاعَةٌ حَسْبَمَا بَيَّنْتُ ذَلِكَ كُلَّهُ وَاضِحًا فِي «جُزْءٍ»[٥] عَمِلْتُهُ حِينَ خَتَمَ قِرَاءَتَهَا عَلَيَّ.

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ رَوَى ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ «الْمَغَازِي»[٦]، وَكَذَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ[٧]، وَحَجَّاجُ بْنُ أَبِي مَنِيعٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ[٨]. وَرَوَى يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ مَشَاهِدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الزُّهْرِيِّ[٩].

وَالْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرَشِيُّ الدِّمَشْقِيُّ - الذِي قَالَ (فِيهِ)[١٠] [١٠٢] أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: «إِنَّهُ أَعْلَمُ بِأَمْرِ الْمَغَازِي وَالسِّيَرِ»[١١] - عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ[١٢].

---

(١) طبع بتحقيق: أحسن أحمد عبدالشكور، نشر: دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠١٢م.

(٢) تخريج الأحاديث المنقطعة في السيرة الهاشمية. انظر: السيوطي، نظم العقيان، ص ٤٧.

(٣) في ب: كثيرة، وهو تصحيف.

(٤) انظر: البغدادي، هدية العارفين، ٦/ ٤٢١.

(٥) انظر: الإلمام في ختم سيرة ابن هشام، ص ٤٢ .

(٦) طُبع بهذه الرواية. جمعه وحققه: محمد مصطفى الأعظمي، نشر: مكتب التربية لدول الخليج، الرياض، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

(٧) لرواية عروة عن أبيه. انظر: الذهبي، سير، ٤/ ٤٢١. وعن رواية الزهري عن عروة. انظر: الدوري، نشأة علم التاريخ عند العرب، ص ٦٨-٦٩.

(٨) طُبع بهذه الرواية بتحقيق: سهيل زكّار، نشر: دار الفكر، ١٤٠١هـ-١٩٨١م. وانظر: الذهبي، سير، ١٠/ ٣٥٤. وقام: محمد العواجي بجمع مرويات الزهري في المغازي، نشر: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

(٩) يونس هو: الأيْليّ، ثقة. انظر: الذهبي، سير، ٦/ ٢٩٧-٣٠١؛ الميزان، ٧/ ٣٢٠.

(١٠) ساقط من باقي النسخ.

(١١) ابن عساكر، تاريخ، ٦٣/ ٢٨٧.

(١٢) انظر: ابن خير، فهرسته، ص ٢٩٣.



وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِالْأَعْلَى «السِّيَرُ» عَنْ مُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ[١].

وَعَبْدُ المَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ[٢] [وَ][٣] المُسَيَّبُ بْنُ وَاضِحٍ[٤] وَأَبُو عَمْرٍو مُعَاوِيَةُ بِنُ عَمْرٍو[٥] «السِّيَرُ» عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الفَزَارِيِّ[٦].

وَالْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ «الْمَغَازِي»[٧].

وَلِكُلٍّ مِنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ وَأَبِي الْقَاسِمِ ابْنِ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخَيْهِمَا»، وَكَذَا ابْنُ أَبِي الدَّمِ[٨] وَأَبِي زَكَرِيَّا النَّوَوِيِّ فِي «تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ»[٩] وَأَبِي

---

(١) انظر: ابن خير، فهرسته، ص ٢٨٦-٢٨٧.

(٢) هو: المصِّيصي، من أصحاب الفزاري القدامى. انظر: ابن خير، فهرسته، ص ٢٩٣؛ الذهبي، سير، ١٢/ ١٠٨.

(٣) زيادة من: السخاوي، الإلمام، ص ٥٩.

(٤) هو: أبو محمد السُّلَمي، حدّث عن الفزاري (ت ٢٤٦هـ). انظر: ابن عساكر، تاريخ، ٥٨/ ٢٠٠؛ الذهبي، سير ١١/ ٤٠٣؛ ابن حجر، لسان الميزان، ٦/ ٤٠.

(٥) هو: ابن المهلّب الأزدي (ت ٢١٤هـ). قال ابن سعد: «وروى عن أبي إسحاق الفزاري كتاب «السيرة» في دار الحرب». انظر: طبقات، ٧/ ٢٤٥؛ الذهبي، تاريخ، ٥/ ٤٥٩؛ المزي، تهذيب، ٢٨/ ٢٠٧.

(٦) هو: إبراهيم بن محمد (ت حوالي ١٨٦هـ) انظر: الذهبي، سير، ٨/ ٥٣٩ - ٥٤٣ . وكتابه: السير في الأخبار والأحداث. انظر: ابن النديم، الفهرست، ص ١٤٧؛ ابن خير، فهرسته، ص ٢٩٢؛ الذهبي، سير، ١٠/ ٢١٥. ويوجد في مخطوط القرويين بفاس ٢/ ١٣٩ (١٧ ورقة، ٢٧٠هـ). انظر: سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص ٩٦. وطبع بتحقيق: فاروق حمادة، نشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٧م.

(٧) سبق الإشارة. وانظر: عبد العزيز العمري، مقدمة تحقيق: ابن أبي شيبة، المغازي، ص ٥٥، ٥٨؛ الذهبي، سير، ١٤/ ١٥٨.

(٨) سبق الإشارة إليه.

(٩) السيرة فيه: ص ٧٩-١٠٩.



الْحَجَّاجِ الْمِزِّيِّ فِي «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ»[١]، وَأَبِي عَبْدِ اللهِ الذَّهَبِيِّ فِي «تَارِيخِهِ»، وَالْعِمَادِ ابْنِ كَثِيرٍ فِي مُقَدِّمَةِ «بِدَايَتِه»[٢]، وَأَبِي الْحَسَنِ الْخَزْرَجِيِّ فِي مُقَدِّمَةِ «تَارِيخُ الْيَمَنِ»، وَالتَّقِيِّ الْفَاسِيِّ فِي «تَارِيخُ مَكَّةَ»[٣] فِي آخَرِينَ - سِيرَةٌ مُطَوَّلَةٌ لِبَعْضِهِمْ كَابْنِ عَسَاكِرَ[٤] أَوْ مُخْتَصَرَةٌ.

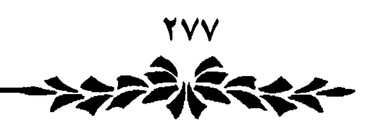


(١) السيرة فيه: ١/ ١٧٤-٢٤٤.

(٢) كتاب السيرة فيه: ٣/ ٣٥٣-٩/ ٤١٢.

(٣) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين. والسيرة النبوية فيه: ١/ ٢١٨-٢٧٩.

(٤) السيرة فيه: المجلد ٣، ٤.



[مَنْ أَلَّفَ فِي سِيرَتِه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ][1]

وَأَفْرَدَهَا أَبُو الشَّيْخِ ابْنُ حَيَّانَ[2]، وَأَبُو الحُسَيْنِ[3] ابْنُ فَارِسٍ اللُّغَوِيُّ[4]، وَأَبُو عُمَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الدُّرَرُ فِي اخْتِصَارِ الْمَغَازِي والسِّيَرِ»[5]، وَأَبُو مُحَمَّدِ ابْنُ حَزْمٍ[6]، وَالشَّرَفُ أَبُو أَحْمَدَ الدِّمْيَاطِيُّ[7]، وَعَبْدُ الغَنِيِّ المَقْدِسِيُّ[8] - وَكَتَبَ عَلَى كِتَابِهِ الْقُطْبُ الْحَلَبِيُّ «الْمَوْرِدُ الْهَنِيُّ[9]» وَهُوَ نَافِعٌ جِدًّا- وَأَبُو عَبْدِ اللهِ الذَّهَبِيُّ[10]، وَأَبُو الْفَتْحِ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ فِي «عُيُونُ الْأَثَرِ[11]» وَمَا أَحْسَنَهُ، وَكَتَبَ عَلَيْهِ الْبُرْهَانُ الْحَلَبِيُّ تَعْلِيقًا فِي مُجَلَّدَيْنِ سَمَّاهُ «نُورُ النِّبْرَاسِ»[12] -يَعْنِي الْمِصْبَاحَ- وَفِي «نُورُ

---

(١) في هامش ب.

(٢) في باقي النسخ: حبان، وهو تصحيف. وكتابه في «السيرة» مفقود. انظر: السخاوي، الجواهر والدرر، ٣/ ١٢٥١.

(٣) في ز: الحسن، وهو تحريف.

(٤) له أوجز السِّير. وهي رسالة صغيرة مطبوعة.

(٥) هو مختصر «سيرة ابن هشام». طبع بتحقيق: شوقي ضيف. طُبع في القاهرة، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م. وكذا طبع بتحقيق: مصطفى ديب البغا، نشر: مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط٢، ١٤٠٤هـ.

(٦) هو: جوامع السيرة. طبع بتحقيق: إحسان عباس وناصر الدين الأسد، نشر: إدارة إحياء السنة، باكستان. وطبع في مصر، نشر: دار المعارف، بمراجعة أحمد شاكر.

(٧) طبع بتحقيق: الأمين الجكني، نشر: دار البخاري، المدينة المنورة، بريدة.

(٨) هو: الدرّة المضيّة في السيرة النبوية. طبع بتحقيق: أحمد بن صالح الطويان، نشر دار طويق.

(٩) انظر: المنجد، معجم ما ألف، ص ١٢٨، وقام بتحقيقه: عبدالله القحطاني، وهي رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢٩هـ.

(١٠) انظر: بشار عواد، الذهبي ومنهجه، ص٢٠٩.

(١١) طبع في دار المعرفة، بيروت.

(١٢) انظر: حاجي، كشف، ٢/ ١١٨٣؛ قاسم السامرائي، الفهرس الوصفي، ١/ ٢١٠. وقام بتحقيقه: مرشد عالم وزميله: سامي أحمد، وهي رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ-١٤٢٣هـ.



الْعُيُونِ(١)» وَهُوَ مُخْتَصَرٌ، وَكَانَ(٢) ابْنُ الْقَوْبَعِ(٣) (يَقُولُ)(٤): إِنَّهُ أَوْقَفَهُ عَلَى «الْعُيُونُ» فَعَلَّمَ فِيهَا(٥) عَلَى أَكْثَرَ مِنْ مِئَةِ مَوْضِعِ أَوْهَامٍ. [١٠٣] وَأَبُو الرَّبِيعِ الْكَلَاعِيُّ، وَضَمَّ إِلَيْهَا (سِيَرَ)(٦) الثَّلَاثَةِ الْخُلَفَاءِ، وَسَمَّاهُ: «الاكْتِفَاءُ»(٧).

وَلِلْعَلَاءِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَغْدَادِيِّ الْخَازِنِ صَاحِبِ «مَقْبُولُ الْمَنْقُولِ»(٨) سِيرَةٌ مُطَوَّلَةٌ، وَكَذَا لِلظَّهِيرِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَحْمُودٍ الْكَازَرُونِيِّ ثُمَّ الْبَغْدَادِيِّ -وَهُوَ سَابِقٌ عَلَيْهِ- «سِيرَةٌ»(٩)، والمُحِبِّ الطَّبَرِيِّ(١٠)، وَالْقَاضِي عِزِّ الدِّينِ ابْنِ جَمَاعَةَ فِي «تَصْنِيفَيْنِ»(١١)، وَالشَّمْسِ البِرْمَاوِيِّ(١٢) كَذَلِكَ، وَلَهُ عَلَى أَحَدِهِمَا حَاشِيَةٌ(١٣) أَفْرَدَهَا مَضْمُومَةً لِلأَصْلِ التَّقِيُّ ابْنُ فَهْدٍ، سِوَى «سِيرَةٍ» لَهُ، فِي

(١) طبع بتحقيق: سعيد محمد وزميله، نشر دار المنهاج، جدة، ط٤، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
(٢) في هامش ب: قال.
(٣) هو: محمد بن محمد المالكي، مفسر، أديب (ت٧٣٨هـ) انظر: ابن حجر، الدرر، ٤/ ١٨١-١٨٤.
(٤) ساقط من باقي النسخ.
(٥) في باقي النسخ: عليها.
(٦) ساقط من ب.
(٧) طُبع بتحقيق: مصطفى عبد الواحد، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨٧هـ.
(٨) في (١٠) مجلدات؛ جمع فيه بين مسند الشافعي وأحمد والستة والموطأ والدارقطني. انظر: ابن حجر، الدرر، ٣/ ٩٧؛ حاجي، كشف، ٢/ ١٧٩٢؛ الزركلي، الأعلام، ٥/ ٥، خزانة التراث (٤٦٤٠٧).
(٩) توجد نسخة مصورة (١٧٠ ورقة) في إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، ووزارة الأوقاف الكويتية (رقم ١٥٤٩) وهي مصورة عن مكتبة الجامع الكبير في اليمن- صنعاء.
(١٠) كتابه: خلاصة السِّير في أحوال سيد البشر. طُبع قديمًا في الهند، وطبع بتحقيق: زهير إبراهيم، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر.
(١١) انظر: السخاوي، الجواهر والدرر، ٣/ ١٢٥٢؛ المنجد، معجم ما ألف، ص١١٨، ١٢٥، ١٢٦.
(١٢) هو: محمد عبد الدائم، فقيه شافعي (ت ٨٣١هـ). انظر: ابن حجر، إنباء الغمر، ٣/ ٤١٤؛ السخاوي، الضوء، ٧/ ٢٨٠، الجواهر والدرر، ٣/ ١٢٥٢.
(١٣) قال السخاويُّ: «وعمل مختصرًا في السيرة النبوية وكتب عليها حاشية». انظر: الضوء، ٧/ ٢٨٢.



مُجَلَّدَيْنِ.

وَالْعَلَاءُ عَلِيُّ بْنُ عُثْمَانَ التُّرْكُمَانِيُّ الْحَنَفِيُّ[١]، وَأَبُو أُمَامَةَ ابْنُ النَّقَّاشِ[٢]، وَالشَّمْسُ ابْنُ نَاصِرِ الدِّينِ فِي مُؤَلَّفٍ حَافِلٍ مُتْقَنٍ، وَالتَّقِيُّ الْمَقْرِيزِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْإِمْتَاعُ» -وَفِيهِ الْكَثِيرُ مِمَّا يُنْتَقَدُ- وَلِعُثْمَانَ بْنِ عِيسَى بْنِ دِرْبَاسٍ الْمَارَانِيِّ «الْفَوَائِدُ الْمُثِيرَةُ[٣] فِي جَوَامِعِ السِّيرَةِ».

وَكَذَا لِلشِّهَابِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الإِبْشِيطِيِّ الشَّافِعِيِّ الْوَاعِظِ -الْمُتَوَفَّى فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَثَمَانِ مِئَةٍ[٤]- كِتَابٌ جَامِعٌ، كَتَبَ مِنْهُ نَحْوَ ثَلَاثِينَ سِفْرًا، يَحْتَوِي عَلَى: «سِيرَةُ ابْنِ إِسْحَاقَ» مَعَ مَا كَتَبَهُ السُّهَيْلِيُّ وَغَيْرُهُ عَلَيْهَا، وَمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ «الْبِدَايَةُ» لِابْنِ كَثِيرٍ، وَعَلَى مَا احْتَوَتْ عَلَيْهِ «الْمَغَازِي» لِلْوَاقِدِيِّ، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ ضَابِطًا لِلأَلْفَاظِ الْوَاقِعَةِ فِيهَا، وَكَانَ زَائِدَ اللَّهَجِ بِهَا[٥]. وَنَظَمَهَا الْفَتْحُ ابْنُ مِسْمَارٍ[٦]

(١) هو: علي بن عثمان المارديني، فقيه مشارك في بعض العلوم (ت ٧٥٠هـ). انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ٣/ ٨٤.

(٢) هو: محمد بن علي بن عبد الواحد، فقيه، مفسر (ت ٧٦٣هـ). انظر: ابن حجر، الدرر، ٤/ ٧١-٧٤.

(٣) في ق، ز: المنيرة، والمثبت أيضًا من: السخاوي، الجواهر والدرر، ٣/ ١٢٥٢، الإلمام في ختم سيرة ابن هشام، ص ٦٦. وانظر: خزانة التراث (٧٢٤٣٦). وابن درباس من كبار الشافعية (ت ٦٠٢هـ). انظر: الذهبي، سير، ٢٢/ ٢٩١.

(٤) انظر: ابن حجر، إنباء الغمر، ٣/ ٤٨٢؛ السخاوي، الضوء، ١/ ٢٤٤.

(٥) انظر: ابن حجر، إنباء، ٣/ ٤٨٢؛ السخاوي، الضوء، ١/ ٢٤٤؛ البغدادي، هدية، ٥/ ١٢٤.

(٦) كذا في جميع النسخ، وفي الجواهر والدرر. انظر: ٣/ ١٢٥٢. وفي: الإلمام في ختم سيرة ابن هشام، ص ٦٧. وهو تحريف من السخاوي. وقد غيَّره محققه في متن الكتاب إلى: موسى! ولعله: فتح بن موسى الجزيري القصْري، فقيه شافعي (ت ٦٦٣هـ). انظر: الإسنوي، طبقات، ٢/ ٤٥٢. ومنظومته هي: الوصول إلى السول في نظم سيرة الرسول لابن هشام. توجد نسخ خطية في: دار الكتب المصرية (رقم: ١٢٧٠٠ ب) وشستربتي، الأول (رقم: ٣٤٠٢)، البلدية بالإسكندرية (رقم: ٣٤٧٤ ح). انظر:



وَالشِّهَابُ ابْنُ الْعِمَادِ الْأَقْفَهْسِيُّ(١)، وَالبِقَاعِيُّ(٢)، وَشَرَحَ كُلٌّ نَظْمَهُ. وَكَذَا نَظَمَهَا الْعِزُّ الدِّيرِينِيُّ(٣)، وَفَتْحُ الدِّينِ ابْنُ الشَّهِيدِ(٤) فِي بِضْعَ عَشْرَةَ أَلْفَ (بَيْتٍ)(٥) مَعَ زِيَادَاتٍ دَلَّتْ عَلَى سِعَةِ بَاعِهِ فِي الْعِلْمِ(٦). وَالزَّيْنُ الْعِرَاقِيُّ فِي «أَلْفِيَّتِهِ»(٧) الَّتِي مَشَى فِيهَا عَلَى سِيرَةٍ مُخْتَصِرَةٍ لِلْعَلَاءِ [١٠٤] مُغَلْطَايْ، كَتَبَ عَلَى هَذِهِ الْمُخْتَصَرَةِ فَوَائِدَ: الشَّمْسُ الْبِرْمَاوِيُّ(٨)، وَالشَّرَفُ أَبُو الْفَتْحِ الْمَرَاغِيُّ(٩)، وَجَرَّدَ ذَلِكَ فِي تَصْنِيفٍ

المنجد، معجم ما ألف، ص١١٣، ١٣٢؛ فؤاد سيد، فهرست المخطوطات، ٣/ ١٦٩.

(١) هو: أحمد بن عماد القاهري، فقيه شافعي (ت ٨٠٨هـ). انظر: ابن حجر، إنباء، ٢/ ٣٣٢، السخاوي، الجواهر والدرر، ٣/ ١٢٥٢.

(٢) وهي: جواهر البحار في نظم سيرة المختار في (٧٠٠) بيت. توجد نسخة مصورة في دار الكتب المصرية (رقم: ٢١٤٣ وهي بخط المؤلف - تاريخ طلعت). انظر: محمد أجمل أيوب، فهرست مصنفات البقاعي، ص١٣٣؛ المنجد، معجم ما ألف، ص١٠٦. وشرح نظمه بعنوان: نثر الجواهر في سيرة سيد الأوائل والأواخر. ذكره البقاعي نفسه في كتابه: الدرر في تناسب الآيات والسور، ٢/ ٥٢٤. وانظر: السخاوي، الضوء، ١/ ١٠١-١١١.

(٣) هو: عبد العزيز بن أحمد، فقيه شافعي (ت ٦٩٤هـ). انظر: السبكي، طبقات، ٨/ ١٩٩. ومنظومته هي: الشجرة في ذكر النبي وأصحابه العشرة. توجد نسخة مخطوطة في الظاهرية (رقم: ٥٨٨٣) وفي دار الكتب المصرية (رقم: ٢١١١٦ ب). انظر: المنجد، معجم ما ألف ص١١٩؛ فؤاد سيد، فهرست المخطوطات ٢/ ٣، خزانة التراث (٣٤٠١٨).

(٤) هو: محمد بن إبراهيم الدمشقي، فقيه شافعي ومؤرخ (ت ٧٩٣هـ). انظر: ابن حجر، الدرر، ٣/ ٢٩٦.

(٥) ساقط من ب.

(٦) منظومته في خمسة وعشرين ألف بيت. وهي: الفتح القريب في سيرة الحبيب. توجد نسخة مخطوطة في الظاهرية (رقم: ٧٩٣٨). انظر: المنجد، معجم ما ألف، ص١٢٢، خزانة التراث (٧٦٨١١).

(٧) طبع بتحقيق: السيد الشريف محمد، نشر دار المنهاج، السعودية، ط٢، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

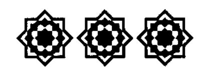
(٨) انظر: الضوء، ٧/ ٢٨٢.

(٩) هو: محمد بن أبي بكر القاهري، فقيه شافعي (ت ٨٥٩هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ٧/ ١٦١-١٦٢؛ السيوطي، نظم العقيان، ص١٣٩.



مُفْرَدِ التَّقِيُّ ابْنُ فَهْدٍ، وَشَرَحَ «النَّظْمُ» الشِّهَابُ ابْنُ أَرْسَلَانَ(١)، وَمِنْ قَبْلِهِ المُحِبُّ ابْنُ الهَائِمِ(٢) الْفَرِيدُ فِي الذَّكَاءِ، وَهُوَ مُطَوَّلٌ؛ وَقَفْتُ عَلَى مُجَلَّدٍ مِنْهُ قَرَّضَهُ [لَهُ](٣) النَّاظِمُ وَغَيْرُهُ، وَكَذَا شَرَحَ شَيْخُنَا بَعْضَ أَبْيَاتٍ مِنْ أَوَّلِهِ(٤) وَتَمَّمْتُ عَلَيْهِ، وَأَرْجُو تَحْرِيرَهُ وَإِبْرَازَهُ(٥).

وَنَظَمَ سِيرَةَ مُغَلْطَايْ أَيْضًا فِي زِيَادَةٍ عَلَى (أَلْفِ بَيْتٍ)(٦): الشَّمْسُ الْبَاعُونِيُّ الدِّمَشْقِيُّ -أَخُو الْأُسْتَاذِ الْبُرْهَانِ- وَسَمِعْتُ بَعْضَهُ مِنْهُ، وَسَمَّاهُ: «مِنْحَةُ اللَّبِيبِ فِي سِيرَةِ الْحَبِيبِ»(٧).



---

(١) في باقي النسخ: رسلان، قال السخاوي: «بالهمزة كما بخطه وقد تحذف في الأكثر بل هو الذي على الألسنة». وهو: أحمد بن الحسين الرملي، فقيه شافعي (ت٨٤٤هـ). انظر: ابن حجر، إنباء، ٤/ ١٦٦؛ الضوء، ١/ ٢٨٢.

(٢) هو: أحمد بن محمد بن عماد، فقيه شافعي (ت ٨١٥هـ). انظر: ابن حجر، إنباء، ٢/ ٥٢٥. له: الغرر المضية في شرح نظم الدرر السنية. منه نسخة بخط المؤلف بدار الكتب المصرية (رقم ١٤٠).

(٣) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) انظر: السيوطي، نظم العقيان، ص٤٩.

(٥) انظر: مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص٤٤، ١٠٤؛ بدر العماش، الحافظ السخاوي، ١/ ٢٧٢.

(٦) في ب: الترتيب، وهو تحريف.

(٧) انظر: الضوء، ٧/ ١١٤. توجد نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية (رقم: ٧ش تاريخ). انظر: المنجد، معجم ما ألف، ص١٢٧، خزانة التراث (٤٥٢٤٣).



[تآليف مولده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ][1]

وَأَفْرَدَ مَوْلِدَهُ بِالتَّأْلِيفِ غَيْرُ وَاحِدٍ[2] كَـ: أَبِي الْقَاسِمِ السَّبْتِيِّ فِي «الدُّرُّ الْمُنَظَّمُ فِي الْمَوْلِدِ الْمُعَظَّمِ» فِي مُجَلَّدَيْنِ[3]، اسْتَطْرَدَ فِيهِ لِزَوَائِدَ[4] عَلَى مَوْضُوعِهِ، ثُمَّ الْعِرَاقِيُّ[5]، وَابْنُ الْجَزَرِيِّ[6]، وَابْنُ نَاصِرِ الدِّينِ[7].

---

(١) في هامش ب.

(٢) انظر: المنجد، معجم ما ألف، ص٢٠-٣٦. وللسخاوي: الفخر العَلَوي في المولد النبوي. ذكره في: الضوء، ٨/ ١٨. وانظر: بدر العماش، الحافظ السخاوي، ١/ ٣٥٠. وأفاد المنجد أن للسخاوي رسالةً في مولده صلى الله عليه وسلم. وتوجد نسخة مخطوطة في برلين (١٥/ ٩٥٤٧). انظر: المنجد، معجم ما ألف، ص٣٢.

(٣) انظر: السخاوي، الضوء، ٨/ ١٤٢؛ الجواهر والدرر، ٣/ ١٢٥٣؛ المنجد، معجم ما ألف، ص٢٤؛ بدر العماش، الحافظ السخاوي، ٢/ ٧٧٠.

(٤) في ب: لزائد.

(٥) هو: المورد الهَني في المولد السَّني. طبع بتحقيق: عمر العربي، نشر دار السلام، مصر، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

(٦) في ق: ابن الجوزي، أما كتاب ابن الجزري فهو: عرف التعريف بالمولد الشريف، طبع بعناية: محمد الملقي، نشر: دار الحديث الكتانية، ١٤٣١هـ. أما ابن الجوزي فنُسِب له: مولد العروس، طبع عدة مرات منها نشر: دار الحافظ، ٢٠٠٦م. وهو كتاب مشكوك فيه.

(٧) هو: الدمشقي. وله ٣ كتب في السير والمولد؛ فالأول: جامع الآثار في السير ومولد المختار، طبع بتحقيق: نشأت كمال، نشر: دار الفلاح، مصر، ط١، ١٤٣١هـ -٢٠١٠م. وهو الذي قصده السخاوي آنفًا بقوله: «في مؤلف حافل متقن». والثاني: مورد الصادي بمولد الهادي، وهو مختصر للأول. نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م. والثالث: اللفظ الرائق في مولد خير الخلائق. توجد نسخة بمكتبة الحرم المكي (رقم: ١٠٦) وبرلين (١٢/ ٩٥٤٧). انظر: المنجد، معجم ما ألف، ص٢٨، خزانة التراث (٥٤٩٨٤).



وَأَسْلَافُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيِّبِيُّ.(١)

وَأَسْمَاءُهُ: أَبُو الْخَطَّابِ ابْنُ دِحْيَةَ(٢) وَالْقُرْطُبِيُّ(٣) وَغَيْرُهُمَا نَظْمًا وَنَثْرًا.

وَبُلْغَتُهَا نَحْوُ خَمْسِ مِئَةٍ، وَهِيَ قَابِلَةٌ لِلزِّيَادَةِ، وَأَكْثَرُهَا أَوْصَافٌ.

وَخِتَانَهُ وَأَنَّهُ وُلِدَ مَخْتُونًا: الْكَمَالُ بْنُ طَلْحَةَ(٤). وَرَدَّ عَلَيْهِ فِي تَصْنِيفٍ أَيْضًا الْكَمَالُ أَبُو الْقَاسِمِ ابْنُ أَبِي جَرَادَةَ(٥).

وَلِأَبِي بَكْرٍ الْخَرَائِطِيِّ «هَوَاتِفُ الْجَانِّ وَعَجِيبُ مَا يُحْكَى عَنِ الْكُهَّانِ مِمَّنْ بَشَّرَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوَاضِحِ الْبُرْهَانِ»(٦).

---

(١) (ت ٢٣٦هـ). انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ٥/ ٩٠٨، سير، ١١/ ٣٦؛ المنجد، معجم ما ألف، ص٤٩.

(٢) هو: عمر بن حسن (ت ٦٣٣هـ). انظر: الذهبي، سير، ٢٢/ ٣٨٩. وكتابه: المستوفى في أسماء المصطفى. انظر: حاجي، كشف، ٢/ ١٦٧٥؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٧٨٦؛ المنجد، معجم ما ألف، ص٣٩. وانظر مقدمة تحقيق: ابن دحية، الآيات البينات، ص ١٣٣ - ١٣٧.

(٣) أرجوزته توجد مخطوطة كما في فهرس برلين ص١١٤. انظر: المنجد، معجم ما ألف، ص٣٧.

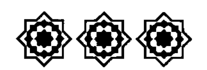
(٤) هو: محمد بن طلحة، فقيه شافعي (ت ٦٥٢هـ). انظر: الذهبي، سير، ٢٣/ ٢٩٣. وكتابه: ختان النبي. توجد نسخة مخطوطة في الظاهرية (رقم: ٢٨/ ١). انظر: المنجد، معجم ما ألف، ص٤١.

(٥) هو: عمر بن أحمد ابن العديم، المؤرخ (ت ٦٦٠هـ). ورسالته هي: الكلام على ختان النبي. توجد نسخة مخطوطة في الظاهرية (١-٥ ق). انظر: ياسين السواس، فهرس مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية، ص١٤٥-١٤٦، خزانة التراث (٧١٠٩٠). ووقف على الرسالتين ابن القيم. انظر: زاد المعاد، ١/ ٨١.

(٦) طُبع مرتان. الأولى: بتحقيق إبراهيم صالح، نشر: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ. الثانية: بتحقيق محمد أحمد، نشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٩هـ.



وَكَذَا لِابْنِ أَبِي الدُّنْيَا «الْهَوَاتِفُ»(١) وَلِابْنِ دَرَسْتَوَيْهِ(٢) «حَدِيثُ قَسِّ بْنِ سَاعِدَةَ»، وَلِهِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ «الْمَبْعَثُ»(٣)، وَلأَبِي الخَطَّابِ [١٠٥] (ابْنِ دِحْيَةَ)(٤) وَغَيْرِهِ(٥) «المِعْرَاجُ».



(١) طُبع ضمن موسوعة ابن أبي الدنيا. انظر: ٢/ ٤٢٧، تحقيق: مصطفى عطا، نشر: المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٦هـ.

(٢) هو: عبدالله بن جعفر النحوي (ت ٣٤٧هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٥/ ٥٣١. أما عن كتابه فانظر: ابن النديم، فهرست، ص١٠٠. وطبع بتحقيق: محمد عزيز شمس، ضمن كتاب روائع التراث، الهند، الدار السلفية، ١٤١٢هـ.

(٣) وقف عليه ابن كثير. انظر: بداية، ٩/ ٥٩، ٣٢٥، ٣٣٦، ٣٥٧، ٣٦٤، ابن حجر، المعجم المفهرس، ص ٧٨.

(٤) ساقط من ب. وكتابه: المنهاج في شرح حديث المعراج. انظر: السخاوي، الجواهر والدرر، ٣/ ١٢٥٣. وقد طبع بعنوان: الابتهاج في أحاديث المعراج، تحقيق: رفعت فوزي، نشر: مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

(٥) انظر: المنجد، معجم ما ألف، ص٧٨-٨٣.



[مَنْ جمعَ دلائلَ النُّبُوَّةِ ونحوَها][1]

وَجَمَعَ دَلَائِلَ النُّبُوَّةِ كَثِيرُونَ، مِنْهُمْ: أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ[2]، وَثَابِتٌ السَّرَقُسْطِيُّ[3]، وَأَبُو القَاسِمِ الطَّبَرَانِيُّ[4]، والتَّيْمِيُّ[5]، وَأَبُو عَبْدِاللهِ ابْنُ مَنْدَهْ[6]، وَأَبُو الشَّيْخِ ابْنُ حَيَّانَ[7]، وَأَبُو نُعَيْمٍ الأَصْبَهَانِيُّ[8]، وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا[9]، وَأَبُو أَحْمَدَ [ابْنُ][10] الْعَسَّالِ، وَأَبُو بَكْرٍ النَّقَّاشُ المُفَسِّرُ[11]، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمُسْتَغْفِرِيُّ[12]، وَأَبُو الأَسْوَدِ

---

(١) في هامش ب.

(٢) قال عنه ابن كثير: «وهو كتاب جليل». انظر: بداية، ٦/ ٤٦٢؛ الصفدي، الوافي، ١/ ٧؛ السخاوي، الجواهر والدرر، ٣/ ١٢٥٢.

(٣) له: دلائل في الغريب وليس في النبوة! وقال ابن خير: «ويقال: إن قاسمًا وأباه ثابتًا اشتركا في تأليفه...». انظر: ابن خير، فهرسته، ص٢٤١-٢٤٤؛ الذهبي، سير، ١٤/ ٥٦٣. وطبع في السعودية، نشر: دار العبيكان، تحقيق: محمد عبدالله القناص، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

(٤) في ب: الطبري، وهو تحريف. وللطبراني: دلائل النبوة، وهو في مجلد. انظر: الذهبي، سير، ١٦/ ١٢٨؛ الصفدي، الوافي، ١/ ٧؛ السخاوي، الجواهر والدرر، ٣/ ١٢٥٢.

(٥) هو: إسماعيل بن محمد الأصبهاني، محدث (ت ٥٣٥هـ). انظر: الذهبي، سير، ٢٠/ ٨٠-٨٨. وكتابه: الدلائل. طُبع في السعودية، نشر: دار العاصمة، بتحقيق: مساعد الراشد، ط١، ١٤١٢هـ.

(٦) انظر: السمعاني، المنتخب من معجم شيوخ، ٢/ ٧٦٦؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ٢/ ١٤٤.

(٧) في ب: حبان، وهو تصحيف. وكتابه في الدلائل مفقود.

(٨) طبع بتحقيق: محمد روَّاس وزميله، نشر: دار النفائس، ط١، ١٤٠٦هـ.

(٩) انظر: الذهبي، سير، ١٣/ ٤٠٢.

(١٠) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ. وهو: محمد بن أحمد القاضي الأصبهاني، محدث (ت ٣٤٩هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٦/ ٦-١٥.

(١١) انظر: ابن النديم، فهرست، ص٥٢؛ الحموي، معجم الأدباء، ٥/ ٣٠٨.

(١٢) طبع عن نسخة باريس الناقصة، بتحقيق: أحمد فارس، نشر: دار النوادر، سوريا، ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.



عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ الْفَيْضِ[١]، وَأَبُو ذَرٍّ المَالِكِيُّ[٢]، وَأَبُو بَكْرٍ البَيْهَقِيُّ[٣] وَهُوَ أَحْفَلُهَا[٤] كَمَا بَيَّنْتُهُ فِي جُزْءٍ مُفْرَدٍ فِي خَتْمِهِ، وَكَذَا جَمَعَهَا مَعَ غَرَائِبِ الْأَحَادِيثِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْهَيْثَمِ الْبَلْدِيُّ[٥].

وَأَعْلامَ النُّبُوَّةِ: أَبُو مُحَمَّدٍ ابْنُ قُتَيْبَةَ[٦]، وَأَبُو دَاوُدَ[٧] صَاحِبُ السُّنَنِ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ ابْنُ فَارِسٍ[٨]، وَأَبُو الْحَسَنِ الْمَاوَرْدِيُّ الْفَقِيهُ[٩]، وَقَاضِي الْجَمَاعَةِ أَبُوالْمُطَرِّفِ الْمَغْرِبِيُّ[١٠]،

---

(١) هو: شيخ ثقة (ت ٣٢١هـ). انظر: ابن حيَّان، طبقات المحدثين بأصبهان، ٤/ ٢٨٠؛ الأصبهاني، تاريخ أصبهان، ٢/ ٧٩.

(٢) هو: مصعب بن محمد بن مسعود الأندلسي، نحوي (ت ٦٠٤هـ) انظر: الذهبي، سير، ٢١/ ٤٧٧؛ الصفدي، الوافي، ١/ ٧.

(٣) هو: دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة. طبع بتحقيق: عبد المعطي القلعجي، نشر: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.

(٤) في جميع النسخ: أحفظها، والتصويب من: الإلمام في ختم السيرة. انظر: ص ٧٥. والجزء هو: القول المرتقي في ختم دلائل النبوة للبيهقي. ذكره في: الضوء، ٨/ ١٨، ٩/ ١٠٩. وانظر: مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص١٣٥-١٣٦.

(٥) محدِّث (ت ٢٧٨هـ وقيل غير ذلك). انظر: ابن الجوزي، المنتظم، ١٢/ ٣٠٠؛ الذهبي، سير، ١٣/ ٤١١؛ ابن حجر، لسان، ١/ ١٢٣.

(٦) توجد نسخة مخطوطة في الظاهرية (رقم: ١٦٤ - حديث). انظر: المنجد، معجم ما ألف، ص٦٢. وانظر: الذهبي، سير، ١٣/ ٢٩٧.

(٧) توجد نسخة مخطوطة في ألمانيا الشرقية في مكتبة دار العلوم الألمانية. انظر: عبدالله بن مساعد الزهراني في مقدمة تحقيق: المراسيل، لأبي داود، ص٢١. وانظر: ابن حجر، تهذيب، ١/ ٦؛ الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص١٠٥.

(٨) ذكر الصفديُّ أنه في جزء لطيف. انظر: الوافي، ١/ ٨.

(٩) طُبع بعناية: خالد العك، نشر: دار النفائس، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

(١٠) هو: عبدالرحمن بن محمد بن فُطَيْس، محدث (ت ٤٠٢هـ). وكتابه ذكره الذهبي. انظر: سير، ١٧/ ٢١٢؛ الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص١٠٥.



وَالْعَلَاءُ مُغَلْطَايْ[١].

وَالشَّمَائِلَ النَّبَوِيَّةَ: أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ[٢]، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمُسْتَغْفِرِيُّ[٣]، وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ طَرْخَانَ الْبَلْخِيُّ[٤].

وَكَتَبْتُ مِنْ شَرْحِ أَوَّلِهَا قِطْعَةً[٥] وَرَأَيْتُ قِطْعَةً مِنْ مُسَوَّدَةٍ بِخَطِّ الْجَمَالِ ابْنِ (الظَّاهِرِيِّ)[٦] كَالْمُسْتَخْرَجِ عَلَيْهَا.

وَالصِّفَةَ النَّبَوِيَّةَ: أَبُو الْبَخْتَرِيِّ[٧]، وَأَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ[٨].

وَالْأَخْلَاقَ النَّبَوِيَّةَ: إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي[٩].

---

(١) وقف عليه الصالحي. انظر: سبل الهدى والرشاد، ١/ ٣٤٧.

(٢) طُبع بتحقيق: سيد عباس، نشر: دار الأرقم، بيروت.

(٣) انظر: الذهبي، سير، ١٧/ ٥٦٤؛ الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص٥١، ١٠٥، خزانة التراث (٧٣٨٨٣).

(٤) انظر: السخاوي، الإلمام، ص ٧٧..

(٥) أي: شمائل الترمذي بعنوان: أقرب الوسائل في شرح الشمائل للترمذي. وقال: «كتب منه نحو مجلد». انظر: الضوء، ٨/ ١٦؛ بدر العماش، الحافظ السخاوي، ١/ ٢٣٦.

(٦) في ز: الظاهر. وهو: أحمد بن محمد الحلبي، محدث (ت ٦٩٦هـ). انظر: الذهبي، تاريخ ١٥/ ٨٣٤-٨٣٥؛ السيوطي، طبقات الحفاظ، ص٥١٢.

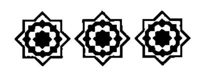
(٧) هو: وهب بن وهب، فقيه، أخباري، وهو متهم في الحديث (ت ٢٠٠هـ). وكتابه في صفة النبي ﷺ نسبه له: ابن النديم، فهرست، ص١٦١؛ الحموي، معجم الأدباء، ٥/ ٥٧٧.

(٨) طبع بتحقيق: أحمد البزرة، نشر: دار المأمون، المدينة المنورة، ط١.

(٩) هو: إسماعيل بن إسحاق الأزدي، قاضي بغداد (ت ٢٨٢هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٣/ ٣٣٩؛ ابن فرحون، الديباج المذهب، ١/ ٢٤٨. وعن كتابه. انظر: الصفدي، الوافي، ١/ ٨، ابن حجر، المعجم المفهرس، ص ٨٠.



وَصِفَةَ نَعْلِهِ الشَّرِيفِ: أَبُو الْيُمْنِ ابْنُ عَسَاكِرَ[1].



(١) هو: عبد الصمد بن عبد الوهاب الدمشقي، محدث (ت ٦٨٧هـ). انظر: ابن شاكر الكتبي، فوات الوفيات، ١/ ٦٦٥. وتوجد نسخة مخطوطة في الظاهرية (رقم: ٤٥٨١). انظر: المنجد، معجم ما ألف، ص٢٣٣. وانظر: السخاوي، المقاصد الحسنة، ص١٥٥.



[مَنْ أَلَّفَ فِي الطِّبِّ النَّبَوِيِّ][١]

وَالْهَدْيَ النَّبَوِيَّ (الشَّرِيفَ)[٢]: ابْنُ الْقَيِمِ[٣] وَغَيْرُهُ[٤]، وَلِأَبِي نُعَيْمٍ[٥]، وَالْمُسْتَغْفِرِيِّ[٦]، وَالضِّيَاءِ الْمَقْدِسِيِّ[٧] «الطِّبُّ النَّبَوِيُّ».

وَلِلْقَاضِي عِيَاضٍ «الشِّفَا بِتَعْرِيفِ حُقُوقِ [١٠٦] الْمُصْطَفَى»[٨] وَقَدْ شَرَحْتُ شَأْنَهُ وَبَيَانَ مَنْ كَتَبَ عَلَيْهِ فِي مُؤَلَّفٍ لِي فِي خَتْمِهِ[٩].

وَلِأَبِي الرَّبِيعِ سُلَيْمَانَ بْنِ سَبُعٍ السَّبْتِيِّ[١٠] «شِفَاءُ الصُّدُورِ»[١١] فِي مُجَلَّدَاتٍ[١٢]، وَاخْتَصَرَهُ بَعْضُ الأَئِمَّةِ[١٣]، وَفِيهِ مَنَاكِيرُ كَثِيرَةٌ.

---

(١) في هامش ب.

(٢) ليست في باقي النسخ.

(٣) انظر: زاد المعاد، المجلد الرابع كاملاً.

(٤) انظر: المنجد، معجم ما ألف، ص٢٩٨-٣٠٠.

(٥) طبع بتحقيق: مصطفى خضر، نشر: دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

(٦) طبع في طهران ١٢٩٣هـ. انظر: المنجد، معجم ما ألف، ص٢٩٩. وتوجد نسخة مخطوطة المكتبة الوطنية الإيرانية (كتابخانة ملي) (رقم: ٦٠٩/ م).

(٧) طبع بتحقيق: مجدي فتحي، نشر: دار الصحابة للتراث، مصر، ط ١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

(٨) طبع عدة مرات منها: طبعة مكتبة البابي الحلبي، القاهرة ١٣٦٩هـ.

(٩) للسخاوي: الانتهاض في ختم الشفا لعياض، طبع في: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢١هـ.

(١٠) فقيه محدث. انظر: ابن الأبار؛ التكملة لكتاب الصلة، ٢/ ١٦٠، البغدادي، هدية، ٥/ ٤٠١.

(١١) انظر: حاجي، كشف ٢/ ١٠٥٠؛ البغدادي، هدية ٥/ ٤٠١؛ الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص١٠٦. والكتاب موسوعة في الحديث والسير وفقد أكثره، وتوجد قطعة من الجزء الأول في الخزانة العامة بالرباط (١٣٨٣). انظر: مجلة دعوة الحق، المغرب، عدد ٢٠٠. وانظر: خزانة التراث (٧٧٠٣٩).

(١٢) في الجواهر والدرر: مجلد. انظر: ٣/ ١٢٥٣.

(١٣) توجد نسخة من ورقتين (١٦٢-١٦٣ق) لِمُخْتَصِر مجهول. انظر: ياسين السواس، فهرس



وَلِأَبِي الْفَرَجِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ «الْوَفَا بِالتَّعْرِيفِ بِالْمُصْطَفَى»[١]، وَلِابْنِ الْمُنَيِّرِ[٢] «الاقْتِفَا»[٣]، وَلِأَبِي سَعْدٍ النَّيسَابُورِيِّ[٤] «شَرَفُ الْمُصْطَفَى»[٥] فِي مُجَلَّدَاتٍ، وَلِجَعْفَرٍ الْفِرْيَابِيِّ «الْمُعْجِزَاتُ»[٦] وَتَكْثِيرُ[٧] الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ» وَكَذَا لِغَيْرِهِ «الْمُعْجِزَاتُ»[٨].

وَلِجَمَاعَةٍ: كَالمَاوَرْدِيِّ، وَابْنِ سَبْعٍ[٩]، وَالجَلَالِ البُلْقِينِيِّ «الخَصَائِصُ»[١٠].

وَلِأَبِي أَحْمَدَ الْعَسَّالِ، وَأَبِي الشَّيْخِ ابْنِ حَيَّانَ «خُطَبُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[١١].

وَأَفْرَدَ بَعْضُهُمْ خُطْبَةَ الْوَدَاعِ[١٢] وَهِيَ - فِيمَا قَالَ ابْنُ بَشْكُوَالَ - آخِرُ خُطَبِهِ.

مجاميع المدرسة العمرية، ص٤١. أما المنجد فجعل المُخْتَصِر سليمانَ السبتي! وأفادأنه توجد نسخة في دار الكتب (رقم: ١٦٨). انظر: معجم ما ألف، ص١٩٠.

(١) طُبع بتحقيق: مصطفى عبد الواحد، نشر: دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦م.

(٢) هو: أحمد بن محمد الإسكندراني، فقيه مالكي (ت ٦٨٣هـ). انظر: الذهبي، تاريخ، ١٥/ ٤٩٠؛ ابن فرحون، الديباج، ١/ ٢١٣.

(٣) الاقتفا في فضائل المصطفى. انظر: حاجي، كشف، ١/ ١٣٦؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٩٩.

(٤) هو: عبد الملك بن محمد المعروف بالخَرْكُوْشي (ت ٤٠٧هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٧/ ٢٥٦.

(٥) طبع بتحقيق: نبيل هاشم، نشر: دار البشائر الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٣م.

(٦) انظر: المنجد، معجم ما ألف، ص٦٤، ٧٧.

(٧) في باقي النسخ: تكرير، وهو تحريف. والكتاب هو: دلائل النبوة مما كان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يدعو في الشيء القليل من الطعام فيحصل فيه البركة. توجد نسخة مخطوطة في دار الكتب الظاهرية (السيرة ٢٧، ق١-١٧). وطبع بتحقيق: عامر صبري، نشر: دار حراء، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦هـ.

(٨) انظر: المنجد، معجم ما ألف، ص٧٥-٧٧.

(٩) انظر: فتح المغيث، ٤/ ٧٤، خزانة التراث (٨٠٠٦٩).

(١٠) انظر: المنجد، معجم ما ألف، ص١٨٧ - ١٨٨.

(١١) انظر: المنجد، معجم ما ألف، ص٢٩٢-٢٩٣.

(١٢) لابن حزم الظاهري حجة الوداع، نشر: بيت الأفكار الدولية، الرياض، ط١، ١٩٩٨م. ولأبي العباس نصر بن خضر الإربلي الشافعي (ت ٦١٩هـ). وقال حاجي: «قال الصغاني: إن من الكتب الموضوعة خطبة الوداع المنسوبة إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». انظر: كشف، ١/ ٧١٥، البغدادي، هدية، ٦/ ٤٩١.



بَلْ لِبَعْضِهِمْ: «كَلِمَاتُهُ الْمُفْرَدَةُ».

وَلِلطَّبَرَانِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللهِ بْنِ مَنْدَهْ «كُتُبُ[١] النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

(وَكَذَا لِعُمَارَةَ بْنِ زَيْدٍ[٢] «مُكَاتَبَاتُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْأَشْرَافِ وَالْمُلُوكِ»)[٣].

وَلِغَيْرِهِمْ[٤] «الوَفَاةُ النَّبَوِيَّةُ»[٥]. وَلِلْبَيْهَقِيِّ «حَيَاةُ الأَنْبِيَاءِ فِي قُبُورِهِمْ»[٦].

وَلِآخَرِينَ[٧]: «فَضْلُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» كَإِسْمَاعِيلَ القَاضِي[٨]، وَأَبِي بَكْرِ ابْنِ أَبِي عَاصِمٍ[٩]، وَمَنْ سَرَدْتُ أَسْمَاءَهُمْ فِي خَاتِمَةِ كِتَابِي[١٠] «الْقَوْلُ الْبَدِيعُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْحَبِيبِ [الشَّفِيعِ]»[١١].

وَلِلْخَلْقِ كَمَا سَيَأْتِي: «أَصْحَابُهُ» مَعَ بَيَانِ مَنْ أَفْرَدَ مِنْهُمْ: «أَرْدَافُهُ»[١٢] وَ«أَزْوَاجُهُ»[١٣]

---

(١) في ق، ز: نسب، وهو تحريف.

(٢) انظر: المنجد، معجم ما ألف، ص١٦٤-١٦٥.

(٣) ليست في ب.

(٤) في ب: ولغيرهما.

(٥) انظر: المنجد، معجم ما ألف، ص٢٣٦-٢٣٧.

(٦) طُبع عدة مرات منها بتحقيق: سيد عباس، نشر: مكتبة السنة، القاهرة، ١٤١٩هـ.

(٧) انظر: المنجد، معجم ما ألف، ص٣٠٣-٣١١.

(٨) طُبع بتحقيق: الألباني، نشر: المكتب الإسلامي، دمشق، ١٣٨٩هـ.

(٩) انظر: المنجد، معجم ما ألف، ص٣٠٩. وطبع بتحقيق: حسين شكري، نشر: دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠١٠م.

(١٠) انظر: ص٣٦٧-٣٦٩.

(١١) ليست في أ، والمثبت من باقي النسخ، ومن: عنوان الكتاب المطبوع.

(١٢) الرِّدْف: الراكب خلف الراكب. انظر: الفيروزآبادي، قاموس، ٢/ ١٠٨٣ (مادة: ردف). ومنها: معرفة أسامي أرداف النبي -عليه السلام- لابن مَنْده يحيى بن عبدالوهاب (ت ٥١١هـ). طبع بعناية: يحيى مختار، نشر، مؤسسة الريان، ط ١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

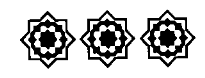
(١٣) انظر: المنجد، معجم ما ألف، ص٢١٩-٢٢٣.



- (مِمَّنْ جَمَعَهُنَّ الدِّمْيَاطِيُّ[١] - وَ «كُتَّابُهُ»)[٢] وَ«مَوَالِيهِ»[٣].

وَكُتَّابُهُ[٤]: (مِمَّنْ جَمَعَهُمْ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَدِيدَةَ؛ وَسَمَّاهُ: «الْمِصْبَاحُ الْمُضِيُّ فِي كُتَّابِ النَّبِيِّ»)[٥].

إِلَى غَيْرِهَا مِمَّا لَوْ حَصَلَ التَّصَدِّي لِجَمْعِهِ كُلِّهِ فِي كِتَابٍ لَكَانَ فِي عِشْرِينَ مُجَلَّدًا فَأَكْثَرَ. [١٠٧]



---

(١) كتابه: نساء رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأولاده... طبع بتحقيق: فهمي سعد، نشر: عالم الكتب، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(٢) ساقط من ب.

(٣) للسخاوي: الفخر المتوالي فيمن انتسب للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الخدم والموالي، تحقيق: مشهور حسن، نشر: مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٤) انظر: المنجد، معجم ما ألف، ص١٦٠.

(٥) هذه الفقرة ساقطة من ب. وقد طبع الكتاب، نشر: عالم الكتب، ط ٢، ١٤٠٥هـ.



[قَصَصُ الأَنْبِيَاءِ][1]

وَأَمَّا قَصَصُ الْأَنْبِيَاءِ: فَفِي «الْمُبْتَدَأُ» لِمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ الْمُطَّلِبِيِّ صَاحِبِ «السِّيرَةُ النَّبَوِيَّةُ»، وَلِأَبِي حُذَيْفَةَ إِسْحَاقَ بْنِ بِشْرٍ الْبُخَارِيِّ[2]، وَأَفْرَدَهَا وَثِيمَةُ بْنُ مُوسَى بْنِ الْفُرَاتِ[3] (فِي مُجَلَّدَيْنِ)[4] وَكَذَا أَفْرَدَهَا أَبُو إِسْحَاقَ الثَّعْلَبِيُّ[5] وَآخَرُونَ كَالْكِسَائِيِّ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِاللهِ[6]. بَلْ وَفِي جُمْلَةِ «تَارِيخَيْ» ابْنِ جَرِيرٍ وَابْنِ عَسَاكِرَ، وَ«الْبِدَايَةُ» لِابْنِ كَثِيرٍ، وَلِلْجَمَالِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ (أَبِي)[7] الْمَنْصُورِ الْمَالِكِيِّ [صَاحِبِ][8] «بَدَائِعُ الْبَدَائِهِ».



---

(١) في هامش ب.

(٢) قَصَّاص تالف (ت ٢٠٦هـ). وكتابه: المبتدأ. قال الذهبيُّ: «وهو كتاب مشهور في مجلَّدتين، ينقل منه ابن جرير فَمَنْ دُونه، حَدَّث فيه ببلايا وموضوعات». انظر: سير، ٩/ ٤٧٨. والجزء الرابع منه في الظاهرية. انظر: ياسين السواس، فهرس مجاميع العمرية، ص٣٦٦؛ سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص٩٩، خزانة التراث (٥٨١٠٩).

(٣) في ق: الفوات، وهو تحريف. وهو: الفارسي نزيل مصر، متهم بالكذب (ت٢٣٧هـ). انظر: الذهبي، ميزان، ٧/ ١٢٠. أما بروكلمان فقد نسب الكتاب لابنه عمارة (ت ٢٨٩هـ)، والجزء الأخير من كتابه: بدء الخلق وقصص الأنبياء، في الفاتيكان (ثالث ١٦٥). انظر: بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ٣/ ٤٥.

(٤) ساقط من ب.

(٥) سبق الإشارة إليه.

(٦) كتابه: المبتدأ في قصص الأنبياء، حققه: بندر فيحان، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ. أما الكسائي فغير معروف لكنه عاش ما بين (٢٥٠- ٣٥٠هـ). هذا وقد توهم حاجي فظنه علي بن حمزة النحوي! وتبعه البغدادي. انظر: كشف، ٢/ ١٣٢٧؛ هدية، ٥/ ٦٦٨.

(٧) ساقط من ب، ق.

(٨) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.



[الصَّحَابَةُ][1]

وَأَمَّا الصَّحَابَةُ: فَفِيهِ[2] تَوَالِيفُ جَمَّةٌ، كَعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ فِي كِتَابِهِ «مَعْرِفَةُ مَنْ نَزَلَ مِنَ الصَّحَابَةِ سَائِرَ الْبُلْدَانِ»[3] وَهُوَ فِي خَمْسَةِ أَجْزَاءٍ - فِيمَا قَالَهُ الْخَطِيبُ - يَعْنِي لَطِيفَةً، وَكَالْبُخَارِيِّ[4].

وَقَالَ شَيْخُنَا[5]: «إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِيهِ فِيمَا عَلِمَ».

وَكَالتِّرْمِذِيِّ[6]، وَمُطَيَّنٍ[7]، وَأَبِي بَكْرِ ابْنِ أَبِي دَاوُدَ[8]، وَعَبْدَانَ[9]، وَأَبِي عَلِيٍّ ابْنِ السَّكَنِ فِي «الْحُرُوفُ»[10]، وَأَبِي حَفْصِ ابْنِ شَاهِينَ[11]، وَأَبِي مَنْصُورٍ

(١) في هامش ب. ولمزيد من التفاصيل انظر: محمد الشيباني، معجم ما ألف عن الصحابة وأمهات المؤمنين وآل البيت رضي الله عنهم.

(٢) في أ: ففي، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) انظر: الذهبي، سير ١١/ ٦٠؛ السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٥؛ الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص١٢٧.

(٤) انظر: حاجي، كشف، ١/ ٨٩.

(٥) انظر: الإصابة، ١/ ١٥٣.

(٦) هو: تسمية أصحاب الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ طبع بتحقيق: عماد الدين حيدر، نشر: دار الجنان، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

(٧) هو: محمد بن عبدالله الحَضْرَمي، محدث (ت ٢٩٧هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٤/ ٤١. وعن كتابه انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٥؛ سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الأول، ص٣٢٠.

(٨) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٥.

(٩) هو: عَبْدان المروزي، محدث (ت ٢٩٣هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٤/ ١٣؛ الكتاني، الرسالة المستطرفة ص١٢٦؛ السخاوي، فتح المغيث ٤/ ٥؛ بدر العماش، السخاوي وجهوده ٢/ ٧٧٩.

(١٠) هو: الحروف في أسماء الصحابة. انظر: ابن عبد البر، الاستيعاب ١/ ٢٣؛ ابن خير، فهرسته، ص٢١٥؛ بدر العماش، السخاوي وجهوده، ٢/ ٧٧٩.

(١١) في أ: جاهين، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: ترجمته. وعن كتابه انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٥، ابن الملقن، البدر المنير، ٦/ ٢٣٣، ٢٤٦.



البَاوَرْدِيِّ[١]، وَأَبِي حَاتِمِ ابْنِ حِبَّانَ[٢]، وَأَبِي العَبَّاسِ الدَّغُولِيِّ[٣]، وَأَبِي نُعَيْمٍ[٤]، وَأَبِي عَبْدِاللهِ ابْنِ مَنْدَهْ[٥].

وَ«الذَّيْلُ»[٦] عَلَيْهِ لِأَبِي مُوسَى الْمَدِينِيِّ، وَكَأَبِي عُمَرَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِيعَابُ».

وَ«الذَّيْلُ» عَلَيْهِ لِجَمَاعَةٍ، كَأَبِي إِسْحَاقَ ابْنِ الْأَمِينِ[٧] وَأَبِي بَكْرِ ابْنِ فَتْحُونَ[٨] وَهُمَا مُتَعَاصِرَانِ، وَثَانِيهِمَا أَحْسَنُهُمَا[٩].

وَاخْتَصَرَ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْخَلِيلِيُّ «الِاسْتِيعَابُ»

---

(١) في ق، ز: البارودي، وهو تحريف. انظر: ابن حجر، الإصابة، ١/ ٣؛ السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٥.

(٢) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٥. وتوجد نسخة مخطوطة في عارف حكمت (رقم: ٢٣٩ – مجاميع). انظر: المنجد، معجم ما ألف، ص١٤٥؛ سزكين، تاريخ التراث ١/ القسم الأول، ص٣٨٣. وقد طبع كتابه بعنوان: تاريخ الصحابة، تحقيق: بوران الضناوي، نشر: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.

(٣) هو: محمد بن عبدالرحمن السَّرْخَسِي، محدث (ت ٣٢٥هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٤/ ٥٥٧، السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٥.

(٤) هو: معرفة الصحابة. تحقيق: محمد راضي، نشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

(٥) طبع بتحقيق: عامر صبري، نشر: مطبوعات جامعة الإمارات، ط ١، ١٤٢٦هـ– ٢٠٠٥م.

(٦) انظر: ابن رجب، ذيل، ٣/ ٢٧؛ الذهبي، سير، ٢١/ ١٥٤، حاجي، كشف، ١/ ٨٩.

(٧) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٦.

(٨) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٦، ١٧، ٥٠، ٥٣، ١٣٩، ٢٣٣، ٢٣٤؛ الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص٢٠٣.

(٩) في أ: أحسن، والمثبت من باقي النسخ.



وَسَمَّاهُ: «إِعْلَامُ الْإِصَابَةِ[١] بِأَعْلَامِ الصَّحَابَةِ»[٢].

فِي آخَرِينَ يَعْسُرُ حَصْرُهُمْ: كَأَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ الطَّبَرِيِّ[٣]، وَأَبَوَيِ الْقَاسِمِ: الْبَغَوِيِّ[٤] وَالْعُثْمَانِيِّ[٥]، وَأَبِي الْحُسَيْنِ ابْنِ قَانِعٍ[٦] فِي «مَعَاجِيمِهِمْ». وَكَذَا أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبَرَانِيُّ فِي «مُعْجَمِهِ الْكَبِيرِ» [خَاصَّةً][٧].

ثُمَّ الْعِزُّ أَبُو الْحَسَنِ ابْنُ الْأَثِيرِ - أَخُو صَاحِبِ «النِّهَايَةِ» - فِي كِتَابِهِ «أُسْدُ [١٠٨] الْغَابَةِ» جَمَعَ فِيهِ بَيْنَ عِدَّةٍ مِنَ الْكُتُبِ السَّابِقَةِ: كَابْنِ مَنْدَهْ، وَأَبِي نُعَيْمٍ، وَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَ«ذَيْلِ» أَبِي مُوسَى، وَعَوَّلَ عَلَيْهِ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ، حَتَّى أَنَّ كُلاًّ مِنَ النَّوَوِيِّ وَالْكَاشْغَرِيِّ اخْتَصَرَهُ[٨]، وَاقْتَصَرَ الذَّهَبِيُّ عَلَى «تَجْرِيدِهِ»[٩]، وَزَادَ عَلَيْهِ الْعِرَاقِيُّ عِدَّةَ أَسْمَاءٍ[١٠].

وَكَذَا لِأَبِي الْعَبَّاسِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُعْتَزِّ الْمُسْتَغْفِرِيِّ مُؤَلَّفٌ فِي

---

(١) في ب: الصحابة، وهو تحريف.

(٢) في أ: الصحبة، والتصويب من باقي النسخ. وانظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٦؛ الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص٢٠٣. وتوجد نسخة في مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، (عدد الأوراق ٢٣٧). وانظر: الشيباني، معجم ما ألف عن الصحابة، ص ٤٨، خزانة التراث (٧٥٧٦٤).

(٣) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٦.

(٤) هو: معجم الصحابة. طُبع بتحقيق: محمد الأمين الجكني، نشر: دار البيان، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

(٥) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٦.

(٦) طبع بتحقيق: صلاح سالم، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

(٧) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٨) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٧؛ الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص٢٠٤.

(٩) طبع قديمًا في حيدرآباد، ١٣١٥هـ- ١٨٩٥م.

(١٠) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٧.



«الصَّحَابَةُ»(١).

وَلِأَبِي أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيِّ فِيهِ كِتَابٌ رَتَّبَهُ عَلَى الْقَبَائِلِ(٢).

وَلِأَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ سَعِيدِ الحِمْصِيِّ «مَنْ نَزَلَ مِنْهُمْ حِمْصَ»(٣) خَاصَّةً، وَلِمُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْجِيزِيِّ «مَنْ نَزَلَ مِنْهُمْ مِصْرَ»(٤).

وَلِلْمُحِبِّ الطَّبَرِيِّ «الرِّيَاضُ النَّضِرَةُ فِي مَنَاقِبِ الْعَشْرَةِ»(٥).

وَلِأَبِي مُحَمَّدِ ابْنِ الْجَارُودِ «الْآحَادُ»(٦) مِنْهُمْ.

وَلِأَبِي زَكَرِيَّا ابْنِ مَنْدَهْ «أَرْدَافُهُ»(٧) مِنْهُمْ، وَكَذَا «مَنْ عَاشَ مِنْهُمْ مِئَةً وَعِشْرِينَ (سَنَةً)»(٨).

---

(١) انظر: الذهبي، سير، ١٧/ ٥٦٤؛ الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص٥١؛ أحمد فارس، مقدمة تحقيق: المُسْتَغْفري، فضائل القرآن، ١/ ٩٧-٩٨.

(٢) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٧؛ الكتاني، الرسالة، ص١٢٦؛ بدر العماش، السخاوي وجهوده، ٢/ ٧٧٩.

(٣) انظر: ابن عساكر، تاريخ، ٣٦/ ٢٢٩-٢٣٠؛ الذهبي، سير، ١٥/ ٢٦٦-٢٦٧؛ السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٧؛ سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص ٢١٢.

(٤) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٧. وقام عبد الفتاح فتحي بجمع روايات الكتاب من المصادر ودراستها. انظر: التاريخ والمؤرخون في مصر والأندلس، ١/ ٣٥٢ - ٣٨٥.

(٥) طُبع بتحقيق: عيسى الحميري، نشر: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٦م.

(٦) ذكر ابن عبد البر أنه من موارده. انظر: ابن عبد البر، الاستيعاب، ١/ ٢٣؛ ابن خير، فهرسته، ص ٢٦٨، السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٧؛ المنجد، معجم ما ألف، ص١٤١.

(٧) سبق الإشارة.

(٨) ساقط من باقي النسخ. والكتاب طبع بتحقيق: مشهور حسن، نشر: مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.



وَلِأَبِي عُبَيْدَةَ مَعْمَرِ بْنِ الْمُثَنَّى[١] وَزُهَيْرِ بْنِ الْعَلَاءِ الْعَبْسِيِّ[٢] وَغَيْرِهِمَا «أَزْوَاجُهُ».

وَسَمَّى الْمُحِبُّ الطَّبَرِيُّ كِتَابَهُ فِيهِنَّ: «السِّمْطُ الثَّمِينُ فِي مَنَاقِبِ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ»[٣].

وَلِغَيْرِهِمْ «مَوَالِيهِ»، وَكَذَا «كُتَّابُهُ».

وَلِلْخَطِيبِ «مَنْ رَوَى مِنْهُمْ عَنِ التَّابِعِينَ»[٤].

وَلِأَبِي الْفَتْحِ الأَزْدِيِّ «مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ (مِنْهُمْ)[٥] سِوَى وَاحِدٍ»[٦].

وَلِلْحَافِظِ عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَقْدِسِيِّ «الْإِصَابَةُ لِأَوْهَامٍ حَصَلَتْ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ لِأَبِي نُعَيْمٍ»[٧] فِي جُزْءٍ كَبِيرٍ.

وَلِخَلِيفَةَ بْنِ خَيَّاطٍ[٨]، وَمُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ[٩]، وَيَعْقُوبَ بْنِ سُفْيَانَ[١٠]، وَأَبِي بَكْرِ

---

(١) له: تسمية أزواج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأولاده، طبع بتحقيق: كمال يوسف الحوت، نشر: دار الجنان، بيروت، ط٢، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

(٢) انظر: الذهبي، الميزان، ٣/ ١٢٢؛ ابن حجر، لسان، ٢/ ٤٩٢.

(٣) طبع عدة مرات منها بعناية: محمد قطب، نشر دار الحديث، القاهرة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

(٤) أي: من روى من الصحابة عن التابعين. انظر: ابن كثير، بداية، ١٦/ ٢٩؛ السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ١٢٧.

(٥) ساقط من ب.

(٦) هو: المخزون في علم الحديث، طبع بتحقيق: محمد إقبال، نشر: الدار العلمية، الهند، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

(٧) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٧. وفي أ: ولأبي نُعيم، والواو خطأ..

(٨) قال أكرم العمري: «ولم يصل إلينا من مصنفاته إلا كتاباه اللذان عرف بهما: «الطبقات» و«التأريخ». انظر: مقدمة تحقيق: ابن خياط، تاريخ، ص١٣.

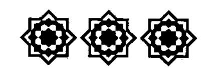
(٩) في كتابه: الطبقات.

(١٠) هو: الفسوي، صاحب: المعرفة والتاريخ.



ابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ(١) وَغَيْرِهِمْ، فِي كُتُبٍ لَمْ يَخُصَّهَا بِهِمْ، بَلْ يَضُمُّ مَنْ بَعْدَهُمْ إِلَيْهِمْ.

وَكِتَابُ شَيْخِنَا الْمُسَمَّى بِـ «الْإِصَابَةُ» جَامِعٌ لِمَا تَفَرَّقَ مِنْهَا مَعَ تَحْقِيقٍ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُكْمَلْ(٢).



(١) يقصد كتابه: التاريخ الكبير.

(٢) في هامش ب ما نصّه مُطوَّلاً: «قوله: ولكنه لم يكمل، قال الشيخ [برهان] * الدين أبو الحسن إبراهيم بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي في كتابه «عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران» في ترجمة شيخه الحافظ ابن حجر عند تعداده لمصنفاته: والإصابة في تمييز الصحابة في ثلاث مجلدات، كَمُل وبيض منه نحو النصف، وهو يشتمل على أربعة أقسام في كل حرف منه؛ الأول: من جاء ذكره أو روايته في حديث أو حكاية؛ الثاني: من له رؤية فقط؛ الثالث: من أدرك الجاهلية والإسلام ولم يرد في خبر أنه اجتمع بالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ الرابع: من ذُكر في كتب من صَنَّف في الصحابة أو خُرِّج في المسانيد على سبيل الغلط والذهول، وبيان ذلك وتحقيقه بما لم يُسْبق إليه. انتهى. أقول: وقد رأيت منها نسخة كاملة بخط الخيضري - تلميذ المؤلف - أيضًا عند شيخنا الشيخ إبراهيم الكردي [خليفة القشاشي] * بالمدينة المنورة نهار الجمعة [٣] * من المحرم سنة [١٠٨٤] * وهذا شاهد بإكماله، ولعل قوله: لم يكمل؛ أي التبيض ثم بيض». انتهى.

* غير مقروءة في هامش ب، والزيادة من: ق، ص١٧٥. وما نقل عن البقاعي في كتابه: «عنوان الزمان» انظر: ١/ ١٤٣ - ١٤٤.



[الخُلَفَاءُ][1]

وَأَمَّا تَارِيخُ الْخُلَفَاءِ: وَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ سِتَّةٌ سِوَى ابْنِ الزُّبَيْرِ [١٠٩].

وَمِنْ بَنِي أُمَيَّةَ إِلَى مَرْوَانَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ، سِوَى عُثْمَانَ.

وَمِنْ بَنِي الْعَبَّاسِ إِلَى وَقْتِنَا هَذَا بِضْعٌ وَخَمْسُونَ.

وَمِنَ الْمَرْوَانِيِّينَ بِالْأَنْدَلُسِ جَمَاعَةٌ.

(وَ)[2] مِنَ العُبَيْدِيِّينَ الفَاطِمِيِّينَ[3] بِمِصْرَ أَحَدَ عَشَرَ، سِوَى ثَلَاثَةٍ بِالْمَغْرِبِ؛ أَوَّلُهُمْ: أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَهْدِيُّ، بُويِعَ لَهُ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَتَيْنِ، وَكَانَ خُرُوجُهُ مِنَ الْقَيْرَوَانِ، وَكَانَ ظُهُورُهُ إِذْ ذَاكَ فِي خِلَافَةِ الْمُقْتَدِرِ بِاللهِ الْعَبَّاسِيِّ -وَهُوَ بِبَغْدَادَ- فَأَقَامَ بِالْمَغْرِبِ دَوْلَتَهُ. ثُمَّ الْقَائِمُ بِاللهِ بَعْدَهُ، ثُمَّ الْمَنْصُورُ ابْنُهُ، وَأَقَامَ بَاقِيهِمْ بِمِصْرَ.

فَأَوَّلُهُمْ بِهَا: الْمُعِزُّ لِدِينِ اللهِ أَبُو تَمِيمٍ الْمَعَدُّ بْنُ (الْمَنْصُورِ)[4] إِسْمَاعِيلَ بْنِ (القَائِمِ)[5] مُحَمَّدٍ المَهْدَوِيِّ (العُبَيْدِيُّ صَاحِبُ المَغْرِبِ)[6]. بُويِعَ لَهُ بِالْخِلَافَةِ بَعْدَ أَبِيهِ الْمَنْصُورِ بِالْمَهْدِيَّةِ سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثِ مِئَةٍ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى مِصْرَ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِ مِئَةٍ وَاسْتَوْلَى عَلَيْهَا، وَهُوَ الَّذِي بَنَى الْقَاهِرَةَ وَأُضِيفَتْ إِلَيْهِ؛

---

(١) في هامش ب.

(٢) ساقط من ق، ز.

(٣) في ق، ز: والفاطميين، والواو خطأ. وعن بني عُبيد انظر: الذهبي، سير، ١٥/ ١٤١-٢١٥.

(٤) ساقط من ب.

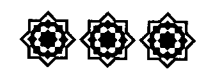
(٥) ساقط من باقي النسخ.

(٦) ساقط من باقي النسخ.



(فَيُقَالُ لَهَا الْقَاهِرَةُ الْمُعِزِّيَّةُ)[١] وَكَانَ مَوْلِدُهُ سَنَةَ تِسْعَ عَشْرَةَ وَثَلَاثِ مِئَةٍ، وَعَاشَ خَمْسًا وَأَرْبَعِينَ عَامًا وَتِسْعَةَ أَشْهُرٍ، وَمَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ فِي رَبِيعِ الْآخِرِ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَثَلَاثِ مِئَةٍ، وَدُفِنَ بِقَرَافَةِ مِصْرَ[٢].

وَآخِرُ الْفَاطِمِيِّينَ: الْعَاضِدُ لِدِينِ اللهِ. مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِّينَ وَخَمْسِ مِئَةٍ، وَدُفِنَ [بِالْقَصْرِ][٣] -الْمَكَانِ الْمَعْرُوفِ بِدَارِ الضَّرْبِ[٤] مِنَ الْقَاهِرَةِ- كَمَا أَشَرْتُ لِذَلِكَ فِي كُرَّاسَةٍ لَسْنَا بِصَدَدِ تَحْقِيقِهِ هُنَا.



---

(١) ساقط من ب.

(٢) هي: مقبرة كانت محلة نزلها القرافة فعرفت بهم. انظر: ابن الأثير، اللباب، ٣/ ٢٢.

(٣) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) دار الضَّرْب: هو المكان الذي كانت تصك فيه العملات المعدنية. انظر: مصطفى الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ص١٧٢-١٧٣.وعن تفاصيل هذه الدار انظر: المقريزي، الخطط، ٢/ ٢٨٦ ، ٣٥٥.



[نَسَبُ بَنِي عُبَيْدٍ][1]

فَائِدَةٌ: كَانَ ابْنُ خَلْدُونَ يَجْزِمُ بِصِحَّةِ نَسَبِ بَنِي عُبَيْدٍ -الَّذِينَ كَانُوا خُلَفَاءَ بِمِصْرَ وَشُهِرُوا بِالْفَاطِمِيِّينَ- إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَيُخَالِفُ غَيْرَهُ فِي ذَلِكَ، وَيَدْفَعُ مَا نُقِلَ عَنِ الْأَئِمَّةِ مِنَ الطَّعْنِ [١١٠] فِي نَسَبِهِمْ، وَيَقُولُ[2]: «إِنَّمَا كَتَبُوا ذَلِكَ الْمَحْضَرَ مُرَاعَاةً لِلْخَلِيفَةِ الْعَبَّاسِيِّ».

قَالَ شَيْخُنَا[3]: «وَابْنُ خَلْدُونَ كَانَ لِانْحِرَافِهِ عَنْ آلِ عَلِيٍّ يُثْبِتُ نِسْبَةَ الْفَاطِمِيِّينَ إِلَيْهِمْ؛ لِمَا اشْتُهِرَ مِنْ سُوءِ مُعْتَقَدِ الْفَاطِمِيِّينَ، وَكَوْنِ بَعْضِهِمْ نُسِبَ إِلَى الزَّنْدَقَةِ وَادَّعَى الْإِلَهِيَّةَ كَالْحَاكِمِ، وَبَعْضِهِمْ فِي الْغَايَةِ مِنَ التَّعَصُّبِ لِمَذْهَبِ[4] الرَّفْضِ، حَتَّى قُتِلَ فِي زَمَانِهِمْ جَمْعٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ. وَكَانَ (يُصَرِّحُ)[5] بِسَبِّ الصَّحَابَةِ فِي جَوَامِعِهِمْ وَمَجَامِعِهِمْ. فَإِذَا كَانُوا بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ، وَصَحَّ أَنَّهُمْ مِنْ آلِ عَلِيٍّ حَقِيقَةً، الْتَصَقَ بِآلِ عَلِيٍّ الْعَيْبُ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ النُّفْرَةِ عَنْهُمْ، نَسْأَلُ اللهَ السَّلَامَةَ»[6].

---

(١) في هامش ب.

(٢) قال ابن خلدون: «وأولهم عُبيد الله المهدي... ابن جعفر الصادق، ولا عبرة بمن أنكر هذا النسب من أهل القيروان وغيرهم، وبالمَحْضر الذي ثبت ببغداد أيام القادر بالطعن في نسبهم، وشَهِدَ فيه أعلام الأئمة...». انظر: تاريخه، ١/ ١٤٤٣.

(٣) انظر: رفع الإصر عن قضاة مصر، ص ٢٣٧.

(٤) في ب: بمذهب.

(٥) كذا في جميع النسخ، وفي رفع الإصر: يُصرِّحون.

(٦) قال أحمد باشا تيمور: «وهو استنتاج غريب، فإن من يطالع تاريخ ابن خلدون لا يرى فيه انحرافًا عن آل عليٍّ، وإن كان خالف المؤرخين في إثبات نسب الفاطميين فقد خالفهم في كثير غيره...». إلخ كلامه. انظر: تعليقه على نسخة ق، ص ٧٢.



وَلِأَبِي[1] بِشْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَمَّادٍ الدُّولَابِيِّ[2]، وَأَبِي بَكْرِ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا[3] فِي آخَرِينَ: كَأَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ زَكَرِيَّا الرَّازِيِّ[4] -صَاحِبِ «الْمَنْصُورِيِّ»[5] وَغَيْرِهِ فِي الطِّبِّ[6]- لَهُ «سِيَرُ الْخُلَفَاءِ»[7].

وَمِنْهُمْ مَنِ الْمُتَأَخِّرِينَ: صَارِمُ (الدِّينِ)[8] ابْنُ دُقْمَاقَ[9]، ثُمَّ[10] التَّقِيُّ الْمَقْرِيزِيُّ فِي «اتِّعَاظُ[11] الْحُنَفَاءِ بِأَخْبَارِ الْخُلَفَاءِ» وَتَبِعَهُمَا بَعْضُ الْمُنْتَدَبِينَ لِلتَّارِيخِ.

---

(١) في أ: فلأبي، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) محدث (ت ٣١٠هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٤/ ٣٠٩. أما عن كتابه في الخلفاء فانظر: المسعودي، مروج، ١/ ١٠؛ ابن حجر، المعجم المفهرس، ص ١٧٣، حاجي، كشف، ١/ ٢٦؛ البغدادي، هدية، ٦/ ٣١.

(٣) انظر: الصفدي، الوافي، ١/ ٥١. وكتابه في تاريخ الخلفاء مفقود، وقد نقل ابن عساكر عنه في تاريخه ما يقارب من (١٤١) نصًّا. انظر: طلال سعود، موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق، ١/ ١٦٥.

(٤) طبيب مشهور (ت ٣١١هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٤/ ٣٥٤؛ الصفدي، الوافي، ١/ ٥١.

(٥) المنصوري في الطب. طبع قديمًا وترجم إلى اللاتينية، آخر طبعة بتحقيق: حازم البكري، نشر: معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٩٨٧م.

(٦) في جميع النسخ: الظن، وهو تحريف.

(٧) انظر: المسعودي، مروج، ١/ ١٠.

(٨) في أ، ب: ناصر الدين، والدين ساقطة من ز، والتصويب من: مصادر ترجمته.

(٩) كتابه: الجوهر الثمين في سير الخلفاء والملوك والسلاطين. طبع بتحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور، نشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي. وطبع أيضًا بتحقيق: محمد كمال الدين، نشر: عالم الكتب، ١٩٨٥م.

(١٠) في باقي النسخ: والتقي، والواو مقحمة.

(١١) في أ: إيقاظ، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: عنوان الكتاب المطبوع. والكتاب طبع بتحقيق: الشيال، القاهرة، ١٩٦٧م.



وَلِأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي السُّرُورِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّوْحِيِّ[١] «بُلْغَةُ الظُّرَفَاءِ فِي تَارِيخِ الْخُلَفَاءِ»[٢] وَلِبِيبَرْسَ الدَّوَادَارِ[٣] «اللَّطَائِفُ فِي أَخْبَارِ الْخَلَائِفِ»[٤] فِي مُجَلَّدَاتٍ، وَلِأَبِي الْفَضْلِ أَحْمَدَ ابْنِ أَبِي طَاهِرٍ الْمَرْوَزِيِّ الْكَاتِبِ «أَخْبَارُ الْخُلَفَاءِ»[٥]، وَلِلصُّولِيِّ «الْأَوْرَاقُ فِي أَخْبَارِ خُلَفَاءِ بَنِي الْعَبَّاسِ وَأَشْعَارِهِمْ»[٦].

وَأَفْرَدَ غَيْرُ وَاحِدٍ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الْعَبَّاسِيِّينَ، وَكُنْتُ مِمَّنْ أَشَرْتُ إِلَيْهِمْ فِيمَا كَتَبْتُهُ مِنْ مَنَاقِبِ الْعَبَّاسِ[٧] وَالْمَأْمُونِ مِنْهُمْ[٨]، وَكَذَا (أَبُو)[٩] الْعَبَّاسِ الْمُعْتَضِدُ[١٠] فِي تَصْنِيفَيْنِ.

---

(١) في أ، ق، ز: السروجي، والتصويب من: ب، ومن مقدمة تحقيق: بلغة الظرفاء، ص ١٤-٢٦..

(٢) طبع عدة مرات منها: بتحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف ومراجعة: أيمن فؤاد سيد، نشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ٢٠٠٣م.

(٣) في أ: الداواداري، والمثبت من باقي النسخ ومن: ترجمته. وهو: المنصوري، مؤرخ من الأمراء بمصر (ت ٧٢٥هـ). انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ١/ ٥٠٩-٥١٠.

(٤) قال عبدالحميد صالح: «كتاب اللطائف في أخبار الخلائف، الذي ربما كان هو نفسه كتاب مختار الأخبار...». انظر: مقدمة تحقيق: بيبرس المنصوري، مختار الأخبار، ص ي- ل.

(٥) انظر: ابن الساعي، الدر الثمين، ص ٢٦٠؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٤١. وهو كتاب: تاريخ بغداد -نفسه- الذي سيأتي لاحقًا.

(٦) أخبار الشعراء من كتاب الأوراق. نشره ج. هيورث.

(٧) هو: عمدة الناس في مناقب سيدنا العباس. أورده السخاوي ضمن مؤلفاته. انظر: الضوء، ٨/ ١٨. وتوجد نسخة في دار الكتب المصرية (رقم: ١٥٦٩ - تاريخ). انظر: بدر العماش، السخاوي وجهوده، ١/ ٣٠٤؛ مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص٥١-٥٢.

(٨) في الجواهر والدرر: «... منهم: المأمون، أفردها بعضهم». انظر: ٣/ ١٢٦١.

(٩) ساقط من ب.

(١٠) قال السخاويُّ: «جمع سيرته سنان بن ثابت». انظر: الجواهر والدرر، ٣/ ١٢٦١.



وَنَظَمَهُمْ فِي أُرْجُوزَةٍ أَبُو مُحَمَّدٍ جَعْفَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ السَّرَّاجُ(١) [١١١] ثُمَّ الذَّهَبِيُّ فِي أَبْيَاتٍ.

وَكَذَا نَظَمَ الشَّمْسُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْبَاعُونِيُّ الدِّمَشْقِيُّ «تُحْفَةُ الظُّرَفَاءِ فِي تَوَارِيخِ الْمُلُوكِ وَالْخُلَفَاءِ»(٢) وَقَفَ فِيهَا عِنْدَ الْأَشْرَفِ بَرْسِبَاي؛ قَالَ فِي أَوَّلِهَا:

وَبَعْدُ فَالتَّارِيخُ عِلْمٌ سَامِيَةٌ شُرُفُهُ ... عَالِيَةٌ بَيْنَ الْأَنَامِ غُرَفُهُ(٣)
وَفِيهِ مَا فِيهِ مِنَ الْمَنَافِعِ ... حَتَّى لَقَدْ قَالَ الإِمَامُ الشَّافِعِي
فِي خَبَرٍ قَدْ صَحَّ عَنْهُ نَقْلُهُ ... مَنْ حَفِظَ التَّارِيخَ زَادَ عَقْلُهُ
وَهُوَ كَلَامٌ ظَاهِرٌ لَا شَكَّ فِي ... صِحَّتِهِ وَسِرُّهُ غَيْرُ خَفِي

وَذَيَّلَ عَلَيْهِ ابْنُ أَخِيهِ الْبَهَاءِ مُحَمَّدٍ ابْنِ الْقَاضِي الْجَمَالِ يُوسُفَ(٤) وَأَطَالَ فِي مَآثِرِ سُلْطَانِ وَقْتِنَا، وَافْتَتَحَهُ(٥) بِقَوْلِهِ:

وَبَعْدُ فَالتَّارِيخُ وَالأَخْبَارُ ... عِلْمٌ لَهُ فِي المِلَّةِ اعْتِبَارُ
وَقَدْ كَفَى فِيهِ مِنَ البُرْهَانِ ... مَا جَاءَنَا مِنْ قَصَصِ القُرْآنِ

---

(١) هو: مُحدث (ت ٥٠٠هـ). قال الذهبيُّ: «ونظم الكثير في الفقه، وفي المواعظ واللغة...». انظر: سير، ١٩/ ٢٢٩.

(٢) انظر: السخاوي، الضوء، ٧/ ١١٤؛ حاجي، كشف، ١/ ٣٦٩، ٢/ ١٢٤٣. ولقد نشر القسم الأول منها في مجلة المقتطف، ج ١، مج ٢٣، ١٩٠٨م، وتوجد نسخ في باريس (٦١٥)، والمتحف البريطاني (٤٨٧)، خزانة التراث (٤٥٢٤٢).

(٣) في هامش أ، ب.

(٤) هي: الإشارة الوفية. انظر: حاجي، كشف، ٢/ ١٢٤٣، هدية، ٦/ ٢٢٥، خزانة التراث (٤٣٧٥٠).

(٥) في باقي النسخ: وافتتح لها.



وَلِابْنِ أَبِي الْبَقَاءِ أُرْجُوزَةٌ فِي «الْخُلَفَاءُ» فِي مُجَيْلِيدٍ[١]، وَلِأَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ الْمِصْرِيِّ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعْدٍ الْكَاتِبِ «أَخْبَارُ الْعَبَّاسِيِّينَ»[٢] وَغَيْرِهِمْ.

وَكَذَا لِمُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ بْنِ مِهْرَانَ بْنِ النَّطَّاحِ الْأَخْبَارِيِّ النَّسَّابَةِ «أَخْبَارُ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ» وَغَيْرِهَا، وَقِيلَ: «إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي أَخْبَارِ الدَّوْلَةِ»[٣].

وَلِبَعْضِهِمْ «تَارِيخُ الْخُلَفَاءِ» وَ«أَخْبَارُ الدَّوْلَتَيْنِ بَنِي أُمَيَّةَ وَبَنِي الْعَبَّاسِ»، وَلِعَلِيِّ ابْنِ مُجَاهِدٍ[٤] وَخَالِدِ بْنِ هِشَامٍ الْأُمَوِيِّ[٥] «أَخْبَارُ الْأُمَوِيِّينَ» وَغَيْرِهِمْ.

وَأَفْرَدَ سِيرَةَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ غَيْرُ وَاحِدٍ[٦].

(وَجَمَعَ الْجَمَالُ مُحَمَّدُ بْنُ (عَلِيٍّ)[٧] الْعِمْرَانِيُّ «الْإِنْبَاءُ فِي تَارِيخِ الْخُلُفَاءِ»[٨]

---

(١) في ق، ز: مجلد.

(٢) انظر: المسعودي، مروج، ١/ ١١؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٦، ٢٨٣.

(٣) هذه مقولة ابن النديم في: الفهرست، ص١٧٢. وانظر: المسعودي، مروج، ١/ ١٠؛ الصفدي، الوافي، ١/ ٥١؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٨٣؛ سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص١٤٦. ويميل عبدالعزيز الدوري وزميله عبدالجبار المطلبي إلى نسبة كتاب (أخبار الدولة العباسية) الذي حققاه إلى ابن النطاح. انظر: مقدمة تحقيق: أخبار الدولة العباسية لمجهول، ص ١٥-١٦. وانظر: شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون، ١/ ٢١٢.

(٤) هو: الكابُلي، محدث متروك متهم (ت ١٨٢هـ). انظر: الرازي، الجرح والتعديل، ٦/ ٢٠٥؛ ابن حجر، تقريب، رقم: ٤٧٩٠. وعن كتابه انظر: المسعودي، مروج، ١/ ١٠؛ الصفدي، الوافي، ١/ ٥١؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٨٩، البغدادي، هدية، ٥/ ٦٦٨؛ سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص١٣٥.

(٥) انظر: المسعودي، مروج، ١/ ١٠؛ الصفدي، الوافي، ١/ ٥١، حاجي، كشف، ١/ ٢٨٩.

(٦) منهم: عبدالله بن عبدالحكم، طبع بتحقيق، أحمد عبيد، نشر: عالم الكتب، ط٦، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م. وابن الجوزي، طبع بتحقيق: محب الدين الخطيب، مكتبة المنار، ١٣٣١هـ.

(٧) في أ: عمر بن محمد، والمثبت من باقي النسخ.

(٨) طُبع بتحقيق: قاسم السامرائي، ط١، لايدن، ١٩٧٣م، ط٢، الرياض، ١٩٨٢م.



وَذَيَّلَ عَلَيْهِ وَلَدُهُ سَدِيدُ الدِّينِ يُوسُفُ بْنُ الْمُطَهَّرِ)(١).

بَعْضُهُمْ خُلَفَاءُ الْفَاطِمِيِّينَ.

وَجَمَعَ «مَنَاقِبُ الْخُلَفَاءِ»(٢)، وَكَذَا «تَارِيخُ نِسَاءِ الْخُلَفَاءِ»(٣)، وَ«سِيرَةُ الْخَلِيفَةِ النَّاصِرِ»(٤) أَبُو طَالِبٍ عَلِيُّ بْنُ أَنْجَبَ الْبَغْدَادِيُّ الْخَازِنُ.

وَلِلْعِمَادِ الْكَاتِبِ «نُصْرَةُ الْفَتْرَةِ [١١٢] وَعُصْرَةُ الْفِطْرَةِ»(٥) فِي أَخْبَارِ بَنِي سُلْجُوق وَدَوْلَتِهِمْ.

وَكَذَا لِأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْمَنْصُورِ الْأَزْدِيِّ الْمَالِكِيِّ «أَخْبَارُ الْمُلُوكِ

---

(١) كذا وردت هذه الفقرة في جميع النسخ! هذا وقد اضطرب المحققون في تصويبها؛ فمصطفى جواد صححها كذا: «... وذيل عليه ولده (و) سديد الدين يوسف بن المطهر». أما العزاوي فيرى أن النص مبتور وصوابه كذا: «.... [والتذييل لظهير الدين الكازروني إلى آخر أيام المستعصم بالله] وذيل عليه ولده سديد الدين يوسف بن الظهير». أما روزنثال فيرى: «... وذيل عليه [إلى نهاية المستعصم بالله ظهير الدين الكازروني، وقد كتب ابن الكازروني] سديد الدين يوسف [ظهير الدين علي] ذيلًا عليه». ويرى قاسم السامرائي صوابه: «... وذيل عليه الظهير علي بن محمد الكازروني من أول خلافة المستنجد إلى آخر أيام المستعصم، وذيل ولده سديد الدين يوسف بن الظهير». انظر: قاسم السامرائي، مقدمة تحقيق: ابن العمراني، الإنباء في تاريخ الخلفاء، ص٢٢-٢٥.

(٢) سبق الإشارة. وانظر: حاجي، كشف، ٢/ ١٨٤١.

(٣) هو: جهات الأئمة الخلفاء من الحرائر والإماء. طبع بتحقيق: مصطفى جواد، نشر: دار المعارف، مصر.

(٤) هو: الروض الزاهر (أو الناضر) في أخبار الإمام الناصر. ذكره - منسوبًا لابن الساعي- الإربلي، وابن الفُوَطي، والذهبي. انظر: محمد القدحات، ابن الساعي، مج ٢٩، ع ٢، مجلة دراسات، ص٤٤٩.

(٥) في: الوافي بالوفيات: القطرة. انظر: ١/ ١٥، وكذا من العنوان المطبوع. والكتاب طبع قديمًا في ليدن، ١٨٨٩م، ثم طبع بمطبعة الموسوعات بمصر، ١٩٠٠م.



السُّلْجُوقِيَّةِ»[١].

(وَ«تَارِيخُ الدَّوْلَةِ اللَّمْتُونِيَّةِ»[٢] أَبُو بَكْرٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْأَنْصَارِيُّ الْغِرْنَاطِيُّ الشَّاعِرُ)[٣].

(وَ«أَخْبَارُ الدَّوْلَةِ الْفَاطِمِيَّةِ» أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هِلَالٍ الصَّابِئُ، وَشَرَحَ الْمَقْرِيزِيُّ شَيْئًا مِنْ دَوْلَةِ بَنِي بُوَيْهِ الدَّيْلَمِ، الَّتِي انْتَهَتْ فِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ[٤] وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ، وَدَوْلَةِ السُّلْجُوقِيَّةِ، وَانْتَهَتْ فِي سَنَةِ تِسْعِينَ وَخَمْسِ مِائَةٍ)[٥].

وَلِعَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُعْتَزِّ «أَشْعَارُ الْخُلَفَاءِ وَالْمُلُوكِ»[٦].

وَأَمَّا الْمُلُوكُ:

فَجَمَعَ تَارِيخَ الْمُلُوكِ وَالدُّوَلِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْهَمَذَانِيُّ.

وَلِلْجَمَالِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْمَنْصُورِ (ظَافِرٍ)[٧] الْأَزْدِيِّ (الْمِصْرِيِّ

---

(١) انظر: الذهبي، تاريخ، ١٣/ ٣٧٦؛ سير، ٢٢/ ٦١.

(٢) انظر: الذهبي، تاريخ، ١٢/ ١٣٥؛ البغدادي، إيضاح المكنون، ٣/ ٢١٥، عبد الواحد ذنون، ابن عذاري، ص ١١٦ - ١١٩.

(٣) ساقط من ب.

(٤) في أ: اثنتي، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) كذا في جميع النسخ! والأقرب أن يكون النص كذا: «وَأَبُو إِسْحَاقَ بْنُ هِلَالٍ الصَّابِئُ شَرَحَ شَيْئًا مِنْ دَوْلَةِ بَنِي بُوَيْهِ الدَّيْلَمِ الَّتِي انْتَهَتْ فِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ، وَشَرَحَ الْمَقْرِيزِيُّ أَخْبَارَ الدَّوْلَةِ الْفَاطِمِيَّةِ... وَدَوْلَةَ السُّلْجُوقِيَّةِ وَانْتَهَتْ فِي سَنَةِ تِسْعِينَ وَخَمْسِ مِائَةٍ». وانظر: تعليق روزنثال على هذه الفقرة، ص ٥٤٩ - ٥٥٠ .

(٦) انظر: حاجي، كشف، ١/ ١٠٤، خزانة التراث (٥٥٩٩٧).

(٧) ساقط من باقي النسخ.



المَالِكِيِّ)[١] «الدُّوَلُ الْمُنْقَطِعَةُ»[٢] كِتَابٌ مُفِيدٌ جِدًّا فِي بَابِهِ (سِوَى مُصَنَّفَيْهِ: «بَدَائِعُ البَدَائِهِ»[٣] وَ«أَسَاسُ السِّيَاسَةِ[٤]» بَلْ لَهُ «أَخْبَارُ الْمُلُوكِ السُّلْجُوقِيَّةِ» كَمَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا، وَ«أَخْبَارُ الشُّجْعَانِ» كَمَا سَيَأْتِي[٥])[٦].

وَلِابْنِ هِشَامٍ «التِّيجَانُ فِي أَخْبَارِ مُلُوكِ الزَّمَانِ»[٧] وَذَيَّلَ عَلَيْهِ أَيْضًا.

وَلِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَارِثِ الثَّعْلَبِيِّ[٨] «أَخْلَاقُ الْمُلُوكِ»[٩] أَلَّفَهُ لِلْفَتْحِ بْنِ خَاقَانَ[١٠]، وَلَهُ غَيْرُهُ.

وَ«أَخْبَارُ الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ» لِظَافِرِ بْنِ حَسَنٍ الْأَزْدِيِّ.

وَلِلْغَرْنَاطِيِّ «الْإِخْبَارُ وَالْإِعْلَامُ فِي دُوَلِ الْإِسْلَامِ» فِي رِبَاطِ الْمُوَفَّقِ.

---

(١) ساقط من باقي النسخ.

(٢) سبق الإشارة إليه في أول الكتاب.

(٣) طبع قديمًا بمطبعة بولاق، ثم طبع بتحقيق: مصطفى عطا، نشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

(٤) في جميع النسخ: البلاغة، وهو خطأ، والتصويب من: الذهبي، سير، ٢٢/ ٦١؛ حاجي، كشف، ١/ ٧٤.

(٥) انظر: الذهبي، سير، ٢٢/ ٦١، البغدادي، هدية، ٥/ ٧٠٦.

(٦) ساقط من ب.

(٧) طبع قديمًا في حيدرآباد ١٣٤٧هـ، ثم طبع بتحقيق: مركز الدراسات والأبحاث اليمنية، صنعاء، ١٩٧٩م.

(٨) في ز: التغلبي.

(٩) انظر: المسعودي، مروج، ١/ ١٠؛ ابن النديم، الفهرست، ص٢٣٩؛ البغدادي، هدية، ٦/ ١٥. وسيأتي لاحقًا.

(١٠) هو: أبو محمد التركي الأمير الكاتب، وزير المتوكل (ت ٢٤٧هـ). انظر: ابن عساكر، تاريخ، ٤٨/ ٢٢٢؛ الذهبي، سير، ١٢/ ٨٢-٨٣.



وَ«أَخْبَارُ الدَّوْلَةِ الْبُوَيْهِيَّةِ»[١] لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ هِلَالٍ الصَّابِئِ الْكَافِرِ، عَمِلَهُ لِعَضُدِ الدَّوْلَةِ.

وَ«سِيرَةُ ابْنِ طُولُونَ» وَوَلَدِهِ «خَمَارَوَيْهِ»، أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ زُولَاقٍ الْمِصْرِيُّ فِي تَأْلِيفَيْنِ[٢].

وَ«سِيرَةُ الْأَخْشِيدِ مُحَمَّدِ بْنِ طُغْجَ»[٣] [١١٥] وَ«الصَّلَاحُ يُوسُفُ بْنُ أَيُّوبَ» غَيْرُ وَاحِدٍ[٤].

وَ«الظَّاهِرُ بِيبَرْسُ»[٥] الْعِزُّ بْنُ شَدَّادٍ، وَكَاتِبُهُ الْمُحَيْوِيُّ ابْنُ عَبْدِ الظَّاهِرِ[٦].

بَلْ لِأَبِي شَامَةَ «الرَّوْضَتَيْنِ فِي أَخْبَارِ الدَّوْلَتَيْنِ»، وَ«الظَّاهِرُ بَرْقُوقُ»[٧] ابْنُ دُقْمَاقَ.

---

(١) وهو كتاب: التاجي في أخبار بني بُويه. وهو مفقود. انظر: ابن خلكان، وفيات، ١/ ٥٢؛ الذهبي، سير، ١٦/ ٥٢٤. وقد وصلنا قطعة صغيرة من الكتاب وهي منتزعة من الأصل قام بها مجهول، وقد طبع بتحقيق: محمد الزبيدي، بغداد، نشر: وزارة الإعلام العراقية، ١٩٧٧م.

(٢) نسب الصفدي وحاجي سيرة ابن طولون وسيرة خمارويه لأحمد بن يوسف ابن الداية. انظر: الوافي، ١/ ٥٢؛ كشف، ٢/ ١٠١٥. وللبلوي «سيرة أحمد بن طولون» طبع بتحقيق: محمد كرد علي، نشر: مكتبة الثقافة الدينية. وابن زولاق هو: الحسن بن إبراهيم الليثي، مؤرخ (ت ٣٨٧هـ). انظر: الذهبي سير، ١٦/ ٤٦٢. وانظر: إحسان عباس، شذرات من كتب مفقودة، ص ٢٠٧-٢٧٩، عبد الفتاح فتحي، التاريخ والمؤرخون في مصر والأندلس، ١/ ٢٩٨ - ٣٠٥.

(٣) وهو: العيون الدعج في حليّ دولة بني طغج. وهو لابن زولاق، وتوجد نسخة بالمكتبة الأهلية في باريس (رقم: ١٨١٧). وانظر: إحسان عباس، المرجع نفسه، ص ٢٢١-٢٨٠.

(٤) انظر: حاجي، كشف، ٢/ ١٠١٥.

(٥) هو: تاريخ الملك الظاهر. طبع بعناية: أحمد حطيط، نشر: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، فيسبادن ١٩٨٣م.

(٦) كتابه: الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر. تحقيق: عبد العزيز الخويطر، الرياض، ط٢، ١٩٧٦م.

(٧) هو: عقد الجواهر في سيرة الملك الظاهر برقوق. ذكره ابن دقماق في: الجوهر الثمين،



وَ«الْمُؤَيَّدُ»[١] شَيْخُنَا الْعَيْنِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَ«الظَّاهِرُ طَطَرُ»[٢]، وَ«الْأَشْرَفُ بَرْسْبَايْ»، وَ«الظَّاهِرُ[٣] جَقْمَقُ» غَيْرُ وَاحِدٍ.

وَلِبَعْضِهِمْ «مَنَاقِبُ السَّلَاطِينِ وَخِصَالُهُمْ».

وَلِمُحَمَّدِ بْنِ الْهَيْثَمِ بْنِ شَبَابَةَ «كِتَابُ الدَّوْلَةِ»[٤].



ص٤٦٩. وانظر حاجي، كشف، ٢/ ١١٥١؛ البغدادي، هدية، ٥/ ١٨.

(١) انظر: حاجي، كشف، ٢/ ١٠١٦.

(٢) هو: الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر ططر. طبع بتحقيق: هانس أرنست، نشر: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٢م.

(٣) في ق، ز: الظاهري.

(٤) انظر: المسعودي، مروج، ١/ ٩.



[مَنْ ألَّفَ في الوُزَرَاءِ][1]

وَأَمَّا الوُزَرَاءُ:

فَلأَبِي بَكْرٍ الصُّولِيِّ[2] «[3]وَفِيهِ غَرَائِبُ لِمْ تَقَعْ لِغَيْرِهِ، وَأَشْيَاءُ تَفَرَّدَ[4] بِهَا؛ لِأَنَّهُ شَاهَدَهَا [بِنَفْسِه][5]» ثُمَّ ذَيَّلَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْهَمَذَانِيُّ[6].

وَلِأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ ابْنِ الْمَاشِطَةِ أَيْضًا «أَخْبَارُ الْوُزَرَاءِ»[7] انْتَهَى فِيهِ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ الرَّاضِي.

وَلِأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ ابْنِ الْفَتْحِ الْكَاتِبِ، عُرِفَ بِابْنِ الْمُطَوَّقِ[8] وَأَبِي الْحُسَيْنِ هِلَالِ بْنِ الْمُحَسِّنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الصَّابِئِ[9].

---

(١) في هامش ب.

(٢) انظر: الصفدي، الوافي ١/ ٥٢؛ حاجي، كشف ١/ ٣٠، ٢/ ١٤٦٩؛ البغدادي، هدية، ٦/ ٣٨.

(٣) هذا كلام المسعودي في: المروج، ١/ ١١.

(٤) في ق، ز: مفرد، وهو تحريف.

(٥) زيادة من: المسعودي، مروج.

(٦) انظر: حاجي، كشف، ١/ ٣٠؛ البغدادي، هدية، ٦/ ٨٥.

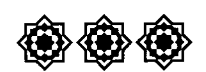
(٧) انظر: المسعودي، مروج، ١/ ١١؛ الصفدي، الوافي، ١/ ٥٢؛ حاجي، كشف، ١/ ٣٠؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٦٨٠؛ سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص٢٧٦.

(٨) انظر: المسعودي، مروج، ١/ ١١؛ ابن النديم، فهرست، ص٢٠٧؛ حاجي، كشف، ١/ ٣٠؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٦٨٤؛ سزكين، تاريخ، ١/ القسم الثاني، ص٢٧٧.

(٩) وكتابه: الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء. طبع بتحقيق: عبد الستار فراج، نشر: دار إحياء التراث، القاهرة، ١٩٥٨م.



وَآخَرِينَ، مِنْهُمْ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الْوَاسِطِيُّ[١]، عَارَضَ فِيهِ مُحَمَّدَ بْنَ دَاوُدَ ابْنِ الْجَرَّاحِ[٢] فِيهِمْ[٣]، بَلْ لِابْنِ الْمُطَوَّقِ[٤] أَخْبَارٌ عِدَّةٌ مِنْ وُزَرَاءِ الْمُقْتَدِرِ.



(١) انظر: ابن الساعي، الدر الثمين، ص ٢٤٦، حاجي، كشف، ١/ ٣٠؛ البغدادي، هدية، ٥/ ١٣.

(٢) انظر: ابن النديم، الفهرست، ص ٢٠٦، ابن الساعي، الدر الثمين، ص ٢٤٦، حاجي، كشف، ١/ ٣٠؛ البغدادي، هدية، ٦/ ٢٢.

(٣) في باقي النسخ: منهم.

(٤) سبق الإشارة.



[كَيْفَ كَانَتْ دَوَاوِينُ الْبِلَادِ؟][1]

وَكَذَا عَمِلَ أَبُو طَالِبٍ ابْنُ أَنْجَبَ الْخَازِنُ «أَخْبَارُ الْوُزَرَاءِ فِي دُوَلِ[2] الأَئِمَّةِ[3] وَالْخُلَفَاءِ» وَهُوَ عِنْدَ الزَّيْنِيِّ ابْنِ ظَهِيرَةَ، وَقَالَ فِي أَوَّلِهِ: «إِنَّ الْخُلَفَاءَ الْعَبَّاسِيِّينَ أَوَّلُ مَنِ اسْتَوْزَرَ الْوُزَرَاءَ؛ لِأَنَّ بَنِي أُمَيَّةَ كَانُوا يُفَوِّضُونَ أَمْرَ الْأَمْوَالِ وَجِبَايَتِهَا[4] وَتَقْسِيطِهَا إِلَى كُتَّابِ الْبِلَادِ مِنْ قِبَلِ أُمَرَائِهِمْ فِي النَّوَاحِي. وَكَانَتْ دَوَاوِينُ الشَّامِ بِالرُّومِيَّةِ، وَدَوَاوِينُ مِصْرَ بِالْقِبْطِيَّةِ، وَدَوَاوِينُ الْعِرَاقِ بِالْفَارِسِيَّةِ، وَكَانُوا [١١٤] نَصَارَى وَمَجُوسًا لَا غَيْرَ؛ فَنَقَلَ سُلَيْمَانُ بْنُ سَعْدٍ[5] الْقَضَاءَ[6] - دَوَاوِينَ الشَّامِ- إِلَى الْعَرَبِيَّةِ عَلَى عَهْدِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، وَكَانَ بَنُو أُمَيَّةَ لَا يَسْتَوْزِرُونَ، بَلْ يَتَّخِذُونَ أَدِيبًا مِنْ وُجُوهِ الْعَرَبِ مِمَّنْ يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي الرَّأْيِ وَالتَّدْبِيرِ» انْتَهَى.

وَلِأَبِي الْقَاسِمِ عَلِيِّ بْنِ مُنْجِبِ بْنِ الصَّيْرَفِيِّ[7] «الْوُزَرَاءُ»[8] بِمِصْرَ خَاصَّةً.

---

(١) في هامش ب. وانظر عن موضوع الدواوين وتعريبها: الماوردي، الأحكام السلطانية، ص٥٢٦-٥٢٨.

(٢) في ب: دولة.

(٣) في ب: أئمة. وهذا سبق الإشارة إليه.

(٤) في باقي النسخ: جباياتها.

(٥) هو: الخُشَني مولاهم، كاتب عبد الملك بن مروان وغيره من الخلفاء والأمراء. انظر: ابن عساكر، تاريخ، ٢٢/ ٣١٧-٣٢١.

(٦) في ق، ز: القضاة.

(٧) أديب (ت بعد ٥٥٠هـ). انظر: الحموي، معجم الأدباء، ٤/ ٣٢٩-٣٣٠، الصفدي، الوافي، ٢٢/ ١٤٣.

(٨) هو: الإشارة إلى من نال الوزارة. طبع بالمعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٢٤م.



وَلِبَعْضِ الْمِصْرِيِّينَ «سِيرَةُ وَزِيرِ الْمُسْتَنْصِرِ» أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْيَازُورِيِّ(١).

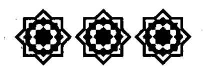
وَلِابْنِ الْأَبَّارِ «الْكُتَّابُ»(٢).

وَأَمَّا الْأُمَرَاءُ:

فَلِأَبِي عُمَرَ الْكِنْدِيِّ(٣)« أُمَرَاءُ مِصْرَ»(٤) خَاصَّةً.

وَلِبَعْضِ مَنْ أَخَذْتُ عَنْهُ «أَخْبَارُ الطَّاغِيَةِ تَيْمُورَ»(٥).

وَلِلْعِمَادِ ابْنِ كَثِيرٍ «سِيرَةُ مَنْكَلِي بُغَا»(٦).



(١) في أ: اليارورى، وفي ق: البازوري وهو تصحيف، والتصويب من باقي النسخ ومن: الجواهر والدرر، ٣/ ١٢٦٢.

(٢) هو: إعْتاب الكُتّاب. طبع بتحقيق: صالح الأشتر، نشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.

(٣) هو: محمد بن يوسف التُّجِيبي، محدث، مؤرخ من القرن الرابع الهجري. انظر: حسين نصار، مقدمة تحقيق: ولاة مصر، ص ٥-٨.

(٤) طبع بتحقيق: كونج N.Koenig في نيويورك ١٩٠٨م، وجوست R.Guest في ليدن ولندن ١٩١٢، وصُوِّر في بغداد ١٩٦٤، وطبع بتحقيق: حسين نصار ببيروت ١٩٥٩م. انظر: سزكين، تاريخ، ٢/ القسم الثاني، ص٢٣٩.

(٥) هناك كتاب: عجائب المقدور في نوائب تيمور. لابن عربشاه (ت ٨٥٤هـ) طبع في ليدن قديمًا. ثم طبع بتحقيق: أحمد فايز الحمصي، نشر مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

(٦) هو: ما ينتقى ويبتغى في سيرة المَقَرِّ السَّيْفي مَنْكَلي بُغا. انظر: السخاوي، وجيز الكلام، ١/ ١٩٦؛ الجواهر والدرر، ٣/ ١٢٦٣.



[مَنْ أَلَّفَ فِي الْفُقَهَاءِ][١]

وَأَمَّا الْفُقَهَاءُ:

فَصَنَّفَ فِيهِمْ مُطْلَقًا:

الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الشِّيرَازِيُّ، وَهُوَ مُخْتَصَرٌ جِدًّا، وَكَذَا لِلْقَاضِي[٢] أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الوَهَّابِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشِّيرَازِيِّ «تَارِيخُ الفُقَهَاءِ»[٣]، وَلِلبَاجِيِّ[٤] وَآخَرِينَ. وَلِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْهَمَذَانِيِّ[٥] الشَّافِعِيِّ «طَبَقَاتُ الفُقَهَاءِ»[٦].

وَمُقَيَّدًا بِالشَّافِعِيَّةِ خَلْقٌ:

أَوَّلُهُمْ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ المُطَوِّعِيُّ الْأَدِيبُ سَمَّاهُ: «الْمُذْهَبُ فِي ذِكْرِ شُيُوخِ الْمَذْهَبِ»[٧]، ثُمَّ عَمِلَ القَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ[٨] مُخْتَصَرًا فِي مَوْلِدِ الشَّافِعِيِّ[٩]،

---

(١) في هامش ب.

(٢) في ب: القاضي.

(٣) انظر: حاجي، كشف، ٢/ ١١٠٠.

(٤) كتابه: فرق الفقهاء. وهو مفقود. انظر: الذهبي، سير، ١٨/ ٥٣٩؛ محمد أبو الأجفان في مقدمة تحقيق: الباجي، فصول الأحكام، ص٤٩.

(٥) في باقي النسخ: الهمداني، وهو تصحيف.

(٦) انظر: حاجي، كشف، ٢/ ١١٠٥؛ البغدادي، هدية، ٦/ ٨٥.

(٧) انظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ١/ ٢١٦، حاجي، كشف، ٢/ ١٦٤٥.

(٨) هو: سهل بن محمد الصُّعْلوكي (ت ٤٠٤هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٧/ ٢٠٧.

(٩) له: المذهب في ذكر شيوخ المذهب. كذا نسبه له حاجي، كشف، ٢/ ١٦٤٥؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٤١٢، وانظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ١/ ٢١٦.



عَدَّ فِي آخِرِهِ جَمَاعَةً مِنَ الْأَصْحَابِ، ثُمَّ أَبُو عَاصِمٍ الْعَبَّادِيُّ[١] عَمِلَ الطَّبَقَاتِ فِي مُؤَلَّفٍ مُخْتَصَرٍ جِدًّا كَرَارِيسَ[٢]، ثُمَّ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ الْجُرْجَانِيُّ الْحَافِظُ[٣]، ثُمَّ الْمُحَدِّثُ أَبُو الْحَسَنِ ابْنُ أَبِي الْقَاسِمِ الْبَيْهَقِيُّ -عُرِفَ بِفُنْدُقَ- وَلَهُ «وَسَائِلُ الْأَلْمَعِيِّ فِي فَضَائِلِ (أَصْحَابِ)[٤] الشَّافِعِيِّ»[٥]، ثُمَّ أَبُو النَّجِيبِ السُّهْرَوَرْدِيُّ[٦] لَهُ مَجْمُوعٌ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ عَمِلَ أَبُو عَمْرٍو ابْنُ الصَّلَاحِ كِتَابًا وَمَاتَ قَبْلَ إِتْمَامِهِ، فَأَخَذَهُ النَّوَوِيُّ فَاخْتَصَرَهُ وَزَادَ بَعْضَ الْأَسْمَاءِ، وَمَاتَ قَبْلَ تَبْيِيضِهِ أَيْضًا، فَبَيَّضَهُ الْمِزِّيُّ، ثُمَّ أَلَّفَ العِمَادُ [١١٥] ابْنُ بَاطِيشَ[٧] كِتَابًا فِي ذَلِكَ[٨]، ثُمَّ الْعِمَادُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي مُجَلَّدٍ ضَخْمٍ[٩]، وَذَيَّلَ عَلَيْهِ الْعَفِيفُ الْمَطَرِيُّ، وَعَمِلَ الْجَمَالُ الْإِسْنَوِيُّ كِتَابًا مُسْتَقِلًّا، وَذَكَرَ فِي أَوَّلِ الْمُهِمَّاتِ جُمْلَةً مِنْهُمْ، وَلِخَالِهِ مِنْ قَبْلِهِ سُلَيْمَانُ بْنُ جَعْفَرٍ الْإِسْنَوِيُّ «طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ» مَاتَ عَنْهُ مُسَوَّدَةٌ، وَلِلتَّاجِ ابْنِ السُّبْكِيِّ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ تَصَانِيفَ: «كَبِيرٌ»، وَ«صَغِيرٌ»، وَ«مُتَوَسِّطٌ»، وَالسِّرَاجُ ابْنُ الْمُلَقِّنِ فِي كِتَابٍ

---

(١) هو: محمد بن أحمد، فقيه، محدث (ت ٤٥٨هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٨/ ١٨١.

(٢) كتابه طبع بعناية: Gosta vitestam، ليدن، ١٩٦٤م.

(٣) هو: محدث، فقيه، مؤرخ (ت ٤٨٩هـ). انظر: الذهبي، تاريخ، ١٠/٦٢٨، وكتابه ذكره السبكي، طبقات، ١/ ٢١٦، حاجي، كشف، ٢/ ١١٠٥.

(٤) ساقط من باقي النسخ.

(٥) انظر: السبكي، طبقات، ١/ ٢١٧، حاجي، كشف، ٢/ ٢٠٠٧.

(٦) هو: عبد القاهر بن عبدالله، محدث، مؤرخ (ت ٥٦٣هـ) انظر: الذهبي، سير، ٢٠/ ٤٧٥. وعن كتابه انظر: السبكي، طبقات، ١/ ٢١٧، حاجي، كشف، ٢/ ١٠١١.

(٧) هو: عماد الدين إسماعيل بن هبة الله، فقيه شافعي (ت ٦٥٥هـ). انظر: الذهبي، سير، ٢٣/ ٣١٩.

(٨) انظر: الذهبي، سير، ٢٣/ ٣١٩؛ الصفدي، الوافي، ١/ ٥٣؛ حاجي، كشف، ٢/ ١١٠١. وانظر: ميسون ذنون، ابن باطيش وكتابه طبقات الفقهاء الشافعية. انظر: دراسات موصلية، ع (٣٧) ٢٠١٢م.

(٩) طبع بتحقيق: عبدالحفيظ منصور، نشر: دار المدار الإسلامية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.



مُسْتَقِلٍّ[(١)]، بَلْ أَفْرَدَ مِنْ طَبَقَاتِ ابنِ السُّبْكِيِّ ذَيْلًا عَلَى الْإِسْنَوِيِّ[(٢)].

(وَلِلْمَجْدِ اللُّغَوِيِّ «الْمَرْقَاةُ الْأَرْفَعِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ»[(٣)] مَا رَأَيْتُهُ، وَكَذَا لِلشَّمْسِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُثْمَانِيِّ - قَاضِي صَفَدَ - مُخْتَصَرٌ فِي مُجَلَّدٍ، وَلِلشِّهَابِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْحُسْبَانِيِّ[(٤)] فِي آخَرِينَ)[(٥)].

وَأَفْرَدَهَا التَّقِيُّ ابْنُ قَاضِي شُهْبَةَ[(٦)]، وَبَعْضُ الشَّامِيِّينَ.

وَأَلْحَقَ شَيْخُنَا بِهَوَامِشِ نُسْخَتِهِ مِنَ «الْوُسْطَى» لِابْنِ السُّبْكِيِّ زَوَائِدَ أَفْرَدْتُهَا[(٧)] فِي مُجَلَّدٍ، وَأَخَذَهَا الْقُطْبُ الخَيْضِرِيُّ[(٨)] مَضْمُومَةً لِلْأَصْلِ مَعَ زَوَائِدَ أَفْرَدَهَا بِالتَّأْلِيفِ[(٩)].

(بَلْ زَعَمَ أَنَّهُ أَفْرَدَ ذَيْلًا عَلَى التَّاجِ سَمَّاهُ: «كَشْفُ الْمُغَطَّى عَنِ الزَّوَائِدِ

---

(١) هو: العقد المذهب في طبقات حملة المذهب. طبع بتحقيق: أيمن الأزهري وزميله، نشر: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.

(٢) هو: الذيل على كتاب الإسنوي لابن الملقن. انظر: السخاوي، الضوء، ٦/ ١٠٢. وتوجد نسخة في مكتبة عارف الموجودة بمكتبة الملك عبد العزيز العامة بالمدينة المنورة (رقم: ٣٨٩٦). انظر: مقدمة تحقيق، ابن الملقن، البدر المنير، ١/ ١٣١.

(٣) انظر: حاجي، كشف، ٢/ ١٦٥٦؛ البغدادي، هدية، ٦/ ١٨١.

(٤) انظر: السخاوي، الضوء، ١/ ٢٣٧؛ البغدادي، هدية، ٥/ ١٢٠.

(٥) ساقط من باقي النسخ.

(٦) وكتابه: طبقات الشافعية. طُبع بتحقيق: عبد العليم خان، نشر: دار الندوة الجديدة، ١٩٨٧م.

(٧) في ز: أفردها، وهو تحريف. وللسخاوي تجريد حواشي ابن حجر على الطبقات الوسطى لابن السبكي. ذكره ضمن مؤلفاته. انظر: الضوء، ٨/ ١٧، ٩/ ١١٩؛ بدر العماش، السخاوي وجهوده، ١/ ٢٥٨؛ مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص٦٢.

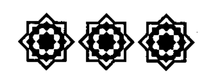
(٨) هو: محمد بن محمد بن عبدالله الدمشقي، فقيه، مؤرخ (ت ٨٩٤هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ٩/ ١١٧-١٢٤؛ السيوطي، نظم العقيان، ص١٦٢.

(٩) هو: اللمع الألمعية لأعيان الشافعية. انظر: السخاوي، الضوء، ٩/ ١١٩؛ حاجي، كشف، ٢/ ١١٠٢، ١٥٦١.



وَالتَّتِمَّاتِ عَلَى الطَّبَقَاتِ الْوُسْطَى» وَقَالَ: إِنَّ غَيْرَهُ ذَيَّلَ عَلَى التَّاجِ، وَإِنَّ خلْقًا تَوَلَّعُوا بِالتَّصْنِيفِ فِي هَذَا النَّوْعِ.

قُلْتُ)[١]: وَاجْتَمَعَ عِنْدِي خلْقٌ، لَوْ تَوَجَّهْتُ لِإِفْرَادِهِمْ لَكَانَ غَايَةً، يَسَّرَ اللهُ ذَلِكَ.



(١) ساقط من باقي النسخ.



[رُوَاةُ الشَّافعيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ][١]

فَائِدَةٌ:

رُوَاةُ الْقَدِيمِ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَرْبَعَةٌ: الزَّعْفَرَانِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَحْمَدُ[٢]، وَالْكَرَابِيسِيُّ.

وَرُوَاةُ الْجَدِيدِ عَنْهُ سِتَّةٌ: الْمُزَنِيُّ، وَالرَّبِيعُ الْجِيزِيُّ، وَالرَّبِيعُ الْمُرَادِيُّ، وَالْبُوَيْطِيُّ، وَحَرْمَلَةُ، وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى.

وَأَوَّلُ مَنْ أَدْخَلَ مَذْهَبَهُ دِمَشْقَ: [أَبُو زُرْعَةَ][٣] مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الثَّقَفِيُّ الدِّمَشْقِيُّ، بَعْدَ [١١٦] أَنْ كَانَ الْغَالِبَ عَلَيْهَا مَذْهَبُ الْأَوْزَاعِيِّ، فَكَانَ أَبُو زُرْعَةَ يَهَبُ لِمَنْ يَحْفَظُ مُخْتَصَرَ الْمُزَنِيِّ مِئَةَ دِينَارٍ. وَوُلِّيَ (أَيْضًا)[٤] مِصْرَ لِأَحْمَدَ ابْنِ طُولُونَ، ثُمَّ قَضَاءَ دِمَشْقَ، وَمَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ[٥] وَثَلَاثِ مِائَةٍ.

وَعَنِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْقَفَّالِ الْكَبِيرِ الشَّاشِيِّ انْتَشَرَ فِقْهُ الشَّافِعِيِّ فِيمَا وَرَاءَ النَّهْرِ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَثَلَاثِ مِائَةٍ[٦] عَنْ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ.

وَعَبْدَانُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ الْحَافِظُ هُوَ الَّذِي أَظْهَرَ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ بِمَرْوَ وَخُرَاسَانَ بَعْدَ أَحْمَدَ بْنِ سَيَّارٍ، وَكَانَ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ

---

(١) في هامش ب.
(٢) في ز: أحمر، وهو تحريف.
(٣) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ، ومن: ترجمته.
(٤) ساقط من باقي النسخ.
(٥) في أ، ب: ستين، والمثبت من باقي النسخ، ومن: الذهبي، سير، ١٤/ ٢٣١-٢٣٣.
(٦) انظر: الذهبي، سير، ١٦/ ٢٨٤.

سَيَّارٍ حَمَلَ كُتُبَ الشَّافِعِيِّ إِلَى مَرْوٍ، وَأُعْجِبَ بِهَا النَّاسُ، فَنَظَرَ عَبْدَانُ فِي بَعْضِهَا وَأَرَادَ أَنْ يَنْسَخَهَا، فَلَمْ يُمَكِّنْهُ ابْنُ سَيَّارٍ، فَبَاعَ ضَيْعَةً لَهُ وَخَرَجَ إِلَى مِصْرَ، فَأَدْرَكَ الرَّبِيعَ وَغَيْرَهُ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، فَنَسَخَ كُتُبَ الشَّافِعِيِّ، وَرَجَعَ إِلَى مَرْوَ، وَابْنُ سَيَّارٍ حَيٌّ. وَمَاتَ عَبْدَانُ فِي لَيْلَةِ عَرَفَةَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَتَيْنِ(١).

وَأَبُو عَوَانَةَ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ(٢) النَّيْسَابُورِيُّ الْإِسْفَرَايِينِيُّ(٣) صَاحِبُ «الصَّحِيحُ الْمُسْتَخْرَجُ عَلَى مُسْلِمٍ» أَوَّلُ مَنْ أَدْخَلَ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ وَتَصَانِيفَهُ إِلَى إِسْفَرَايِينَ، وَهُوَ مِمَّنْ أَخَذَ عَنِ الرَّبِيعِ وَالْمُزَنِيِّ، وَمَاتَ سَنَةَ سِتَّ عَشْرَةَ وَثَلَاثِ مِئَةٍ(٤).

وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يُوسُفَ السُّلَمِيُّ التِّرْمِذِيُّ هُوَ الَّذِي حَمَلَ كُتُبَ الشَّافِعِيِّ مِنْ مِصْرَ، فَانْتَسَخَهَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ وَصَنَّفَ عَلَيْهَا «الْجَامِعُ الْكَبِيرُ» لِنَفْسِهِ، وَهُوَ مِمَّنْ رَوَى عَنِ الْبُوَيْطِيِّ، وَمَاتَ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَمِئَتَيْنِ(٥).

وَعَنِ ابْنِ سُرَيْجٍ انْتَشَرَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ فِي أَكْثَرِ الْآفَاقِ.

وَحَجَّ الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَمِئَتَيْنِ، فَالْتَقَى مَعَ (أَبِي عَلِيٍّ)(٦) الْحَسَنِ ابْنِ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيِّ بِمَكَّةَ، فَسَلَّمَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ [١١٧] فَقَالَ الرَّبِيعُ(٧): «يَا

---

(١) وانظر تمام القصة: الذهبي، سير، ١٤/ ١٤.

(٢) في ق، ز: زيد.

(٣) انظر ضبطها: ابن الأثير، اللباب، ١/ ٥٥.

(٤) انظر: الذهبي، سير، ١٤/ ٤١٩-٤٢٠.

(٥) انظر: الذهبي، سير، ١٣/ ٢٤٢ - ٢٤٣.

(٦) ساقط من ب.

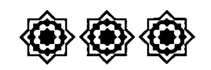
(٧) انظر: النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ص٢٧٥-٢٧٦.



أَبَا عَلِيٍّ، أَنْتَ بِالْمَشْرِقِ، وَأَنَا بِالْمَغْرِبِ، نَبُثُّ هَذَا الْعِلْمَ» يَعْنِي عِلْمَ الشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ الرَّبِيعُ الْمُرَادِيُّ: «أَجَزْتُ كُتُبَ الشَّافِعِيِّ لِجَمِيعِ أَهْلِ خُرَاسَانَ».

وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ الْبَغَوِيُّ: «كَتَبْتُ كُتُبَ الشَّافِعِيِّ لِابْنِ طُولُونَ بِخَمْسِ مِئَةِ دِينَارٍ».





[طَبَقَاتُ الحَنَفِيَّةِ][1]

وَاعْتَنَى بِالفُقَهَاءِ - وَأَظُنُّهُمُ الحَنَفِيِّينَ[2]- أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ مُحَمَّدِ ابْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْفَامِيُّ[3]؛ فَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ[4] فِي تَرْجَمَةِ ابْنِ القُدُورِيِّ الحَنَفِيِّ[5].

وَجَمَعَ طَبَقَاتِ الحَنَفِيَّةِ[6]:

الْمُحْيَوِيُّ عَبْدُ الْقَادِرِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ اللهِ الْقُرَشِيُّ الْحَنَفِيُّ وَسَمَّاهُ: «الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنَفِيَّةِ»، سِوَى «الْوَفَيَاتُ»[7] الَّتِي لَهُ.

وَاخْتَصَرَ الطَبَقَاتِ المَجْدُ اللُّغَوِيُّ[8] صَاحِبُ «الْقَامُوسُ» وَجَمَعَهَا قَبْلَ

---

(١) في هامش ب.

(٢) في ب: الحنفيون!

(٣) هو: الشِّيرازي، فقيه شافعي (ت ٥٠٠هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٩/ ٢٤٨. وله كتاب: طبقات الشافعية. انظر: الإسنوي، طبقات، ٢/ ٢٧٣.

(٤) أي: نقل القرشي قولاً عن الفامِي الشيرازي في القُدُوري. انظر: القرشي، الجواهر المضية، ١/ ٢٤٨.

(٥) هو: أحمد بن محمد البغدادي، فقيه (ت ٤٢٨هـ). القرشي، الجواهر، ١/ ٢٤٧-٢٥٠.

(٦) للسخاوي طبقات الحنفية. ذكره ضمن مؤلفاته. انظر: الضوء، ٨/ ١٧. والظاهر أن السخاوي لم يبيض الكتاب، بل هو مسوّدة، فليس له مقدمة، بل بدأ بالأسماء مباشرة، وقد رتبه على حروف المعجم؛ وتوجد نسخة في المكتبة الأحمدية بحلب (رقم: ٥٤٦) في (٢١٥ ق). انظر: بدر العماش، السخاوي وجهوده، ١/ ٢٨٤-٢٨٥.

(٧) انظر: ابن العماد، شذرات، ٨/ ٤١٠.

(٨) هو: المرقاة الوفية في طبقات الحنفية. انظر: حاجي، كشف، ٢/ ١٦٥٧. وتوجد نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية (رقم: ٤٦٤٧ تاريخ).



الْقُرَشِيِّ الْمُحَدِّثُ ابْنُ الْمُهَنْدِسِ[١]، وَبَعْدَهُ ابْنُ دُقْمَاقَ الْمُؤَرِّخُ[٢]، ثُمَّ الْبَدْرُ الْعَيْنِيُّ[٣] فِي آخَرِينَ، بَلْ لِلْقُرَشِيِّ «تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ الْوَاقِعَةِ فِي الْهِدَايَةِ وَالْخُلَاصَةِ»[٤] وَأَظُنُّهُ حَاكَى بِهِ النَّوَوِيَّ[٥]، رَحِمَهُمَا[٦] اللهُ تَعَالَى.



(١) انظر: الصفدي، الوافي، ١/ ٥٣؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٤٦٦.

(٢) هو: نظم الجمان في طبقات أصحاب النعمان. انظر: البغدادي، هدية، ٥/ ١٨. وهو في (٣) أجزاء. وتوجد نسخة من الجزء الثاني بمكتبة أحمد الثالث (٢٨٣٢ ف ١٠٨١). كذلك توجد صورة لها بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة (رقم: ٥٥٩ - تاريخ). انظر: سعيد عبد الفتاح عاشور، مقدمة تحقيق: ابن دقماق، الجوهر الثمين، ص١٣.

(٣) انظر: السخاوي، الضوء، ١٠/ ١٣٤.

(٤) طبع بعناية: أيمن صالح، نشر: در الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ..

(٥) يقصد: في كتابه تهذيب الأسماء واللغات.

(٦) في باقي النسخ: رحمه.



[طبقات المالكية](١)

وَبِالْمَالِكِيَّةِ:

الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي «الْمَدَارِكُ» وَهُوَ حَافِلٌ، رَتَّبَهُ عَلَى الطَّبَقَاتِ وَقَالَ(٢):

«إِنَّهُ أَفْرَدَ الرُّوَاةَ عَنْ مَالِكٍ اقْتِدَاءً بِخَلْقٍ سَمَّاهُمْ؛ بِحَيْثُ اشْتَمَلَ كِتَابُهُ عَلَى أَزْيَدَ مِنْ أَلْفٍ وَثَلَاثِ مِئَةٍ، وَأَنَّهُ فَنٌّ لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهِ تَأْلِيفٌ جَامِعٌ، وَلَا اخْتَصَّ بِهِ تَصْنِيفٌ رَائِعٌ، يُوصِلُ الطَّالِبَ إِلَى الْغَرَضِ، وَيَقِفُ بِالرَّاغِبِ عَلَى الْبُغْيَةِ فِيمَا لَهُ عَرَضٍ، مَعَ شَدَّةِ حَاجَةِ الْمُجْتَهِدِ وَالْمُقَلِّدِ إِلَيْهِ، وَضَرُورَةِ الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَنِّنِ إِلَى مَا يَنْطَوِي(٣) عَلَيْهِ، إِلَّا مَا جَمَعَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي دُلَيْمٍ مِنْ ذَلِكَ(٤)، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَارِثٍ الْقَرَوِيُّ(٥) - مَعَ تَقَدُّمِ زَمَانِهِمَا - وَمَا اقْتَضَبَهُ(٦) الشَّيْخُ الْفَيْرُوزَآبَادِي فِي مَوْضِعِ ذِكْرِهِمْ فِي مُخْتَصَرِهِ؛ وَكُلُّهَا مَا شَفَتْ غَلِيلًا، وَلَا تَضَمَّنَتْ مِنَ الْكَثِيرِ(٧) إِلَّا قَلِيلًا [١١٨] عَلَى أَنَّ ابْنَ (أَبِي)(٨) دُلَيْمٍ اتَّسَعَ اتِّسَاعًا حَسَنًا فِيمَنْ ذَكَرَهُ(٩) مِنَ الْمَغَارِبَةِ مِنْ أَتْبَاعِ(١٠) رُوَاةِ مَالِكٍ، مِنَ الْمِصْرِيِّينَ

(١) في هامش ب.
(٢) انظر: المدارك، ١/ ٨-١٦.
(٣) في باقي النسخ: ما انطوى.
(٤) هو: القرطبي، محدث (ت ٣٥١هـ). وكتابه: طبقات الرواة عن مالك. انظر: الذهبي، تاريخ، ٨/ ٣٣.
(٥) الخُشَني القيرواني، فقيه، شاعر (ت حوالي ٣٦١هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٦/ ١٦٥.
(٦) في باقي النسخ: اقتنصه، والمثبت من ب، ومن: ترتيب المدارك.
(٧) في جميع النسخ: الكتب، وهو تحريف، والتصويب من: ترتيب المدارك.
(٨) ساقط من ب.
(٩) في جميع النسخ: يمكنه، وهو تحريف، والتصويب من: ترتيب المدارك.
(١٠) في ب: ابتاع، وهو تصحيف.



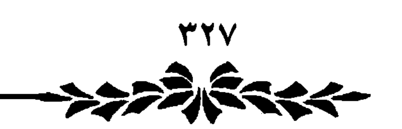
وَالْأَنْدَلُسِيِّينَ وَطَائِفَةٍ مِنَ الْقَرَوِيِّينَ، وَاقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ تَطْبِيقِهِمْ وَأَسْمَائِهِمْ، دُونَ شَيْءٍ مِنْ أَخْبَارِهِمْ وَبَيَانِ أَحْوَالِهِمْ،وَلَمْ يُجْرِ[١] لِأَحَدٍ مِنَ الْحِجَازِيِّينَ وَالْمَشْرِقِيِّينَ ذِكْرًا؛ عَلَى جَلَالَةِ مَكَانِهِمْ، وَكَثْرَةِ أَعْلَامِهِمْ، وَإِنَّ الِاعْتِنَاءَ بِذَلِكَ كَمَا قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ النَّجِيرَمِيُّ[٢]: «أَوْلَى الْأَشْيَاءِ بِالضَّبْطِ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ النَّاسِ لَا مَدْخَلَ لِلْقِيَاسِ فِيهَا، وَلَيْسَ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا شَيْءٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ».

وذَكَرَ فَصْلاً[٣] فِي نَحْوِ هَذَا، وَذَكَرَ كَثِيرًا مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي طَالَعَهَا، وَمِنْهَا:

كِتَابُ الزُّبَيْرِ بْنِ بَكَّارٍ الْقَاضِي، وَأَبِي بَكْرِ ابْنِ حَيَّانَ الْقَاضِي وَكِيعٍ فِي [تَارِيخِ][٤] الْقُضَاةِ، وَكِتَابُ[٥] الطَّبَرِيِّ، وَالصُّولِيِّ، وَ(أَبِي)[٦] كَامِلٍ، وَكُتُبُ أَبِي عُمَرَ الْكِنْدِيِّ، وَابْنِ يُونُسَ، وَ«تَارِيخُ» أَبِي عُمَرَ الصَّدَفِيِّ الْقُرْطُبِيِّ، وَكُتُبُ أَبِي عَبْدِ اللهِ ابْنِ حَارِثٍ فِي «الْقَرَوِيِّينَ وَالْأَنْدَلُسِيِّينَ» وَمِنْ كُتُبِ أَبِي الْعَرَبِ التَّمِيمِيِّ، وَأَبِي إِسْحَاقَ [ابْنِ][٧] الرَّقِيقِ الكَاتِبِ[٨]، وَأَبِي عَلِيٍّ ابْنِ الْبَصْرِيِّ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ [أَبِي][٩] عَبْدِ اللهِ الْمَالِكِيِّ فِي «الْقَرَوِيِّينَ».

---

(١) في أ: يجز، والتصويب من باقي النسخ، ومن: ترتيب المدارك.
(٢) انظر: القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السَّماع، ص ١٥٤.
(٣) أي: القاضي عياض.
(٤) زيادة من: ترتيب المدارك.
(٥) في ترتيب المدارك: كتب.
(٦) كذا في جميع النسخ، وفي بعض نسخ ترتيب المدارك: ابن.
(٧) زيادة من: ترجمته.
(٨) هو: إبراهيم بن القاسم القيرواني، أخباري، كاتب (ت نحو ٤٢٥هـ) انظر: الحموي، معجم الأدباء، ١/ ١٣٧؛ الزركلي، الأعلام، ١/ ٥٧.
(٩) ساقط من أ، ب، والمثبت من باقي النسخ، ومن: ترتيب المدارك.



وَمِنْ تَوَارِيخِ الْأَنْدَلُسِيِّينَ: كَكِتَابِ أَبِي عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَ«الِاحْتِفَالُ» لأبي عُمَرَ ابْنِ عَفِيفٍ[1] وَ«الانْتِخَابُ» لِأَبِي الْقَاسِمِ ابْنِ مُفَرِّجٍ[2]، وَكِتَابُ الْقَاضِي أَبِي الْوَلِيدِ ابْنِ الْفَرَضِيِّ، وَتَوَارِيخُ أَبِي مَرْوَانَ (ابْنِ حَيَّانَ)[3] وَالرَّازِيِّ[4]، وَكِتَابُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُطَاهِرٍ[5] فِي «الطُّلَيْطِلِيِّينَ» وَسَرَدَ[6] جُمْلَةً»[7].

وَقَدْ عَوَّلَ عَلَى «الْمَدَارِكُ» كُلُّ مَنْ بَعْدَهُ، وَاخْتَصَرَهُ جَمَاعَةٌ:

مِنْهُمْ تِلْمِيذُهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ حَمَّادَةَ[8] السَّبْتِيُّ، وَرَتَّبَهَا عَلَى الْحُرُوفِ لِسُهُولَةِ الْكَشْفِ صَاحِبُنَا ابْنُ فَهْدٍ فِي نَحْوِ كُرَّاسَيْنِ، عَلَى قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَصْحَابُ مَالِكٍ؛ وَثَانِيهُمَا مَنْ عَدَاهُ.

وَلِلْقَاضِي [١١٩] الْبُرْهَانِ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ فَرْحُونَ

(١) انظر: البغدادي، إيضاح، ٣/ ٣١. ولقد أفاد ابن بَشْكُوال من كتابه: فقهاء قرطبة. انظر: الصلة، ١/ ٣٢، ٧٦-٧٧.

(٢) في جميع النسخ: مفرح، وهو تصحيف. والتصويب من: ترتيب المدارك. وسيذكره السخاوي لاحقًا.

(٣) ساقط من ب.

(٤) هو: أحمد بن محمد القرطبي، مؤرخ (ت ٣٤٤هـ). انظر: الذهبي، تاريخ، ٧/ ٧٩٧. وكتابه: أخبار ملوك الأندلس. انظر: سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص٢٥٠، عبد الواحد ذنون، ابن عذاري، ص ٧٤-٨٤.

(٥) في ق، ز: مظاهر، بالظاء، وهو تصحيف. ولقد ضبطها ابن حجر بالمهملة. انظر: تبصير المنتبه، ٤/ ١٢٩٦.

(٦) في باقي النسخ: سوّد.

(٧) إلى هُنا انتهى النقل من: القاضي عياض، ترتيب المدارك، ١/ ٨-١٦.

(٨) في باقي النسخ: حماد. وانظر: الذهبي، سير، ٢٠/ ٢١٤. وتوجد نسخة لهذا المختصر في المكتبة الأزهرية (٢٠٨- تاريخ خ/ ٦٠٩٧ - عام). انظر: قاسم علي، جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، ١/ ٤٤ -٤٥.



[فِي][1] «الدِّيبَاجُ[2] الْمُذَهَّبُ» اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى جَمْعٍ مِنْ أَعْيَانِهِمْ نَحْوِ سِتِّ مِئَةٍ، رَتَّبَهُمْ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ.

وَعَمِلْتُ لَهُمْ كِتَابًا حَافِلًا فِي الْمُسَوَّدَةِ؛ بَعْدَ أَنْ رَتَّبْتُ كِتَابَ ابْنِ فَرْحُونَ تَرْتِيبًا مُعْتَبَرًا، وَجَرَّدْتُ مِنَ «الْمَدَارِكُ» مَا لَمْ يَذْكُرْهُ ابْنُ فَرْحُونَ، كُلُّ وَاحِدٍ فِي مُجَلَّدٍ[3].

وَلِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَهْلٍ الْقُضَاعِيِّ «جُزْءٌ» فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنْ مَشْهُورِي مَذْهَبِ مَالِكٍ[4].



(١) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.
(٢) في جميع النسخ: الطراز، وهو خطأ، وهو كتاب معروف، والتصويب من: السخاوي - نفسه، التحفة اللطيفة، ١/ ٨١.
(٣) الأول: ترتيب طبقات المالكية لابن فرحون.
والثاني: تجريد ما في المدارك لعياض مما لم يذكره ابن فرحون. ذكرهما السخاوي ضمن مؤلفاته. انظر: الضوء، ٨/ ١٧؛ بدر العماش، السخاوي وجهوده، ٢/ ٢٥٩، ٢٦٤؛ مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص٦٢، ٧١.
(٤) توجد نسخة مخطوطة في مكتبة جامعة برنستون، أمريكا (٨٥٤٠). انظر: قاسم علي، جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، ١/ ٦١ -٦٣.



[طَبقاتُ الحنابِلَة](١)

وَبِالحَنَابِلَةِ:

أَبُو الحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْفَرَّاءِ(٢) الْقَاضِي ابْنُ الْقَاضِي، وَأَبُو عَلِيٍّ ابْنُ الْبَنَّاءِ(٣)، وَالْحَافِظُ أَبُو الْفَرَجِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ(٤).

وَعَمِلَ الْحَافِظُ الزَّيْنُ ابْنُ رَجَبٍ ذَيْلًا عَلَى ابْنِ الْفَرَّاءِ؛ وَهُوَ كَالْأَصْلِ عَلَى الطَّبَقَاتِ.

[وَ](٥) قَدْ رَتَّبَهُمَا عَلَى الْحُرُوفِ صَاحِبُنَا ابْنُ فَهْدٍ فِي تَصْنِيفَيْنِ(٦).

وَاعْتَنَى بِجَمْعِهِمْ شَيْخُ الْمَذْهَبِ الْعِزُّ الْكِنَانِيُّ؛ فَجَمَعَ لِلْحَنَابِلَةِ كِتَابًا حَافِلًا لَمْ يُكْمِلْهُ تَهْذِيبًا وَتَحْرِيرًا(٧).



(١) في هامش ب.

(٢) في ز: القراء، وهو تصحيف.

(٣) كتابه: طبقات الفقهاء. انظر: ابن رجب، ذيل، ١/ ٧٨.

(٤) قال ابن رجب: «... وابن الجوزي في طبقات الأصحاب في آخر المناقب». انظر: ذيل، ١/ ٥٣.
وكتاب المناقب طبع بتحقيق: عبدالله التركي، نشر: مكتبة الخانجي، مصر.

(٥) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٦) انظر: السخاوي، الضوء، ٦/ ١٢٩.

(٧) انظر: السيوطي، نظم العقيان، ص ٣٢.



[طَبَقَاتُ القُرَّاءِ][1]

وَأَمَّا الْقُرَّاءُ:

فَلِأَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْبَاطِرْقَانِيِّ[2]، وَالذَّهَبِيِّ، وَهُوَ حَافِلٌ، وَذَيَّلَ عَلَيْهِ التَّاجُ ابْنُ مَكْتُومٍ فِي «جُزْءٍ»[3] اشْتَمَلَ عَلَى عِشْرِينَ نَفْسًا.

وَأَخَذَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ كِتَابَ الذَّهَبِيِّ، وَضَمَّ إِلَيْهِ زِيَادَاتٍ كَثِيرَةً فِي التَّرَاجِمِ وَتَرَاجِمَ مُسْتَقِلَّةً[4].

وَكَتَبْتُ عَلَيْهِ ذَيْلًا حَافِلا[5].

وَرَتَّبَ الذَّهَبِيَّ عَلَى المُعْجَمِ العِزِّيُّ ابنُ فَهْدٍ (بَقِيَّةَ بَيْتِهِمْ)[6] وَجَمَالُ الحَرمِ[7].

---

(١) في هامش ب.

(٢) (ت ٤٦٠هـ). وذكر كتابه: الذهبي، سير، ١٨/ ١٨٢؛ البغدادي، هديه، ٥/ ٧٣.

(٣) وهو: ما أغفله الذهبي من القرّاء. توجد نسخة بدار الكتب المصرية (١٢١٠١ح). وانظر: فؤاد سيد، فهرست المخطوطات، ٣/ ١. وقد طبع في آخر معرفة القراء الكبار، بتحقيق: محمد السيد جاد الحق، القاهرة.

(٤) هو: غاية النهاية في طبقات القرّاء. طبع بتحقيق: ج. برجستراسر، القاهرة، ١٣٥١هـ

(٥) ذكره السخاوي ضمن مؤلفاته. انظر: الضوء، ٨/ ١٧؛ الشوكاني، البدر الطالع، ٢/ ١٨٥؛ مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص٩٧.

(٦) كذا في جميع النسخ! ولعلها: بقيتهم. وكتابه هو: ترتيب طبقات القرّاء. انظر: الغزي، الكواكب السائرة، ١/ ٢٤٠؛ ابن العماد، الشذرات، ١٠/ ١٤٦.

(٧) قال روزنثال معلقًا: «يكون هو نفس عبد العزيز بن عمر المذكور...»! وتعقّبه بشار عواد بقوله: «وهو استنتاج غير صحيح؛ لأن عبد العزيز بن عمر هو العز بن فهد الذي ذكره السخاوي في النص السابق...». انظر: الذهبي ومنهجه، ص١٨٩. أما عن جمال الحرم؛ فقال بشار: «ولم



[طبقات الحفاظ وغيرهم](1)

وَأَمَّا الحُفَّاظُ:

فَلِابْنِ الجَوْزِيِّ(2) وَأَبِي الوَلِيدِ ابْنِ الدَّبَّاغِ(3).

وَكَذَا لابْنِ دَقِيقِ العِيدِ [لَكِنْ](4) مُقْتَصِرًا عَلَى الْمُوَصَّفِينَ فِي الْأَسَانِيدِ بِذَلِكَ.

وَعَمِلَ الذَّهَبِيُّ كِتَابًا حَافِلًا بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ تَقَدَّمَهُ؛ رَتَّبَهُ عَلَى الطَّبَقَاتِ(5)، وَالْتَقَطَ مِنْهُ شَيْخُنَا مَنْ لَيْسَ فِي «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» وَذَيَّلَ عَلَى الذَّهَبِيِّ الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ الْحُسَيْنِيُّ(6)، ثُمَّ عَلَى الْحُسَيْنِيِّ شَيْخُنَا التَّقِيُّ ابْنُ فَهْدٍ [الْمَكِّيُّ](7).

وَرَتَّبَ ذَلِكَ مَعَ الْأَصْلِ عَلَى الْمُعْجَمِ تَجْرِيدًا وَلَدُهُ النَّجْمُ عُمَرُ(8)، وَلِلْحَافِظِ ابْنُ نَاصِرِ الدِّينِ فِي ذَلِكَ مَنْظُومَةٌ سَمَّاهَا: «بَدِيعَةُ الْبَيَانِ فِي وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ»(9)

أعرف جمال الحرم هذا، ويبدو من نص السخاوي أنه ممن رتّب طبقات الذهبي على حروف المعجم». انظر: الذهبي ومنهجه، ص١٨٩. ولقد ذكره السخاوي عرضًا. انظر: الضوء، ٧/ ٨٦.

(١) في هامش ب.

(٢) هو: الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ. طبع بتحقيق: فؤاد عبدالمنعم، نشر: مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ط٢، ١٤١٢هـ- ١٩٩٣م.

(٣) انظر: الذهبي، سير، ٢٠/ ٢٢٠؛ حاجي، كشف، ٢/ ١٠٩٧؛ البغدادي، هدية، ٦/ ٥٥٢.

(٤) ساقط من باقي النسخ، والمثبت من ب.

(٥) هو: تذكرة الحفاظ. مطبوع.

(٦) طُبع في دمشق ١٣٤٧هـ. مكتبة القدسِي.

(٧) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ. وكتابه: لحظ الألحاظ. مطبوع.

(٨) انظر، السخاوي، الضوء، ٦/ ١٢٩؛ كحالة، مؤلفين، ٧/ ٣١٨.

(٩) طبعت بتحقيق: أكرم البوشي، نشر: دار ابن الأثير، الكويت، ١٤١٨هـ.



وَشَرَحَهَا فِي مُجَلَّدٍ سَمَّاهُ: «التِّبْيَانُ لِبَدِيعَةِ الْبَيَانِ»(١) وَجُمْلَةُ مَنْ زَادَهُ عَلَى الذَّهَبِيِّ سِتَّةٌ وَعِشْرُونَ نَفْسًا.

وَذَيَّلَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا بِكُرَّاسَةٍ فِيهَا ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ نَفْسًا، وَلِي زِيَادَاتٌ(٢).[١٢٠]

وَأَمَّا الْمُحَدِّثِينَ(٣):

فَلِأَبِي الْوَلِيدِ يُوسُفَ بْنِ [عَبْدِ الْعَزِيزِ](٤) بْنِ الدَّبَّاغِ «طَبَقَاتُ الْمُحَدِّثِينَ»(٥) وَلِلذَّهَبِيِّ «الْمُعْجَمُ الْمُخْتَصُّ» بِهِمْ(٦).

وَأَمَّا الْمُؤَرِّخِينَ(٧) فَسَتَأْتِي الْإِشَارَةُ لِكَثِيرٍ مِنْهُمْ(٨).



---

(١) طبع بتحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر: دار النوادر، سوريا، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

(٢) انظر: بدر العماش، السخاوي وجهوده، ١/ ٢٧١.

(٣) كذا في جميع النسخ، والصواب: المحدثون.

(٤) في جميع النسخ: عبدالله، وهو خطأ، والتصويب من: الحموي، معجم البلدان، ١/ ٢٦٤؛ الذهبي، سير، ٢٠/ ٢٢٠؛ تاريخ، ١١/ ٩٠١.

(٥) انظر: الذهبي، سير، ٢٠/ ٢٢٠، ابن حجر، المعجم المفهرس، ص١٧٥.

(٦) سيأتي لاحقًا.

(٧) كذا في جميع النسخ، والصواب: المؤرخون.

(٨) أي: سيأتي ذكر قائمة المؤرخين في آخر هذا الكتاب.



[طَبقَاتُ النُّحَاةِ][1]

وَأَمَّا النُّحَاةُ:

فَلِأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ[2]، وَكَذَا لِأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ يُوسُفَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقِفْطِيِّ -وَاخْتَصَرَهُ الذَّهَبِيُّ-[3] وَأَظُنُّ لِلسِّيرَافِيِّ فِيهِمْ كِتَابًا[4][5].

وَلِأَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ[6] بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَذْحِجٍ الزُّبَيْدِيِّ «طَبَقَاتُ النُّحَاةِ»[7] وَلِأَبِي الْمَحَاسِنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مِسْعَرٍ[8] بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَعَرِّيِّ[9] النَّحْوِيِّ الْقَاضِي «أَخْبَارُ النُّحَاةِ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ»[10] وَلِأَبِي عُبَيْدِ[11] اللهِ

---

(١) زيادة من المحقق.

(٢) انظر: حاجي، كشف، ٢/ ١١٠٨؛ البغدادي، هدية، ٦/ ٥٨؛ كحالة، مؤلفين، ٩/ ٢٤٩.

(٣) انظر: بشار عواد، الذهبي ومنهجه، ص٢٣١.

(٤) كذا في جميع النسخ، والصواب: كتاب.

(٥) هو: أخبار النحويين البصريين. طبع بتحقيق : محمد إبراهيم البنا، نشر: دار الاعتصام، مصر، ط١، ١٩٨٥م.

(٦) في جميع النسخ: الحسين، وهو خطأ، والتصويب من: مصادر ترجمته. انظر: الذهبي، سير، ١٦/ ٤١٧.

(٧) طُبع بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: دار المعارف، مصر، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٣م.

(٨) في أ ، ب: مسعود، وهو تحريف، والتصويب من: ق ، ز، ومن: مصادر ترجمته. انظر: ابن عساكر، ٦٠/ ٩١ ؛ القرشي، الجواهر المضية، ٣/ ٤٩٥-٤٩٦؛ الزركلي، الأعلام، ٧/ ٢٨٠.

(٩) في جميع النسخ: المغربي، وهو خطأ، والتصويب من: مصادر ترجمته.

(١٠) انظر: حاجي، كشف، ٢/ ١١٠٧. وطبع بتحقيق: محمد الحلو، نشر: دار هجر، القاهرة، ط٢، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

(١١) في ب: عبد.



مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى الْمَرْزُبَانِيِّ[١] «الْمُقْتَبِسُ فِي أَخْبَارِ النُّحَاةِ»[٢] وَلِأَبِي الْمَحَاسِنِ يُوسُفَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَحْمُودِ بْنِ أَحْمَدَ الدِّمَشْقِيِّ «نُورُ الْقَبَسِ»[٣] انْتَخَبَهُ مِنَ «القَبَسُ» الْمُنْتَخَبِ مِنَ «الْمُقْتَبِسُ».

وَلِلتَّاجِ ابْنِ مَكْتُومٍ الْحَنَفِيِّ[٤] «الْجَمْعُ الْمُتَنَاهِ[٥] فِي أَخْبَارِ اللُّغَوِيِّينَ وَالنُّحَاةِ»[٦] وَهُوَ فِي عَشْرِ مُجَلَّدَاتٍ، وَقَفْتُ عَلَى عِدَّةِ أَجْزَاءٍ مِنْهَا بِخَطِّهِ، وَالْمُحَمَّدُونَ مِنْهُ فَقَطْ فِي مُجَلَّدٍ، بَلْ قَلَّ كِتَابٌ مِنْ كُتُبِ الْأَدَبِ، مِنْ شِعْرٍ وَتَارِيخٍ وَنَحْوِهِمَا، إِلَّا وَعَلَيْهِ تَرْجَمَةُ مُصَنِّفِهِ[٧] بِخَطِّهِ[٨]. وَاعْتَنَى بِجَمْعِهَا[٩] بَعْضُ مَنْ أَكْثَرَ التَّرَدُّدَ إِلَيَّ لِلِاسْتِفَادَةِ؛ خُصُوصًا فِي هَذَا النَّوْعِ، مُسْتَكْثِرًا بِمَا يَلْتَقِطُهُ مِنْ أَثْنَاءِ تَصَانِيفِ الْمُتَرْجِمِينَ، أَوْ يَظْفَرُ بِهِ فِي تَعَالِيقِ الْأَئِمَّةِ الْمُعْتَبَرِينَ مِنْ فَوَائِدَ مُبْتَكَرَةٍ، أَوْ أَبْحَاثٍ غَرِيبَةٍ، زَاعِمًا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الرِّوَايَةِ وَالْفَهْمِ! وَلَكِنَّهُ لَمْ يُبْرِزْ ذَلِكَ إِلَى الْآنِ؛

---

(١) نَحْوي (ت ٣٨٤هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٦/ ٤٤٧-٤٤٩.

(٢) انظر: ابن النديم، الفهرست، ص ١٣٩، ٢١٣، ابن الساعي، الدر الثمين، ص ١٢٥، البغدادي، هدية، ٦/ ٥٤.

(٣) في أ: المقتبس، والمثبت من باقي النسخ، ومن عنوان الكتاب، وقد طبع بتحقيق: رودلف زلهايم، نشر: فرانش شتاينر، ١٩٦٤م.

(٤) هو: أحمد بن عبد القادر، لغوي، نَحْوي (ت ٧٤٩هـ). انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ١/ ١٧٥-١٧٦؛ كحالة، مؤلفين، ١/ ٢٧٨.

(٥) في أ، ق، ز، وكشف الظنون: المثناة، والمثبت من: ب، ومن: ابن حجر، الدرر.

(٦) انظر: ابن حجر، الدرر، ١/ ١٧٥-١٧٦، حاجي، كشف، ١/ ٥٩٩.

(٧) في ز. مصنفة، وهو تصحيف.

(٨) انظر هذه الفقرة عند: ابن حجر، الدرر، ١/ ١٧٥.

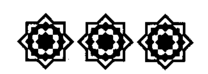
(٩) في أ: بجمعهما، والمثبت من باقي النسخ. ويقصد السيوطي كما في كتابه: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.



نَعَمْ أَظْهَرَ مُخْتَصَرًا فِي ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْأُدَبَاءُ: فَلِيَاقُوتٍ.

وَأَمَّا اللُّغَوِيِّينَ[1] سِوَى مَنْ تَقَدَّمَ، فَلِلْمَجْدِ اللُّغَوِيِّ صَاحِبِ [١٢١] «الْقَامُوسُ» جُزْءٌ لَطِيفٌ سَمَّاهُ: «الْبُلْغَةُ فِي أَئِمَّةِ اللُّغَةِ»[2] وَقَفْتُ عَلَيْهِ.



(١) كذا في جميع النسخ، والصواب: اللغويون.

(٢) طبع بتحقيق: محمد المصري، نشر: وزارة الثقافة، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.



[طبقات الشُّعَراءِ وغيرهم][1]

وَأَمَّا الشُّعَرَاءُ:

فَلِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ قُتَيْبَةَ، وَأَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ خَلَفِ بْنِ الْمَرْزُبَانِ[2]، وَلِلثَّعَالِبِيِّ «يَتِيمَةُ الدَّهْرِ»[3] ذَكَرَ فِيهِ خَلْقًا كَثِيرًا مِنْهُمْ، وَذَيَّلَ عَلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَاخَرْزِيُّ فِي «دُمْيَةُ الْقَصْرِ»[4]، وَأَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِهِ «وِشَاحُ الدُّمْيَةِ»[5]، أَوْ «الْعُمْدَةُ فِي كِتَابِ الْخَرِيدَةِ». وَكَذَا (لِلْكَمَالِ أَبِي الْبَرَكَاتِ)[6] الْمُبَارَكِ ابْنِ أَبِي بَكْرِ ابْنِ حَمْدَانَ ابْنِ الشَّعَّارِ (الْمَوْصِلِيِّ)[7] (الْمُؤَرِّخِ)[8] «عُقُودُ الْجُمَانِ فِي شُعَرَاءِ الزَّمَانِ»[9]، وَلِأَبِي الْمَعَالِي سَعْدِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَظِيرِيِّ[10] الْكُتُبِيِّ «زِينَةُ الدَّهْرِ فِي ذِكْرِ شُعَرَاءِ

(١) في هامش ب.

(٢) في أ: المرزباني، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: ترجمته. وعن كتابه في الشعراء. انظر: ابن النديم، الفهرست، ص٢٤١؛ سزكين، تاريخ التراث، ٢/ القسم الأول، ص١٥٤.

(٣) طبع بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٦٥م.

(٤) طُبع بتحقيق: محمد التونجي، حلب، دار الجيل، ط١، ١٩٩٣م.

(٥) انظر: الحموي، معجم الأدباء، ٤/ ١١٧. وتوجد نسخة ناقصة من أولها في معهد المخطوطات العربية، (٨٩٤ أدب). وانظر: خزانة التراث (٧٢٣٨٢)..

(٦) ساقط من باقي النسخ.

(٧) ساقط من ب.

(٨) ساقط من باقي النسخ.

(٩) انظر: حاجي، كشف، ٢/ ١١٥٤. وطبع بتحقيق: كامل الجبوري، نشر: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥م.

(١٠) في ب، ق: الخطيري، وفي ز: الحضيري، وهو تحريف. والمشار إليه هو: المعروف بالورّاق دلاّل الكتب (ت ٥٦٨هـ). انظر: الحموي، معجم الأدباء، ٣/ ٣٦٦؛ ابن خلكان، وفيات، ٢/ ٣٦٦ - ٣٦٨.



الْعَصْرِ»[١]، وَلِلْعِمَادِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَامِدٍ الْأَصْبَهَانِيِّ الْكَاتِبِ «خَرِيدَةُ الْقَصْرِ فِي جَرِيدَةِ شُعَرَاءِ الْعَصْرِ»[٢]، وَلِأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ دَاوُدَ بْنِ الْجَرَّاحِ أَخْبَارُ الشُّعَرَاءِ الْمُحْدَثِينَ سَمَّاهُ: «الْوَرَقَةُ»[٣] وَكَذَا لِعَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُعْتَزِّ «طَبَقَاتُ الشُّعَرَاءِ الْمُحْدَثِينَ»[٤].

(وَلِأَبِي عَبْدِ اللهِ هَارُونَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى الْبَغْدَادِيِّ الْأَخْبَارِيِّ «النَّدِيمُ الْبَارِعُ فِي أَخْبَارِ الشُّعَرَاءِ الْمُوَلَّدِينَ»[٥] وَنَسَجَ عَلَى مِنْوَالِهِ الْعِمَادُ الْكَاتِبُ فِي «الْخَرِيدَةُ» وَكَذَا الْحَظِيرِيُّ وَالثَّعَالِبِيُّ وَالبَاخَرْزِيُّ فِي الشُّعَرَاءِ؛ وَكُلُّهُمْ فُرُوعٌ لَهُ، وَمَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِئَتَيْنِ)[٦].

وَلِلْمَرْزُبَانِيِّ[٧] «الْمُعْجَمُ الصَّغِيرُ لِلشُّعَرَاءِ»[٨]، وَلِعَبْدِ السَّلَامِ بْنِ يُوسُفَ الدِّمَشْقِيِّ «أُنْمُوذَجُ الْأَعْيَانِ وَالشُّعَرَاءِ مِمَّنْ أُدْرِكَ بِالسَّمَاعِ أَوْ بِالْعَيَانِ»[٩]، وَلِأَبِي

---

(١) انظر: الحموي، معجم الأدباء، ٣/ ٣٦٦؛ حاجي، كشف، ١/ ٧٠١، ٩٧٢.

(٢) طبع على أجزاء متفرقة في القاهرة، ١٩٥١م، وفي دمشق، ١٩٥٥-١٩٦٤م، وفي بغداد ١٩٧٣م، وفي تونس، ١٩٧١م.

(٣) انظر: البغدادي، هدية، ٦/ ٢٢. وطبع بتحقيق: عبدالوهاب عزام، وعبدالستار أحمد فرَّاج، نشر: دار المعارف، مصر، ط٣.

(٤) طبع بتحقيق: عبد الستار فراج، القاهرة، ١٩٥٦م.

(٥) انظر: ابن النديم، فهرست، ص٢٣٢؛ الحموي، معجم الأدباء، ٥/ ٥٨٠؛ الذهبي، سير، ١٣/ ٤٠٤؛ الصفدي، الوافي، ١/ ٥٣.

(٦) هذه الفقرة ساقطة من باقي النسخ.

(٧) في باقي النسخ: للمرزبان، وهو تحريف. والمشار إليه: محمد بن عمران (ت ٣٨٤هـ). انظر: ابن النديم، الفهرست، ص٢١١؛ ابن خلكان، وفيات، ٤/ ٣٥٤-٣٥٦.

(٨) له: معجم الشعراء. طبع بتحقيق: كرنكو، نشر: مكتبة القدسي، ١٣٥٤هـ. وانظر: سزكين، تاريخ التراث، ٢/ القسم الأول، ص١٥٥.

(٩) انظر: حاجي، كشف، ١/ ١٨٤؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٥٧١.



عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَّامِ بْنِ عُبَيْدِ[(١)] اللهِ الْجُمَحِيِّ، مَوْلَاهُمُ، الْبَصْرِيِّ الْأَخْبَارِيِّ، وَأَبِي سَعْدٍ [١٢٢] مُحَمَّدِ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْوَزِيرِ «طَبَقَاتُ الشُّعَرَاءِ»[(٢)]، وَلِأَبِي طَالِبٍ عَلِيِّ بْنِ أَنْجَبَ الْبَغْدَادِيِّ الْخَازِنِ «شُعَرَاءُ زَمَانِه»[(٣)]، وَلِلْكَمَالِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ الْفُوطِيِّ[(٤)] «الدُّرَرُ النَّاصِعَةُ فِي شُعَرَاءِ الْمِئَةِ السَّابِعَةِ»[(٥)]، وَلِلِسَانِ الدِّينِ ابْنِ الْخَطِيبِ «التَّاجُ الْمُحَلَّى[(٦)] فِي أُدَبَاءِ الْمِئَةِ الثَّامِنَةِ»[(٧)]، وَ«الْإِكْلِيلُ الزَّاهِرُ فِيمَنْ[(٨)] فَضُلَ عِنْدَ نَظْمِ التَّاجِ مَنِ الْجَوَاهِرِ»[(٩)] وَهُمَا يَشْتَمِلَانِ عَلَى تَرَاجِمِ الْأُدَبَاءِ بِالْمَغْرِبِ، وَجَمِيعُ مَا فِيهِمَا مِنَ الْكَلَامِ مَسْجُوعٌ.

وَلِلْعِزِّ أَبِي عُمَرَ ابْنِ جَمَاعَةَ «نُزْهَةُ الْأَلِبَّاءِ فِي مَعْرِفَةِ الْأُدَبَاءِ»[(١٠)] اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى

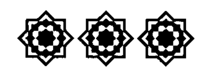
(١) في باقي النسخ: عبد، وهو تحريف.
(٢) انظر: ابن خلكان، وفيات، ٣/ ٣٨٣؛ حاجي، كشف، ٢/ ١١٠٢؛ البغدادي، هدية، ٦/ ٥٦.
(٣) انظر: ابن الساعي، الدر الثمين، ص ٤٥-٤٦؛ حاجي، كشف، ٢/ ١٠٤٨، ١٥٥٤.
(٤) في ق: الغوطي، وهو تحريف.
(٥) انظر: ابن حجر، الدرر، ٢/ ٣٦٤؛ حاجي، كشف، ١/ ٧٥٠.
(٦) في أ، ب، ق: المُعلّى، وهو تحريف، والتصويب من: ز، ومن: ابن حجر، الدرر، ٣/ ٤٧٢.
(٧) ولقد لفّق ابن حجر وتابعه السخاوي بين كتابين مختلفين للمؤلف! فالأول هو: التاج المحلى في مساجلة القدح المعلى، وهو في عداد المفقودات، والآخر هو: الكتيبة الكامنة في أدباء المئة الثامنة، أو: الكتيبة الكامنة فيمن لقيناه بالأندلس من شعراء المئة الثامنة، طبع بتحقيق: إحسان عباس، نشر: دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٣م.
(٨) في باقي النسخ: فيما.
(٩) انظر: حاجي، كشف، ١/ ١٤٣-١٤٤. وهو تتمة لكتابه: التاج المحلى. وتوجد نسخة مخطوطة لكتاب: الإكليل، في مكتبة الإسكوريال (رقم: ٥٥٤).
(١٠) لم أجده ضمن مؤلفاته! بل وجدتُ: نزهة الألباب فيما لا يوجد في الكتاب. انظر: حاجي، كشف، ٢/ ١٩٤٠؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٥٨٢. وذكر الزركلي أن لابن جماعة: المنتخب من نزهة الألباء، بخطه في دار الكتب المصرية (٤٠١ شعر، تيمور). انظر الأعلام، ٤/ ٢٦؛ خزانة التراث (٩٩٠٠٥).



تَرْجَمَةِ مَنِ اتَّصَلَتْ لَهُ رِوَايَةُ شِعْرِهِ بِالسَّمَاعِ أَوِ الْإِجَازَةِ، فِي مُجَلَّدَاتٍ، وَاخْتَصَرَهُ فِي مُجَلَّدٍ.

وَلِلْبَدْرِ البَشْتَكِيِّ[١] فِي الشُّعَرَاءِ «الْمَطَالِعُ الْبَدْرِيَّةُ»[٢] وَهُوَ حَافِلٌ، رَتَّبَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، وَقَفْتُ عَلَى قِطْعَةٍ مِنْهُ.

وَلِأَبِي الْفَرَجِ صَاحِبِ الْأَغَانِي «أَخْبَارُ الْإِمَاءِ الشَّوَاعِرِ»[٣].



---

(١) هو: محمد بن إبراهيم، أديب (ت ٨٣٠هـ). انظر: ابن حجر، إنباء الغمر، ٣/ ٣٩٢.

(٢) انظر: حاجي، كشف، ٢/ ١١٠٣.

(٣) انظر: الذهبي، تاريخ، ٨/ ١٠١؛ سزكين، تاريخ التراث، ٢/ القسم الأول، ص١٦٣. وقد طبع بتحقيق: جليل العطية، نشر: دار النضال، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.



[طَبقَاتُ الصُّوفِيَّةِ][1]

وَأَمَّا العُبَّادُ وَالصُّوفِيَّةُ:

فَلِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ[2]، وَأَبِي سَعِيدٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَمْرٍو النَّقَّاشِ[3]، وَأَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ (مُحَمَّدٍ)[4] النَّسَوِيِّ[5]، وَعَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ شَاهْ[6] الشِّيرَازِيِّ، وَأَبِي سَعِيدٍ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ[7]، وَالْأُسْتَاذِ أَبِي الْقَاسِمِ الْقُشَيْرِيِّ فِي كِتَابِهِ «الرِّسَالَةُ»[8] يَشْتَمِلُ عَلَى جُلِّ أَعْيَانِ الصُّوفِيَّةِ إِلَى زَمَانِهِ.

وَجَمَعَ عَبْدُ الْغَفَّارِ الْقُوْصِيُّ[9] كِتَابًا فِي مُجَلَّدَيْنِ ضَاهَاهُ[10] بِهِ فِي سَرْدِ مَنِ

---

(١) في هامش ب.

(٢) هو: طبقات الصوفية. طبع بتحقيق: نور الدين شريبة، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٦هـ.

(٣) انظر: الذهبي، سير، ١٢/ ٢١٣؛ الصفدي، الوافي، ١/ ٥٤؛ حاجي، كشف، ٢/ ١١٠٤.

(٤) ساقط من ز.

(٥) في ب، ق: الفسوي. وكتابه: طبقات الصوفية. أفاد منه السلمي كثيرًا. وتوجد نسخة مخطوطة في آصفية (١/ ٣٣٨-تراجم). انظر: سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الرابع، ص١٧٢.

(٦) في جميع النسخ: سياه، وهو تحريف، والتصويب من: مصادر ترجمته. انظر: ابن النجار، ذيل تاريخ بغداد، ١٦/ ١٩٧، ١٩/ ٨٩، ٢٠/ ٣٥، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٦/ ٣٢١، ٧/ ١٩٤، الذهبي، تاريخ، ٨/ ٥٣٦، ٥٧٥..

(٧) هو: أحمد بن محمد، صاحب المعجم (ت ٣٤١هـ). وكتابه: طبقات النُّسَّاك. انظر: الذهبي، سير، ١٥/ ٤٠٩؛ حاجي، كشف، ٢/ ١١٠٨؛ سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الرابع، ص١٥٦؛ أحمد البلوشي، مقدمة تحقيق: ابن الأعرابي، المعجم، ١/ ٨١-٨٢.

(٨) هي: الرسالة القشيرية. طُبعت قديمًا في بولاق، ١٢٨٤هـ.

(٩) (ت ٧٠٨هـ). انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ٢/ ٣٨٥.

(١٠) أي: ضاهى به رسالة القشيري.

اجْتَمَعَ بِهِ مِنْهُمْ، وَسَمَّاهُ: «الْوَحِيدُ فِي سُلُوكِ أَهْلِ التَّوْحِيدِ»[١] وَكَذَا لِابْنِ أَبِي الْمَنْصُورِ رِسَالَةٌ فِي ذَلِكَ، وَكَذَا لِأَبِي نُعَيْمٍ «حِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ وَطَبَقَاتُ[٢] الْأَصْفِيَاءِ» كِتَابٌ حَافِلٌ، وَهُوَ عُمْدَةُ كُلِّ [١٢٣] مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ.

وَالْتَقَطَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ مِنْهُ مَا أَوْدَعَهُ مَعَ زِيَادَاتٍ فِي كِتَابِهِ «صَفْوَةُ الصَّفْوَةِ»[٣] فِي أَرْبَعِ مُجَلَّدَاتٍ، وَلَهُ «أَخْبَارُ الْأَخْيَارِ»[٤]، وَ«أَخْبَارُ النِّسَاءِ»[٥] كُلٌّ مِنْهُمَا فِي مُجَلَّدٍ.

وَلِلشَّرِيفِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنِيِّ[٦] الدِّمَشْقِيِّ «مَجْمَعُ الأَحْبَابِ»[٧] فِي ثَلَاثِ مُجَلَّدَاتٍ، رَتَّبَهُ تَرْتِيبًا حَسَنًا، وَلِابْنِ الْمُلَقِّنِ [كِتَابُ][٨] «(طَبَقَاتُ)[٩] الصُّوفِيَّةِ» فِي مُجَيْلِيدٍ، قَالَ[١٠]: «إِنَّهُ جَمَعَ فِيهِ جُمْلَةً مِنْ طَبَقَاتِ الْأَعْلَامِ[١١] الأَعْيَانِ، وَأَوْتَادِ الأَقْطَابِ فِي كُلِّ قُطْرٍ وَأَوَانٍ، لِيُهْتَدَى بِمَآثِرِهِمْ، وَيُقْتَفَى

---

(١) انظر: ابن حجر، الدرر، ٢/ ٣٨٥. وتوجد نسخة قديمة، ناقصة من الأول والأثناء، في جامعة الملك سعود، الرياض (رقم: ٥٨٩٢). وانظر: خزانة التراث (٤٦٤٤٤).

(٢) في ب: طبقة.

(٣) طبع بتحقيق: محمود فاخوري وزميله، نشر: دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ.

(٤) انظر: ابن رجب، ذيل، ٢/ ٤٩٢.

(٥) طُبع في دمشق، ١٣٤٧هـ.

(٦) في جميع النسخ: الحسني، وهو خطأ، والتصويب من: مصادر ترجمته، وهو: فقيه شافعي، أخباري (ت ٧٧٦هـ). انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ٣/ ٤٢٠-٤٢١؛ الزركلي، الأعلام، ٦/ ٨٧.

(٧) وكتابه: مجمع الأحباب وتذكرة أولي الألباب. وهو مختصر للحلية. وقد طبع بتحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر: دار المنهاج، ٢٠٠٨م.

(٨) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٩) ساقط من باقي النسخ.

(١٠) انظر: ابن الملقن، طبقات الأولياء، ص٣.

(١١) في باقي النسخ: العلماء.



بِآثَارِهِمْ، رَجَاءَ أَنْ يُحْشَرَ فِي سِلْكِهِمْ، فـ«الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ»(١) وَأَحْيَا بِذِكْرِهِمْ، وَيَزُولَ الْعَنَاءُ وَالنَّصَبُ». وَكَذَا لِلشَّرْجِيِّ الْيَمَنِيِّ(٢) «طَبَقَاتُ الصُّوفِيَّةِ»(٣)، وَلِأَبِي مَنْصُورٍ مَعْمَرِ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ زِيَادٍ الْعَارِفِ(٤) «طَبَقَاتُ النُّسَّاكِ».

وَاعْتَنَى صَاحِبُنَا الثِّقَةُ الْوَرِعُ الْبُرْهَانُ الْقَادِرِيُّ(٥) بِكِتَابٍ مَخْصُوصٍ لِلصُّوفِيَّةِ الْمَوْصُوفِينَ بِالزُّهْدِ، وَتَعِبَ فِيهِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُبَيِّضْهُ.

وَلِأَبِي بَكْرٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَالِكِيِّ (عُبَّادُ أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةَ) سَمَّاهُ: «رِيَاضُ النُّفُوسِ»(٦)، وَلِلنَّاصِحِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَجْمِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ ابْنِ الْحَنْبَلِيِّ «الِاسْتِسْعَادُ بِمَنْ لَقِيَهُ(٧) مِنْ صَالِحِي الْعِبَادِ فِي الْبِلَادِ»، وَلِابْنِ الْأَثِيرِ «الْمُخْتَارُ فِي مَنَاقِبِ الأَخْيَارِ»(٨)، وَلِأَبِي الْحَسَنِ(٩) ابْنِ جَهْضَمٍ «بَهْجَةُ الْأَسْرَارِ وَلَوَامِعُ الْأَنْوَارِ فِي

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦١٦٨، ٦١٦٩) عن ابن مسعود مرفوعًا.

(٢) هو: أحمد بن أحمد الزبيدي الحنفي، أديب (ت ٨٩٣هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ١/ ٢١٤-٢١٥؛ كحالة، مؤلفين، ١/ ٩٦.

(٣) له: طبقات الخواص. هو طبقات الصوفية. وقد طبع في القاهرة، ١٣٢١هـ.

(٤) هو: كبير الصوفية بأصبهان (ت ٤١٨هـ). انظر: الذهبي، تاريخ، ٩/ ٣٠٢؛ ابن العماد، شذرات، ٥/ ٩٢.

(٥) هو: إبراهيم بن علي (ت ٨٨٠هـ). وقال السخاوي: «... ولهج كثيرًا بجمع أخبار الصوفية فكتب من ذلك جملة في مجلدين». انظر: الضوء، ١/ ٨٠-٨١.

(٦) طبع بتحقيق: بشير البكوش، نشر: دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

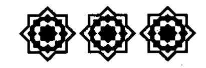
(٧) في بعض المصادر: لقيت، انظر: ابن رجب، ذيل، ٣/ ٤٢٣؛ ابن العماد، شذرات، ٧/ ٢٨٨. ولقد جمع إحسان عباس نصوصًا من هذا الكتاب المفقود. انظر: شذرات من كتب مفقودة في التاريخ، ص ١٧٥-٢٠٥.

(٨) طبع بتحقيق: مأمون الصاغرجي وجماعة، نشر: مركز زايد للتراث والتاريخ، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

(٩) في ب، ق، ز: الحسين، وهو خطأ. والمشار إليه هو: علي بن عبد الله، أبو الحسن الصوفي، متهم بوضع الحديث (ت ٤١٤هـ). انظر: ابن عساكر، تاريخ، ٤٣/ ١٥-١٩؛ ابن حجر، لسان، ٤/ ٢٣٨.



حِكَايَاتِ الصَّالِحِينَ الْعُلَمَاءِ الْأَخْيَارِ وَالصُّوفِيَّةِ الْحُكَمَاءِ الْأَبْرَارِ»[١] وَلِسَعِيدِ بْنِ أَسَدٍ الْأُمَوِيِّ «فَضَائِلُ التَّابِعِينَ وَأَخْلَاقُ الصَّالِحِينَ»[٢] وَ«مُرْشِدُ الزُّوَّارِ إِلَى [١٢٤] قُبُورِ الْأَبْرَارِ» (وَهُوَ: الدُّرُّ الْمُنَظَّمُ فِي زِيَارَةِ الْمُقَطَّمِ)[٣] لِلْمُوَفَّقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَكِّيِّ بْنِ عُثْمَانَ الشَّارِعِيِّ[٤]، وَ«(مَحَجَّةُ)[٥] النُّورِ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ»[٦] لِأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ حَامِدِ بن الْمُتَوَّجِ الْمَارِينِيِّ[٧].



(١) قال الذهبيُّ عن كتابه: «ولقد أتى بمصائب يشهد القلب ببُطْلانها...». انظر: تاريخ، ٩/ ٢٣٩.
وتوجد نسخة مخطوطة بعنوان: بهجة الأسرار الكبرى. انظر: خزانة التراث (٢٣٠٣٨).

(٢) هو: أبو عثمان المصري (ت ٢٢٩هـ). وعن كتابه انظر: ابن خير، فهرسته، ص ٣٣٤؛ ابن حجر، المعجم المفهرس، ص ٩٢. قال الذهبيُّ: «وله مصنفات في فضائل التابعين رُويت عنه». انظر: تاريخ، ٥/ ٥٧٢.

(٣) ساقط من باقي النسخ. ولقد طبع بتحقيق: محمد الفتحي، نشر: الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ.

(٤) فقيه شافعي (ت ٦١٥هـ). انظر: الذهبي، تاريخ، ١٣/ ٤٣٩.

(٥) بياض في ب.

(٦) لم أجده.

(٧) وفي ب: المارديني.



[طَبقَاتُ القُضَاةِ وَغيْرِهِمْ][1]

وَأَمَّا الْقُضَاةُ:

فَلِأَبِي عُبَيْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ الجِيزِيِّ «قُضَاةُ مِصْرَ»[2]، وَكَذَا لابْنِ مُيَسَّرٍ[3]، وَأَبِي عُمَرَ الكِنْدِيِّ[4]، وَلِأَبِي مُحَمَّدٍ ابْنِ زُولَاقَ[5] وَهُوَ ذَيْلٌ عَلَى الَّذِي قَبْلَهُ.

وَجَمَعَ الْقُضَاةَ:

إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُوسَى الْحُسَيْنِيُّ[6]، وَسُلَيْمَانُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ السَّمِيعِ[7]، وَعَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ الْحَافِظُ[8].

وَلِأَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ بَخْتِيَارَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْمَانْدَائِيِّ[9] الْوَاسِطِيِّ الْقَاضِي كِتَابٌ فِي «أَخْبَارُ الْقُضَاةِ وَالشُّهُودِ» وَمَا أَدْرِي أَهْوَ كِتَابُهُ الْمُسَمَّى بِـ «الْحُكَّامُ»[10] أَوْ غَيْرُهُ!

---

(١) في هامش ب.

(٢) نقل عنه عياض في مواضع من: ترتيب المدارك.وانظر: الذهبي، تاريخ، ٧/ ٥٠٠، عبد الفتاح فتحي، التاريخ والمؤرخون، ١/ ٣٤٧-٣٥١ ..

(٣) هو: محمد بن علي المصري المؤرخ (ت ٦٧٧هـ). انظر: الذهبي، تاريخ، ١٥/ ٣٥٣؛ الصفدي، الوافي، ١/ ٥٢. وسيرد لاحقًا.

(٤) طبع بتحقيق: رفن كست، لندن، ١٩١٢م.

(٥) انظر: عبد الفتاح فتحي، التاريخ والمؤرخون، ١/ ٢٥٧ .

(٦) انظر: ابن حجر، رفع الإصر، ص ٧٣.

(٧) انظر: ابن حجر، رفع الإصر، ص ٢٠٩، ٣٥٥ .

(٨) محدث (ت ٤٠٩هـ). انظر: الذهبي، تاريخ، ٩/ ١٤٠؛ سير، ١٧/ ٢٦٨.

(٩) في جميع النسخ: المانداي، والتصويب من: ابن حجر، تبصير المنتبه، ٤/ ١٣٩٩ .

(١٠) نعم هو : تاريخ القضاة والحكام . انظر: ابن النجار، ذيل تاريخ بغداد، ١٦/ ٢٤، ٧٨؛ حاجي، كشف، ١/ ٣٠٠.



وَلِأَبِي الْحَسَنِ الْمُوسَوِيِّ الرَّضِيِّ، وَالْجَمَالِ عَبْدِ اللهِ الْبِشْبِيشِيِّ[(١)] فِي الْقُضَاةِ فَقَطْ[(٢)]. وَعَلَى ثَانِيهِمَا اعْتَمَدَ شَيْخُنَا فِي «رَفْعُ الْإِصْرِ عَنْ قُضَاةِ مِصْرَ»[(٣)] وَهُوَ مُجَلَّدٌ، وَذَيَّلْتُ عَلَيْهِ فِي مُجَلَّدٍ[(٤)].

وَذَكَرَ الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي (خُطْبَةِ)[(٥)] كِتَابِهِ «الْمَدَارِكُ»: «تَارِيخُ الْقُضَاةَ»[(٦)] لِلْقَاضِي أَبِي بَكْرِ ابْنِ حَيَّانَ وَكِيعٍ.

وَنَظَمَ الشَّمْسُ ابْنُ دَانْيَالَ الْمَوْصِلِيُّ الْحَكِيمُ[(٧)] فِي قُضَاةِ مِصْرَ أُرْجُوزَةً سَمَّاهَا: «عُقُودُ النِّظَامِ فِيمَنْ وَلِيَ مِصْرَ مِنَ الْحُكَّامِ»[(٨)] ثُمَّ تَمَّمَ عَلَيْهِ الْقَاضِي عِزُّ الدِّينِ الْكِنَانِيُّ الْحَنْبَلِيُّ، ثُمَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا.

وَكَذَا نَظَمَ الشِّهَابُ ابْنُ اللَّبُودِيِّ الدِّمَشْقِيُّ[(٩)] أُرْجُوزَةً فِي قُضَاةِ دِمَشْقَ وَشَرَحَهَا.

---

(١) في ز: البشبشي، وهو تحريف. وهي نسبة لبشبيش قرية من أعمال المحلة بالغربية في مصر. انظر: السخاوي، الضوء، ٥/ ٧.

(٢) انظر: السخاوي، ضوء، ٥/ ٧، البغدادي، هدية، ٥/ ٤٦٨.

(٣) طُبع بتحقيق: حامد عبد المجيد وزميله، نشر: المطبعة الأميرية، ١٩٥٧م.

(٤) انظر: السخاوي، الضوء، ٨/ ١٧. وقد طبع بتحقيق: جودة هلال وزميله. قال بدر العماش: «وقد وقع في المطبوع كثير من التحريفات والسقط مما يستدعي الاهتمام بنشره مرة أخرى». انظر: السخاوي وجهوده، ١/ ٢٦٧-٢٦٩.

(٥) ساقط من ب.

(٦) طبع بتحقيق: المراغي، نشر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م.

(٧) هو: محمد بن دانيال، أديب (ت ٧١٠هـ). انظر: ابن حجر، الدرر، ٣/ ٤٣٤-٤٣٦.

(٨) انظر: ابن حجر، الدرر، ٣/ ٤٣٤؛ كحالة، مؤلفين، ٣/ ٢٨٣.

(٩) هو: أحمد بن خليل، مؤرخ، أديب (ت ٨٩٦هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ١/ ٢٩٣-٢٩٤؛ الزركلي، الأعلام، ١/ ١٢١.



(وَرَأَيْتُ فِي كَلَامِ الخَيْضِرِيِّ أَنَّ لَهُ الاهْتِمَامَ بِمَعْرِفَةِ قُضَاةِ الشَّامِ، فِي مُجَلَّدٍ لَطِيفٍ لَمْ يُبَيِّضْهُ؛ فَاللهُ أَعْلَمُ)(١).

وَأَمَّا الْمُغَنِّينَ(٢):

فَلِأَبِي الْفَرَجِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ الْكَاتِبِ، وَكَذَا لَهُ «الْقِيَانُ»(٣) فِي مُجَلَّدَيْنِ، وَ«أَخْبَارُ الْمُغَنِّينَ(٤) [١٢٥] المَمَالِيكِ»(٥)، وَ«الْأَغَانِي» وَهُوَ حَافِلٌ مُتَّسِعٌ(٦) فِي بَابِهِ، وَاخْتَصَرَهُ التَّاجُ عُثْمَانُ بْنُ عِيسَى البَلَطِيُّ أَبُو الفَتْحِ(٧)، وَالْجَمَالُ أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ مُكَرَّمٍ(٨) كَمَا فَعَلَ فِي غَيْرِهِ مِنَ التَّوَارِيخِ الْكِبَارِ(٩).

وَبَيَّنَ أَبُو الْفَرَجِ بُطْلَانَ نِسْبَةِ الْكِتَابِ الْمَنْسُوبِ لِإِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَوْصِلِيِّ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّهُ مِنْ جَمْعِ سِنْدِيٍّ الوَرَّاقِ(١٠) لِإِسْحَاقَ(١١).

(١) ساقط من باقي النسخ.

(٢) كذا في جميع النسخ، والصواب: المغنون.

(٣) طبع بتحقيق: جليل العطية، نشر: رياض الريس، لندن، ١٩٨٩م.

(٤) عند ابن النديم: أشعار الإماء والمماليك..

(٥) انظر: ابن النديم، فهرست، ص١٨٤. والقفطي ذكره بعنوان: كتاب الغلمان المغنين. انظر: إنباه، ٢/ ٢٥٢.

(٦) في أ: ممتع، والمثبت من باقي النسخ.

(٧) سترد ترجمته؛ لكن لم أجد شيئًا عن مختصره المذكور!

(٨) هو: ابن منظور، اللغوي المشهور (ت ٧١١هـ). ومختصره: مختار الأغاني في الأخبار والتهاني. انظر: حاجي، كشف، ١/ ١٣٠؛ البغدادي، هدية، ٦/ ١٤٢؛ سزكين، ١/ القسم الثاني، ص٢٨٥. وهو مطبوع، نشر: المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٤م.

(٩) انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ٤/ ٢٦٣؛ فؤاد سيد، فهرست المخطوطات، ٣/ ٢٤، ٢٩.

(١٠) انظر: ابن حجر، لسان، ٣/ ١١٦-١١٧.

(١١) انظر: الأصبهاني، الأغاني، ١/ ٢٥-٢٦، ابن النديم، فهرست، ص٢٢٨؛ الحموي، معجم الأدباء، ٢/ ١٥٦.



وَلِابْنِ الجَوْزِيِّ «الظُّرَفَاءُ»[(١)] فِي مُجَلَّدٍ.

وَأَمَّا الْأَشْرَافُ:

فَلِلْحَسَنِ بْنِ عَتِيقِ بْنِ الْحَسَنِ فِي كِتَابٍ سَمَّاهُ «الْإِشْرَافُ عَلَى [مَنَاقِبِ] الْأَشْرَافِ». وَفِي فَضَائِلِهِمْ تَصَانِيفُ.

وَلِي «ارْتِقَاءُ الْغُرَفِ بِحُبِّ أَقْرِبَاءِ الرَّسُولِ وَذَوِي الشَّرَفِ»[(٢)].

وَأَمَّا الْكُرَمَاءُ:

فَلِعُثْمَانَ بْنِ عِيسَى الْبَلَطِيِّ[(٣)] «أَخْبَارُ الأَجْوَادِ»[(٤)]، وَكَذَا لِمُحَمَّدِ بْنِ زَكَرِيَّا الْغَلَابِيِّ «الْأَجْوَادُ»[(٥)]، وَلِبَعْضِهِمْ «أَخْبَارُ الْبَرَامِكَةِ»[(٦)] فِي مُجَلَّدَيْنِ.

(١) طبع في النجف، ١٩٦٧م، ثم أعيد نشره بعناية: بسام الجابي، نشر: دار ابن حزم، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

(٢) ذكره السخاوي ضمن مؤلفاته انظر: الضوء، ٨/ ١٨، ٣/ ١٤٧، ٥/ ٢٩٥، ١٠/ ١٥٤، ٢٦٦. وتوجد نسخ خطية في مكتبة دار الكتب الوطنية، تونس (رقم: ٦٦٦٢)، ونسخة أخرى في المكتبة الشرقية في حيدر آباد (٣٧ ق). انظر: مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص٤٠-٤٢؛ بدر العماش، السخاوي وجهوده، ١/ ٣٢٥. وقد طبع بتحقيق: خالد بابطين، نشر: دار البشائر الإسلامية، ط١.

(٣) في باقي النسخ: البليطي، وهو: أديب (ت ٥٩٩هـ). انظر: الحموي، معجم الأدباء، ٣/ ٤٩٤؛ كحالة، مؤلفين، ٦/ ٢٦٧.

(٤) انظر: البغدادي، هدية، ٥/ ٦٥٣.

(٥) الغَلَابي بصري شيعي مُتَكَلَّم فِيه (ت بعد ٢٨٠هـ). انظر الذهبي، ميزان، ٦/ ١٥١؛ ابن حجر، لسان، ٥/ ١٦٨. وكتابه ذكره: المسعودي، مروج، ١/ ٩؛ ابن النديم، فهرست، ص١٧٤؛ البغدادي، هدية، ٦/ ٢٣.

(٦) منهم: محمد بن عمران المرزباني. انظر: ابن النديم، فهرست، ص٢١٤. ولابن الجوزي. انظر: الصفدي، الوافي، ١/ ٥٢؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٦. ولعبد الجليل بن نظام الدين؛ وهو بالفارسية. انظر: البغدادي، إيضاح، ٣/ ٤١.



وَأَمَّا الْأَذْكِيَاءُ:

فَلِابْنِ الْجَوْزِيِّ(١)، وَكَذَلِكَ لَهُ «أَخْبَارُ الْمُغَفَّلِينَ»(٢).

وَأَمَّا الْعُقَلَاءُ:

فَلِلْعَبَّاسِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ الْأَنْصَارِيِّ «عُقَلَاءُ الْمَجَانِينِ»(٣).

وَأَمَّا الْأَطِبَّاءُ:

فَلِابْنِ أَبِي أُصَيْبِعَةَ فِيهِمْ(٤) كِتَابٌ حَافِلٌ(٥) رَتَّبَهُ عَلَى الْمُعْجَمِ النَّجْمُ ابْنُ فَهْدٍ(٦).

وَأَمَّا الْأَشَاعِرَةُ:

فَلِأَبِي الْقَاسِمِ ابْنِ عَسَاكِرَ فِي «تَبْيِينُ كَذِبِ الْمُفْتَرِي عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ» وَأَخَذَهُ الكَمَالُ(٧) إِمَامُ الكَامِلِيَّةِ، وَضَمَّ إِلَيْهِ زِيَادَاتٍ(٨)، وَقَبْلَهُ الْعَفِيفُ الْيَافِعِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْمَرْهَمُ»(٩).

---

(١) طبع في بيروت، ١٩٧٩م.

(٢) طبع في دمشق، ١٣٤٥هـ.

(٣) انظر: الروداني، صلة الخلف بموصول السلف، ص٣٠٦.

(٤) في باقي النسخ: فهو.

(٥) مطبوع.

(٦) في هامش ب ما نَصُّهُ: «ولابن جلجل تاريخ الأطباء، ذكره ابن خلكان في ترجمة: أبو بكر بن زكريا الرازي الطبيب». انظر: وفيات، ٥/ ١٥٧. وطبقات الأطباء لابن جلجل. طبع بتحقيق: فؤاد السيد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٥٥م.

(٧) هو: محمد بن محمد بن عبدالرحمن (ت ٨٧٤هـ). انظر: السخاوي، ضوء، ٩/ ٩٣ وفيه (ت٨٦٤ هـ)؛ السيوطي، نظم العقيان، ص١٦٣؛ كحالة، مؤلفين، ١١/ ٢٣١.

(٨) هو: طبقات الأشاعرة. انظر: البغدادي، هدية، ٦/ ٢٠٦.

(٩) هو: مرهم العلل المعضلة في الرد على أئمة المعتزلة بالبراهين الناطقة المفصلة. نُشر في:



وَأَمَّا الْمُبْتَدِعَةُ:

فَلِلْأَهْدَلِ[١] «اللُّمْعَةُ الْمُقْنِعَةُ فِي مَعْرِفَةِ فِرَقِ الْمُبْتَدِعَةِ»[٢] فِي نَحْوِ كُرَاسَّيْنِ، وَلِلْفَخْرِ أَبِي مُحَمَّدٍ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعِرَاقِيِّ «الْفِرَقُ الْمُفْتَرِقَةُ بَيْنَ أَهْلِ الزَّيْغِ وَالزَّنْدَقَةِ»[٣] [١٢٦].

وَلِلْأُسْتَاذِ أَبِي مَنْصُورٍ عَبْدِ الْقَاهِرِ بْنِ طَاهِرٍ التَّمِيمِيِّ الْبَغْدَادِيِّ[٤] «الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ وَبَيَانُ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ»[٥].

فِي آخَرِينَ اسْتِقْلَالًا: كَالفُورَانِيِّ[٦]، وَابْنِ أَبِي الدَّمِّ فَلَهُ[٧] مُؤَلَّفٌ فِي الفِرَقِ الإِسْلَامِيَّةِ[٨].

وَضِمْنًا: كَالْوَاقِعِ فِي كُتُبِ «الْمِلَلُ وَالنِّحَلُ» لِلشَّهْرَسْتَانِيِّ، وَ(ابْنِ حَزْمٍ)[٩]

كلكته، ١٩١٠م. ونشر أيضًا في: دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

(١) هو: الحسين بن عبدالرحمن، مؤرخ، فقيه (ت ٨٥٥هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ٣/ ١٤٥؛ الشوكاني، البدر الطالع، ١/ ٢١٨؛ كحالة مؤلفين، ٤/ ١٥-١٦.

(٢) انظر: السخاوي، الضوء، ٣/ ١٤٦؛ الشوكاني، البدر الطالع، ١/ ٢١٩؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٣١٦. وتوجد نسخة مخطوطة في جامعة الكويت (رقم: ٢٩٥٤).

(٣) طبع بتحقيق: بشار قوتلواي، أنقرة، ١٩٦١م.

(٤) نزيل خراسان، فقيه شافعي (ت ٤٢٩هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٧/ ٥٧٢.

(٥) طبع في مصر، ١٣٢٨هـ، ثم طبع بتحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ونشر في أكثر من دار.

(٦) هو: عبدالرحمن بن محمد بن فُوران المرْوزي، فقيه شافعي (ت ٤٦١هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٨/ ٢٦٤.

(٧) في باقي النسخ: وله.

(٨) انظر: الذهبي، سير، ٢٣/ ١٢٦؛ حاجي، كشف، ٢/ ١٢٥٥؛ البغدادي، هدية، ٥/ ١١.

(٩) ساقط من ب. وكتابه: الفِصل في الأهواء والملل والنحل. مطبوع عدة طبعات منها نشر: دار المعرفة، ١٣٩٥هـ.



[وَآخَرِينَ](١) وَغَيْرِهِمَا.

وَ«الْمَرْهَمُ»(٢) لِلْيَافِعِيِّ، وَفِي «إِرْشَادُ الْقَاصِدِ لِأَسْنَى الْمَقَاصِدِ» لِابْنِ الْأَكْفَانِيِّ «الْمِنْخَلُ»(٣) لِابْنِ عَرَبِيٍّ وَتَصَانِيفُهُ، وَلِذَا(٤) أَثْبَتُّ اسْمَهُ فِيمَنْ جَرَّدْتُهُمْ(٥) مِنْ مُعْتَقِدِيهِ؛ بِحَيْثُ يَصْلُحُ أَنْ يُضَمَّ إِلَيْهِ مَا يَصِيرُ بِهِ مُؤَلَّفًا.

وَلِأَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَحْمُودٍ الْكَعْبِيِّ الْبَلْخِيِّ رَأْسِ طَائِفَةٍ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ(٦) «طَبَقَاتُ الْمُعْتَزِلَةِ»(٧)، وَلِلْغَزَالِيِّ «الْقَوَاصِمُ فِي الرَّدِّ عَلَى شُبَهِ الْبَاطِنِيَّةِ»(٨)، وَلِلدَّارِمِيِّ «الرَّدُّ عَلَى الجَهْمِيَّةِ»(٩) وَعَلَى الْمُعَارِضِ بِكَلَامِ بِشْرٍ الْمَرِيسِيِّ(١٠)، وَلِغَيْرِهِمَا «الرَّدُّ عَلَى الزَّيْدِيَّةِ»(١١)، وَلِلْبُخَارِيِّ «خَلْقُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ»(١٢).

---

(١) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) سبق الإشارة.

(٣) في أ: المنجل، وفي النسخة الرابعة من دار الكتب: المُبَجَّل، والمثبت من باقي النسخ، ولعله: النِّحَل. انظر: عثمان يحيى، مؤلفات ابن عربي (٩٣٠).

(٤) في ب: كذا.

(٥) للسخاوي: تجريد أسماء الآخذين عن ابن عربي. ذكره ضمن مؤلفاته. انظر: الضوء، ٨/ ١٧.

(٦) (ت ٣١٩هـ). انظر: ابن الجوزي، المنتظم، ١٣/ ٣٠١؛ ابن الأثير، اللباب، ٣/ ١٠١؛ الذهبي، سير، ١٤/ ٣١٣، ١٥/ ٢٥٥.

(٧) هذا العنوان يُنسب لعبد الجبار القاضي، وقد طبع بتحقيق: فؤاد سيد، نشر: الدار التونسية، ١٩٧٢م. أما الكعبي فله مقالات. انظر: سزكين، تاريخ الترات، ١/ القسم الرابع، ص٧٧.

(٨) انظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ٦/ ٢٢٦.

(٩) طبع عدة طبعات منها التي خَرَّجها: بدر البدر، نشر: دار ابن الأثير، الكويت، ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

(١٠) هو: نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد. طبع بتحقيق: رشيد الألمعي، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

(١١) انظر: البغدادي، هدية، ٥/ ٧١٠، ٦/ ١٠٦.

(١٢) هو: خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل. طبع بتحقيق: فهد سليمان،



وَتَوَسَّعْنَا بِالْإِشَارَةِ لِهَؤُلَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي أَكْثَرِهِ مَا هُوَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ.

وَأَمَّا الشِّيعَةُ فَاعْتَنَى بِجَمْعِهِمْ، مِنْهُمْ:

الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالِ بْنِ أُنَيْسٍ التَّيْمِيُّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ(١)، وَابْنُهُ عَلِيٌّ(٢)، وَأَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الطُّوسِيُّ(٣) وَالِدُ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ، وَعَلِيُّ ابْنُ الْحَكَمِ(٤)، وَأَبُو العَبَّاسِ ابْنُ عُقْدَةَ(٥)، وَأَبُو الحَسَنِ ابْنُ بَابَوَيْهِ(٦)، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي طَيٍّ(٧)، وَيَحْيَى بْنُ الحَسَنِ(٨) ابْنُ البِطْرِيقِ(٩)، وَالشَّرِيفُ أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيُّ بْنُ

نشر: دار أطلس الخضراء، السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

(١) (ت ٢٢٤هـ). انظر: الطوسي، الفهرست (١٦٤)؛ ابن حجر، لسان، ٢/ ٢٢٥؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٢٦٧؛ كحالة، مؤلفين، ٣/ ٢٥٧.

(٢) (ت ٢٩٠هـ). انظر: الطوسي، الفهرست (٣٩١)؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٦٧٥؛ كحالة، مؤلفين، ٧/ ٦٦. ولقد وهم كحالة فذكر وفاته سنة ٢٢٤هـ!.

(٣) (ت ٤٦٠هـ). قال الذهبيُّ: «وأعرض الحفاظ لبدعته، وقد أُحرقت كتبه... واستتر لما ظهر عنه من التنقُّص بالسلف... وكان يُعدُّ من الأذكياء لا الأزكياء...». انظر: سير، ١٨/ ٣٣٥؛ تاريخ، ١٠/ ١٢٢. وقد ترجم الطوسي لنفسه في الفهرست (٧١٤).

(٤) انظر: الطوسي، الفهرست (٣٧٦).

(٥) هو: أحمد بن محمد، ضعفه جمع وقوّاه جمع آخر (ت ٣٣٢هـ). انظر: ابن عدي، الكامل، ١/ ٢٠٦؛ الذهبي، الميزان، ١/ ٢٨١؛ سير، ١٥/ ٣٤٠؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٦٠.

(٦) في باقي النسخ: بانويه، وهو تحريف، والتصويب من ز، ومن: ترجمته. وهو: علي بن الحسين (ت ٣٢٩هـ). انظر: الطوسي، الفهرست (٣٩٢)؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٦٧٨.

(٧) انظر: الذهبي، تاريخ، ١٣/ ٩٤٩؛ ابن حجر، لسان، ٦/ ٢٦٣.

(٨) في باقي النسخ: الحسين، وهو اسم جده كما في ترجمته.

(٩) هو: الأسدي (ت ٦٠٠هـ). انظر: الحر العاملي، أمل الآمل (١٠٦٧)؛ ابن حجر، لسان، ٦/ ٢٤٧؛ كحالة، مؤلفين، ١٣/ ١٩٠.



الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسَى الْعَلَوِيُّ الْمُرْتَضَى، الْمُتَكَلِّمُ الرَّافِضِيُّ الْمُعْتَزِلِيُّ[1]، وَالرَّشِيدُ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْقُمِّيُّ[2]، وَابْنُ النَّجَاشِيِّ[3]، وَأَبُو عَمْرٍو الكَشِّيِّ[4]، فِي آخَرِينَ؛ وَيَحْتَاجُ لِتَحْرِيرٍ فِي عَدَمِ تَدَاخُلِ بَعْضِهِمْ.

وَأَمَّا الْبُخَلَاءُ:

فَلِلْحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ الْخَطِيبُ[5]، وَكَذَا لَهُ «أَخْبَارُ الطُّفَيْلِيِّينَ»[6] وَهُمَا ظَرِيفَانِ، وَكَذَا لِأَبِي الْفَرَجِ الْأَصْبَهَانِيِّ «أَخْبَارُ الطُّفَيْلِيِّينَ»[7]. [١٢٧]

(وَ)[8] أَمَّا الشُّجْعَانُ:

(فَلِلْجَمَالِ)[9] أَبِي الحَسَنِ عَلِيٍّ ابْنِ (العَلَّامَةِ)[10] أَبِي المَنْصُورِ (ظَافِرٍ)[11]

---

(١) (ت ٤٣٦هـ). انظر: الطوسي، الفهرست (٤٣١). قال الذهبيُّ: «وفي تواليفه سَبُّ أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فنعوذ بالله من علم لا ينفع». انظر: سير، ١٧/ ٥٩٠؛ كحالة، مؤلفين، ٧/ ٨١-٨٢.

(٢) (ت ٣٠١هـ). انظر: الطوسي، الفهرست (٣١٦)؛ كحالة، مؤلفين، ٤/ ٢١١.

(٣) هو: أحمد بن علي المعروف بابن الكوفي (ت ٤٥٠). انظر: الأبطحي، تهذيب المقال، ١/ ١٠ وما بعدها؛ كحالة، مؤلفين، ١/ ٣١٧.

(٤) هو: محمد بن عمر الكَشِّي (ت ٣٤٠هـ). وكتابه: الرجال. انظر: الطوسي، الفهرست (٦١٤)؛ كحالة، مؤلفين، ١١/ ٨٥؛ سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الأول، ص٣٦٧.

(٥) طبع في بغداد، ١٩٦٤م.

(٦) طبع بتحقيق: عبدالله عسيلان، نشر: دار المدني، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

(٧) انظر: ابن النديم، الفهرست، ص١٨٤.

(٨) ساقط من ب، ز.

(٩) ساقط من باقي النسخ.

(١٠) ساقط من باقي النسخ.

(١١) ساقط من باقي النسخ.



الأَزْدِيِّ (المِصْرِيِّ)(١) المَالِكِيِّ «أَخْبَارُهُمْ»(٢)، وَلِلْخَلِيلِ بْنِ الْهَيْثَمِ «الْحِيَلُ وَالْمَكَائِدِ فِي الْحُرُوبِ»(٣).

وَأَمَّا العُورُ(٤) وَالعُمْشُ(٥) وَالعُمْيَانُ(٦) وَالحُدْبَانُ(٧):

فَلِلصَّلَاحِ الصَّفَدِيِّ فِيهَا تَصَانِيفُ.

وَأَمَّا أَخْبَارُ الرُّهْبَانِ:

فَلِأَبِي القَاسِمِ تَمَّامُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّازِيِّ(٨).

وَأَمَّا قَتْلَى الْقُرْآنِ:

فَلِلثَّعْلَبِيِّ الْمُفَسِّرِ(٩).

وَأَمَّا الْعُشَّاقُ:

---

(١) ساقط من باقي النسخ.

(٢) كتابه: أخبار الشجعان. انظر: الحموي، معجم الأدباء، ٤/ ١٣٦؛ الذهبي، سير، ٢٢/ ٦٠-٦١؛ كحالة، مؤلفين، ٧/ ١١٣.

(٣) انظر: المسعودي، مروج، ١/ ٩. وسيذكره المؤلف لاحقًا.

(٤) للصفدي. وهو كتاب: الشعور بالعور، نشر: دار عمار، عمان، ١٤٠٩- ١٩٨٨م.

(٥) وهو: ضعف البصر مع سيلان الدمع في أكثر الأوقات. انظر: الفيروزآبادي، قاموس، ١/ ٨١٦ (مادة: عمش).

(٦) هو: نكت الهميان. للصفدي، طبع بتحقيق: أحمد زكي، القاهرة، ١٩١١م.

(٧) وللجاحظ: البرصان والعرجان والعميان والحولان. طبع بتحقيق: محمد مرسي الخولي، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م.

(٨) انظر: ابن حجر، المعجم المفهرس، ص ٩١، حاجي، كشف، ١/ ٢٧؛ جاسم الدوسري، الروض البسام، ١/ ٥٠.

(٩) سبق الإشارة إليه.



فَلِجَعْفَرٍ السَّرَّاجِ «مَصَارِعُ الْعُشَّاقِ»(١) وَاخْتَصَرَهُ بَعْضُهُمْ(٢).

وَلِابْنِ أَبِي الدُّنْيَا فِي الْمُتَيَّمِينَ(٣) وَكَذَا لِمُحَمَّدِ بْنِ خَلَفِ بْنِ الْمَرْزُبَانِ(٤).

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ مِنَ الْمُؤَرِّخِينَ مَنْ تَشَرَّفَ بِالِاقْتِصَارِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ -عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- خُصُوصًا سَيِّدَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، ثُمَّ تَارَةً يُضِيفُ لِذَلِكَ بَدْءَ(٥) الْخَلْقِ، أَوْ يَقْتَصِرُ عَلَى أَحَدِهِمَا.

أَوْ تَشَرَّفَ(٦) بِالِاقْتِصَارِ عَلَى الصَّحَابَةِ، كَمَا سَبَقَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا.

أَوْ عَلَى [ذِي](٧) النَّسَبِ الْمُطْلَقِ، كَالشَّرَفِ(٨)، وَلَيْسَ كِتَابُ «الْإِشْرَافُ عَلَى مَنَاقِبِ الْأَشْرَافِ»(٩) لِلْحَسَنِ بْنِ عَتِيقِ بْنِ الْحَسَنِ الْقَسْطَلَانِيِّ فِي خُصُوصِهِمْ، وَ«مَعَالِمُ الْعِتْرَةِ النَّبَوِيَّةِ وَمَعَارِفُ أَهْلِ الْبَيْتِ الْفَاطِمِيَّةِ الْعَلَوِيَّةِ»(١٠) لِعَبْدِ الْعَزِيزِ(١١)

(١) طبع، نشر: دار صادر.

(٢) منهم البقاعي. انظر: حاجي، كشف، ٢/ ١٧٠٣-١٧٠٤. وانظر: خزانة التراث (١٣٢٣٤) وغيرها من المواضع.

(٣) كذا في جميع النسخ! وهذا تحريف من السخاوي. والصواب: المتمنِّين. انظر: الذهبي، سير، ١٣/ ٤٠٣. وكذا كتاب ابن أبي الدنيا مطبوع، نشر: المكتبة العصرية. وللقفطي: الدر الثمين في أخبار المتيّمين. انظر: الحموي، معجم الأدباء، ٤/ ٣٨٧.

(٤) له أيضًا: أخبار المتيّمين. انظر: الذهبي، سير، ١٤/ ٢٦٤؛ البغدادي، هدية، ٦/ ٢٦.

(٥) في هامش أ: «ربما كانت سيد الخلق».

(٦) في ق، ز: يتشرف.

(٧) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٨) في ق، ز: كالأشراف.

(٩) ذكره السخاوي سابقًا.

(١٠) انظر: حاجي، كشف، ٢/ ١٧٢٦.

(١١) في ب: لعبدالرحمن، وهو خطأ، وهو حافظ (ت ٦١١هـ). انظر: ابن العماد، الشذرات، ٧/ ٨٥.



ابْنِ الْأَخْضَرِ.

أَوِ الْمَخْصُوصِ: «كَالطَّالِبِيِّينَ»(١) لِلْجِعَابِيِّ(٢)، وَلِمُحَمَّدِ بْنِ أَسْعَدَ الْجَوَّانِيِّ(٣) وَ«عُمْدَةُ الطَّالِبِ فِي نَسَبِ آلِ أَبِي طَالِبٍ»(٤) وَمُخْتَصَرُهُ؛ وَكِلَاهُمَا لِلشِّهَابِ أَحْمَدَ ابْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَسَنِيِّ، الشَّهِيرِ بِابْنِ عِنَبَةَ(٥)، وَلِأَبِي الْفَرَجِ صَاحِبِ الْأَغَانِي «مَقَاتِلُ الطَّالِبِيِّينَ»(٦)، وَ«نَسَبُ بَنِي شَيْبَانَ»(٧)، وَ«نَسَبُ الْمَهَالِبَةِ»(٨)؛ لِكَوْنِهِ كَانَ مُنْقَطِعًا إِلَى الْوَزِيرِ الْمُهَلَّبِيِّ.

أَوِ «الْقُرَشِيِّينَ»: لِلزُّبَيْرِ بْنِ بَكَّارِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُصْعَبٍ الزُّبَيْرِيِّ، فِي مُجَلَّدَيْنِ(٩) [١٢٨] قَالَ بَعْضُهُمْ فِيهِ: «هُوَ كِتَابُ عَجَبٍ لَا كِتَابُ نَسَبٍ» يَعْنِي لِمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَحَاسِنِ.

أَوْ «النَّاشِرِيِّينَ»(١٠) لِلْعَفِيفِ (عُثْمَانَ)(١١) ابْنِ [عُمَرَ](١٢) النَّاشِرِيِّ، أَوْ

---

(١) انظر: الذهبي، سير، ١٩/ ٣٠٦؛ البغدادي، هدية، ٦/ ٤٦.

(٢) هو: محمد بن عمر (ت ٣٥٥هـ). انظر: الذهبي: سير، ١٦/ ٨٨-٩٢.

(٣) في ب، ق: الحرّاني، وهو تحريف. وهو: الحسيني المالكي تولّى نقابة الأشراف في مصر (ت٥٨٨هـ). وكتابه: طبقات الطالبيين. انظر: ابن حجر، لسان، ٥/ ٧٤-٧٥؛ كحالة، مؤلفين، ٩/ ٤٩.

(٤) طبع في النجف، ١٩٦١م.

(٥) في باقي النسخ: عتبة، وهو تصحيف،والتصويب من: ز، ومن: مصادر ترجمته.

(٦) طبع بتحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة، ١٩٤٩م.

(٧) انظر: الذهبي، سير، ١٦/ ٢٠٢؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٦٨١، وقد تحرّفت فيه إلى: شعبان!

(٨) انظر: الذهبي، سير، ١٦/ ٢٠٢.

(٩) هو: جمهرة نسب قريش، وقد نشر الجزء الأول بتحقيق: محمود شاكر، ١٣٨١هـ.

(١٠) هو: البستان الزاهر في طبقات علماء بني ناشر. انظر: السخاوي، الضوء، ٥/ ١٣٤؛ البغدادي، إيضاح، ٣/ ١٨١.

(١١) في باقي النسخ: عمر، وهو تحريف.

(١٢) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ، ومن: مصادر ترجمته. انظر: السخاوي، الضوء،



«الطَّبَرِيِّينَ»[١]، أَوْ «الظُّهَيْرِيِّينَ»[٢]، أَوْ «النُّوَيْرِيِّينَ»[٣]، أَوْ «القَسْطَلانِيِّينَ»[٤]، أَوْ «الفُهُودُ»[٥] (لِصَاحِبِنَا النَّجْمِ ابْنِ فَهْدٍ)[٦] فِي تَآلِيفَ خَمْسَةٍ.

بَلْ لِأُمِّ الهُدَى عَائِشَةَ[٧] ابْنَةِ الْخَطِيبِ -التَّقِيِّ عَبْدِ اللهِ ابْنِ الْحَافِظِ الْمُحِبِّ أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الطَّبَرِيِّ- مُؤَلَّفٌ فِي «تَارِيخُ بَنِي الطَّبَرِيِّ» فِيهِ فَوَائِدُ.

وَلِلشِّهَابِ ابْنِ فَضْلِ اللهِ الْعُمَرِيِّ «فَوَاضِلُ السَّمَرِ فِي فَضَائِلِ آلِ عُمَرَ» فِي أَرْبَعِ مُجَلَّدَاتٍ[٨]، وَلِلشِّهَابِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْقَلْقَشَنْدِيِّ الشَّافِعِيِّ «نِهَايَةُ الْأَرَبِ فِي مَعْرِفَةِ قَبَائِلِ الْعَرَبِ» فِي مُجَلَّدٍ، صَنَّفَهُ لِجَمَالِ الدِّينِ الأُسْتَادَارِ[٩].

(أَوْ)[١٠] المُقَيَّدِ بِالوَلاءِ: كَـ «المَوالِي»[١١] لأَبِي عُمَرَ الكِنْدِيِّ.

٥/ ١٣٤-١٣٥.

(١) هو: التبيين بتراجم الطبريين. لابن فهد. انظر: البغدادي، هدية، ٥/ ٧٩٤؛ محمد الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص١٥٠.

(٢) هو: المشارق المنيرة في ذكر بني ظهيرة. لابن فهد. انظر: السخاوي، الضوء، ٦/ ١٢٨-١٢٩؛ الشوكاني، البدر الطالع، ١/ ٥١٣.

(٣) انظر: الضوء، ٦/ ١٢٨-١٢٩.

(٤) في أ: المقصديين، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: الضوء. وهو: غاية الأماني في تراجم أولاد القسطلاني. لابن فهد أيضًا. انظر: الضوء، ٦/ ١٢٨-١٢٩.

(٥) هو: بذل الجهد فيمن سُمي بفهد أو ابن فهد. انظر: البغدادي، هدية، ٥/ ٧٩٤.

(٦) في ب: لابن فهد.

(٧) محدثة ومؤرخة (ت بعد ٧٦٠هـ). انظر: ابن حجر، الدرر، ٢/ ٢٣٦؛ كحالة، أعلام النساء، ٣/ ١٥٥.

(٨) انظر: الصفدي، الوافي، ٨/ ١٦٤، البغدادي، هدية، ٥/ ١١٠.

(٩) هو: الأمير يوسف بن أحمد الحلبي نزيل القاهرة (ت ٨١٢هـ).انظر: ابن حجر، إنباء، ٢/ ٤٤٥-٤٤٨.

(١٠) في ق، ز بحذف الهمزة.

(١١) انظر: سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص٢٣٩.



أَوْ عَلَى وَصْفٍ مَخْصُوصٍ: كَالْعَمَشِ، وَالْعَوَرِ، وَالْعَمَى، أَوْ[(١)] ذَكَاءٍ، وَ[(٢)] غَفْلَةٍ، وَعَقْلٍ، وَغِنَاءٍ[(٣)]، وَحُبٍّ مِنْ مُتَيَّمٍ وَعَاشِقٍ، وَمَقْتُولٍ بِالْقُرْآنِ، وَكَرَمٍ، وَبُخْلٍ، وَتَطْفِيلٍ.

وَثِقَةٍ:

كَـ «الثِّقَاتِ» لِأَبِي حَاتِمِ ابْنِ حِبَّانَ، وَهُوَ أَحْفَلُهَا، وَهِيَ عَلَى الطَّبَقَاتِ، وَعَمِلَهَا[(٤)] الهَيْثَمِيُّ[(٥)] مُعْجَمًا وَاحِدًا، وَلِلْعِجْلِيِّ، وَابْنِ شَاهِينَ[(٦)]، وَأَبِي الْعَرَبِ التَّمِيمِيِّ[(٧)]، وَالشَّمْسِ مُحَمَّدِ بْنِ أَيْبَكَ[(٨)] السَّرُوجِيِّ، وَهُوَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُكْمَلْ، وَلَوْ تَمَّ لَكَانَ فِي أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِينَ مُجَلَّدَةً، بِخَطِّهِ الْمُتْقَنِ السَّرِيعِ[(٩)]، وَأَسْمَاءُ الْأَحْمَدِينَ فَقَطْ مِنْهُ فِي مُجَلَّدٍ.

وَأَفْرَدَ شَيْخُنَا الثِّقَاتِ مِمَّنْ لَيْسَ فِي «التَّهْذِيبُ» وَمَا كَمَلَ أَيْضًا. وَكَذَا فَعَلَ بَعْضُ نُبَلَاءِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَكَتَبْتُ مِنْهُ غَيْرَ نُسْخَةٍ.

---

(١) في باقي النسخ: و.

(٢) في أ: أو، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) في ق، ز: غنى.

(٤) في ب: عمل.

(٥) في باقي النسخ: الهيتمي، وهو تصحيف.

(٦) ثقاته. طبع بتحقيق: صبحي السامرائي، ط١، نشر: الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٤هـ.

(٧) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٤٣٤. وهو: محمد بن أحمد المغربي، حافظ (ت ٣٣٣هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٥/ ٣٩٤؛ سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص٢٣٧.

(٨) بياض في ب، وفي أ: أيبا، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ ومن: مصادر ترجمته. وهو: حافظ (ت ٧٤٤هـ). انظر: ابن حجر، الدرر، ٤/ ٥٨؛ السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٤٣٤.

(٩) في باقي النسخ: البديع، والمثبت أيضًا من: الدرر الكامنة.



وَضَعْفٍ:

كَ «الضُّعَفَاءُ»(١) لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ [١٢٩]، وَأَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ(٢)، وَلِلْبُخَارِيِّ فِي «كَبِيرٍ»(٣) وَ«صَغِيرٍ»(٤)، وَالنَّسَائِيِّ(٥)، وَأَبِي حَفْصٍ الفَلاَّسِ(٦).

وَلِأَبِي أَحْمَدَ ابْنِ عَدِيٍّ فِي «كَامِلِهِ» وَهُوَ أَكْمَلُ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ قَبْلَهُ وَأَجَلُّهَا، وَلَكِنَّهُ تَوَسَّعَ لِذِكْرِ كُلِّ مَنْ تُكُلِّمُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ ثِقَةً، مَعَ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ (الْكَامِلُ) لِلنَّاقِصِينَ.

وَذَيَّلَ عَلَيْهِ أَبُو الْفَضْلِ ابْنُ طَاهِرٍ فِي «تَكْمِلَةُ الْكَامِلِ»(٧).

وَلِأَبِي جَعْفَرَ العُقَيْلِيِّ(٨) وَهُوَ مُقَيَّدٌ بِأَوْقَافِ سَعِيدِ السُّعَدَاءِ، وَكَانَ عِنْدَ الْمُحِبِّ

---

(١) انظر: فتح المغيث، ٤/ ٤٣١.

(٢) يوجد مخطوط في كوبريلي بتركيا (رقم: ٤٠/ ٣ - مجموع). انظر: نجم عبدالرحمن، استدراكات على تاريخ التراث، ٤/ ٣٥٠. وقد طبع بتحقيق: محمد الأزهري، نشر: دار الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

(٣) هو: الضعفاء الكبير. وقف عليه ونقل منه: المزي، تهذيب، ١/ ٣١٩؛ الذهبي، سير، ١١/ ١٣٩؛ ابن حجر، لسان، ١/ ٣٩١؛ وانظر: تيسير سعد، مقدمة تحقيق: البخاري، التاريخ الأوسط، ١/ ٤٣-٤٤.

(٤) طبع بتحقيق: حافظ زبير، نشر: مكتبة إسلامية، لا هور.

(٥) طبع بتحقيق: بوران الضناوي وزميله، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

(٦) انظر: ابن خير، فهرسته، ص٢٦٥؛ الذهبي، الميزان، ١/ ١١١.

(٧) قال الذهبيُّ: «ولم أره». انظر: ميزان، ١/ ١١٢؛ عبدالرحمن الفريوائي، مقدمة تحقيق: ذخيرة الحفاظ، لابن طاهر، ص ١٠٨-١٠٩.

(٨) طبع بتحقيق: مازن السرساوي وجماعة، نشر: دار مجد الإسلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ.



ابْنِ الشِّحْنَةِ بِهِ أَصْلٌ مُتْقَنٌ، وَأَبِي حَاتِمِ ابْنِ حِبَّانَ[١]، وَالدَّارَقُطْنِيِّ[٢]، وَأَبِي [يَحْيَى] زَكَرِيَّا السَّاجِيِّ[٣]، وَالحَاكِمِ[٤]، وَأَبِي الفَتْحِ الأَزْدِيِّ[٥]، وَأَبِي عَلِيٍّ ابْنِ السَّكَنِ[٦]، وَابْنِ الجَوْزِيِّ[٧] وَاخْتَصَرَهُ الذَّهَبِيُّ[٨] بَلْ وَذَيَّلَ عَلَيْهِ فِي تَصْنِيفَيْنِ[٩]، وَجَمَعَ مُعْظَمَهَا فِي «مِيزَانِهِ» وَعَوَّلَ عَلَيْهِ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ، مَعَ أَنَّهُ تبعَ ابْنَ عَدِيٍّ فِي إِيرَادِ كُلِّ مَنْ تُكُلِّمَ فِيهِ وَلَوْ كَانَ ثِقَةً، وَلَكِنَّهُ الْتَزَمَ أَلَّا يَذْكُرَ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَا الْأَئِمَّةِ الْمَتْبُوعِينَ[١٠]. وَقَدْ ذَيَّلَ عَلَيْهِ الزَّيْنُ الْعِرَاقِيُّ فِي مُجَلَّدٍ[١١] [وَ][١٢] الْتَقَطَ شَيْخُنَا مِنْهُ مَنْ لَيْسَ فِي «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» وَضَمَّ إِلَيْهِ مَا فَاتَهُ فِي الرُّوَاةِ وَتَرَاجِمَ مُسْتَقِلَّةً، مَعَ

---

(١) هو: كتاب المجروحين. طبع بتحقيق: محمود إبراهيم زايد، تصوير: دار المعرفة، بيروت، ١٤١٢هـ.
(٢) طُبع بتحقيق: موفق عبدالله، نشر: مكتبة المعارف، السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ.
(٣) الزيادة من: مصادر ترجمته، وانظر: ابن خير، فهرسته، ص٢٦٣. وكتابه في الضعفاء مفقود؛ لكن يمكن الوقوف على أقواله في كتب الضعفاء ومن أهمها: تعليقات الدارقطني على المجروحين. انظر: خليل العربي، مقدمة تحقيق: الدارقطني، تعليقات، ص٢٧-٣٣.
(٤) هو: الحاكم صاحب المستدرك. انظر: الذهبي، ميزان، ١/ ١١٢؛ ابن حجر، لسان، ٥/ ٢٣٣.
(٥) انظر: ابن خير، فهرسته، ص٢٦٣؛ الذهبي، ميزان، ١/ ١١٢؛ سير، ١٦/ ٣٤٨؛ السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٤٣٢؛ نجم عبدالرحمن، استدراكات على تاريخ التراث، ٤/ ٥٣٦.
(٦) انظر: ابن خير، فهرسته، ص٢٦٣-٢٦٤. قال ابن عساكر: «ورأيت جزءًا من كتابٍ كبير صنّفه في معرفة أهل النقل، يدل على توسع في الرواية إلاّ أن فيه أغاليط». انظر: تاريخه، ٢١/ ٢١٩؛ الذهبي، سير، ١٦/ ١١٧؛ السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٤٣٢.
(٧) سبق الإشارة.
(٨) انظر: الذهبي، ميزان، ١/ ١١٣.
(٩) انظر: الذهبي، ميزان، ١/ ١١٣؛ بشار عواد، الذهبي ومنهجه، ص١٧١.
(١٠) انظر: الذهبي، ميزان، ١/ ١١٣.
(١١) مطبوع في نهاية الميزان.
(١٢) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.



انْتِقَادٍ وَتَحْقِيقٍ فِي كِتَابِهِ «لِسَانِ الْمِيزَانِ».

وَقَدْ حَقَّقْتُهُ عَلَيْهِ، وَلِي عَلَيْهِ بَعْضُ الزَّوَائِدِ(١).

بَلْ وَلَهُ كِتَابَانِ آخَرَانِ هُمَّا: «تَقْوِيمُ اللِّسَانِ» وَ«تَحْرِيرُ الْمِيزَانِ»(٢) كَمَا أَنَّ لِلذَّهَبِيِّ فِي الضُّعَفَاءِ مُخْتَصَرًا [سَمَّاهُ](٣) «الْمُغْنِي»(٤) وَآخَرَ سَمَّاهُ: «الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ»(٥) وَذَيَّلَ عَلَيْهِ(٦).

وَالْتَقَطَ بَعْضُهُمْ مِنَ الضُّعَفَاءِ الْوَضَّاعِينَ [فَقَطْ](٧) وَبَعْضُهُمْ الْمُدَلِّسِينَ، وَبَعْضُهُمْ الْمُخْتَلِطِينَ.

وَلِلذَّهَبِيِّ «مَعْرِفَةُ الرُّوَاةِ الْمُتَكَلَّمِ فِيهِمْ بِمَا لَا يُوجِبُ الرَّدَّ»(٨).

إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْكُتُبِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الثِّقَاتِ [١٣٠] وَالضُّعَفَاءِ جَمِيعًا، كَكِتَابِ ابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ، وَهُوَ كَثِيرُ الْفَوَائِدِ(٩) وَ«الطَّبَقَاتُ» لِابْنِ سَعْدٍ، وَالْبُخَارِيِّ فِي تَوَارِيخِهِ الثَّلَاثَةِ: «الْكَبِيرُ» وَهُوَ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، وَابْتَدَأَهُ بِالْمُحَمَّدِينَ، وَ«الْأَوْسَطُ»(١٠) وَهُوَ عَلَى السِّنِينَ، وَ«الصَّغِيرُ».

(١) انظر: بدر العماش، السخاوي وجهوده، ١/ ٢٢٨؛ مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص١٠١-١٠٢.

(٢) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٤٣٣؛ السيوطي، نظم العقيان، ص٤٧.

(٣) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) طبع بتحقيق: نور الدين عتر.

(٥) طبع بتحقيق: حماد الأنصاري، نشر: مكتبة النهضة الحديثة.

(٦) طبع أيضًا بتحقيق: حماد الأنصاري. نفس دار النشر.

(٧) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٨) نُشر مرةً بدار المعرفة، ومرة بدار البشائر.

(٩) سبق الإشارة إليه.

(١٠) طبع بتحقيق: تيسير سعد ويحيى الثمالي، نشر: مكتبة الرشد، السعودية، ط١، ١٤٢٦هـ.



وَلِمَسْلَمَةَ بْنِ قَاسِمٍ[١] «ذَيْلٌ» عَلَى «الْكَبِيرُ» فِي مُجَلَّدٍ سَمَّاهُ: «الصِّلَةُ»[٢] كَذَا رَأَيْتُهُ فِي كَلَامِ شَيْخِنَا، وَكِتَابُ «الصِّلَةُ» عِنْدِي، وَهُوَ ذَيْلٌ عَلَى كِتَابٍ لِمُؤَلِّفِهَا سَمَّاهُ: «الزَّاهِرُ»[٣] كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْخُطْبَةِ.

وَذَيَّلَ عَلَى الْمُحَمَّدِينَ مِنْهُ خَاصَّةً: الدَّارَقُطْنِيُّ، ثُمَّ ابْنُ الْمُحِبِّ، وَتَعَقَّبَهُ الْخَطِيبُ فِي كِتَابِهِ «الْمُوَضِّحُ لِأَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ»[٤] وَهُوَ فِي مُجَلَّدٍ.

وَلِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ قَبْلَهُ «جُزْءٌ»[٥] كَبِيرٌ -عِنْدِي- انْتَقَدَ فِيهِ عَلَى الْبُخَارِيِّ، بَلْ لَهُ «الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» فِي مُجَلَّدَاتٍ، مَاشٍ فِيهِ خَلْفَ الْبُخَارِيِّ، وَالْتَقَطَ مِنْهُ بَعْضُهُمْ[٦] مَنْ لَيْسَ[٧] فِي «تَهْذِيبُ الكَمَالِ» وَلِكِنَّهُ لَمْ يُكْمَلْ.

وَلِلْحُسَيْنِ بْنِ إِدْرِيسَ الْأَنْصَارِيِّ الْهَرَوِيِّ[٨] -وَيُعْرَفُ بِابْنِ خُرَّمٍ- «تَارِيخٌ»[٩]

(١) في مصادر ترجمته: القاسم. وهو: القرطبي، محدث، مؤرخ (ت ٣٥٣هـ). انظر: الذهبي، تاريخ، ٨/ ٦٣؛ ابن حجر، لسان، ٦/ ٣٥-٣٦.

(٢) قال ابن حجر: «... جمع تاريخًا في الرجال شرط فيه ألا يذكر إلا من أغفله البخاري في «تاريخه» وهو كثير الفوائد في مجلد واحد...». انظر: لسان، ٦/ ٣٥؛ السخاوي، فتح المغيث، ٢/ ١٣٦. ونقل عنه ابن حجر كثيرًا في: تهذيب التهذيب.

(٣) لعله: الزهرة، وهو لمؤلف مجهول. وقد نقل عنه ابن حجر كثيرًا في: تهذيب التهذيب.

(٤) طبع بتحقيق: عبدالرحمن المعلمي.

(٥) هو: بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في «تاريخه». طبع في آخر الجزء الثامن من «التاريخ الكبير» يلي «الكنى». وانظر: المعلمي، مقدمة تحقيق: الخطيب، الموضح لأوهام الجمع، ١/ ١١-١٢.

(٦) في أ: بعضهم منه، والمثبت من باقي النسخ. وانظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٤٣٤.

(٧) في أ: له، والمثبت من باقي النسخ.

(٨) في ب: النمروي، وهو تحريف. وهو: ثقة حافظ (ت ٣٠١هـ). انظر: الذهبي، تاريخ، ٧/ ٣٣.

(٩) انظر:الذهبي، تاريخ، ٧/ ٣٣؛ ابن حجر، لسان، ٢/ ٢٧٣.



عَلَى نَحْوِ «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ. وَلِعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ «تَارِيخٌ»[١] فِي عَشَرَةِ أَجْزَاءٍ[٢] حَدِيثِيَّةٍ، وَكَذَا لِابْنِ حِبَّانَ كِتَابٌ فِي «أَوْهَامُ أَصْحَابِ التَّوَارِيخِ»[٣] فِي عَشَرَةٍ أَيْضًا. وَكَذَا لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْجَارُودِ «الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ»[٤]، وَلِمُسْلِمٍ «رُوَاةُ الاعْتِبَارِ»[٥]، وَلِلنَّسَائِيِّ «التَّمْيِيزُ»[٦]، وَلِأَبِي يَعْلَى الْخَلِيلِيِّ «الْإِرْشَادُ»[٧] وَلِلْعِمَادِ ابْنِ كَثِيرٍ «التَّكْمِيلُ فِي مَعْرِفَةِ الثِّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ وَالْمَجَاهِيلِ»[٨] جَمَعَ فِيهِ بَيْنَ «تَهْذِيبُ» الْمِزِّيِّ وَ«مِيزَانُ» الذَّهَبِيِّ، مَعَ زِيَادَاتٍ وَتَحْرِيرٍ عَلَيْهِمَا[٩] فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ مِنْ أَنْفَعِ شَيْءٍ لِلْفَقِيهِ الْبَارِعِ، وَكَذَا الْمُحَدِّثِ»[١٠]. وَلِلصَّلَاحِ الصَّفَدِيِّ [١٣١] «الْوَافِي بِالْوَفِيَاتِ»[١١] فِي نَحْوِ ثَلَاثِينَ مُجَلَّدًا عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، وَجَرَّدَهُ شَيْخُنَا فِي ابْتِدَاءِ أَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهُ مَاتَ وَهُوَ يَجْرِدُهُ مَرَّةً أُخْرَى.

---

(١) انظر: الخطيب، الجامع، ص٤٣١.

(٢) الجزء هو: ما يعادل (٢٠) ورقة عند القدامى. انظر: الذهبي، سير، ٢٠/ ٥٥٨.

(٣) انظر: الخطيب، الجامع، ص٤٣١.

(٤) انظر: ابن خير، فهرسته، ص٢٦٤، ابن حجر، المعجم المفهرس، ص ١٦٦.

(٥) انظر: نجم عبدالرحمن، استدراكات، ٤/ ٣١٨.

(٦) انظر: المزي، تهذيب، ١/ ١٥١؛ السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٤٣٤. وقام عبد القادر المحمدي بدراسة بعنوان: أقوال الإمام النسائي في كتابه أسماء الرواة والتمييز بينهم، نشر: دار ابن الجوزي.

(٧) طبع بتحقيق: محمد سعيد، نشر: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ.

(٨) طبع عن مخطوطة ناقصة، بتحقيق: شادي آل نعمان، نشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، اليمن، ط١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

(٩) في باقي النسخ: عليها.

(١٠) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٤٣٤-٤٣٥.

(١١) طبع بتحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر: المعهد الألماني. وتجريد ابن حجر طبع بتحقيق: شادي آل نعمان، نشر: دار النعمان.



وَذَكَرَ شَيْخُنَا فِي تَرْجَمَةِ[١]: نَاصِرِ بْنِ أَحْمَدَ[٢] بْنِ يُوسُفَ الْبَسْكَرِيِّ[٣] أَحَدَ مَنْ لَقِيَهُ وَاسْتَفَادَ مِنْهُ، أَنَّهُ جَمَعَ تَارِيخَ الرُّوَاةِ فِي مِئَةِ مُجَلَّدَةٍ، وَأَنَّهُ تَفَرَّقَ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَنْهَاهُ.

وَجَمَعْتُ كِتَابًا حَافِلًا عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، أَصَّلْتُهُ مِنْ «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لِلذَّهَبِيِّ، وَزِدْتُ عَلَيْهِ خَلْقًا أَغْفَلَهُمْ أَوْ تَجَدَّدُوا بَعْدَهُ، وَلَكِنْ لَمْ أَسْتَوْفِ فِيهِ غَرَضِي إِلَى الْآنِ[٤] فَاسْتَوْفَيْتُ عَلَيْهِ «التَّهْذِيبُ» وَ«تَهْذِيبُهُ» وَ«الْمِيزَانُ» وَ«لِسَانُهُ» وَ«الْإِصَابَةُ» وَ«الدُّرَرُ» وَكَثِيرًا مِنَ الزَّائِدِ مِنْهَا عَلَى الْأَصْلِ كَتَبْتُهُ تَجْرِيدًا مُحِيلًا عَلَى أَمَاكِنِهِ.

وَكَذَا اسْتَوْفَيْتُ «ثِقَاتُ» الْعِجْلِيِّ مُرَاعِيًا تَرْتِيبَهَا لِلسُّبْكِيِّ، ثُمَّ لِلْهَيْثَمِيِّ[٥].

وَ«ثِقَاتُ» ابْنِ حِبَّانَ مِنْ تَرْتِيبِ الهَيْثَمِيِّ[٦] مَعَ سَقَمِهِ، وَلَكِنْ أَصْلُ «الثِّقَاتُ» عِنْدِي بِخَطِّ الْحَافِظِ أَبِي عَلِيٍّ الْبَكْرِيِّ[٧].

---

(١) في باقي النسخ: تراجمه. وانظر: ابن حجر، إنباء، ٣/ ٢٣٥.

(٢) في أ: محمد، والتصويب من باقي النسخ، ومن: مصادر ترجمته. انظر: ابن حجر، إنباء، ٣/ ٢٣٥.

(٣) ضبطها ابن الأثير بكسر الباء. انظر: اللباب، ١/ ١٥٤. أما السخاوي بفتحها. انظر: الضوء، ١٠/ ١٩٥. وهو يُعْرف بابن مَزْني، مؤرخ (ت ٨٢٣هـ).

(٤) هو: التاريخ المحيط. ذكره ضمن مؤلفاته. انظر: الضوء، ٨/ ١٧؛ فتح المغيث، ٤/ ٣٧١؛ بدر العماش، السخاوي وجهوده، ١/ ٢٥٥-٢٥٦؛ مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص٥٩-٦٠.

(٥) طبع بترتيب السبكي والهيثمي. تحقيق: عبدالعليم البستوي، نشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٩٨٥م.

(٦) توجد نسخة محفوظة بمكتبة شهيد علي بتركيا. انظر: إكرام الله إمداد الحق، تعليقه على: ابن حجر، تعجيل المنفعة، ٢/ ٧٨٤. ويعمل شادي آل نعمان على تحقيق الكتاب، كما ذكر ذلك على موقع: ملتقى أهل الحديث.

(٧) هو: الحسن بن محمد الدمشقي، محدث (ت ٦٥٦هـ). انظر: الذهبي، سير، ٢٣/ ٣٢٦؛ السيوطي، طبقات الحفاظ، ص٥٠٢.



وَمِنْ أَوَّلِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ إِلَى أَوَّلِ الْمُحَمَّدِينَ مِنَ «الضُّعَفَاءُ» لِأَبِي جَعْفَرٍ الْعُقَيْلِيِّ، مِنْ نُسْخَةِ سَعِيدِ السُّعَدَاءِ[1]، وَيَحْتَاجُ لِمُرَاجَعَةِ نُسْخَةِ ابْنِ الشِّحْنَةِ فِي تَرْجَمَةِ: شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللهِ النَّخَعِيِّ، وَصَفْوَانَ الْأَصَمِّ[2] عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ زِيَادِ بْنِ سَمْعَانَ[3]، وَتَحْرِيرُ[4] ذَلِكَ فِي كِتَابِي.

وَ«الضُّعَفَاءُ» لِابْنِ حِبَّانَ، وَالْيَسِيرَ مِنَ «الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَمِنَ «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ، وَجَمِيعَ «اسْتِدْرَاكُ»[5] الدَّارَقُطْنِيِّ عَلَيْهِ فِي الْمُحَمَّدِينَ، خَاصَّةً مِنْ نُسْخَةٍ فِي كُرَّاسَةٍ ذَهَبَ بَعْضُ أَطْرَافِهَا مِنَ الْحَذْفِ، ثُمَّ مَا اسْتَدْرَكَهُ ابْنُ الْمُحِبِّ عَلَى الدَّارَقُطْنِيِّ، وَهُوَ تَرَاجِمُ يَسِيرَةٌ.

وَالْيَسِيرَ مِنْ [١٣٢] «تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ، وَالْمُجَلَّدَ الثَّانِي وَالثَّالِثَ مِنَ «الذَّيْلُ» عَلَيْهِ لِابْنِ النَّجَّارِ، وَأَوَّلُهُمَا: مُحَمَّدُ بْنُ حَمْزَةَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عَلِيٍّ، وَآخِرُهُمَا انْتِهَاءُ الْمُحَمَّدِينَ.

وَالْكِتَابُ كُلُّهُ فِي خَمْسَةَ عَشَرَ مُجَلَّدًا مِنَ الْمَوْقُوفِ بِجَامِعِ الْحَاكِمِ[6] وَالْمَوْجُودُ مِنْهُ الْأَرْبَعَةُ الْأُوَلُ، وَانْتَهَتْ إِلَى: أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى، وَبَعْضُ السَّادِسِ وَأَوَّلُهُ

---

(١) هي: خانقاه للصوفية في مصر. انظر: المقريزي، الخطط، ٤/ ٢٨٢.

(٢) انظر: ابن حجر، لسان، ٣/ ١٩١.

(٣) في أ: شمعان، وهو تصحيف. والتصويب من: مصادر ترجمته. وهو متروك. انظر: العقيلي، الضعفاء، ٣/ ٢٢٣.

(٤) في ب: ويحرر.

(٥) ذكره السخاوي ونقل عنه. انظر: التحفة اللطيفة، ٢/ ٤٨٣، ٥٣٩، ٥٥٠، ٥٥٢، ٥٦٩، ٥٧١.

(٦) جامع الحاكم: بدأ في إنشائه -في مصر- العزيز بالله بن المعز سنة ٣٨٠هـ، وتمَّ في عهد ابنه الحاكم سنة ٤٠٣هـ. انظر: المقريزي، الخطط، ٤/ ٥٨.



.............[١] وَالْمَفْقُودُ مِنْهُ مِنْ: جَعْفَرَ بْنِ يَحْيَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَحْيَى، إِلَى: الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَيْمُونَ، وَالسَّابِعُ وَالثَّامِنُ، وَانْتَهَيَا إِلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ، وَالتَّاسِعُ، وَأَظُنُّهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَ التَّقِيِّ (الْقَلْقَشَنْدِيِّ)[٢] وَجَدَهُ ابْنُ أَخِيهِ، وَفِيهِ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ، وَبَعْضُ الْحَادِي عَشَرَ، وَالْمَفْقُودُ مِنْهُ كَرَارِيسُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى الْهَاءِ............[٣] وَآخِرُهَا............[٤] وَالأَرْبَعَةُ الأَخِيرَةُ وَأَوَّلُهَا...........[٥].

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمَفْقُودَ الْخَامِسُ، وَبَعْضُ السَّادِسِ، وَجَمِيعُ الْعَاشِرِ، وَبَعْضُ الْحَادِي عَشَر، وَكُنْتُ لَمَحْتُ مِنْهُ أَجْزَاءً فِي أَوْقَافِ الْجَمَالِيَّةِ[٦] ثُمَّ لَمْ أَرَهَا.

وَكَذَا اسْتَوْفَيْتُ عَلَيْهِ مُطَالَعَةَ مُسَوَّدَةِ «الذَّيْلُ»[٧] الَّذِي لِلتَّقِيِّ ابْنِ رَافِعٍ[٨] عَلَى ابْنِ النَّجَّارِ مِنْ خَطِّهِ، وَهِيَ فِي مُجَلَّدٍ[٩] وَلَكِنْ حَصَلَ فِيهَا مَحْوٌ لِكَثِيرٍ مِنْ تَرَاجِمِهِ، وَكَذَا بَعْضُ الْمَقُولِ فِي بَعْضِهَا، مَعَ أَنَّهُ كَتَبَ عَلَيْهَا مَا نَصُّهُ: «فِيهِ نَقْصٌ كَبِيرٌ»[١٠]

---

(١) بياض في جميع النسخ.
(٢) غير مقروءة في أ، والمثبت من باقي النسخ.
(٣) بياض في جميع النسخ.
(٤) بياض في أ، ب، ق.
(٥) بياض في جميع النسخ.
(٦) تُنسب إلى بانيها الوزير علاء الدين الجمالي وجعلها مدرسة للحنفية وكان بناؤها سنة ٧٣٠هـ. انظر: المقريزي، الخطط، ٤/ ٢٤٦.
(٧) وقد اختصره التقي الفاسي بعنوان: منتخب المختار. طبع بتحقيق: عباس العزاوي، بغداد، ١٩٣٨م. وانظر: ابن حجر، إنباء، ١/ ٤٨؛ الدرر الكامنة، ٣/ ٤٣٩.
(٨) هو: محمد بن رافع، محدث (ت ٧٧٤هـ). انظر: مصادر ترجمته في الهامش السابق.
(٩) قال ابن حجر: «في ثلاث مجلدات أو أربع رأيت بعضه بخطه». انظر: الدرر، ٣/ ٤٣٩.
(١٠) في باقي النسخ: كثير.



عَنِ الْمُبَيَّضَةِ، وَفِيهِ زِيَادَاتٌ قَلِيلَةٌ. قَالَ: وَالْمُبَيَّضَةُ فِي ثَلَاثِ[1] مُجَلَّدَاتٍ. وَقَالَ فِي خُطْبَتِهِ: أَذْكُرُ فِيهِ مَنْ دَخَلَ بَغْدَادَ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَالْفُقَهَاءِ، وَالْمُحَدِّثِينَ، وَالْوُزَرَاءِ، وَالْأُدَبَاءِ، وَمَنْ فَاتَهُمَا -يَعْنِي الْخَطِيبَ وَابْنَ النَّجَّارِ - أَوْ أَحَدَهُمَا ذِكْرُهُ ذَكَرْتُهُ، وَعَلَى الْمُسَوَّدَةِ بِخَطِّ الذَّهَبِيِّ مَا نَصُّهُ: كِتَابُ «التَّذْيِيلُ وَالصِّلَةُ» عَلَى «تَارِيخِ [١٣٣] بَغْدَادَ» أَلَّفَهُ وَتَلَقَّفَهُ الْفَقِيرُ إِلَى اللهِ -تَعَالَى- الْإِمَامُ الْحَافِظُ، مُفِيدُ الطَّلَبَةِ، عُمْدَةُ النَّقَلَةِ، تَقِيُّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ الشَّافِعِيُّ، وَوَصَلَ بِهِ «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» الَّذِي جَمَعَهُ حَافِظُ الْعِرَاقِ مُحِبُّ[2] الدِّينِ ابْنُ النَّجَّارِ، الَّذِي عَمِلَ كِتَابَهُ ذَيْلًا وَاسْتِدْرَاكًا عَلَى «تَارِيخِ» الْحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ الْخَطِيبِ، غَفَرَ اللهُ لَهُمْ وَلَنَا». انْتَهَى.

وَقَدْ أَخْبَرَنِي صَاحِبُنَا النَّجْمُ ابْنُ فَهْدٍ أَنَّهُ وَقَفَ عَلَى الْمُبَيَّضَةِ وَلَمْ يَسْتَحْضِرْ مَحَلَّهَا.

وَالْيَسِيرَ[3] مِنْ «تَارِيخِ أَصْبَهَانَ» لِأَبِي نُعَيْمٍ، وَ«دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ، وَ«الْمِصْرِيِّينَ»[4] لِابْنِ يُونُسَ، وَ«تَارِيخُ الْفَاسِيِّ» الْمُتَرْجِمِ، وَالْأَوَّلَ مِنَ «الْإِحَاطَةِ»، وَالْخَمْسَةَ الْأُوَلَ مِنْ تِسْعَةٍ مِنَ «التَّكْمِلَةِ» لِابْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، إِلَى قَوْلِهِ فِي السَّادِسِ: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ الْقَيْسِيُّ. وَ«الطَّالِعُ السَّعِيدُ» لِلْأُدْفُوِيِّ، وَ«مُعْجَمُ السَّفَرِ»[5] لِلسِّلَفِيِّ؛ وَهُوَ فِي مُجَلَّدٍ كَثِيرِ الْفَوَائِدِ بِخَطِّ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُنْذِرِيِّ، قَالَ عَنْ أَبِيهِ الزَّكِيِّ: إِنَّهُ وَقَعَ لَهُ بِخَطِّ السِّلَفِيِّ فِي جُزَازَاتٍ، كُلُّ تَرْجَمَةٍ فِي جُزَازَةٍ، فَبَيَّضَهَا

(١) في ق، ز: ثلاثة.

(٢) في ز كذا: «جمعه حافظ العراق ومُحب الدين...»!

(٣) في أ: السير، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ.

(٤) سبق الإشارة إليه. وانظر: السخاوي، فتح المغيث، ٢/ ١٢٢، ٣/ ٣٢٢، ٣٢٦؛ سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص٢٣٨.

(٥) طبع بتحقيق: شير محمد زمان، باكستان، ١٩٨٨م.



وَرَتَّبَهَا كَمَا تَجِيءُ لَا كَمَا يَجِبُ. وَلِذَا[١] لَمْ يَكُنْ تَرْتِيبُهُ كَمَا يَنْبَغِي، وَلَمْ يَكْتُبْ فِيهِ مِنَ الْأَصْبَهَانِيِّينَ أَحَدًا.

وَ«مُعْجَمُ الدِّمْيَاطِيِّ»[٢] وَهُوَ فِي أَرْبَعَةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا حَدِيثِيَّةٍ[٣]، فَنِصْفُهُ الثَّانِي مِنْ نُسْخَةٍ بِخَطِّ التَّاجِ ابْنِ مَكْتُومٍ بِالصَّرْغَتْمِشِيَةِ[٤]، وَبَاقِيهِ مِنْ غَيْرِهَا.

وَ«مُعْجَمُ»[٥] الْبَدْرِ الْفَارِقِيِّ[٦] مِنْ نُسْخَةٍ بِخَطِّهِ؛ وَهُوَ تَخْرِيجُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ الْقُطْبِ الْحَلَبِيِّ، وَبِهِ تَرَاجِمُ كَثِيرَةٌ مَعَ قِطْعَةٍ مِنَ الْمُحَمَّدِينَ مِنْ «تَارِيخُ مِصْرَ»[٧] لِأَبِيهِ الْقَطْبِ، وَالْأَوَّلُ مِنْ تَارِيخِهَا لِلْمَقْرِيزِي.

وَ«مُعْجَمُ»[٨] الْمَجْدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ هِبَةِ اللهِ بْنِ الْعَدِيمِ[٩] تَخْرِيجُ الْحَافِظِ الْجَمَالِ أَبِي الْعَبَّاسِ ابْنِ الظَّاهِرِيِّ.

---

(١) في باقي النسخ: وكذا.

(٢) انظر: الذهبي، سير، ٢٣/ ٢٥٠، ٣٧٢، ٣٨١؛ ابن حجر، الدرر، ٢/ ٤١٧؛ حاجي، كشف، ٢/ ١٧٣٥؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٦٣١. وحقق معجم الدمياطي (قسم المحمدين) الحسن بلعيد، جامعة عبدالمالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- تطوان، ٢٠٠٨م. ونشر أيضًا في برنامج جوامع الكلم (المكتبة الشاملة الألكترونية).

(٣) قال ابن حجر: «في أربع مجلدات». انظر: الدرر، ٢/ ٤١٧.

(٤) هي: مدرسة منسوبة للأمير سيف الدين صرغتمش الناصري، وتقع خارج القاهرة مجاورة لمسجد ابن طولون. انظر: المقريزي، الخطط، ٤/ ٢٦٤.

(٥) انظر: ابن حجر، الدرر، ٤/ ٢٣.

(٦) في ق، ز: الغارقي، وهو تحريف، وفي الدرر: الفاروقي.

(٧) انظر: ابن حجر، الدرر، ٤/ ٢٣؛ السخاوي، فتح المغيث، ٢/ ٤٤٩.

(٨) انظر: الذهبي، تاريخ، ١٥/ ٣٤٢. وقال القرشيُّ: «في عشرة أجزاء». انظر: الجواهر المضية، ٢/ ٣٨٦.

(٩) قاضٍ حنفي (ت ٦٧٧هـ). انظر: القرشي، الجواهر، ٢/ ٣٨٦؛ ابن كثير، بداية، ١٧/ ٥٤٧.



وَ«مُعْجَمُ»[(١)] [١٣٤] أَبِي المَعَالِي الأَبَرْقُوهِيِّ[(٢)] تَخْرِيجُ سَعِدَ الدِّينِ مَسْعُودٍ الْحَارِثِيِّ مِنْ نُسْخَةٍ بِخَطِّ ابْنِ الظَّاهِرِيِّ، وَ«الْمُعْجَمُ الْكَبِيرُ»[(٣)] لِلذَّهَبِيِّ مِنْ خَطِّهِ بِالْمَحْمُودِيَّةِ[(٤)] وَ«مُعْجَمُ»[(٥)] التَّاجِ السُّبْكِيِّ -تَخْرِيجُ (مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ)[(٦)] مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ المَقْدِسِيِّ[(٧)] بِخَطِّهِ بِالمَحْمُودِيَّةِ[(٨)] (أَيْضًا)[(٩)] فِي مُجَلَّدَيْنِ لِطَافٍ- اشْتَمَلَ عَلَى مِئَةٍ وَاثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ شَيْخًا بِالسَّمَاعِ وَالْإِجَازَةِ. وَالتَّرَاجِمَ الَّتِي انْتَقَاهَا أَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ أَيْبَكَ الدِّمْيَاطِيُّ[(١٠)] مِنْ «مُعْجَمُ»[(١١)] ابْنِ مَسْدِيٍّ[(١٢)] وَهِيَ فِي

---

(١) طبع بتحقيق: محمد عثمان، نشر: مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

(٢) هو: أحمد بن إسحاق بن محمد، مُسْنِد (ت ٧٠١هـ). انظر: ابن حجر، الدرر، ١/ ١٠٢.

(٣) انظر: بشار عواد، الذهبي ومنهجه، ص٦٢-٦٦؛ عبد الستار الشيخ، الحافظ الذهبي، ص٤٣١.
وقد طبع معجم الشيوخ بتحقيق: محمد الحبيب الهيلة، نشر: مكتبة الصديق، السعودية، ١٩٨٨م. وطبع بتحقيق: روحية السُّيّوفي، نشر: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م. وسيأتي الكلام على باقي معاجمه.

(٤) في ب: المحمدية. وهو تحريف. وهي: مدرسة خارج باب زويلة أنشأها الأمير جمال الدين محمود الأستادار سنة ٧٩٧هـ. انظر: المقريزي، الخطط، ٤/ ٢٥٠.

(٥) توجد نسخة - وعليها خط السخاوي-، في دار الكتب المصرية (رقم: ١٢٥٤٣ح). انظر: فؤاد سيد، فهرست المخطوطات، ٣/ ٧٥. هذا وقد طبع: معجم شيوخه. بتحقيق: بشار عواد وجماعة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٤م.

(٦) في باقي النسخ مكررة.

(٧) انظر ترجمته: ابن حجر، الدرر، ٤/ ٢٨٣.

(٨) في ب: المحمدية، وهو تحريف.

(٩) ساقط من باقي النسخ.

(١٠) انظر: ابن حجر، الدرر، ١/ ١٠٨.

(١١) انظر: الذهبي، تاريخ، ١٥/ ٩٢؛ ابن حجر، لسان، ٥/ ٤٣٧؛ السيوطي، طبقات الحفاظ، ص٥٠٥.

(١٢) هو: محمد بن يوسف الأزدي، حافظ (ت ٦٦٣هـ). انظر: الهامش السابق.



نَحْوِ أَرْبَعَةِ كَرَارِيسَ ضَخْمَةٍ فِيهَا جَمْعٌ.

وَ«طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الوُسْطَى»[١] لِلْتَّاجِ ابْنِ السُّبْكِيِّ، وَمَا عَلَيْهَا مِنَ الحَوَاشِي مِنَ التَّرَاجِمِ الَّتِي[٢] ذَكَرَهَا الإِسْنَوِيُّ. وَكَذَا العَفِيفُ عَبْدُاللهِ[٣] بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ المَدَنِيُّ المَطَرِيُّ[٤] الْمُسْتَدْرِكُ هُوَ لَهَا عَلَى الْعِمَادِ ابْنِ كَثِيرٍ.

وَتَرَاجِمَ مِنْ غَيْرِهِمَا مِمَّا كُلُّهُ بِخَطِّ الصَّلَاحِ الْأَقْفَهْسِيِّ[٥] وَمَا عَلَيْهَا -أَعْنِي طَبَقَاتِ ابْنِ السُّبْكِيِّ أَيْضًا- مِنْ تَرَاجِمَ وَتَتِمَّاتٍ بِخَطِّ الْجَمَّالِ ابْنِ مُوسَى الْمَرَّاكُشِيِّ[٦] وَهِيَ أَقَلُّ مِمَّا لِلْأَقْفَهْسِيِّ، وَمَا عَلَيْهَا بِخَطِّ شَيْخِنَا، وَلَمْ أَدْرِ أَذَلِكَ بِخَطِّهِ بِالنُّسْخَةِ الَّتِي بِالْقَاهِرَةِ أَمْ لَا، مَعَ عَزْوِ كُلِّ شَيْءٍ لِصَاحِبِهِ.

وَقَدْ كَتَبَ الْبُرْهَانُ الْقِيرَاطِيُّ[٧] عَلَيْهَا:

طَبَقَاتُ التَّاجِ مِنْهَا ... يَرْتَقِي لِلْغُرُفَاتِ
بِالطِّبَاقِ السَّبْعِ عَوِّذْ ... حُسْنُ تِلْكَ الطَّبَقَاتِ

وَ«طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ» لِابْنِ رَجَبٍ -الَّتِي هِيَ ذَيْلٌ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ ابْنِ الْفَرَّاءِ-

---

(١) توجد نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية. انظر مقدمة تحقيق: السبكي، الطبقات الكبرى ١/ ٣٢-٣٤. وتوجد نسخة في الأزهرية (رقم: ٣١١٠٣٤). وانظر: خزانة التراث (٥٢٧١١).

(٢) في ق، ز: الذي.

(٣) في باقي النسخ: العفيف بن عبدالله، وهو خطأ.

(٤) حافظ (ت ٧٦٥هـ). انظر: ابن حجر، الدرر، ٢/ ٢٨٤.

(٥) هو: خليل بن محمد المصري، محدث (ت ٨٢١هـ). انظر: ابن حجر، إنباء، ٣/ ١٧٩؛ السخاوي، الضوء، ٣/ ٢٠٢.

(٦) هو: محمد بن موسى المرَّاكُشي الأصل المكي الشافعي (ت ٨٢٣هـ) انظر: ابن حجر، إنباء، ٣/ ٢٣٤؛ السخاوي، الضوء، ١٠/ ٥٦.

(٧) هو: إبراهيم بن عبدالله، شاعر (ت ٧٨١هـ). انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ١/ ٣١.



وَ«طَبَقَاتُ الْحَنَفِيَّةِ» لِلْمُحْيَوِيِّ عَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرَشِيِّ، وَهِيَ[1] «الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنَفِيَّةِ» مَعَ مَا عَلَيْهَا مِنَ الْحَوَاشِي وَالتَّرَاجِمِ بِخَطِّ الْجَمَالِ مُحَمَّدِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمُرْشِدِيِّ الْمَكِّيِّ[2].

وَالنِّصْفَ الْأَوَّلَ مِنْ «تَارِيخُ الْيَمَنِ»[3] لِلْمُوَفَّقِ الْخَزْرَجِيِّ مِنْ نُسْخَةٍ بِخَطِّهِ، وَانْتَهَى إِلَى الْعَلَاءِ، وَهُوَ فِي مُجَلَّدَيْنِ، ابْتَدَأَهُ بِسِيرَةٍ، ثُمَّ بِالْخُلَفَاءِ إِلَى الْمُسْتَعْصِمِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُسْتَنْصِرِ الْعَبَّاسِيِّ، ثُمَّ بِمَنْ بَعْدَهُ إِلَى الظَّاهِرِ [١٣٥] بَرْقُوقَ، وَيُلِمُّ بِشَيْءٍ مِنَ الْحَوَادِثِ وَالْوَفَيَاتِ، وَكَتَبَ عَلَيْهِ مُؤَلِّفُهُ [رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى قَوْلَهُ][4]:

هَـذَا كِتَـابٌ حَسَـنٌ وَضْعُـهُ ... مُسْـتَوْعِبٌ أَعْيَـانَ أَهْـلِ اليَمَـنِ
دُرٌّ وَيَاقُـوتٌ إِذَا خِلْتَـهُ ... تَخَالُ عِقْـدًا زَانَ جِيـدَ الزَّمَـنِ
جَمَعْتُـهُ أَرْجُـو بِـهِ دَعْـوَةً ... مَقْبُولَـةً فِي السِّـرِّ أَوْ فِـي العَلَنِ
مِـنْ مُسْـتَفِيدٍ مِنْـهُ أَوْ نَاظِـرٍ ... فَلْيَدْعُـوَنْ لِـي وَلَـهُ مَـنْ وَمَـنْ
يَقُولُ: يَا رَبِّ اعْفُ وَاغْفِرْ وَجُدْ ... وَالْطُفْ وَسَامِحْ وَارْضَ عَنِّي وَعَنْ

وَعِدَّةَ مُجَلَّدَاتٍ مِنْ «تَارِيخُ حَلَبٍ» لِلْكَمَالِ أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْعَدِيمِ، وَسَمَّاهُ: «بُغْيَةُ الطَّلَبِ»[5] كَانَتْ عِنْدَ صَاحِبِنَا[6] الْجَمَالِ ابْنِ السَّابِقِ الْحَمَوِيِّ[7] -بِخَطِّ مُؤَلِّفِهِ- وَنَقَلَهَا مِنْهُ صَاحِبُنَا ابْنُ فَهْدٍ؛ أَوَّلُهَا مِنْ: أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ

(١) في ق، ز: وهو.
(٢) فقيه حنفي (ت ٨٣٩هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ٦/ ٢٤١.
(٣) سبق الإشارة إليه.
(٤) ليست في أ، ب، والمثبت من باقي النسخ.
(٥) طبع بتحقيق: سهيل زكّار، نشر: في دمشق، ١٤٠٨هـ.
(٦) في أ: صاحب، والمثبت من باقي النسخ. قال السخاويُّ: «وقد صحبته قديمًا». وانظر: مقدمة تحقيق: ابن العديم، بغية الطلب، ص١٦-١٨.
(٧) هو: محمد بن محمد بن محمد المعري، فقيه حنفي (ت ٨٧٧هـ). انظر: السخاوي، الضوء ٩/ ٣٠٥.



ابْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ الْمُنَادِي[١] إِلَى آخِرِ: أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ خَلِيفَةَ، وَثَانِيهَا[٢]: وَلَيْسَ تِلْوَهُ مَعَ الَّذِي يَلِيهِ، وَأَوَّلُهُمَا: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَتُّوَيْهِ[٣] وَآخِرُهُمَا[٤] فِي أَثْنَاءِ[٥] تَرْجَمَةِ: أُمَيَّةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، وَرَابِعُهَا: مِنَ الْحَجَّاجِ بْنِ هِشَامٍ إِلَى آخِرِ: الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَوَّاشٍ[٦]. وَخَامِسُهَا وَالَّذِي يَلِيهِ وَهُمَا مِنَ: الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ[٧] الخَادِمِ إِلَى أَثْنَاءِ[٨] دَعْلَجِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ دَعْلَجٍ[٩]. وَسَابِعُهَا (وَ)[١٠] الَّذِي يَلِيهِ، وَهُمَا مِنْ أَثْنَاءِ[١١] رَاجِحِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الأَسَدِيِّ إِلَى: سَعِيدِ بْنِ سَلَامٍ. وَتَاسِعُهَا مِنْ مُشْرِقِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْحَلَبِيِّ[١٢] إِلَى أَثْنَاءِ[١٣] الْوَلِيدِ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبَانَ[١٤]. وَلَكِنْ لَيْسَ فِيهِ حَرْفُ الْهَاءِ جَرْيًا عَلَى عَادَةِ كَثِيرِينَ فِي تَأْخِيرِهِ عَنِ الْوَاوِ.

---

(١) في ب، ق: المناوي، وهو تحريف، وقد سبقت ترجمته. وانظر: ابن العديم، بغية الطلب، ص٥٩٥.

(٢) في ز: وثانيهما.

(٣) انظر: ابن العديم، بغية الطلب، ص١٠٢٧؛ الذهبي، سير، ١٥/ ٣٧٧.

(٤) في ق، ز: آخرها.

(٥) في أ: أنباء، والمثبت من باقي النسخ.

(٦) في ب، ز: سواس، وفي ق: شواس، وهو تصحيف. انظر ابن العديم، بغية، ص١٧٤٦؛ ابن عساكر، تاريخ، ١٣/ ١٥٠؛ الذهبي، تاريخ، ٩/ ٥٨١.

(٧) في بغية الطلب: عبد الله. انظر: ص٢٥١١.

(٨) في أ: أنباء، والمثبت من باقي النسخ.

(٩) محدث (ت ٣٥١هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٦/ ٣٠.

(١٠) ساقط من ز.

(١١) في أ: أنباء، والمثبت من باقي النسخ.

(١٢) في بغية الطلب: الحنفي. انظر: ص ٢٢٨٤.

(١٣) في أ: انتهاء، والمثبت من باقي النسخ.

(١٤) في ق: أمان، وهو تحريف. وانظر: ابن العديم، بغية الطلب، ص١٧٤٦.



وَوَقَفْتُ عَلَى الْمُسَوَّدَةِ الَّتِي بِخَطِّ الْمُؤَلِّفِ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ [١٣٦] بِخُصُوصِهِ عِنْدَ ابْنِ فَهْدٍ، وَعَلَيْهَا بِخَطِّ الْمُؤَلِّفِ تَلْقِيبُهُ بِالرَّابِعَ عَشَرَ، وَعَاشَرُهَا الْكُنَى، إِلَى آخِرِ الْأَنْسَابِ.

وَرَأَيْتُ مُجَلَّدًا آخَرَ مِنْهُ فِيهِ بَعْضُ الْبُلْدَانِ، وَكَانَ عِنْدَ الْمُحِبِّ ابْنِ[1] الشِّحْنَةِ مِنْهُ بِخَطِّ الْمُؤَلِّفِ بَعْضُ الْأَجْزَاءِ مِمَّا لَمْ أُطَالِعْه.

وَكَذَا اسْتَوْفَيْتُ «ذَيْلَهُ»[2] لِلْعَلَاءِ ابْنِ خَطِيبِ النَّاصِرِيَّةِ[3] وَهُوَ فِي أَرْبَعَةِ أَسْفَارٍ.

وَاسْتَوْفَيْتُ عَلَيْهِ تَصَانِيفَ ابْنِ فَهْدٍ فِي: «الظَّهِيرِيِّينَ»، وَ«النُّوَيْرِيِّينَ»، وَ«الطَّبَرِيِّينَ»، وَ«الْقَسْطَلَانِيِّينَ»، وَ«الْفُهُودِ» إِلَى غَيْرِهَا[4] مِمَّا لَمْ أَسْتَحْضِرْهُ الآنَ.

وَقَدْ سَقَطَ مِنْ آخِرِ الطَّبَقَةِ الثَّلَاثِينَ، وَهِيَ مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَمِئَتَيْنِ إِلَى آخِرِ الْقَرْنِ، وَهُوَ آخِرُ الْمُجَلَّدِ الْعَاشِرِ، مِنْ ذِكْرِ[5]: مَحْمُودِ بْنِ أَحْمَدَ[6] بْنِ الْفَرَجِ[7] إِلَى آخِرِ الطَّبَقَةِ. وَلَمْ يُثْبِتْهُ الْبَدْرُ الْبَشْتَكِيُّ فِي النُّسْخَةِ الَّتِي بِخَطِّهِ بِالْبَاسِطِيَّةِ[8]، فَكَأَنَّهُ سَقَطَ قَبْلَ كِتَابَتِهِ، فَيُرَاجَعُ مِنْ نُسْخَةٍ أُخْرَى. وَبَيَّضَ لَهُ نَاسِخُ (نُسْخَةِ)[9]

---

(١) في أ: المحب بن المحب.

(٢) انظر: السخاوي، الضوء، ٥/ ٣٠٦.

(٣) هو: علي بن محمد بن سعد الحلبي، مؤرخ محدث (ت ٨٤٣هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ٥/ ٣٠٣؛ كحالة، مؤلفين، ٢/ ٥٠٥.

(٤) في أ غيرهما، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) في ب: ذكره.

(٦) في أ: ابن إبراهيم بن أحمد. وإبراهيم ليس في: مصادر ترجمته.

(٧) انظر: ابن العديم، بغية الطلب، ص٢٦٣٩.

(٨) هو: جامع في بولاق خارج القاهرة. انظر: المقريزي، الخطط، ٤/ ١٤٠.

(٩) ساقط من ز.



مَدْرَسَتِهِ السُّلْطَانِ بِمَكَّةَ.

(وَكَذَا)[(١)] يُرَاجِعُ نُسْخَةٌ أُخْرَى مِنَ «الْجَرْحُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، مِنَ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ مِنْ أَجْدَادِ الْمُحَمَّدِينَ، لِتَحْرِيرِ: «مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْهَيْثَمِ الْعَطَّارِ؛ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ ذَلِكَ»[(٢)].

وَيُحَرَّرُ مِنْ «طَبَقَاتُ الْحَنَفِيَّةِ» مَا بَيْنَ: الْمُؤَمَّلِ بْنِ مَسْرُورٍ، وَمَيْمُونِ بْنِ أَحْمَدَ ابْنِ الْحَسَنِ.

وَهَذَا الْفَصْلُ تَذْكِرَةٌ لِي وَمَنْ لَعَلَّهُ يَقِفُ عَلَى كِتَابِي.

وَمِنَ الْأُصُولِ فِي الرِّجَالِ:

كِتَابٌ فِي «الْأَسْمَاءُ وَالْكُنَى»[(٣)] لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ، رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُهُ صَالِحٌ.

وَ«تَارِيخٌ» عَلَى الرِّجَالِ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، رَوَاهُ عَنْهُ عَبَّاسٌ الدُّورِيُّ[(٤)]، وَأَسْئِلَةٌ مِنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْجُنَيْدِ عَنْهُ[(٥)]، وَكَذَا مِنْ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ الدَّارِمِيِّ.

وَأَسْئِلَةٌ مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ [١٣٧] بْنِ [أَبِي][(٦)] شَيْبَةَ لِعَلِيِّ بْنِ

---

(١) ساقط من باقي النسخ.

(٢) في الجرح والتعديل كذا: «**محمد بن عبد الله** بن سلام بن الحارث الخزرجي الأنصاري، له رؤية للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ روى عنه شهر بن حوشب، ويحيى **بن أبي الهيثم العطار**، سمعت أبي يقول ذلك». انظر: ٧/ ٢٩٧.

(٣) طبع بتحقيق: عبدالله يوسف الجديع، ١٤٠٦هـ.

(٤) طبع بتحقيق: أحمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي، ١٣٩٩هـ.

(٥) طبع بتحقيق: أحمد نور سيف، نشر: مكتبة دار المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ. وبرواية الدارمي بتحقيقه أيضًا.

(٦) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.



الْمَدِينِيِّ(١).

وَمِنْ أَبِي عُبَيْدٍ الْآجُرِّيِّ لِأَبِي دَاوُدَ(٢)، وَمِنَ الْبَغْدَادِيِّينَ.

وَكَذَا مِنْ مَسْعُودٍ السِّجْزِيِّ(٣) لِلْحَاكِمِ.

وَمِنْ أَبِي الْقَاسِمِ حَمْزَةَ بْنِ يُوسُفَ السَّهْمِيِّ لِلدَّارَقُطْنِيِّ(٤)، وَكَذَا لِلْحُفَّاظِ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الرِّجَالِ مِنَ الْبَرْقَانِيِّ لِلدَّارَقُطْنِيِّ فِي الرِّجَالِ، وَهُوَ غَيْرُ أَسْئِلَتِهِ لَهُ الْمَسْمُوعَةِ عِنْدَنَا(٥).

أَوِ اقْتصرَ عَلَى أَهْلِ عِلْمٍ مَخْصُوصٍ:

كَالتَّفْسِيرِ، وَالْقِرَاءَاتِ، وَالْحَدِيثِ مِنَ الْحُفَّاظِ وَغَيْرِهِمْ، وَالْفِقْهِ مِنْ أَرْبَابِ الْمَذَاهِبِ الْمَتْبُوعَةِ(٦) وَغَيْرِهِمْ، وَالتَّصَوُّفِ مِنَ: الْعُبَّادِ، وَالنُّسَّاكِ، وَالزُّهَّادِ، وَاللُّغَةِ، وَالنَّحْوِ، وَالشِّعْرِ مِنَ: الْقُدَمَاءِ وَالْمُحْدَثِينَ، وَالطِّبِّ، وَالْكِتَابَةِ.

أَوْ وَظِيفَةٍ مَخْصُوصَةٍ:

كَالْخِلَافَةِ مِنَ: الْعَبَّاسِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ، وَالْقَضَاءِ، وَالْحُكْمِ، وَالْإِمَارَةِ، وَالْوِزَارَةِ.

---

(١) طبع بتحقيق: موفق بن عبدالله، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.

(٢) طبع بتحقيق: محمد علي العمري، نشر: الجامعة الإسلامية، ط١، ١٣٩٩هـ.

(٣) في أ: الشجري، وهو تصحيف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: ترجمته. وكتابه: سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين. طبع بتحقيق: موفق عبدالله، نشر: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ.

(٤) طبع بتحقيق: موفق عبدالله، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.

(٥) طبع بتحقيق: عبد الرحيم محمد، نشر: في باكستان، ١٤٠٤هـ. وأفاد محفوظ الرحمن السلفي أن: حسن حمادي قام بتحقيقه في جامعة الإمام محمد بن سعود لنيل درجة الماجستير. انظر: مقدمة تحقيق: الدارقطني، العلل، ١/ ١٩. وانظر: نجم عبدالرحمن، استدراكات، ٤/ ٥٥٩.

(٦) في أ: المتنوعة، والمثبت من باقي النسخ.



أَوْ عَلَى رُوَاةِ كُتُبٍ مَخْصُوصَةٍ:

كَـ «رِجَالُ الْمُوَطَّأِ»(١) [لابْنِ الحَذَّاءِ(٢)، وَلِلأَكْفَانِيِّ هِبَةِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ(٣)، وَكَذَا لَهُ «تَسْمِيَةُ مَنْ رَوَى الْمُوَطَّأَ عَنْ مَالِكٍ»](٤) وَ«رِجَالُ الْبُخَارِيِّ» لِأَبِي نَصْرٍ الْكَلَابَاذِيِّ، وَسَمَّاهُ: «الْإِرْشَادُ»(٥)، وَ«مُسْلِمٍ»(٦) لِأَبِي بَكْرٍ ابْنِ مَنْجَوَيْهِ، وَ«رِجَالُهُمَا مَعًا»(٧) لِهِبَةِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ اللَّالَكَائِيِّ وَأَبِي الْفَضْلِ ابْنِ طَاهِرٍ(٨). وَكَذَا لِلْحَاكِمِ، عَلَى مَا يُشْعِرُ بِهِ كَلَامُ ابْنِ نُقْطَةَ فِي «التَّقْيِيدُ»(٩).

وَ«رِجَالُ أَبِي دَاوُدَ» لِأَبِي عَلِيٍّ الْجَيَّانِيِّ(١٠).

وَكَذَا رِجَالُ التِّرْمِذِيِّ(١١) وَرِجَالِ النَّسَائِيِّ؛ لِجَمَاعَةٍ مِنَ الْمَغَارِبَةِ(١٢).

---

(١) في أ: رجال الموطأ عن مالك. وانظر: ابن خير، فهرسته، ص١٣٠؛ الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص٢٠٩. وقد طبع بعنوان: التعريف بمن ذكر في الموطأ من النساء والرجال، بتحقيق: محمد عزالدين الإدريسي، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

(٢) انظر: الذهبي، سير، ٨/ ٨٦.

(٣) محدث (ت ٥٢٤هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٩/ ٥٧٦؛ تاريخ، ١١/ ٤٢٤.

(٤) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ. وانظر: ابن حجر، المعجم المفهرس، ص ٣٩٩.

(٥) طبع بتحقيق: عبدالله الليثي، ط١، ١٤٠٧هـ.

(٦) أيضًا طبع بتحقيق: عبدالله الليثي، ط١، ١٤٠٧هـ.

(٧) انظر: الذهبي، تاريخ، ٩/ ٣٠٣؛ الإسنوي، طبقات، ٢/ ٣٦٦.

(٨) طبع بعنوان: الجمع بين رجال الصحيحين لكتابي الكلاباذي والأصبهاني. نشر: دار الباز، مكة، ط مصورة، ١٤٠٥هـ.

(٩) انظر: ١/ ٢.

(١٠) في ز: الجَبَايني، والمثبت من باقي النسخ. وكتاب الجياني هو: تسمية شيوخ أبي داود. طبع بتحقيق: محمد السعيد، نشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

(١١) انظر: الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص٢٠٨.

(١٢) انظر: الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص٢٠٨؛ محمد النورستاني، المدخل إلى سنن النسائي، ص١٠٦.



وَ«رِجَالُ السِّتَّةِ» لِعَبْدِ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيِّ فِي كِتَابِهِ «الْكَمَالُ»(١)، وَهَذَّبَهُ الْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ»، وَلَخَّصَهُ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمُ الذَّهَبِيُّ فِي «التَّذْهِيبُ» وَ«الْكَاشِفُ» وَشَيْخُنَا فِي «التَّهْذِيبُ» وَ«التَّقْرِيبُ».

وَذَيَّلَ عَلَى الْمِزِّيِّ: مُغْلَطَايْ(٢) وَجَمَعَ بَيْنَ الْمِزِّيِّ وَشَيْخِنَا بِنَصِّهِمَا - مَعَ زِيَادَاتٍ- التَّقِيُّ بْنُ فَهْدٍ، وَسَمَّاهُ: «نِهَايَةُ التَّقْرِيبِ وَتَكْمِيلُ التَّهْذِيبِ بِالتَّذْهِيبِ»(٣).

وَجَمَعَ ابْنُ كَثِيرٍ بَيْنَ «التَّهْذِيبُ» [١٣٨] وَ«الْمِيزَانُ» كَمَا تَقَدَّمَ.

وَلِابْنِ عَسَاكِرَ شُيُوخُ الْأَئِمَّةِ السِّتَّةِ، سَمَّاهُ: «الشُّيُوخُ النُّبْلُ»(٤).

وَلِلذَّهَبِيِّ أَسْمَاءُ مَنْ أَخْرَجَ لَهُمْ أَصْحَابُ الْكُتُبِ السِّتَّةِ فِي تَوَالِيفِهِمْ سِوَاهَا، مِمَّنْ لَمْ يَذْكُرْهُمْ فِي «الْكَاشِفُ»(٥).

وَأَفْرَدَ الزَّيْنُ الْعِرَاقِيُّ رِجَالَ ابْنِ حِبَّانَ، وَكَذَا رِجَالَ الدَّارَقُطْنِيِّ(٦)، وَعَبْدُ الْقَادِرِ الْحَنَفِيُّ رِجَالَ الْعُمْدَةِ، وَسَمَّاهُ: «الْإِلْمَامُ».

وَلِبَعْضِهِمْ أَسْمَاءُ مَنْ لَهُ ذِكْرٌ أَوْ رِوَايَةٌ فِي «الْمِشْكَاةُ»(٧).

---

(١) انظر: نُسخه ومخطوطاته، نجم عبدالرحمن، استدراكات، ٤/ ٤٣٥-٤٣٦؛ محمد عبدالله عنان، فهارس الخزانه الملكية، ١/ ٢٥٥. خزانة التراث (٥١١٥١).

(٢) هو: إكمال تهذيب الكمال. طبع بتحقيق: عادل محمد وزميله، نشر: دار الفاروق، مصر، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

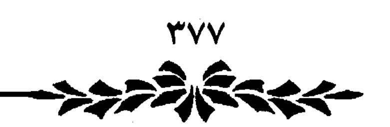
(٣) انظر: البغدادي، هدية، ٦/ ٢٠٥، نجم عبدالرحمن، استدراكات، ٤/ ٤٥٤.

(٤) طبع بتحقيق: سكينة الشهابي، نشر: دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م.

(٥) هو: المقتضب من تهذيب الكمال للمزي. انظر: البغدادي، هدية، ٦/ ١٥٤؛ بشار عواد، الذهبي ومنهجه، ص ٢٥٣.

(٦) انظر: مقدمة تحقيق، فتح المغيث، ١/ ٤٨.

(٧) انظر: الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص ٢١٠، خزانة التراث (٧٥٦٦٥).



وَلِلنَّوَوِيِّ «تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ» الْوَاقِعَةِ فِي كُتُبٍ مَخْصُوصَةٍ مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ؛ قَالَ[١]: «إِنَّهُ اسْتَمَدَّ فِيهِ[٢] مِنْ كُتُبِ الْأَئِمَّةِ الْحُفَّاظِ الْأَعْلَامَ الْمَشْهُورِينَ بِالإِمَامَةِ فِي ذَلِكَ وَالْمُعْتَمَدِينَ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ كَـ «تَارِيخُ» الْبُخَارِيِّ، وَابْنِ أَبِي خَيْثَمَةِ، وَخَلِيفَةَ بْنِ خَيَّاطٍ -الْمَعْرُوفِ بِشَبَّابٍ- وَ«الطَّبَقَاتُ الصُّغْرَى»[٣] وَ«الْكُبْرَى» لِمُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ كَاتِبِ الْوَاقِدِيِّ -وَهُوَ ثِقَةٌ، وَإِنْ كَانَ شَيْخُهُ الْوَاقِدِيُّ ضَعِيفًا[٤]- وَمِنَ «الجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَ«الثِّقَاتُ» لِابْنِ حِبَّانَ، بِكَسْرِ الحَاءِ، وَ«تَارِيخُ نَيْسَابُورَ» لِلْحَاكِمِ، وَ«بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ، وَ«هَمَذَانَ»[٥] - وَلَمْ يُعَيِّنْ مُؤَلِّفَهُ - وَ«دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ، وَغَيْرِهَا مِنْ كُتُبِ التَّوَارِيخِ الْكِبَارِ. وَمِنْ كُتُبِ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ كَـ «الِاسْتِيعَابُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَكُتُبِ[٦] ابْنِ مَنْدَهْ، وَأَبِي نُعَيْمٍ، وَأَبِي مُوسَى، وَابْنِ الْأَثِيرِ، وَغَيْرِهَا. وَمِنْ كُتُبِ الْمَغَازِي وَالسِّيَرِ، وَمِنْ كُتُبِ ضَبْطِ الْأَسْمَاءِ كَـ «الْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ»[٧] لِلدَّارَقُطْنِيِّ، وَعَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ سَعِيدٍ[٨]، وَالْخَطِيبِ، وَابْنِ مَاكُولَا، وَغَيْرِهَا. وَمِنْ كُتُبِ «طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ» لِأَبِي عَاصِمٍ الْعَبَّادِيِّ، وَلِأَبِي إِسْحَاقَ، وَلِأَبِي عَمْرٍو ابْنِ الصَّلَاحِ، وَهُوَ مُقَطَّعَاتٌ، وَقَدْ شَرَعْتُ فِي تَهْذِيبِهَا وَتَرْتِيبِهَا، وَهُوَ نَفِيسٌ وَلَمْ يُصَنَّفْ مِثْلُهُ، وَلَا قَرِيبٌ مِنْهُ، وَلَا يُغْنِي عَنْهُ

(١) انظر: النووي، تهذيب، ص٦٣-٦٤.
(٢) في باقي النسخ: فيها.
(٣) طبع بعنوان: الطبقات الصغير، بتحقيق: بشار عواد وزميله، نشر: دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٩م.
(٤) قال الذهبيُّ عنه: «وقد تقرَّر أن الواقديَّ ضعيفٌ، يُحتاج إليه في الغَزَوات والتاريخ، ونورد آثاره من غير احتجاجٍ، أما في الفرائض فلا ينبغي أن يُذْكر...». انظر: سير، ٩/ ٤٦٩.
(٥) في جميع النسخ، وفي: تهذيب الأسماء: همدان، وهو تصحيف.
(٦) في تهذيب الأسماء: كتاب.
(٧) طبع بتحقيق: موفق عبدالله، نشر: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ.
(٨) طبع قديمًا بالهند، ١٣٢٧هـ.



فِي مَعْرِفَةِ الْفُقَهَاءِ غَيْرُهُ، وَيُقْبُحُ بِالْمُنْتَسِبِ إِلَى [١٣٩] مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَهْلُهُ».

وَلِلْبَدْرِ الْعَيْنِيِّ «رِجَالُ شَرْحِ مَعَانِي الْآثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ[١]، وَلِلزَّيْنِ قَاسِمٍ الْحَنَفِيِّ[٢] رِجَالُ كُلٍّ مِنَ: «الطَّحَاوِيِّ»[٣] وَ«الْمُوَطَّأِ»[٤] لِمُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ وَ«الْآثَارُ»[٥] لَهُ، وَ«مُسْنَدُ» أَبِي حَنِيفَةَ[٦] لِابْنِ الْمُقْرِئِ، وَزَوَائِدُ رِجَالِ كُلٍّ مِنَ: «الْمُوَطَّأُ»[٧]، وَ«مُسْنَدُ» الشَّافِعِيِّ[٨]، وَ«سُنَنُ» الدَّارَقُطْنِيِّ[٩] عَلَى السِّتَّةِ، وَلِأَبِي إِسْحَاقَ الصَّرِيفِينِيِّ[١٠] رِجَالُ كُتُبِ الْعِشْرَةِ، وَكَذَا لِابْنِ الْمُلَقِّنِ[١١].

وَلِلْمُعِينِ أَبِي بَكْرِ ابْنِ نُقْطَةَ تَرَاجِمُ الرُّوَاةِ الَّذِينَ اتَّصَلَتْ مِنْ طَرِيقِهِمُ الْكُتُبُ

---

(١) طبع بتحقيق: محمد حسن محمد، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

(٢) هو: ابن قُطْلُوبُغا، محدث مشهور (ت ٨٧٩هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ٦/ ١٨٤.

(٣) انظر: السخاوي، الضوء، ٦/ ١٨٦؛ الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص٢١٠.

(٤) انظر: السخاوي، الضوء، ٦/ ١٨٦. وموطأ مالك برواية محمد الحسن الشيباني. نشرته: مؤسسة الرسالة، ناشرون، ط١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م. مع روايات أخرى.

(٥) انظر: ابن حجر، تعجيل المنفعة، ١/ ٢٣٩؛ السخاوي، الضوء، ٦/ ١٨٦؛ الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص٤٢.

(٦) انظر: ابن حجر، تعجيل المنفعة، ١/ ٢٤٠؛ السخاوي، الضوء، ٦/ ١٨٦؛ الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص٩٥.

(٧) انظر: السخاوي، الضوء، ٦/ ١٨٧.

(٨) الضوء، ٦/ ١٨٧.

(٩) الضوء: ٦/ ١٨٧.

(١٠) هو: إبراهيم بن محمد العراقي، حافظ (ت ٦٤١هـ). انظر: الذهبي، سير، ٢٣/ ٨٩.

(١١) له: إكمال تهذيب الكمال. حيث اختصر تهذيب المزي مع التذييل عليه. وتوجد نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية (رقم: ١٥ - مصطلح). انظر: مقدمة تحقيق، ابن الملقن، البدر المنير، ١/ ١٠٩.



السِّتَّةُ وَغَيْرُهَا مِنَ الْكُتُبِ وَالْمَسَانِيدِ[١] وَسَمّاهُ: «التَّقْيِيدُ»[٢] وَذَيَّلَ[٣] عَلَيْهِ التَّقِيُّ الْفَاسِيُّ الْمَكِّيُّ؛ وَكُلٌّ مِنْهُمَا فِي مُجَلَّدٍ.

وَلِشَيْخِنَا «تَعْجِيلُ الْمَنْفَعَةِ بِزَوَائِدِ رِجَالِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ» فِي مُجَلَّدٍ، وَسَبَقَهُ الشَّمْسُ الْحُسَيْنِيُّ فَجَمَعَ «التَّذْكِرَةُ فِي رِجَالِ الْعَشَرَةِ»[٤] وَاخْتَصَرَ «التَّهْذِيبُ» وَحَذَفَ مِنْهُ مَنْ لَيْسَ فِي السِّتَّةِ، وَأَضَافَ إِلَيْهِمْ مَنْ فِي «الْمُوَطَّأُ»، وَ«الْمُسْنَدُ» لِأَحْمَدَ، وَ«مُسْنَدُ» الشَّافِعِيِّ، وَ«مُسْنَدُ» أَبِي حَنِيفَةَ لِلْحَارِثِيِّ، إِلَى غَيْرِهَا[٥] مِمَّا يَطُولُ ذِكْرُهُ وَيَعْسُرُ حَصْرُهُ.

(وَ)[٦] قَالَ الخَطِيبُ فِي «جَامِعِهِ»[٧]: «وَمِنْ جُمْلَةِ مَا يَهْتَمُّ بِهِ الطَّالِبُ سَمَاعُ تَوَارِيخِ الْمُحَدِّثِينَ، وَكَلامِهِمْ فِي أَحْوَالِ الرُّوَاةِ، مِثْلُ كُتُبِ[٨] ابْنِ مَعِينٍ -رِوَايَةِ الْحُسَيْنِ بْنِ حِبَّانَ[٩] الْبَغْدَادِيِّ، وَعَبَّاسٍ الدُّورِيِّ، وَالْمُفَضَّلِ الغَلَابِيِّ- وَتَارِيخِ ابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ، وَحَنْبَلِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَخَلِيفَةَ بْنِ خَيَّاطٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ السَّرَّاجِ، وَأَبِي حَسَّانٍ الزِّيَادِيِّ[١٠]، وَأَبِي زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيِّ، وَكِتَابِ «الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ. قَالَ:

---

(١) في ز: المساند، وهو تحريف.

(٢) طبع في دائرة المعارف العثمانية -بحيدر آباد- الهند.

(٣) طبع بتحقيق: كمال يوسف، نشر: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ.

(٤) طبع بتحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، نشر: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ.

(٥) في أ: غيرهما، والمثبت من باقي النسخ.

(٦) ساقط من باقي النسخ.

(٧) انظر: الجامع لأخلاق الراوي، ص٣٥٣.

(٨) في الجامع: كتاب.

(٩) في ب: حيان، وهو تصحيف. وهو: صاحب ابن معين (ت ٢٣٢هـ). له كتاب: سؤالات؛ عن ابن معين غزير الفوائد. انظر: الذهبي، تاريخ، ٥/ ٨١٢.

(١٠) في ب: الزنادي، وهو تصحيف. وهو: الحسن بن عثمان، قاضي (ت ٢٤٢هـ). انظر: الذهبي،



وَيُرْبِي عَلَى هَذِهِ كُلِّهَا «تَارِيخُ» الْبُخَارِيِّ. ثُمَّ سَاقَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ ابْنِ عُقْدَةَ قَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا كَتَبَ ثَلَاثِينَ [أَلْفَ][1] حَدِيثٍ لَمَا اسْتَغْنَى عَنْهُ». انْتَهَى. [١٤٠]

أَوْ عَلَى أَهْلِ فَنٍّ مَخْصُوصٍ:

كَالْمُؤْتَلِفِ وَالْمُخْتَلِفِ، أَوِ الْمُتَّفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ، أَوِ الْكُنَى، أَوِ الْأَنْسَابِ، أَوِ الْأَلْقَابِ، أَوِ الْمُبْهَمَاتِ، أَوِ الْمُهْمَلَاتِ، أَوْ مَنْ عُرِفَ بِأَبِيهِ، أَوْ أُمِّهِ، أَوِ الْإِخْوَةِ (وَالْأَخَوَاتِ)[2] أَوِ السَّابِقِ، أَوِ اللَّاحِقِ، أَوِ الْوُحْدَانِ، أَوْ مَنْ رَوَى[3] عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، أَوْ عَنْ شَخْصٍ مَخْصُوصٍ؛ كَالرُّوَاةِ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَكَذَا «مَنْ رَوَى مِنَ[4] التَّابِعِينَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ» لِعَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ سَعِيدٍ[5]، وَمِنَ الصَّحَابَةِ عَنِ التَّابِعِينَ -كَمَا تَقَدَّمَ- وَعَنْ مَالِكٍ لِلدَّارَقُطْنِيِّ، وَالْخَطِيبِ -وَهُوَ أَحْفَلُهَا-[6] وَابْنِ فِهْرٍ[7]، وَأَبِي سَعِيدِ ابْنِ يُونُسَ، وَأَبَوَيْ الْقَاسِمِ: ابْنِ شَعْبَانَ وَابْنِ الطَّحَّانِ، وَلِأَبِي الْقَاسِمِ عِيسَى بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عِيسَى اللَّخْمِيِّ[8] فِي «الْمَسَالِكُ

تاريخ، ٥/ ١١١٨.

(١) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ ومن: الجامع لأخلاق الراوي. وانظر: ابن حجر، تهذيب، ٩/ ٤٨.

(٢) ساقط من ب.

(٣) في باقي النسخ: يروي.

(٤) في أ: عن، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: فتح المغيث.

(٥) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ١٦٦.

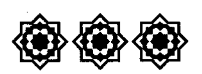
(٦) في ق، ز: أحفظها. وكتاب الدارقطني هو: أحاديث الموطأ وذكر اتفاق الرواة عن مالك..، طبع بتحقيق: هشام علي، نشر: مكتبة أهل الحديث، الشارقة.

(٧) هو: علي بن الحسن بن محمد ابن فِهْر الفِهْري، فقيه مالكي. انظر: ابن فرحون، الديباج المذهب، ٢/ ٩٤؛ الجواهر والدرر، ٣/ ١٢٥٧.

(٨) (ت ٦٢٩هـ). انظر: الذهبي، سير، ٢٢/ ٣١٥؛ تاريخ، ١٣/ ٨٩٩؛ ابن حجر، لسان، ٤/ ٤٠١.



فِي أَسْمَاءِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ مَالِكٍ» -فِي كُرَّاسَةٍ- وَلِلرَّشِيدِ الْعَطَّارِ فِي «الْأَعْلَامُ»[١]، وَعَنِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ فِي «تَصْنِيفَيْنِ» لِلضِّيَاءِ.



(١) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ١٢٦؛ الجواهر والدرر، ٣/ ١٢٥٧. وللرشيد العطار: مجرد أسماء الرواة عن مالك، طبع بتحقيق: سالم السلفي، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية،ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.



[مَنْ أَلَّفَ فِي الْمَعَاجِمِ]

أَوْ ضِدَّهُ، كَشُيُوخٍ لِشَخْصٍ مَخْصُوصٍ:

وَيُسَمَّى مُعْجَمًا، وَهُوَ: مَا يَكُونُ عَلَى الْحُرُوفِ، أَوْ مَشْيَخَةٍ، وَهُوَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ عَلَى الْبُلْدَانِ، وَهُوَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَوَّلِينَ. ثُمَّ تَارَةً يَكُونُ هُوَ الْجَامِعَ لِشُيُوخِهِ، وَتَارَةً غَيْرَهُ، وَلَا أَسْتَبْعِدُ زِيَادَتَهُمْ عَلَى الْأَلْفِ، وَلَمْ أَرَ فِي اسْتِيفَائِهِمْ فَائِدَةً، سِيَّمَا وَجُلُّهُمْ لَمْ يُتَرْجِمِ الشُّيُوخَ؛ كَكَثِيرِينَ مِمَّنْ جَمَعَ عَلَى الْفُنُونِ مَعَ اسْتِيفَائِي لِجُلِّهِمْ فِي «فَتْحُ الْمُغِيثِ»(١).

وَمِنْهُمْ: السِّلَفِيُّ لَهُ «مُعْجَمُ بَغْدَادَ»(٢)، وَ«مُعْجَمُ أَصْبَهَانَ»(٣)، وَ«مُعْجَمُ السَّفَرِ»، وَعِيَاضٌ(٤)، وَأَبُو سَعْدٍ(٥) ابْنُ السَّمْعَانِيِّ فِي «التَّحْبِيرُ»(٦) وَمِنْ قَبْلِهِ أَبُوهُ أَبُو الْمُظَفَّرِ(٧)،

---

(١) انظر مثلاً: ١/ ٥٤، ٤١١، ٢/ ٢٦١، ٤١٤، ٤٢١، ٣/ ٢٣١، ٣٣٩، ٤/ ٦، ١٣٩، ٤٩٠.

(٢) انظر: ابن رجب ذيل، ٢/ ٥٣٧؛ السيوطي، طبقات الحفاظ، ص٤٦٨؛ الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص١٣٧. وأفادت: بهيجة الحسيني أنه توجد نسخة في الإسكوريال (رقم: ١٧٨٣). انظر: مقدمة تحقيق: السلفي، معجم السفر، ١/ ٧٦-٨٢. وهناك أجزاء كثيرة منه في: المكتبة الشاملة الألكترونية.

(٣) انظر: الذهبي، سير، ٢١/ ٨-١٠، ١٩/ ٤٢؛ تاريخ، ١٠/ ٧٣٧، ١١/ ١٠٨، ١٢/ ٥٧١؛ الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص١٣٧. وانظر: بهيجة الحسيني، مقدمة تحقيق: السلفي، معجم السفر، ١/ ٨٢-٨٣.

(٤) له: الغُنْية في شيوخه. طبع بتحقيق: محمد بن عبدالكريم، نشر: الدار العربية للكتاب، ١٣٩٨هـ.

(٥) في ب: سعيد، وهو تحريف.

(٦) هو: التحبير في المعجم الكبير. تحقيق: منيرة ناجي، نشر: وزارة الأوقاف، بغداد، ١٣٩٥هـ.

(٧) هو: محمد بن منصور (ت ٥١٠). انظر: السمعاني، الأنساب، ٣/ ٣٠٠؛ الذهبي، تاريخ، ١١/ ١٤٤؛ ابن كثير، بداية، ١٦/ ٢٣٠. هذا وقد وهم روزنثال فترجم لجدّه!



وَأَبُو المَوَاهِبِ ابْنُ صَصْرَى[١]، وَابْنُ عَسَاكِرٍ[٢]، بَلْ لَهُ «مُعْجَمُ النِّسْوَانِ»[٣] أَيْضًا، وَابْنُ النَّجَّارِ لِبَغْدَادَ خَاصَّةً وَلِغَيْرِهَا، وَالْحَافِظُ عِزُّ الدِّينِ ابْنُ الْحَاجِبِ الْأَمِينِيُّ[٤] [١٤١] وَالمُنْذِرِيُّ[٥]، والرَّشِيدُ العَطَّارُ[٦]، وَابْنُ مَسْدِيٍّ[٧]، والدِّمْيَاطِيُّ، وَالْقُطْبُ الْحَلَبِيُّ، وَالْبِرْزَالِيُّ، وَأَبُو حَيَّانَ[٨]، وَالذَّهَبِيُّ فِي ثَلَاثَةٍ: «كَبِيرٌ»، وَ«لَطِيفٌ»، وَ«مُخْتَصٌّ»[٩] وَخَرَّجَهُ[١٠] لِلْعَلَاءِ[١١] عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دَاوُدَ بْنِ الْعَطَّار.

---

(١) هو: الحسن بن هبة الله الدمشقي، محدث (ت ٥٨٦هـ). وعن كتابه: معجم الشيوخ. انظر: الذهبي، سير، ٢١/ ٢٦٥؛ تاريخ، ١٢/ ٨١٥،٥٨٤.

(٢) معجم شيوخه. طبع بتحقيق: وفاء تقي الدين، نشر: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢١هـ.

(٣) انظر: الحموي، معجم الأدباء، ٤/ ٤٢؛ حاجي، كشف، ٢/ ١٧٣٧؛ الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص١٣٦.

(٤) هو: عمر بن محمد الدمشقي، محدث (ت ٦٣٠هـ). له: المعجم الكبير. انظر: الذهبي، سير، ٢٢/ ٣٧١؛ تاريخ ١٣/ ٥٥٦؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٥٧٨.

(٥) انظر: الذهبي، سير، ٢٢/ ٣٠٠، ٢٣/ ٢٦، ٣٢١؛ حاجي، كشف، ٢/ ١٧٣٥؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٥٨٦.

(٦) انظر: الذهبي، تاريخ، ١٥/ ٦٦؛ البغدادي، هدية، ٦/ ٥٢٤.

(٧) انظر: الذهبي، سير، ٢٠/ ٢٠٢، ٢٢/ ٣٩٢، ٢٣/ ٤٤؛ حاجي، كشف، ٢/ ١٧٣٥.

(٨) له: المنتخب من حديث شيوخ بغداد. لأبي العلاء محمود البخاري (ت ٧٠٠هـ) تخريج: ابن الظَّاهري (ت ٦٩٦هـ) انتخاب: أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ). طبع بتحقيق: رياض الطائي، نشر: دار النوادر، دمشق، ط١، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

(٩) في باقي النسخ: مختصر. وهو تحريف، والتصويب من: السخاوي نفسه في: الإعلان. وقد طبع الكتاب بتحقيق: محمد الهيلة.

(١٠) أي: «خرّج له أخوه لأمه من الرضاعة الشيخ شمس الدين الذهبي معجمًا...». انظر: ابن حجر، الدرر، ٣/ ٦.

(١١) في باقي النسخ: العلاء، وهو خطأ.



وَ«مُعْجَمُ» ابْنِ حَبيبٍ[(١)] - وَهُوَ بِخَطِّ الذَّهَبِيِّ فِي الْمُؤَيِّدِيَّةِ-[(٢)] وَابْنُ الْعَدِيمِ[(٣)]، وَالتَّقِيُّ ابْنُ رَافِعٍ[(٤)]، وَالْمَجْدُ إِسْمَاعِيلُ الْحَنَفِيُّ[(٥)]، وَالْجَمَالُ ابْنُ ظَهِيرَةَ[(٦)] تَخْرِيجَ الْأَقْفَهْسِي، وَالْبُرْهَانُ الْحَلَبِيُّ، جَمْعَ شَيْخِنَا[(٧)] وَابْنُ فَهْدٍ[(٨)]، وَشَيْخُنَا لِنَفْسِهِ[(٩)]، وَلِلْتَنُوخِيِّ[(١٠)]، وَلِلْقِبَابِيِّ[(١١)]، وَمَرْيَمَ الْأَذْرَعِيَّةِ[(١٢)]، وَغَيْرِهِمْ.

(١) هو: عمر بن حسن بن عمر بن حبيب الدمشقي (ت ٧٢٦هـ). قال ابن حجر: «وعمل لنفسه فهرسًا حافلًا وخَرّج له الذهبي معجمًا...». انظر: الدرر، ٣/ ١٥٨؛ السيوطي، طبقات الحفاظ، ص٥٢٦. هذا وقد وهم روزنثال فظنه الحسن بن عمر (ت٧٧٩هـ)!

(٢) هي: إحدى مدارس القاهرة. انظر: النعيمي، الدارس في تاريخ المدارس، ٢/ ٣٧٠.

(٣) قال الذهبيُّ: «وخَرّج له شيخنا ابن الظَّاهري مُعْجمًا في مجلدة...». انظر: تاريخ، ١٥/ ٣٤٢.

(٤) قال ابن حجر: «وجمع معجمه في أربع مجلدات». انظر: الدرر، ٣/ ٤٣٩. وقد نقل ابن حجر عنه كثيرًا.

(٥) هو: إسماعيل بن إبراهيم البلبيسي، قاضي (ت ٨٠٢هـ). انظر: ابن حجر، إنباء، ٢/ ١١٧؛ السخاوي، الضوء، ٢/ ٢٨٦.

(٦) هو: محمد بن عبدالله بن ظهيرة (ت ٨١٧هـ). وأفاد ابن حجر أنه معجمه في مجلد. انظر: إنباء، ٣/ ٤٦؛ السخاوي، الضوء، ٨/ ٩٣. ومعجمه هو: إرشاد الطالبين إلى شيوخ قاضي القضاة ابن ظهيرة جمال الدين، طبع بتحقيق: محمد الزاهي، نشر: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٩م.

(٧) في ب: لشيخنا، وهو تحريف. انظر: السخاوي، الضوء، ١/ ١٤٠.

(٨) انظر: الضوء، ١/ ١٤٠.

(٩) سبق الإشارة.

(١٠) هو: إبراهيم بن أحمد الدمشقي (ت ٨٠٠هـ). وعن معجمه. انظر: ابن حجر، الدرر، ١/ ١١؛ الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص١٣٨.

(١١) هو: عبدالرحمن بن نجم المقدسي، فقيه حنبلي (ت ٨٣٨هـ). قال ابن حجر: «خرّجْتُ له عنهم مشيخة». انظر: إنباء، ٣/ ٥٥٨-٥٥٩.

(١٢) هي: مريم بنت أحمد الأذرعي (ت ٨٠٥هـ). قال ابن حجر: «خرّجت لها معجما في مجلدة». انظر: إنباء، ٢/ ٢٥٤.



وَالْجَمَالُ ابْنُ مُوسَى، لِلزَّيْنِ أَبِي بَكْرٍ الْمَرَاغِي[١]، وَابْنُ فَهْدٍ لِنَفْسِهِ[٢] وَلِأَبِيهِ، وَلِابْنَي[٣] المَرَاغِيِّ، وَخَلْقٌ، وَالْمُصَنِّفُ لِنَفْسِهِ -وَهُوَ فِي ثَلَاثِ مُجَلَّدَاتٍ[٤]- وَلِلرَّشِيدِيِّ[٥]، وَالشِّهَابِ الْعُقْبِيِّ[٦]، وَالتَّقِيِّ الشُّمُنِّيِّ[٧]، وَغَيْرُهُمْ.

وَمِنَ الْقُدَمَاءِ فِي ذَلِكَ: أَبُو [يُوسُفَ][٨] يَعْقُوبُ الفَسَوِيُّ[٩] رَتَّبَهُمْ عَلَى

---

(١) المراغي، فقيه شافعي (ت ٨١٦هـ). وعن معجمه. انظر: ابن حجر، إنباء، ٣/ ٢٣؛ السخاوي، الضوء، ٧/ ١٦١. ومشيخة أبي بكر المراغي، طبع بتحقيق: محمد صالح، نشر: جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(٢) له: معجم الشيوخ. طبع بتحقيق: محمد الزاهي، نشر: المطابع الأهلية، السعودية، ١٤٠٢هـ.

(٣) في باقي النسخ: لابن. أولهم ما ذُكر؛ أما الآخر فيقول السخاوي: «محمد الكمال أبو الفضل أخو الذي قبله... روى عنه النجم بن فهد وذكره في معجمه...». (ت ٨٤٣هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ٧/ ١٦٢.

(٤) ذكره ضمن مؤلفاته. انظر: الضوء، ٨/ ١٧؛ فتح المغيث، ٢/ ٤٢١. وتوجد نسخة في المكتبة الأحمدية بحلب تأليف أحد تلاميذه، بعنوان: ثبت السخاوي، ضمن مجموع (١/ ٧٥). ونسخة في مكتبة تشستربتي (رقم: ٣٦٦٤/ ٣). انظر: مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص٥٤-٥٦؛ بدر العماش، السخاوي وجهوده، ١/ ١٧١-١٧٢.

(٥) هو: محمد بن عبدالله الخطيب الرشيدي (ت ٨٥٤هـ). قال السخاويُّ: «وخَرّجْتُ له مشيخة في مجلد قرضها شيخنا والعيني والعلاء القلقشندي وغيرهم». انظر: الضوء، ٨/ ١٠١-١٠٢. ومعجمه: العقد الثمين في مشيخة خطيب المسلمين الرشيدي. انظر: مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص ١١٢.

(٦) هو: أحمد بن محمد بن يوسف المعروف بالعقبي (ت ٨٦١هـ). انظر: الضوء، ٢/ ٢١٢. ومشيخته: الفتح القربى في مشيخة الشهاب العقبي. ذكره ضمن مؤلفاته. انظر: الضوء؛ ٨/ ١٥؛ مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص١١٧.

(٧) في أ: السمني، وهو تصحيف. وهو: أحمد بن محمد المالكي ثم الحنفي (ت ٨٧٢هـ). انظر: الضوء، ٢/ ١٧٤-١٧٨. ومشيخته ذكرها في: الضوء، ٨/ ١٥. انظر: مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص١٤٦.

(٨) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ، ومن: ترجمته.

(٩) طبع بتحقيق: محمد عبدالله، نشر: دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٣١هـ.



الْبُلْدَانِ الَّتِي دَخَلَهَا، ثُمَّ الْحَافِظُ أَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ(١)، ثُمَّ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْزَةَ الْأَصْبَهَانِيُّ(٢)، ثُمَّ الطَّبَرَانِيُّ فِي مُعْجَمَيْهِ: «الْأَوْسَطُ»، وَ«الصَّغِيرُ»، وَأَبُو أَحْمَدَ ابْنُ عَدِيٍّ الْجُرْجَانِيُّ(٣)، وَأَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ(٤)، وَأَبُو الشَّيْخِ(٥)، وَأَبُو أَحْمَدَ الْعَسَّالُ(٦)، وَأَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْمُقْرِئِ(٧)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَبَقَتِهِمْ.

وَمِنْ بَعْدِهِمْ: أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ(٨)، وَأَبُو الْحُسَيْنِ(٩) ابْنُ جُمَيْعٍ، وَأَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ(١٠)، وَأَبُو عَلِيٍّ ابْنُ شَاذَانَ(١١)، وَأَبُو الْحُسَيْنِ ابْنُ الْمُهْتَدِي بِاللهِ(١٢)، وَأَبُو

---

(١) طبع بتحقيق: حسين سليم أسد وزميله، نشر: دارالمأمون للتراث، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

(٢) انظر: الذهبي، سير، ١٦/ ٨٤.

(٣) انظر: الذهبي، سير، ١٦/ ١٥٥.

(٤) هو: أحمد بن إبراهيم (ت ٣٧١هـ). وكتابه طبع بتحقيق: عبدالله عمر البارودي، ١٤١٤هـ.

(٥) معجمه لم يصل إلينا.

(٦) انظر: الذهبي، سير، ١٦/ ١١، ١٤؛ السيوطي، طبقات الحفاظ، ص٣٦٢.

(٧) معجمه طبع بتحقيق: عادل سعد، نشر: مكتبة الرشد، السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.

(٨) انظر: الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص١٣٦.

(٩) في أ: حسين، والمثبت من باقي النسخ، ومن: ترجمته. ومعجمه طبع بتحقيق: عمر عبد السلام تدمري، نشر: مؤسسة الرسالة، ودار الإيمان، بيروت، ١٤٠٥هـ.

(١٠) هو: عَبْد بن أحمد المعروف بابن السَّمَّاك، محدث (ت ٤٣٤هـ). وعن معجمه. انظر: الذهبي، سير، ١٧/ ٥٥٥.

(١١) في أ: شادان، وهو تصحيف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: ترجمته. وله مشيخة كبرى، وهي عواليه عن الكبار، ومشيخة صغرى، وهي عن كل شيخ محدث. وتوجد للصغرى نسخة في الظاهرية (رقم: ٣٤٧ - حديث). انظر: الذهبي، سير، ١٧/ ٤١٧؛ تاريخ، ١٠/ ٦٢٢؛ حاجي، كشف، ٢/ ١٦٩٦؛ سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الأول، ص٤٧٦؛ نجم عبدالرحمن، استدراكات، ٤/ ٦٠١-٦٠٢. وقد طبعت الصغرى بتحقيق: عصام موسى، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية، السعودية، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

(١٢) هو: محمد بن علي، المعروف بابن الغَرِيق، محدث (ت ٤٦٥هـ). وقال الذهبيُّ: «ومشيخته



عَبْدِ اللهِ الْقُضَاعِيُّ[١].

أَوْ الْمُسَمَّوْنَ[٢] بِاسْمٍ خَاصٍ:

كَمَنِ اسْمُهُ «عَطَاءٌ»[٣] لِلطَّبَرَانِيِّ، أَوْ «عَبْدُ الْمُؤْمِنُ»[٤] لِلدِّمْيَاطِيِّ، أَوْ «عِوَضٌ» وَسَمَّاهُ مُؤَلِّفُهُ عِوَضٌ[٥]: «شِفَاءُ الْمَرَضِ فِيمَنْ تَسَمَّى[٦] بِعِوَضٍ»، أَوْ «أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ» لِشَيْخِنَا فِي آخَرِينَ[٧].

أَوْ عَلَى الْمُعَمَّرِينَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَصَدْرِ الإِسْلَامِ:

وَهُمْ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَخْبَارِيِّينَ[٨]، أَوْ فِي الْإِسْلَامِ [١٤٢] كَالذَّهَبِيِّ فِي كُرَّاسَةٍ[٩]، وَشَيْخِنَا[١٠]. أَوْ عَلَى «الشُّبَّانِ»[١١] كَابْنِ عَسَاكِرَ فِي جُزْءٍ.

في جزئين مروية». انظر: سير، ١٨/ ٢٤١-٢٤٤؛ الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص١٤١، خزانة التراث (٧٤٩٨١).

(١) انظر: الذهبي، سير، ١٨/ ٩٣.

(٢) في أ: المسمى، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) طبع بتحقيق: هشام إسماعيل، نشر: دار عالم الكتب، ١٩٨٥م.

(٤) هو: العقد المثمن فيمن يسمى بعبد المؤمن. انظر: حاجي، كشف، ٢/ ١١٥٢.

(٥) هو: عوض بن نصر المصري، فقيه حنفي (ت ٧٤٧هـ). وعن كتابه. انظر: ابن حجر، الدرر، ٣/ ٢٠٠.

(٦) في ق، ز: سمى.

(٧) هو: القصد الأحمد فيمن كنيته أبو الفضل واسمه أحمد. انظر: السيوطي، نظم العقيان، ص٤٩.

(٨) ألّف ابن الكلبي والهيثم بن عدي في: المُعَمَّرين. انظر: ابن النديم، فهرست، ص١٥٩. ولأبي حاتم السجستاني كتاب المعمَّرين، طبع قديمًا بتصحيح وتعليق: محمد الخانجي، نشر: مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٣هـ ١٩٠٥م.

(٩) له: أهل المئة فصاعدًا. طبع بتحقيق: بشار عواد، ونشرت: ١٩٧٣م. انظر: بشار عواد، الذهبي ومنهجه، ص١٥٩.

(١٠) له: الفئة بمن عاش من هذه الأمة مئة. انظر: السيوطي، نظم العقيان، ص٤٧.

(١١) هو: مناقب الشُّبّان. وهو في (١٥) جزءًا. انظر: الذهبي، سير، ٢٠/ ٥٥٩؛ تاريخ، ١٢/ ٤٩٥؛



أَوْ عَلَى وَقْتٍ مَخْصُوصٍ:

كَـ «عُنْوَانُ أَوْ أَعْوَانُ النَّصْرِ فِي أَعْيَانِ الْعَصْرِ»[1] لِلصَّلَاحِ الصَّفَدِيِّ فِي سِتِّ مُجَلَّدَاتٍ، و«مُجَّانِي الْهَصْرِ فِي أَعْيَانِ الْعَصْرِ»[2] لِأَبِي حَيَّانَ[3]؛ بَلْ لَهُ «النُّضَارُ فِي الْمَسْلَاةِ عَنِ (ابْنَتِهِ)[4] نُضَارٍ»[5] مُفِيدٌ، وَهُوَ شِبْهُ «الرِّحْلَةِ»[6] و«ذَهَبِيَّةُ الْقَصْرِ فِي أَعْيَانِ الْعَصْرِ»[7] لِلشِّهَابِ ابْنِ فَضْلِ اللهِ، وَالتَّقِيِّ الْمَقْرِيزِيِّ فِي «الْعُقُودُ الْفَرِيدَةُ» فِي مُجَلَّدَيْنِ، و«الدُّرَرُ الْكَامِنَةِ فِي أَعْيَانِ الْمِئَةِ الثَّامِنَةِ» لِشَيْخِنَا، وَ«الضَّوْءُ اللَّامِعُ لِأَهْلِ الْقَرْنِ التَّاسِعِ» لِكَاتِبِهِ.

وَنَحْوهُ مَنْ جَمَعَ عَلَى دَوْلَةٍ مَخْصُوصَةٍ:

كَـ «الرَّوْضَتَيْنِ فِي أَخْبَارِ الدَّوْلَتَيْنِ» لِأَبِي شَامَةَ، وَ«الذَّيْلُ»[8] عَلَيْهِ[9] لَهُ، وَهُمَا مُشْتَمِلَانِ عَلَى الْحَوَادِثِ أَيْضًا.

وَلِلِسَانِ الدِّينِ ابْنِ الْخَطِيبِ «طُرْفَةُ الْعَصْرِ فِي دَوْلَةِ بَنِي نَصْرٍ»[10] ثَلَاثُ

السيوطي، طبقات، ص٤٧٤.

(١) طبع بتحقيق: جماعة من الباحثين، نشر: دار الفكر، دمشق، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

(٢) نقل عنه ابن حجر انظر: الدرر، ٢/ ٤١١، ٣/ ٢٠٩، ٤٤٠، ٤٤١؛ حاجي، كشف، ٢/ ١٥٩١.

(٣) هو: الأندلسي (ت ٧٤٥هـ).

(٤) ليست في: الدرر.

(٥) وهو في مجلد ضخم. انظر: ابن حجر، الدرر، ٤/ ٣٠٧؛ حاجي، كشف، ٢/ ١٩٥٨.

(٦) سيذكره لاحقًا.

(٧) نقل عنه ابن حجر انظر: الدرر، ١/ ٧١، ٢٥٩، ٣٤٦، ٤٧٥؛ حاجي، كشف، ١/ ٨٢٩؛ البغدادي، هدية، ١/ ١١٠.

(٨) طبع بعناية: الكوثري، نشر: عزت العطار، ط٢، ١٩٧٤م.

(٩) في ب، ق: عليها.

(١٠) هو تاريخ آخر للدولة النصرية، ولقد أشار إليه ابن الخطيب في كتابه: الإحاطة. ويقول محمد



مُجَلَّدَاتٍ، وَ«رَقْمُ الْحُلَلِ فِي نَظْمِ الدُّوَلِ» أُرْجُوزَةٌ(١)، وَلِأَبِي بَكْرِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ أَيْبَكَ الدَّوَادَارِيِّ «النُّكَتُ الْمُلُوكِيَّةُ إِلَى الدَّوْلَةِ التُّرْكِيَّةِ»(٢) فِي مُجَلَّدٍ بِخَطِّهِ فِي الْكُتُبِ الْفَهْدِيَّةِ، وَلِلْبَدْرِ حَسَنِ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَبِيبٍ «دُرَّةُ الْأَسْلَاكِ فِي دَوْلَةِ الْأَتْرَاكِ»(٣) سَجْعٌ كُلُّهُ، وَذَيَّلَ عَلَيْهِ وَلَدُهُ طَاهِرٌ، وَلِلْمِقْرِيزِيِّ «السُّلُوكُ» فِي أَرْبَعِ مُجَلَّدَاتٍ، اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى مَنْ مَلَكَ مِصْرَ بَعْدَ زَوَالِ الدَّوْلَةِ الْفَاطِمِيَّةِ وَانْقِرَاضِهَا مِنَ الْمُلُوكِ الْأَكْرَادِ الْأَيُّوبِيَّةِ، وَالسَّلَاطِينِ الْمَمَالِيكِ التُّرْكِيَّةِ وَالْجَرْكَسِيَّةِ، وَمَا وَقَعَ فِي أَيَّامِهِمْ مِنَ الْحَوَادِثِ بِاخْتِصَارٍ(٤)، وَيَذْكُرُ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَا شَاءَ اللهُ مِنَ الْوَفَيَاتِ، وَانْتَهَى إِلَى سَنَةِ وَفَاتِهِ. وَ«ذَيَّلْتُ» عَلَيْهِ فِي «التِّبْرُ الْمَسْبُوكُ» وَكَذَا ذَيَّلَ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُهْمَلِينَ (وَ)(٥) مِمَّنْ لَا يُوثَقُ بِهِمْ وَلَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِمْ. [١٤٣]

أَوِ اقْتَصَرَ عَلَى إِفْرَادِ شَخْصٍ مَخْصُوصٍ.

عبدالله عنان: «ولم نعثر على أية نسخة مخطوطة من هذا الكتاب...». انظر: محمد عبدالله عنان، مقدمة تحقيق: لسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة، ١/ ٥٨؛ حاجي، كشف، ٢/ ١١١٠. وله كتاب آخر وهو: اللمحة البدرية في الدولة النصرية. وهو مختصر لتاريخ بنى نصر، طبع بالقاهرة ١٣٤٧هـ، بعناية: محب الدين الخطيب.

(١) نشر: المطبعة العمومية، تونس، ١٣١٦هـ.

(٢) لم أقف على هذا الكتاب؛ لكن له كتاب آخر وهو: كنز الدرر وجامع الغرر. حقق بعض أجزائه مجموعة من الباحثين. نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. والجزء الثامن هو: الدرة الزكية في أخبار الدولة التركية.

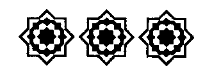
(٣) توجد نسخة في دار الكتب المصرية (رقم: ٦١٧٠ح). انظر: فؤاد سيد، فهرست المخطوطات، ١/ ٣٠٨-٣٠٩. طبع مع التكملة لابنه زين الدين طاهر، ١٨٤٦م. وقد طبع جزء منه بتحقيق: عفراء بنت هزاع، ماجستير، من (٦٥٦هـ) إلى (٦٧٧هـ)، نشر جامعة الرياض، كلية التربية، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

(٤) في باقي النسخ: بالاختصار.

(٥) ساقط من باقي النسخ. ولعله يقصد هنا: ابن تَغْرِي بَرْدِي وذيله: حوادث الدهور.



وَقَدْ عَقَدْتُ آخرَ «الْجَوَاهِرُ وَالدُّرَرُ»(١) لِذَلِكَ خَاتِمَةً لَمْ أُسْبَقْ إِلَيْهَا، اشْتَمَلَتْ عَلَى مَنْ [أَفْرَدَ](٢) السِّيرَةَ النَّبَوِيَّةَ، وَغَيْرَ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ -عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- وَمِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمِنَ الْخُلَفَاءِ، وَمِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَتْبُوعِينَ، وَمِنَ الْمُلُوكِ، وَمِنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَالْحُفَّاظِ، وَالْمُحَدِّثِينَ، وَالزُّهَّادِ، وَالشُّعَرَاءِ، فَلْيُرَاجَعْ مِنْ ثَمَّ.



---

(١) انظر: ٣/ ١٢٥١-١٢٧٨.

(٢) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.



[تَصَانِيفُ المُؤَلِّفِ][1]

وَمِنَ التَّصَانِيفِ: [وَ][2] وَلِي فِي ذَلِكَ لِأَصْحَابِ الْكُتُبِ السِّتَّةِ عِنْدَ خَتْمِ كُلٍّ مِنْهُمْ[3]، وَلِابْنِ هِشَام عِنْدَ خَتْمِ «سِيرَتُهُ»[4] (وَكَذَا لِابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ أَيْضًا)[5] وَلِلْبَيْهَقِيِّ عِنْدَ خَتْمِ «الدَّلَائِلُ»[6]، وَلِعِيَاضٍ عِنْدَ خَتْمِ «الشِّفَاءُ»[7]، وَلِلنَّوَوِيِّ - وَهِيَ حَافِلَةٌ[8]- وَلِلْعَضُدِ[9]، وَلِابْنِ هِشَامٍ النَّحْوِيِّ[10]، وَلِشَيْخِنَا[11] وَهِيَ فِي

---

(١) في هامش ب.

(٢) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) انظر: بدر العماش، السخاوي وجهوده، ١/ ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٤٩.

(٤) انظر: بدر العماش، السخاوي وجهوده، ١/ ٢٣٩؛ مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص٤٥. وطبع في: دار البشائر الإسلامية. بتحقيق: الحدادي، ٢٠٠٣م.

(٥) ساقط من ب. وانظر: بدر العماش، السخاوي وجهوده، ١/ ٢٤٣؛ مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص١٠٠.

(٦) انظر: بدر العماش، السخاوي وجهوده، ١/٢٤٨؛ مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص١٣٥.

(٧) انظر: بدر العماش، السخاوي وجهوده ١/ ٢٤٤؛ مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص١٠١. وطبع في: دار البشائر الإسلامية.

(٨) هو: المنهل العَذْب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي، طبع بتحقيق: أحمد فريد المزيدي، نشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

(٩) هو: عبدالرحمن بن أحمد الإيجي (ت ٧٥٦هـ). انظر: ابن حجر، الدرر، ٢/ ٣٢٢؛ بدر العماش، السخاوي وجهوده، ١/ ٣٠٥؛ مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص١٣٤.

(١٠) انظر: بدر العماش، السخاوي وجهوده، ١/ ٢٩٥-٢٩٦؛ مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص٤٩.

(١١) الجواهر والدرر. مطبوع.



مُجَلَّدَيْنِ أَوْ مُجَلَّدٍ نَفِيسَةٍ جِدًّا، وَالْخَاتِمَةُ الْمُشَارُ إِلَيْهَا(١) فِي آخَرِينَ، بَلْ أَفْرَدْتُ فِي ابْنِ عَرَبِيٍّ مُجَلَّدًا، وَحَاصِلُهُ فِي كُرَّاسَةٍ(٢)، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

كُلُّ هَذَا سِوَى تَصَانِيفِي فِي هَذَا السَّبِيلِ مِمَّا أَشَرْتُ إِلَيْهَا مُفَرَّقَةً: كَـ «التِّبْرُ الْمَسْبُوكُ فِي الذَّيْلِ عَلَى السُّلُوكِ» الْمُشْتَمِلِ عَلَى الْوَفَيَاتِ وَالْحَوَادِثِ مِنْ سَنَةِ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَثَمَانِ مِئَةٍ وَإِلَى آخِرِ الْوَقْتِ فِي مُجَلَّدَاتٍ، وَ«وَجِيزُ(٣) الْكَلَامِ فِي الذَّيْلِ عَلَى دُوَلِ الْإِسْلَامِ» اشْتَمَلَ عَلَيْهِمَا بِاخْتِصَارٍ جِدًّا إِلَّا فِي السِّنِينَ الْمُتَأَخِّرَةِ، وَهُوَ مِنْ سَنَةِ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَسَبْعِ مِئَةٍ إِلَى الْآنَ، فِي مُجَلَّدٍ أَوِ اثْنَيْنِ. وَ«الذَّيْلُ»(٤) عَلَى الْقُرَّاءِ لِابْنِ الْجَزَرِيِّ، وَعَلَى «قُضَاةُ مِصْرَ»(٥) لِشَيْخِنَا، كُلٌّ مِنْهُمَا فِي مُجَلَّدٍ، وَ«الضَّوْءُ اللَّامِعُ لِأَهْلِ الْقَرْنِ التَّاسِعِ» فِي خَمْسِ مُجَلَّدَاتٍ، وَ«الشِّفَاءُ مِنَ الْأَلَمِ فِي وَفَيَاتِ هَذَيْنِ الْقَرْنَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ مِنَ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ»(٦)، وَ«مُعْجَمُ مَنْ حَمَلْتُ عَنْهُ»(٧) فِي ثَلَاثِ مُجَلَّدَاتٍ ضَخْمَةٍ، وَجُمْلَةٌ كَـ «الْكُنَى»(٨) [١٤٤]

---

(١) في ب: إليها لها.

(٢) وموضوع كتابه كلام أهل العلم في ابن عربي، وإيراد عبارات من كتبه التي صنفها لبيان الحق والصواب فيه. انظر: بدر العماش، السخاوي وجهوده، ١/ ٣٠٦-٣٠٨. وقد قام: خالد بن العربي بتحقيقه كرسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ ١٤٢٢هـ.

(٣) في أ: خير، والمثبت من باقي النسخ، ومن: عنوانه المطبوع.

(٤) انظر: بدر العماش، السخاوي وجهوده، ١/ ٢٦٧؛ مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص٩٧.

(٥) طبع الذيل بتحقيق: جودة هلال وزميله، نشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م. انظر: بدر العماش، السخاوي وجهوده، ١/ ٢٦٧-٢٦٩؛ مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص٥٦-٥٧.

(٦) انظر: بدر العماش، السخاوي وجهوده، ١/ ٢٧١-٢٧٢؛ مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص١٠٣.

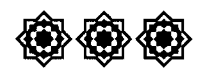
(٧) سبق الإشارة.

(٨) قال السخاوي: «ولي فيها أيضًا تصنيفٌ لم أُبَيِّضْه إلى الآن». انظر: فتح المغيث، ٤/ ٢٠٢؛ بدر



وَ«الأَلْقَابُ»[١] كُلٌّ مِنْهُمَا فِي مُجَلَّدٍ.

وَأَرْجُو مِنَ اللهِ -تَعَالَى- خَاتِمَةَ خَيْرٍ وَإِصْلَاحَ فَسَادِ الْقَلْبِ.



العماش، السخاوي وجهوده، ١/ ٢٣١.

(١) هو: عمدة الأصحاب في معرفة الألقاب. ذكره ضمن مؤلفاته. انظر: الضوء، ٨/ ١٧. وتوجد نسخة في دار الكتب المصرية (رقم: ٨٠٤٦ -حديث). انظر: بدر العماش، السخاوي وجهوده، ١/ ٢٨٨-٢٣١؛ مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص١١٢.



[مَعَاجِمُ الْبُلْدَانِ][1]

أَوْ عَلَى أَهْلِ بَلَدٍ مَخْصُوصٍ:

وَقَدْ رَتَّبْتُ مَنْ عَلِمْتُهُ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ عَلَى تَرْتِيبِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ فِي الْبِلَادِ.

كَـ «أَبِيوَرْدُ»[2]: لِأَبِي الْمُظَفَّرِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ إِسْحَاقَ الْأَبِيوَرْدِيِّ الْأَدِيبِ[3] فِي كِتَابِ [لَطِيفٍ][4] سَمَّاهُ: «نُهْزَةُ[5] الْحُفَّاظِ».

وَضُمَّ إِلَيْهَا: «نَسَا»[6] وَ«كُوفَنُ»[7] وَ«غَازْيَانُ»[8] وَغَيْرُهَا مِنْ أُمَّهَاتِ تِلْكَ النَّاحِيَةِ؛ قَالَهُ ابْنُ الْعَدِيمِ. وَلَعَلَّهُ الْمُشَارُ إِلَيْهِ فِي خُرَاسَانَ.

---

(١) في هامش ب. وهذا مبحث عن: التواريخ المحلية.

(٢) وهي: بلدة من بلاد خُراسان. انظر: السمعاني، الأنساب، ١/ ٧٩؛ قحطان الحديثي، التواريخ المحلية، ص٤٢-٤٤.

(٣) (ت ٥٠٧). انظر: الذهبي، تاريخ، ١١/ ٩٩؛ ابن كثير، بداية، ١٦/ ٢٢١.

(٤) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) في أ: نهرة، وفي ب: بهزة، وفي باقي النسخ: بهرة، وفي معجم الأدباء: نهزة، وقال البغدادي: «نهزة الحفاظ، وقيل: نزهة الحفاظ». انظر: معجم الأدباء، ٥/ ١٦٥، هدية العارفين، ٥/ ٨٢.

(٦) وهي: من بلاد خُراسان. انظر: السمعاني، الأنساب، ٥/ ٤٨٣، ٤٨٧؛ قحطان الحديثي، التواريخ المحلية، ص٦٩-٧٠. وكتابه: تاريخ نسا. نسبه له الذهبي، تاريخ، ١١/ ٩٩؛ حاجي، كشف، ١/ ٣٠٨.

(٧) وهي: بُليدة صغيرة من بلاد خُراسان. انظر: السمعاني، الأنساب، ٦/ ١٠٨؛ قحطان الحديثي، التواريخ المحلية، ص٦٥.

(٨) وجدتُ: غَزْنَيَان. وهي من قرى كِش الخُراسانية. انظر: الحموي، البلدان، ٤/ ٢٠١. وعند السبكي: «جَيْران». انظر: طبقات الشافعية، ٤/ ٤٣. وجَيْران هي: قرية بينها وبين أصبهان فرسخان. انظر: الحموي، البلدان، ٢/ ١٩٧-١٩٨.



وَ«أَذْرَبِيجَانُ»(١): لِابْنِ أَبِي الْهَيْجَاءِ(٢)........ (٣) الرَّوَّادِيِّ(٤).

وَ«أَرَّانُ»(٥): لِلْبَرْذَعِيِّ(٦).

وَ«إِرْبِلُ»(٧): لِلْبَهَاءِ أَبِي الْبَرَكَاتِ الْمُبَارَكِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْمُبَارَكِ بْنِ مَوْهُوبِ بْنِ الْمُسْتَوْفِي(٨) (وَهُوَ بِخَطِّهِ فِي خَمْسِ مُجَلَّدَاتٍ، وَأَكْثَرُ مَنْ فِيهِ مِنْ أُدَبَاءَ وَمُلُوكٍ)(٩) وَاخْتَصَرَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ الرَّيْحَانِيُّ(١٠) الْمَكِّيُّ.

وَ«إِسْتِرَابَاذُ»(١١): لِأَبِي سَعْدٍ(١٢) عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ إِدْرِيسَ الْإِدْرِيسِيِّ الْإِسْتِرَابَاذِيِّ(١٣)، وَلِأَبِي الْقَاسِمِ حَمْزَةَ بْنِ يُوسُفَ السَّهْمِيِّ

(١) انظر: الحموي، البلدان، ١/ ١٢٨.

(٢) انظر: حاجي، كشف، ١/ ٢٨١.

(٣) بياض في أ. وكُتب فوقها: «كذا».

(٤) في أ، ب، ق: الرواري، وفي ز: الرواد، والمثبت من: الصفدي، الوافي، ١/ ٤٨؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٨١.

(٥) انظر: الحموي، البلدان، ١/ ١٣٦.

(٦) في أ: للروعي، وهو تحريف، وفي باقي النسخ: للبردعي، والمثبت من: الصفدي، الوافي، ١/ ٤٨.

(٧) هي: مدينة كبيرة، تُعد من أعمال الموصل. انظر: الحموي، البلدان، ١/ ١٣٨.

(٨) كتابه: تاريخ إرْبل. لم يصل الكتاب كاملاً. طبع بتحقيق: سامي الصقار، نشر: دار الرشيد، العراق، ١٩٨٠م.

(٩) ساقط من ب.

(١٠) في جميع النسخ: الزنجاني، وهو تصحيف، والتصويب من: السخاوي، نفسه، التحفة اللطيفة، ١/ ٣٧٥، ابن ناصر الدين، توضيح المشتبه، ٤/ ٢٣١، ابن حجر، تبصير المنتبه، ٢/ ٦٦٢.

(١١) بلد كبير من أعمال طبرستان. انظر: الحموي، البلدان، ١/ ١٧٤.

(١٢) في كشف الظنون: سعيد، وهو تحريف.

(١٣) هو: حافظ ثقة (ت ٤٠٥هـ). وعن كتابه: تاريخ إسْتراباذ. انظر: السمعاني، الأنساب، ١/ ١٣٠؛



تَكْمِلَةُ تَارِيخِهَا[(١)].

وَ«إِسْكَنْدَرِيَّةُ»: لِأَبِي الْمُظَفَّرِ مَنْصُورِ بْنِ سَلِيمٍ[(٢)] (فِي أَرْبَعِ مُجَلَّدَاتٍ)[(٣)] وَلِأَبِي الْفَضَائِلِ..........[(٤)] وَجَمَعَ «فَضَائِلَهَا» أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْحَسَنِ الصَّبَّاغُ[(٥)].

وَلِمُحَمَّدِ بْنِ قَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ النُّوَيْرِيِّ السَّكَنْدَرِيِّ الْمَالِكِيِّ «صِفَةُ الْكَائِنَةِ الْعُظْمَى»[(٦)] الَّتِي وَقَعَتْ لِلْفِرِنْجِ فِي أَوَّلِ سَنَةِ سَبْعٍ وَسِتِّينَ [وَسَبْعِ مِئَةٍ] حِينَ مَلَكُوهَا وَنَهَبُوا أَمْوَالَهَا، وَأَسَرُوا نِسَاءَهَا وَرِجَالَهَا، فِي ثَلَاثِ مُجَلَّدَاتٍ، وَلَكِنَّهُ اسْتَطْرَدَ فِيهَا مِنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ؛ فَإِنَّهُ ابْتَدَأَهُ [١٤٥] بِصِفَةِ فَتْحِهَا، وَاسْتَمَرَّ بِحَيْثُ كَانَتِ الْوَقْعَةُ

الذهبي، سير، ١٧/ ٢٢٦؛ السيوطي، طبقات الحفاظ، ص٤١٥؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٨١.

(١) انظر: حاجي، كشف، ١/ ٢٨١. وقد طبع هذا المختصر في آخر تاريخ جرجان، بتحقيق: محمد عبدالمعيد خان، نشر: عالم الكتب، ٢٠١٢م.

(٢) هو: وجيه الدين الشافعي، محدث (ت ٦٧٣هـ). قال الذهبيُّ: «وصنّف تاريخًا للإسكندرية في مجلدتين». انظر: تاريخ، ١٥/ ٢٦٩؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٨٢، البغدادي، إيضاح، ٣/ ٤٥٨، هدية، ٦/ ٤٧٤. وتوجد نسخة في خزانة آياصوفيا (رقم: ٣٠٠٣، ٣٠٠٤). انظر: تذكرة النوادر من المخطوطات العربية، ص ٨٧.

(٣) ساقط من ب.

(٤) بياض في جميع النسخ.

(٥) توجد نسخة مخطوطة في المكتبة الظاهرية (حديث ١٦٣ ق ٢٨-٣٨). انظر: الألباني، المنتخب من مخطوطات كتب الحديث، ص ٩٣. وتوجد نسخة مصورة بجامعة الإسكندرية (رقم: ٧٧٩). انظر: السيد عبد العزيز سالم، تاريخ الإسكندرية، ص٥٩٩.

(٦) طبع بعنوان: الإلمام بالإعلام فيما جرت به الأحكام والأمور المقتضية في وقعة الإسكندرية. طبع بتحقيق: عزيز سوريال عطية، نشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الهند، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.



فِي جَانِبِ مَا ذُكِرَ كَالشَّامَةِ[١]!

وَ«إِشْبِيلِيَةُ»: فَلِأَبِي [بَكْرٍ][٢] مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ قَسُّومٍ الْإِشْبِيلِيِّ «مَجَالِسُ الْأَبْرَارِ فِي مُعَامَلَةِ الْخِيَارِ»[٣] يَشْتَمِلُ عَلَى أَخْبَارِ[٤] صُلَحَائِهَا.

وَ«أَصْبَهَانُ»: لِأَبِي عَبْدِ اللهِ حَمْزَةَ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمُؤَدِّبِ[٥]، وَلِأَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ ابْنِ مُوسَى بْنِ مَرْدَوَيْهِ[٦]، وَلِأَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو[٧] عَبْدِ الْوَهَّابِ ابْنِ الْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ مَنْدَهْ، هُوَ وَجَدُّهُ[٨]، وَأَبِي الشَّيْخِ ابْنِ حَيَّانَ[٩]، وَأَبِي نُعَيْمٍ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ -وَهُوَ أَجْمَعُهَا- عَلَى الْحُرُوفِ، فِي مُجَلَّدَيْنِ[١٠]، وَلِأَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَلِيٍّ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

---

(١) هذه الفقرة -بكاملها- في: الدرر الكامنة، ٤/ ١٤٢.

(٢) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ، ومن: الذهبي، تاريخ، ١٤/ ٣٠٠.

(٣) في تاريخ الإسلام: الجبّار.

(٤) في ب: أخيار، وهو تصحيف.

(٥) انظر: ابن النديم، الفهرست، ص ٢٢٤، السمعاني، الأنساب، ١/ ١٧٥؛ ابن الساعي، الدر الثمين في أسماء المصنفين، ص ٣٦٤، حاجي، كشف، ١/ ٢٨٢.

(٦) محدث أصبهان (ت٤١٠هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٧/ ٣٠٨؛ تاريخ الإسلام، ٧/ ٣١٦، ٣٥٨، ٨٣٤، ٩/ ١٤٨، حاجي، كشف، ١/ ٢٨٢.

(٧) انظر: حاجي، كشف، ١/ ٢٨٢. ويحيى - المذكور - حافظ محدث (ت حوالي ٥١١هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٩/ ٣٩٥.

(٨) انظر: ابن خلكان، وفيات، ٤/ ٢٨٩؛ الذهبي، تاريخ، ٨/ ٧٥٦، ٩/ ٧٥٥، ١٠/ ٥٧، ١١٥، ١١/ ٩٤، ١٠٠، ٦٢٨.

(٩) هو: طبقات المحدثين بأصبهان. طبع بتحقيق: عبد الغفور البلوشي، نشر: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ.

(١٠) طبع بتحقيق: سيد كسروي حسن، نشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ.



الْمُعَدِّلِ[1].

وَ«إِصْطَبُونَةُ»[2]: لِابْنِ إِدْرِيسَ.

وَ«إِفْرِيقِيَّةُ»[3]: لِأَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الرَّقِيقِ الْقَيْرَوَانِيِّ الْكَاتِبِ، فِي عِدَّةِ مُجَلَّدَاتٍ[4] (وَمُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْوَرَّاقِ[5] وَابْنِ الدَّبَّاغِ الْأَنْصَارِيِّ[6]، وَكَانَ فِي الْمِئَةِ السَّابِعَةِ مِنْ طَبَقَةِ الْمُنْذِرِيِّ)[7] وَلِأَبِي الْعَرَبِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ ابْنِ تَمِيمٍ التَّمِيمِيِّ الْقَيْرَوَانِيِّ الْحَافِظِ «طَبَقَاتُ»[8] أَهْلِهَا، وَعَمِلَ أَبُو بَكْرٍ الْمَالِكِيُّ

---

(١) محدث ثقة (ت ٤١٩هـ). انظر: الأصبهاني، تاريخ أصبهان، ٢/ ٢٨٣؛ الذهبي، سير، ١٧/ ٤٣٣-٤٣٤.

(٢) في أ: إصطنبولة، وفي ب: اصطيبونه، وفي ق، ز: أشبونة، وهو تحريف، والتصويب من: مصادر ترجمة ابن إدريس، وهو: محمد بن محمد بن إدريس، (ت٧٠٧هـ). وكتابه: الدرة المكنونة في محاسن إسطبونة (كذا بالسين). انظر: ابن الخطيب، الإحاطة، ٣/ ٥٣، الكتيبة الكامنة، ١/ ٧٢.

(٣) هو: اسم لبلاد واسعة قبالة جزيرة صقلية، وينتهي آخرها إلى قبالة جزيرة الأندلس. انظر: الحموي، البلدان، ١/ ٢٢٨.

(٤) هو: تاريخ إفريقية والمغرب. حقق: المنجي الكعبي قطعة منه، ونشر في: تونس، ١٩٦٨م. وحققه أيضًا: محمد عزب، نشر: دار الفرجاني، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

(٥) هو: أبو عبدالله التّاريخي (ت ٣٦٣هـ). وقال الضبيُّ: «ألّف بالأندلس للحكم المستنصر كتابًا ضخمًا في «مسالك إفريقية وممالكها»...». انظر: بغية الملتمس، ص١٢٢. وهذا الكتاب مفقود. وانظر: عبد الواحد ذنون، ابن عذاري، ص ١٩٦ - ١٩٩ .

(٦) كتابه: معالم الإيمان وروضة الرضوان في مناقب المشهورين من صلحاء القيروان. طبع بتحقيق: إبراهيم شبوح، نشر: مكتبة الخانجي، مصر، ط٢، ١٩٦٨م. وسيورده السخاوي لاحقًا مع اختلاف في اسم الكتاب.

(٧) ساقط من ب.

(٨) هو: طبقات علماء إفريقية وتونس. طبع بتحقيق: علي الشابي وزميله، نشر: الدار التونسية، ١٩٦٨م.



«عُلَمَاءَهَا»[١] وَكَذَا أَفْرَدَ «عُبَّادَهَا»[٢].

وَ«الْأَنْدَلُسُ»: لِأَبِي غَالِبٍ الْغَرْنَاطِيِّ[٣]، وَلِأَبِي عَبْدِ اللهِ الْحُمَيْدِيِّ وَسَمَّاهُ: «جَذْوَةُ الْمُقْتَبِسِ»[٤]، وَلِأَبِي الْوَلِيدِ ابْنِ الْفَرَضِيِّ («الِاحْتِفَالُ فِي تَرَاجِمِ الرِّجَالِ»[٥] -يَعْنِي مِنْ أَهْلِهِ وَالْوَارِدِينَ عَلَيْهِ- ابْتَدَأَهُ مِنْ أَوَّلِ الْمِئَةِ الثَّانِيَةِ إِلَى آخِرِ الْأَرْبَعِ مِئَةٍ)[٦] (وَذَيَّلَ عَلَيْهِ أَبُو الْقَاسِمِ خَلَفُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ بَشْكُوَالَ، وَسَمَّاهُ)[٧] بِـ«الصِّلَةِ»[٨]،

---

(١) هو: رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم. طبع بتحقيق: بشير البكوش، نشر: دار الغرب الإسلامي.

(٢) انظر: الهامش السابق.

(٣) هو: فرحة الأنفس في أخبار الأندلس. طبع بتحقيق: لطفي عبد البديع، نشر: مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٩٥٥م.

(٤) طبع بتحقيق: محمد بن تاويت الطنجي، القاهرة، ١٣٧٢هـ-١٩٥٢م.

(٥) المعروف أن أبا الوليد ابن الفَرَضي القرطبي (ت ٤٠٣هـ) كتابه مطبوع ومتداول، وهو: تاريخ علماء الأندلس. لكن ذكر ابن الخطيب هذا الكتاب بعنوان: الاحتفال في أعلام الرجال. ونسبه: لأبي بكر الحسن بن محمد بن مُفَرِّج. انظر: الإحاطة، ١/ ٨٣، ابن بشكوال، الصلة ١/ ١٩٥. فلا أدري هل هذه الفقرة الساقطة من (ب) مقحمة هنا! وعليه تكون كذا: «ولأبي الوليد ابن الفرضي، وذيوله: لابن بشكوال المسمّى بـ«الصلة»... »إلخ. وعند ذكر ابن مفرِّج تكون كذا: «ولابن مفرِّج الاحتفال في تراجم الرجال «يعني من أهله...». إلخ. وقال بشار عواد، معلقًا: «... فضلًا عن أن أحدًا ممن ترجم لابن الفرضي أو نقل من كتابه لم يذكر له مثل هذا العنوان، مما يقوي الحكم بوهم السخاوي في ذكر هذا العنوان». انظر: مقدمة تحقيق: ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ١/ ١٧.

(٦) ساقط من ب.

(٧) في باقي النسخ كذا: وذيوله لابن بشكوال المسمّى.

(٨) نشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م. ثم طبع بتحقيق: بشار عواد، نشر: دار الغرب الإسلامية، ط١، ٢٠١٠م.



ثُمَّ عَلَيْهَا(١) لِأَبِي جَعْفَرِ ابْنِ الزُّبَيْرِ(٢)، وَ«التَّكْمِلَةُ» لِأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ ابْنِ الْأَبَّارِ الْقُضَاعِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ، (وَ)(٣) «الذَّيْلُ وَالتَّكْمِلَةُ لِكِتَابَي الْمَوْصُولِ وَالصِّلَةِ»(٤) لِقَاضِي الْجَمَاعَةِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَنْصَارِيِّ الْمَرَّاكُشِيِّ(٥) وَهُوَ حَافِلٌ فِي مُجَلَّدَاتٍ.

(وَلِأَبِي عَبْدِ الْمَلِكِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ [١٤٦] الْقُرْطُبِيِّ لِلْأَنْدَلُسِ تَارِيخٌ عَظِيمٌ -فِي مُجَلَّدٍ- ذَيَّلَ عَلَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَفِيفٍ الْقُرْطُبِيُّ، وَابْنُ مُفَرِّجٍ، وَانْتَهَى إِلَى رَأْسِ الْأَرْبَعِ مِئَةٍ)(٦).

وَلِأَبِي [مَرْوَانَ](٧) حَيَّانَ بْنِ خَلَفِ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيِّ، وَهُوَ فِي تَصْنِيفَيْنِ، أَكْبَرُهُمَا يُسَمَّى «الْمُبِينُ»(٨) فِي سِتِّينَ مُجَلَّدًا، وَالْآخَرُ «الْمُقْتَبِسُ»(٩) فِي

---

(١) في أ: وعليها، والمثبت من باقي النسخ.
(٢) وهو: صلة الصلة. نشر بعضه ليفي بروفنسال، الرباط، ١٩٣٨م.
(٣) في باقي النسخ: ثم.
(٤) طبع بتحقيق: إحسان عباس، محمد بن شريفة، نشر: دار الثقافة، بيروت.
(٥) مؤرخ، أديب (ت ٧٠٣هـ). انظر: ابن فرحون، الديباج المذهب، ٢/ ٣٠٥.
(٦) هذه الفقرة ساقطة من باقي النسخ. وهي في: ترتيب المدارك.
(٧) في جميع النسخ: سرور، وهو خطأ، والتصويب من: القاضي عياض، ترتيب المدارك؛ ابن خلكان، وفيات، ٢/ ٢١٨؛ الذهبي، تاريخ، ١٠/ ٢٧٦.
(٨) في وفيات الأعيان وتاريخ الذهبي: المتين. وفي كشف الظنون كما أثبته السخاوي. وقال محمود علي مكي في مقدمة تحقيق: القرطبي، المقتبس، ص٦٨: «وقد ضاع هذا الكتاب». وقد قام: عبدالله محمد جمال بجمع نصوص الكتاب (المتين) المفقود من كتاب الذخيرة لابن بَسَّام، نشر: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٢م.
(٩) نُشر: من كتابه «المقتبس» قطعتان، إحداهما بعناية: ملشور انطوانية (باريس ١٩٣٧)، والثانية بعناية: عبدالرحمن الحجي (بيروت ١٩٦٥)، والثالثة بعناية: محمود مكي.



عَشْرِ مُجَلَّدَاتٍ، وَلِأَبِي عُمَرَ ابْنِ عَاتٍ «رَيْحَانَةُ التَّنَفُّسِ[١] فِي عُلَمَاءِ الْأَنْدَلُسِ»[٢]، وَلِأَبِي عَامِرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَامِرٍ الْبَلَوِيِّ الطُّرْطُوشِيِّ[٣] «دُرَرُ الْقَلَائِدِ وَغُرَرُ الْفَوَائِدِ فِي أَخْبَارِ الْأَنْدَلُسِ وَأُمَرَائِهَا وَطَبَقَاتِ عُلَمَائِهَا وَشُعَرَائِهَا»[٤] وَأَبُو حَيَّانَ وَزَادَ فِيهَا[٥].

وَجَمَعَ أَبُو عَبْدِ اللهِ ابْنُ حَارِثٍ فِي الْأَنْدَلُسِيِّينَ[٦] (وَأَوَّلُ مَنْ تَمَلَّكَ الْأَنْدَلُسَ مِنَ الْأُمَوِيِّينَ[٧] الْمَرْوَانِيِّينَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي الْعَاصِ الْأُمَوِيُّ الْمَرْوَانِيُّ، فَأَقَامَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ سَنَةً، وَقَامَ[٨] بَعْدَهُ ابْنُهُ هِشَامٌ، وَاسْتَمَرَّ الْمُلْكُ فِي أَوْلَادِهِ إِلَى رَأْسِ الْأَرْبَعِ مِئَةٍ)[٩].

(١) في كشف الظنون: النفس.

(٢) انظر: حاجي، كشف، ١/ ٩٤٠. وابن عات هو: أحمد بن هارون، حافظ (ت ٦٠٩هـ). انظر: الذهبي، سير، ٢٢/ ١٣-١٤.

(٣) في ب: الطرسوسي، وفي باقي النسخ: الطرطوسي، والمثبت من: مصادر ترجمته. انظر: الذهبي، تاريخ، ١٢/ ١٦١.

(٤) انظر: الزركلي، الأعلام، ٥/ ٣١٨. وانظر عن الكتاب ومحتواه: عبدالواحد ذنون، ابن عذاري المراكشي، ص ١١١-١١٦.

(٥) في باقي النسخ: وزنادقتها، وهو تحريف، لأني لم أجد أحدًا نسب له هذا العنوان، أو أنه ألَّف عن الزنادقة، والتصويب من: ب..

(٦) هو: محمد بن حارث الخُشَني (ت ٣٦١هـ). وكتابه: أخبار الفقهاء والمحدثين. طبع بتحقيق: ماريا لويسا، ولويس مولينا، مدريد، ١٩٩٢م. ويرى عبد الفتاح فتحي أن هذا الكتاب هو نفسه كتابه الآخر: تاريخ علماء الأندلس. انظر: التاريخ والمؤرخون، ١/ ٤٠٨-٤٤٠. وله: قضاة قرطبة، نشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٦م. وسيورده السخاوي لاحقًا.

(٧) في باقي النسخ: الأيوبين، وهو تحريف.

(٨) في باقي النسخ: وأقام.

(٩) هذه الفقرة بكاملها ساقطة من ب.



وَ«بَابُ الْأَبْوَابِ»[1]: لِمَمُّوسٍ[2] الدَّرْبَنْدِيِّ.

وَ[«بِجَايَةُ»][3] لِابْنِ الْحَاجِّ، وَفُضَلَاؤُهَا خَاصَّةً لِلْغِبْرِينِيِّ[4].

وَ«بُخَارَى»: لِغُنْجَارٍ (أَبِي عَبْدِ الله)[5] مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْبُخَارِيِّ الْحَافِظِ[6]، ([وَاخْتَصَرَهُ[7]] السِّلَفِيُّ، وَالأَصْلُ عِنْدِي)[8].

وَ«الْبَصْرَةُ»: لِابْنِ دَهْجَانَ[9]، وَلِعُمَرَ بْنِ شَبَّةَ[10] وَهُوَ فِي كُتُبِ [الْمُحِبِّ][11] ابْنِ الشِّحْنَةَ.

---

(١) هي: مدينة على بحر الخزر، وهي مدينة الدَرْبَنْد. انظر: الحموي، البلدان، ١/ ٣٠٣.

(٢) في باقي النسخ: لممسوس! وانظر: ابن النجار، ذيل تاريخ بغداد، ٢٠/ ١٥٩، ابن خير، فهرسته، ص ٢٣٩، الصفدي، الوافي بالوفيات، ٢٦/ ٤٢.

(٣) بياض في أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) في ب: للغريني، وهو تحريف. وكتابه: عنوان الدراية فيمن عُرف من العلماء في المئة السابعة ببجاية. طبع بتحقيق: عادل نويهض، نشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩.

(٥) ساقط من باقي النسخ.

(٦) وعن كتابه انظر: الحموي، معجم الأدباء، ٥/ ١٤٦؛ الذهبي، تاريخ، ٩/ ٢٠٦؛ سير، ١٧/ ٣٠٤؛ ابن كثير، بداية، ١٤/ ٦٤٨؛ الصفدي، الوافي، ١/ ٤٨؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٨٦.

(٧) بياض في أ، والمثبت من ق، ز.

(٨) ساقط من ب. وقال ابن حجر: «والموجود من هذا الكتاب هو انتقاء السِّلفي منه». انظر: المعجم المفهرس، ص ١٨٠.

(٩) انظر: الصفدي، الوافي، ١/ ٤٧. وهو: عمر بن دهجان البصري (ت ٦٥٦هـ). انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ١٤/ ٦٧٣. وقد نقل عنه ابن العديم في مواضع. انظر: بغية الطلب، ص ٧٦٤، ٧٨٨، ١٩٣١، ١٩٣٢، ٢٧٣٧، ٣٨٨١، ٤٢٧١، ٤٢٧٥.

(١٠) انظر: ابن النديم، الفهرست، ص ١٨٠؛ الذهبي، تاريخ، ٦/ ٣٧٦.

(١١) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.



وَ«بَغْدَادُ»: لِأَحْمَدَ ابْنِ أَبِي طَاهِرٍ[(١)]، وَلِابْنِ إِسْفَنْدِيَارَ[(٢)]، وَلِلْخَطِيبِ أَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ أَوْسَعُهَا (فِي عَشْرِ مُجَلَّدَاتٍ)[(٣)] وَعَلَيْهِ مُعَوَّلُ مَنْ بَعْدَهُ، وَذُيُولُهُ لِأَبِي سَعْدٍ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّمْعَانِيِّ [الْمَرْوَزِيِّ (فِي عَشْرِ مُجَلَّدَاتٍ فَأَقَلَّ)][(٤)] ثُمَّ ذَيَّلَ عَلَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَلِيٍّ الدُّبَيْثِيِّ، وَهُوَ عِنْدَ [١٤٧] السِّبْطِ، وَبِمَكَّةَ نُسْخَتَانِ، وَلِلْقَطِيعِيِّ[(٥)]، وَلِابْنِ النَّجَّارِ، وَهُوَ أَحْفَلُهَا (أَدْخَلَ فِيهِ مَا فِي كِتَابِ ابْنِ السَّمْعَانِيِّ وَابْنِ الدُّبَيْثِيِّ، وَزَادَ وَأَفَادَ؛ بِحَيْثُ كَانَ فِي سَبْعَةَ عَشَرَ مُجَلَّدًا، بِخَطِّ الْجَمَالِ ابْنِ الظَّاهِرِيِّ -فِي الْأَوْقَافِ الَّتِي بِجَامِعِ الْحَاكِمِ وَفُقِدَ بَعْضُهُ- وَذَيَّلَ[(٦)] عَلَيْهِ التَّاجُ عَلِيُّ ابْنُ أَنْجَبَ ابْنُ السَّاعِي خَازِنُ كُتُبِ الْمُسْتَنْصِرِيَّةِ بِبَغْدَادَ، يُقَالُ إِنَّهُ فِي نَحْوِ ثَلَاثِينَ مُجَلَّدًا، وَكَذَا)[(٧)] ذَيَّلَ عَلَيْهِ التَّقِيُّ ابْنُ رَافِعٍ، وَهُوَ فِي ثَلَاثِ مُجَلَّدَاتٍ[(٨)] وَلِأَبِي سَعْدٍ أَيْضًا مِمَّا فِيهِ تَرَاجِمُ الْأَنْسَابِ وَالْمُعْجَمِ، وَلِابْنِ رَافِعٍ أَيْضًا «الْمُعْجَمُ» وَ«الْوَفَيَاتُ».

---

(١) طبع بتحقيق: إحسان الثامري، نشر: دار صادر، بيروت. وهو كتاب: أخبار الخلفاء -نفسه- الذي مَرّ سابقًا.

(٢) انظر: الصفدي، الوافي، ١/ ٤٧؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٩٨.

(٣) ساقط من ب.

(٤) ساقط من أ، وما بين الأقواس ساقط من ب، والمثبت من باقي النسخ. وقال بشار عواد: «لم يصل إلينا، ولا وصل مختصر الذهبي، ووصلت قطعة من مختصر ابن منظور». انظر تعليقه على: الذهبي، تاريخ، ١/ ٨. هذا وقد نقل الذهبيُّ في تاريخه عن ذيل السمعاني كثيرًا. انظر مثلًا: ١١/ ٤٣٢، ٥٢١، ٥٧٥، ٥٩٤، ٦٨٦، ٨١٦، ٨٤٤، ٩٩٢، ١٠١١. وتوجد نسخة مخطوطة من مختصر ابن منظور لذيل تاريخ بغداد للسمعاني في جامعة كمبردج، إنجلترا. انظر: خزانة التراث (٧٢٤٦٤).

(٥) انظر: ابن رجب، ذيل، ٣/ ٤٥٦؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٨٨. وهو: درة الإكليل في تتمة التذييل. وجدير بالذكر أن الدكتور محمد القدحات قد جمع هذا الذيل المفقود من المصادر المختلفة.

(٦) انظر: محمد القدحات، ابن الساعي، مج ٢٩،ع٢، مجلة دراسات، ص٤٤٧-٤٤٨.

(٧) هذه الفقرة بكاملها ساقطة من ب.

(٨) انظر: حاجي، كشف، ١/ ٢٨٨. وقد سبق الإشارة إلى المنتخب.



وَكَذَا لأَبِي (بَكْرٍ)[١] عُبَيْدِ اللهِ[٢] ابْنِ أَبِي الفَرَجِ[٣] المَارَسْتَانِيِّ[٤] تَارِيخٌ سَمَّاهُ: «دِيوَانُ الْإِسْلَامِ الْأَعْظَمِ بِمَدِينَةِ السَّلَامِ»[٥] لَكِنَّهُ مَا تَمَّمَهُ؛ مَعَ قَوْلِ ابْنِ الدُّبَيْثِيِّ: «إِنَّ مُصَنَّفَهُ لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ»[٦] وَقَدِ اخْتَصَرَ «تَارِيخَ» الْخَطِيبِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ كَـ: ابْنِ مُكَرَّمٍ[٧] وَالذَّهَبِيِّ.

«**بَلْخُ**»[٨]: طَبَقَاتُهَا لِأَبِي[٩] إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ ابْنِ دَاوُدَ الْمُسْتَمْلِيِّ[١٠] وَعَمِلَ لَهَا تَارِيخًا فِي مُجَلَّدٍ نَاصِرُ الدِّينِ أَبُو الْقَاسِمِ مُحَمَّدُ ابْنُ يُوسُفَ الْمَدِينِيِّ الْحَنَفِيُّ مُؤَلِّفُ «النَّافِعُ»[١١] فِي فِقْهِهِمْ، وَهُوَ فِي كُتُبِ ابْنِ فَهْدٍ؛ رَتَّبَهُ عَلَى الْحُرُوفِ، وَبَدَأَ بِالْمُحَمَّدِينَ، ثُمَّ بِالْأَحْمَدِينَ، ثُمَّ بِإِبْرَاهِيمَ، وَذَكَرَ

---

(١) ساقط من ب.

(٢) في ب: عبدالله.

(٣) في جميع النسخ: الفتح، وهو تحريف، والتصويب من: الذهبي، المختصر المحتاج إليه، ١٥/ ٢٣٠.

(٤) أديب، طبيب متهم بالكذب (ت ٥٩٩هـ). انظر: الذهبي، سير، ٢١/ ٣٩٧. والمشهور بـ: ابن المارَسْتانية.

(٥) انظر: ابن الساعي، تاريخ، ص ١١٨؛ ابن أبي أصيبعة، طبقات الأطباء، ص٣٧٣؛ الصفدي، الوافي، ١/ ٤٧؛ ابن مفلح، المقصد الأرشد، ٢/ ٧١، البغدادي، هدية، ٥/ ٦٤٩.

(٦) وقال أيضًا: «وكان سوّد تاريخًا لبغداد». انظر: الذهبي، المختصر المحتاج إليه، ١٥/ ٢٣٠.

(٧) في ق، ز: سكرم، وهو تحريف. وابن مكرم هو: ابن منظور -صاحب لسان العرب- (ت ٧١١هـ). انظر: ابن حجر، الدرر، ٤/ ٢٦٢-٢٦٤.

(٨) هي: مدينة مشهورة بخُراسان، وهي الآن في أفغانستان. انظر: الحموي، البلدان، ١/ ٤٧٩؛ ماليز، الأطلس التاريخي، ص ١٧٨.

(٩) في ق، ز: لابن، وهو تحريف.

(١٠) هو: محدث (ت ٣٧٦هـ). انظر: السمعاني، الأنساب، ٥/ ٢٨٧؛ الذهبي، تاريخ، ٨/ ٤٢٤؛ سير، ١٦/ ٤٩٢. وعن كتابه انظر: قحطان الحديثي، التواريخ المحلية، ص٢٩.

(١١) سبق الإشارة إليه.



الْكُنَى مَعَ الْأَسْمَاءِ، وَأَفْرَدَ لِشُعَرَائِهَا مُؤَلَّفًا وَقَالَ: إِنَّهُ اسْتَمَدَّ فِي تَأْلِيفِ[1] تَارِيخِهِ مِنْ «الطَّبَقَاتُ»[2] لِأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْجُوبِيَارِيِّ[3] الْوَرَّاقِ الَّذِي عَمِلَهُ تَارِيخًا لَهَا وَرَتَّبَهُ عَلَى الْأَعْصَارِ لَا عَلَى الْحُرُوفِ. وَمِنْ أَخْبَارِ عُلَمَائِهَا لِأَبِي إِسْحَاقَ الْمُبْدَأُ بِهِ، (وَأَنَّهُ)[4] رَتَّبَهُ عَلَى الْحُرُوفِ[5] (وَرَوَى فِيهِ بَعْضَ مَا لَا يَنْبَغِي. وَمِنْ ذِكْرِ عُلَمَائِهَا لِعَلِيِّ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ طَاهِرٍ الْبَلْخِيِّ[6] الْقَرِيبِ الْعَصْرِ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْمَذْكُورِ، وَرَتَّبَهُ عَلَى الطَّبَقَاتِ)[7]. [١٤٨]

وَمِنْ كِتَابِ «البَهْجَةُ» الْمَوْضُوعِ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبَيْهِ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ، وَبَعْضِ أَصْحَابِهِمْ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَهُمْ مِنْ بَلْخ. وَفِيهِمْ مَنْ شَرْطُ كِتَابِهِ قَرِيبُ الثَّلَاثِينَ، وَآخِرُ مَنْ فِيهِ: أَبُو اللَّيْثِ الزَّاهِدُ السَّمَرْقَنْدِيُّ، وَاسْتُمِدَّ فِيهِ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَيْضًا.

وَمِنْ كِتَابِ «الكَشْفُ»[8] لِعَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْحَارِثِيِّ[9]؛ فَإِنَّ فِيهِ جَمَاعَةً مِنْ بَلْخَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَوْرَدَ أَسَانِيدَهُ بِهَا.

---

(١) في أ: تأليفه، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) انظر: الحموي، البلدان، ٥/ ٢٠٨؛ قحطان الحديثي، التواريخ المحلية، ص٢٩.

(٣) في أ: الجويباري، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) ساقط من باقي النسخ.

(٥) في ب: الطبقات.

(٦) حافظ ثقة (ت ٣٢٣هـ). انظر: ابن الجوزي، المنتظم، ١٣/ ٣٥٤؛ الذهبي، تاريخ، ٧/ ٤٧٩؛ سير، ١٥/ ٦٩. وعن كتابه انظر: قحطان الحديثي، التواريخ المحلية، ص٢٩.

(٧) ساقط من ب.

(٨) هو: كشف الآثار في مناقب أبي حنيفة. انظر: الذهبي، سير، ١٥/ ٤٢٤؛ القرشي، الجواهر المضية، ٢/ ٣٤٥؛ حاجي، كشف، ٢/ ١٨٣٧. وفي الجواهر والدرر: كشف الأسرار. انظر: ٣/ ١٢٥٥. وتوجد نسخة في مكتبة معهد البيروني، طشقند (٣١٠٥). انظر: خزانة التراث (١١١٦٦٣).

(٩) مشهور بالأستاذ، ضعفه جماعة (ت ٣٤٠هـ). انظر الهامش السابق.



«بَلَنْسِيَةُ»[١] لِابْنِ عَلْقَمَةَ[٢].

«بَيْتُ الْمَقْدِسِ»: جَمَعَ «تَارِيخَهُ وَفَضَائِلَهُ»[٣] أَبُو الْقَاسِمِ مَكِّيُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ ابْنِ الرُّمَيْلِيِّ الْمَقْدِسِيُّ الْحَافِظُ[٤] وَمَا أَكْمَلَهُ، وَ«فَضَائِلَهُ» (فِي كُرَّاسَةٍ)[٥] أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْوَاسِطِيُّ (الْخَطِيبُ)[٦] وَالصَّلَاحُ أَبُو سَعِيدٍ خَلِيلُ ابْنُ كَيْكَلْدِي الْعَلَائِيِّ[٧] وَأَبُو مَنْصُورٍ...[٨].

وَلِلْعِمَادِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَامِدٍ الْأَصْبَهَانِيِّ الْكَاتِبِ «الْفَتْحُ الْقِسِيُّ فِي الْفَتْحِ الْقُدْسِيِّ» فِي مُجَلَّدَيْنِ، وَلِلْحَافِظِ أَبِي بَكْرِ ابْنِ الْمُحِبِّ «تَجْرِيدُ مَنْ نَزَلَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ»[٩].

(وَلِلْبُرْهَانِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ التَّاجِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سِبَاعٍ الْفَزَارِيِّ ابْن

---

(١) هي: مدينة مشهورة بالأندلس. انظر: الحموي، البلدان، ١/ ٤٩٠.

(٢) هو: محمد بن الخلف (ت ٥٠٩هـ). قال الذهبيُّ: «صَنّف «تاريخ بَلَنْسِية»، وحمله الناسُ عنه على سوء رصفه». انظر: تاريخ، ١١/ ١٢٥؛ الصفدي، الوافي، ١/ ٤٩؛ ابن الخطيب، الإحاطة، ١/ ٨٣؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٨٩؛ عبدالواحد ذنون، ابن عذاري المراكشي، ص ١٢٣-١٢٧.

(٣) انظر: الذهبي، تاريخ، ١٠/ ٧٢٩؛ البغدادي، هدية، ٦/ ٤٧١؛ شهاب الله بهادر، معجم ما ألف في فضائل وتاريخ المسجد الأقصى، ص ٣٧-٣٨.

(٤) فقيه شافعي (ت ٤٩٢هـ). انظر: ابن عساكر، تاريخ، ٦٠/ ٢٥٤؛ الحموي، البلدان، ٣/ ٧٣، الذهبي، سير ١٩/ ١٧٨ - ١٧٩.

(٥) ساقط من ب.

(٦) ساقط من ب. وانظر عن كتابه الفضائل: شهاب الله بهادر، معجم ما ألف في فضائل وتاريخ المسجد الأقصى، ص ٣٣-٣٤.

(٧) انظر: شهاب الله بهادر، معجم ما ألف في فضائل وتاريخ المسجد الأقصى، ص ٩٦.

(٨) بياض في أ، ق، ز.

(٩) انظر: بهادر، معجم ما ألف في فضائل الأقصى، ص ١٠٥.



الْفِرْكَاحِ[١] «بَاعِثُ النُّفُوسِ عَلَى زِيَارَةِ الْقُدْسِ الْمَحْرُوسِ»[٢] فِي كُرَّاسَةٍ)[٣].

«إِلْبِيرَةُ»[٤]: لِلْغَافِقِيِّ سَعِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْحُسَيْنِ[٥].

«بَيْهَقُ»[٦]: لِعَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ.

«تَكْرِيتُ»[٧]: جَمَعَ شُيُوخَهَا عَبْدُ اللهِ بْنُ سُوَيْدَةَ[٨] التَّكْرِيتِيُّ.

«تِلْمِسَانُ» وَهِيَ بَيْنَ بِجَايَةَ وَفَاسَ: لِابْنِ الأَصْفَرِ[٩] وَلِابْنِ هَدِيَّةَ[١٠].

---

(١) هو: فقيه شافعي (ت ٧٢٩هـ). انظر: الإسنوي، طبقات، ٢/ ٢٩٠؛ ابن حجر، الدرر، ١/ ٣٤.

(٢) انظر عن مخطوطاته وطبعاته: شهاب الله بهادر، معجم ما ألف في فضائل وتاريخ المسجد الأقصى، ص ٨٥-٩٣.

(٣) ساقط من ب.

(٤) هي: من بلاد الأندلس. انظر: الحموي، البلدان، ١/ ٢٤٤.

(٥) وهناك تاريخ في علماء إلبيرة. لمحمد بن عبدالواحد المَلّاحي. انظر: الذهبي، تاريخ، ١٣/ ٥٨٥؛ سير، ٢٢/ ١٦٢؛ ابن الخطيب، الإحاطة، ١/ ٨٣.

(٦) هي: ناحية كبيرة، كثيرة البلدان والعمارة من نواحي نيسابور. انظر: الحموي، البلدان، ١/ ٥٣٧. وعلي ابن زيد المعروف بـ: ابن فندق، وكتابه: تاريخ بيهق، طبع، نشر: دار اقرأ، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ.

(٧) هي: بلدة مشهورة بين بغداد والموصل، وهي إلى بغداد أقرب. انظر: الحموي، البلدان، ٢/ ٣٨.

(٨) في ز: سويد، وهو خطأ. والمشار إليه هو: عبدالله بن علي بن عبدالله، محدث ضعيف (ت ٥٨٤هـ) وقيل غير ذلك. قال ابن النجّار: «كان مجازفًا مُخلِّطًا في الرواية، ضعيفًا لا يُوثق به، وكان قد جمع مجلدين تاريخًا لتكريت فطالعته فوجدت فيه من التخليط والغلط الفاحش ما يدلُّ على كَذِب مصنِّفه وجَهْله». انظر: ابن حجر، لسان، ٣/ ٣١٩؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٨٩. وقال ابن الدُّبيثي: «كان فيه تساهل في الرواية». انظر: الذهبي، تاريخ، ١٢/ ٧٧٩.

(٩) هو: سعيد بن عيسى ابن الأصفر (ت ٤٦٢هـ). انظر: الذهبي، تاريخ، ١٠/ ١٦٤؛ ابن الخطيب، الإحاطة، ١/ ٨٣؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٨٩.

(١٠) في جميع النسخ: هدبة، وهو تصحيف، والتصويب من: مصادر ترجمته. والمشار إليه: محمد ابن



«تِنِّيسُ»[١]: عَمِلَ فَضَائِلَهَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْمُحْسِنِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ غَانِمٍ[٢] الْخَطِيبُ فِي كِتَابٍ سَمَّاهُ: «الْعَرُوسُ فِي فَضَائِلِ تِنِّيسَ»[٣].

«تِهَامَةُ وَالْحِجَازُ»: أَخْبَارُهُمَا لِابْنِ[٤] غالب. [١٤٩]

«تُونُسُ» مَدِينَةٌ بِالْغَرْبِ مِنْ بِلَادِ إِفْرِيقِيَّةَ: «فُقَهَاؤُهَا»[٥] للتَّمِيمِيِّ.

«جُرْجَانُ»[٦]: لِحَمْزَةَ بْنِ يُوسُفَ السَّهْمِيِّ[٧].

(وَهُوَ عِنْدِي، وَاخْتَصَرَهُ الضِّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ)[٨].

«الْجَزِيرَةُ»[٩]: لِأَبِي عَرُوبَةَ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مَعْشَرٍ الْحَرَّانِيِّ[١٠]،

منصور بن علي بن هَدِيَّة القرشي (ت ٧٣٥هـ). انظر: ابن الخطيب، الإحاطة، ١/ ٨٣، حاجي، كشف، ١/ ٢٨٩؛ البغدادي، هدية، ٦/ ١٤٩؛ الزركلي، الأعلام ٧/ ١١٢، كحالة، مؤلفين، ١٢/ ٥٢.

(١) هي: جزيرة في بحر مصر (المتوسط). انظر: الحموي، البلدان، ٢/ ٥١.

(٢) في جميع النسخ: غنائم، وهو تحريف، والتصويب من: ابن عساكر، تاريخ دمشق، ١٦/ ١٥٤، ١٩/ ٣٧١، مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ٢/ ١٩.

(٣) نقل عنه ابن العديم. انظر: بغية الطلب، ٥/ ٢٤٧٥، مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ٢/ ١٩، ١٠/ ١٨٣، ١٢/ ٢٩٦.

(٤) في الوافي بالوفيات: لأبي. انظر: ١/ ٤٩. ولعله هو: تمام بن غالب القرطبي (ت ٤٣٦هـ). ولقد نسب له البغدادي: أخبار تهامة. انظر: هدية، ٥/ ٢٤٥.

(٥) هو: طبقات علماء تونس. مطبوع.

(٦) هي: مدينة مشهورة بين طبرستان وخُراسان. انظر: الحموي، البلدان، ٢/ ١١٩.

(٧) طبع بتحقيق: عبدالرحمن المعلمي، نشر: حيدر آباد.

(٨) ساقط من ب.

(٩) وهي: بلاد بين دجلة والفرات. انظر: الحموي، البلدان، ٢/ ١٣٤.

(١٠) حافظ (ت ٣١٨هـ). وعن كتابه انظر: السمعاني، الأنساب، ٢/ ٥٥؛ الذهبي، سير، ١٤/ ٥١١.



وَكَذَا لِتِلْمِيذِهِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلَّانَ الْحَرَّانِيِّ الْحَافِظِ «تَارِيخُهَا»[١].

«الْجَزِيرَةُ الْخَضْرَاءُ» بِالْأَنْدَلُسِ: لِابْنِ خَمِيسٍ[٢]، وَ«شُعَرَاؤُهَا»[٣] لِابْنِ الْقَطَّاعِ[٤]، وَلِأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ بَسَّامٍ «الذَّخِيرَةُ فِي مَحَاسِنِ أَهْلِ الْجَزِيرَةِ»[٥] عَوَّلَ فِيهِ عَلَى تَارِيخِ أَبِي مَرْوَانَ ابْنِ حَيَّانَ[٦] فِي مُجَلَّدَاتٍ.

«حَرَّانُ»: عَمِلَ تَارِيخَهَا أَبُو الثَّنَاءِ حَمَّادُ بْنُ هِبَةَ اللهِ بْنِ حَمَّادِ بْنِ الْفَضْلِ[٧] الْحَرَّانِيُّ[٨]، وَكَمَّلَ عَلَيْهِ أَبُو الْمَحَاسِنِ ابْنُ سَلَامَةَ بْنِ خَلِيفَةَ الْحَرَّانِيُّ[٩]، وَكَتَبَهُ السَّيْفُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيُّ[١٠] بِخَطِّهِ.

«حَلَبُ»: جَمَعَ (لَهَا)[١١] تَارِيخًا - مِنْ سَنَةِ تِسْعِينَ وَأَرْبَعِ مِئَةٍ؛ يَتَضَمَّنُ أَخْبَارَ

---

(١) انظر: الذهبي، سير، ١٦/ ٢٠.

(٢) في ز: خَمِس، وهو تحريف. وفي الإحاطة: خمسين. انظر: ١/ ٨٣. وفي كشف الظنون: ابن حمد يس. انظر: ١/ ٢٩٠.

(٣) هو: الدرة الخطيرة في المختار من شعراء الجزيرة. انظر: القفطي، إنباه، ٢/ ٢٣٧؛ الذهبي، تاريخ، ١١/ ٢٤١. وطبع بتحقيق: بشير البكوش، نشر: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٥م.

(٤) هو: علي بن جعفر الأغلبي الصقلي، لغوي كاتب، (ت ٥١٥هـ). انظر: القفطي، إنباه، ٢/ ٢٣٦-٢٣٩؛ الذهبي، تاريخ، ١١/ ٢٤١.

(٥) طبع بتحقيق: إحسان عباس، بيروت، ١٩٧٨م.

(٦) في ب: حبان، وهو تصحيف.

(٧) في تاريخ الإسلام: الفضيل.

(٨) هو: محدث، مؤرخ (ت ٥٩٨هـ). انظر: الذهبي، تاريخ، ١٢/ ١١٤٠؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٩١.

(٩) انظر: الصفدي، الوافي، ١/ ٤٧؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٩١. ولقد جمع إحسان عباس نصوصًا منه. انظر: شذرات من كتب مفقودة، ص ١٦٧-١٧٤.

(١٠) هو: خطيب حَرّان (ت ٦٣٩هـ). انظر: ابن رجب، ذيل، ٣/ ٤٨٠.

(١١) ساقط من باقي النسخ.



الْفِرِنْجِ وَأَيَّامَهُمْ، وَخُرُوجَهُمْ إِلَى الشَّامِ مِنَ السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ وَمَا بَعْدَهَا- أَبُو الْفَوَارِسِ حَمْدَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ حَمْدَانَ التَّمِيمِيُّ الْأَثَارِبِيُّ(١) ثُمَّ الْحَلَبِيُّ؛ سَمَّاهُ: «الْقُوتُ»(٢).

وَلِلْكَمَالِ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْعَدِيمِ فِي تَارِيخِهَا كِتَابٌ حَافِلٌ سَمَّاهُ: «بُغْيَةُ الطَّلَبِ» وَقَفْتُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْهُ.

وَذَيَّلَ عَلَيْهِ الْعَلَاءُ ابْنُ خَطِيبِ النَّاصِرِيَّةِ فِي مُجَلَّدَاتٍ(٣)، وَمِنْ قَبْلِهِ ابْنُ عَشَائِرَ(٤).

«حِمْصُ»: لِأَحْمَدَ بْنِ عِيسَى(٥)، وَ«مَنْ نَزَلَهَا مِنَ الصَّحَابَةِ»(٦) لِعَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ سَعِيدٍ، وَلِأَبِي بَكْرِ ابْنِ صَدَقَةَ (وَيُنْظَرُ إِنْ كَانَ غَيْرَ الْأَوَّلِ)(٧).

---

(١) في أ: الأباربي، وفي ق، ز: الأتاربي، وهو تصحيف، والتصويب من: مصادر ترجمته. انظر: ابن عساكر، تاريخ ١٥/ ١٦١. والأثاربي: هي نسبة إلى أثارب، وهي قلعة حصينة بين حلب وأنطاكية. انظر: السمعاني، الأنساب، ١/ ٨٢.

(٢) وعند ابن العديم: «المفوف».انظر: ٦/ ٢٩٢٦-٢٩٢٧.

(٣) انظر: ابن حجر، إنباء، ١/ ٥؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٩١-٢٩٢، وحقق الجزء الأول منه: صالح السلمي، في رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة، ١٤٣٣هـ.

(٤) في ب: ابن عساكر، وهو تحريف. والمشار إليه هو: محمد بن علي ابن أبي العشائر، حافظ، مؤرخ (ت ٧٨٩هـ). انظر: ابن حجر، الدرر، ٤/ ٨٥. وذيله في (٤) أسفار. انظر: ابن حجر، إنباء، ١/ ٣٤٥.

(٥) هو: أحمد بن محمد بن عيسى الحِمْصي (ت بعد ٣٠٠هـ). وعن كتابه انظر: الذهبي، تاريخ، ٣/ ٢٠، ٤/ ٣٢٩، ٧/ ١٧٢؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٩٢؛ سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص ٢١١-٢١٢.

(٦) سبق الإشارة إليه.

(٧) ساقط من باقي النسخ.



«خُرَاسَانُ»(١): لِلْأَبِيوَرْدِيِّ(٢)، وَلِلْحَاكِمِ(٣) «أَخْبَارُ عُلَمَائِهَا»(٤)، وَلِأَبِي زَيْدٍ الْبَلْخِيِّ «مَحَاسِنُ أَهْلِهَا»(٥) (وَلِأَبِي الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ السَّلَامِيِّ «أَخْبَارُ وُلَاتِهَا»(٦) وَقَفْتُ عَلَى تَلْخِيصِهِ لِلْحَافِظِ الْجَمَالِ أَبِي الْمَحَاسِنِ [١٥٠] يُوسُفَ ابْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَحْمُودٍ الْيَغْمُورِيِّ بِخَطِّهِ فِي كَرَارِيسَ)(٧).

«الْخَلِيلُ»: زِيَارَتُهُ(٨) لِمَكِّيِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الرُّمَيْلِيِّ.

«خُوارَزْمُ»(٩): لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ (الرَّحَّالِ)(١٠) أَبِي مُحَمَّدٍ مَحْمُودِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ

---

(١) هي: بلاد واسعة، وتشتمل على أمهات من البلاد. انظر: الحموي، البلدان ٢/ ٣٥٠؛ قحطان الحديثي، التواريخ المحلية، ص٥٦.

(٢) انظر: الصفدي، الوافي، ١/ ٤٨؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٩٢.

(٣) هو: الحاكم صاحب المستدرك (ت ٤٠٥هـ).

(٤) انظر: الصفدي، الوافي، ١/ ٤٨؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٩٢؛ سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الأول، ص ٤٥٧.

(٥) سرد ابن النديم في: الفهرست، ص٢٢٣-٢٢٤، قائمة مطوّلة بكتب البَلْخي ولم يذكر هذا الكتاب! لكن أشار في موضع آخر بقوله: «قال البلخي في كتاب فضائل خراسان...». انظر: ص ٨٢. وقال أيضًا: «قال البلخي في كتاب محاسن خراسان». انظر: ص ٣٠١. على أن الحموي يذكر لأبي زيد البَلْخي: فضائل بَلْخ. انظر: معجم الأدباء، ١/ ٣٧٥.

(٦) سبق الإشارة إليه.

(٧) هذه الفقرة بكاملها ساقطة من ب.

(٨) لإسحاق بن إبراهيم التدمري: مثير الغرام إلى زيارة قبر الخليل عليه السلام. انظر: السخاوي، الضوء، ٢/ ٢٧٦؛ حاجي، كشف، ٢/ ١٥٨٩. وانظر عن نسخه: الزركلي، الأعلام، ١/ ٢٩٣؛ وانظر عن كتاب الرميلي: بهادر، معجم ما ألف في فضائل الأقصى، ص ٣٨.

(٩) ليست مدينة بل هي ناحية بجملتها. انظر: الحموي، البلدان، ٢/ ٣٩٥؛ قحطان الحديثي، التواريخ المحلية؛ ص٥٧-٦١.

(١٠) ساقط من باقي النسخ.



عَبَّاسِ بْنِ أَرْسَلَانَ الْخُوارَزْمِيِّ[١] (صَاحِبِ كِتَابِ «الْكَافِي فِي الْفِقْهِ»)[٢] وَعَصْرِيِّ أَبِي الْقَاسِمِ ابْنِ عَسَاكِرَ، وَهُوَ فِي نَحْوِ ثَمَانِ مُجَلَّدَاتٍ (كِبَارٍ)[٣] انْتَقَى مِنْهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ[٤] لِمُطَهَّرِ[٥] الدِّينِ الْكَاشِيِّ[٦].

«دَارَيَّا»[٧]: لِعَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَبِي عَلِيٍّ الْخَوْلَانِيِّ[٨].

«دِمَشْقُ»: لِابْنِ عَسَاكِرَ -فِي ثَمَانِينَ مُجَلَّدًا، وَنُسْخَةُ الْمَحْمُودِيَّةِ فِي سَبْعَةٍ وَخَمْسِينَ- افْتَتَحَهُ بِأَخْبَارِهَا، ثُمَّ بِسِيرَةٍ نَبَوِيَّةٍ، خَتَمَهَا بِبَابٍ فِي الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَلَ ذَلِكَ فِي ثَلَاثِ مُجَلَّدَاتٍ وَشَيْءٍ، ثُمَّ دَخَلَ فِي الْأَسْمَاءِ، وَافْتَتَحَ بِالْأَحْمَدِينَ، وَ«ذَيْلُهُ»[٩] لِوَلَدِهِ الْقَاسِمِ[١٠]، وَقَدِ اخْتَصَرَ الْفَاضِلِيُّ[١١] «تَارِيخَ» ابْنَ

---

(١) (ت ٥٦٨هـ). انظر: الذهبي، تاريخ، ١٢/ ٣٩٨. وعن تاريخه. انظر: الحموي، البلدان، ٣/ ٣٧٧، الذهبي، تاريخ، ١٢/ ٣٩٩؛ سير ١٦/ ١٩٤، ١٩٦، ١٧/ ٢١٨، ٢١٩، ٢٠/ ٢٨٨، ٣٣٦، ٥١٠؛ الحديثي، التواريخ المحلية، ص٣٢-٣٣.

(٢) ساقط من ب. وعن كتابه الكافي انظر: البغدادي، هدية، ٦/ ٤٠٤.

(٣) ساقط من باقي النسخ.

(٤) انظر: حاجي، كشف ١/ ٢٩٤؛ بشار عواد، الذهبي ومنهجه، ص٢٥٦.

(٥) في باقي النسخ: لمظهر، والتصويب من: الصفدي، الوافي.

(٦) في أ: الكاسي، وفي ب، ق: الكاشني، وفي ز: الكاساني، والتصويب من: الصفدي، الوافي، ١/ ٥٨.

(٧) هي: قرية من قرى دمشق بالغوطة. انظر: الحموي، البلدان، ٢/ ٤٣١.

(٨) كتابه: تاريخ داريا. طبع بتحقيق: سعيد الأفغاني، نشر في دمشق، ١٩٧٥م.

(٩) قال الصفدي: «ولم يكمل». انظر: الوافي، ١/ ٤٨؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٩٤.

(١٠) محدث كأبيه (ت ٦٠٠هـ). انظر: الذهبي، تاريخ، ١٢/ ١٢٢٤؛ سير، ٢١/ ٤٠٥-٤١١. وتوجد نسخة مخطوطة في الظاهرية. انظر: طلال سعود، موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق، ١/ ٩٢.

(١١) لم أعرفه! ولعلها محرّفة عن (أبي الفضل) وهو ابن منظور اللغوي (ت ٧١١هـ). فله مختصر تاريخ دمشق، وقد طبع بتحقيق: جماعة من الباحثين، نشر: دار الفكر، دمشق، ١٤٠٤هـ.



عَسَاكِرِ، وَكَذَا أَبُوشَامَةَ فِي اثْنَيْنِ[(١)] «كَبِيرٌ» وَ«صَغِيرٌ»، بَلْ ذَيَّلَ[(٢)] عَلَيْهِ عُمَرُ بْنُ الْحَاجِبِ فِي خَمْسَةٍ، وُجِدَ مِنْهُ الْأَخِيرُ، وَهُوَ ضَخْمٌ[(٣)]، وَالذَّهَبِيُّ -وَهُوَ بِخَطِّهِ- فِي عَشَرَةِ أَجْزَاءٍ[(٤)].

وَ«فُتُوحُهَا»: لِأَبِي إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَزْدِيِّ الْبَصْرِيِّ[(٥)]، وَلِلْوَاقِدِيِّ[(٦)].

وَ«فَضَائِلُهَا»: لِلرَّبَعِيِّ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شُجَاعٍ[(٧)]، وَلِإِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَزَارِيِّ[(٨)].

وَلِأَبِي حُذَيْفَةَ إِسْحَاقَ بْنِ بِشْرٍ الْقُرَشِيِّ[(٩)] «فُتُوحُ الشَّامِ وَالرُّومِ وَمِصْرَ وَالْعِرَاقِ

---

(١) انظر: حاجي، كشف ١/ ٢٩٤، وأفاد أن الكبير في (١٥) مجلدًا. وقد وصلت بعض الأجزاء، توجد مخطوطة في مكتبة برنستن في برلين. انظر: طلال سعود، موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق، ١/ ٩٣.

(٢) انظر: الصفدي، الوافي، ١/ ٤٨؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٩٤.

(٣) انظر: طلال سعود، موارد ابن عساكر، ١/ ٩٢.

(٤) انظر: بشار عواد، الذهبي ومنهجه، ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٥) في أ: المعري، وفي باقي النسخ: المصري، وهو تحريف، والتصويب من: مصادر ترجمته. انظر: الذهبي، تاريخ، ٣/ ٩٥٢. وكتابه: فتوح الشام. طبع بتحقيق: وليم ناسوليس الإرلندي، كلكته، ١٨٥٤م. انظر: سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص٩٧.

(٦) انظر مخطوطاته ومطبوعاته: سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص١٠٣.

(٧) مؤرخ (ت ٤٤٤هـ). انظر: الذهبي، تاريخ، ٩/ ٦٦١، وكتابه فضائل الشام. طبع بتحقيق الألباني، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

(٨) كتابه: الإعلام بفضائل الشام. ولقد اختصره من فضائل الشام للربعي. وتوجد نسخة خطية في دار الكتب المصرية (رقم: ٧٧٣٣. ح) (٣٥٥١ ج). انظر: فؤاد سيد، فهرست المخطوطات، ١/ ٦٢.

(٩) هو: مؤرخ ضعيف (ت ٢٠٦هـ). انظر: الحموي، أدباء، ٢/ ١٦٢؛ الذهبي، تاريخ، ٥/ ٢٧؛ سير، ٩/ ٤٧٧-٤٧٩.



وَالْمَغْرِب»[١]. وَلِأَحْمَدَ بْنِ الْمُعَلَّى[٢] الدِّمَشْقِيِّ «جُزْءٌ» فِي خَبَرِ الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ بِدِمَشْقَ وَبِنَائِهِ[٣].

وَ«دُنَيْسِرُ»[٤]: لِأَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ الْخَضِرِ التُّرْكِيِّ الْـمُتَطَبِّبِ الدُّنَيْسِرِيِّ[٥]، سَمَّاهُ: «حِلْيَةُ السِّرِّيِّيْنِ مِنْ خَوَاصِّ[٦] الدُّنَيْسِرِيِّينَ».

«الرَّقَّةُ»[٧]: لِأَبِي عَلِيٍّ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَن الْقُشَيْرِيِّ الْحَرَّانِيِّ[٨]، وَلِأَبِي عَرُوبَةَ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَوْدُودٍ الْحَرَّانِيِّ. [١٥١]

«الرَّيُّ»[٩]: لِأَبِي الْحَسَنِ ابْنِ بَابَوَيْهِ[١٠]، وَلِأَبِي [سَعْدٍ][١١] مَنْصُورٍ الآبِيِّ[١٢].

---

(١) انظر: ابن النديم، فهرست، ص١٥٠؛ ابن الساعي، الدر الثمين، ص ٣٠١؛ حاجي، كشف، ٢/ ١٢٣٧.

(٢) في أ: المعلى بن المعلى، وهو وهم. وانظر ترجمته: الذهبي، تاريخ، ٦/ ٦٩٤.

(٣) انظر: صلاح الدين المنجد، المؤرخون الدمشقيون وآثارهم المخطوطة، ص ٦٨.

(٤) هي: بلدة عظيمة من نواحي الجزيرة قرب ماردين. انظر: الحموي، البلدان، ٢/ ٤٧٨.

(٥) في ق: الدينسري، وهو تصحيف.

(٦) في أ: أخبار، والمثبت من باقي النسخ. وقد طبع بتحقيق: إبراهيم صالح، نشر: مجمع اللغة العربية، ط١، ١٩٨٦م، وط٢، نشر: دار البشائر، ١٩٩٢م.

(٧) هي: مدينة مشهورة على الفرات. انظر: الحموي، البلدان، ٣/ ٥٨.

(٨) هو: نزيل الرَّقة ومؤرخها (ت٣٣٤هـ). انظر: الذهبي، تاريخ، ٧/ ٦٨٣. ولتاريخ الرقة نسخة خطية في دار الكتب الظاهرية. انظر: ياسين السوّاس، فهرس مجاميع المدرسة العمرية، ص١٧٧. وطبع بتحقيق: إبراهيم صالح، نشر: دار البشائر، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

(٩) انظر: الحموي، البلدان ٣/ ١١٦-١٢٢.

(١٠) في أ، ق: بانويه، وهو تصحيف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: مصادر ترجمته. وهو: علي بن الحسين بن موسى، فقيه شيعي (ت ٣٢٩هـ). انظر: ابن النديم، فهرست، ص٣٣٥. وقد مرَّ سابقًا.

(١١) زيادة من: مصادر ترجمته.

(١٢) هو: أديب شاعر (ت ٤٢١هـ). وكتابه ذكره ونقل عنه: الحموي، أدباء، ٢/ ٢٥١؛ البلدان،



«زَبِيدُ»(١): لِعُمَارَة بْنِ [أَبِي](٢) الْحَسَنِ الْحَكَمِيِّ الْيَمَنِيِّ الشَّافِعِيِّ الْفَرَضِيِّ الشَّاعِرِ؛ سَمَّاهُ: «الْمُفِيدُ فِي أَخْبَارِ زَبِيدَ»(٣).

[«سَامَرَّاءُ»](٤): لِابْنِ أَبِي الْبَرَكَاتِ(٥).

[«سَبْتَةُ»](٦): لِعِيَاضٍ.

«سَمَرْقَنْدُ»(٧): (لِأَبِي الْعَبَّاسِ الْمُسْتَغْفِرِيِّ(٨)، وَ)(٩) لِأَبِي(١٠) سَعْدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ (مُحَمَّدِ)(١١) بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ إِدْرِيسَ الْإِدْرِيسِيِّ(١٢) الْإِسْتِرَابَاذِيِّ(١٣)

١/ ٥١؛ الذهبي، تاريخ، ٨/ ٧١٧؛ الصفدي، الوافي، ١/ ٤٨؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٩٥؛ البغدادي، هدية، ٦/ ٤٧٣.

(١) هي: مدينة في اليمن. انظر: الحموي، البلدان، ٣/ ١٣١.

(٢) زيادة من: مصادر ترجمته. انظر: ابن خلكان، وفيات، ٣/ ٤٣١.

(٣) طبع بتحقيق: محمد بن علي الأكوع، نشر: طبعة العلم، ١٩٧٩م.

(٤) بياض في أ، والمثبت من باقي النسخ، وسامرّاء هي: بلدة على دجلة فوق بغداد. انظر: الحموي، البلدان، ٣/ ١٧٣-١٧٨.

(٥) انظر: الصفدي، الوافي، ١/ ٤٨؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٩٥؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٥٠٦.

(٦) بياض في أ، والمثبت من باقي النسخ. وهي: بلدة من قواعد بلاد المغرب. انظر: الحموي، البلدان، ٣/ ١٨٢. وكتاب القاضي عياض هو: العيون الستة في أخبار سبتة. انظر: ابن الخطيب، الإحاطة، ١/ ٨٣؛ حاجي، كشف ١/ ٢٩٥.

(٧) يقال لها بالعربية: سُمْران. انظر: الحموي، البلدان، ٣/ ٢٤٦-٢٥٠؛ الحديثي، التواريخ المحلية، ص٦١-٦٣.

(٨) انظر: حاجي، كشف، ١/ ٢٩٦؛ سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص٢٢٩.

(٩) ساقط من ب.

(١٠) في أ: وأبي، والمثبت من باقي النسخ.

(١١) ليست في باقي النسخ.

(١٢) في ب: الضريسي، وهو تحريف.

(١٣) في أ، ق: الأردستاني، وفي ب: الأرُستاني، وفي ز: الأسترابادي، وهو تحريف. وعن كتابه انظر:



الْحَافِظِ، وَ(لِأَبِي حَفْصٍ)[١] عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ النَّسَفِيِّ «الْقَنْدُ فِي ذِكْرِ عُلَمَاءِ سَمَرْقَنْدَ»[٢] (وَقَدْ اخْتَصَرَهُ[٣] الضِّيَاءُ المَقْدِسِيُّ)[٤].

«شَقُورَةُ» نَاحِيَةٌ بِقُرْطُبَةَ مِنْ بِلَادِ الْأَنْدَلُسِ[٥]: لِابْنِ إِدْرِيسَ[٦].

«شِيرَازُ»[٧]: لِأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشِّيرَازِيِّ الْقَصَّارِ[٨]، وَكَذَا لِأَبِي الْقَاسِمِ الشِّيرَازِيِّ[٩] وَجَمَعَ مَعَهَا[١٠] فَارِسَ.

«الصَّعِيدُ»: لِعَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْكَاتِبِ[١١]، وَلِلْكَمَالِ جَعْفَرِ الْأَدْفُوِيِّ «الطَّالِعُ السَّعِيدُ الْجَامِعُ (أَسْمَاءَ)[١٢] الْفُضَلَاءِ[١٣] وَالرُّوَاةِ بِأَعْلَى الصَّعِيدِ» رَتَّبَهُ

الذهبي، سير ١٧/ ٢٢٦؛ الصفدي، الوافي، ١/ ٤٨؛ الحديثي، التواريخ المحلية، ص٣٣؛ سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص٢٢٧.

(١) ساقط من باقي النسخ.

(٢) انظر: الصفدي، الوافي، ١/ ٤٨؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٩٦. وطبع بتحقيق: نظر الفاريابي، نشر مكتبة الكوثر، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

(٣) انظر: الحديثي، التواريخ المحلية، ص٣٣.

(٤) ساقط من ب.

(٥) انظر: الحموي، البلدان ٣/ ٣٥٥.

(٦) انظر: ابن الخطيب، الإحاطة، ١/ ٨٣.

(٧) هو: بلد عظيم من بلاد فارس. انظر: الحموي، البلدان، ٣/ ٣٨٠.

(٨) انظر: الصفدي، الوافي، ١/ ٤٨؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٩٦.

(٩) هو: هبة الله بن عبدالوارث، ثقة حافظ (ت ٤٨٥هـ). انظر: الذهبي، تاريخ، ١٠/ ٥٥٤؛ ابن كثير، بداية، ١٦/ ١٣٤، وقال: «له تاريخ حسن»؛ الصفدي، الوافي، ١/ ٤٨؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٩٦.

(١٠) في أ: معه، والمثبت من باقي النسخ.

(١١) انظر: حاجي، كشف، ١/ ٢٩٧.

(١٢) ساقط من باقي النسخ.

(١٣) في باقي النسخ: للفضلاء. وعن اختلاف اسم الكتاب انظر: سعد محمد، مقدمة تحقيق:

عَلَى الْحُرُوفِ فِي مُجَلَّدٍ.

«صَفَدُ» [(١)]: لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُثْمَانِيِّ، قَاضِيهَا[(٢)].

«صَقَلِّيَةُ» [(٣)]: لِأَبِي زَيْدٍ الْغَمْرِيِّ[(٤)].

«صَنْعَاءُ» (لِإِسْحَاقَ ابْنِ جَرِيرٍ الزُّهْرِيِّ، وَهُوَ لَطِيفُ الْحَجْمِ مُفِيدٌ)[(٥)] [سَيَأْتِي فِي اليَمَنِ][(٦)].

[«صَنْهَاجَةُ»] [(٧)]: ....[(٨)].

[«صُورُ» [(٩)]]: لِغَيْثٍ الْأَرْمَنَازِيِّ[(١٠)].

الأدفوي، الطالع السعيد، ص ع.

(١) هي: مدينة في جبال عاملة المطلة على حمص بالشام. انظر: الحموي، البلدان، ٣/ ٤١٢.

(٢) (ت بعد ٧٨٠هـ). قال حاجي: «قال ابن حجّي: لا ينبغي أن يُعتمد على نقله؛ لغفلة فيه». انظر: كشف، ١/ ٢٩٧. وقد طبع بتحقيق: سهيل زكار، نشر: دار التكوين، دمشق، ٢٠٠٩م.

(٣) هي: من جزائر بحر المغرب. انظر: الحموي، البلدان، ٣/ ٤١٦.

(٤) في أ: العمري، وهو تصحيف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: الصفدي، الوافي، ١/ ٤٩؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٩٧.

(٥) ساقط من: ب.

(٦) ساقط من باقي النسخ، والمثبت من: ب. انظر: الجندي، السلوك، ١/ ٦٧، حاجي، كشف، ١/ ٢٩٧.

(٧) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٨) بياض في جميع النسخ. قال روزنتال: «إن الفراغ الموجود هنا، وكذلك عند «لمتونة» و«المصامدة» قد يرجع أصله إلى أن الصفدي يذكر «تاريخ القبائل البربرية الثلاثة» دون اسم مؤلِّفها». انظر: الصفدي، الوافي، ١/ ٤٩؛ وتبعهما حاجي، كشف، ١/ ٣٠٣. وهناك كتاب: الدياجة في مفاخر صنهاجة. لأمية بن عبدالعزيز بن أبي الصلت (ت ٥٢٩هـ). لمزيد من التفاصيل انظر: عبدالواحد ذنون، ابن عذاري، ص ١٧٧-١٨٠.

(٩) بياض في أ، والمثبت من باقي النسخ. وصُور هي: مدينة مشرفة على بحر الشام داخلة في البحر. انظر: الحموي، البلدان، ٣/ ٤٣٣.

(١٠) هو: غيث بن علي بن عبدالسلام المعروف بابن الأَرْمَنَازي، مؤرخ، وخطيب صور (ت ٥٠٩هـ).



«طَابَةُ»: هِيَ الْمَدِينَةُ النَّبَوِيَّةُ.

«طَرَابُلُس»(١): قَالَ السِّلَفِيُّ فِي «مُعْجَمُ السَّفَرِ»: «صَنَّفَ لَهَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَحْبُوبِ الطَّرَابُلُسِيُّ(٢) تُوَيْرِيخًا(٣) وَقَفْتُ عَلَيْهِ وَانْتَخَبْتُ مِنْهُ مَا اسْتَغْرَبْتُهُ، وَقَدْ كَتَبَ عَنِّي مُؤَلِّفُهُ كَثِيرًا وَحَدَّثَنِي بِهِ». [١٥٢]

«طُلَيْطِلَةُ» (٤): لِابْنِ مُطَاهِرٍ (٥).

«العِرَاقُ» لِابْنِ القَاطُولِيِّ (٦)، وَلِأَحْمَدَ ابْنِ [أَبِي] طَاهِرٍ(٧)، وَلِلْصُّولِيِّ(٨).

انظر: ابن عساكر، تاريخ، ٤٨/ ١٢٤؛ الحموي، البلدان، ١/ ١٥٨. وعن كتابه: تاريخ صور قال ابن عساكر: «وجمع تاريخًا لصور إلا أنه لم يتمه». أما روزنثال فقال معلقًا: «عنبسة بن علي... وهو غير غيث بن علي...»! وهذا حشو لا فائدة منه.

(١) ويقال: أَطْرابُلُس. وهي: مدينة على ساحل بحر الشام بين اللاذقية وعكّا. انظر: الحموي، البلدان، ١/ ٢١٦، ٤/ ٢٥.

(٢) (ت ٥٢١هـ) وقال الحمويُّ: «كان له اهتمام بالتواريخ، وصنّف تاريخًا لطرابلس». انظر: البلدان ٤/ ٢٦؛ الذهبي، تاريخ، ١١/ ٣٧١.

(٣) في أ: توريخًا، والمثبت من باقي النسخ، ومن: الذهبي، تاريخ، ١١/ ٣٧١.

(٤) هي: من مدائن الأندلس. انظر: الحموي، البلدان، ٤/ ٣٩.

(٥) هو: أحمد بن عبدالرحمن بن مطاهر الطُّلَيطلي، مؤرخ (ت ٤٨٩هـ). وكتابه: تاريخ فقهاء طليطلة. انظر: الذهبي، تاريخ، ١٠/ ٦٢٣؛ ابن الخطيب، الإحاطة، ١/ ٨٣. وقد مرّ سابقًا.

(٦) في أ: العاطولي، وفي هامش ب: العاقولي، وفي ق: العاطوي، والمثبت من: ز، ومن: الصفدي، الوافي، ١/ ٤٧؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٩٨. والقَاطُولي نسبة إلى قَاطُول وهو: اسم نهر كأنه مقطوع من دجلة. انظر: الحموي، البلدان، ٤/ ٢٩٧.

(٧) سبق الإشارة إليه. وانظر: سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص٢١٦.

(٨) انظر: سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص١٧٢؛ محمد القدحات، اتجاهات الكتابة التاريخية في العراق، ص٧٦-٨٣.



«عَسْقَلَانُ»[١]: فَضَائِلُهَا لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ آدَمَ أَبِي مُحَمَّدٍ[٢].

«عَسْكَرُ مُكْرَمٍ»[٣]: لِأَبِي أَحْمَدَ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعِيدٍ الْعَسْكَرِيِّ[٤].

«غَازِيَانُ»: فِي أَبِيوَرْدَ.

«غَرْنَاطَةُ»: لِابْنِ الْخَطِيبِ (لِسَانِ الدِّينِ)[٥] (أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعِيدٍ)[٦] فِي «الْإِحَاطَةُ» (وَهُوَ كِتَابٌ نَفِيسٌ، بِخَطِّهِ، فِي أَوْقَافِ سَعِيدِ السُّعَدَاءِ)[٧] وَلَخَّصَ مِنْهُ الْبَدْرُ الْبَشْتَكِيُّ «مَرْكَزُ الْإِحَاطَةِ فِي أُدَبَاءِ غَرْنَاطَةَ»[٨]. وَلِأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جُزَيٍّ الْغَرْنَاطِيِّ الْأَدِيبِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَسَبْعِ مِئَةٍ «تَارِيخُهَا»[٩] فَحَصَلَ مِنْهُ جُمْلَةٌ مُسْتَكْثَرَةٌ، وَهُوَ قَبْلَ ابْنِ الْخَطِيبِ.

«فَارِسُ»: تَقَدَّمَ فِي شِيرَازَ.

---

(١) هي: مدينة في فلسطين. انظر: الحموي، البلدان، ٤/ ١٢٢. ولابن عساكر: فضل عسقلان. انظر: الذهبي، سير، ٢٠/ ٥٦١.

(٢) لم أقف على ترجمته! لكن يبدو أنه من القرن الرابع. انظر: شهاب الله بهادر، معجم ما ألف في فضائل وتاريخ المسجد الأقصى، ص ٢٧.

(٣) هي: بلد من كور الأهواز. انظر: السمعاني الأنساب، ٤/ ١٩٣.

(٤) هو: محدث، أديب (ت ٣٨٢هـ). انظر: السمعاني، الأنساب، ٤/ ١٩٣؛ الذهبي، سير، ١٦/ ٤١٣-٤١٥.

(٥) ساقط من ب.

(٦) ساقط من باقي النسخ.

(٧) ساقط من ب.

(٨) انظر: البغدادي، هدية، ٦/ ١٨٦. وتوجد قطعة كبيرة منه بالمتحف البريطاني. انظر: محمد عبدالله عنان، مقدمة تحقيق: ابن الخطيب، الإحاطة؛ ١/ ١٧.

(٩) انظر: ابن حجر، الدرر، ٤/ ١٦٥.



«فَاسُ»(١): لابْنِ عَبْدِالكَرِيمِ (٢)، وَلِابْنِ أَبِي زَرْعٍ (٣)، وَلِلزَّلَيْحِيِّ (٤).

«القَاهِرَةُ»: .... (٥).

«قُرْطُبَةُ» (٦): لِلْزَّهْرَاوِيِّ(٧)، وَلِابْنِ مُفَرِّجٍ(٨).

وَيُحَرَّرُ إِنْ كَانَ غَيْـرَ الأَوَّلِ(٩).

وَ«فُقَهَاؤُهَا» لِابْنِ حَيَّانَ(١٠).

---

(١) هي: مدينة مشهورة كبيرة على بَرّ المغرب من بلاد البربر. انظر: الحموي، البلدان، ٤/ ٢٣٠.

(٢) انظر: ابن الخطيب، الإحاطة، ١/ ٨٣؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٩٩. وقد طبع بعنوان: المستفاد في مناقب العباد بمدينة فاس وما يليها من البلاد. نشر: جامعة عبدالمالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، ٢٠٠٢م.

(٣) في أ: درع، وفي ق: ذرع، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: مصادر ترجمته. وهو: علي بن محمد، مؤرخ (كان حيًّا قبل ٧٢٦هـ). انظر: حاجي، كشف، ١/ ٢٩٩؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٧١٧؛ كحالة، مؤلفين، ٧/ ١٨١. وكتابه: الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب ومدينة فاس. طبع قديمًا بتصحيح كارل، مع الاختلاف في صاحب الكتاب.

(٤) في أ غير مقروءة، وعند ابن الخطيب: للقونجي. انظر: الإحاطة: ١/ ٨٣. والمثبت من باقي النسخ.

(٥) بياض في جميع النسخ، وفي هامش أ: «بياض ومحو بالأصل»، وفي هامش ب: «كذا»، وفي هامش ق: «وكذا في الأصل».

(٦) هي: مدينة عظيمة في وسط الأندلس. انظر: الحموي، البلدان، ٤/ ٣٢٤.

(٧) هو: عمر بن عبيدالله بن يوسف، محدّث (ت ٤٥٤هـ). انظر: الذهبي، سير ١٨/ ٢١٩؛ تاريخ، ١٠/ ٥٢؛ حاجي، كشف، ١/ ٣٠٠.

(٨) في جميع النسخ: مفرح، والمثبت من: السخاوي - كما سبق - ومن: ترتيب المدارك.

(٩) يعني: هل هو المذكور آنفًا - في موضعين - عند السخاوي!

(١٠) في أ: حبان، وهو تصحيف، والتصويب من باقي النسخ.



[«الْقَرَوِيُّونَ»[(١)]]: لِأَبِي عَبْدِ اللهِ ابْنِ حَارِثٍ[(٢)].

[«قَزْوِينُ»[(٣)]]: لِإِمَامِ الدِّينِ أَبِي الْقَاسِمِ الرَّافِعِيِّ، الْمُسَمَّى بِـ «التَّدْوِينُ» وَالْأَصْلُ الْمُعْتَمَدُ مِنْهُ كَانَ (فِي كُتُبِ الْعَلَاءِ ابْنِ خَطِيبِ النَّاصِرِيَّةِ، وَانْتَخَبَهُ شَيْخُنَا بِحَلَبَ سَنَةَ آمِدَ[(٤)] فِي كَرَارِيسَ، ثُمَّ صَارَ) [(٥)] عِنْدَ الْمُحِبِّ ابْنِ الشِّحْنَةِ، وَكُتِبَتْ[(٦)] مِنْهُ نُسَخٌ. وَمِنْ قَبْلِهِ لِأَبِي يَعْلَى الْخَلِيلِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْخَلِيلِيِّ[(٧)].

«قَلْعَةُ يَحْصُبَ»[(٨)]: لِابْنِ سَعِيدٍ[(٩)]........[(١٠)] وَيُحَرَّرُ مَعَ «الطَّالِعُ السَّعِيدُ فِي

---

(١) بياض في أ، وفي ب، ق: القريون، وهو تحريف، وفي ز: القيروانيون. والمثبت من: مخطوطة ليدن – كما في ز – ومن: ترتيب المدارك. وقد سبق أن السخاوي ذكر ذلك عن القاضي عياض آنفًا.

(٢) له: تاريخ الإفريقيين، و: كتاب قضاة قرطبة. انظر: الذهبي، سير ١٦/ ١٦٦؛ سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص٢٥١-٢٥٢. وقد سبق الإشارة إليه. وكان من المناسب أن تكون العبارة كذا: «... وفقهاؤها لابن حيّان، وقضاتها لأبي عبدالله ابن حارث».

(٣) بياض في أ، والمثبت من باقي النسخ. وهي: إحدى المدائن بأصبهان. انظر: السمعاني، الأنساب ٤/ ٤٩٣؛ الحموي، البلدان، ٤/ ٣٤٢.

(٤) وهي سنة: ٨٣٦هـ حيث حاصر الأشرف برسباي مدينة آمد. انظر: الضوء ٣/ ٩. ويقول الحموي: «وهي أعظم مدن ديار بكر...» انظر: معجم البلدان، ١/ ٥٦ – ٥٧.

(٥) ساقط من ب.

(٦) في باقي النسخ: وكتب.

(٧) انظر: حاجي، كشف، ١/ ٧٠، البغدادي، هدية، ٥/ ٣٥١.

(٨) هي: بالأندلس. انظر: الحموي، البلدان، ٤/ ٣٩١.

(٩) هو: علي بن سعيد الغرناطي، مؤرخ، أديب (ت حوالي ٦٨٥هـ). انظر: ابن الخطيب، الإحاطة، ١/ ٨٣؛ الذهبي، تاريخ، ١٥/ ٢٦٤، كحالة، مؤلفين، ٧/ ٢٤٩.

(١٠) بياض في ب، وفي هامش ق: «كذا في الأصل».



تَارِيخِ [١٥٣] قَلْعَةِ بَنِي سَعِيدٍ»[١].

«**القَيْرَوَانُ**»: لِأَبِي الْعَرَبِ الصِّنْهَاجِيِّ[٢]، وَلِإِبْرَاهِيمَ بْنِ الْقَاسِمِ الْقَيْرَوَانِيِّ[٣]، وَلِأَبِي زَيْدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ «مَعَالِمُ الْإِيمَانِ وَرَوْضَاتُ الرِّضْوَانِ مِنْ عُلَمَاءِ الْقَيْرَوَانِ» وَقَالَ فِي خُطْبَتِهِ: إِنَّهُ صَنَّفَ مِنْ أَهْلِهَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَالِكِيُّ «رِيَاضُ[٤] النُّفُوسِ» وَأَبُو بَكْرٍ عَتِيقُ بْنُ خَلَفٍ التُّجِيبِيُّ[٥] «الِافْتِخَارُ» وَأَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ رَشِيقٍ[٦]، وَغَيْرُهُمْ كَأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدُونَ[٧].

«**كِشُّ**»[٨]: لِأَبِي الْعَبَّاسِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُعْتَزِّ الْمُسْتَغْفِرِيِّ الْحَافِظِ[٩].

---

(١) لابن سعيد المذكور انظر: ابن الخطيب، الإحاطة، ١/ ٨٣؛ البغدادي، إيضاح، ٤/ ٧٧. ولقد ذكر ابنَ سعيد الطالع السعيد أيضًا ضمن كتابه: المغرب في حلي المغرب. انظر: ٢/ ١٦٠ - ١٨٦.

(٢) انظر ضبطها: الأنساب، ٣/ ٥٦٠. له: طبقات أهل القيروان. قال سزكين: «أفاد منه ابن حجر في الإصابة ١/ ٧٦٦، ولسان الميزان ٣/ ٢٣٣، وابن خلكان في وفيات الأعيان ١/ ١٢٣». انظر: تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص٢٣٦.

(٣) انظر: سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص٢٤٣- ٢٤٤. وقد سبقت الإشارة إليه.

(٤) في أ: رياضة، والمثبت من باقي النسخ، ومن: عنوان الكتاب المطبوع.

(٥) هو: نزيل القيروان، مؤرخ (ت ٤٢٢هـ). وعن كتابه انظر: ابن الأبار، الحلة السيراء، ص ١٥٢؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٦٥١.

(٦) هو: مؤرخ، فقيه (ت نحو ٣٨٠هـ). انظر: الزركلي، الأعلام، ٣/ ٣٢٥.

(٧) هو: فقيه (ت ٤٨٥هـ). انظر: ابن بشكوال، الصلة، ٢/ ٢٤٠. وكتابه: تأسي أهل الإيمان بما طرأ على مدينة القيروان. انظر: البغدادي، هدية، ٦/ ٧٧، عبد الواحد ذنون، ابن عذاري، ص ١٨٢ - ١٨٤.

(٨) وردت في أ بالسين المهملة، والمثبت من باقي النسخ. انظر: الحموي، البلدان، ٤/ ٤٦٠، ٤٦٢، قحطان الحديثي، التواريخ، ص٦٤.

(٩) انظر: الذهبي، سير، ١٧/ ٥٦٤؛ تاريخ، ٩/ ٥١٦؛ حاجي، كشف، ١/ ٣٠٨.



«كُوفَنُ»: فِي أَبِيوَرْدَ.

«الْكُوفَةُ»: لِابْنِ مُجَالِدٍ [١]، وَلِعُمَرَ بْنِ شَبَّةَ [٢]، وَلِأَبِي الْحَسَنِ [٣] مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ [هَارُونَ بْنِ] [٤] فَرْوَةَ التَّمِيمِيِّ الْكُوفِيِّ النَّحْوِيِّ ابْنِ النَّجَّارِ [٥].

«لَمْتُونَةُ» [٦] .... [٧]

«مَازَنْدَرَانُ» [٨]: لِابْنِ أَبِي مُسْلِمٍ [٩].

«مَالَقَةُ» [١٠]: وَأَعْلَامُهَا وَأُدَبَاؤُهَا لِأَبِي الْعَبَّاسِ أَصْبَغَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي الْعَبَّاسِ [١١].

---

(١) انظر: الصفدي، الوافي، ١/ ٤٧.

(٢) انظر: ابن النديم، الفهرست، ص١٨٠؛ الذهبي، سير، ١٢/ ٣٧١.

(٣) في أ، ب، ق: الحسين، وهو خطأ، والتصويب من: ز، ومن: مصادر ترجمته. انظر: الذهبي، سير، ١٧/ ١٠٠.

(٤) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ، ومن: مصادر ترجمته.

(٥) كتابه: تاريخ الكوفة. وقف عليه: الحموي، الأدباء، ٤/ ٧، ٢٣٦، ٥/ ٢٨٠؛ حاجي، كشف، ١/ ٣٠٢؛ البغدادي، هدية، ٦/ ٥٨؛ سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص٢٢٠.

(٦) هي: إحدى قبائل البربر. ولقد أفاد الذهبيُّ أن يحيى بن محمد المعروف بابن الصَّيْرفي (ت ٥٥٧هـ) له: تاريخ الدولة اللَّمْتُونية. انظر: تاريخ، ١٢/ ١٣٥.

(٧) بياض في جميع النسخ، في هامش ب: «كذا»، وفي هامش ق: «كذا في الأصل». وانظر التعليق على: صنهاجة.

(٨) في أ، ق: مارندار، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: الحموي، البلدان؛ حيث يقول عنها: «اسم لولاية طبرستان». انظر: ٥/ ٤١.

(٩) انظر: الصفدي، الوافي، ١/ ٥٧، حاجي، كشف، ١/ ٣٠٢.

(١٠) هي: مدينة بالأندلس. انظر: الحموي، البلدان، ٥/ ٤٣.

(١١) (ت ٥٩٢هـ). وكتابه: الإعلام بمحاسن الأعلام من أهل مالقة الكرام. انظر: عبد الله المرابط،



وَعَمِلَ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ خَضِرِ بْنِ عَسْكَرٍ الْغَسَّانِيُّ[١] لَهَا «تَارِيخًا»[٢] لَمْ يُكْمِلْهُ، فَأَكْمَلَهُ ابْنُ أُخْتِهِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ خَمِيسٍ، وَسَمَّاهُ: «مَطْلَعُ الْأَنْوَارِ وَنُزْهَةُ الْبَصَائِرِ وَالْأَبْصَارِ فِيمَا احْتَوَتْ عَلَيْهِ مَالَقَةُ مِنَ الْأَعْلَامِ وَالرُّؤَسَاءِ وَالْأَخْيَارِ، وَتَقْيِيدُ مَا لَهُمْ مِنَ الْمَنَاقِبِ وَالْآثَارِ» وَاسْتَمَدَّ فِيهِ مِنْ تَارِيخِ ابْنِ الْفَرَضِيِّ، وَصِلَةِ ابْنِ بَشْكُوَالَ، وَتَارِيخِ الْحُمَيْدِيِّ وَالرَّازِيِّ وَابْنِ حَيَّانَ، بَلْ وَ«رِجَالُ مَالَقَةَ»[٣] الْمُؤَلَّفُ، لِلْحَكَمِ[٤] الْمُسْتَنْصِرِ، وَانْتَهَى كِتَابُ ابْنِ خَمِيسٍ فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ وَسِتِّ مِئَةٍ، وَهُوَ فِي مُجَلَّدٍ لَطِيفٍ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ[٥]. [وَ][٦] لِأَبِي زَيْدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ كِتَابٌ فِي الْمَشْهُورِينَ [١٥٤] مِنْ عُلَمَاءِ مَالَقَةَ، رَتَّبَهُ عَلَى الطَّبَقَاتِ وَقَالَ: إِنَّ الْكُتُبَ الَّتِي لِأَهْلِ الْقَيْرَوَانِ غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ بِهِمْ: «رِيَاضُ[٧] النُّفُوسِ» لِأَبِي بَكْرٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ

مقدمة تحقيق: مطلع الأنوار، نشر: دار الغرب، ط١، ١٤٢٠هـ.

(١) هو: فقيه مالكي تولّى القضاء (ت ٦٣٦هـ). انظر: الذهبي، سير، ٢٣/ ٦٥-٦٦.

(٢) انظر: ابن الخطيب، الإحاطة، ١/ ٨٣، حاجي، كشف، ١/ ٣٠٢.

(٣) لإسحاق بن سلمة القَيْني (ت ٣٦٨هـ) كتاب في أخبار أهل الأندلس. أمر بجمعه المستنصر. انظر: الحموي، البلدان، ٣/ ١١٦؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٢٠٠. أما السمعاني فنسبه لأبي إسحاق إبراهيم بن سلمة. انظر: الأنساب، ٤/ ٥٨٠.

(٤) في ب: للحكيم، وهوتحريف وهو: الحكم بن عبدالرحمن الأموي المرواني، أمير أندلسي مهتم بالثقافة والعلم (ت ٣٦٦هـ). انظر: ابن الأبار، الحلة السيراء، ص١١٦-١٢٠؛ الذهبي، سير، ٨/ ٢٦٩-٢٧١.

(٥) انظر: صلاح جرار، مقدمة تحقيق: ابن خميس، أدباء مالقة، ص٢٥.

(٦) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٧) في أ، ب، ق: رياضة، والمثبت من ز، ومن عنوان الكتاب المطبوع.



الْمَالِكِيِّ، وَ«الِافْتِخَارُ»[١] لِأَبِي بَكْرٍ عَتِيقِ بْنِ خَلَفٍ التُّجِيبِيِّ، وَ«تَارِيخُ» أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ رَشِيقٍ، وَ«تَارِيخُ» أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدُونَ.

«الْمَدِينَةُ النَّبَوِيَّةُ»: لِعُمَرَ بْنِ شَبَّةَ[٢] كَمَا فِي تَرْجَمَتِهِ، وَهُوَ عِنْدُ صَاحِبِنَا ابْنِ فَهْدٍ، نَقَلَهُ مِنْ نُسْخَةٍ بِخَطِّ شَيْخِنَا كَانَتْ عِنْدَ ابْنِ السَّيِّدِ عَفِيفِ الدِّينِ[٣].

وَلِلزُّبَيْرِ بْنِ بَكَّارٍ[٤]، وَلِمُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَلَوِيِّ فِي مُجَلَّدٍ لَطِيفٍ، وَأَظُنُّهُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ السِّلَفِيُّ فِي آخِرِ فَهْرَسَتِهِ، وَكَذَا الشَّرِيفُ النَّسَّابَةُ، وَلِأَبِي بَكْرٍ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْمُسْتَفَاضِ الْفِرْيَابِيِّ[٥]؛ ذَكَرَهُ أَبُو الْقَاسِمِ ابْنُ مَنْدَهْ[٦] فِي «الْوَصِيَّةُ» لَهُ، وَلِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زَبَالَةَ فِي مُجَلَّدٍ ضَخْمٍ[٧].

وَجَمَعَ «فَضَائِلَهَا» الْمُفَضَّلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَنَدِيُّ[٨] [وَ] الشَّرِيفُ يَحْيَى بْنُ

---

(١) انظر: البغدادي، هدية، ٥/ ٦٥١. وقد سبق ذكره.

(٢) هو: أخبار المدينة المنوّرة. طبع بتحقيق: فهيم شلتوت، نشر: دار الأصفهاني، جدة، ١٤٠٢هـ.

(٣) هو: فقيه شافعي، صاحب عبادة (ت ٨٨٠هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ٩/ ٢٣٢.

(٤) له: كتاب العقيق وأخباره. انظر: الحموي، أدباء، ٣/ ٣٥٠. البغدادي، هدية، ٥/ ٣٧٢. وأضاف سزكين له: أخبار المدينة. انظر: تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص١٤٩؛ الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص١٩-٢٠.

(٥) في ب: الفرباني، وهو تصحيف. وهو: محدث (ت ٣٠١هـ). انظر: ابن النديم، الفهرست، ص٣٨٢؛ الذهبي، سير، ١٤/ ٩٦-١٠١.

(٦) هو: عبدالرحمن بن محمد بن إسحاق، محدث (ت ٤٧٠ هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٨/ ٣٤٩-٣٥٤. وكتابه: الوصية، ذكره ابن حجر. انظر: تهذيب التهذيب، ٤/ ٨٧.

(٧) توجد قطعة منه عند: السَّمْهُودي، وفاء الوفا. وقد نشره وستنفلد بعنوان: أخبار المدينة، وفي (ط) طهران بعنوان: المدينة وأخبارها. انظر: عبدالله عسيلان، المدينة النبوية في آثار المؤلفين والباحثين قديمًا وحديثًا، ص٣٠-٣١؛ سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص٢٠٢.

(٨) طبع بتحقيق: محمد مطيع الحافظ وزميله، نشر: دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.



الْحَسَنِ الْحَسَنِيُّ الْعَلَوِيُّ[١].

وَفِي «فَضَائِلِهَا وَمَآثِرِهَا وَمَعَالِمِهَا» الْمُحِبُّ ابْنِ النَّجَّارِ وَسَمَّاهُ: «الدُّرَّةُ الثَّمِينَةُ فِي أَخْبَارِ الْمَدِينَةِ»[٢] وَذَيَّلَ عَلَيْهِ أَبُو الْعَبَّاسِ الْغَرَّافِيّ[٣] فِي كُرَّاسَةٍ.

وَلِأَبِي الْيُمْنِ ابْنِ عَسَاكِرَ «إِتْحَافُ الزَّائِرِ»[٤]، وَلِأَبِي مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِ ابْنِ عَسَاكِرَ: «الْأَنْبَاءُ الْمُبِينَةُ فِي فَضْلِ الْمَدِينَةِ»[٥]. وَلِلْجَمَالِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ خَلَفٍ الْمَطَرِيِّ[٦] وَهُوَ مُفِيدٌ، وَلِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ[٧] الْمَلِكِ الْمَرْجَانِيِّ، وَلِمُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ[٨]، وَلِرَزِينٍ[٩].

وَلِلزَّيْنِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ الْحُسَيْنِ الْمَرَاغِي «تَحْقِيقُ النُّصْرَةِ بِتَلْخِيصِ مَعَالِمِ دَارِ

---

(١) (ت تقريبًا ٢٧٧هـ). وكتابه مفقود، وقد أشار إليه السمهودي، وفاء الوفا، ١/ ٣٥٢. انظر: عبدالله عسيلان، المدينة المنورة، ص ٣٢-٣٣.

(٢) طبع عدة مرات منها بتحقيق: حسين محمد شكري، نشر: دار المدينة المنورة، ١٩٩٦م.

(٣) في أ: أبو الحسن العراقي، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) نقل عنه السَّمْهُودي كثيرًا. انظر: عبدالله عسيلان، المدينة المنورة، ص٢٣؛ الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص٥٠. وقد طبع بتحقيق: حسين شكري، نشر: دار الأرقم، بيروت.

(٥) انظر: حاجي، كشف، ١/ ١٧١، ٢/ ١٢٧٨.

(٦) (ت ٧٤١هـ). وكتابه هو: التعريف بما آنست الهجرة من معالم دار الهجرة، طبع عدة مرات منها بتحقيق: محمد عبدالمحسن الخيال، ١٣٧٢هـ.

(٧) في ز، ق: عبيد، وهو تحريف. وعند حاجي كذا: «تاريخ المدينة لأبي محمد عبدالله بن أبي عبدالله المرجاني»! انظر: كشف، ١/ ٣٠٢، وله أخ هو: عبدالله بن عبدالملك المرجاني له: بهجة النفوس والأسرار في تاريخ دار هجرة المختار. انظر نسخه ومخطوطاته: الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص ٧١-٧٢.

(٨) يذهب روزنثال - في تعليقه - أنه النّطاح! مع تردد روزنثال في الترجيح فإني لم أجد للنّطاح كتابًا في: فضل المدينة!

(٩) (ت ٥٣٥هـ) وقيل (ت ٥٢٤هـ) انظر: ابن بشكوال، الصلة ١/ ٢٦١، الذهبي، سير، ٢٠/ ٢٠٥. نقل عنه السمهودي. انظر: عسيلان، المدينة، ص٢٨؛ الهيلة، التلويخ والمؤرخون بمكة، ص٣٣.



الْهِجْرَةِ»[١]. وَلِلْمَجْدِ الفِيرُوزَآبَادِيِّ اللُّغَوِيِّ كِتَابٌ سَمَّاهُ: « الْمَغَانِمُ[٢] الْمُطَابَةُ فِي فَضَائِلِ طَابَةَ»[٣].

وَلِلْبَدْرِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ ابْنِ فَرْحُونَ «نَصِيحَةُ الْمُشَاوِرِ وَتَعْزِيَةُ الْمُجَاوِرِ» يَشْتَمِلُ عَلَى تَرَاجِمِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فِي مُجَلَّدٍ، وَسَبَقَهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَمِينِ الْآقْشِهْرِيُّ[٤] فَعَمِلَ كِتَابًا [١٥٥] سَمَّاهُ: «الرَّوْضَةُ»[٥] فِيهِ أَسْمَاءُ مَنْ دُفِنَ بِالْبَقِيعِ، تَنَاوَلَهُ الْقُطْبُ الْحَلَبِيُّ[٦].

وَلِلْعَفِيفِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ الْجَمَالِ مُحَمَّدِ بْنِ (أَحْمَدَ بْنِ)[٧] خَلَفٍ الْمَطَرِيِّ «الْإِعْلَامُ فِيمَنْ دَخَلَ الْمَدِينَةَ مِنَ الْأَعْلَامِ»[٨] وَلِلسَّيِّدِ نُورِ الدِّينِ السَّمْهُودِيِّ فِي تَارِيخِهَا مُؤَلَّفٌ حَافِلٌ (مُفْتَقِرٌ إِلَى تَحْرِيرٍ وَنَظَرٍ)[٩].

(١) طبع بتحقيق: محمد عبدالجواد، نشر: المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط١، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م. وقد لخّص فيه المؤلف كتابَي ابن النجار وكتاب المطري. انظر: عسيلان، المدينة، ص٥٧.

(٢) في ب، ق: المعالم.

(٣) طبع بتحقيق: حمد الجاسر فيما يتعلق بذكر أماكن المدينة المنورة، نشر: دار اليمامة للبحث والترجمة، الرياض، ط١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م. انظر: عسيلان، المدينة، ص١٦١؛ الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص٩٥.

(٤) منسوب إلى آقشهر بقونية. انظر: ابن حجر، الدرر، ٣/ ٣٠٩.

(٥) هو: الروضة الفردوسية. نقل عنه السَّمهودي في مواضع، وتوجد في ألمانيا نسخة نفيسة وعليها قراءات. انظر: عسيلان، المدينة ص٩٧-٩٨؛ الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص٦٣-٦٤. وطبع الكتاب في مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ١٤٣٠هـ.

(٦) عند عسيلان: الحنفي! وكتابه: تاريخ المدينة. توجد منه نسخة خطية مصوّرة في دارة الملك عبدالعزيز. انظر: عسيلان، المدينة، ص٥٠.

(٧) ساقط من ب، ق.

(٨) انظر: ابن حجر، الدرر ٢/ ٢٨٥.

(٩) ساقط من ب.



وَكَذَا جَمَعْتُ لأُنَاسِهَا مُؤَلَّفًا(١) فِي الْمُسَوَّدَةِ، وَبَيَّضْتُ(٢) بَعْضَهُ (وَقَلَّ مَنْ عَلِمْتُهُ خَصَّهُمْ بِالْإِفْرَادِ)(٣) وَمَا رَقَمْتُ عَلَيْهِ بُتَّ(٤) عِنْدَ صَاحِبِنَا ابْنِ فَهْدٍ.

«مَرَاغَةُ»(٥): لِابْنِ الـمُثَنَّى(٦).

«مَرْوُ»(٧): حَدَّثَ أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ السَّخْتِيَانِيُّ، عَنْ أَبِي عِصْمَةَ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبَّادٍ الْمَرْوَزِيِّ، عَنْ أَبِي رَجَاءَ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْدَوَيْه(٨) السِّنْجِيِّ(٩) الهُورْقَانِيِّ(١٠) بِكِتَابِ «تَارِيخُ الْمَرَاوِزَةِ»(١١) لَهُ، قَالَهُ الْخَطِيبُ(١٢).

---

(١) هو: التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة. طبع عدة مرات عن نسخة ناقصة. انظر: مشهور حسن، مؤلفات السخاوي، ص٦٦-٦٧؛ بدر العماش، السخاوي وجهوده، ١/ ٢٥٩-٢٦٣؛ عسيلان، المدينة المنورة، ص٥٥.

(٢) في باقي النسخ: بيض.

(٣) ساقط من ب.

(٤) كذا في جميع النسخ دون ضبط، أما روزنثال فيري - كما في تعليقه - أنها: رأيت.

(٥) هي: من بلدان أذربيجان. انظر: الحموي، البلدان، ٥/ ٩٣-٩٤.

(٦) انظر: الصفدي، الوافي، ١/ ٥٧، حاجي، كشف، ١/ ٣٠٣.

(٧) هي: مَرْو الشاهجان، وهي أشهر مُدن خُراسان، وهي الآن في تركمنستان. انظر: الحموي، البلدان، ٥/ ١١٢-١١٦؛ الحديثي، التواريخ المحلية، ص٦٥؛ ماليز، الأطلس التاريخي، ص ١٧٨.

(٨) في أ، ب: حمودية، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: مصادر ترجمته.

(٩) في أ: الشيخي، وفي ق: الشنجي، وهو تصحيف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: السمعاني، الأنساب.

(١٠) كذا ضبطها السمعاني. انظر: الأنساب، ٥/ ٦٥٦. أما ابن الأثير فضبطها بفتح الراء والقاف. انظر: اللباب، ٣/ ٣٩٥.

(١١) انظر: السمعاني، الأنساب، ٣/ ٢٣٣، ٥/ ٦٥٦؛ سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص٢٢٤.

(١٢) انظر: تاريخ بغداد، ٣/ ٧٩، السمعاني، الأنساب، ٥/ ٦٥٦.



وَلِأَبِي الْفَضْلِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُصْعَبِ بْنِ بِشْرٍ «تَارِيخُهَا»(١) أَيْضًا، وَلِأَبِي صَالِحِ الْمُؤَذِّنِ (٢). قَالَ أَبُو سَعْدٍ(٣) السَّمْعَانِيُّ: «مُسَوَّدَتُهُ عِنْدَنَا». وَلِأَحْمَدَ ابْنِ سَيَّارٍ(٤)، وَلِلسَّمْعَانِيِّ أَبِي سَعْدٍ، وَهُوَ يَزِيدُ عَلَى عِشْرِينَ مُجَلَّدًا(٥) وَعَلَى الْمُعْجَمِ لِأَبِي الْعَبَّاسِ [أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدٍ الْمَعْدَانِيِّ] (٦).

«الـمَرِيَّةُ» (٧): لِابْنِ خَاتِمَةٍ (٨) (وَ) (٩) لِابْنِ الحَاجِّ (١٠).

(١) هو: تاريخ أهل مرو من أهل العلم. انظر: السهمي، تاريخ جرجان، ص٣٨٣؛ ابن فندق، تاريخ بيهق، ص١١٣؛ الذهبي، سير، ٨/ ٣٨١.

(٢) هو: أحمد بن عبدالملك المؤذن، حافظ (ت ٤٧٠هـ). وعن كتابه انظر: الحموي، الأدباء، ١/ ٤٦٤؛ الذهبي، سير، ١٨/ ٤٢٠؛ الحديثي، التواريخ المحلية، ص٣٥-٣٦.

(٣) في أ: السعد.

(٤) انظر: ابن فندق، تاريخ بيهق، ص١١٣-١١٤؛ الصفدي، الوافي، ١/ ٤٨؛ سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص٢٢٣؛ الحديثي، التواريخ المحلية، ص٣٥.

(٥) انظر: ابن الأثير، اللباب، ١/ ١٤؛ الذهبي، سير، ٢٠/ ٤٦٠؛ الصفدي، الوافي، ١/ ٤٨؛ حاجي، كشف، ١/ ٣٠٣؛ الحديثي، التواريخ المحلية، ص٣٦.

(٦) بياض في أ، وكُتب بهامشها: «بياض بالأصل»، وفي ق: المقداني، والمثبت من باقي النسخ. والمشار إليه: محدث (ت ٣٧٥). انظر: السمعاني، الأنساب، ٥/ ٣٣٩. وعن كتابه. انظر: ابن فندق، تاريخ بيهق، ص١١٤؛ حاجي، كشف، ١/ ٣٠٣؛ سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص٢٢٦؛ الحديثي، التواريخ المحلية، ص٣٥، ووقع عنده: الحمداني! فليصحح.

(٧) هي: من بلاد الأندلس. انظر: الحموي، البلدان، ٥/ ١١٩.

(٨) في أ: حاتمة، والتصويب من باقي النسخ. وهو: أحمد بن علي بن محمد الأنصاري، مؤرخ وشاعر (ت ٧٧٠هـ) انظر: ابن الخطيب، الكتيبة الكامنة، ١/ ٢٣٩؛ كحالة، مؤلفين، ٢/ ١٩-٢٠. وكتابه: مزية المرية على غيرها من البلاد الأندلسية. انظر: المقري، نفح الطيب، ١/ ١٦٣؛ البغدادي، إيضاح، ٤/ ٤٧٢.، هدية، ٥/ ١١٣.

(٩) ساقط من ب.

(١٠) هو: محمد بن محمد بن إبراهيم، أديب مؤرخ (ت ٧٧١هـ). انظر: ابن حجر، الدرر، ٤/ ١٥٥



[«الـمُصَامِدَةُ»] (١) .... (٢)

«مِصْرُ»: لِأَبِي سَعِيدِ ابْنِ يُونُسَ «تَارِيخُهَا» وَ« الْغُرَبَاءُ» أَيْضًا، وَ«ذَيَّلَ»(٣) عَلَيْهِ أَبُو الْقَاسِمِ (يَحْيَى بْنُ عَلِيٍّ الْحَضْرَمِيُّ)(٤) ابْنُ الطَّحَّانِ فِيهِمَا مَعًا. وَ«فُتُوحُهَا» لِابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ(٥). وَ«الْبُغْيَةُ وَالِاغْتِبَاطُ فِيمَنْ وَلِيَ مِصْرَ الْفُسْطَاطَ»(٦) لِأَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعِيدٍ الْهَاشِمِيِّ الْأَخْبَارِيِّ. وَ«أَخْبَارُهَا وَفَضَائِلُهَا»(٧) لِابْنِ زُولَاقَ.

- ١٥٧، حاجي، كشف، ١/ ٣٠٣، الزركلي، الأعلام، ٧/ ٣٩.

(١) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ. ومصمودة، وهي قبيلة من البربر من أهل المغرب. انظر: السمعاني، الأنساب، ٥/ ٣١٥. ويقول روزنثال معلقًا: «والمقصود هنا هو تاريخ الموحدين». وانظر: حسن علي، الحضارة في المغرب والأندلس، ص٢٩٩-٣٠٦.

(٢) بياض في جميع النسخ، وفي هامش ق: «كذا في الأصل».

(٣) طبع بتحقيق: محمود الحداد، نشر: دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.

(٤) ساقط من باقي النسخ.

(٥) في أ: عبدالملك، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ، ومن مصادر ترجمته. وكتابه: فتوح مصر. طبع عدة مرات منها بتحقيق: توري، ليدن، ١٩٢٢م. وبتحقيق: عبدالمنعم عامر، نشر: الذخائر، مصر، ١٩٦١م، وبتحقيق: محمد الحجيري، نشر: دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

(٦) انظر: الذهبي، تاريخ، ١٢/ ٨٥١. والمشار إليه: أخباري فقيه مالكي (ت ٥٨٨هـ). وسيذكر المؤلف هذا الكتاب وصاحبه في آخر البحث، وهذا من أوهامه في التكرار. وهناك دراسة عن هذا الكتاب ومؤلفه انظر: ياسر نور، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، جامعة اليرموك، الأردن، مج ٨، ع ١، ص ٢٦١-٢٨١، ٢٠١١م.

(٧) انظر: نسخه ومخطوطاته. سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني،ص ٢٤٢. والعجيب أن السخاوي سيعيد هذه المعلومة بعد سطر! وقد طبع الكتاب بتحقيق: علي محمد عمر، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٩م.



وَصَنَّفَ أَبُو عُمَرَ الْكِنْدِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْفَرْغَانِيُّ(١)، وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ زُولَاقَ «فَضَائِلُ مِصْرَ وَأَخْبَارُهَا». (وَلِشَيْخِنَا «رَفْعُ [١٥٦] الْإِصْرِ عَنْ قُضَاةِ مِصْرَ» ذَيَّلْتُ عَلَيْهِ)(٢) وَمِنْ قَبْلِهِمْ سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ(٣)، وَسَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ(٤)، وَغَيْرُهُمْ «تَارِيخُهَا».

وَجَمَعَهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ الْمُسَبِّحِيُّ(٥) فِي «تَارِيخ»(٦) كَبِيرٍ، «وَذَيَّلَ»(٧) عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُيَسَّرٍ، وَهُوَ فِي مُجَلَّدَيْنِ، عِنْدَ الْمُحِبِّ ابْنِ الْأَمَانَةِ(٨) أَوَّلُهُمَا، وَعِنْدَ الْبَدْرِ الشَّاذِلِيِّ(٩) ثَانِيهُمَا.

وَجَمَعَ الْقُطْبُ الْحَلَبِيُّ لِلْمِصْرِيِّينَ «تَارِيخًا» حَافِلًا (عِنْدِي مِنْ مُسَوَّدَتِهِ بِخَطِّهِ

---

(١) هو: عبدالله بن أحمد، مؤرخ (ت ٣٦٢هـ). له: الذيل على تاريخ الطبري. انظر: الذهبي، سير، ١٦/ ١٣٢-١٣٣، البغدادي، هدية، ٥/ ٤٤٩.

(٢) ساقط من ب.

(٣) هو: محدث (ت ٢٢٤هـ). انظر: ابن النديم، الفهرست، ص١٥٢؛ الذهبي، سير، ١٠/ ٣٢٧-٣٣٠؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٣٨٨.

(٤) هو: محدث، مؤرخ (ت ٢٢٦هـ). انظر: الذهبي، تاريخ ٥/ ٥٧٧؛ سزكين، تاريخ، ١/ القسم الثاني، ص٢٤٧-٢٤٨.

(٥) في ز: المسيحي، وهو تصحيف. وهو: رافضي مؤرخ، أديب (ت ٤٢٠هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٧/ ٣٦١.

(٦) له: أخبار مصر. طبع بتحقيق: وليم ميلورد، نشر: الهيئة المصرية العامة، ١٩٨٠م.

(٧) طبع المنتقى منه بتحقيق: أيمن فؤاد سيد، نشر: المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٨١م.

(٨) هو: محمد بن محمد بن أحمد القاهري، فقيه شافعي. انظر: السخاوي، الضوء، ٩/ ٧-٨.

(٩) هو: حسين بن علي القاهري الشافعي، كان يتكسب بسوق الكتب (ت ٨٩١هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ٣/ ١٤٩-١٥٠.



مُجَلَّدَاتٍ تَزِيدُ عَلَى الْعَشْرَةِ[١]، وَهُوَ عَلَى الحُرُوفِ)[٢] وَمَا أَكْمَلَهُ، بَيَّضَ مِنْهُ مَنِ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ (كَمَا عِنْدِي أَيْضًا)[٣] فِي أَرْبَعِ مُجَلَّدَاتٍ.

وَلِوَلَدِهِ التَّقِيِّ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ فِيهِ زَوَائِدُ كَثِيرَةٌ، وَكَذَا لِلتَّقِيِّ الْمَقْرِيزِيِّ كِتَابٌ حَافِلٌ (عَلَى الْحُرُوفِ أَيْضًا)[٤] فِي ذَلِكَ، فِي خَمْسَةَ عَشَرَ مُجَلَّدًا فَأَكْثَرَ، بَلْ قَالَ: إِنَّهُ لَوْ تَوَجَّهَ لَهُ لَجَاءَ فِي ثَمَانِينَ، أَوْ كَمَا قَالَ.

وَلَهُ أَيْضًا «عِقْدُ جَوَاهِرِ الْأَسْفَاطِ فِي ذِكْرِ مُلُوكِ مِصْرَ وَالْفُسْطَاطِ»[٥] وَهُوَ مَعَ كِتَابِهِ «اتِّعَاظُ[٦] الْحُنَفَاءِ بِأَخْبَارِ الْأَئِمَّةِ الْفَاطِمِيِّينَ الْخُلَفَاءِ» يَشْتَمِلَانِ عَلَى ذِكْرِ مَنْ مَلَكَ مِصْرَ مِنَ الْأُمَرَاءِ وَالْخُلَفَاءِ، وَمَا كَانَ فِي أَيَّامِهِمْ مِنَ الْحَوَادِثِ وَالْأَنْبَاءِ، مُنْذُ فُتِحَتْ وَإِلَى أَنِ انْقَرَضَتِ الدَّوْلَةُ الْفَاطِمِيَّةُ، ثُمَّ وَصَلَهُ بِكِتَابِهِ «السُّلُوكُ» كَمَا تَقَدَّمَ.

وَجَمَعَ خِطَطَهَا وَشَيْئًا مِنْ أَخْبَارِ مَنْ دَخَلَهَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ بِهَا، وَأَسْمَاءِ الصَّالِحِينَ، وَأَمَاكِنِ قُبُورِهِمْ وَآثَارِهِمْ [وَعَجَائِبِهَا وَمَا يُنْسَبُ إِلَيْهَا][٧]: الْقُضَاعِيُّ[٨]، وَأَبُو عُمَرَ الْكِنْدِيُّ[٩]، وَلِمُحَمَّدِ بْنِ أَسْعَدَ الْجَوَّانِيِّ الشَّرِيفِ «النُّقَطُ

(١) في أ: عشرة، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) ساقط من ب.

(٣) ساقط من ب. وانظر: ابن حجر، تبصير المنتبه، ١/ ٢١٧، ٤٦٨؛ الدرر، ١/ ٩.

(٤) ساقط من باقي النسخ. وهو كتاب: المقفى الكبير، تحقيق: محمد اليعلاوي، نشر: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٧م.

(٥) في ز، ق: عقد جواهر الأسفاط من أخبار مدينة الفسطاط. ذكره المقريزي في كتابه: اتعاظ الحنفا، ١/ ٤.

(٦) في أ، ب، ق: إيقاظ، وهو تحريف، والتصويب من: ز، ومن عنوان الكتاب المطبوع.

(٧) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٨) انظر: حاجي، كشف، ١/ ٧١٥، ٢/ ١٦٢٢، البغدادي، هدية، ٦/ ٧١.

(٩) انظر: حاجي، كشف، ١/ ٧١٥.



عَلَى الْخِطَطِ»(١).

وَكَذَا جَمَعَ خُطَطَهَا الْمَقْرِيزِيُّ، وَهُوَ مُفِيدٌ؛ قَالَ لَنَا شَيْخُنَا: إِنَّهُ ظَفِرَ بِهِ مُسَوَّدَةً لِجَارِهِ الشِّهَابِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَوْحَدِيِّ، بَلْ كَانَ بَيَّضَ بَعْضَهُ، فَأَخَذَهَا وَزَادَ عَلَيْهِ زِيَادَاتٍ وَنَسَبَهَا لِنَفْسِهِ(٢).

وَلِإِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعِيدٍ «الْبُغْيَةُ وَالِاغْتِبَاطُ فِي أَخْبَارِ مِصْرَ وَالْفُسْطَاطِ». [١٥٧]

«الْمَغْرِبُ»: «تَارِيخُ»(٣) عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ، وَطَبَقَاتِ الْفُقَهَاءِ وَفَضَائِلِهِمْ، وَالدَّوْلَةُ الْغَرْبِيَّةُ تَتِمَّةُ دَوْلَةِ بَنِي أُمَيَّةَ بِالْمَغْرِبِ، وَ«الْمُغْرِبُ فِي حُلِيِّ الْمَغْرِبِ»(٤) لِابْنِ سَعِيدٍ، و«الْمُغْرِبُ فِي مَحَاسِنِ الْمَغْرِبِ»(٥) (لَهُ أَيْضًا، وَبَعْضُهَا بِالْمُؤَيَّدِيَّةِ، بَلْ لَهُ أَيْضًا «الْمُشْرِقُ فِي [أَخْبَارِ](٦) الْمَشْرِقِ»(٧))(٨).

«مَكَّةُ»: جَمَعَ فَضَائِلَهَا -عَلَى نَمَطِ الْأَزْرَقِيِّ وَالْفَاكِهِيِّ- الْمُفَضَّلُ بْنُ مُحَمَّدٍ

---

(١) انظر: المقريزي، الخطط ١/ ١٢، ٢/ ٦٩، ابن حجر، لسان ٥/ ٧٤.

(٢) انظر: ابن حجر، إنباء ٢/ ٤٠٦؛ السخاوي، الضوء، ١/ ٣٥٨-٣٥٩. والملاحظ أني لم أجد تصريح ابن حجر المذكورَ في كتبه، إلا أن نقل السخاوي عنه مشافهة حجة؛ فهو تلميذه ووارث علمه.

(٣) طبع بتحقيق: خورخي أغوادي، مدريد، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، معهد التعاون مع العالم العربي، ١٩٩١م.

(٤) طبع بتحقيق: شوقي ضيف، نشر: دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٥م.

(٥) انظر: حاجي، كشف، ٢/ ١٧٤٧.

(٦) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٧) انظر: حاجي، كشف، ٢/ ١٦٩٣. وطبع مع المغرب في إحدى نشراته.

(٨) ساقط من ب.



أَبُو سَعِيدٍ الْجَنَدِيُّ[١]، وَأَبُو سَعِيدٍ الشَّعْبِيُّ -وَيُحَرَّرُ مَعَ الْأَوَّلِ[٢]- وَأَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ[٣]، ثُمَّ الْحَافِظُ الضِّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ[٤].

وَلِأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدٍ[٥] ابْنِ الْقَيِّمِ «تَفْضِيلُ[٦] مَكَّةَ»[٧]. وَتَفَاخَرَ شَاعِرَانِ بِالْحَرَمَيْنِ فَحَكَمَ بَيْنَهُمَا شَاعِرٌ عِجْلِيٌّ[٨] بِقَصِيدَةٍ مِنْهَا:

يَا أَيُّهَا المَدَنِيُّ أَرْضُكَ [فَضْلُهَا] فَوْقَ البِلَادِ وَفَضْلُ مَكَّةَ أَفْضَلُ

وَ«تَارِيخُهَا»[٩] أَبُو الْوَلِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ

---

(١) له: فضائل مكة. توجد قطعة صغيرة بالمكتبة الظاهرية بدمشق (رقم: ١١٢١ - حديث). انظر: السنيدي، معجم ما ألف عن مكة، ص٢٠٥. وقال سزكين: «منه نص مقتبس في معجم البلدان...». انظر: تاريخ التراث ١/ القسم الثاني، ص٢٠٨؛ الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص٢٣-٢٤.

(٢) هو: الجَنَدِي كما هو ظاهر (ت ٣٠٨هـ). انظر: السمعاني، الأنساب، ٢/ ٩٦؛ الذهبي، سير، ١٤/ ٢٥٧.

(٣) قال محققو العلل: «فتكنية عبدالرحمن بـ«أبي الفرج» توحي بأنه شخص آخر غير أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم، أو يكون هناك خطأ في هذه الكنية». انظر: مقدمة تحقيق، ابن أبي حاتم، العلل، ص١١٧. وسيورده السخاوي لاحقًا.

(٤) انظر: السنيدي، معجم ما ألف عن مكة، ص١٧.

(٥) في ق، ز: لأبي عبدالله بن محمد، وهو خطأ. والتصويب من: ابن رجب، ذيل، ٥/ ١٧٠؛ ابن حجر، الدرر، ٣/ ٤٠٠-٤٠٣.

(٦) في ب: تفضل، وهو تحريف.

(٧) انظر: السنيدي، معجم ما ألف عن مكة، ص١١٥.

(٨) نسبه ابن عساكر إلى رجل من بني عِجْل وقال: «ناسكٌ كان مقيمًا بجدة مرابطًا ». وما بين المعكوفتين في الشطر الأول ساقط من جميع النسخ، وهي زيادة من: ابن عساكر، تاريخ دمشق، ١٧/ ١٧٩.

(٩) طبع بتحقيق: رشدي الصالح، نشر: مطابع دار الثقافة، مكة المكرمة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.



عُقْبَةَ بْنِ الْأَزْرَقِ الْأَزْرَقِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ الْعَبَّاسِ الْفَاكِهِيُّ[١] -وَكَانَا فِي الْمِئَةِ الثَّالِثَةِ- وَالْفَاكِهِيُّ مُتَأَخِّرٌ عَنِ الْأَوَّلِ قَلِيلًا - ظَنًّا - وَكِتَابُهُ فِي مُجَلَّدَيْنِ.

وَأَبُو زَيْدٍ عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ النُّمَيْرِيُّ[٢] لَكِنْ لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ الْفَاسِيُّ، وَكَتَبَهُ صَاحِبُنَا ابْنُ فَهْدٍ بِخَطِّهِ - فِي مُجَلَّدٍ - قَالَ: «وَهُوَ عَلَى نَمَطِ كِتَابَيِ الْأَزْرَقِيِّ وَالْفَاكِهِيِّ».

وَالزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ، وَرَزِينُ بْنُ مُعَاوِيَةَ السَّرَقُسْطِيُّ[٣] - لَخَّصَهُ مِنْ «تَارِيخِ» الْأَزْرَقِيِّ (وَلِسَعْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ الْإِسْفَرَايِينِيِّ «زُبْدَةُ الْأَعْمَالِ وَخُلَاصَةُ الْأَفْعَالِ»[٤] فِي فَضَائِلِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، اخْتَصَرَهُ مِنْ «تَارِيخُ» الْأَزْرَقِيِّ - كَمَا ذَكَرَهُ فِي خُطْبَةِ كِتَابِهِ- وَهُوَ عِنْدُ كَاتِبِهِ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ فَهْدٍ، لَطَفَ اللهُ بِهِمْ)[٥].

وَالْمُحِبُّ مُحَمَّدُ بْنُ مَحْمُودِ بْنِ النَّجَّارِ الْبَغْدَادِيُّ، سَمَّاهُ: «نُزْهَةُ الْوَرَى فِي ذِكْرِ أُمِّ الْقُرَى»[٦].

---

(١) طبع بتحقيق: عبد الملك بن دهيش، مكة المكرمة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م. ولعبدالله بن حمد الحقيل دراسة تحليلية للكتاب في مجلة الدارة، ع٣، ١٤٠٩هـ، ص٢٢٨-٢٣٢. انظر: السنيدي، معجم ما ألف عن مكة، ص٥٩.

(٢) انظر: ابن النديم، الفهرست، ص١٨٠. وقال سزكين: «توجد منه قطع في الإصابة...». انظر: تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص٢٠٦؛ السنيدي، معجم ما ألف عن مكة، ص٢٢٢،٧٩.

(٣) له: أخبار مكة والمدينة وفضلهما. انظر: ابن خير، فهرسته، ص٣٤٦؛ الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص٣٣-٣٤.

(٤) طبع بتحقيق: مركز الدراسات والبحوث، نشر: مكتبة نزار مصطفى الباز،م ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. وانظر: الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص٧٤-٨٠.

(٥) ساقط من ب.

(٦) انظر: حاجي، كشف، ٢/ ١٩٥٠؛ الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص ٥٩.



وَلِلْجَمَالِ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُحِبِّ [١٥٨] الطَّبَرِيِّ الْمَكِّيِّ الشَّافِعِيِّ «التَّشْوِيقُ إِلَى زِيَارَةِ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ»(١).

وَالْجَمَالُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الزَّبِيدِيُّ النَّاسِخُ - عُرِفَ بِابْنِ الْمُؤَذِّنِ - وَسَمَّاهُ: «مُثِيرُ الْغَرَامِ إِلَى الْبَلَدِ الْحَرَامِ» (وَلِلْهَادِي بْنِ إِبْرَاهِيمَ)(٢) ابْنِ عَلِيِّ بْنِ الْمُرْتَضَى الْحَسَنِيِّ الزَّيْدِيِّ(٣) أَحَدِ شُيُوخِ التَّقِيِّ ابْنِ فَهْدٍ «زَهْرَةُ الْخُزَامِ فِي فَضَائِلِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ» وَلِزَيْدِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْمُرْتَضَى الْحَسَنِيِّ وَزِيرِ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ «تَارِيخُهَا»(٤).

وَلِابْنِ الْجَوْزِيِّ «مُثِيرُ الْعَزْمِ السَّاكِنِ لِأَشْرَفِ الْأَمَاكِنِ»(٥) وَلِعَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ «كِتَابُ مَكَّةَ»، وَكَذَا لِأَبِي سَعِيدِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ(٦) وَأَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ بْنِ مَنْدَهْ - كَمَا أَثْبَتَ الثَّلَاثَةَ أَبُو الْقَاسِمِ الْمَذْكُورُ فِي «الْوَصِيَّةُ» لَهُ - وَلِلْمَجْدِ الْفَيْرُوزَآبَادِيِّ «مُهِيجُ الْغَرَامِ إِلَى الْبَلَدِ الْحَرَامِ»(٧) (وَ«إِثَارَةُ

---

(١) طبع بتحقيق: محمد حسن إسماعيل، نشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. وانظر: الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص٥٨-٥٩.

(٢) في باقي النسخ: والهادي إبراهيم، وهو خطأ.

(٣) في أ، ق: الزبيدي، والمثبت من باقي النسخ، ومن: ابن حجر، إنباء، ٣/ ٢١٠؛ السخاوي، الضوء، ١٠/ ٢٠٦.

(٤) انظر: حاجي، كشف، ١/ ٣٠٦؛ السنيدي، معجم ما ألف عن مكة، ص٩٩.

(٥) طبع بتحقيق: مرزوق علي، نشر: دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

(٦) انظر: الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص٢٦.

(٧) انظر: حاجي، كشف، ٢/ ١٩١٦؛ السنيدي، معجم ما ألف عن مكة، ص٢٦٨؛ الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص٩٥.



الْحَجُونِ إِلَى زِيَارَةِ الْحُجُونِ»[١])[٢].

وَلِلتَّقِيِّ الْفَاسِيِّ «شِفَاءُ الْغَرَامِ بِأَخْبَارِ الْبَلَدِ الْحَرَامِ»[٣] وَهُوَ أَوْسَعُهَا، وَ«تُحْفَةُ الْكِرَامِ»[٤] كُلٌّ مِنْهُمَا فِي مُجَلَّدٍ.

وَاخْتَصَرَ أَوَّلَهُمَا وَسَمَّاهُ: «تُحْفَةُ الْكِرَامِ» أَيْضًا، وَاخْتَصَرَهُ فِي «تَحْصِيلُ الْمَرَامِ»[٥] ثُمَّ فِي «هَادِي ذَوِي الْأَفْهَامِ»[٦] ثُمَّ فِي «الزُّهُورُ الْمُقْتَطَفَةُ مِنْ تَارِيخِ مَكَّةَ الْمُشَرَّفَةِ»[٧] ثُمَّ فِي «تَرْوِيحُ الصُّدُورِ بِاخْتِصَارِ الزُّهُورِ»[٨] ثُمَّ فِي آخَرَ، وَلَهُ فِي الرِّجَالِ (مِمَّا قَلَّ أَنْ يُسْبَقَ إِلَى اخْتِصَاصِهِمْ بِالْإِفْرَادِ)[٩] «الْعِقْدُ الثَّمِينُ فِي تَارِيخِ الْبَلَدِ الْأَمِينِ» أَرْبَعَةُ أَسْفَارٍ، وَاخْتَصَرَهُ فِي «عُجَالَةُ الْقِرَى لِلرَّاغِبِ فِي تَارِيخِ أُمِّ

---

(١) طبع قديمًا، نشر: مطبعة الترقي الماجدية، مكة، ١٣٣٢هـ. انظر: السنيدي، معجم ما ألف عن مكة، ص٥٥.

(٢) ساقط من ب.

(٣) طبع بتحقيق: عمر عبد السلام تدمري، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

(٤) توجد نسخة مخطوطة في مكتبة الأوقاف ببغداد، وفي دار الكتب المصرية (رقم: ١٦٤٦)، وتوجد مصورة في جامعة أم القرى (رقم: ٢٠٨- تاريخ)، وفي الجامعة الإسلامية (رقم: ١٠١٨، ١٩٥). انظر: السنيدي، معجم ما ألف عن مكة، ص١٠٧-١٠٨؛ فؤاد سيد، فهرست المخطوطات، ١/ ١٣٩؛ الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص١١٨.

(٥) توجد نسخة مخطوطة في مكتبة الحرم المكي (رقم: ٣٤٥٨)، وفي غيرها. انظر: السنيدي، معجم ما ألف عن مكة، ص١٠٥؛ الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص١١٧.

(٦) انظر: السنيدي، معجم ما ألف عن مكة، ص٢٩٥؛ الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص١٢٥.

(٧) طبع بتحقيق: مصطفى الذهبي، نشر: مكتبة الباز، مكة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م. وانظر نسخه ومخطوطاته: الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص١٢٠.

(٨) انظر: السنيدي، معجم ما ألف عن مكة، ص١١٨؛ الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص١١٨.

(٩) ساقط من ب.



الْقُرَى»[(١)]، وَلَهُ مُخْتَصَرَانِ [آخَرَانِ][(٢)]................................[(٣)]

وَلِلْفَاسِيِّ أَيْضًا «وُلَاةُ مَكَّةَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ»[(٤)].

وَلِلْجَمَالِ [١٥٩] الشَّيْبِيِّ[(٥)] «الشَّرَفُ الْأَعْلَى فِي ذِكْرِ مَقْبَرَةِ بَابِ الْمَعْلَى»[(٦)].

(وَلِصَاحِبِنَا النَّجْمِ ابْنِ فَهْدٍ «الدُّرُّ الْكَمِينُ بِذَيْلِ الْعِقْدِ الثَّمِينِ» وَ«إِتْحَافُ الْوَرَى بِأَخْبَارِ أُمِّ الْقُرَى» وَذَيَّلَ عَلَيْهِمَا وَلَدُهُ الْعِزُّ ابْنُ فَهْدٍ بِمُؤَلَّفَيْنِ)[(٧)].

«**الْمَوْصِلُ**»: لِابْنِ بَاطِيشَ[(٨)]، وَلِإِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ الْمَوْصِلِيِّ، وَلِأَبِي زَكَرِيَّا يَزِيدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِيَاسٍ الْأَزْدِيِّ مُحَدِّثُوهَا وَحُفَّاظُهَا[(٩)].

وَشَرَعَ الْعِزُّ ابْنُ الْأَثِيرِ صَاحِبُ «الْكَامِلُ» فِي «تَارِيخٍ»[(١٠)] لَهَا، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُكْمِلَهُ.

---

(١) توجد نسخة خطية في مكتبة الحرم المكي (رقم: ٣١٢٨ف)، وفي مكتبة عارف حكمت بالمدينة (رقم: ١٤٨/ ٩٠٠). انظر: السنيدي، معجم ما ألف عن مكة، ص١٩٤.

(٢) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) بياض في جميع النسخ، وفي هامش، أ، ق: «كذا بياض بالأصل»، وفي هامش ب: «كذا».

(٤) انظر: السنيدي، معجم ما ألف عن مكة، ص٣٠٣.

(٥) هو: محمد بن علي، قاضي مكة (ت ٨٣٧هـ). انظر: ابن حجر، إنباء، ٣/ ٥٣٠.

(٦) توجد نسخة مخطوطة في المكتبة الوطنية في تونس (رقم: ١٨٣٢٥)، وفي مكتبة عارف حكمت بالمدينة (رقم: ١٣٠). انظر: السنيدي، معجم ما ألف عن مكة، ص١٨٥؛ الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص١٢٦-١٢٨. وقد طبع بتحقيق: الشريف منصور، ١٤٢١هـ.

(٧) ساقط من ب.

(٨) انظر: الصفدي، الوافي، ١/ ٤٨؛ حاجي، كشف، ١/ ٣٠٧.

(٩) له: تاريخ الموصل. طُبع جزءٌ منه بتحقيق: علي حبيبة، القاهرة، ١٩٦٧م.

(١٠) انظر: الذهبي، سير، ٢٢/ ٣٥٤؛ تاريخ، ١٢/ ٤٣٠. وممن صنَّف في أخبار الموصل محمد وسعيد. انظر: ابن النديم، الفهرست، ص ٢٧٨؛ ابن الساعي، الدر الثمين، ص ١٤١.



«مَيَّافَارِقِينُ»(١) لِأَحْمَدَ بْنِ يُوسُفَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْأَزْرَقِ الْقَاضِي(٢).

«نَسَا»: فِي أَبِيوَرْدَ.

«نَسَفُ»(٣): لِأَبِي الْعَبَّاسِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُعْتَزِّ الْمُسْتَغْفِرِيِّ الْحَنَفِيِّ الْحَافِظِ(٤).

(«نَصِيبِينُ»(٥): أَفْرَدَهُ بَعْضُهُمْ مِمَّنْ لَمْ أَسْتَحْضِرْهُ)(٦).

«نَفْزَةُ»(٧): لِابْنِ الْمُؤَدِّبِ(٨).

---

(١) هي: مدينة بديار بكر. انظر: الحموي، البلدان، ٥/ ٢٣٥-٢٣٨.

(٢) كتابه بعنوان: تاريخ الفارقي. طبع بتحقيق: بدوي عبد اللطيف، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٤م.

(٣) هي: مدينة كبيرة بين جيحون وسمرقند. انظر: الحموي، البلدان، ٥/ ٢٨٥؛ الحديثي، التواريخ المحلية، ص٧١-٧٢.

(٤) انظر: الذهبي، سير، ١٧/ ٥٦٤، ١٥/ ٣٣، ٢٥٥؛ تاريخ، ٦/ ١٤٧، ٨/ ٦١٩، ٧٧٥؛ حاجي، كشف، ١/ ٣٠٨؛ الحديثي، التواريخ المحلية، ص٣٧.

(٥) هي: مدينة من بلاد الجزيرة على طريق القوافل من الموصل إلى الشام. انظر: الحموي، البلدان، ٥/ ٢٨٨.

(٦) ساقط من ب. ولابن العماد شهاب الدين أحمد بن عماد الأقفهسي الشافعي (ت٨٠٨هـ) أرجوزة: الفتح المبين في أخبار نصيبين. توجد نسخة في مكة المكرمة (ق: ٥ س ٢٣، ١٣٦٥، ٦٩ تاريخ). انظر: فقيهي، جهود العلماء في تصنيف السيرة النبوية، ص ٦٣. وهناك دراسة معاصرة لـ: يوسف نعيم، نصيبين من الفتح الإسلامي حتى الفتح العثماني، نشر: جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٩٦م.

(٧) في أ: نغرة، وفي ب: نِفَّر، والمثبت من باقي النسخ. وهي: مدينة بالمغرب وبالأندلس. انظر: الحموي، البلدان، ٥/ ٢٩٦.وتوجد نفزة الآن في تونس.

(٨) لم أعرفه!



«نَيْسَابُورُ»[(١)]: لِلْحَاكِمِ، وَ«الذَّيْلُ» لِعَبْدِ الغَافِرِ[(٢)] (وَكِلَاهُمَا عِنْدِي، [الأَوَّلُ][(٣)] فِي سِتِّ مُجَلَّدَاتٍ، وَالثَّانِي فِي وَاحِدٍ ضَخْمٍ)[(٤)].

«هَرَاةُ»[(٥)]: لِشِيْرَوَيْهِ[(٦)] (وَلِأَبِي نَضْرٍ[(٧)] الفَامِيِّ وَاخْتَصَرَهُ الضِّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ)[(٨)] وَلِأَبِي إِسْحَاقَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَاسِينَ الْهَرَوِيِّ الْحَدَّادِ[(٩)] فِي تَصْنِيفَيْنِ، أَحَدُهُمَا عَلَى الْمُعْجَمِ، وَآخَرُ[(١٠)] لِأَبِي عَبْدِاللهِ الحُسَيْنِ[(١١)] بْنِ مُحَمَّدٍ الكُتُبِيِّ،

---

(١) قال الحمويُّ: «وهي مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة، معدن الفضلاء ومنبع العلماء، لم أرَ فيما طوّفْتُ من البلاد مدينة كانت مثلها». وهي الآن في إيران. انظر: البلدان، ٥/ ٣٣١-٣٣٣؛ الحديثي، التواريخ المحلية، ص٧٢-٧٦، ماليز، الأطلس التاريخي، ص ١٧٨. وتاريخ نيسابور: طبقة شيوخ الحاكم، طبع بتحقيق: مازن عبدالرحمن، نشر: دار البشائر، بيروت، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

(٢) هو: عبد الغافر بن إسماعيل، محدث (ت ٥٢٩هـ) وقيل غير ذلك. انظر: الذهبي، سير، ٢٠/ ١٦. وذيله هو: السياق لتاريخ نيسابور، انتخبه الصريفيني، وطبع الأخير أكثر من مرة.

(٣) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) ساقط من ب.

(٥) هي: مدينة من مدن خُراسان، وهي الآن في أفغانستان. انظر: الحموي، البلدان، ٥/ ٣٩٦؛ الحديثي، التواريخ المحلية، ص٧٦-٧٨؛ ماليز، الأطلس التاريخي، ص ١٧٨.

(٦) انظر: فتح المغيث، ٤/ ٤٤٢.

(٧) في ق، ز: نصر. وانظر: الذهبي، سير، ٢٠/ ٢٩٧-٢٩٩؛ ابن رجب، ذيل، ١/ ١٤١.

(٨) ساقط من ب. وممن صنّف في تاريخ هَرَاة محمد بن المنذر بن سعيد الهَرَوي (ت ٣٠٣هـ). انظر: ابن الساعي، الدر الثمين، ص ١٣٩؛ الذهبي، تاريخ، ٧/ ٧٢.

(٩) هو: محدث، مؤرخ (ت ٣٣٤هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٥/ ٣٣٩.

(١٠) في ب، ق، ز: والآخر. وقال الحديثيُّ معلقًا: «ويتضح أنه قد وقع خطأ أو اضطراب عندما ذكر كتابين لابن ياسين الهروي...». انظر: التواريخ المحلية، ص٣٩. وانظر: ابن فندق، تاريخ بيهق، ص١١٤؛ سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص٢٢٤.

(١١) في جميع النسخ: الحسن، والتصويب من: مصادر ترجمته (ت ٤٩٦هـ). انظر: ابن رجب، ذيل، ١/ ١١٥، ١٣٠، ١٣٧؛ الذهبي، سير، ١٩/ ١٥٢؛ الحديثي، التواريخ المحلية، ص ٤٠.



[أَظُنُّهُ](١).

«هَمَذَانُ»(٢): (لِأَبِي مَنْصُورٍ(٣) شَهْرَدَارَ بْنِ شِيرَوَيْهِ)(٤) [وَلِشِيرَوَيْهِ بْنِ شَهْرَدَارَ ابْنِ شِيرَوَيْهِ](٥) الدَّيْلَمِيِّ.

وَلِأَبِي الْفَضْلِ صَالِحِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ الْهَمَذَانِيِّ(٦) الْحَافِظِ، وَعِمْرَانَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمْرَانَ الْهَمَذَانِيِّ(٧) «طَبَقَاتُ أَهْلِ هَمَذَانَ(٨)».

[١٦٠]

«وَاسِطُ»: لِلدُّبَيْثِيِّ(٩) أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ يَحْيَى الْحَافِظِ الْمُؤَرِّخِ،

---

(١) ساقط من أ، وفي ق، ز: أظن، والمثبت من ب.

(٢) في أ، ب: همدان، والتصويب من باقي النسخ، ومن: الحموي، البلدان، ٥/ ٤١٠.

(٣) في جميع النسخ: لابن منصور، وابن تحريف. وهو: حافظ، مؤرخ (ت ٥٥٨هـ). انظر: الذهبي، سير، ٢٠/ ٣٧٥.

(٤) ساقط من ب.

(٥) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ. وهو: محدث، مؤرخ (ت ٥٠٩هـ). وعن تاريخه انظر: ابن الساعي، الدر الثمين، ص ٢٥٦؛ الذهبي، سير، ١٩/ ٢٩٤؛ تاريخ، ٤/ ٦٩، ٦/ ٢٢، ٣٤٩، ٧/ ٣٩٨، ٥٤٩؛ حاجي، كشف، ١/ ٣١٠.

(٦) في ب: الهمداني، وهو تصحيف. وكتابه: طبقات الهَمَذَانيين. أفاد منه الخطيب البغدادي في تاريخه، وابن حجر في لسانه. انظر: حاجي، كشف، ١/ ٣١٠؛ سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الأول، ص٢٢٦.

(٧) في أ، ب: الهمداني، والتصويب من باقي النسخ. وانظر: مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ٩/ ٢٢٢، ٢٣٥، ١٠/ ١٤٢، ٣٠٥.

(٨) في أ، ب: همدان، والتصويب من باقي النسخ.

(٩) قال الذهبيُّ: «وصنّف تاريخًا كبيرًا لواسط». انظر: سير، ٢٣/ ٦٨؛ الصفدي، الوافي، ١/ ٤٧؛ حاجي، كشف، ١/ ٣٠٩.



وَمِنْ قَبْلِهِ لِأَبِي الْحَسَنِ أَسْلَمَ بْنِ سَهْلٍ بَحْشَلٍ[١] الْوَاسِطِيِّ، وَذَيَّلَ عَلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الطَّيِّبِ الْجُلَّابِيُّ[٢].

«الْيَمَنُ»: [لِلْحِمْيَرِيِّ][٣] وَلِلْبَهَاءِ أَبِي عَبْدِاللهِ[٤] مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ يُوسُفَ الْجَنَدِيِّ (كِتَابِهِ «السُّلُوكُ» رَتَّبَهُ عَلَى الطَّبَقَاتِ، وَقَالَ فِي خُطْبَتِهِ[٥]: إِنَّهُ يَعْتَمِدُ فِي تَرَاجِمَ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَى كِتَابِ الْفَقِيهِ أَبِي حَفْصٍ)[٦] عُمَرَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ سَمُرَةَ فِي («فُقَهَاءُ الْيَمَنِ»)[٧] [٨](فَإِنَّهُ ذَكَرَ غَالِبَهُمْ[٩] مُنْذُ ظَهَرَ بِهِ الْإِسْلَامُ إِلَى بِضْعٍ وَثَمَانِينَ وَخَمْسِ مِئَةٍ، وَعَلَى «تَارِيخُ الْيَمَنِ» أَوْ «صَنْعَاءَ»[١٠] لِأَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ مُحَمَّدٍ الرَّازِيِّ الصَّنْعَانِيِّ، وَقَدِ انْتَهَى فِيهِ إِلَى السِّتِّينَ وَأَرْبَعِ مِئَةٍ تَقْرِيبًا، وَعَلَى «تَارِيخُ صَنْعَاءَ» لِإِسْحَاقَ بْنِ جَرِيرٍ الزُّهْرِيِّ الصَّنْعَانِيِّ، إِلَى غَيْرِهَا، وَانْتَهَى إِلَى بَعْدِ

(١) في أ: بَحْصل، وفي ق: بحثل، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: مصادر ترجمته. وتاريخه طبع بتحقيق: كوركيس عواد، نشر: مطبعة المعارف، بغداد، ١٣٨٧هـ.

(٢) هو: مؤرخ (ت ٤٨٣هـ). انظر: الذهبي، تاريخ، ١٠/ ٥٢٤. وعن ذيله انظر: الذهبي، تاريخ، ٨/ ٣٩٠؛ سير، ١٦/ ٣٥٢، ٢٠/ ١٧٣؛ الصفدي، الوافي، ١/ ٤٧؛ حاجي، كشف، ١/ ٣٠٩.

(٣) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ. وانظر: الصفدي، الوافي ١/ ٤٩؛ حاجي، كشف ١/ ٣١١.

(٤) في أ: عبيد، والتصويب من باقي النسخ، ومن: مصادر ترجمته.

(٥) انظر: ١/ ٦٧، مع بعض الاختلاف.

(٦) في ب: اعتنى به بعد كتاب.

(٧) ليست في هذا الموضع من: السلوك. والكتاب طبع بعنوان: طبقات فقهاء اليمن. طبع بتحقيق: فؤاد سيد، نشر: مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط١، ١٩٥٧.

(٨) من هنا يبدأ السقط من ب.

(٩) أي: فقهاء اليمن. كما في: السلوك.

(١٠) طبع بتحقيق: حسين العمري، صنعاء، ١٤٠١هـ. ونشر: دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ -١٩٨٩م.



الثَّلَاثِينَ وَسَبْعِ مِئَةٍ، وَلَمْ يَعْتَنِ بِتَرْتِيبِهِ، بِحَيْثُ عَسُرَ الْكَشْفُ مِنْهُ، وَعَلَيْهِ مُعَوَّلُ مَنْ بَعْدَهُ [ثُمَّ اعْتَنَى بِهِ بَعْدَ كِتَابِ عُمَرَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ سَمُرَةَ فِي «فُقَهَاءُ الْيَمَنِ»][(١)])[(٢)].

ثُمَّ لِلْمُوَفَّقِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْخَزْرَجِيِّ [وَهُوَ][(٣)] فِي مُجَلَّدَيْنِ (رَتَّبَهُ عَلَى الحُرُوفِ)[(٤)] وَسَمَّاهُ: «الْعِقْدُ الْفَاخِرُ الْحَسَنُ فِي طَبَقَاتِ أَكَابِرِ الْيَمَنِ»[(٥)] (وَهُوَ حَسَنٌ، مَعَ إِغْفَالِهِ جَمَاعَةً مِنَ الْجَنَدِيِّ)[(٦)] وَلِلْبَدْرِ حُسَيْنٍ الْأَهْدَلِ وَسَمَّاهُ: «تُحْفَةُ الزَّمَنِ فِي تَارِيخِ سَادَاتِ الْيَمَنِ» (وَهُوَ مُفِيدٌ أَيْضًا)[(٧)] فِي مُجَلَّدَيْنِ أَوْ وَاحِدٍ ضَخْمٍ، وَلِعَبْدِ الْبَاقِي بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ[(٨)] الْقُرَشِيِّ «بَهْجَةُ الزَّمَنِ فِي تَارِيخِ الْيَمَنِ»[(٩)]، وَلِلْأَفْضَلِ عَبَّاسِ بْنِ الْمُجَاهِدِ عَلِيِّ بْنِ دَاوُدَ بْنِ يُوسُفَ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ ابْنِ رَسُولٍ، صَاحِبِ الْيَمَنِ وَابْنِ أَصْحَابِهَا[(١٠)] مُخْتَصَرُ تَارِيخِ ابْنِ

---

(١) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) هذه الفقرة بطولها ساقطة من ب.

(٣) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) ساقط من باقي النسخ.

(٥) طبع بتحقيق: جماعة من الباحثين نشر: دار الجيل الجديد، اليمن، ٢٠٠٩م.

(٦) ساقط من ب.

(٧) ساقط من باقي النسخ.

(٨) في جميع النسخ: عبد الحميد، والتصويب من: ابن حجر، الدرر، ٢/ ٣١٥. وسيذكره السخاوي على الصواب لاحقًا. والمشار إليه: مؤرخ، أديب (ت ٧٤٣هـ).

(٩) طبع بتحقيق: مصطفى حجازي، دار العودة، بيروت، ١٩٨٥م، وكذا بتحقيق: عبدالله الحبشي وزميله، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

(١٠) هو: ملك يماني صاحب زبيد وتعزّ، مهتم بالثقافة والعلم (ت ٧٧٨هـ). انظر: ابن حجر، إنباء، ١/ ١٤٠.



خَلِّكَانَ[١]، وَصَاحِبِ «نُزْهَةُ الْعُيُونِ فِي تَارِيخِ طَوَائِفِ الْقُرُونِ»[٢] وَ«بُغْيَةُ ذَوِي الْهِمَمِ فِي أَنْسَابِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ»[٣] وَكِتَاب «العَطَايَا[٤] السَّنِيَّةِ»[٥] يَتَضَمَّنُ ذِكْرَ [١٦١] أَعْيَانِ أَهْلِ الْيَمَنِ، وَيُقَالُ: إِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ بِعِنَايَةِ الرِّضَا أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ قَاضِي تَعِزَ[٦].

(فِي آخَرِينَ اعْتَنَوْا بِعُلَمَاءِ الْيَمَنِ، كَالْقُطْبِ الْقَسْطَلَانِيِّ، وَالْعَفِيفِ الْيَافِعِيِّ[٧]، وَالجَمَالِ مُحَمَّدِ[٨] بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الخَيَّاطِ)[٩].

---

(١) انظر: حاجي، كشف، ٢/ ٢٠١٨.

(٢) وهو ذيل على كتابه: العطايا السنية. وتوجد نسخة مصورة في دار الكتب المصرية (رقم: ١٢٩٧٦ح). انظر: فؤاد سيد، فهرست المخطوطات، ٣/ ١٥٨.

(٣) انظر: حاجي، كشف، ١/ ٢٤٨.

(٤) في ب: الخطايا، وهو تحريف.

(٥) توجد نسخة مصورة في دار الكتب المصرية (رقم: ١٢٩٧٥ح). انظر: فؤاد سيد، فهرست المخطوطات، ٢/ ١٢٦. ونشرته: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ٢٠٠٩م.

(٦) انظر: ابن حجر، الدرر، ٤/ ٣١٠.

(٧) له: نشر المحاسن اليمانية في خصائص اليمن ونسب القحطانية. توجد نسخة خطية في دار الكتب المصرية (رقم: ٤٦٥٠). انظر: عبدالله الجبوري، مقدمة تحقيق: اليافعي، مرآة الجنان، ١/ ١٢. ولقد طبع الكتاب منسوبًا لابن الدَّيبع. لكن السخاوي يقصد قصيدته: باهية (نهاية) المحيّا في مدح شيوخ اليمن الأصفيا. وهي منظومة طويلة، أورد اليافعي منها أبياتًا. انظر: مرآة الجنان، ٤/ ٣٢٨.

(٨) هو: محدث (ت ٨٣٩هـ). انظر: ابن حجر، إنباء، ٤/ ٣٤-٣٥؛ السخاوي، الضوء، ٧/ ١٩٤-١٩٥؛ ١٠/ ٢٢٣.

(٩) ساقط من ب.



وَلِأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي الصَّيْفِ[1] «الْمَيْمُونُ الْمُضَمَّنُ لِبَعْضِ فَضَائِلِ[2] أَهْلِ الْيَمَنِ»[3].

وَجَمَعَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ خَلَفٍ الْقُرَشِيُّ الْمِصْرِيُّ[4] فِي فَضْلِهِ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا.

[وَلِأَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّازِيِّ «تَارِيخُ صَنْعَاءَ»][5] وَلِعُمَارَةَ كَمَا تَقَدَّمَ «الْمُفِيدُ فِي أَخْبَارِ زَبِيدٍ» وَلِغَيْرِهِ كَمَا سَلَفَ قَرِيبًا «تَارِيخُ صَنْعَاءَ» وَلِبَعْضِهِمْ «دَوْلَةُ الْمُظَفَّرِ» صَاحِبِ الْيَمَنِ، وَلِلْخَزْرَجِيِّ أَيْضًا «الْعُقُودُ اللُّؤْلُؤِيَّةُ فِي أَخْبَارِ الدَّوْلَةِ الرَّسُولِيَّةِ»[6] وَكَذَا لِلتَّقِيِّ[7] الْفَاسِيِّ «تَقْرِيبُ الْأَمَلِ وَالسُّولِ مِنْ أَخْبَارِ سَلَاطِينِ بَنِي رَسُولٍ» ثُمَّ اخْتَصَرَهُ فِي آخَرِينَ مِمَّنِ اقْتَصَرَ عَلَى صُلَحَاءِ الْيَمَنِ وَنَحْوِهِمْ.



(١) هو: فقيه (ت ٦٠٩). انظر: ابن الأثير، الكامل، ١٠/ ٢٨٤؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ١٧/ ٣٣.

(٢) في ق، ز: الفضلاء، وفي السلوك: فضل.

(٣) انظر: الجندي، السلوك، ١/ ٦٠؛ حاجي، كشف، ٢/ ١٩١٩. وتوجد نسخة في مؤسسة الإمام زيد بن علي، اليمن (٥٠ ورقة).

(٤) هو: محدث (ت ٦٩٣هـ). انظر: الذهبي، تاريخ، ١٥/ ٧٧٥-٧٧٦.

(٥) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٦) طبع قديمًا بالقاهرة، مطبعة الهلال، ١٩١١م.

(٧) في باقي النسخ: التقي.



[تَصَانِيفُ فِي الْبُلْدَانِ][١]

وَوَرَاءَ هَذَا تَصَانِيفُ فِي الْبُلْدَانِ وَالتَّعْرِيفِ بِهَا، وَذِكْرِ مَآثِرِهَا وَفُتُوحِهَا خَاصَّةً، بِدُونِ تَرَاجِمِ أَهْلِهَا غَالِبًا، وَهِيَ كَثِيرَةٌ جِدًّا.

أَحْفَلُهَا «مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ» لِيَاقُوتَ، وَ«الْمَسَالِكُ وَالْمَمَالِكُ»[٢] لِلْبَكْرِيِّ، وَلِعُبَيْدِ اللهِ بْنِ (عَبْدِ اللهِ بْنِ)[٣] خُرْدَاذْبَهْ[٤] وَهُوَ غَيْرُ «تَارِيخِهِ».

وَكَذَا عَمِلَ الشِّهَابُ ابْنُ فَضْلِ اللهِ «مَسَالِكُ الْأَبْصَارِ فِي الْأَقْطَارِ وَالْأَمْصَارِ»[٥] أَزْيَدَ مِنْ عِشْرِينَ مُجَلَّدًا، وَهُوَ بِالْمُؤَيَّدِيَّةِ وَبِمَدْرَسَةِ سُلْطَانِنَا بمكة.

وَكَذَا لِأَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الْبَلَاذُرِيِّ «أَخْبَارُ الْبُلْدَانِ»[٦] وَفُتُوحُهَا بِالصُّلْحِ أَوِ الْعَنْوَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ، وَمَا فُتِحَ فِي أَيَّامِهِ وَعَلَى الْخُلَفَاءِ بَعْدَهُ، وَمَا كَانَ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي ذَلِكَ، وَوَصْفُ الْبُلْدَانَ فِي الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ [وَالشَّمَالِ وَالْجَنُوبِ][٧] قَالَ

(١) زيادة من المحقق.

(٢) لم يصل إلينا كاملاً؛ لكن طُبع منه بعض الأجزاء. نشر البارون دي سلان Deslana جزءًا منه، وكذلك عبدالرحمن الحجي. وتوجد له نسخة مخطوطة في: المتحف البريطاني (رقم: ٩٥٧٧)، وفي مكتبة مدريد (رقم: ١٣) وغيرها. انظر: الحجي، جغرافية الأندلس، ص٣٥-٤١.

(٣) ليست في ق، ز. وهي كذا عند: ابن حجر، لسان، ٤/ ٩٦. وفي مصادر ترجمته: أحمد. انظر: ابن النديم، فهرست، ص٢٣٩؛ كحالة، مؤلفين، ٦/ ٢٣٦.

(٤) كتابه: المسالك والممالك: طبع قديمًا في ليدن، ١٨٨٩م.

(٥) حقق على أجزاء متفرقه، منها ما حققه: مجموعة من الباحثين، نشر: المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

(٦) هو: فتوح البلدان. طبع عدة طبعات منها في مصر، ١٩٥٩م.

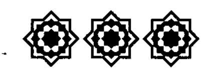
(٧) في أ: والتيمن والخوفي، وفي الهامش: ناحية من بلاد عُمان. والخوفي تحريف، والصواب: الجَرْبِي، والتيمن: ناحية بالجنوب، والجربي: ناحية بالشمال. انظر: المسعودي، التنبيه



الْمَسْعُودِيُّ: «وَلَا نَعْلَمُ فِي الْبُلْدَانِ أَحْسَنَ مِنْهُ»[١]. [١٦٢]

قُلْتُ: كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ يَاقُوتَ.

وَكَذَا عَمِلَ غَيْرُهُمْ «الرَّوْضُ الْمِعْطَارُ فِي أَخْبَارِ[٢] الأَقْطَارِ»[٣] فِي مُجَلَّدَيْنِ، وَلِلْعُذْرِيِّ[٤] «تَرْصِيعُ الْأَخْبَارِ فِي الْبُلْدَانِ» وَلِغَيْرِهِ «نَظْمُ الْمَرْجَانِ فِي الْبُلْدَانِ» وَلِلْمُؤَيَّدِ صَاحِبِ حَمَاةَ[٥] «تَقْوِيمُ الْبُلْدَانِ»[٦] مَجْدُولٌ فِي مُجَلَّدٍ نَفِيسٍ جِدًّا، وَلِلْبَكْرِيِّ أَيْضًا «مُعْجَمُ مَا اسْتَعْجَمَ»[٧] وَلِيَاقُوتَ الْحَمَوِيِّ وَغَيْرِهِ «الْمُشْتَرِكُ وَضْعًا وَالْمُفْتَرِقُ صُقْعًا»[٨] وَنَحْوُهُ مَا اتَّفَقَ لَفْظُهُ فِي الْبُلْدَانِ.



والإشراف، ١/ ١٦، ٢١، ٥٥، ٧٢ . والمثبت من باقي النسخ، ومن: المروج، ١/ ١٠.

(١) انظر: مروج، ١/ ١٠.

(٢) في أ: خبر، والمثبت من باقي النسخ، ومن: عنوان الكتاب المطبوع. وهو للحميري.

(٣) طبع بتحقيق: إحسان عباس، نشر: مكتبة لبنان، ط٢، ١٩٨٤م.

(٤) هو: أحمد بن عمر بن أنس، محدث (ت ٤٧٨هـ). وكتابه: نظام المرجان في المسالك والممالك. ولعله الآتي ذكره. انظر: الحموي، البلدان، ٢/ ٤٦٠، ٥/ ١١٩؛ الذهبي، سير، ١٨/ ٥٦٧-٥٦٨. وحقق عبدالعزيز الأهواني للعذري -المذكور- كتابًا بعنوان: «نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك». نشر في مدريد، ١٩٦٥م.

(٥) هو: إسماعيل بن علي، مؤرخ، أديب (ت ٧٣٢هـ). انظر: ابن حجر، الدرر، ١/ ٣٧١-٣٧٣.

(٦) طبع قديمًا في باريس، ١٨٤٠م.

(٧) طبع بتحقيق: مصطفى السقا، نشر: في القاهرة، ١٩٤٥م.

(٨) طبع بتحقيق: فرديناند وستنفلد، نشر: عالم الكتب، ١٤٠٦هـ مصورًا عن ط١٨٤٦م.



[عُلَماءُ الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ وَغَيْرِهَا][1]

فَأَمَّا[2] «الْمَدِينَةُ» دَارُ[3] الْهِجْرَةِ

فَكَانَ الْعِلْمُ وَافِرًا بِهَا فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ، وَفِي زَمَنِ التَّابِعِينَ كَالْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ[4]، وَزَمَنِ صِغَارِ[5] التَّابِعِينَ كَـ: عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ[6]، وَابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، وَابْنِ عَجْلانَ، وَجَعْفَرٍ الصَّادِقِ، ثُمَّ مَالِكٍ الإِمَامِ، وَمُقْرِئِهَا نَافِعٍ، وَإِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ. ثُمَّ تَنَاقَصَ الْعِلْمُ جِدًّا بِهَا فِي الطَّبَقَةِ الَّتِي بَعْدَهُمْ، ثُمَّ تَلَاشَى.

---

(١) في هامش ب.

(٢) من هنا بدأ السخاوي النقل عن جزء بأكمله، وهو: الأمصار ذوات الآثار، للذهبي. طبع بتحقيق: محمود الأرناؤوط. وقال صالح العلي - مُتَرْجِم ط روزنثال - في الحاشية ص ٦٥٩: «إنّ القسم التالي حتى السطر الثالث قبل الأخير من ص٦٦٨ من هذه الطبعة لم يترجمها روزنثال أو يعلّق عليها، باعتبارها كتابًا للذهبي أقحمه السخاوي على هذا الكتاب. ولكننا آثرنا إثباته هنا كما جاء في نص الكتاب المطبوع (المترجم)».

(٣) في أ: ذات، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: الأمصار.

(٤) قال النوويُّ: «ومن فضلاء التابعين الفقهاء السبعة فقهاء المدينة: سعيد بن المسيّب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، وخارجة بن زيد، وسليمان ابن يسار. وفي السابع ثلاثة أقوال؛ هل هو أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، أو سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب، أو أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام؟». انظر: تهذيب الأسماء، ص٧٥.

(٥) في الأمصار كذا: «وزمن صغار التابعين، كزيد بن أسلم، وربيعة الرأي، ويحيى بن سعيد، وأبي الزناد. ثم في زمن تابعي التابعين، كعبيد الله بن عمر...» الخ..

(٦) في جميع النسخ والأمصار: عبدالله بن عمر، وهو تحريف، والتصويب من: مصادر ترجمته. انظر: الذهبي، سير، ٦/ ٣٠٤.



(قُلْتُ[١]: سِيَّمَا وَقَدْ سَكَنَهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الرَّوَافِضِ، وَتَحَكَّمُوا بِهَا، وَغَلَبَ أَمْرُهُمْ عَلَيْهَا، وَلَكِنْ نَشَأَ بِهَا فِي الْقَرْنَيْنِ الثَّامِنِ وَالتَّاسِعِ أَفْرَادٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي غَالِبِ الْمَذَاهِبِ وَالْفُنُونِ، انْتَفَعَ بِهِمْ أَهْلُ السُّنَّةِ، وَفِيهِمْ مِمَّنْ صَنَّفَ عَدَدٌ يَسِيرٌ، وَالسُّنَّةُ بِحَمْدِ اللهِ الْآنَ مُعْتَضَدَةٌ بِمَنْ شَاءَ اللهُ مِنْ فُضَلَاءِ أَهْلِهَا، مِنْ قُضَاتِهَا وَغَيْرِهِمْ. نَفَعَنِي اللهُ بِبَرَكَاتِهِمْ)[٢].

وَ«مَكَّةُ» كَانَ الْعِلْمُ بِهَا يَسِيرًا فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ، ثُمَّ كَثُرَ فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ، وَكَذَلِكَ فِي أَيَّامِ التَّابِعِينَ [كَـ][٣]: مُجَاهِدٍ، وَعَطَاءٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ. وَزَمَنِ أَصْحَابِهِمْ كَـ: عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي نَجِيحٍ، وَابْنِ كَثِيرٍ الْمُقْرِئِ، وَحَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَابْنِ جُرَيْجٍ، وَنَحْوِهِمْ.

وَفِي زَمَنِ الرَّشِيدِ كَـ: مُسْلِمٍ الزَّنْجِيِّ، وَالْفُضَيْلِ [بْنِ عِيَاضٍ][٤]، وَابْنِ عُيَيْنَةَ.

ثُمَّ[٥] أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِئِ، وَالْأَزْرَقِيِّ، وَالْحُمَيْدِيِّ، وَسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ. [١٦٣]

ثُمَّ فِي أَثْنَاءِ[٦] الْمِئَةِ الثَّالِثَةِ تَنَاقَصَ عِلْمُ الْحَرَمَيْنِ، وَكَثُرَ بِغَيْرِهِمَا[٧].

---

(١) أي: السخاوي.

(٢) هذه الفقرة - بكاملها - ساقطة من ب.

(٣) زيادة من: الأمصار.

(٤) زيادة من: الأمصار، ومن: ترجمته.

(٥) في باقي النسخ: و.

(٦) في أ: أبناء، والمثبت من باقي النسخ، ومن: الأمصار.

(٧) في أ: تغيرهما، والمثبت من باقي النسخ، ومن: الأمصار.

(قُلْتُ[١]: وَكَانَ لِلْحَرَمِ الْمَكِّيِّ الْجَمَالُ، بِأَفْرَادٍ مُنْتَدَبِينَ[٢] لِلْعِلْمِ وَالتَّصْنِيفِ، مِنْ أَهْلِهِ وَالْوَارِدِيْنِ عَلَيْهِ، فِي سَائِرِ الْمَذَاهِبِ وَغَالِبِ الْفُنُونِ، بِحَيْثُ كَانَ حَقِيقًا بِالِارْتِحَالِ إِلَيْهِ لِذَلِكَ، فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ مَحَلًّا لِلنُّسُكِ)[٣].

وَ«**بَيْتُ الْمَقْدِسِ**» نَزَلَهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ كَـ: عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، وَشَدَّادِ ابْنِ أَوْسٍ، وَمَا زَالَ بِهَا عِلْمٌ لَيْسَ بِالْكَثِيرِ، ثُمَّ نَقَصَ جِدًّا، ثُمَّ مَلَكَهَا النَّصَارَى تِسْعِينَ عَامًا، ثُمَّ أُخِذَتْ.

[٤](وَيُرْوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ -كَمَا فِي أَوَائِلِ «تَارِيخِ»[٥] ابْنِ عَسَاكِرَ- أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فَقَالَ: «أَطْلَبُ النَّاسِ لِفِتْنَةٍ، وَأَعْجَزُهُمْ عَنْهَا» وَهُوَ مَنْقُولٌ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ الْقِرِّيَّةِ[٦] وَلَكِنْ فِي: «أَهْلِ الْحِجَازِ، وَأَنَّهُمْ أَسْرَعُ النَّاسِ إِلَى فِتْنَةٍ، وَأَعْجَزُهُمْ عَنْهَا»[٧] وَلَكِنْ عَنْهُ فِي الْمَدِينَةِ أَنَّهُ رَسَخَ الْعِلْمُ فِيهَا[٨] وَظَهَرَ مِنْهَا، وَرَوَى أَنَّهُ مُنْطَبِقٌ عَلَيْهِمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الحشر: ٩]

(١) أي: السخاوي.
(٢) في باقي النسخ: مبتدئين.
(٣) هذه الفقرة بكاملها ساقط من ب.
(٤) من هنا ليست في: الأمصار. فإما أنها من زيادات السخاوي، أو أنها ساقطة من: الأمصار.
(٥) انظر: ١/ ٣٥٨. وهو أثر ضعيف الإسناد. ضعفه ابن عساكر لعلتين؛ رِشْدين: وهو ابن سعد؛ ضعيف كما في التقريب: رقم: ١٩٤٢. وبكير لم يدرك ابن العاص. ورُوي عن عمرو بن العاص من طريق آخر وهو ضعيف؛ قال ابن عساكر، تاريخ، ١/ ٣٥٨: «وهذا منقطع».
(٦) هو: الهلالي الأعرابي، كان رأسًا في البلاغة والبيان، قتله الحجَّاج (٨٤هـ). انظر: الذهبي، سير، ٤/ ١٩٧.
(٧) وورد أيضًا عن عمرو بن العاص. أخرجه ابن عساكر وضعفه. انظر: تاريخ، ١/ ٣٥٧.
(٨) في باقي النسخ: عنها. وانظر: ابن خلكان، وفيات، ١/ ٢٥٣.



وَجَاءَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا فِي «الطَّبَرَانِيِّ»(١): «مَنْ أَخَذَ شِبْرًا مِنْ مَكَّةَ مِنْ غَيْرِ حَقِّهِ، فَكَأَنَّمَا أَخَذَهُ مِنْ تَحْتِ قَدَمِ الرَّحْمَنِ».

وَقَالَ رَجُلٌ لِسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: «إِنِّي قَدْ عَزَمْتُ عَلَى الْمُجَاوَرَةِ بِمَكَّةَ فَأَوْصِنِي؛ قَالَ: أُوصِيكَ بِثَلَاثٍ: لَا تُصَلِّيَنَّ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ -كَأَنَّهُ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعَرُّضِ لِلتَّزْكِيَةِ وَالرِّيَاءِ- وَلَا تَصْحَبَنَّ قُرَشِيًّا(٢)، وَلَا تُظْهِرَنَّ صَدَقَةً».

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ كَمَا فِي أَوَائِلِ «تَارِيخُ»(٣) ابْنِ عَسَاكِرَ: «إِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ أَعْظَمُ النَّاسِ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَأَحْقَرُهُمْ (عِنْدَ النَّاسِ يَعْنِي)(٤) عِنْدَ أَسَاقِطِهِمْ فِيمَا يَظْهَرُ، وَإِلَّا فَهُمْ مُعْتَقَدُونَ مُبَجَّلُونَ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ كَغَيْرِهِمِ الصَّالِحُ وَالطَّالِحُ».

وَقَدْ قَالَ ابْنُ الْقِرِّيَّةِ عَنْ [١٦٤] أَهْلِهَا: «رِجَالُهَا عُلَمَاءُ جُفَاةٌ، وَنِسَاؤُهَا كُسَاةٌ عُرَاةٌ»(٥).

وَعِنْدَ «أَحْمَدَ» وَغَيْرِهِ: «إِنَّ الدَّجَّالَ لَا يَطَأُ أَرْبَعَةَ أَمَاكِنَ: مَكَّةَ، وَالْمَدِينَةَ، وَبَيْتَ الْمَقْدِسِ، وَالطُّورَ»(٦).

---

(١) أخرجه في «الكبير» (١٢٩٢١) من طريق محمد بن الفضل بن عطية عن زيد العمِّي عن معاوية ابن قرّة عن ابن عباس مرفوعًا. وإسناده تالف. محمد بن الفضل؛ قال الحافظ في: التقريب، رقم: ٦٢٢٥: «كذبوه». وبه أعلّه الهيثمي في: المجمع، ٤/ ١٧٥. وزيد العمِّي؛ ضعيف. انظر: التقريب، رقم: ٢١٣١.

(٢) في باقي النسخ: قريشًا. وقول سفيان ذكره الغزالي. انظر: الإحياء، ص ٣٠٧-٣٠٨.

(٣) انظر: ابن عساكر، تاريخ، ١/ ٣٥٨. بلفظ مختصر، وهو ضعيف الإسناد.

(٤) ساقط من ز.

(٥) انظر: ابن خلكان، وفيات، ١/ ٢٥٣.

(٦) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٣٠٩٠، ٣٦٨٣) وورد مطوّلاً وفيه المرفوع بلفظ: «... وإنه لا يقرب أربعة مساجد: مسجد الحرام، ومسجد الرسول، ومسجد المقدس والطور...». خرّجه



وَكَوْنُ عِيسَى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يَقْتُلُهُ عِنْدَ بَابِ لُدٍّ -بَلَدٍ قَرِيبٍ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ[١] - يُؤَيِّدُ عَدَمَ دُخُولِهِ.

وَعِنْدَ «الطَّبَرَانِيِّ» فِي أَحَدِ «مَعَاجِيمِهِ»[٢]: «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ بِي وَلَا بِالْكَعْبَةِ».

وَيُذْكَرُ[٣] عَنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ طَسْتٌ مِنْ ذَهَبٍ حَوْلَهُ عَقَارِبُ. وَإِنَّمَا كَتَبْتُ هَذَا لِأُبَيِّنَ مَا فِيهِ مِنْ نَكَارَةٍ عِنْدَ النَّشَاطِ)[٤].



الألباني وقال: «إسناده صحيح». انظر: الصحيحة، رقم: ٢٩٣٤.

(١) انظر: الحموي، البلدان، ٥/ ١٥. والحديث أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢١٣٧) عن النوّاس ابن سَمْعان مرفوعًا - في قصة طويلة - وفيه قصة نزول عيسى وقتله للدجال بباب لُدّ.

(٢) أخرجه في «الصغير» (٢٧٨) عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا. والحديث صحيح؛ له شواهد في «الصحيحين» وغيره. أما لفظة «ولا بالكعبة»؛ فقال الطبرانيُّ: «ولا يُحفظ في حديث ولا بالكعبة إلاّ في هذا الحديث».

(٣) أي: في التوراة. انظر: الحموي، البلدان، ٥/ ١٦٩.

(٤) إلى هنا ليست في: الأمصار.



[عُلَمَاءُ دِمَشْقَ وَغَيْرُهُمْ][١]

(وَ)[٢] «دِمَشْقُ»: (مِنْ بِلَادِ الشَّامِ، القُطْرُ المُتَّسِعُ المُشْتَمِلُ عَلَى عِدَّةِ بِلَادٍ وَمُدُنٍ وَقُرَى)[٣] نَزَلَهَا عِدَّةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَكَثُرَ بِهَا الْعِلْمُ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ، ثُمَّ فِي زَمَنِ عَبْدِ الْمَلِكِ وَأَوْلَادِهِ.

وَمَا زَالَ بِهَا فُقَهَاءُ، وَمُحَدِّثُونَ، وَمُقْرِئُونَ فِي زَمَنِ التَّابِعِينَ[٤] وَتَابِعِيهِمْ، ثُمَّ إِلَى أَيَّامِ أَبِي مُسْهِرٍ، وَمَرْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّاطَرِيِّ، وَهِشَامٍ، وَدُحَيْمٍ، وَسُلَيْمَانَ ابْنِ بِنْتِ شُرَحْبِيلَ، ثُمَّ أَصْحَابِهِمْ وَعَصْرِهِمْ. وَهِيَ دَارُ قُرْآنٍ، وَحَدِيثٍ، وَفِقْهٍ.

وَتَنَاقَصَ بِهَا الْعِلْمُ فِي الْمِئَةِ[٥] الرَّابِعَةِ، وَالْخَامِسَةِ، وَكَثُرَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَا سِيَّمَا فِي دَوْلَةِ نُورِ الدِّينِ، وَأَيَّامَ مُحَدِّثِهَا ابْنِ عَسَاكِرَ، وَالْمَقَادِسَةِ النَّازِلِينَ بِسَفْحِهَا.

ثُمَّ كَثُرَ بَعْدَ ذَلِكَ بِـ: ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَالْمِزِّيِّ وَأَصْحَابِهِمَا.

(قُلْتُ[٦]: ثُمَّ تَنَاقَصَ شَيْئًا فَشَيْئًا؛ وَلَكِنْ فِيهَا الْآنَ -بِحَمْدِ اللهِ- بَقِيَّةٌ يَفْهَمُونَ الْعِلْمَ، وَيَتَكَلَّمُونَ بِهِ، بَارَكَ اللهُ فِيهِمْ)[٧].

وَ«مِصْرُ» (وَهِيَ بَلَدٌ عَظِيمٌ، وَقُطْرٌ مُتَّسِعٌ، شَرْقِيٌّ وَغَرْبِيٌّ، وَصَعِيدٌ أَعْلَى

---

(١) في هامش ب.

(٢) ساقط من ب، ق، ز.

(٣) ساقط من ب. وليست في: الأمصار.

(٤) في الأمصار: الصحابة. وأثبت محقق الأمصار ما جاء هنا.

(٥) في ز: المئتين.

(٦) أي: السخاوي.

(٧) هذه الفقرة ليست في ب.



وَأَدْنَى)[١] افْتَتَحهَا عَمْرٌو فِي زَمَنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَسَكَنَهَا خَلْقٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَكَثُرَ الْعِلْمُ بِهَا (فِي)[٢] زَمَنِ التَّابِعِينَ، ثُمَّ ازْدَادَ فِي زَمَنِ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، وَيَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، وَحَيْوَةَ بْنِ شُرَيْحٍ [١٦٥] وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَابْنِ لَهِيعَةَ، وَإِلَى زَمَنِ ابْنِ وَهْبٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَابْنِ الْقَاسِمِ وَأَصْحَابِهِمْ.

وَمَا زَالَ بِهَا عِلْمٌ جَمٌّ إِلَى أَنْ ضَعُفَ ذَلِكَ بِاسْتِيلاءِ الْعُبَيْدِيِّينَ الرَّافِضَةِ عَلَيْهَا سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِ مِئَةٍ، وَبَنَوُا الْقَاهِرَةَ (وَكَانَ قَاضِيهَا إِذْ ذَاكَ أَبُو الطَّاهِرِ الذُّهْلِيُّ الْبَغْدَادِيُّ الْمَالِكِيُّ، فَأَقَرُّوهُ حَتَّى مَاتَ، ثُمَّ وَلَّوْهُ لِلْإِسْمَاعِيلِيَّةِ الْمُتَشَيِّعِينَ)[٣] وَشَاعَ التَّشَيُّعُ، فَقَلَّ بِهَا الْحَدِيثُ وَالسُّنَّةُ، إِلَى أَنْ وَلِيَهَا أُمَرَاءُ السُّنَّةِ (بَعْدَ[٤] مِئَتَيْ سَنَةٍ، (وَأَنْقَذَهَا[٥] اللهُ مِنْ أَيْدِيهِمْ عَلَى يَدِ النَّاصِرِ صَلَاحِ الدِّينِ يُوسُفَ بْنِ أَيُّوبَ رَحِمَهُ اللَّهُ) فَتَرَاجَعَ الْعِلْمُ إِلَيْهَا) وَضَعُفَ الرَّوَافِضُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ (وَهِيَ الْآنَ أَكْثَرُ الْبِلَادِ عِمَارَةً بِالْفُضَلَاءِ مِنْ سَائِرِ الْمَذَاهِبِ وَالْفُنُونِ، وَفَّقَهُمُ اللهُ)[٦].

وَ«**الْإِسْكَنْدَرِيَّةُ**» فَتَبَعٌ لِمِصْرَ، مَا زَالَ بِهَا الْحَدِيثُ قَلِيلًا، حَتَّى سَكَنَهَا السِّلَفِيُّ، فَصَارَتْ مَرْحُولًا إِلَيْهَا فِي الْحَدِيثِ وَالْقِرَاءَاتِ، ثُمَّ نَقَصَ بَعْدَ ذَلِكَ.

(قُلْتُ[٧]: الآنَ[٨] عُدِمَ إِلَّا مِنْ بَعْضِ الْغُرَبَاءِ، وَغَالِبُهُمْ مَالِكِيُّونَ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ

---

(١) ساقط من ب. وليست في: الأمصار.

(٢) ساقط من ز.

(٣) ساقط من ب. وليست في: الأمصار.

(٤) من هنا إلى قوله: فتراجع العلم إليها. ليست في: الأمصار.

(٥) من هنا إلى قوله: رحمه الله. ليست في ب.

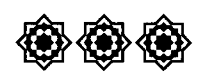
(٦) ليست في ب، والأمصار.

(٧) أي: السخاوي.

(٨) في أ: إلى أن.



وَلِيَ قَضَاءَهَا عِدَّةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ)[١].



(١) ساقط من ب.



[أَوَّلُ مَنْ بَثَّ الْحَدِيثَ بِبَغْدَادَ][1]

وَ«بَغْدَادُ» (وَهِيَ أَعْظَمُ بِلَادِ الْعِرَاقِ)[2] بُنِيَتْ فِي آخِرِ أَيَّامِ التَّابِعِينَ.

وَأَوَّلُ مَنْ بَثَّ بِهَا الْحَدِيثَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، وَبَعْدَهُ شُعْبَةُ وَهُشَيْمٌ.

وَكَثُرَ بِهَا هَذَا الشَّأْنُ، فَلَمْ تَزَلْ مَعْمُورَةً بِالْأَثَرِ وَالْخَبَرِ[3] وَإِلَى زَمَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ثُمَّ أَصْحَابِهِ.

وَهِيَ دَارُ الْإِسْنَادِ الْعَالِي وَالْحِفْظِ (وَمَنْزِلِ الْخِلَافَةِ وَالْعِلْمِ)[4] إِلَى أَنِ اسْتُؤْصِلَتْ فِي كَائِنَةِ التَّتَارِ الْكَفَرَةِ، فَبَقِيَتْ عَلَى نَحْوِ الرُّبْعِ.

(ثُمَّ تَزَايَدَ خَرَابُهَا حَتَّى لَمْ يَبْقَ فِيهَا مَنْ يَعْرِفُ شَيْئًا مِنَ الْعِلْمِ، وَالْأَمْرُ لِلَّهِ)[5].

وَ«حِمْصُ» نَزَلَهَا خَلْقٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَانْتَشَرَ بِهَا الْحَدِيثُ زَمَنَ التَّابِعِينَ، وَإِلَى [١٦٦] أَيَّامِ حَرِيزِ بْنِ عُثْمَانَ، وَشُعَيْبَ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، ثُمَّ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ[6]، وَبَقِيَّةَ، وَأَبِي الْمُغِيرَةَ، وَأَبِي الْيَمَانِ، ثُمَّ أَصْحَابِهِمْ.

ثُمَّ تَنَاقَصَ[7] ذَلِكَ فِي الْمِئَةِ الرَّابِعَةِ وَتَلَاشَى (ثُمَّ عُدِمَ بِالْكُلِّيَّةِ)[8].

---

(١) في هامش ب.
(٢) ساقط من ب، وليست في: الأمصار.
(٣) في ب: الخير.
(٤) ساقط من ب، وليست في: الأمصار.
(٥) ليست في ب، والأمصار.
(٦) في أ: عباس، وهو تصحيف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: الأمصار.
(٧) في ب: تناقض، وهو تصحيف.
(٨) ليست في: الأمصار.



وَ«الكُوفَةُ» نَزَلَهَا [جَمَاعَةٌ مِنْ الصَّحَابَةِ][١] مِثْلُ: ابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَخَلْقٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، ثُمَّ كَانَ بِهَا أَئِمَّةُ التَّابِعِينَ كَـ: عَلْقَمَةَ، وَمَسْرُوقٍ، وَعَبِيدَةَ، وَالْأَسْوَدِ، ثُمَّ الشَّعْبِيِّ، والنَّخَعِيِّ، وَالْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ[٢]، وَحَمَّادٍ، وَأَبِي إِسْحَاقَ، وَمَنْصُورٍ، وَالْأَعْمَشِ، وَأَصْحَابِهِمْ، وَمَا زَالَ الْعِلْمُ بِهَا مُتَوَفِّرًا إِلَى زَمَانِ ابْنِ عُقْدَةَ، ثُمَّ تَنَاقَصَ شَيْئًا فَشَيْئًا [وَتَلَاشَى][٣] وَهِيَ دَارُ الرَّفْضِ[٤].

(وَ)[٥] «الْبَصْرَةُ» نَزَلَهَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَعِدَّةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَكَانَ خَاتِمَتَهُمْ خَادِمُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصُوَيْحِبُهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ الْحَسَنُ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَأَبُو الْعَالِيَةِ، ثُمَّ قَتَادَةُ، وَأَيُّوبُ، وَثَابِتٌ الْبُنَانِيُّ، وَيُونُسُ، وَابْنُ عَوْنٍ[٦]، ثُمَّ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَأَصْحَابُهُمَا.

وَمَا زَالَ بِهَا هَذَا الشَّأْنُ وَافِرًا إِلَى رَأْسِ الْمِئَةِ الثَّالِثَةِ، وَتَنَاقَصَ[٧] جِدًّا إِلَى أَنْ تَلَاشَى.

وَ«الْيَمَنُ» حَلَّهَا[٨] مُعَاذٌ، وَأَبُو مُوسَى، وَخَرَجَ مِنْهَا أَئِمَّةُ التَّابِعِينَ، وَتَفَرَّقُوا فِي الْأَرْضِ. وَكَانَ بِهَا جَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعَيْنِ كَـ: ابْنَيْ مُنَبِّهٍ، وَطَاوُوسٍ، وَابْنِهِ، ثُمَّ مَعْمَرٍ

---

(١) زيادة من: الأمصار.

(٢) في ق، ز: عتبة، وهو تحريف.

(٣) زيادة من: الأمصار.

(٤) في الأمصار: الروافض.

(٥) ساقط من ق، ز.

(٦) في ب: وأبو عون.

(٧) في ب: تناقض، وهو تصحيف.

(٨) في الأمصار: دخلها.

وَأَصْحَابِهِ، ثُمَّ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَأَصْحَابِهِ [وَعُدِمَ][1] مِنْهَا بَعْدَهُمُ الإِسْنَادُ.

(قُلْتُ[2]: وَهُوَ قُطْرٌ مُتَّسِعٌ، يَشْتَمِلُ عَلَى تِهَامَةَ وَنَجْدٍ، فِيهِ مُدُنٌ وَقُرًى وَشِعَابٌ وَجِبَالٌ. وَلَمْ يَزَلِ الْعُلَمَاءُ بِهِ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ يَتَوَفَّرُونَ[3] وَالْأَئِمَّةُ إِلَيْهَا يَرْحَلُونَ، بَلْ هِيَ فِي كُلِّ عَصْرٍ فِي ازْدِيَادٍ مِنَ الْعِلْمِ. وَلَمَّا ظَهَرَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَاشْتَهَرَ بِهِ رَجَعُوا إِلَى تَقْلِيدِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي الْمِئَةِ الثَّالِثَةِ كَمَا ذَكَرَهُ الْجَنَدِيُّ[4]. ثُمَّ كَثُرَ ذَلِكَ، لَاسِيَّمَا [١٦٧] فِي الدُّوَلِ الْأَيُّوبِيَّةِ وَمَا بَعْدَهَا حَتَّى الْآنَ، وَيُوجَدُ فِي عُلَمَائِهِ الْحَنَفِيَّةُ وَكَثِيرٌ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ، وَهُمْ بِصَنْعَاءَ وَنَحْوِهَا، وَمِنَ الْعُثْمَانِيَّةِ، وَهُمْ بِحَضْرَمَوْتَ، وَمِنَ الْإِسْمَاعِيلِيَّةَ، وَهُمْ بِالْجِبَالِ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الطَّوَائِفِ)[5].

وَ«**الْأَنْدَلُسُ**» كَقُرْطُبَةَ، وَإِشْبِيلِيَةَ، وَغَرْنَاطَةَ، وَبَلَنْسِيَةَ. فُتِحَتْ فِي أَيَّامِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَجَلَبَ إِلَيْهَا الْعِلْمَ؛ لَكِنِ اشْتَهَرَ بِهَا الْعِلْمُ وَالْحَدِيثُ فِي الْمِئَةِ الثَّالِثَةِ بِابْنِ حَبِيبٍ، وَيَحْيَى بْنِ يَحْيَى، وَأَصْحَابِهِمَا، ثُمَّ بِبَقِيِّ[6] بْنِ مَخْلَدٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ وَضَّاحٍ.

وَخَرَجَ مِنْهَا مِثْلُ: ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَأَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ، وَابْنِ حَزْمٍ، وَأَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِيِّ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْغَسَّانِيِّ، وَلَمْ يَزَلْ بِهَا أَثَارَةٌ مِنْ عِلْمٍ إِلَى أَنِ اسْتَوْلَى عَلَى قُرْطُبَةَ وَإِشْبِيلِيَةَ النَّصَارَى، فَتَنَاقَصَ بِهَا الْعِلْمُ.

---

(١) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ، ومن: الأمصار.

(٢) أي: السخاوي.

(٣) في أ: متنافرون، وهو تحريف، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) انظر: السلوك، ١/ ١٤٩.

(٥) هذه الفقرة بكاملها ساقطة من ب.

(٦) في ز: يبقى، وهو تصحيف.

وَ«إِقْلِيمُ الْمَغْرِبِ» فَأَدْنَاهُ إِقْلِيمُ إِفْرِيقِيَّةَ، وَأُمُّهَا هِيَ مَدِينَةُ الْقَيْرَوَانِ، كَانَ بِهَا سُحْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْفَقِيهُ (صَاحِبُ ابْنِ الْقَاسِمِ)[١].

وَأَمَّا بِجَايَةُ، وَتِلْمِسَانُ، وَفَاسُ، وَمَرَّاكُشُ، وَغَالِبُ مَدَائِنِ [الْمَغْرِبِ][٢] فَالْحَدِيثُ بِهَا قَلِيلٌ، وَبِهَا الْمَسَائِلُ.

(قُلْتُ[٣]: وَكُلُّهُمْ مُقَلِّدُونَ لِمَالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وَطَائِفَةٌ ظَاهِرِيُّونَ، وَفِيهِ بَقِيَّةٌ مِنْ عِلْمٍ)[٤].

وَ«الْجَزِيرَةُ» أَكْبَرُ مَدَائِنِهَا [الْمَوْصِلُ][٥] (يَعْنِي كَـ: مَنْبِجَ، وَبَالِسَ، والرُّهَا)[٦] خَرَجَ مِنْهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ.

وَحَرَّانُ، وَالرَّقَّةُ -وَغَيْرُ ذَلِكَ- خَرَجَ مِنْهَا حُفَّاظٌ وَأَئِمَّةٌ، ثُمَّ تَنَاقَصَ، ثُمَّ انْطَوَى الْبِسَاطُ.

وَ«الدِّينَوَرُ»[٧] خَرَجَ مِنْهَا حُفَّاظٌ كَـ: مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَبِي مُحَمَّدِ ابْنِ قُتَيْبَةَ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَعُمَرَ بْنِ سَهْلِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ -الْمُتَوَفَّى سَنَةَ[٨] ثَلَاثِينَ وَثَلَاثِ مِئَةٍ- وَأَبِي بَكْرِ ابْنِ السُّنِّيِّ.

---

(١) ليست في: الأمصار.

(٢) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ، ومن: الأمصار.

(٣) أي: السخاوي.

(٤) ليست في ب.

(٥) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ ومن: الأمصار.

(٦) ساقط من ب، وليست في: الأمصار.

(٧) هي: بلدة من بلاد الجبل عند قرميسين. انظر: السمعاني، الأنساب، ٢/ ٥٣١.

(٨) بعدها بياض في ب، وكُتب بهامشها: «كذا».



وَ«هَمَذَانُ»[١] دَارُ السُّنَّةِ، صَارَ بِهَا عُلَمَاءُ مِنْ سَنَةِ مِئَتَيْنِ[٢] وَهَلُمَّ جَرًّا [١٦٨] وَخُتِمَتْ بِالْحَافِظِ[٣] أَبِي الْعَلَاءِ الْعَطَّارِ وَأَوْلَادِهِ. ثُمَّ اسْتَبَاحَهَا التَّتَارُ وَالْجِنْكِزْخَانِيَّةُ.

وَ«الرَّيُّ» صَارَتْ دَارَ عِلْمٍ بِجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ وَأَمْثَالِهِ، ثُمَّ بِـ: ابْنِ حُمَيْدٍ، وَابْنِ مِهْرَانَ الْجَمَّالِ[٤]، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى، وَسَهْلِ بْنِ زَنْجَلَةَ، ثُمَّ بِـ: ابْنِ وَارَةَ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَابْنِهِ، وَإِلَى أَثْنَاءِ[٥] الْمِئَةِ الرَّابِعَةِ، وَذَهَبَ ذَلِكَ.

وَ«قَزْوِينُ» ذُكِرَتْ فِي الْمِئَةِ الثَّالِثَةِ[٦]، وَخَرَجَ مِنْهَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ[٧] بْنِ سَابِقٍ الرَّازِيُّ ثُمَّ الْقَزْوِينِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّنَافِسِيُّ، وَعَمْرُو بْنُ رَافِعٍ (وَإِسْمَاعِيلُ ابْنُ تَوْبَةَ، وَيَحْيَى بْنُ عَبْدَكَ)[٨] وَكَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ[٩] وَخَلْقٌ بَعْدَهُمْ، ثُمَّ ابْنُ مَاجَهْ، وَصَاحِبُهُ أَبُو[١٠] الْحَسَنِ[١١] الْقَطَّانُ.

---

(١) في أ، ب: همدان، وهو تصحيف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: الأمصار، ومن: السمعاني، الأنساب، ٥/ ٦٤٩.

(٢) في الأمصار: ٢٥٥هـ.

(٣) في ق، ز: بالحفاظ.

(٤) في جميع النسخ والأمصار: الحمال، وهو تصحيف، والتصويب من: الذهبي، سير، ١١/ ١٤٣؛ ابن حجر، تبصير المنتبه، ١/ ٣٤٧.

(٥) في أ: أنباء، والمثبت من باقي النسخ، ومن: الأمصار.

(٦) في الأمصار: الثانية.

(٧) في جميع النسخ: سعد، وهو خطأ، والتصويب من: الأمصار، ومن: مصادر ترجمته. انظر: السمعاني، الأنساب، ٤/ ٤٩٤.

(٨) في أ، ق، ز: وإسماعيل بن يحيى، وتوبة بن عبدك. وفي ق، ز: عبدل، وهو تحريف، والتصويب من ب، ومن: الأمصار، ومن: مصادر ترجمتهما. انظر: الذهبي، سير، ١٢/ ٥٠٩؛ المزي، تهذيب، ٣/ ٥٤.

(٩) كذا في جميع النسخ، وفي الأمصار، وهو خطأ، والصواب: شهاب، انظر: الذهبي، سير، ١٣/ ١٥٨.

(١٠) في أ، ب: أبي، والمثبت من باقي النسخ، ومن: الأمصار.

(١١) في ق، ز: حسن. وانظر: الذهبي، سير، ١٥/ ٤٦٣.



وَ«**جُرْجَانُ**» صَارَ بِهَا حَدِيثٌ كَثِيرٌ فِي الْمِئَةِ الثَّالِثَةِ، بِـ: إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الطَّلَقِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الدَّامَغَانِيِّ. ثُمَّ بِـ: أَبِي نُعَيْمِ ابْنِ عَدِيٍّ، وَإِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ[١] البَحْرِيِّ[٢]، وَأَبِي أَحْمَدَ ابْنِ عَدِيٍّ، وَأَبِي بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيِّ، وَالْغِطْرِيفِيِّ، وَأَصْحَابِهِمْ، ثُمَّ أُغْلِقَ الْبَابُ.

وَ«**نَيْسَابُورُ**» دَارُ السُّنَّةِ وَالْعَوَالِي، صَارَتْ بِـ: إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، وَحَفْصِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، ثُمَّ بِـ: يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، وَابْنِ رَاهَوَيْهِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ هَاشِمٍ، والذُّهْلِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنِ يُوسُفَ، وَمُسْلِمٍ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَأَبِي عَبْدِ اللهِ البُوشَنْجِيِّ، ثُمَّ بِـ: ابْنِ خُزَيْمَةَ، وَأَبِي الْعَبَّاسِ السَّرَّاجِ، وَابْنِ الشَّرْقِيِّ[٣] (وَخلائِق)[٤]. وَمَا زَالَ يُرْحَلُ إِلَيْهَا إِلَى[٥] ظُهُورِ[٦] التَّتَارِ.

وَآخِرُ شُيُوخِهَا الْمُؤَيَّدُ الطُّوسِيُّ، ثُمَّ مَضَتْ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ.

وَ«**طُوسُ**» صَارَتْ دَارَ عِلْمٍ بَعْدَ الْمِئَتَيْنِ، كَانَ بِهَا مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ الطُّوسِيُّ وَأَصْحَابُهُ، وَهِيَ بِقَدْرِ حَمَاةَ ظَنًّا. [١٦٩]

وَ«**هَرَاةُ**» مِنْهَا أَبُو رَجَاءٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ وَاقِدٍ، وَالْفَضْلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْهَرَوِيُّ، وَأَحْمَدُ

---

(١) في ب مقلوبًا: وإبراهيم بن إسحاق، وهو خطأ.

(٢) في ب، ق، ز: السجزي، وهو تحريف، والتصويب أيضًا من: مصادر ترجمته: انظر: السهمي، تاريخ جرجان، ص ١٦٤؛ الذهبي، سير، ١٥/ ٤٧١.

(٣) في جميع النسخ: الشرفي، وهو تصحيف، والتصويب من: الأمصار، ومن: مصادر ترجمته. انظر: الذهبي، سير، ١٥/ ٣٧.

(٤) ليست في: الأمصار.

(٥) في أ: في، والمثبت من باقي النسخ، ومن: الأمصار.

(٦) في الأمصار: أن دخلها.



ابْنُ نَجْدَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّامِيِّ[١] [وَالحُسَيْنُ بْنُ إِدْرِيسَ][٢] وَمُحَمَّدُ ابْنُ الْمُنْذِرِ [وَمَا زَالَ بِهَا عِلْمٌ، وَحَدِيثٌ، وَعَالِي إِسْنَادٍ][٣] إِلَى أَنْ خُتِمَتْ بِأَبِي رَوْحٍ عَبْدِ المُعِزِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَدَثَرَتْ.

وَ«مَرْوُ» بَلَدٌ كَبِيرٌ مَنَّ أَقَاصِي خُرَاسَانَ، خَرَجَ مِنْهَا أَئِمَّةٌ، وَكَانَ بِهَا بُرَيْدَةُ بْنُ الْحُصَيْبِ صَاحِبُ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَطَائِفَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، ثُمَّ عَبْدُ اللهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، وَيَحْيَى بْنُ يَعْمُرَ، وَعِدَّةٌ مِنَ التَّابِعِينَ، ثُمَّ الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، وَأَبُو حَمْزَةَ السُّكَّرِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَالْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، وَأَبُو تُمَيْلَةَ[٤]، وَعَلِيُّ بْنُ الحَسَنِ[٥] ابْنِ شَقِيقٍ، وَعَبْدَانُ بْنُ عُثْمَانَ، وَأَصْحَابُهُمْ.

ثُمَّ نَقَصَ ذَلِكَ فِي الْمِئَةِ الرَّابِعَةِ، وَلَمْ يَنْقَطِعْ إِلَى خُرُوجِ التَّتَارِ، فَفَرَغَ ذَلِكَ.

وَ«بَلْخُ» صَارَ بِهَا عُلَمَاءُ فِي أَوَاخِرِ الْمِئَةِ الثَّانِيَةِ[٦] كَـ: عُمَرَ بْنِ هَارُونَ، وَمَكِّيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَخَلَفِ بْنِ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، وَخَتَّ[٧]، وَمُحَمَّدِ بْنِ أَبَانَ، وَعِيسَى

(١) في جميع النسخ: الشامي، وهو تصحيف، والتصويب من: مصادر ترجمته. انظر: الذهبي، سير، ١٤/ ١١٤؛ ابن حجر، تبصير المنتبه، ٢/ ٨٠٢.
(٢) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ، ومن: الأمصار.
(٣) زيادة من: الأمصار.
(٤) في ق، ز: ثميلة، وهو تصحيف. وانظر: ابن حجر، تبصير المنتبه، ١/ ٢٠٣.
(٥) في أ: الحسين، وهو خطأ، والتصويب من باقي النسخ، ومن: الأمصار، ومن: مصادر ترجمته. انظر: الذهبي، سير، ١٠/ ٣٤٩.
(٦) في ب: الثالثة، وهو تحريف.
(٧) هو: يحيى بن موسى الخَتّي البلخي، محدث ثقة. انظر: السمعاني، الأنساب، ٢/ ٣٢٥ . ولقد أخطأ أحمد باشا تيمور حينما رجّح تصويبها بقوله: «كذا في الأصل ولعلها (وابن نوبخت)»! انظر: ق، ص١٤٢. وانظر: ابن حجر، تبصير المنتبه، ١/ ٣٠٣-٣٠٤، ٢/ ٥٢٥. وهي ليست في: الأمصار.



ابْنِ أَحْمَدَ الْعَسْقَلَانِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ طَرْخَانَ، ثُمَّ تَنَاقَصَ ذَلِكَ وَتَلَاشَى.

وَ«بُخَارَى» [نَزَلَهَا][١] عِيسَى بْنُ مُوسَى غُنْجَارُ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَفْصٍ الْفَقِيهُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ الْبِيكَنْدِيُّ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُسْنَدِيُّ[٢]، وَأَبُو عَبْدِ اللهِ الْبُخَارِيُّ، وَصَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ جَزَرَةُ، وَأَصْحَابُهُمْ. وَمَا زَالَ بِهَا صُبَابَةٌ حَتَّى دَخَلَهَا الْعَدُوُّ بِالسَّيْفِ.

وَ«سَمَرْقَنْدُ» بِهَا أَبُو مُحَمَّدٍ[٣] عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، ثُمَّ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ الْمَرْوَزِيُّ، وَعُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بُجَيْرٍ[٤]، وَآخَرُونَ.

وَ«الشَّاشُ»[٥] وَهِيَ آخَرُ بِلَادِ الْإِسْلَامِ الَّتِي [بِهَا الْحَدِيثُ][٦] مِنْهَا الْحَسَنُ ابْنُ (صَاحِبِ الشَّاشِيِّ)[٧] وَالْهَيْثَمُ بْنُ كُلَيْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ أَبُو بَكْرٍ الْقَفَّالُ، ثُمَّ فَرَغَ ذَلِكَ وَعُدِمَ. [١٧٠]

وَ«فِرْيَابُ» خَرَجَ مِنْهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، أَقْدَمُهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْفِرْيَابِيُّ، صَاحِبُ الثَّوْرِيِّ، وَمِنْهُمُ الْقَاضِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفِرْيَابِيُّ صَاحِبُ التَّصَانِيفِ،

---

(١) زيادة من: الأمصار.

(٢) في ق، ز: السندي، وهو تحريف. وانظر: ابن حجر: تبصير المنتبه، ٤/ ١٣٦٣.

(٣) في جميع النسخ: أبوعبدالله، وهو خطأ، والتصويب من: الذهبي، سير، ١٢/ ٢٢٤.

(٤) في باقي النسخ: بحير، وهو تصحيف. انظر: الذهبي، سير، ١٤/ ٤٠٢-٤٠٤.

(٥) في أ: الساس، وهو تصحيف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: الأمصار، ومن: الحموي، البلدان، ٣/ ٣٠٨.

(٦) ليست في أ، والمثبت من باقي النسخ، ومن: الأمصار.

(٧) في جميع النسخ: الحاجب، وهو تحريف، والتصويب من: الأمصار، ومن: مصادر ترجمته. انظر: الذهبي، سير، ١٤/ ٤٣١.



سَمِعَ بِفِرْيَابَ فِي سَنَةِ [سِتٍّ][١] وَعِشْرِينَ وَمِئَتَيْنِ.

وَ«**خُوارِزْمُ**» بَلَدٌ كَبِيرٌ، خَرَجَ مِنْهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، مِنْ أَقْدَمِهِمُ الْحَافِظُ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِيٍّ.

وَ«**شِيرَازُ**» خَرَجَ مِنْهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَحَدِيثُهَا قَلِيلٌ، وَقَلَّ مَنِ ارْتَحَلَ إِلَيْهَا.

وَ«**كَرْمَانُ**»[٢] وَ «**سِجِسْتَانُ**» وَ«**الأَهْوَازُ**» وَ«**تُسْتَرُ**» وَ«**قُومَسُ**»[٣] إِقْلِيمٌ وَاسِعٌ، خَرَجَ مِنْهُ مُحَدِّثُونَ.

وَ«**الدَّامَغَانُ**»[٤] مَدِينَةٌ كَبِيرَةٌ.

[وَ«**سِمْنَانُ**»][٥] مَدِينَةٌ صَغِيرَةٌ.

[وَ«**بِسْطَامُ**[٦]»] مَدِينَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ.

وَهَذِهِ الْمَدَائِنُ أَوَائِلُ مُدُنِ خُرَاسَانَ مِنَ الْجِهَةِ الْغَرْبِيَّةِ.

---

(١) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ، ومن: الأمصار.

(٢) قال الحموي: «وربما كسرت [أي الكاف] والفتح أشهر بالصحة».انظر: البلدان، ٤/ ٤٥٤.

(٣) في ق: وقوس، وهو خطأ.

(٤) انظر: السمعاني، الأنساب، ٢/ ٤٤٦؛ الحموي، البلدان، ٢/ ٤٣٣.

(٥) بياض في أ، وفي هامشها: «أسماء المدائن التي ترك مكانها خاليًا بين الأقواس مُحيت من الأصل»، والمثبت من باقي النسخ، ومن: الأمصار. وانظر: الحموي، البلدان، ٣/ ٢٥١.

(٦) بياض في أ، والمثبت من باقي النسخ، ومن: الأمصار. وانظر: الحموي، البلدان، ١/ ٤٢١.



[وَ«قُهُسْتَانُ»[١] مَدِينَةٌ][٢] أَكْبَرُ[٣] مَدَائِنِ هَذَا الإِقْلِيمِ [الرَّيُّ][٤] ثُمَّ زَنْجَانُ[٥] [وَأَبْهَرُ][٦].

وَإِقْلِيمُ قُهَسْتَانَ مُلَاصِقٌ لِإِقْلِيمِ قُومَسَ[٧] وَهُوَ غَرْبِيُّ قُومَسَ، وَهُوَ شَرْقِيٌّ[٨] مُتَشَامِلٌ عَنِ العِرَاقِ[٩] مُتَاخِمٌ لِقَزْوِينَ.

فَالْأَقَالِيمُ الَّتِي لَا حَدِيثَ بِهَا يُرْوَى وَلَا عُرِفَتْ بِذَلِكَ: الصِّينُ، أُغْلِقَ الْبَابُ، وَالْهِنْدُ، وَالسِّنْدُ، وَالْخِطَا، وَبُلْغَارُ[١٠]، وَصَحَرَاءُ[١١] القَفْجَاقَ[١٢]، وَسَرَايْ[١٣]،

---

(١) انظر: الحموي، البلدان، ٤/ ٤١٦.

(٢) بياض في أ، والمثبت من باقي النسخ، ومن: الأمصار. إلا كلمة (مدينة) ليست في: الأمصار.

(٣) في أ: أكثر، وهو تصحيف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: الأمصار.

(٤) بياض في أ، وليست في: الأمصار، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) هي: بلد من نواحي الجبال بين أذربيجان وبينها. انظر: الحموي، البلدان، ٣/ ١٥٢.

(٦) بياض في أ، والمثبت من باقي النسخ، ومن: الأمصار. وهي: مدينة بين قزوين وزنجان وهمذان. وهناك أبهر من نواحي أصبهان: انظر: الحموي، البلدان، ١/ ٨٢-٨٣.

(٧) هو: إقليم كبير يشتمل على مدن وقرى ومزارع وهي في ذيل جبال طبرستان. انظر: الحموي، البلدان، ٤/ ٤١٤.

(٨) في ب، والأمصار: شرق.

(٩) في ب: القرآن، وهو تحريف.

(١٠) هي: مدينة الصقالبة في الشمال. انظر: الحموي، البلدان، ١/ ٤٨٥.

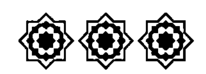
(١١) في بعض النسخ: صخر، وهو تحريف، والتصويب من: الأمصار.

(١٢) في أ: القفجان، والمثبت من باقي النسخ. وفي الأمصار: القفحاق، وهو تصحيف. ويقال: القبجاق، وهي: واقعة ما بين البحر الأسود وبحر خوارزم شمال بلاد الروم. انظر: العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ٣/ ٢٤ (حاشية المحقق).

(١٣) في جميع النسخ: سراة، وهو تحريف، والتصويب من: الأمصار، ومن: معاجم البلدان.



وَقِرِمُ[1]، وَبِلَادُ التَّكْرُورِ[2]، وَالْحَبَشَةُ، وَالنُّوبَةُ، وَالْبُجَاهْ[3]، وَالزِّنْجُ. وَإِلَى أُسْوَانَ، وَحَضْرَمَوْتَ، وَالْبَحْرِينِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.



(١) هي: موضع الآن في الجنوب الغربي للاتحاد السوفيتي سابقًا. انظر: الأمصار، ص١١٢. (حاشية المحقق).

(٢) هي: من بلاد السودان. انظر: الحموي، البلدان، ٢/ ٣٨.

(٣) هي: أرض بالنوبة. انظر الحموي، البلدان، ١/ ٣٣٩.



[قِلَّةُ العِلْمِ بِبَعْضِ البِلَادِ][(١)]

وَأَمَّا الْيَوْمَ فَقَدْ كَادَ يُعْدَمُ عِلْمُ الْأَثَرِ مِنَ الْعِرَاقِ وَفَارِسَ وَأَذْرَبِيجَانَ، بَلْ لَا يُوجَدُ بِأَرَّانَ[(٢)]، وَجِيلَانَ[(٣)]، وَإِرْمِينِيَةَ[(٤)]، وَالجِبَالِ[(٥)]، وَخُرَاسَانَ الَّتِي كَانَتْ دَارَ الْآثَارِ، بَلْ وَأَصْبَهَانَ الَّتِي كَانَتْ تُضَاهِي بَغْدَادَ [١٧١] فِي الْعُلُوِّ[(٦)] وَالْكَثْرَةِ.

وَالْبَاقِي مِنْ ذَلِكَ فَفِي مِصْرَ وَدِمَشْقَ -حَرَسَهُمَا اللهُ تَعَالَى- وَمَا تَاخَمَهُمَا، وَشَيْءٌ يَسِيرٌ بِمَكَّةَ، وَشَيْءٌ بِغَرْنَاطَةَ وَمَالَقَةَ، وَشَيْءٌ بِسَبْتَةَ، وَشَيْءٌ بِتُونُسَ. نَسْأَلُ اللهَ حُسْنَ الْخَاتِمَةِ.

لَكِنَّ الْقُرْآنَ وَفُرُوعَ الْفِقْهِ مَوْجُودٌ كَثِيرٌ شَرْقًا وَغَرْبًا، لَكِنَّ ذَلِكَ مُكَدَّرٌ فِي الْمَشْرِقِ وَغَيْرِهِ بِعُلُومِ الْأَوَائِلِ وَآرَاءِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْمُعْتَزِلَةِ، فَالْأَمْرُ لِلَّهِ تَعَالَى. وَهَذَا تَصْدِيقٌ لِقَوْلِ الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَقِلَّ الْعِلْمُ، وَيَكْثُرَ الْجَهْلُ**»[(٧)] فَنَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى العَظِيمَ عِلْمًا نَافِعًا.

---

(١) في هامش ب.

(٢) هي: ولاية واسعة قريبة من أذربيجان. انظر: الحموي، البلدان، ١/ ١٣٦.

(٣) هي: اسم لبلاد كثيرة من وراء بلاد طبرستان. انظر: الحموي، البلدان، ٢/ ٢٠١.

(٤) هي: اسم لصُقع واسع في الشمال. انظر: الحموي، البلدان، ١/ ١٦٠. وأرمينية اليوم في الاتحاد السوفيتي سابقًا. انظر: الأمصار، ص ١١٥ (حاشية المحقق).

(٥) هي: «اسم علم للبلاد المعروفة اليوم باصطلاح العجم العراق، وهي ما بين أصبهان إلى زنجان وقزوين وهمذان...، وتسمية العجم له بالعراق غلط لا أعرف سببه، وهو اصطلاح محدث لا يعرف في القديم». انظر: الحموي، البلدان، ٢/ ٩٩.

(٦) في أ: العلوم، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: الأمصار.

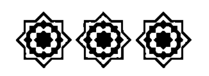
(٧) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨٠)، ومسلم في «صحيحه» (٢٦٧١) عن أنس بن مالك مرفوعًا بلفظ «إن من أشراط الساعة أن يُرْفَع العلم ويَثْبُتَ الجهلُ...» الحديث.



قُلْتُ: وَهَذَا الْفَصْلُ كُلُّهُ «جُزْءٌ» أَفْرَدَهُ الذَّهَبِيُّ، وَصَدَّرَهُ[1] بِالْأَمْصَارِ ذَوَاتِ الْآثَارِ، وَهُوَ مُفْتَقِرٌ لِقَلِيلِ تَذْيِيلٍ (سِوَى مَا أَلْحَقْتُهُ فِي أَثْنَائِهِ إِمَّا مُمَيَّزًا، أَوْ مُدْرَجًا. ومن مَمَالِكِ الرُّومِ الَّتِي كُرْسِيُّ مَلِكِهِ[2] إِصْطَنْبُولُ[3] وَمِنْهُ أَذَنَةُ[4] وَبُرْصَةُ[5] وَغَيْرُهَا مِنْ مُجَاوِرِيهَا، فَفِيهَا عُلَمَاءُ وَفُضَلَاءُ بِالْعَقْلِيَّاتِ، وَغَالِبُهُمْ بَلْ كُلُّهُمْ حَنَفِيُّونَ، وَقَلَّ أَنْ تَصِلَ إِلَيْنَا أَخْبَارُهُمْ)[6].

أَوْ عَلَى مُطْلَقِ التَّارِيخِ، غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِوَصْفٍ وَلَا جِنْسٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَهُوَ عَلَى أَقْسَامٍ:

مِنْهُمْ مَنْ يَقْتَصِرُ عَلَى الْحَوَادِثِ كَـ: الْقُطْبِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْقَسْطَلَانِيِّ؛ حَيْثُ صَنَّفَ «جُمَلُ الْإِيجَازِ فِي الْإِعْجَازِ بِنَارِ الْحِجَازِ»[7] فِي مُجَلَّدٍ لَطِيفٍ. [وَ] كَغَيْرِهِ فِي الزَّلَازِلِ[8] وَالْفِتَنِ.



(١) في ز، ب: وصدر.

(٢) في أ: مملكة، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) في ب: إسطنبول.

(٤) قال الحمويُّ: «قال السكوني: بحذاء توز جبل يقال له الغمر شرقي توز... وأذنة أيضا بلد من الثغور قرب المصّيصة مشهور». انظر: البلدان، ١/ ١٣٢-١٣٣.

(٥) أي: بورصة، وهي: مدينة بآسيا الصغرى.

(٦) هذه الفقرة بكاملها ساقطة من ب.

(٧) انظر: السخاوي، التحفة اللطيفة، ٢/ ٤٢٦، وذكره حاجي بعنوان: عروة التوثيق في النار والحريق. وقال: «صنّف في حريق المسجد النبوي والنار الظاهرة في الحجاز، ذكر فيه البدائع». انظر: كشف، ٢/ ١١٣٣؛ كحالة، مؤلفين، ٨/ ٢٩٩.

(٨) لابن عساكر مثلاً. انظر: الذهبي، سير، ٢٠/ ٥٦٢؛ تاريخ، ١٢/ ٤٩٦.



[تَارِيخُ الطَّبَرِيِّ وَغَيْرِه][1]

وَنَحْوُهُ التَّارِيخُ الْجَلِيلُ، الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي مَعْنَاهُ لِكُلِّ مَنْ بَعْدَهُ؛ لِلْإِمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ الطَّبَرِيِّ، أَحَدِ أَئِمَّةِ الِاجْتِهَادِ، الْجَامِعِ مِنَ الْعِلْمِ لِمَا لَمْ يُشَارِكْهُ فِيهِ أَحَدٌ مِنْ مُعَاصِرِيهِ الْأَمْجَادِ، وَهُوَ جَامِعٌ لِطُرُقِ الرِّوَايَاتِ وَأَخْبَارِ الْعَالَمِ؛ لَكِنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى مَا وَضَعَهُ لِأَجْلِهِ مِنْ عِلْمِ التَّارِيخِ وَالْحُرُوبِ وَالْفُتُوحَاتِ، قَلَّ أَنْ يُلِمَّ بِجَرْحٍ وَتَعْدِيلٍ وَنَحْوِهِ، بِحَيْثُ لَمْ يَسْتَوْفِ أَخْبَارَ أَحَدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ، إِنَّمَا كَانَتْ عِنَايَتُهُ [١٧٢] فِيهِ بِذِكْرِ الْحُرُوبِ مُفَصَّلَةً، وَالْفُتُوحَاتِ مُبِينَةً لَا مُجْمَلَةً، وَأَخْبَارِ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَالْمُلُوكِ الْمَاضِينَ، وَالطَّوَائِفِ السَّالِفَةِ، وَالْقُرُونِ الْمَاضِيَةِ، بِالطُّرُقِ الْمُتَنَوِّعَةِ، وَالْأَسَانِيدِ الْمُتَعَدِّدَةِ، فَقَدْ كَانَ بَحْرًا فِيهَا وَفِي غَيْرِهَا، اكْتِفَاءً بِتَارِيخِهِ فِي الرِّجَالِ.

وَلَهُ عَلَى «تَارِيخِهِ» الْمَذْكُورِ ذَيْلٌ، بَلْ ذَيَّلَ عَلَى الذَّيْلِ أَيْضًا، وَذَيَّلَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْهَمَذَانِيُّ مِنَ الْأَيَّامِ الْمُقْتَدِرِيَّةِ إِلَى عَضُدِ الدَّوْلَةِ أَبِي شُجَاعٍ، فِي أَوَّلِ سَنَةِ سِتِّينَ وَثَلَاثِ مِئَةٍ.

بَلْ لِلْهَمَذَانِيِّ أَيْضًا «عُنْوَانُ السِّيَرِ»[2] وَذَيْلٌ ذَيَّلَ بِهِ عَلَى تَارِيخِ الْوَزِيرِ[3] أَبِي شُجَاعٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَغْدَادِيِّ الَّذِي سَمَّاهُ: «أَخْبَارُ السِّيَرِ التَّالِيَةِ عَلَى تَجَارِبِ الْأُمَمِ الْخَالِيَةِ» هُوَ ذَيْلٌ عَلَى كِتَابِ «تَجَارِبُ الْأُمَمِ»

(١) في هامش ب.

(٢) في ز: السيرة، وهو تحريف. وانظر: ابن الساعي، الدر الثمين، ص ١٥٣؛ حاجي، كشف، ٢/ ١١٧٥، إحسان عباس، شذرات من كتب مفقودة في التاريخ، ص ٨١ - ٩٠. وقد طبع: قطع تاريخية من كتاب عنوان السير في محاسن أهل البدو والحضر. نشر: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٨م.

(٣) في أ: للوزير، والمثبت من باقي النسخ.



لِمَسْكَوَيْهِ، وَذَيَّلَ عَلَى الطَّبَرِيِّ بَعْضُهُمْ مِمَّا لَخَّصَهُ الصَّالِحُ نَجْمُ الدِّين ابْنُ الْكَامِلِ الْأَيُّوبِيِّ[1].

وَلِأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَسْعُودِيِّ كِتَابٌ كَبِيرٌ سَمَّاهُ: «أَخْبَارُ الزَّمَانِ»[2] انْتَهَى عِنْدَ خِلَافَةِ الْمُتَّقِي لِلَّهِ، وَهُوَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ[3] وَثَلَاثِينَ وَثَلَاث مِئَةٍ، وَآخَرُ سَمَّاهُ: «ذَخَائِرُ الْعُلُومِ وَمَا كَانَ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ»[4] وَ«الاسْتِذْكَارُ لِمَا مَرَّ فِي[5] الأَعْصَارِ»[6] وَ«التَّارِيخُ فِي أَخْبَارِ الأُمَمِ»[7] كُلُّ هَذِهِ غَيْرُ كِتَابِهِ الشَّهِيرِ «مُرُوجُ الذَّهَبِ وَمَعَادِنُ الْجَوْهَرِ فِي تُحَفِ الْأَشْرَافِ مِنَ الْمُلُوكِ وَأَهْلِ الدِّرَايَاتِ» وَكُلُّهَا بَدِيعَةٌ، وَالْأَخِيرُ هُوَ الْمُتَدَاوَلُ.

وَذَكَرَ فِي «مُقَدِّمَتِهِ»[8] مِنْ كُتُبِ التَّوَارِيخِ جُمْلَةً كَثِيرَةً ثُمَّ قَالَ: «وَلَمْ نَذْكُرْ[9] مِنْ كُتُبِ التَّوَارِيخِ وَالسِّيَرِ وَالْآثَارِ إِلَّا مَا اشْتَهَرَ مُصَنِّفُوهَا وَعُرِفَ مُؤَلِّفُوهَا، وَلَمْ نَعْرِضْ

(١) هو: السلطان أيوب بن محمد (ت ٦٤٧هـ). انظر: الذهبي، سير، ٢٣/ ١٨٧؛ المقريزي، الخطط، ٣/ ٤١٠، شاكر مصطفى، التاريخ العربي، ٢/ ٢٩٩.

(٢) طبع الجزء الأول في القاهرة، ١٩٣٨م. وتوجد نسخة مصورة في دار الكتب المصرية (رقم: ٨٧٩- تاريخ) (٧٠٥٤ح). انظر: فؤاد سيد، فهرست المخطوطات، ١/ ٢٥.

(٣) في ب: اثنين.

(٤) ذكره المسعودي وابن النديم بـ: الدهور. انظر: التنبيه والإشراف، ص١، ٨٥، ٣٤٧؛ الفهرست، ص٢٤٨؛ حاجي، كشف، ١/ ٨٢٢؛ الزركلي، الأعلام، ٤/ ٢٧٧.

(٥) ذكره المسعودي كذا: الاستذكار لما جرى في سالف الأعصار. انظر: التنبيه والإشراف، ص١، ٤، ٧٢، ٧٣.

(٦) انظر: ابن النديم، الفهرست، ص٢٤٨؛ حاجي، كشف، ١/ ٧٨؛ الزركلي، الأعلام، ٤/ ٢٧٧.

(٧) عند ابن النديم: أخبار الأمم من العرب والعجم. انظر: الفهرست، ص٢٤٨؛ الزركلي، الأعلام، ٤/ ٢٧٧.

(٨) انظر: المروج، ١/ ١٢.

(٩) في ب، ق: يذكر.



لِذِكْرِ كُتُبِ تَوَارِيخِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَمَعْرِفَةِ أَسْمَاءِ الرِّجَالِ، وَأَعْصَارِهِمْ، وَطَبَقَاتِهِمْ؛ إِذْ كَانَ ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ آتِيَ عَلَى ذِكْرِهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ».

«وَاعْتَذَرَ عَنْ تَقْصِيرٍ إِنْ كَانَ، وَتَنَصَّلَ [١٧٣] مِنْ إِغْفَالٍ إِنْ عَرَضَ، بِطُولِ رِحْلَتِهِ الَّتِي شَرَحَهَا، وَمُصَاحَبَتِهِ لِلْمُلُوكِ الَّتِي أَوْضَحَهَا. وَأَنَّ التَّصَانِيفَ فِي رُتْبَتَيْنِ: مُجِيدٍ وَمُقَصِّرٍ، وَمُسْهِبٍ وَمُخْتَصِرٍ[١]، وَالْأَخْبَارَ زَائِدَةٌ مَعَ زِيَادَةِ الْأَيَّامِ، حَادِثَةٌ مَعَ حُدُوثِ الزَّمَانِ، وَرُبَّمَا غَابَ[٢] الْبَارِعُ منها عَلَى (الفَطِنِ الذَّكِيِّ)[٣] وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قِسْطٌ يَخُصُّهُ بِمِقْدَارِ عِنَايَتِهِ، وَلِكُلِّ إِقْلِيمٍ عَجَائِبُ يَقْتَصِرُ عَلَى عِلْمِهَا أَهْلُهُ، وَلَيْسَ مَنْ لَزِمَ جَمَرَاتِ وَطَنِهِ بِمَا نُمِيَ إِلَيْهِ مِنْ أَخْبَارِ إِقْلِيمِهِ كَمَنْ قَسَمَ عُمْرَهُ عَلَى قَطْعِ الْأَقْطَارِ، وَوَزَّعَ أَيَّامَهُ بَيْنَ تَقَاذُفِ الْأَسْفَارِ، وَاسْتَخْرَجَ كُلَّ دَقِيقٍ مِنْ مَعْدِنِهِ، وَأَثَارَ كُلَّ نَفِيسٍ مِنْ مَعْطِنِهِ».

قَالَ: «عَلَى أَنَّ الْعَالَمَ[٤] قَدْ بَادَتْ آثَارُهُ، وَطُمِسَ مَنَارُهُ، وَكَثُرَ فِيهِ الْغُثَاءُ[٥]، وَقَلَّ الْفُهَمَاءُ، فَلَا تُعَايِنُ إِلَّا مُمَوِّهًا جَاهِلًا، أَوْ مُتَعَاطِيًا نَاقِصًا، قَدْ قَنِعَ بِالظُّنُونِ، وَعَمِيَ عَنِ الْيَقِينِ»[٦].

---

(١) في جميع النسخ: مقصر، وهو تحريف، والتصويب من: المروج. والملاحظ أن السخاوي اختصر العبارة خطأ؛ إذ أن: المجيد والمقصر والمسهب والمختصر، هي وصف للمصنفين وليس للمصنفات. قال المسعودي: «فإنا وجدنا مصنفي الكتب في ذلك مجيدًا ومقصرًا...»..

(٢) في جميع النسخ: عاب، والمثبت من: المروج.

(٣) ساقط من ب. وفي أ: على الطيف الذكي، وفي ق، ز: على لطيف الطبق الذكي الذكاء، والتصويب من: المروج.

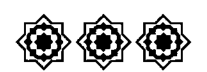
(٤) وفي المروج: العلم.

(٥) في أ: الغناء، وهو تحريف، وفي المروج: العناء، والمثبت من باقي النسخ.

(٦) انظر: المروج، ١/ ٨-٩. مع تصرف السخاوي.



وَلِلْقَاضِي أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامَةَ بْنِ جَعْفَرٍ الْقُضَاعِيِّ «تَارِيخٌ» مُخْتَصَرٌ فِي خَمْسَةِ كَرَارِيسَ، مِنْ مُبْتَدَإِ الْخَلْقِ إِلَى أَيَّامِهِ.





[تَوارِيخُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ وَسِبْطِه وغَيْرِهِمَا][1]

وَمِنْهُمْ مَنْ يَضُمُّ إِلَى الْحَوَادِثِ الْوَفَيَاتِ، مُجَرِّدًا لَهَا أَوْ مُتَرْجِمًا.

كَأَبِي الْفَرَجِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمُنْتَظِمُ» وَهُوَ فِي عَشْرِ مُجَلَّدَاتٍ كِبَارٍ، وَاخْتَصَرَ مِنْهُ مُجَيْلِيدًا سَمَّاهُ: «شُذُورُ الْعُقُودِ فِي تَارِيخِ الْعُهُودِ» وَقَفْتُ عَلَيْهِ بِخَطِّهِ، ثُمَّ ذَيَّلَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَادِسِيُّ[2] فِي كِتَابٍ سَمَّاهُ: «الْفَاخِرُ فِي ذِكْرِ حَوَادِثِ أَيَّامِ الْإِمَامِ النَّاصِرِ»[3] وَهُوَ فِي مُجَلَّدَاتٍ، وَكَذَا ذَيَّلَ عَلَى «الْمُنْتَظِمُ» الْإِمَامُ الْعِزُّ أَبُو بَكْرٍ مَحْفُوظُ بْنُ مَعْتُوقِ بْنِ الْبُزُورِيِّ[4].

وَعَمِلَ سِبْطُهُ أَبُو الْمُظَفَّرِ يُوسُفُ بْنُ قُزْغُلي تَارِيخَهُ الْمُسَمَّى: «مِرْآةُ الزَّمَانِ فِي تَوَارِيخِ الْأَعْيَانِ» فَكَانَتِ التَّسْمِيَةُ فِي الْمُطَابَقَةِ بِمَكَانٍ، وَلِذَا قَالَ هُوَ: «لِيَكُونَ اسْمًا يُوَافِقُ مُسَمَّاهُ [١٧٤] وَلَفْظًا يُطَابِقُ مَعْنَاهُ».

وَذَيَّلَ عَلَيْهِ بَعْدَ أَنِ اخْتَصَرَهُ فِي نَحْوِ نِصْفِهِ: الْقُطْبُ مُوسَى ابْنُ الْفَقِيهِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عِيسَى الْيُونِينِيِّ، أَخُو الْحَافِظِ أَبِي الْحُسَيْنِ

---

(١) في هامش ب.

(٢) في جميع النسخ: الفارسي، وهو تحريف. (ت ٦٣٢هـ). انظر: الذهبي، تاريخ، ١٤/ ٨٤.

(٣) لم أقف على أحد نسب هذا الكتاب بعنوانه للقادسي بل نُسب لابن الجوزي كما في: الذهبي، تاريخ، ١٢/ ١١٠٤؛ سير، ٢١/ ٣٧٤؛ ابن رجب، ذيل، ٢/ ٤٩٦. هذا وقد نقل ابن رجب كثيرا عن القادسي. انظر: ذيل، ٢/ ٤٤٠، ٤٨٦، ٣/ ١٠٧، ١٤٤، ١٤٩، ٤٤٠، وغيرها من المواضع.

(٤) هو: مؤرخ (ت ٦٩٤هـ). وعن ذَيْله. انظر: الذهبي، تاريخ، ١٥/ ٧٩٧؛ ابن العماد، الشذرات، ٧/ ٧٤٥؛ كحالة، مؤلفين، ٣/ ٢٣.



عَلِيٍّ، وَهُوَ بِالْمَحْمُودِيَّةِ فِي أَرْبَعِ مُجَلَّدَاتٍ، وَمَاتَ فِي سَنَةِ [سِتٍّ](١) وَعِشْرِينَ وَسَبْعِ مِئَةٍ.

وَلِابْنِ الْجَوْزِيِّ أَيْضًا فِي التَّارِيخِ «دُرَّةُ الْإِكْلِيلِ»(٢) أَرْبَعُ مُجَلَّدَاتٍ.

وَلِلْأُسْتَاذِ الْحَافِظِ الْعَلَّامَةِ الْعِزِّ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْكَرَمِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الشَّيْبَانِيِّ الْجَزَرِيِّ ابْنِ الْأَثِيرِ صَاحِبِ «مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ» وَ«الْأَنْسَابُ» وَغَيْرِهِمَا، وَأَخِي الْعَلَّامَةِ الْمَجْدِ صَاحِبِ «جَامِعُ الْأُصُولِ» وَالْوَزِيرِ الضِّيَاءِ نَصْرِ اللهِ صَاحِبِ «الْمَثَلُ السَّائِرُ» التَّارِيخُ الْمُسَمَّى بِـ«الْكَامِلُ» وَهُوَ كَاسْمِهِ.

بِحَيْثُ قَالَ شَيْخُنَا: «إِنَّهُ أَحْسَنُ التَّوَارِيخِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى إِيرَادِهِ الْوَقَائِعَ مُوَضَّحَةً مُبَيَّنَةً، حَتَّى كَأَنَّ السَّامِعَ فِي الْغَالِبِ حَاضِرَهَا، مَعَ حُسْنِ التَّصَرُّفِ، وَجَوْدَةِ الْإِيرَادِ» قَالَ: «بِحَيْثُ خَطَرَ لِي أَنْ أُذَيِّلَ عَلَيْهِ مِنْ سَنَةِ وَقَفَ» وَهِيَ سَنَةُ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَسِتِّ مِئَةٍ، يَعْنِي قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَتَيْنِ، وَلَكِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ لِشَيْخِنَا ذَلِكَ.

نَعَمْ «ذَيَّلَ» عَلَيْهِ أَبُو طَالِبٍ عَلِيُّ بْنُ أَنْجَبَ الْبَغْدَادِيُّ الْخَازِنُ الْمُتَوَفَّى فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَسِتِّ مِئَةٍ، بَلْ لِابْنِ الْخَازِنِ أَيْضًا «الْجَامِعُ الْمُخْتَصَرُ فِي عُنْوَانِ التَّوَارِيخِ وَعُيُونِ السِّيَرِ»(٣) كَبِيرٌ.

---

(١) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ، ومن: مصادر ترجمته. انظر: ابن حجر، الدرر، ٤/ ٣٨٢.

(٢) نقل عنه: الذهبي، تاريخ، ١٢/ ١١٠٤، ١٣/ ٧٩٤؛ سير، ٢١/ ٣٧٠؛ ابن رجب، ذيل، ٢/ ٤٩٦.

(٣) قال محمد القدحات: «... ما طُبع تحت عنوان: «الجامع المختصر في عنوان التواريخ وعيون السّير» ما هو إلا جزء من تاريخ ابن السّاعي. فلم يذكر أحد ممن ترجم لابن السّاعي كتابًا بهذا الاسم سوى السخاوي.. ولعل ذلك كان من إضافة النسّاخ، وهذا ليس غريبًا..». انظر: مجلة دراسات، ص٤٤٦؛ مقدمة تحقيق، تاريخ ابن السّاعي، ص ق.



وَلِلْجَمَالِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَحْيَى الْكُتُبِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْوَطْوَاطِ[١] عَلَى «الكَامِلِ» حَوَاشٍ مُفِيدَةٌ[٢].

وِلِلْعَلَّامَةِ الْمُجْتَهِدِ ذِي الْفُنُونِ أَبِي شَامَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَقْدِسِيِّ ثُمَّ الدِّمَشْقِيِّ الشَّافِعِيِّ، كِتَابُ «الرَّوْضَتَيْنِ فِي أَخْبَارِ الدَّوْلَتَيْنِ النُّورِيَّةِ وَالصَّلَاحِيَّةِ» وَذَيَّلَ هُوَ عَلَيْهِ، وَافْتَتَحَهُ بِسَنَةِ تِسْعِينَ وَخَمْسِ مِئَةٍ، وَمَاتَ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَسِتِّ مِئَةٍ، وَهِيَ سَنَةُ مَوْلِدِ الْحَافِظِ [١٧٥] الْعَلَمِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبِرْزَالِيِّ، فَكَانَ كِتَابُهُ الَّذِي افْتَتَحَهُ بِهَا ذَيْلًا عَلَيْهِ، وَسَمَّاهُ: «الْمُقْتَفِي»[٣] وَانْتَهَى إِلَى أَثْنَاءِ سَنَةِ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَسَبْعِ مِئَةٍ، بَلْ كَتَبَ بَعْدَهَا[٤] قَلِيلًا. وَذَيَّلَ عَلَيْهِ التَّقِيُّ أَبُو بَكْرِ ابْنُ قَاضِي شُهْبَةَ فَقِيهُ الشَّامِ، وَمَاتَ فِي سَنَةِ إِحْدَى وَخَمْسِينَ وَثَمَانِ مِئَةٍ، وَكُلٌّ مِنْهَا فِي مُجَلَّدَاتٍ، وَلِلْبِرْزَالِيِّ «مُعْجَمٌ» حَافِلٌ.

وَلِلْكَمَالِ أَبِي الْفَضَائِلِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ابْنِ الْفُوَطِيِّ «تَارِيخٌ»[٥] كَبِيرٌ، لَمْ يُبَيِّضْهُ، وَآخَرُ دُونَهُ سَمَّاهُ: «مَجْمَعُ الْآدَابِ وَمُعْجَمُ الْأَسْمَاءِ عَلَى الْأَلْقَابِ»[٦] وَ«دُرَرُ الْأَصْدَافِ فِي غُرَرِ الْأَوْصَافِ»[٧] وَهُوَ كَبِيرٌ جِدًّا، فِي خَمْسِينَ مُجَلَّدًا، ذَكَرَ أَنَّهُ «جَمَعَهُ مِنْ أَلْفِ مُصَنَّفٍ مِنَ التَّوَارِيخِ، وَالدَّوَاوِينِ، وَالْأَنْسَابِ، وَالْمَجَامِيعِ».

---

(١) هو: أديب (ت ٧١٨هـ). انظر: ابن حجر، الدرر، ٣/ ٢٩٨.

(٢) انظر: الدرر، ٣/ ٢٩٩؛ حاجي، كشف، ٢/ ١٣٨٠؛ البغدادي، هدية، ٦/ ١٤٤.

(٣) طبع بتحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، نشر: المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٦م.

(٤) في أ: بعد، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) انظر: ابن رجب، ذيل، ٤/ ٤٥٠؛ ابن العماد، الشذرات، ٨/ ١٠٩.

(٦) طبع بعنوان: تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب. بتحقيق: مصطفى جواد، دمشق ١٩٦٢ -١٩٦٥م. بتحقيق أيضًا: محمد الكاظم، إيران، ١٤١٦هـ.

(٧) انظر: ابن رجب، ذيل، ٤/ ٤٥٠؛ ابن حجر، الدرر، ٢/ ٣٦٤؛ ابن العماد، الشذرات، ٨/ ١٠٩.



وَكَذَا لَهُ «تَارِيخٌ» عَلَى الْحَوَادِثِ أَيْضًا.

وَلِلْقَاضِي الْفَقِيهِ الشِّهَابِ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ أَبِي الدَّمِ، عَصْرِيِّ ابْنِ الصَّلَاحِ، كِتَابٌ مُفِيدٌ، بَلْ لَهُ آخَرُ عَلَى الْحُرُوفِ، ابْتَدَأَهُ بِـ: سِيرَةٍ نَبَوِيَّةٍ، ثُمَّ بِالْخُلَفَاءِ، ثُمَّ بِالْفُقَهَاءِ، ثُمَّ بِالْمُتَكَلِّمِينَ، ثُمَّ بِالْمُحَدِّثِينَ، ثُمَّ بِالزُّهَّادِ، ثُمَّ بِالنُّحَاةِ، وَاللُّغَوِيِّينَ، وَالْمُفَسِّرِينَ، وَالْوُزَرَاءِ (وَالْقُضَاةِ)[١] وَالْمُقَدَّمِينَ[٢] ثُمَّ الشُّعَرَاءِ، كُلُّ هَؤُلَاءِ مِنَ الْمُحَمَّدِينَ، ثُمَّ سَرَدَ الْكِتَابَ[٣] عَلَى الْحُرُوفِ مُبْتَدِئًا بِالصَّحَابَةِ، ثُمَّ بِالْخُلَفَاءِ عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ، وَخَتَمَ بِالنِّسَاءِ فِي كُلِّ حَرْفٍ، وَسَمَّاهُ: «التَّارِيخُ الْمُقَفَّى»[٤] وَقَفْتُ مِنْهُ عَلَى مُجَلَّدٍ، وَكَانَ عِنْدَ الْجَمَالِ ابْنِ سَابِقٍ مِنْهُ ثَلَاثُ مُجَلَّدَاتٍ، بَلْ عِنْدَهُ التَّارِيخُ الْآخَرُ.

وَكَذَا لِلْمُؤَيَّدِ صَاحِبِ حَمَاةَ «تَارِيخٌ»[٥] انْتَقَى مِنْهُ الذَّهَبِيُّ.

وَلِلْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الذَّهَبِيِّ: «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» فِي زِيَادَةٍ عَلَى عِشْرِينَ

---

(١) ساقط من باقي النسخ.

(٢) المقدم: هي مرتبة وظيفية مرموقة، ظهرت منذ العصر الأيوبي، قد يكون صاحبها من العسكريين، أو من الموظفين الكبار. انظر: مصطفى الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ص٤٠٣.

(٣) في ق، ز الكاتب.

(٤) قال روزنثال معلقًا: «إن كلمة (المقفى) المذكورة هنا و (المقتفى) في (الإعلان ص٤٢١) هي خطأ، ويجب أن تقرأ (المظفري)». انظر: ص٦٧٤. وانظر: شاكر مصطفى، التاريخ العربي، ٢/ ٢٥٦.

(٥) هو: المختصر في أخبار البشر. طبع بإستانبول قديمًا، ١٢٨٦هـ، وفي مصر، ١٣٢٥هـ. وطبع بتحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف: حسين مؤنس، نشر: دار المعارف، مصر، ١٩٩٨م. وقال بشار عواد عن منتقى الذهبي: «ولم يصل إلينا انتقاء الذهبي». انظر: الذهبي ومنهجه، ص٢٥٥.



مُجَلَّدًا بِخَطِّهِ، وَ«سِيَرُ النُّبَلَاءِ» فِي مُجَلَّدَاتٍ، وَ«دُوَلُ الْإِسْلَامِ»[١] فِي مُجَيْلِيدٍ، وَ«الْإِشَارَةُ»[٢] دُونَهُ، وَلَهُ «ذَيْلٌ» عَلَى كُلٍّ مِنْهَا[٣].

بَلْ لِلتَّقِيِّ الْفَاسِيِّ عَلَى كُلٍّ مِنَ «النُّبَلَاءُ»[٤] [١٧٦] وَ«الإِشَارَةُ»[٥] ذَيْلٌ[٦].

وَلِي عَلَى «الدُّوَلُ»: «وَجِيزُ الْكَلَامِ».

وَكَذَا مِنْ تَصَانِيفِ الذَّهَبِيِّ أَيْضًا: «الْإِعْلَامُ بِوَفَيَاتِ الْأَعْلَامِ»[٧] وَيُقَالُ: لَهُ «دُرَّةُ التَّارِيخِ» وَوَرَقَةٌ فِي أَصْحَابِ التَّقِيِّ ابْنِ تَيْمِيَّةَ سَمَّاهَا: «الْقَبَّانُ».

وَلِلْعَدْلِ الشَّمْسِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيِّ ابْنِ الْجَزَرِيِّ «تَارِيخٌ»[٨] كَبِيرٌ شَهِيرٌ بِخَطِّهِ فِي الْمَحْمُودِيَّةِ، فِيهِ عَجَائِبُ وَغَرَائِبُ،

(١) طبع بتحقيق: حسن إسماعيل، نشر: دار صادر، بيروت، ١٩٩٩م.

(٢) هو: الإشارة إلى وفيات الأعيان. طبع بتحقيق: إبراهيم صالح، نشر دار ابن الأثير، بيروت، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

(٣) قال بشار عواد عن ذيل دول الإسلام: «على أن المطبوع من «دول الإسلام» في حيدر آباد يشمل الأصل والذيل، وهو ما لم يتنبه إليه ناشرو الكتاب...». انظر: الذهبي ومنهجه، ص١٦٩-١٧٠. ولقد طبع: ذيل تاريخ الإسلام للذهبي، نشر: دار المغني، ١٩٩٨م. على أن بعض الباحثين يرجِّح أنه ذيل على سير النبلاء وليس لتاريخ الإسلام.

(٤) هو: تعريف ذوي العلاء لمن لم يذكره الذهبي من النبلاء. توجد نسخة في برلين (رقم: ٩٨٣٧). انظر: بشار عواد، الذهبي ومنهجه، ص١٧٠. وقد طبع بتحقيق: محمود الأرناؤوط وأكرم البوشي، نشر: دار صادر، ٢٠٠٦م.

(٥) هو: إيضاح بغية أهل البصارة في ذيل الإشارة، طبع بتحقيق: أحمد عبد الستار، نشر: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٢م.

(٦) في أ: ذيلاً، والمثبت من باقي النسخ.

(٧) طبع بتحقيق: رياض عبد الحميد وزميله، نشر: دار الفكر، دمشق، بيروت، ١٩٩٠م.

(٨) هو: حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه. طبع بتحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، عن نسخة مختصرة من أصل المؤلف، نشر: المكتبة العصرية، بيروت، ط١،



وَمَاتَ فِي وَسَطِ سَنَةِ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ وَسَبْعِ مِئَةٍ.

(وَلِمُحَمَّدِ بْنِ مَحْفُوظِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ غَالِبٍ الْجُهَنِيِّ الشَّبِيكِيِّ الْمَكِّيِّ «تَارِيخٌ» يَسِيرٌ مِنَ انْقِضَاءِ دَوْلَةِ الْهَوَاشِمِ إِلَى بَعْدِ التِّسْعِينَ وَستِّ مِئَةٍ، إِلَّا أَنَّهُ تَخَلَّلَ فِي أَثْنَائِهِ سِنِينَ لَمْ يَذْكُرْ فِيهَا شَيْئًا؛ لِمَا عَلِمَ مِنْ عَدَمِ اعْتِنَاءِ مَنْ قَبْلَهُ بِذَلِكَ. بَلْ لَهُ «تَارِيخٌ» مِنْ سَنَةِ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَسَبْعَ مِئَةٍ إِلَى آخِرِ عَشْرِ السِّتِّينَ وَسَبْعِ مِئَةٍ، انْتَفَعَ بِهِ التَّقِيُّ الْفَاسِيُّ، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ اللَّحْنِ الْفَاحِشِ، وَالْعِبَارَاتِ الْعَامِّيَّةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ)[1].

وَلِلْحَافِظِ الْعِمَادِ ابْنِ كَثِيرٍ «الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» فِي مُجَلَّدَاتٍ، قَالَ فِي أَوَّلِهِ إِنَّهُ[2] «يَذْكُرُ مَا يَسَّرَهُ اللهُ لَهُ فِي بَدْءِ الْمَخْلُوقَاتِ، مِنْ خَلْقِ الْعَرْشِ، وَالْكُرْسِيِّ، وَالسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَمَا فِيهِنَّ، وَمَا بَيْنَهُنَّ، مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْجَانِّ وَالشَّيَاطِينَ، وَكَيْفِيَّةِ خَلْقِ آدَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَقَصَصِ النَّبِيِّينَ -عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- وَمَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ إِلَى أَيَّامِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَأَيَّامِ الْجَاهِلِيَّةِ، حَتَّى تَنْتَهِيَ النُّبُوَّةُ[3] إِلَى أَيَّامِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَنَذْكُرُ سِيرَتَهُ كَمَا يَنْبَغِي، فَنَشْفِي الصُّدُورَ وَالْغَلِيلَ، وَنُزِيحُ الدَّاءَ عَنِ الْعَلِيلِ، ثُمَّ نَذْكُرُ مَا بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى زَمَانِنَا، وَنَذْكُرُ الْفِتَنَ وَالْمَلَاحِمَ، وَأَشْرَاطَ السَّاعَةِ، ثُمَّ الْبَعْثَ وَالنُّشُورَ، وَأَهْوَالَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ صِفَةَ ذَلِكَ، وَمَا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَمَا يَقَعُ فِيهِ مِنَ الْأُمُورِ الْعِظَامِ الْهَائِلَةِ، ثُمَّ صِفَةَ النَّارِ، ثُمَّ صِفَةَ الْجِنَانِ [١٧٧] وَمَا فِيهَا مِنَ الْخَيْرَاتِ الْحِسَانِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ، وَمَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْآثَارِ وَالْأَخْبَارِ الْمَنْقُولَةِ الْمَقْبُولَةِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، وَوَرَثَةِ الْأَنْبِيَاءِ، الْآخِذِينَ مِنْ مِشْكَاةِ

١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

(١) ساقط من ب.

(٢) انظر: ١/ ٦-٨.

(٣) في جميع النسخ: النوبة، والتصويب من: البداية والنهاية.



النُّبُوَّةِ الْمُصْطَفَوِيَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ، عَلَى مَنْ جَاءَ بِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ.

وَلَسْنَا نَذْكُرُ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ إِلَّا مَا أَذِنَ الشَّارِعُ فِي نَقْلِهِ، مِمَّا لَا يُخَالِفُ كِتَابَ اللهِ تَعَالَى وَسُنَّةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ الْقِسْمُ الَّذِي لَا يُصَدَّقُ وَلَا يُكَذَّبُ، مِمَّا فِيهِ بَسْطٌ لِمُخْتَصَرٍ عِنْدَنَا، أَوْ تَسْمِيَةٌ لِمُبْهَمٍ وَرَدَ بِهِ شَرْعُنَا، مِمَّا لَا فَائِدَةَ فِي تَعْيِينِهِ لَنَا، فَنَذْكُرُهُ عَلَى سَبِيلِ التَّحَلِّي بِهِ، لَا عَلَى سَبِيلِ الِاحْتِيَاجِ(١) إِلَيْهِ وَالِاعْتِمَادِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الْعُمْدَةُ وَالِاسْتِنَادُ عَلَى كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، مِمَّا صَحَّ نَقْلُهُ أَوْ حَسُنَ، وَمَا كَانَ فِيهِ ضَعْفٌ نُبَيِّنُهُ، فَقَدْ قَالَ اللهُ - تَعَالَى - فِي كِتَابِهِ: ﴿كَذَٰلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ مَا قَدْ سَبَقَ ۚ وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا﴾ [طه: ٩٩]

وَقَدْ قَصَّ اللهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ خَبَرَ مَا مَضَى مِنْ خَلْقِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَذِكْرِ الْأُمَمِ الْمَاضِينَ، وَكَيْفَ فَعَلَ بِأَوْلِيَائِهِ، وَمَاذَا أَحَلَّ بِأَعْدَائِهِ، وَبَيَّنَ ذَلِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِأُمَّتِهِ بَيَانًا شَافِيًا، سَنُورِدُ عِنْدَ كُلِّ فَصْلٍ مَا وَصَلَ إِلَيْنَا عَنْهُ فِي ذَلِكَ، تِلْوَ الْآيَاتِ الْوَارِدَاتِ فِي ذَلِكَ، فَأَخْبَرَنَا بِمَا نَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ، وَتَرَكَ مَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ، مِمَّا قَدْ يَتَزَاحَمُ عَلَى عِلْمِهِ وَيَتَرَاجَمُ فِي فَهْمِهِ طَوَائِفُ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ، مِمَّا لَا فَائِدَةَ لِكَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ إِلَيْهِ، وَقَدْ يَسْتَوْعِبُ نَقْلَهُ طَائِفَةٌ مِنْ عُلَمَائِنَا أَيْضًا، وَلَسْنَا نَحْذُو حَذْوَهُمْ وَلَا نَنْحُو نَحْوَهُمْ، وَلَا نَذْكُرُ مِنْهَا إِلَّا الْقَلِيلَ عَلَى سَبِيلِ الِاخْتِصَارِ، وَنُبَيِّنُ مَا فِيهِ حَقٌّ، مِنْهَا مَا وَافَقَ مَا عِنْدَنَا مِمَّا خَالَفَهُ فَوَقَعَ فِيهِ الْإِنْكَارُ. [١٧٨]

فَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»(٢) عَنْ [عَبْدِاللهِ بْنِ](٣) عَمْرِو

---

(١) في أ: الاحتجاج، والمثبت من باقي النسخ، ومن: البداية والنهاية.

(٢) (٣٤٦١)، وأحمد في «المسند» (٦٤٨٦، ٦٨٨٨، ٧٠٠٦) عن عبدالله بن عمرو مرفوعًا. وأخرجه أحمد أيضًا في «المسند» (١١٥٣٦) عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا.

(٣) زيادة من: مصادر التخريج. فابن كثير في جميع نسخ تاريخه ذكره عن عمرو بن العاص! وهذا



ابْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَحَدِّثُوا عَنِّي وَلَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**» فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ الْمَسْكُوتِ عَنْهَا عِنْدَنَا، فَلَيْسَ عِنْدَنَا مَا يُصَدِّقُهَا وَلَا [مَا][1] يُكَذِّبُهَا، فَيَجُوزُ رِوَايَتُهَا لِلِاعْتِبَارِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي نَسْتَعْمِلُهُ فِي كِتَابِنَا هَذَا، فَأَمَّا مَا شَهِدَ لَهُ شَرْعُنَا بِالصِّدْقِ فَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَيْهِ؛ اسْتِغْنَاءً بِمَا عِنْدَنَا وَمَا شَهِدَ لَهُ شَرْعُنَا مِنْهَا بِالْبُطْلَانِ، فَذَلِكَ مَرْدُودٌ وَلَا يَجُوزُ حِكَايَتُهُ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ وَالْإِبْطَالِ، فَإِذَا كَانَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَلَهُ الْحَمْدُ قَدْ أَغْنَانَا بِرَسُولِنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ سَائِرِ الشَّرَائِعِ، وَبِكِتَابِهِ عَنْ سَائِرِ الْكُتُبِ، فَلَسْنَا نَتَرَامَى عَلَى مَا بِأَيْدِيهِمْ مِمَّا قَدْ وَقَعَ فِيهِ خَبْطٌ وَغَلَطٌ[2]، وَكَذِبٌ وَوَضْعٌ، وَتَحْرِيفٌ وَتَبْدِيلٌ، وَبَعْدَ ذَلِكَ كُلِّهِ نَسْخٌ[3] وَتَغْيِيرٌ، فَالْمُحْتَاجُ إِلَيْهِ قَدْ بَيَّنَهُ لَنَا رَسُولُنَا، وَشَرَحَهُ وَأَوْضَحَهُ، عَرَفَهُ مَنْ عَرَفَهُ، وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَه» إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ.

وَلِلَّهِ دَرُّهُ فِيمَا صَرَّحَ بِهِ مِنَ النَّقْلِ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، مِمَّا هُوَ الْحَقُّ الْمُقَرَّرُ الَّذِي حَكَيْنَاهُ وَاعْتَمَدْنَاهُ، وَأَطَلْنَا فِي تَحْقِيقِهِ وَنَقْلِهِ فِي كِتَابِنَا «الْأَصْلُ الْأَصِيلُ فِي تَحْرِيمِ النَّقْلِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ» وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَلِوَلَدِ الْحَافِظِ عِمَادِ الدِّينِ عَلَيْهِ «ذَيْلٌ» فِي مُجَلَّدٍ[4] بَلْ كِتَابُ شَيْخِنَا «إِنْبَاءُ الْغُمْرِ فِي أَنْبَاءِ الْعُمْرِ» وَهُوَ فِي مُجَلَّدَيْنِ، يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ ذَيْلَهُ، فَإِنَّهُ افْتَتَحَهُ بِسَنَةِ

وهم منه، وتبعه على ذلك السخاوي هنا!

(١) ساقط من أ، ب، ق، والمثبت من ز ومن: ابن كثير، بداية.

(٢) عند ابن كثير: خَلْط.

(٣) في جميع النسخ: تقبيح، وهو تحريف، والتصويب من: ابن كثير، بداية، ١/ ٨.

(٤) هو: عبدالرحمن بن إسماعيل، ابن الحافظ ابن كثير (ت ٧٩٢هـ)، قال ابن حجر: «كتب بخطه من تصانيف أبيه... وذيّل على تاريخ أبيه قليلاً». انظر: إنباء، ١/ ٤٠٤.



مَوْلِدِهِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ وَسَبْعِ مِئَةٍ. (وَكَذَا «ذَيَّلَ» عَلَى ابْنِ كَثِيرٍ: الشِّهَابُ ابْنُ حِجِّيٍّ[١] وَمَاتَ عَنْهُ مُسَوَّدَةً، فَأَخَذَهُ التَّقِيُّ ابْنُ قَاضِي شُهْبَةَ فَبَيَّضَهُ[٢] وَزَادَ عَلَيْهِ)[٣] فِي آخَرِينَ [١٧٩] كَـ: الصَّلَاحِ مُحَمَّدِ بْنِ شَاكِرٍ الْكُتُبِيِّ الدِّمَشْقِيِّ الْمُؤَرِّخِ، فَلَهُ «عُيُونُ التَّوَارِيخِ»[٤] الْقَائِلُ فِيهِ الصَّدْرُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْعَلَاءِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْعِزِّ الْحَنَفِيِّ قَاضِي دِمَشْقَ وَمِصْرَ[٥]:

عُيُونُ التَّوارِيخِ الشَّرِيفَةِ قَدْ حَوَى ... عُيُونَ المَعَانِي وَالفَوَائِدَ وَالفَضْلا
فَمَا مِنْ سَوَادٍ فِي بَيَاضٍ رَأَيْتُهُ ... بِأَحْسَنَ مِنْ هَذِي العُيُونِ وَلَا أَحْلَى

بَلْ لَهُ (ذَيْلٌ عَلَى تَارِيخِ ابْنِ خَلِّكَانَ سَمَّاهُ: «فَوَاتُ)[٦] الْوَفَيَاتِ» فِي مُجَلَّدَاتٍ، وَمَاتَ فِي رَمَضَانَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ [وَسَبْعِ مِئَةٍ][٧].

وَبَيْبَرْسُ الْمَنْصُورِيُّ الدَّوَادَارُ[٨] لَهُ «تَارِيخٌ» فِي خَمْسَةٍ[٩] وَعِشْرِينَ مُجَلَّدًا

---

(١) انظر: السخاوي، الضوء، ١/ ٢٧٠. وطبع تاريخه بتحقيق: عبدالله الكندري، نشر: ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م. والكتاب لم يصل كاملًا؛ إذ المطبوع يمثل الجزء الثاني فقط، وفيه حوادث ووفيات (٧٩٦هـ- ٨١٥هـ).

(٢) انظر: ابن العماد، الشذرات، ٩/ ١٧٤.

(٣) ساقط من ب.

(٤) طبع أجزاء منه في: مصر، والعراق. منها بتحقيق: فيصل السامر، ونبيلة عبدالمنعم، نشر: وزارة الإعلام، كتب التراث، بغداد، ١٩٧٧، ١٩٨٠، ١٩٨٤م. وانظر: حاجي، كشف، ٢/ ١١٨٥- ١١٨٦.

(٥) (ت ٧٩٢هـ). انظر: ابن حجر، الدرر، ٣/ ٨٧.

(٦) ساقط من ب.

(٧) انظر: ابن حجر، الدرر، ٣/ ٤٥١. والزيادة منه.

(٨) هو: الأمير ركن الدين، حنفي المذهب (ت ٧٢٥هـ). انظر: ابن حجر، الدرر، ١/ ٥٠٩-٥١٠؛ ابن العماد، الشذرات، ٨/ ١٢٠.

(٩) في باقي النسخ: خمس.



بِالْمُؤَيَّدِيَّةِ، وَبَعْضُهُ فِي الْكُتُبِ الْفَهْدِيَّةِ، سَمَّاهُ: «زُبْدَةُ الْفِكْرَةِ فِي تَارِيخِ الْهِجْرَةِ»[١] انْفَرَدَ الصَّفَدِيُّ بِقَوْلِهِ[٢]: «أَعَانَهُ عَلَيْهِ كَاتِبٌ لَهُ نَصْرَانِيٌّ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ كُبْرٍ»[٣] مَعَ تَرْجَمَةِ غَيْرِ وَاحِدٍ لَهُ بِفَضْلٍ وَخَيْرٍ وَتَهَجُّدٍ وَتِلَاوَةٍ وَغَيْرِهَا مِمَّا يَمْنَعُ اعْتِمَادَهُ إِيَّاهُ.

وَالظَّهِيرُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَحْمُودٍ الْكَازَرُونِيُّ[٤] لَهُ «رَوْضَةُ الأَرِيبِ»[٥] فِي سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ[٦] سِفْرًا، وَالشِّهَابُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ مُحَمَّدٍ النُّوَيْرِيُّ لَهُ «نِهَايَةُ الْأَرَبِ[٧]» فِي ثَلَاثِينَ مُجَلَّدَةٍ، حَافِلٌ، وَمَعَ ذَلِكَ بَاعَهُ بِخَطِّهِ بِأَلْفَيْ دِرْهَمٍ[٨]، وَاخْتَصَرَهُ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ، وَالْعَفِيفُ الْيَافِعِيُّ، وَسَمَّاهُ كَمَا تَقَدَّمَ «مِرْآةَ الْجِنَانِ» وَهُوَ نَافِعٌ، فِي مُجَلَّدَيْنِ، وَنَاصِرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْفُرَاتِ[٩] هُوَ مَبْسُوطٌ، بَيَّضَ مِنْهُ الْمِئَاتِ[١٠] الثَّلَاثَةَ الأَخِيرَةَ[١١] فِي نَحْوِ عِشْرِينَ مُجَلَّدًا، وَانْتَهَتْ

---

(١) انظر: ابن حجر، الدرر، ١/ ٥١٠؛ ابن تغري، النجوم الزاهرة، ٩/ ٢٦٣-٢٦٤؛ حاجي، كشف، ٢/ ٩٥٢. وقد طبع بتحقيق: دونالدسْ. ريتشاردز، نشر: الشركة المتحدة، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

(٢) انظر: الوافي بالوفيات، ١٠/ ٢١٩؛ ابن حجر، الدرر، ١/ ٥١٠.

(٣) هو: أبو البركات ابن الأسعد القبطي، كاتب الأمير بيبرس (ت ٧٦٤هـ). انظر: كحالة، مؤلفين، ٣/ ٤١.

(٤) هو: مؤرخ فقيه (ت ٦٩٧هـ). انظر: ابن حجر، الدرر، ٣/ ١١٩.

(٥) انظر: ابن حجر، الدرر، ٣/ ١١٩؛ حاجي، كشف، ١/ ٩٢٣.

(٦) في الدرر: سبعة عشر سفرًا.

(٧) في أ: الأريب، والمثبت من باقي النسخ، ومن: عنوان الكتاب المطبوع.

(٨) انظر: ابن حجر، الدرر، ١/ ١٩٧.

(٩) هو: مؤرخ (ت ٨٠٧هـ). انظر: ابن حجر، إنباء، ٢/ ٣١٣؛ السخاوي، الضوء، ٨/ ٥١.

(١٠) في ب: المئين.

(١١) في أ: الأخيرين، والمثبت من باقي النسخ.



كِتَابَتُهُ إِلَى انْتِهَاءِ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَثَمَانِ مِئَةٍ، وَأَظُنُّ لَوْ أَكْمَلَهُ لَكَانَ[١] سِتِّينَ.

وَكِتَابَتُهُ كَثِيرَةُ الْفَائِدَةِ مِنْ حَيْثِيَّةِ الْفَنِّ الَّذِي هُوَ بِصَدَدِهِ؛ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُحْسِنُ الْإِعْرَابَ، فَيَقَعُ لَهُ اللَّحْنُ الْفَاحِشِ وَالْعِبَارَةُ [١٨٠] الْعَامِّيَّةُ جِدًّا[٢]. وَبِيعَ مُسَوَّدَةً وَتفرَّقَ [لِعَدَمِ اشْتِغَالِ وَلَدِهِ بِذَلِكَ][٣].

وَالْقَاضِي وَلِيُّ الدِّينِ ابْنُ خَلْدُونَ، وَهُوَ فِي الْبَاسِطِيَّةِ، وَلَهُ «مُقَدِّمَةٌ» نَفِيسَةٌ، وَسَمَّاهُ: «الْعِبَرُ فِي تَارِيخِ الْمُلُوكِ وَالْأُمَمِ وَالْبَرْبَرِ»[٤] وَهُوَ فِي سَبْعِ مُجَلَّدَاتٍ ضَخْمَةٍ، بَالَغَ أَحَدُ الْآخِذِينَ عَنْهُ - ابْنُ عَمَّارٍ - فِي تَقْرِيظِهِ فَقَالَ[٥]: «حَوَتْ مُقَدِّمَتُهُ جَمِيعَ الْعُلُومِ، وَجَلَتْ عَنْ مَحَجَّتِهَا أَلْسِنَةُ الْفُصَحَاءِ فَلَاتَرُومُ[٦] وَلَا تَحُومُ، وَلَعَمْرِي إِنْ هُوَ إِلَّا مِنَ الْمُصَنَّفَاتِ الَّتِي سَارَتْ أَلْقَابُهَا بِخِلَافِ مَضْمُونِهَا كَـ «الْأَغَانِي» سَمَّاهُ مُؤَلِّفُهُ بِذَلِكَ، وَفِيهِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَ«التَّارِيخُ» لِلْخَطِيبِ سَمَّاهُ «تَارِيخُ بَغْدَادَ» وَهُوَ تَارِيخُ الْعَالَمِ، وَ«حِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ» لِأَبِي نُعَيْمٍ سَمَّاهُ بِذَلِكَ، وَفِيهِ أَشْيَاءُ جَمَّةٌ كَثِيرَةٌ؛ بِحَيْثُ كَانَ الْإِمَامُ أَبُو عُثْمَانَ الصَّابُونِيُّ يَقُولُ: كُلُّ بَيْتٍ فِيهِ الْحِلْيَةُ لَا يَدْخُلُهُ الشَّيْطَانُ».

(١) في أ: كان، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) قال حسن محمد محقق تاريخ ابن الفرات: «وأما أسلوب الكتابة، وفنها فلم يشغل فكره... فهو لا يلتزم في الغالب بالقواعد النحوية، وهكذا جاءت العبارة مهلهلة ركيكة، ضعيفة البناء، غير متناسقة، عامية في الغالب، ساذجة...». انظر: مقدمة تحقيقه، ٤/ القسم الأول، ص ع. وانظر: أيضًا عن أسلوبه، أحمد الشامي، مجلة الدارة، ع٢، السنة العاشرة، ص٧٢-٧٣.

(٣) زيادة من: السخاوي، الضوء، ٨/ ٥١.

(٤) طبع قديمًا في بولاق ١٢٨٤هـ بعنوان كذا: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر. وهو العنوان نفسه عند: حاجي، كشف، ١/ ٢٧٨، ٢/ ١١٢٤.

(٥) انظر: السخاوي، الضوء، ٤/ ١٤٩.

(٦) في الضوء: تروح.



وَكَذَا مَدَحَ تَارِيخَ ابْنِ خَلْدُونَ صَاحِبُهُ التَّقِيُّ الْمَقْرِيزِيُّ وَقَالَ عَنْ مُقَدِّمَتِهِ: «لَمْ يُعْمَلْ مِثَالُهَا، وَإِنَّهُ لَعَزِيزٌ أَنْ يَنَالَ مُجْتَهِدٌ مَنَالَهَا»(٧) وَاسْتَمَرَّ يُبَالِغُ، وَلَمْ يُوَافِقْهُ شَيْخُنَا إِلَّا فِي بَعْضٍ دُونِ بَعْضٍ، وَحَقَّقَ(٨) «أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُطَّلِعًا عَلَى الْأَخْبَارِ عَلَى جَلِيَّتِهَا، لَاسِيَّمَا أَخْبَارُ الْمَشْرِقِ، وَهُوَ بَيِّنٌ(٩) لِمَنْ نَظَرَ فِي كَلَامِهِ».

وَكَذَا جَمَعَهُ قَبْلَهُ الشَّرَفُ عِيسَى(١٠) بْنُ مَسْعُودٍ الْمَغْرِبِيُّ الزَّوَاوِيُّ(١١) شَارِحُ مُسْلِمٍ(١٢) ابْتَدَأَهُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ، فَكَتَبَ مِنْهُ عَشْرَةَ أَسْفَارٍ(١٣).

وَصَارِمُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ دُقْمَاقَ الْمُؤَرِّخُ، وَهُوَ فِي الْمُؤَيَّدِيَّةِ، لَهُ «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ»(١٤) وَ«تَارِيخُ الْأَعْيَانِ»(١٥) وَاحِدٌ عَلَى السِّنِينَ، وَآخَرُ(١٦) عَلَى

---

(٧) انظر: الضوء، ٤/ ١٤٧، ١٤٩.

(٨) انظر: ابن حجر، إنباء، ٢/ ٣٤٠.

(٩) في ب: هين، وهو تحريف.

(١٠) في أ: وعيسى، وهو خطأ.

(١١) هو: فقيه مالكي، محدث (ت ٧٤٣هـ). انظر: ابن فرحون، الديباج المذهب، ٢/ ٦٧؛ ابن حجر، الدرر، ٣/ ٢١٠.

(١٢) أي: صحيح مسلم. وهو بعنوان: إكمال الإكمال. انظر: ابن فرحون، الديباج، ٢/ ٦٧؛ الدرر، ٣/ ٢١١؛ الزركلي، الأعلام، ٥/ ١٠٩. خزانة التراث (٦٠٢٧٦)..

(١٣) انظر: ابن حجر، الدرر، ٣/ ٢١١.

(١٤) هو: نزهة الأنام في تاريخ الإسلام. طبع بتحقيق: سمير طبارة، نشر: المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

(١٥) هو: ترجمان الزمان في تراجم الأعيان. انظر نسخه ومخطوطاته: سعيد عبد الفتاح عاشور، مقدمة تحقيق: ابن دقماق، الجوهر الثمين، ص١٤، خزانة التراث (٤٥٨١٣).

(١٦) في باقي النسخ: والآخر.



الْحُرُوفِ، وَ«أَخْبَارُ الدَّوْلَةِ التُّرْكِيَّةِ»[١] فِي مُجَلَّدَيْنِ، وَ«سِيرَةُ الظَّاهِرِ بَرْقُوقَ»[٢] وَ«طَبَقَاتُ الحَنَفِيَّةِ»[٣] وَامْتُحِنَ بِسَبَبِهَا، وَتَصَانِيفُهُ مُفِيدَةٌ؛ لَكِنَّهُ عَامِّيُّ الْعِبَارَةِ[٤] وَقَدْ كَتَبَ فِيهِ نَحْوَ مِئَتَيْ سِفْرٍ مِنْ تَأْلِيفِهِ [١٨١] وَغَيْرِهِ[٥].

وَالتَّقِيُّ الْمَقْرِيزِيُّ فِي «السُّلُوكُ» وَهُوَ أَرْبَعُ مُجَلَّدَاتٍ كَمَا تَقَدَّمَ، وَأَنِّي ذَيَّلْتُ عَلَيْهِ «التِّبْرُ الْمَسْبُوكُ» فِي مُجَلَّدَاتٍ.

وَكَذَا ذَيَّلَ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ يُوسُفُ بْنُ تَغْرِي بَرْدِي، فِي مُجَلَّدَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ[٦] فِي آخَرِينَ، كَالْيُوسُفِيِّ[٧] وَالْفَيُّومِيِّ[٨] وَهُوَ فِي مُجَلَّدَيْنِ[٩] كَانَ عِنْدَ الْبَدْرِ الشَّاذِلِيِّ الْكُتُبِيِّ.

---

(١) انظر: السخاوي، الضوء، ١/ ١٤٦. وطبع بعنوان: النفحة المسكية في الدولة التركية. بتحقيق: عمر تدمري، نشر: المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٩م.

(٢) سبق ذكره.

(٣) سبق ذكره.

(٤) انظر: سعيد عبد الفتاح عاشور، مقدمة تحقيق: ابن دقماق، الجوهر الثمين، ص١١-١٢.

(٥) انظر: السخاوي، الضوء، ١/ ١٤٥-١٤٦.

(٦) هو: حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور. طبع بتحقيق: محمد كمال الدين، نشر: عالم الكتب، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

(٧) هو: موسى بن محمد بن يحيى - المعروف بابن الشيخ - مؤرخ (ت ٧٥٩هـ). انظر: ابن حجر، الدرر، ٤/ ٣٨١. له: نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر. لم يصل كاملًا. طبع بتحقيق: أحمد حطيط، نشر: عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٨) يذهب البعض إلي أنه: أحمد بن محمد بن علي الفيومي صاحب المصباح المنير (ت بعد ٧٧٠هـ). وكتابه: نثر الجمان في تراجم الأعيان. انظر: الزركلي، الأعلام، ١/ ٢٢٤؛ خزانة التراث (٣٦٢٠٦). وهناك من يذهب إلي أنه: علي بن محمد بن علي (ت ٧٧٠هـ). انظر: كحالة، مؤلفين، ٧/ ٢٢٣، شاكر مصطفى، التاريخ العربي، ٣/ ٢٢٠.

(٩) في باقي النسخ: مجلد.



وَكَذَا لِهِلَالِ بْنِ الْمُحَسِّنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِلَالٍ، الصَّابِئِ الْمُنْفَرِدِ بِالْإِسْلَامِ عَنْ أَبِيهِ وَجَدِّهِ «تَارِيخٌ» فِي أَرْبَعِينَ مُجَلَّدًا.

أَوْ يَقْتَصِرُ عَلَى التَّرَاجِمِ، وَهُمْ كَثِيرُونَ.

كَـ: ابْنِ أَبِي الدَّمِ في تَارِيخِهِ «الْمُقَفَّى»[١] الْمَاضِي شَرْحُهُ.

وَالْقَاضِي الشَّمْسِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ [بْنِ إِبْرَاهِيمَ][٢] بْنِ أَبِي بَكْرِ ابْنِ خَلِّكَانَ فِي كِتَابِهِ «وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ» وَهُوَ خَمْسُ مُجَلَّدَاتٍ، كَثُرَ تَدَاوُلُ النَّاسِ لَهُ وَانْتِفَاعُهُمْ بِهِ، وَقَالَ[٣]: «إِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَا مِنَ التَّابِعِينَ إِلَّا الْيَسِيرَ، وَكَذَا الْخُلَفَاءُ لَمْ يَذْكُرْ مِنْهُمْ أَحَدًا اكْتِفَاءً بِالتَّصَانِيفِ الْكَثِيرَةِ فِي هَذَا الْبَابِ، لَكِنْ ذَكَرَ جَمَاعَةً مِنَ الْأَفَاضِلِ الَّذِينَ شَاهَدَهُمْ وَنَقَلَ عَنْهُمْ، أَوْ كَانُوا فِي زَمَنِهِ وَلَمْ يَرَهُمْ، وَلَمْ يَقْصُرْهُ عَلَى طَائِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ، مِثْلُ: الْعُلَمَاءِ، أَوِ الْمُلُوكِ، أَوِ الْأُمَرَاءِ، أَوِ الْوُزَرَاءِ، أَوِ الشُّعَرَاءِ، بَلْ كُلَّ مَنْ لَهُ شُهْرَةٌ بَيْنَ النَّاسِ» وَرَتَّبَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ مُبْتَدِئًا فِي كُلِّ اسْمٍ مِنْ ذَلِكَ الْحَرْفِ بِالْفُقَهَاءِ، ثُمَّ بِالْخُلَفَاءِ، ثُمَّ بِالنُّدَمَاءِ، وَالشُّعَرَاءِ، وَالْأُدَبَاءِ، وَالْكُتَّابِ، وَأَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِ الشُّعَرَاءِ وَنَحْوِهِمْ. وَقَدْ ذَيَّلَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُؤَرِّخِينَ[٤].

وَكَذَا فَضْلُ اللهِ النَّصْرَانِيُّ[٥] وَهُوَ بِخَطِّهِ فِي كُتُبِ ابْنِ فَهْدٍ.

---

(١) في ز: المقتفى. وقد سبقت الإشارة إليه.

(٢) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ، ومن: مصادر ترجمته.

(٣) انظر: وفيات، ١/ ٢٠. مع بعض الحذف والاختصار.

(٤) منهم: البدر الزركشي في ذيله: عقود الجمان على وفيات الأعيان. انظر: محمد كمال الدين، البدر الزركشي مؤرخًا، ص ٣٨-٦٢.

(٥) هو: فضل الله بن أبي الفخر الكاتب (ت ٧٢٦هـ). انظر: ابن حجر، الدرر، ٣/ ٢٣٣؛ ابن العماد، الشذرات، ٨/ ١٣٤. وكتابه: تالي كتاب وفيات الأعيان. طبع بتحقيق: جاكلين سوبْلة، نشر: المعهد الفرنسي، دمشق، ١٩٧٤م.



(بَلْ لِبَعْضِ النَّصَارَى« تَارِيخٌ» عَلَى الْحَوَادِثِ؛ ابْتَدَأَهُ بِالْمَبْدَأِ حَتَّى انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَى بِعِبَارَةٍ تَحَامَى فِيهَا [لَهُمْ](١) ثُمَّ اسْتَمَرَّ إِلَى زَمَنِهِ. وَبَلَغَنِي أَنَّ عَلَى النُّسْخَةِ خَطَّ شَيْخِنَا [١٨٢] بِالِاسْتِفَادَةِ الْمُشْعِرَةِ بِالثَّنَاءِ)(٢).

وَاخْتَصَرَ الْأَصْلَ: التَّاجُ عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْيَمَانِيُّ، وَسَمَّاهُ: «لُقْطَةُ(٣) الْعَجْلَانِ الْمُلَخَّصُ مِنْ وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ»(٤) وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ يَحْيَى اللَّوْرِيِّ(٥) الْمُتَوَفَّى سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَسِتِّ مِئَةٍ بِدِمَشْقَ، الْكَاتِبُ، فِي ثَلَاثِ مُجَلَّدَاتٍ، ثَالِثُهَا بِخَطِّهِ فِي الْكُتُبِ الْفَهْدِيَّةِ.

وَلِأَبِي الْخَيْرِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الدِّهْلِيِّ(٦) الْبَغْدَادِيِّ تَرَاجِمُ كَثِيرَةٌ(٧) مِنْ أَعْيَانِ الدِّمَشْقِيِّينَ وَالْبَغْدَادِيِّينَ(٨).

وَاشْتَرَكَ(٩) الْكُلُّ فِي تَسْمِيَةِ ذَلِكَ بِالتَّارِيخِ.

---

(١) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) هذه الفقرة ساقطة من ب. ووجودها هنا غير مناسب كما يظهر! أما روزنثال فقال معلقًا: «هذا إذ لم نعتبر أن حذف هذه الفقرة مع الملاحظة عن كتاب النصراني في مخطوطة ليدن هو أمر متعمد». كذا قال!

(٣) في ب: لفظة، وهو تصحيف.

(٤) انظر: البغدادي، هدية، ٥/ ٤٩٥. وتوجد نسخة في مكتبة الإسكندرية (رقم: ٩٢٠). وأيضًا نسخة في مكتبة أكسفورد. انظر: الزركلي، الأعلام، ٣/ ٢٧٢؛ خزانة التراث (٨٠٨٢٠).

(٥) في أ: اللوريني، والمثبت من باقي النسخ، ومن: الذهبي، تاريخ، ١٥/ ٥٨٧.

(٦) في باقي النسخ: الذهلي، وهو تصحيف، والتصويب من: ابن حجر، الدرر، ٢/ ١٣٤؛ تبصير المنتبه، ٢/ ٥٨٣. والدِّهْلي: نسبة إلى مدينة في بلاد الهند. والمشار إليه: حافظ (ت ٧٤٩هـ).

(٧) في أ: كثيرين، والمثبت من باقي النسخ.

(٨) انظر: ابن حجر، الدرر، ٢/ ١٣٥.

(٩) في باقي النسخ: اشتراك.



بَلْ مِنْهُمْ مَنْ يُسَمِّي كِتَابَهُ بـ «الطَّبَقَاتُ» كـ «الطَّبَقَاتُ»[1] لِمُسْلِمٍ (وَاقْتَصَرَ فِيهَا عَلَى الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينِ، وَبَدَأَ كُلَّ قِسْمٍ مِنْهُمَا بِالْمَدَنِيِّينَ، ثُمَّ بِالْمَكِّيِّينَ، ثُمَّ بِالْكُوفِيِّينَ، ثُمَّ بِالْبَصْرِيِّينَ، ثُمَّ بِالشَّامِيِّينَ وَالْمِصْرِيِّينَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَمْ يُتَرْجِمْهُمْ، بَلِ اقْتَصَرَ عَلَى تَجْرِيدِهِمْ)[2].

وَلِخَلِيفَةَ بْنِ خَيَّاطٍ، فِي غَيْرِ تَصْنِيفِهِ الْمَاضِي.

(وَلِأَبِي حَيَّوَيْهِ)[3] وَأَبِي بَكْرِ ابنِ الْبَرْقِيِّ[4] وَأَبِي الْحَسَنِ ابْنِ سُمَيْعٍ[5].

وَ«طَبَقَاتُ الْمُحَدِّثِينَ» لِأَبِي الْوَلِيدِ ابْنِ الدَّبَّاغِ، وَ«التَّارِيخُ» لِلْوَاقِدِيِّ.

وَلِأَبِي بَكْرِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَسَعِيدِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ عُفَيْرٍ الْمِصْرِيِّ، وَأَبِي مُوسَى مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى الْبَصْرِيِّ الزَّمِنِ[6]، وَعَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ الْفَلَّاسِ[7]، وَيَعْقُوبَ بْنِ سُفْيَانَ الْفَسَوِيِّ، وَأَبِي زُرْعَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو الدِّمَشْقِيِّ النَّصْرِيِّ[8]، وَأَبِي

---

(١) طبقات مسلم. طبع بتحقيق: مشهور حسن، نشر: دار الهجرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

(٢) ساقط من ب.

(٣) ساقط من ب. وهو: محمد بن العباس بن محمد الخَزَّاز، محدث ثقة (ت ٣٨٢هـ). قال ابن الجوزي: «كتب الكتب الكبار بيده كالطبقات والمغازي». انظر: المنتظم، ١٤/ ٣٦٤؛ الذهبي، تاريخ، ٨/ ٥٣٧؛ سير، ١٦/ ٤٠٩.

(٤) هو: أحمد بن عبدالله، حافظ (ت ٢٧٠هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٣/ ٤٧.

(٥) هو محمود بن إبراهيم، محدث (ت ٢٥٩هـ). وقال الذهبي: «مؤلِّف كتاب: الطبقات». انظر: الرازي، الجرح والتعديل، ٨/ ٢٩٢؛ سير، ١٣/ ٥٥.

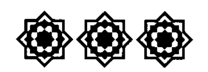
(٦) هو: محدث (ت ٢٥٢هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٢/ ١٢٣.

(٧) في باقي النسخ: الفلّاسي. وهو: حافظ (ت ٢٤٩هـ). انظر: السمعاني، الأنساب، ٤/ ٤١٤؛ الذهبي، سير، ١١/ ٤٧٠.

(٨) في ب، ق: البصري، وهو تصحيف. وهو: محدث (ت ٢٨١هـ). انظر: الرازي، الجرح والتعديل، ٥/ ٢٦٧؛ الذهبي، سير، ١٣/ ٣١١-٣١٦؛ ابن حجر، تبصير المنتبه، ١/ ١٥٧؛ طلال سعود، موارد ابن عساكر، ٣/ ١٦٤٦-١٦٥١.



الشَّيْخِ، وَأَبِي عَبْدِ اللهِ بْنِ مَنْدَهْ[1].



(١) قال الذهبي: «ومن تصانيفه... كتاب «التاريخ» كبير جدًّا». انظر: سير، ١٧/ ٣٣.



[قَائِمَةٌ بِالْمُؤَرِّخِينَ][1]

فِي آخَرِينَ مِمَّنْ صَنَّفَ فِي التَّارِيخِ وَنَحْوِهِ، أَحْبَبْتُ سَرْدَهُمْ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، وَبَعْضُهُمْ مِمَّنْ عَيَّنْتُ تَصْنِيفَهُ - فِيمَا تَقَدَّمَ - لِيَكُونَ ذَلِكَ أَحَدَ طَرِيقَيْنِ لِمَنْ يَرُومُ جَمْعَ الْمُؤَرِّخِينَ:

إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ يَحْيَى الْكَاتِبُ، إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ ابْنِ أَبِي الدَّمِ [١٨٣] إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُمَرَ الْبِقَاعِيُّ، إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَاهَوَيْهِ الْفَارِسِيُّ[2] عَارَضَ الْمُبَرَّدَ فِي «كَامِلِهِ» كَمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا فِي «جَعْفَرٍ» إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ دُقْمَاقَ، إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَرَفَةَ الْوَاسِطِيُّ النَّحْوِيُّ نِفْطَوَيْهِ (قَالَ الْمَسْعُودِيُّ[3] عَنْ «تَارِيخِهِ»[4]: «مَحْشُوٌّ مِنْ مُلَاحَاتِ كُتُبِ الْخَاصَّةِ، مَمْلُوءٌ مِنْ فَوَائِدِ السَّادَةِ» قَالَ: «وَكَانَ مُصَنِّفُهُ أَحْسَنَ أَهْلِ (دَهْرِهِ بِالنَّقْدِ)[5] وَأَمْلَحَهُمْ تَصْنِيفًا»[6]) إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الْوَاسِطِيُّ الْكَاتِبُ.

---

(١) زيادة من المحقق. هذا وقد اعتمد السخاويُّ في سرد هذه القائمة على ما ذكره المسعودي - مع بعض الاختلاف والزيادة -. انظر: المروج، ١/ ٩-١١.

(٢) هو: لغوي (القرن الرابع هـ). انظر: الحموي، الأدباء، ١/ ١٣٣؛ كحالة، مؤلفين، ١/ ٧٩.

(٣) انظر: مروج، ١/ ١١.

(٤) انظر: ابن النديم، الفهرست، ص١٣١؛ الذهبي، سير، ١٥/ ٧٦؛ حاجي، كشف، ١/ ٣٠٨؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٥.

(٥) في المروج: عصره تأليفًا.

(٦) ساقط من ب.



أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ حَزْمٍ الْمُنْتَجِيلِيُّ(١)، أَحْمَدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ شَافِعٍ الْجِيلِيُّ(٢)، أَحْمَدُ بْنُ أَبِي طَاهِرٍ أَبُو الْفَضْلِ الْكَاتِبُ الْمَرْوَزِيُّ أَحَدُ فُحُولِ الشُّعَرَاءِ وَأَعْيَانِ الْبُلَغَاءِ، الْقَائِلُ(٣):

حَسْبُ الفَتَى أَنْ يَكُونَ ذَا حَسَبٍ ... مِنْ نَفْسِهِ لَيْسَ حَسْبَهُ حَسَبُهْ

لَيْسَ الَّذِي يَبْتَدِي بِهِ نَسَبٌ ... مِثْلَ الَّذِي يَنْتَهِي بِهِ نَسَبُهْ

أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ مُحَمَّدٍ النُّوَيْرِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْمَقْرِيزِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ خَلِّكَانَ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخُزَاعِيُّ الْأَنْطَاكِيُّ، وَيُعْرَفُ بِالْخَانِقَانِيِّ(٤)، أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ جَابِرٍ الْبَلَاذُرِيُّ، لَهُ «التَّارِيخُ» وَ«الْبُلْدَانُ» وَ«أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ». أَحْمَدُ بْنِ (أَبِي)(٥) يَعْقُوبَ الْمِصْرِيُّ أَوِ ابْنُ يَعْقُوبَ.

إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَوْصِلِيُّ [١٨٤] أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْحُسَيْنِ الْمَرَاغِيُّ(٦).

---

(١) في أ غير مقروءة، في ب، ق: المسيحلي، وفي ز: المنتجلي، وهو تحريف، والتصويب من: ابن خير، فهرسته، ص٢٨٢. وهو: أبو عمر الصَّدفي، حافظ (ت ٣٥٠هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٦/ ١٠٤.

(٢) هو: محدث (ت ٥٦٥هـ). قال الذهبيُّ: «عَلّق تاريخًا على السنين ما بيَّضه». انظر: سير، ٢٠/ ٥٧٢ -٥٧٣؛ ابن رجب، ذيل، ٢/ ٢٣١.

(٣) انظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٨/ ٢٥٨؛ الذهبي، تاريخ، ٦/ ٤٨٣.

(٤) (ت ٣٩٩هـ). وله تاريخ يُعرف بـ: تاريخ الخانقاني. انظر: ابن العديم، بغية الطلب، ص ١١٠٩، وفيه: «الخاقاني»؛ حاجي، كشف، ١/ ٢٩٢؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٦٩.

(٥) ساقط من ب.

(٦) في أ: المراعي، وهو تصحيف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: مصادر ترجمته. انظر: ابن حجر، إنباء، ٣/ ٢٣؛ السخاوي، الضوء، ١١/ ٢٨-٣١.



بَيْبَرْس الْمَنْصُورِيُّ الدَّوَادَارُ، ثَابِتُ بْنُ سِنَانٍ الصَّابِئُ[1]، جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْدَانَ الْمَوْصِلَيُّ الْفَقِيهُ، لَهُ كِتَابٌ فِي «الْأَخْبَارُ» عَارَضَ (بِه)[2] الْمُبَرَّدَ فِي كِتَابِهِ «الرَّوْضَةُ»[3] وَسمَّاهُ: «البَاهِرُ»[4] وَكَذَا عَارِضَ الْمُبَرَّدَ لَكِنْ فِي «كَامِلِهِ» إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَاهَوَيْهِ[5] الْمَاضِي.

الْحَسَنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنُ زُولَاقَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمِصْرِيُّ، الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ أَبُو عَبْدِ اللهِ الْكُتُبِيُّ، حَمَّادُ بْنُ أَبِي لَيْلَى أَبُو الْقَاسِمِ الرَّاوِيَةُ[6] كَانَ أَخْبَارِيًّا، عَلَّامَةً، خَبِيرًا بِأَيَّامِ الْعَرَبِ وَأَنْسَابِهَا، وَوَقَائِعِهَا، وَلُغَاتِهَا، وَشِعْرِهَا. حَمَّادٌ عَجْرَدٌ مِنْ كِبَارِ الْأَخْبَارِيِّينَ[7].

خَالِدُ بْنُ هِشَام أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأُمَوِيُّ، أَثْنَى عَلَيْهِ الْمَسْعُودِيُّ[8] (خَلِيفَةُ ابْنُ خَيَّاطٍ)[9] الْخَلِيلُ بْنُ الْهَيْثَمِ الْهَرْثَمِيُّ صَاحِبُ كِتَابِ «الْحِيَلُ وَالْمَكَائِدُ فِي الْحُرُوبِ»[10] وَغَيْرِهِ.

---

(١) في ق: العتابي، وهو تحريف.

(٢) ساقط من ز.

(٣) انظر: البغدادي، هدية، ٦/ ٢١.

(٤) انظر: ابن الساعي، الدر الثمين، ص ٣١٦؛ حاجي، كشف، ١/ ٢١٩؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٢٥٢.

(٥) في ب: راهويه، وهو تحريف.

(٦) هو: ابن سابُور (ت ١٥٦هـ). انظر: ابن النديم، الفهرست، ص١٤٦؛ الذهبي، سير، ٧/ ١٥٧.

(٧) هو: ابن عمر السُّوائي، شاعر أيضًا (ت ١٦١هـ). انظر: الذهبي، سير، ٧/ ١٥٦.

(٨) ذكره المسعودي؛ لكن لم أجد الثناء! انظر: مروج، ١/ ١٠.

(٩) ساقط من ب.

(١٠) انظر: ابن النديم، الفهرست، ص٤٩٠. وقد مرَّ سابقًا.



دَاوُدُ بْنُ الْجَرَّاحِ، جَدُّ عَلِيِّ بْنِ عِيسَى الْوَزِيرِ، أَثْنَى الْمَسْعُودِيُّ عَلَى «تَارِيخِهِ»[(١)] بِأَنَّهُ: «الْجَامِعُ لِكَثِيرٍ مِنْ أَخْبَارِ الْفُرْسِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأُمَمِ»[(٢)] وَوَالِدُ مُحَمَّدٍ الْآتِي[(٣)].

الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ الْقُرَشِيُّ الْمَكِّيُّ، أَحَدُ الْحُفَّاظِ، الْعَالِمُ بِالنَّسَبِ وَأَخْبَارِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَصَاحِبُ «نَسَبُ قُرَيْشٍ».

سَعِيدُ بْنُ أَوْسٍ أَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ[(٤)]، سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ أَبُو الْخَيْرِ الدِّهْلِيِّ[(٥)]، سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ[(٦)]، سِنَانُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ قُرَّةَ الْحَرَّانِيُّ[(٧)]، سَهْلُ[(٨)] بْنُ هَارُونَ، [١٨٥] شَرْقِيُّ بْنُ قَطَامِيٍّ[(٩)]، صَدَقَةُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْفَرَضِيُّ[(١٠)]، الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَرَجِ

---

(١) انظر: ابن النديم، الفهرست، ص ٢٠٦؛ ابن الساعي، الدر الثمين، ص ٣٦٨؛ البغدادي، هدية، ٥/ ٣٥٩.

(٢) انظر: مروج، ١/ ١٠.

(٣) يقصد: محمد بن داود بن الجرّاح، سيأتي لاحقًا.

(٤) هو: نَحْوي (ت ٢١٥هـ). انظر: السِّيرافي، أخبار النحويين، ص٦٨-٧٢؛ الذهبي، سير، ٩/ ٤٩٤.

(٥) في باقي النسخ: الذهلي، وهو تصحيف. وقد سبق تصويبه.

(٦) هو: محدث (ت ٢٤٩هـ). انظر: ابن حجر، التقريب، رقم: ٢٤١٥. وله المغازي. انظر: الذهبي، السير، ٩/ ١٣٩.

(٧) هو: طبيب، مؤرخ، فلكي (ت ٣٣١هـ). انظر: ابن النديم، الفهرست، ص٤٧٣؛ الحموي، أدباء، ٣/ ٤٠٢.

(٨) في ب: سهيل، وهو تحريف. والمشار إليه: فارسي الأصل، أديب (ت ٢١٥هـ). انظر: ابن النديم، الفهرست، ص١٩٢؛ الحموي، أدباء، ٣/ ٤٠٤؛ ابن الساعي، الدر الثمين، ص ٣٩٠.

(٩) هو: الوليد بن الحصين. والشرقي لقب. نسّابة ضعيف الحديث. انظر: ابن عدي، الكامل، ٤/ ٣٥؛ ابن النديم، الفهرست، ص١٤٤؛ الذهبي، ميزان، ٣/ ٣٦٩.

(١٠) هو: البغدادي الحنبلي الناسخ، متكلم، متهم في دينه (ت ٥٧٣هـ). انظر: الذهبي، سير، ٢١/ ٦٦؛ ابن كثير، بداية، ١٦/ ٥٢٥؛ ابن رجب، ذيل، ٢/ ٣٠٤.



الرِّيَاشِيُّ النَّحْوِيُّ اللُّغَوِيُّ[١] (الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْدَلُسِيُّ، جَمَعَ لِلْمُعْتَصِمِ بْنِ صُمَادِحَ[٢] «تَارِيخًا»[٣] افْتَتَحَهُ بِتَرْجَمَةٍ نَبَوِيَّةٍ)[٤].

عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْيَمَانِيُّ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى أَبُو سَعِيدٍ الْمِصْرِيُّ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَقْدِسِيُّ ثُمَّ الدِّمَشْقِيُّ أَبُو شَامَةَ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ (عَبْدِ اللهِ)[٥] بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ أَبُو الْقَاسِمِ الْمِصْرِيُّ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْوَلَوِيِّ بْنِ خَلْدُونَ، عَبْدُ الرَّزَّاقِ ابْنُ الْفُوَطِيِّ.

عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ[٦] بْنِ يُوسُفَ أَبُو الْوَلِيدِ بْنُ الْفَرَضِيِّ، عَبْدُ اللهِ بْنِ الْحُسَيْنِ ابْنِ سَعْدٍ الْكَاتِبِ، عَبْدُ اللهِ بْنِ لِهِيعَةَ الْمِصْرِيُّ، عَبْدُ اللهِ بْنِ [مُحَمَّدِ بْنِ][٧] مَحْفُوظٍ الْأَنْصَارِيُّ الْبَلَوِيُّ - صَاحِبُ أَبِي زَيْدٍ عُمَارَةَ بْنِ زَيْدٍ الْمَدَنِيِّ - عَبْدُ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ أَحْمَدَ بْنِ خَلَفٍ الْعَفِيفِ الْمَطَرِيِّ[٨]، عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا، مُؤَدِّبُ الْمُكْتَفِي بِاللهِ، وَأَحَدُ الْحُفَّاظِ، عَبْدُ اللهِ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ قُتَيْبَةَ أَبُو

---

(١) (ت ٢٥٧هـ). انظر: السِّيرافي، أخبار النحويين، ص٩٨-١٠٢؛ الذهبي، سير، ١٢/ ٣٧٢-٣٧٦.

(٢) هو: محمد بن معن، سلطان أندلسي (ت ٤٨٤هـ). انظر: ابن الأبار، الحلة السيراء، ص٢١٨؛ الذهبي، سير، ١٨/ ٥٩٢.

(٣) في أ: تاريخه، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) ساقط من ب. وكتابه في التاريخ نقل منه ابن حجر. انظر: الإصابة، ٢/ ٨٠.

(٥) ليست في ق، ز.

(٦) في جميع النسخ: أحمد، والتصويب من: مصادر ترجمته. انظر: الذهبي، سير، ١٧/ ١٧٧؛ ابن كثير، بداية، ١٥/ ٥٥١.

(٧) زيادة من: المسعودي، مروج، ١/ ١٠.

(٨) في ق، ز: المصري، وهو تحريف.



مُحَمَّدٍ الدِّينَوَرِيُّ، صَاحِبُ «الْمَعَارِفُ»(١) وَغَيْرِهِ، مِمَّنْ كَثُرَتْ كُتُبُهُ وَاتَّسَعَ تَصْنِيفُهُ.

عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُقَفَّعِ - بِقَافٍ ثُمَّ فَاءٍ كَـ«مُحَمَّدٍ» عَلَى الصَّحِيحِ، وَقِيلَ بِكَسْرِ الْفَاءِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَعْمَلُ الْقِفَاعَ(٢) وَيَبِيعُهَا، وَهِيَ قِفَافُ(٣) الْخُوْصِ [١٨٦] الْقَائِلُ: «مَنْ وَضَعَ كِتَابًا فَقَدِ اسْتَهْدَفَ، فَإِنْ أَجَادَ فَقَدِ اسْتَشْرَفَ، وَإِنْ أَسَاءَ فَقَدَ اسْتَقْذَفَ»(٤) وَلَهُ «الدُّرَّةُ الْيَتِيمَةُ»(٥) الَّتِي لَمْ يُصَنَّفُ فِي فَنِّهَا مِثْلُهَا(٦) بَلْ يُقَالُ إِنَّهُ الْوَاضِعُ لِكِتَابِ «كَلِيْلَةُ وَدِمْنَةُ» وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ عَرَّبَهُ مِنَ الْفَارِسِيَّةِ لَا أَنَّهُ وَاضِعُهُ(٧).

عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ قُرَيْبٍ الْأَصْمَعِيُّ، عُبَيْدُ اللهِ(٨) بْنُ عَائِشَةَ، عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ ابْنِ خُرْدَاذْبَهْ أَبُو الْقَاسِمِ، وَهُوَ فِي «اللِّسَانُ»(٩) فِي «عُبَيْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ» قَالَ فِيهِ الْمَسْعُودِيُّ(١٠): «كَانَ إِمَامًا فِي التَّأْلِيفِ، مُبْدِعًا فِي حَلَاوَةِ التَّصْنِيفِ، اتَّبَعَهُ مَنْ بَعْدَهُ، وَأَخَذَ مِنْهُ وَوَطِئَ عَلَى عَقِبِهِ، وَقَفَا أَثَرَهُ، وَكِتَابُهُ فِي التَّارِيخِ أَجْمَعُهَا خَبَرًا(١١)»،

---

(١) طبع بتحقيق: ثروت عكاشة، نشر: دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٠م.

(٢) من القَفْعة وهي: شيء يتخذ من خوص يُجتَنى فيه الرطُّب. انظر: ابن فارس، المقاييس (مادة: قفع) ص٨٦٨.

(٣) في أ: قفاص، وهو تحريف، والمثبت من باقي النسخ، والقفاف من القُفَّة وهي: شيء كهيئة اليقطينة تُتخذ من خوص. انظر: ابن فارس، المقاييس (مادة: قفّ) ص٨٢٧.

(٤) انظر: المسعودي، مروج، ١/ ١٢.

(٥) انظر: ابن النديم، الفهرست، ص١٩٠. وقد طبع بعناية: شكيب أرسلان، نشر: المكتبة المحمودية التجارية، مصر، سنة؟

(٦) هذا ثناء الأصمعي على الكتاب. انظر: الذهبي، سير، ٦/ ٢٠٩.

(٧) انظر: الذهبي، تاريخ، ٣/ ٩١٠.

(٨) في أ والمروج: عبد الله، وفي ق، ز: عبد الملك، والمثبت من ب ومن: نسخة أخرى للمروج.

(٩) أي: لسان الميزان. انظر: ٤/ ٩٦-٩٧.

(١٠) انظر: مروج، ١/ ١٠.

(١١) في باقي النسخ: جزاء، وهو تحريف، وفي المروج: جدًّا.



وَأَبْدَعُهَا نَظْمًا، وَأَكْثَرُهَا عِلْمًا، وَأَحْوَى لِأَخْبَارِ الْأُمَمِ وَمُلُوكِهَا، وَسِيَرِهَا مِنَ الْأَعَاجِمِ، وَغَيْرِهَا» قَالَ(١): «وَمِنْ كُتُبِهِ النَّفِيسَةِ كِتَابُهُ فِي الْمَسَالِكِ وَالْمَمَالِكِ».

عَلِيُّ بْنُ أَنْجَبَ أَبُو طَالِبٍ الْبَغْدَادِيُّ الْخَازِنُ، أَحَدُ الْحُفَّاظِ، عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ أَبُو الْحَسَنِ ابْنِ الْمَاشِطَةَ، عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْفَتْحِ أَبُو الْحَسَنِ الْكَاتِبُ - وَيُعْرَفُ بِابْنِ الْمُطَوَّقِ - عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَسْعُودِيُّ، عَلِيُّ بْنُ مُجَاهِدٍ، عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ النَّوْفَلِيُّ(٢)، عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ ابْنُ الْأَثِيرِ، عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَحْمُودٍ الْكَازَرُونِيُّ، عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَائِنِيُّ(٣)، عُمَارَةُ بْنُ وَثِيمَةَ الْمِصْرِيُّ(٤) [١٨٧].

عَمْرُو بْنُ بَحْرٍ أَبُو عُثْمَانَ الْجَاحِظُ(٥)، عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ أَبُو زَيْدٍ النُّمَيْرِيُّ الْبَصْرِيُّ، أَحَدُ الْحُفَّاظِ الْأَخْبَارِيِّينَ، وَصَاحِبُ التَّصَانِيفِ، لَهُ تَارِيخٌ لِلْبَصْرَةِ، وَآخَرُ لِلْكُوفَةِ، وَآخَرُ لِمَكَّةَ، وَآخَرُ لِلْمَدِينَةِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ فَهْدٍ، عِيسَى بْنُ مَسْعُودٍ الزَّوَاوِيُّ الْمَغْرِبِيُّ.

الْقَاسِمُ بْنُ سَلَّامٍ أَبُو عُبَيْدٍ الْبَغْدَادِيُّ، أَحَدُ الْأَئِمَّةِ، قُدَامَةُ بْنُ جَعْفَرٍ أَبُو الْفَرَجِ

(١) في أ: قاله، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) هو: أحد الذين اعتمد عليهم الطبري في أخباره. انظر: تاريخه، ٨/ ٧، ٢٠، ٦١، ٨٠، ٨٣، ٨٦، ١١٠، ١١٢، ١٥٤.

(٣) هو: أخباري ثقة (ت ٢٢٤هـ). انظر: ابن النديم، الفهرست، ص١٦١-١٦٢؛ الذهبي، سير، ١٠/ ٤٠٠.

(٤) في أ، ب، ق: البصري، وهو تحريف، والتصويب من مصادر ترجمته. انظر: الذهبي، تاريخ، ٦/ ٧٨٥.

(٥) في أ: الحافظ، وهو تحريف، والمثبت من باقي النسخ، ومن: مصادر ترجمته.



الْكَاتِبُ، قَالَ فِيهِ الْمَسْعُودِيُّ[١]: «إِنَّهُ كَانَ حَسَنَ التَّأْلِيفِ، بَارِعَ التَّصْنِيفِ، مُوجِزَ الْأَلْفَاظِ، مُقَرِّبًا لِلْمَعَانِي، وَانْظُرْ لِكِتَابَيْهِ[٢] «زَهْرُ الرَّبِيعِ»[٣] وَ«الْخَرَاجُ» تُحَقِّقُ هَذَا».

لُوطُ بْنُ يَحْيَى أَبُو مِخْنَفٍ الْعَامِرِيُّ[٤].

مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ الْحَرِيرِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَحْيَى الْكُتُبِيُّ -عُرِفَ بِالْوَطْوَاطِ- مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمَّادٍ أَبُو بِشْرٍ الدُّولَابِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، وَفِيهِ أَسْمَاءُ الْمُحَدِّثِينَ وَكُنَاهُمْ[٥]، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْبُخَارِيُّ الْحَافِظُ، غُنْجَارُ، مُحَمَّدُ ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَادِسِيُّ[٦]، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَهْدِيٍّ الشَّاهِدُ[٧] مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْأَزْهَرِ[٨] لَهُ كِتَابَانِ فِي التَّارِيخِ، سَمَّى أَحَدَهُمَا: «الْهَرْجُ وَالْأَحْدَاثُ»[٩].

---

(١) انظر: مروج، ١/ ١١.

(٢) في باقي النسخ: لكتابه.

(٣) انظر: حاجي، كشف، ٢/ ٩٥٩.

(٤) هو: صاحب تصانيف وتواريخ، أخباري تالف لا يوثق به. انظر: ابن عدي، الكامل، ٦/ ٩٣؛ ابن النديم، الفهرست، ص١٤٨؛ الذهبي، سير، ٧/ ٣٠١؛ الميزان، ٥/ ٥٠٨.

(٥) التاريخ وأسماء المحدِّثين وكُناهم. طبع بتحقيق: محمد اللحيدان، نشر: دار الكتاب والسنة، باكستان، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

(٦) في جميع النسخ: الفارسي، وهو تحريف، والتصويب من: تاريخ الإسلام، ١٤/ ٨٤.

(٧) وقف على تاريخه ونقل عنه ابن النجار. انظر: ذيل تاريخ بغداد، ١٦/ ١٢٦، ١٩/ ٢٠٣، ٢٠/ ٤٠.

(٨) هو: محمد بن أحمد بن مزيد البوشنجي - المعروف بابن أبي الأزهر - أديب، نَحْوي، أَخْباري متهم بالكذب (ت ٣٢٥هـ). انظر: ابن النديم، فهرست، ص٢٣٨؛ الذهبي، الميزان، ٦/ ٣٣٠.

(٩) انظر: المسعودي، مروج، ١/ ١١. أما ابن النديم فذكره بعنوان: الهرج والمرج في أخبار المستعين والمعتز. انظر: الفهرست، ص٢٣٨. وقال حاجي: «وقيل فيه أكاذيب». انظر: كشف، ٢/ ٢٠٤٣. ولمزيدمن التفاصيل عن المؤلف والكتاب انظر: إحسان عباس، شذرات من كتب مفقودة في التاريخ، ص ٢١-٢٥.



قَالَ فِيهِ سِنَانُ بْنُ ثَابِتٍ الْمَاضِي[(١)]: «إِنَّهُ انْتَحَلَ مَا لَيْسَ مِنْ صِنَاعَةِ عِلْمِهِ، وَاسْتَنْهَجَ[(٢)] مَا لَيْسَ مِنْ طَرِيقَتِهِ، فَأَلَّفَ كِتَابًا جَعَلَهُ رِسَالَةً لِبَعْضِ إِخْوَانِهِ مِنَ الْكُتَّابِ، وَاسْتَفْتَحَهُ بِجَوَامِعَ مِنَ الْكَلَام [١٨٨] فِي أَخْلَاقِ النُّفُوسِ وَأَقْسَامِهَا مِنَ النَّاطِقَةِ وَالْغَضَبِيَّةِ وَالشَّهْوَانِيَّةِ، وَذَكَرَ لُمَعًا مِنَ السِّيَاسَاتِ الْمَدَنِيَّةِ مِمَّا ذَكَرَهُ أَفْلَاطُونُ فِي كِتَابِهِ [فِي السِّيَاسَةِ الْمَدَنِيَّةِ][(٣)] فِيهَا مِنَ الْعَشْرِ مَقَالَاتِ[(٤)] وَلُمَعٌ مِمَّا يَجِبُ عَلَى الْمُلُوكِ وَالْوُزَرَاءِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَخْبَارٍ زَعَمَ أَنَّهَا صَحَّتْ عِنْدَهُ وَلَمْ يُشَاهِدْهَا، وَوَصَلَ ذَلِكَ بِأَخْبَارِ الْمُعْتَضِدِ بِاللهِ، وَذَكَرَ صُحْبَتَهُ إِيَّاهُ، وَأَيَّامَهُ السَّالِفَةَ مَعَهُ، ثُمَّ تَرَقَّى إِلَى (خَلِيفَةٍ خَلِيفَةٍ)[(٥)] فِي التَّصْنِيفِ، مُضَادَّةً لِرَسْمِ الْأَخْبَارِ وَالتَّوَارِيخِ[(٦)]، وَخُرُوجًا عَنْ عَمَلِ أَهْلِ التَّصْنِيفِ.

وَهُوَ وَإِنْ أَحْسَنَ فِيهِ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ عَنْ مَعَانِيهِ، فَإِنَّمَا عِيبَ[(٧)] لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنْ صِنَاعَتِهِ، وَتَكَلَّفَ مَا لَيْسَ مِنْ مِهْنَتِهِ[(٨)]، وَلَوْ أَقْبَلَ عَلَى عِلْمِهِ الَّذِي انْفَرَدَ بِهِ مِنْ عِلْمِ إِقْلِيدِسَ وَالْمُقَطَّعَاتِ وَالْمِجِسْطَى وَالْمُدَوَّرَاتِ، وَلَوِ اسْتَفْتَحَ آرَاءَ أَبُقْرَاطَ[(٩)]

---

(١) هنا جُعل الكلام لسنان في ابن الأزهر! أما في المروج جُعل الكلام للمسعودي في سنان؛ قال المسعوديُّ كذا: «ورأيتُ سِنان بن ثابت بن قُرّة الحَرَّانِي حين انتحل ما ليس من صناعته...». إلخ كلامه. انظر مروج، ١/ ١١-١٢.

(٢) في باقي النسخ: وانتهج.

(٣) زيادة من: المروج.

(٤) في أ: مقامات، وهو تحريف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: المروج.

(٥) كذا مكررة في جميع النسخ، وفي: المروج.

(٦) في ق: التوريخ.

(٧) في المروج: عيبه.

(٨) في جميع النسخ: معانيه، والمثبت من: المروج.

(٩) في باقي النسخ: بقراط، وفي المروج: سُقراط. وانظر: ابن النديم، فهرست، ص٤٥٥.



وَأَفْلَاطُونَ وَأَرِسْطَاطَالِيسَ، فَأَخْبَرَ[١] عَنِ الْأَشْيَاءِ الْفَلَكِيَّةِ، وَالْآثَارِ الْعُلْوِيَّةِ، وَالْمِزَاجَاتِ الطَّبِيعِيَّةِ، وَالسَّبَبِ[٢]، وَالتَّأْلِيفِ، وَالنَّتَائِجِ، وَالْمُقَدِّمَاتِ، وَالصَّنَائِعِ، وَالْمُرَكَّبَاتِ، وَمَعْرِفَةِ الطَّبِيعِيَّاتِ مِنَ الْإِلَهِيَّاتِ وَالْجَوَاهِرِ وَالْهَيْئَاتِ وَمَقَادِيرِ الْأَشْكَالِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْفَلْسَفَةِ، لَكَانَ قَدْ سَلِمَ مِمَّا تَكَلَّفَهُ، وَأَتَى بِمَا هُوَ أَلْيَقُ بِصَنْعَتِهِ، وَلَكِنَّ الْعَارِفَ بِقَدْرِهِ مَعْدُومٌ[٣]، وَالْعَالِمِ بِمَوَاضِعِ الْخَلَلِ مَفْقُودٌ».

مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ الْعَبَّاسِ أَبُو عَبْدِ اللهِ الْفَاكِهِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالِ بْنِ الْمُحَسِّنِ الصَّابِئُ الْكَاتِبُ[٤] مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ صَاحِبُ «الْمَغَازِي» مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبَرِيُّ.

قَالَ الْمَسْعُودِيُّ[٥] فِي «تَارِيخِهِ»: «إِنَّهُ الزَّاهِي عَلَى الْمُؤَلَّفَاتِ، وَالزَّائِدُ عَلَى الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَاتِ، قَدْ جَمَعَ أَنْوَاعَ الْأَخْبَارِ، وَحَوَى فُنُونَ الْآثَارِ، وَاشْتَمَلَ عَلَى ضُرُوبِ [١٨٩] الْعِلْمِ، وَهُوَ تَكْثُرُ فَائِدَتُهُ، وَتَنْفَعُ عَائِدَتُهُ».

[وَقَالَ][٦]: «وَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ وَمُؤَلِّفُهُ فَقِيهُ عَصْرِهِ، وَنَاسِكُ دَهْرِهِ، وَإِلَيْهِ انْتَهَتْ عُلُومُ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ، وَحَمَلَةُ[٧] السُّنَنِ وَالْآثَارِ!».

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ التَّغْلَبِيُّ[٨] لَهُ «أَخْلَاقُ الْمُلُوكِ» وَغَيْرُهُ، مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ

---

(١) في باقي النسخ: مخبرا.

(٢) في المروج: النسب.

(٣) في المروج: مُعْوِز.

(٤) هو: مؤرخ من أهل بغداد (ت ٥٦٣هـ). انظر: الذهبي، تاريخ، ١٢/ ٣٠٦.

(٥) انظر: المروج، ١/ ١١.

(٦) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٧) في ق، ز، ب: جُمْلة، وهو تصحيف.

(٨) وفي نسخة أخرى للمروج، وفي ز: التغلبي، وكتابه: أخلاق الملوك (المنسوب للجاحظ سابقًا)



ابْنِ سَوَّارٍ، وَيُعْرَفُ بِابْنِ أُخْتِ عِيسَى بْنِ فَرُّخَانْ شَاهْ[١].

أَثْنَى عَلَيْهِ الْمَسْعُودِيُّ بِأَنَّهُ[٢]: «[كِتَابُ التَّارِيخِ][٣] الْجَامِعِ لِكَثِيرٍ مِنَ الْأَخْبَارِ وَالْكَوَائِنِ فِي الْأَعْصَارِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَبَعْدَهُ، وَانْتَهَى إِلَى سَنَةِ عِشْرِينَ وَثَلَاثِ مِئَةٍ».

مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَبُو شُجَاعٍ الْبَغْدَادِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفِ بْنِ حَيَّانَ بْنِ صَدَقَةَ أَبُو بَكْرٍ الضَّبِّيُّ الْقَاضِي -وَيُعْرَفُ بِوَكِيعٍ- مِنْ تَصَانِيفِهِ: «أَخْبَارُ الْقُضَاةِ»[٤]، وَ«الرَّمْيُ وَالنِّضَالُ»[٥] وَ«الْمَكَايِيلُ وَالْمَوَازِينُ»[٦].

وَمِنْ نَظْمِهِ[٧]:

إِذَا مَا غَدَتْ طِلَّابَةُ العِلْمِ تَبْتَغِي ... مِنَ العِلْمِ يَوْمًا مَا يُخَلَّدُ فِي الكُتُبِ

غَدَوْتُ بِتَشْمِيرٍ وَجِدٍّ عَلَيْهِمُ ... وَمِحْبَرَتِي أُذْنِي وَدَفْتَرُهَا قَلْبِي

مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفِ بْنِ الْمَرْزُبَانَ أَبُو بَكْرٍ صَاحِبُ «فَضْلُ الْكِلَابِ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ لَبِسَ الثِّيَابَ»[٨] وَ«الْحَاوِي فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ»[٩] وَغَيْرِهِمَا مِمَّا تَقَدَّمَ، كَـ «الْمُتَيَّمِينَ»

طبع بتحقيق: جليل العطية، نشر: دار الطليعة، ٢٠٠٢م.

(١) هو: شاعر كاتب. انظر: الطبري، تاريخ، ٩/ ٢١٦، ٢٦٤، ٣٤٤، ٣٤٩، ٣٦١، ٣٦٩، ٤٦٣؛ ابن النديم، فهرست، ص٢٧٥.

(٢) انظر: مروج، ١/ ١١.

(٣) الزيادة من: المروج.

(٤) طبع بتحقيق: عبد العزيز مصطفى المراغي، نُشر: في القاهرة، ١٩٤٧ - ١٩٥٠م. انظر: سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص٢٧٥-٢٧٦.

(٥) في أ: النصال، والمثبت من باقي النسخ. انظر: البغدادي، هدية ٦/ ٢٥.

(٦) انظر: البغدادي، هدية، ٦/ ٢٥.

(٧) انظر: ابن الجوزي، المنتظم، ١٣/ ١٨٦؛ ابن كثير، البداية، ١٤/ ٨١٠.

(٨) طبع بعناية: حمدي زمزم، نشر: دارالإيمان، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

(٩) وأفاد ابن النديم أنه في (٢٧) جزءًا. انظر: الفهرست، ص٢٤١؛ الذهبي، سير، ١٤/ ٢٦٤؛



وَ«الشُّعَرَاءُ». مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ[1] الْهَاشِمِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ الْجَرَّاحِ أَبُو عَبْدِ اللهِ الْكَاتِبُ[2] عَمُّ الْوَزِيرِ عَلِيِّ بْنِ عِيسَى. كَانَ كَمَا قَالَ الْخَطِيبُ[3]: «عَارِفًا بِأَيَّامِ النَّاسِ، وَأَخْبَارِ الْخُلَفَاءِ وَالْوُزَرَاءِ، وَلَهُ فِيهَا مُصَنَّفَاتٌ مَعْرُوفَةٌ».

مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا الْغَلَابِيُّ الْبَصْرِيُّ، مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي السَّرِيِّ أَبُو جَعْفَرٍ[4]، مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامَةَ بْنِ جَعْفَرٍ الْقُضَاعِيُّ، [١٩٠] مُحَمَّدُ ابْنُ سَلَّامٍ الْجُمَحِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمِنْقَرِيُّ الْجَوْهَرِيُّ[5]، مُحَمَّدُ بْنُ شَاكِرٍ الصَّلَاحُ الدِّمَشْقِيُّ الْكُتُبِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ ابْنُ النَّطَّاحِ[6]، مُحَمَّدُ بْنُ عَائِذٍ[7] الْقُرَشِيُّ الدِّمَشْقِيُّ الْكَاتِبُ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْفُرَاتِ، مُحَمَّدُ

تاريخ، ٧/ ١٤٨.

(١) كذا في أ، ب، مروج، ١/ ١٠وفي ق، ز: خلف. وهو يَروي عن مالك يُقال له: ابن أمِّه؛ وهو: متهم بالكذب. انظر: الذهبي، الميزان، ٦/ ١٣٢. وله كتاب صفين نقل عنه ابن العديم. انظر: بغية الطلب، ١/ ٢٨١، ٢٩٠، ٣٠٣، ٣١٠، ٥/ ٢١٤٠، ١٠/ ٤٧١٦.

(٢) في ق، ز كذا: «محمد بن داود بن الجراح قال أبو عبدالله...»، وهو خطأ.

(٣) انظر: تاريخ بغداد، ٢/ ٣٢٠.

(٤) هو: يروي عن ابن الكلبي تصانيفه. انظر: الذهبي، تاريخ، ٥/ ١٢٢٧.

(٥) انظر: المسعودي، مروج، ١/ ٩؛ الذهبي، تاريخ، ٦/ ٦٠٨.

(٦) في أ: البطاح، وهو تصحيف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: مصادر ترجمته. انظر: ابن النديم، الفهرست، ص١٧٢؛ ابن حجر، تبصير المنتبه، ٤/ ١٤٢٣.

(٧) في أ: عابد، وهو تصحيف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: مصادر ترجمته. انظر: الذهبي، سير، ١١/ ١٠٤.



ابْنُ عَبْدِ اللهِ[١] بْنِ عَمْرٍ[٢] بْنِ عُتْبَةَ الْعُتْبِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ أَبُو الْوَلِيدِ الأَزْرَقِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْهَمَذَانِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الحَسَنِ (الْحُسَيْنِيُّ)[٣] الْعَلَوِيُّ الدِّينَوَرِيُّ «وَانْتَهَى إِلَى خِلَافَةِ الْمُعْتَضِدِ، وَهُوَ مِنَ الْمَوْلِدِ النَّبَوِيِّ إِلَى الْوَفَاةِ، ثُمَّ إِلَى خِلَافَةِ الْمُعْتَضِدِ بِاللهِ، وَمَا كَانَ مِنَ الأَحْدَاثِ وَالْكَوَائِنِ فِي أَيَّامِهِمْ»[٤].

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ أَبُو شُجَاعٍ الدَّهَّانُ[٥]، مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْوَاقِدِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ مَحْمُودٍ الْمُحِبِّ ابْنِ النَّجَّارِ، مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ بْنِ شَبَابَةَ[٦] الْخُرَاسَانِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْعَبَّاسِ الصُّولِيُّ.

قَالَ فِيهِ الْمَسْعُودِيُّ إِنَّهُ[٧]: «كَانَ مَحْظُوظًا مِنَ الْعِلْمِ، مَجْدُودًا[٨] مِنَ الْمَعْرِفَةِ، مَرْزُوقًا مِنَ التَّصْنِيفِ وَحَسَنُ التَّأْلِيفِ».

مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الأَزْدِيُّ الْمُبَرِّدُ، مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ أَبُو عُمَرَ الْكِنْدِيُّ، مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى أَبُو عُبَيْدَةَ، مُوسَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْيُونِينِيُّ [١٩١] النَّضْرُ ابْنُ شُمَيْلٍ[٩]. هِلَالُ بْنُ الْمُحَسِّنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِلَالٍ أَبُو الْحُسَيْنِ الصَّابِئُ، الْهَيْثَمُ

(١) كذا في جميع النسخ. وانظر: ابن الأثير، اللباب، ٢/ ٣٢٠. وفي مصادر ترجمته: عبيد الله. انظر: الذهبي، سير، ١١/ ٩٦.

(٢) كذا في جميع النسخ. وانظر: اللباب، ٢/ ٣٢٠. وفي مصادر ترجمته: عمرو. انظر: الذهبي، سير، ١١/ ٩٦.

(٣) ساقط من باقي النسخ، والحسن ليست في: المروج.

(٤) يقصد كتابه في التاريخ. وانظر: - هذه الفقرة - مروج، ١/ ١٠.

(٥) هو: مؤرخ، فقيه (ت ٥٩٠هـ). انظر: ابن خلكان، وفيات، ٥/ ١٢-١٣؛ الذهبي، تاريخ، ١٢/ ٩١٨.

(٦) في ب: سيّابة، وهو تصحيف.

(٧) انظر: مروج، ١/ ١١.

(٨) كذا في جميع النسخ، وهي في نسخة أخري للمروج، والمثبت في المروج كذا: ممدودًا.

(٩) هو: نزيل مرو وعالمها، نَحْوي (ت ٢٠٣هـ). انظر: ابن النديم، الفهرست، ص٨١؛ الذهبي، سير، ٩/ ٣٢٨.



ابْنُ عَدِيٍّ الطَّائِيُّ. وَثِيمَةُ بْنُ مُوسَى بْنِ الْفُرَاتِ بْنِ الْوَشَّاءِ، وَهْبُ بْنُ مُنَبِّهٍ. يَحْيَى بْنُ الْمُبَارَكِ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْيَزِيدِيُّ[1] (يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ الْفَسَوِيُّ)[2].

يُوسُفُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ صَاحِبُ «أَخْبَارُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمَهْدِيِّ»[3] وَغَيْرِهَا، يُوسُفُ ابْنُ تَغْرِي بَرْدِي، يُوسُفُ بْنُ قُزْغُلي، سِبْطُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ.

أَبُو إِسْحَاق ابْنُ سُلَيْمَانَ الْهَاشِمِيُّ[4]، أَبُو بِشْرٍ الدُّولَابِيُّ فِي «مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ حَمَّادٍ» أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْمَالِكِيُّ، أَبُو بَكْرٍ ابْنُ حَيَّانَ هُوَ «مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفٍ» أَبُو بَكْرِ بْنُ (أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ)[5] التَّقِيُّ ابْنُ قَاضِي شُهْبَةَ، أَبُو حَسَّانٍ[6] الزِّيَادِيُّ، أَبُو السَّائِبِ الْمَخْزُومِيُّ[7]، أَبُو عَبْدِ اللهِ ابْنُ حَارِثٍ الرَّقِيقِ الْكَاتِبُ، أَبُو عَلِيٍّ ابْنُ الْبَصْرِيِّ، أَبُو عُمَرَ الصَّدَفِيُّ الْقُرْطُبِيُّ[8]، أَبُو عُمَرَ الْكِنْدِيُّ هُوَ «مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ» أَبُو عِيسَى ابْنُ الْمُنَجِّمِ[9].

---

(١) هو: البصْري النَحْوي (ت ٢٠٢هـ). انظر: السيرافي، أخبار النحويين، ص٥٦؛ الذهبي، سير، ٩/ ٥٦٢.

(٢) ساقط من ب.

(٣) انظر: المسعودي، مروج، ١/ ١٠. أما ابن الساعي فنسبه لـ: أحمد بن يوسف بن إبراهيم (ت ٣٣٠هـ). انظر: الدر الثمين، ص ٢٩٦.

(٤) انظر: المسعودي، مروج، ١/ ١٠.

(٥) بياض في ب، وكُتب بهامشها: «كذا».

(٦) في ب: حيان، وهو تحريف. وعن كتابه «التاريخ» انظر: سزكين، تاريخ التراث، ١/ القسم الثاني، ص١٤٤.

(٧) انظر: المسعودي، مروج، ١/ ٩.

(٨) هو: أحمد بن سعيد بن حَزْم. سبق الإشارة إليه.

(٩) هو: أحمد بن علي، مؤرخ (ت تقريبًا ٣٢٠هـ). انظر: ابن النديم، الفهرست، ص٢٣٣؛ الحموي، أدباء، ١/ ٤٧٤.



قَالَ المَسْعُودِيُّ[(١)]: «إِنَّ تَارِيخَهُ عَلَى مَا أَنْبَأَتْ بِهِ التَّوْرَاةُ، وَغَيْر ذَلِكَ مِنْ تَارِيخِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُلُوكِ». [١٩٢]

أَبُو كَامِلٍ (ابْنُ أَبِي الْأَزْهَرِ)[(٢)] فِي «مُحَمَّدٌ».

ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ»، ابْنُ عَائِذٍ فِي «مُحَمَّدٌ»، ابْنُ عَبَّاسٍ[(٣)] فِي:.........[(٤)]، (ابْنُ قَانِعٍ)[(٥)]، ابْنُ الكَلْبِيِّ فِي:.........[(٦)]، ابْنُ مِسْكَوَيْهِ، ابْنُ الْمُقَفَّعِ فِي «عَبْدُ اللهِ»، ابْنُ وَاضِحٍ فِي:...............[(٧)]، ابْنُ الْوَشَّاءِ -أَظُنُّهُ وَثِيمَةَ- ابْنُ يُونُسَ فِي «عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ[(٨)] بْنِ يُونُسَ».

الْأَصْمَعِيُّ فِي «عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ قُرَيْبٍ» الْأُمَوِيُّ هُوَ «سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى»، الرِّيَاشِيُّ فِي «الْعَبَّاسُ بْنُ الفَرَجِ»، الصُّولِيُّ فِي «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى»، الْعُتْبِيُّ فِي «مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عُتْبَةَ»، الفَسَوِيُّ فِي «يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ»، الْفَيُّومِيُّ هُوَ:.........[(٩)]، الْمِصْرِيُّ صَاحِبُ «زَهْرَةُ الْعُيُونِ وَجَلَاءُ الْقُلُوبِ»، الْيَزِيدِيُّ فِي «يَحْيَى بْنُ الْمُبَارَكِ

---

(١) انظر: مروج، ١/ ١٠.

(٢) في أ: ابن أبي المرهمي، وفي ق: ابن أبي الدهر، وبياض في ب، وكُتب بهامشها: «كذا»، والمثبت من ز.

(٣) لم أعرفه! والظاهر أنه محرّف.

(٤) بياض في أ، ب، ز.

(٥) بياض في ب، وكُتب بهامشها: «كذا».

(٦) بياض في جميع النسخ. ولم يذكره في قائمة المؤرخين!

(٧) بياض في أ، ب، ق. وذكره في: أحمد بن أبي يعقوب المعروف باليعقوبي، وعُرف - أيضًا - بابن الواضح.

(٨) في ب، ق: حامد.

(٩) بياض في جميع النسخ. وسبق الإشارة إليه.



ابْنِ الْمُغَيَّرَةِ»، الْيُوسُفِيُّ هُوَ:.........[(١)].

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتَصِرُ عَلَى الْوَفَيَاتِ.

وَقَدْ قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ «تَارِيخِهِ»[(٢)] [١٩٣]: «إِنَّهُ لَمْ يَعْتَنِ الْقُدَمَاءُ بِضَبْطِهَا كَمَا يَنْبَغِي، بَلِ اتَّكَلُوا عَلَى حِفْظِهِمْ، فَذَهَبَتْ وَفَيَاتُ خَلْقٍ مِنَ الْأَعْيَانِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ إِلَى قَرِيبِ زَمَانِ الشَّافِعِيِّ. ثُمَّ اعْتَنَى الْمُتَأَخِّرُونَ بِضَبْطِ وَفَيَاتِ الْعُلَمَاءِ وَغَيْرِهِمْ حَتَّى ضَبَطُوا جَمَاعَةً فِيهِمْ جَهَالَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِمَعْرِفَتِنَا لَهُمْ. فَلِهَذَا حُفِظَتْ وَفَيَاتُ خَلْقٍ مِنَ الْمَجْهُولِينَ، وَجُهِلَتْ وَفَيَاتُ أَئِمَّةٍ مِنَ الْمَعْرُوفِينَ» انْتَهَى.

وَمِمَّنْ صَنَّفَ فِيهَا: أَبُو الْحُسَيْنِ[(٣)] عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ قَانِعٍ الْبَغْدَادِيُّ الْحَافِظُ -وَانْتَهَتْ كِتَابَتُهُ لِسَنَةِ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثِ مِئَةٍ- وَأَبُو [مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ][(٤)] بْنُ

---

(١) بياض في جميع النسخ. والظاهر أنه: موسى بن محمد المعروف بابن الشيخ - سبق ذكره -.

(٢) انظر: ١/ ١٠.

(٣) في أ: الحسن، والمثبت من باقي النسخ، ومن: مصادر ترجمته. انظر: الذهبي، سير، ١٥/ ٥٢٦.

(٤) هنا وقع اضطراب من المؤلف من جهة، ومن النسّاخ من جهة أخرى. ففي أ، ق، ز كذا: «وأبو محمد وأبو سليمان»! وفي ب، وفي نسخة ليدن - كما في ز - وفي: فتح المغيث للمؤلف، ٤/ ٣٧٤: «وأبو محمد عبدالله»! وهو المثبت، وهو خطأ من السخاوي.

فإن كان الصواب الأول فالظاهر تصويبه - إن صَحَّ - كذا: «وأبو محمد (أو) أبو سليمان» فيُحمل على أن السخاوي تردد هل الكتاب للابن أو الأب! أو يحمل على أنهما ألّفا معًا في الوفيات، وهو بعيد.

وإن كان الصواب الثاني - وهو الراجح - فيُحمل على أن السخاوي يرى أن الكتاب للأب! وهو وهم منه.

وعلى أية حال فهو خطأ - بلاشك - فإن الكتاب للابن: محمد بن عبدالله (ت ٣٧٩هـ) وليس لوالده: عبدالله بن أحمد (ت ٣٢٩هـ) فيكون الصحيح كذا: «وأبو سليمان محمد بن عبد الله»



أَحْمَدَ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ زَبْرٍ الْبَغْدَادِيُّ الدِّمَشْقِيُّ (قَاضِي مِصْرَ، ابْتَدَأَ كِتَابَهُ مِنْ سَنَةِ الْهِجْرَةِ، وَانْتَهَى إِلَى سَنَةِ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثِ مِئَةٍ)[١] وَهُمَا[٢] مِمَّنْ تُكُلِّمَ فِيهِمَا[٣].

وَذَيَّلَ عَلَى ثَانِيهِمَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَحْمَدَ الْكَتَّانِيُّ[٤] ثُمَّ عَلَى الْكَتَّانِيِّ أَبُو مُحَمَّدٍ هِبَةُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ الْأَكْفَانِيُّ[٥] فَعَمِلَ نَحْوَ عِشْرِينَ سَنَةً، ثُمَّ عَلَيْهِ الْحَافِظُ

يدل على ذلك عدة أمور:

١- أن الأب لم تُذكر ضمن مؤلفاته: الوفيات. وأن المذكور بتأليف الوفيات هو ابنه. وقد طُبع الكتاب بتحقيق: عبدالله الحمد، نشر: دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ.

٢- أن السخاوي أرّخ وفاة الأب بـ (٣٢٩هـ) - كما في فتح المغيث، ٤/ ٣٧٢ - والكتاب وصل به مؤلفه إلى سنة (٣٣٨هـ) - كما ذكره هنا - فتأكد أنه للابن (ت ٣٧٩هـ).

٣- أن السخاوى سيذكر بعد قليل أن الكتاني ذيَّل عليه. والكتاني ذيل من سنة (٣٣٨هـ).

ولمزيد من التفاصيل انظر: تعليق المحقق على: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٣٧٢؛ عبدالله الحمد، مقدمة تحقيق: ابن زَبْر، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، ١/ ٣٦-٣٨.

(١) ساقط من ب.

(٢) في ب: وغيرهما، وهو تحريف. وفي فتح المغيث: وكلاهما. انظر: ٤/ ٣٧٣.

(٣) أما ابن قانع فقد تُكلِّم فيه. انظر: الذهبي، الميزان، ٤/ ٢٣٨؛ سير، ١٥/ ٥٢٦. أما الابن محمد فثقة مأمون. انظر: الذهبي، سير، ١٦/ ٤٤١. أما إن كان يقصد الأب - وهو الراجح كما في فتح المغيث، ٤/ ٣٧٣، فذلك صحيح فقد تُكلِّم فيه. انظر: الذهبي، سير، ١٥/ ٣١٥؛ الميزان، ٤/ ٥٩.

(٤) في جميع النسخ: الكناني، وهو تصحيف، والتصويب من: فتح المغيث، ٤/ ٣٧٣، ومن: مصادر ترجمته. والمشار إليه: محدث (ت ٤٦٦هـ). وذيله - وصل به إلى سنة (٤٦٢هـ) - طُبع بتحقيق: عبدالله الحمد. انظر: عبدالله الحمد، مقدمة تحقيق: ابن زبر، الوفيات، ١/ ٣٥.

(٥) وهو: ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم - ووصل إلى سنة (٤٨٥هـ) طُبع أيضًا بتحقيق: عبدالله الحمد. انظر: الحمد، مقدمة تحقيق: ابن زبر، الوفيات، ١/ ٣٥. وقد طبع كتاب ابن زبر وذيوله أيضًا بتحقيق: محمد المصري، نشر: مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.



أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْمُفَضَّلِ(١) ثُمَّ عَلَيْهِ تِلْمِيذُهُ الْحَافِظُ الزَّكِيُّ الْمُنْذِرِيُّ (فِي كِتَابِهِ «التَّكْمِلَةُ لِوَفَيَاتِ النَّقَلَةِ(٢)»)(٣) وَهُوَ كَبِيرٌ مُتْقَنٌ كَثِيرُ الْفَائِدَةِ، ثُمَّ عَلَيْهِ الشَّرِيفُ الْعِزُّ أَبُو الْقَاسِمِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُسَيْنِيُّ(٤)، ثُمَّ عَلَيْهِ الْمُحَدِّثُ الشِّهَابُ أَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ أَيْبَكَ الدِّمْيَاطِيُّ(٥) وَانْتَهَى إِلَى سَنَةِ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَسَبْعِ مِئَةٍ، فَذَيَّلَ عَلَيْهِ مِنْ ثَمَّ الزَّيْنُ الْعِرَاقِيُّ(٦) إِلَى سَنَةِ اثْنَتَيْنِ(٧) وَسِتِّينَ (فَذَيَّلَ عَلَيْهِ وَلَدُهُ الْوَلِيُّ أَبُو زُرْعَةَ مِنْهَا، وَهِيَ سَنَةُ مَوْلِدِهِ إِلَى أَنْ مَاتَ)(٨) وَلَكِنَّ الَّذِي وَقَفْتُ عَلَيْهِ بِخَطِّهِ إِلَى(٩) سَنَةِ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ [وَسَبْعِ مِئَةٍ](١٠) وَوُرَيْقَاتٌ مُفَرَّقَةٌ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَلِلْحَافِظِ التَّقِيِّ ابْنُ رَافِعٍ فِي «الْوَفَيَاتُ»(١١) كِتَابٌ كَثِيرُ الْفَائِدَةِ [١٩٤] رَتَّبْتُهُ(١٢) وَهُوَ ذَيْلٌ عَلَى وَفَيَاتِ «تَارِيخُ» الْعَلَمِ الْبِرْزَالِيِّ الْحَافِظِ، بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا، وَانْتَهَتْ إِلَى

(١) هو: محدث (ت ٦١١هـ). انظر: الذهبي، سير، ٢٢/ ٦٦. وكتابه: وفيات النقلة. وصل به إلى سنة ٥٨١هـ. انظر: حاجي، كشف، ٢/ ٢٠٢٠.

(٢) طبع بتحقيق: بشار عواد، نشر: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ.

(٣) ساقط من ب.

(٤) (ت ٦٩٥هـ)، وانتهى إلى سنة (٦٧٤هـ) وسمّاه: صلة التكملة لوفيات النقلة. وقد طُبع بتحقيق: بشار عواد، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

(٥) انظر: فتح المغيث، ٤/ ٣٧٣؛ حاجي، كشف، ٢/ ٢٠٢٠.

(٦) انظر: فتح المغيث، ٤/ ٣٧٣؛ حاجي، كشف، ٢/ ٢٠٢٠.

(٧) في ب: اثنين.

(٨) قال السخاويُّ: «فذيّل عليه ولده الولي العراقي إلى أن مات سنة ست وعشرين وثمان مئة». انظر: فتح المغيث، ٤/ ٣٧٣-٣٧٤.

(٩) في أ: وهو في، والمثبت من باقي النسخ، ومن: فتح المغيث، ٤/ ٣٧٤.

(١٠) زيادة من: فتح المغيث، ٤/ ٣٧٤.

(١١) طبع بتحقيق: صالح مهدي عباس، نشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٢هـ.

(١٢) في ق، ز: رتبه.



أَوَّلِ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ [وَسَبْعِ مِئَةٍ].

وَذَيَّلَ عَلَيْهِ الشِّهَابُ ابْنُ حِجِّيٍّ، بَلْ تَارِيخُ شَيْخِنَا «إِنْبَاءُ الْغُمْرِ» الَّذِي ابْتَدَأَهُ بِهَا، وَهِيَ سَنَةُ مَوْلِدِهِ، يَصْلُحُ كَمَا قَالَ: «مِنْ جِهَةِ الْوَفَيَاتِ أَنْ يَكُونَ ذَيْلًا عَلَيْهِ»(١٣).

وَقَدْ كَتَبْتُ فِيهَا كِتَابًا حَافِلًا اشْتَمَلَ عَلَى الْقَرْنَيْنِ الثَّامِنِ وَالتَّاسِعِ، سَمَّيْتُهُ: «الشِّفَاءُ مِنَ الْأَلَمِ» يَسَّرَ اللهُ تَحْرِيرَهُ.

(وَكِتَابُ «الْتِقَاطُ الْجَوَاهِرِ وَالدُّرَرِ مِنْ مَعَادِنِ التَّوَارِيخِ وَالسِّيَرِ» وَهُوَ فِي مُجَلَّدَيْنِ، مُعْظَمُهُ وَفَيَاتٌ، لِأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْجُودِ(١٤) قَيْصَرَ الْمِصْرِيِّ الْقَطَّانِ)(١٥).

وَمِمَّنْ صَنَّفَ (فِي الْوَفَيَاتِ)(١٦) أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَنْدَهْ(١٧).

قَالَ الذَّهَبِيُّ(١٨): «وَلَمْ أَرَ أَكْثَرَ اسْتِيعَابًا مِنْهُ».

وَبِالْجُمْلَةِ فَالذُّيُولُ الْمُتَأَخِّرَةُ أَبْسَطُ مِنَ الْمُتَقَدِّمَةِ وَأَفْوَدُ، وَكِتَابُ ابْنِ زَبْرٍ أَشَدُّهَا إِجْحَافًا(١٩) بِحَيْثُ قَالَ أَبُو بَكْرِ ابْنُ طَرْخَانَ(٢٠): «سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي

---

(١٣) انظر: ابن حجر، إنباء، ١/ ٥.

(١٤) في باقي النسخ: الجواد، وهو مؤرخ كان حيًا (٨٩٢هـ). انظر: السخاوي، الضوء، ٨/ ٢٩٤؛ البغدادي، إيضاح، ٣/ ١١٧.

(١٥) هذه الفقرة ساقطة من ب.

(١٦) في باقي النسخ: فيها.

(١٧) انظر: فتح المغيث، ٤/ ٣٧٥؛ الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص٢١١.

(١٨) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٤/ ٣٧٥.

(١٩) في ب: إزحافًا، وهو تحريف.

(٢٠) هو: محمد بن طَرْخان التُّركي، محدث نَحْوي (ت ٥١٣هـ). انظر: الذهبي، سير، ١٩/ ٤٢٣.
- وقد سبق أن ذكره السخاوي - ونسبه بـ: البلْخي!



نَصْرٍ فُتُوح بْنِ عَبْدِ اللهِ الحُمَيْدِيَّ -يَعْنِي مُصَنِّفَ «الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ»(١) - يَقُولُ(٢): «ثَلَاثَةُ كُتُبٍ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ يَجِبُ التَّهَمُّمُ بِهَا: كِتَابُ «الْعِلَلِ» وَأَحْسَنُ كِتَابٍ وُضِعَ فِيهِ كِتَابُ الدَّارَقُطْنِيِّ، وَكِتَابُ «الْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ» وَأَحْسَنُ كِتَابٍ وُضِعَ فِيهِ كِتَابُ الْأَمِيرِ ابْنِ مَاكُولَا، وَكِتَابُ «وَفَيَاتُ الشُّيُوخِ»(٣) وَلَيْسَ فِيهِ كِتَابٌ. (يَعْنِي: عَلَى الِاسْتِقْصَاءِ)(٤).

وَقَدْ كُنْتُ(٥) أَرَدْتُ أَنْ أَجْمَعَ فِيهِ كِتَابًا، فَقَالَ لِي الْأَمِيرُ: رَتِّبْهُ عَلَى الْحُرُوفِ بَعْدَ أَنْ تُرَتِّبَهُ عَلَى السِّنِينَ(٦) - يَعْنِي: فِي تَصْنِيفَيْنِ مُسْتَقِلَّيْنِ- يَسْتَوْفِي(٧) الْغَرَضَ فِي كُلٍّ مِنْهُمَا، أَوْ فِي وَاحِدٍ فَقَطْ، وَيَكُونُ عَلَى قِسْمَيْنِ، أَحَدُهُمَا مُسْتَوْفِيًا، وَالْآخَرُ حَوَالَةً، بِأَنْ يَقُولَ(٨) فِي حَرْفِ الْعَيْنِ مَثَلًا: عِكْرِمَةُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ [١٩٥] فِي الطَّبَقَةِ الْفُلَانِيَّةِ مِنَ التَّابِعِيْنَ؛ لِيَتَيَسَّرَ بِذَلِكَ لِلطَّالِبِ الْإِحَاطَةُ بِالرَّاوِي، سَوَاءً عَرَفَ طَبَقَتَهُ أَوِ اسْمَهُ.

وَإِنْ كَانَ صَنِيعُ الذَّهَبِيِّ يُشْعِرُ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنْ يَجْعَلَ كُلَّ طَبَقَةٍ عَلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ فِيهِ الْأَسْمَاءُ مَرْتَبَةٌ عَلَى الْحُرُوفِ، وَالْآخَرُ فِيهِ الْحَوَادِثُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ عَقِبَ كَلَامِ الْحُمَيْدِيِّ فِي تَرْجَمَتِهِ مِنْ «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ»(٩) لَهُ: «وَاسْتِحْضَارُ قَوْلِ ابْنِ طَرْخَانَ

(١) طبع بتحقيق: علي حسين البواب، نشر: دار ابن حزم، بيروت، دار الصميعي، الرياض.

(٢) انظر: ابن بشكوال، الصلة، ٢/ ١٩٣-١٩٤؛ الذهبي، سير، ١٩/ ١٢٤؛ تاريخ، ١٠/ ٦١٩.

(٣) في السير: المشايخ.

(٤) في السير: «يُرِيدُ: أنه لم يُعمل فيه كتاب عامٌّ».

(٥) ما زال الكلام للحميدي.

(٦) إلى هنا في: السير، ١٩/ ١٢٥.

(٧) في ق، ز: مستوفي.

(٨) في أ: تقول، والمثبت من باقي النسخ.

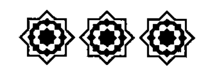
(٩) انظر: ١٠/ ٦١٩.



أَنَّ شَيْخَهُ الْحُمَيْدِيَّ شُغِلَ عَمَّا أَرَادَهُ وَهَمَّ بِهِ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ، إِلَى أَنْ مَاتَ مَا نَصُّهُ[1]: «قَدْ فَتَحَ اللهُ بِكِتَابِنَا هَذَا» فَإِنَّ الظَّاهِرَ مَا قَدَّمْتُهُ، رَحِمَهُم اللهُ وَإِيَّانَا.

وَقَدِ اخْتَصَرَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فَقَالَ: «صَنَّفَ التَّارِيخَ فِي [الْمِئَةِ][2] الثَّانِيَةِ اللَّيْثُ، وَقَبْلَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتُ» وَالثَّالِثَةِ: أَحْمَدُ، وَ[3] الشَّيْخَانِ، وَالنَّسَائِيُّ، وَمِنْ الرَّابِعَةِ: الطَّبَرِيُّ، وَابْنُ عَدِيٍّ، وَمِنْ الخَامِسَةِ: الخَطِيبُ، وَالشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الشِّيرَازِيُّ، وَمِنَ السَّادِسَةِ: ابْنُ عَسَاكِرَ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَمِنَ السَّابِعَةِ: (ابْنُ خَلِّكَانَ، وَالْمُنْذِرِيُّ، وَمِنَ الثَّامِنَةِ: الْمِزِّيُّ، وَالذَّهَبِيُّ، وَمِنَ التَّاسِعَةِ)[4]: ابْنُ حَجَرٍ، وَالْعَيْنِيُّ. وَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ لَا يُحْصَى.

وَمِمَّنْ[5] **خُصَّ بِالتَّصْنِيفِ فِي الضُّعَفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ**: ابْنُ مَهْدِيٍّ، وَالْبُخَارِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ عَدِيٍّ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَجَمَاعَةٌ كَثِيرُونَ آخِرُهُم الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانُ الِاعْتِدَالِ» ثُمَّ ابْنُ حَجَرٍ فِي «لِسَانُ الْمِيزَانِ».



---

(١) انظر: الذهبي، تاريخ، ١٠/ ٦١٩.
(٢) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ.
(٣) في ق، ز: أو، وهو خطأ.
(٤) ساقط من ب.
(٥) في أ، ب: من، والمثبت من باقي النسخ.



[المُؤَرِّخُونَ وَمَقَاصِدُهُمْ][(١)]

وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ[(٢)]: «رَأَيْتُ الْمُؤَرِّخِينَ تَخْتَلِفُ مَقَاصِدُهُمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتَصِرُ عَلَى ذِكْرِ الِابْتِدَاءِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتَصِرُ[(٣)] عَلَى ذِكْرِ الْمُلُوكِ وَالْخُلَفَاءِ، وَأَهْلُ الْأَثَرِ يُؤْثِرُونَ ذِكْرَ الْعُلَمَاءِ، وَالزُّهَّادُ يُحِبُّونَ أَحَادِيثَ الصُّلَحَاءِ، وَأَرْبَابُ الْأَدَبِ يَمِيلُونَ إِلَى أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ وَالشُّعَرَاءِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكُلَّ [١٩٦] مَطْلُوبٌ، وَالْمَحْذُوفَ مِنْ ذَلِكَ مَرْغُوبٌ».

وَأَشَارَ ابْنُ أَبِي الدَّمِ لِنَحْوِ ذَلِكَ، وَسَمَّى مِنَ الْكُتُبِ: «مَغَازِي» ابْنِ عُقْبَةَ، وَ«تَارِيخُ» أَبِي جَعْفَرٍ الطَّبَرِيِّ، وَالْخَطِيبِ، وَسَيْفٍ، وَابْنِ وَاضِحٍ، وَ«الْكَامِلُ» لِأَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ، وَ«الْعِقْدُ» لِابْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، وَ«مَعَارِفُ»[(٤)] ابْنِ قُتَيْبَةَ، وَ«الْحِلْيَةُ» لِأَبِي نُعَيْمٍ، وَكُلٌّ مِنْهُمْ لَيْسَ يَتَعَدَّى الْمَوْضُوعَ الَّذِي قَصَدَهُ، مَعَ أَنَّهَا انْقَطَعَتْ بِمَوْتِ مُصَنِّفِيهَا مِنْ سِنِينَ، يَعْنِي وَتَجَدَّدَ بَعْدَهُمْ مِنْ مَقَاصِدِهِمْ جُمْلَةٌ.

قُلْتُ: بَلْ فَاتَهُمْ مِمَّا لَمْ يَذْكُرُوهُ الْكَثِيرَ[(٥)].

وَفِي كُتُبِ التَّوَارِيخِ مَنْ يَجْمَعُ بَيْنَ عُيُونِ الْأَخْبَارِ وَمُسْتَحْسَنَاتِ الْأَشْعَارِ، كَـ: «التَّذْكِرَةُ الْحَمْدُونِيَّةُ»، وَ«رَيْحَانَةُ الْأَدَبِ» لِابْنِ سَعِيدٍ، وَ«الْعِقْدُ» لِابْنِ عَبْدِ رَبِّهِ،

(١) زيادة من المحقق.

(٢) انظر: المنتظم، ١/ ١١٥.

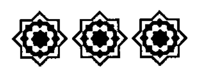
(٣) في أ، ب: يختصر، والمثبت من باقي النسخ، ومن: المنتظم.

(٤) في أ: معاني، والمثبت من باقي النسخ. وكتابه المعارف طبع مرارًا، وله - كما في أ - المعاني وهو: المعاني الكبير في أبيات المعاني، طبع في مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد - الهند، سنة ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩.

(٥) في أ: مما لم يذكره الكثير، وفي ق، ز: مما لم يذكروه بجمع كثير.



وَ«فَصْلُ الْخِطَابِ» لِلتِّيفَاشِيِّ[(١)] [وَ«نَثْرُ الدُّرَرِ»[(٢)] لِلْآبِيِّ][(٣)].



(١) في باقي النسخ: للسفاقسي، والمثبت من: ز.

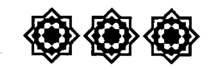
(٢) طبع بتحقيق: محمد علي قرنة، نشر: الهيئة المصرية، مصر، ١٩٨٠م.

(٣) في أ، ب، ق: وهو درر اللآلئ، وهو تحريف، والتصويب من: إرشاد القاصد.



[بَعْضُ كُتُبِ الرِّحْلَاتِ][1]

وَيُسْتَفَادُ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ: «الرِّحْلَةُ» لِأَبِي الْحُسَيْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ جُبَيْرٍ الْكِنَانِيِّ[2]، وَلِأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ (مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ)[3] بْنِ رُشَيْدٍ، وَنَحْوُهَا «النُّضَارُ» لِأَبِي حَيَّانَ، وَلِلْعَلَمِ الْقَاسِمِ بْنِ يُوسُفَ التُّجِيبِيِّ[4] (وَهِيَ فِي ثَلَاثِ مُجَلَّدَاتٍ، حَذَا فِيهَا حَذْوَ الَّذِي قَبْلَهُ، وَكَانَ رَحَلَ قَبْلَهُ بِنَحْوِ عَشْرِ سِنِينَ، وَزَادَ هُوَ عَلَى ابْنِ رُشَيْدٍ)[5] تَرَاجِمَ شُيُوخِهِ الْمَشْرِقِيَّةَ، وَهِيَ فِي سِتِّ مُجَلَّدَاتٍ، فِيهَا مِنَ الْفَوَائِدِ الْكَثِيرُ، طَالَعْتُهَا وَاسْتَفَدْتُ مِنْهَا.



---

(١) زيادة من المحقق.

(٢) رحلته. طُبعت عدة مرات آخرها بتحقيق: حسين نصار، القاهرة، نشر: مكتبة مصر، ط٢، ١٩٩٢م.

(٣) ليست في باقي النسخ. انظر: ابن حجر، الدرر، ٤/ ١١١. وكتابه هو: ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة. طبع بتحقيق: محمد الحبيب الخوجة، نشر: الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ١٩٨١م.

(٤) هو: محدث (كان حيًّا ٧٣٠هـ). وعن ترجمته انظر: ابن حجر، الدرر، ٣/ ٢٤٠. وعن كتابه: انظر: ابن حجر، الدرر، ٣/ ٢٠٠، ٢٦٣؛ حاجي، كشف، ١/ ٨٣٦.

(٥) هذه عبارة ابن حجر بنصها. انظر: الدرر، ٣/ ٢٤٠.



[الْمُتَكَلِّمُونَ فِي الرِّجَالِ](١)

وَأَمَّا الْمُتَكَلِّمُونَ فِي الرِّجَالِ فَخَلْقٌ مِنْ نُجُومِ الْهُدَى وَمَصَابِيحِ الظُّلَمِ، الْمُسْتَضَاءِ بِهِمْ فِي دَفْعِ الرَّدَى، لَا يَتَهَيَّأُ حَصْرُهُمْ مِن(٢) زَمَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَهَلُمَّ جَرًّا، سَرَدَ ابْنُ عَدِيٍّ فِي مُقَدِّمَةِ «كَامِلِهِ»(٣) مِنْهُمْ خَلْقًا إِلَى زَمَنِهِ.

فَالصَّحَابَةُ الَّذِينَ أَوْرَدَهُمْ: عُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ، وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ [١٩٧] وَأَنَسٌ، وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَتَصْرِيحُ كُلٍّ مِنْهُمْ بِتَكْذِيبِ مَنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ فِيمَا قَالَهُ.

وَسَرَدَ مِنَ التَّابِعَيْنِ عَدَدًا(٤) كَـ: الشَّعْبِيِّ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَالسَّعِيدَيْنِ(٥) ابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَابْنِ جُبَيْرٍ.

وَلَكِنَّهُمْ فِيهِمْ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ بَعْدَهُمْ؛ لِقِلَّةِ الضَّعْفِ فِي مَتْبُوعِهِمْ(٦) إِذْ أَكْثَرُهُمْ صَحَابَةٌ عُدُولٌ، وَغَيْرُ الصَّحَابَةِ مِنَ الْمَتْبُوعِينَ أَكْثَرُهُمْ ثِقَاتٌ.

---

(١) زيادة من المحقق. وأصل هذا المبحث مأخوذ من رسالة الذهبي: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص١٧١-٢٢٧. طبعت بعناية: عبد الفتاح أبو غدة. وكذلك قام أبو غدة بإفراد هذا المبحث والتعليق عليه، وطبعه بعنوان: المتكلمون في الرجال. وهما من نشر: دار البشائر. هذا وقد ذكر السخاوي هذا المبحث في كتابه: فتح المغيث، ٤/ ٤٣٨-٤٤٣.

(٢) في باقي النسخ: في.

(٣) انظر: ١/ ٤٧-٤٩.

(٤) أي: ابن عدي. انظر: الكامل، ١/ ٥٠-٥٧.

(٥) في أ: السعيد، والمثبت من باقي النسخ.

(٦) كذا في جميع النسخ، وفي فتح المغيث. انظر: ٤/ ٤٣٨. وصوَّبها عبد الفتاح كذا: متبوعيهم. انظر: المتكلمون في الرجال، ص٩٦.



وَلَا يَكَادُ يُوجَدُ فِي الْقَرْنِ الْأَوَّلِ الَّذِي انْقَرَضَ في[1] الصَّحَابَةُ وَكِبَارُ التَّابِعِينَ ضَعِيفٌ، إِلَّا الْوَاحِدَ بَعْدَ الْوَاحِدِ، كَالْحَارِثِ الْأَعْوَرِ، وَالْمُخْتَارِ الْكَذَّابِ.

فَلَمَّا مَضَى الْقَرْنُ الْأَوَّلُ وَدَخَلَ الثَّانِي، كَانَ فِي أَوَائِلِهِ مِنْ أَوْسَاطِ التَّابِعِينَ جَمَاعَةٌ مِنَ الضُّعَفَاءِ الَّذِينَ ضُعِّفُوا غَالِبًا مِنْ قِبَلِ تَحَمُّلِهِمْ وَضَبْطِهِمْ لِلْحَدِيثِ، فَتَرَاهُمْ يَرْفَعُونَ الْمَوْقُوفَ، وَيُرْسِلُونَ كَثِيرًا، وَلَهُمْ غَلَطٌ، كَأَبِي هَارُونَ الْعَبْدِيِّ.

فَلَمَّا كَانَ عِنْدَ آخَرِ[2] عَصْرِ التَّابِعِينَ، وَهُوَ حُدُودُ الْخَمْسِينَ وَمِئَةٍ، تَكَلَّمَ فِي التَّوْثِيقِ وَالتَّجْرِيحِ[3] طَائِفَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ.

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ[4]: «مَا رَأَيْتُ أَكْذَبَ مِنْ جَابِرٍ الْجُعْفِيِّ».

وَضَعَّفَ الْأَعْمَشُ جَمَاعَةً وَوَثَّقَ آخَرِينَ.

وَنَظَرَ فِي الرِّجَالِ شُعْبَةُ، وَكَانَ مُتَثَبِّتًا لَا يَكَادُ يَرْوِي إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ، وَكَذَا كَانَ مَالِكٌ.

وَمِمَّنْ إِذَا قَالَ فِي هَذَا الْعَصْرِ قُبِلَ قَوْلُهُ: مَعْمَرٌ، وَهِشَامٌ الدَّسْتُوَائِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَابْنُ الْمَاجِشُونِ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَغَيْرُهُمْ.

ثُمَّ طَبَقَةٌ أُخْرَى بَعْدَ هَؤُلَاءِ كَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَهُشَيْمٍ، وَأَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ، وَالْمُعَافَى بْنِ عِمْرَانَ الْمَوْصِلِيِّ، وَبِشْرِ بْنِ الْمُفَضَّلِ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ، وَغَيْرِهِمْ.

---

(١) كذا في جميع النسخ، وفي فتح المغيث. انظر: ٤/ ٤٣٨.وصوَّبها عبد الفتاح: فيه. انظر: المتكلمون، ص٩٦.

(٢) في باقي النسخ: آخرهم.

(٣) في فتح المغيث: والتضعيف.

(٤) انظر: ابن حبان، المجروحين، ١/ ٢٠٩؛ المزي، تهذيب، ٤/ ٤٦٨.



ثُمَّ طَبَقَةٌ أُخْرَى فِي زَمَانِهِمْ كَابْنِ عُلَيَّةَ، وَابْنِ وَهْبٍ [١٩٨] وَوَكِيعٍ.

ثُمَّ انْتَدَبَ فِي زَمَانِهِمْ أَيْضًا لِنَقْدِ الرِّجَالِ الْحَافِظَانِ الْحُجَّتَانِ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَابْنُ مَهْدِيٍّ؛ فَمَنْ جَرَحَاهُ[١] لَا يَكَادُ يَنْدَمِلُ جُرْحُهُ، وَمَنْ وَثَّقَاهُ فَهُوَ الْمَقْبُولُ، وَمَنِ اخْتَلَفَا فِيهِ -وَذَلِكَ قَلِيلٌ- اجْتُهِدَ فِي أَمْرِهِ.

ثُمَّ كَانَ بَعْدَهُمْ مِمَّنْ إِذَا قَالَ سُمِعَ مِنْهُ: إِمَامُنَا الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَالْفِرْيَابِيُّ، وَأَبُو[٢] عَاصِمٍ النَّبِيلُ، وَغَيْرِهِمْ.

وَبَعْدَهُمْ طَبَقَةٌ أُخْرَى كَالْحُمَيْدِيِّ، وَالْقَعْنَبِيِّ، وَأَبِي[٣] عُبَيْدٍ، وَيَحْيَى بْنِ يَحْيَى، وَأَبِي الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيِّ.

ثُمَّ صُنِّفَتِ الْكُتُبُ وَدُوِّنَتْ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ وَالْعِلَلِ، وَبُيِّنَ مَنْ هُوَ فِي الثِّقَةِ وَالتَّثَبُّتِ[٤] كَالسَّارِيَةِ، وَمَنْ هُوَ فِي الثِّقَةِ كَالشَّابِّ الصَّحِيحِ الْجِسْمِ، وَمَنْ هُوَ لَيِّنٌ كَمَنْ يُوجِعُهُ رَأْسُهُ وَهُوَ مُتَمَاسِكٌ يُعَدُّ مِنْ أَهْلِ الْعَافِيَةِ، وَمِنْ صِفَتُهُ كَمَحْمُومٍ تَرَجَّحَ[٥] إِلَى السَّلَامَةِ، وَمِنْ صِفَتُهُ كَمَرِيضٍ شَبْعَانَ مِنَ الْمَرَضِ، وَآخَرَ كَمَنْ سَقَطَتْ قُوَاهُ وَأَشْرَفَ عَلَى التَّلَفِ، وَهُوَ الَّذِي يَسْقُطُ حَدِيثُهُ.

---

(١) في أ: خرّجاه، وهو تصحيف، والتصويب من باقي النسخ، ومن: فتح المغيث. انظر: ٤/ ٤٣٩.

(٢) في ق، ز: وأبي، وهو خطأ.

(٣) في ب، ق، ز: وأبو، وهو خطأ.

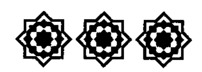
(٤) في أ، ب: الثبت، والمثبت من باقي النسخ، ومن: فتح المغيث. انظر: ٤/ ٤٣٩.

(٥) كذا في جميع النسخ، وفتح المغيث. أما عبد الفتاح فضبطها كذا: يَرْجح. وقال في تعليقه: «أي يميلُ إلى السلامة، ووقع في الأصول: (ترجع إلى السلامة). فصوَّبتُه إلى ما أثبتُه». كذا قال! انظر: المتكلمون، ص١٠٢.



وَوُلَاةُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ بَعْدَ مَنْ ذَكَرْنَا: يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ؛ وَقَدْ سَأَلَهُ عَنِ الرِّجَالِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحُفَّاظِ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَلَفَتْ آرَاؤُهُ وَعِبَارَتُهُ فِي بَعْضِ الرِّجَالِ، كَمَا اخْتَلَفَ اجْتِهَادُ الْفُقَهَاءِ، وَصَارَتْ لَهُمُ الْأَقْوَالُ وَالْوُجُوهُ، فَاجْتَهَدُوا فِي الْمَسَائِلِ كَمَا اجْتَهَدَ ابْنُ مَعِينٍ فِي الرِّجَالِ.

وَمِنْ طَبَقَتِهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلَ؛ سَأَلَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ تَلَامِذَتِهِ عَنِ الرِّجَالِ، وَكَلَامُهُ فِيهِمْ بِاعْتِدَالٍ وَإِنْصَافٍ وَأَدَبٍ وَوَرَعٍ.





[مَنْ جرَّحَ وعدَّلَ][١]

وَكَذَا تَكَلَّمُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ أَبُو عَبْدِ اللهِ [١٩٩] مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ[٢] كَاتِبُ الْوَاقِدِيِّ فِي «طَبَقَاتُهُ» بِكَلَامٍ جَيِّدٍ مَقْبُولٍ.

وَأَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، لَهُ كَلَامٌ كَثِير رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

وَأَبُو جَعْفَرٍ عَبَيْدُ اللهِ[٣] بْنُ مُحَمَّدٍ النَّبِيلُ[٤] حَافِظُ الْجَزِيرَةِ، الَّذِي قَالَ فِيهِ أَبُو دَاوُدَ[٥]: «لَمْ أَرَ أَحْفَظَ مِنْهَ».

وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَلَهُ التَّصَانِيفُ الْكَثِيرَةُ فِي الْعِلَلِ وَالرِّجَالِ.

وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ الَّذِي قَالَ فِيهِ أَحْمَدُ[٦]: «هُوَ دُرَّةُ الْعِرَاقِ».

وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ صَاحِبُ «الْمُسْنَدِ» وَكَانَ آيَةً فِي الْحِفْظِ، يُشَبَّهُ بِأَحْمَدَ فِي الْمَعْرِفَةِ.

وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ الَّذِي قَالَ فِيهِ صَالِحٌ جَزَرَةُ[٧]: «هُوَ أَعْلَمُ مَنْ

---

(١) في هامش ب.

(٢) في أ: سعيد، وهو تحريف.

(٣) كذا في أ، ب، وفتح المغيث. انظر: ٤/ ٤٤٠. وهو وهم من السخاوي نفسه. وفي ق، ز مصححة: عبد الله. وهو الصواب. انظر: المزي، تهذيب الكمال، ١٦/ ٨٨، الذهبي، سير، ١٠/ ٦٣٤.

(٤) كذا في أ، ب، ق، وفتح المغيث. انظر: ٤/ ٤٤٠. وهو وهم من السخاوي نفسه. وفي ز مصححة: النُّفَيْلي. وهو الصواب. فأحد أجداده: نُفيل. انظر: السمعاني، الأنساب، ٥/ ٥١٦.

(٥) انظر: الذهبي، سير، ١٠/ ٦٣٥.

(٦) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح، ٧/ ٣٠٧.

(٧) انظر: المزي، تهذيب، ١٩/ ١٣٣-١٣٤.



رَأَيْتُ بِحَدِيثِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ».

وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ إِمَامُ خُرَاسَانَ.

وَأَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمَّارٍ الْمَوْصِلِيُّ الْحَافِظُ، وَلَهُ كَلَامٌ جَيِّدٌ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ.

وَأَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ الطَّبَرِيُّ، حَافَظُ مِصْرَ، وَكَانَ قَلِيلَ الْمِثْلِ.

وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَمَّالُ.

وَكُلُّهُمْ مِنْ أَئِمَّةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ.

ثُمَّ خَلَفَهُمْ طَبَقَةٌ أُخْرَى مُتَّصِلَةٌ بِهِمْ، مِنْهُمْ: إِسْحَاقُ الْكَوْسَجُ، وَالدَّارِمِيُّ، والذُّهْلِيُّ، وَالْبُخَارِيُّ، وَالْعِجْلِيُّ الْحَافِظُ نَزِيلُ الْمَغْرِبِ.

ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ: أَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيَّانِ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ، وَبَقِيُّ بْنُ مَخْلَدٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ، وَغَيْرُهُمْ.

ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُوسُفَ بْنِ خِرَاشٍ الْبَغْدَادِيُّ، لَهُ مُصَنَّفٌ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ قَوِيُّ النَّفَسِ كَأَبِي حَاتِمٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَرْبِيُّ[١]، وَمُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحِ الْأَنْدُلُسِيُّ حَافِظُ قُرْطُبَةَ، وَأَبُو[٢] بَكْرِ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ، وَعَبْدُ اللهِ ابْنُ أَحْمَدَ، وَصَالِحٌ جَزَرَةُ، وَأَبُو بَكْرٍ الْبَزَّارُ، وَأَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ [٢٠٠] وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لَكِنَّهُ مِنْ أَئِمَّةِ هَذَا الشَّأْنِ[٣]، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ الْمَرْوَزِيُّ.

---

(١) في فتح المغيث كذا: إسحاق بن إبراهيم الحربي، وهو خطأ مقلوب. انظر: ٤/ ٤٤٠.

(٢) في أ: وأبي، وهو خطأ.

(٣) انظر: أقوال أهل الجرح والتعديل فيه: ابن عدي، الكامل، ٦/ ٢٩٥؛ الذهبي، الميزان، ٦/ ٢٥٤-٢٥٥؛ سير، ١٤/ ٢١.



ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ: أَبُو بَكْرٍ الْفِرْيَابِيُّ، وَالْبَرْدِيجِيُّ[١]، وَالنَّسَائِيُّ، وَأَبُو يَعْلَى، وَالْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ، والدُّوْلَابِيُّ، وَأَبُو عَرُوبَةَ الْحَرَّانِيُّ، وَأَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ عُمَيْرِ بْنِ جُوصَا، وَأَبُو جَعْفَرٍ الْعُقَيْلِيُّ.

(ثُمَّ)[٢] طَبَقَةٌ أُخْرَى، مِنْهُمْ: ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَأَبُو طَالِبٍ أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ الْبَغْدَادِيُّ الْحَافِظُ شَيْخُ الدَّارَقُطْنِيِّ، وَابْنُ عُقْدَةَ، وَعَبْدُ الْبَاقِي بْنُ قَانِعٍ.

ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ: أَبُو سَعِيدِ ابْنُ يُونُسَ، وَأَبُو حَاتِمِ ابْنُ حِبَّانَ الْبُسْتِيُّ، وَالطَّبَرَانِيُّ، وَابْنُ عَدِيٍّ الْجُرْجَانِيُّ، وَمُصَنَّفُهُ فِي الرِّجَالِ إِلَيْهِ الْمُنْتَهَى فِي الْجَرْحِ.

ثُمَّ بَعْدَهُمْ: أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَاسَرْجِسِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ، وَلَهُ «مُسْنَدٌ» مُعَلَّلٌ فِي أَلْفٍ وَثَلَاثِ مِئَةِ جُزْءٍ، وَأَبُو الشَّيْخِ ابْنُ حَيَّانَ[٣]، وَأَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ، وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ، والدَّارَقُطْنِيُّ، وَبِهِ خُتِمَ مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ.

ثُمَّ بَعْدَهُمْ: أَبُو عَبْدِ اللهِ ابْنُ مَنْدَهْ، وَأَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَاكِمُ، وَأَبُو نَصْرٍ الْكَلَابَاذِيُّ، وَأَبُو الْمُطَرِّفِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ فُطَيْسٍ قَاضِي قُرْطُبَةَ، وَلَهُ: «دَلَائِلُ السُّنَّةِ» خَمْسُ مُجَلَّدَاتٍ، (وَ)[٤]«فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ» وَعَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرٍ ابْنُ[٥] مَرْدَوَيْهِ الْأَصْبَهَانِيُّ، وَتَمَّامٌ الرَّازِيُّ.

ثُمَّ بَعْدَهُمْ: أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْفَوَارِسِ الْبَغْدَادِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ الْبَرْقَانِيُّ،

---

(١) في ب، ق: البردنجي، وهو تصحيف.

(٢) ساقط من ز.

(٣) في ز: حبان، وهو تصحيف.

(٤) وفي جميع النسخ: في، والتصويب من: فتح المغيث. انظر: ٤/ ٦٤، ٤٤١. وانظر: الذهبي، سير، ١٧/ ٢١١-٢١٢.

(٥) في ز: من، وهو تحريف.



وَأَبُو حَازِمٍ[١] الْعَبْدَوِيُّ[٢] وَقَدْ كَتَبَ عَنْه[٣] عَشَرَةُ أَنْفُسٍ عَشْرَةَ آلَافِ جُزْءٍ، وَخَلَفُ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْوَاسِطِيُّ، وَأَبُو مَسْعُودٍ الدِّمَشْقِيُّ، وَأَبُو الْفَضْلِ الْفَلَكِيُّ، وَلَهُ كِتَابُ «الطَّبَقَاتُ»[٤] فِي أَلْفِ جُزْءٍ، وَأَبُو الْقَاسِمِ [حَمْزَةُ][٥] السَّهْمِيُّ، وَأَبُو يَعْقُوبَ [٢٠١] الْقَرَّابُ وَأَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيَّانِ.

ثُمَّ بَعْدَهُمْ: أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَلَّالُ الْبَغْدَادِيُّ، وَأَبُو عَبْدِ اللهِ الصُّورِيُّ، وَأَبُو سَعْدٍ السَّمَّانُ، وَأَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ.

ثُمَّ بَعْدَهُمُ: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَابْنُ حَزْمٍ الْأَنْدَلُسِيَّانِ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَالْخَطِيبُ، ثُمَّ أَبُو الْقَاسِمِ سَعْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّنْجَانِيُّ، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ الْأَنْصَارِيُّ، وَأَبُو صَالِحٍ الْمُؤَذِّنُ، وَابْنُ مَاكُولَا، وَأَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِيُّ -وَقَدْ صَنَّفَ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَكَانَ عَلَّامَةً حُجَّةً- وَأَبُو عَبْدِ اللهِ الْحُمَيْدِيُّ، وَابْنُ مُفَوِّزٍ الْمَعَافِرِيُّ الشَّاطِبِيُّ، ثُمَّ أَبُو الْفَضْلِ ابْنُ طَاهِرٍ الْمَقْدِسِيُّ، وَشُجَاعُ بْنُ فَارِسٍ الذُّهْلِيُّ، وَالْمُؤْتَمَنُ بْنُ أَحْمَدَ

---

(١) في جميع النسخ: حاتم، وهو تحريف، والتصويب من: فتح المغيث. انظر: ٤/ ٤٤١، ومن: مصادر ترجمته. انظر: السمعاني، الأنساب، ٤/ ١٣٤؛ الذهبي، سير، ١٧/ ٣٣٣.

(٢) قال السمعانيُّ: «وهذه النسبة إلى «عبدويه» فإن قيل كما يقول النحويون: «عبدَوَيه» فالنسبة إليه «عَبْدَوِي» بفتح الدال، وإن قيل كما يقول المحدثون: «عَبْدُويه» بضم الدال فالنسبة إليه «عَبْدُويي». انظر: الأنساب، ٤/ ١٣٣.

(٣) كذا في جميع النسخ، وكذا في فتح المغيث، وهو تحريف من السخاوي نفسه. والصواب: عن. قال أبو حازم نفسه: «كتبتُ بخطّي عن عشرة من شيوخي عشرة آلاف جُزء، عن كُلِّ واحد ألف جزء». انظر: الذهبي، سير، ١٧/ ٣٣٥.

(٤) هو: منتهى الكمال في معرفة الرجال. انظر: السمعاني، الأنساب، ٤/ ٣٩٩؛ الذهبي، سير، ١٧/ ٥٠٣؛ حاجي، كشف، ٢/ ١٨٥٨.

(٥) ساقط من أ، والمثبت من باقي النسخ، ومن: فتح المغيث، ومن: مصادر ترجمته. انظر: الذهبي، سير، ١٧/ ٤٦٩.



بْنِ عَلِيٍّ السَّاجِيُّ، وَشِيرَوَيْهُ[١] الدَّيْلَمِيُّ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْغَسَّانِيُّ.

ثُمَّ بَعْدَهُمْ: أَبُو الْفَضْلِ ابْنُ نَاصِرٍ السَّلَامِيُّ، وَالْقَاضِي عِيَاضٌ، والسِّلَفِيُّ، وَأَبُو[٢] مُوسَى الْمَدِينِيُّ، وَأَبُو الْقَاسِمِ ابْنُ عَسَاكِرَ، وَابْنُ بَشْكُوَالَ.

ثُمَّ بَعْدَهُمْ: عَبْدُ الْحَقِّ الإِشْبِيلِيُّ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَأَبُو عَبْدِ اللهِ ابْنُ الْفَخَّارِ الْمَالَقِيُّ، وَأَبُو الْقَاسِمِ السُّهَيْلِيُّ.

ثُمَّ: أَبُو بَكْرٍ الْحَازِمِيُّ، وَعَبْدُ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ، والرُّهَاوِيُّ، وَابْنُ الْمُفَضَّلِ[٣] المَقْدِسِيُّ.

ثُمَّ بَعْدَهُمْ: أَبُو الْحَسَنِ ابْنُ الْقَطَّانِ، وَابْنُ الأَنْمَاطِيِّ، وَابْنُ نُقْطَةَ، وَابْنُ الدُّبَيْثِيِّ، وَابْنُ خَلِيلٍ الدِّمَشْقِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ ابْنُ خَلْفُونَ الأَزْدِيُّ، وَابْنُ النَّجَّارِ.

ثُمَّ: الزَّكِيُّ الْمُنْذِرِيُّ، وَأَبُو عَبْدِ اللهِ الْبِرْزَالِيُّ، وَالصَّرِيفِينِيُّ، وَالرَّشِيدُ الْعَطَّارُ، وَابْنُ الصَّلَاحِ، وَابْنُ الأَبَّارِ، وَابْنُ الْعَدِيمِ، وَأَبُو شَامَةَ، وَأَبُو الْبَقَاءِ خَالِدُ بْنُ يُوسُفَ النَّابُلُسِيُّ، وَابْنُ الصَّابُونِيِّ.

ثُمَّ بَعْدَهُمْ: الدِّمْيَاطِيُّ، وَابْنُ الظَّاهِرِيِّ، وَالشَّرَفُ الْمَيْدُومِيُّ، وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ، وَابْنُ فَرَحٍ، وَعُبَيْدٌ الإِسْعَرْدِيُّ، وَسَعْدُ الدِّينِ الْحَارِثِيُّ، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَالْمِزِّيُّ، وَالْقُطْبُ الْحَلَبِيُّ، وَابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ، وَالتَّاجُ ابْنُ مَكْتُومٍ، وَابْنُ الْبِرْزَالِيِّ[٤]،

---

(١) في أ: شهرويه، وهو خطأ، والتصويب من باقي النسخ، ومن: فتح المغيث، ٤/ ٤٤٢، ومن: مصادر ترجمته. انظر: الذهبي، سير، ١٩/ ٢٩٤.

(٢) في أ: ابن، والمثبت من باقي النسخ، ومن: فتح المغيث، ٤/ ٤٤٢.

(٣) في باقي النسخ: مفضل.

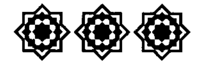
(٤) إلى هنا انتهى ما أخذه السخاوي - ما عدا ابن مكتوم - من رسالة الذهبي: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل. انظر: ص٢٢٧. طبع بتحقيق وتعليق: عبد الفتاح أبو غدة.



وَالشَّمْسُ الْجَزَرِيُّ الدِّمَشْقِيُّ، وَأَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ أَيْبَكَ السُّرُوجِيُّ، وَالْكَمَالُ جَعْفَرٌ الْأُدْفُوِيُّ، وَالذَّهَبِيُّ[١]، وَأَبُو الْحُسَيْنِ ابْنُ أَيْبَكَ الدِّمْيَاطِيُّ، وَالشِّهَابُ ابْنُ فَضْلِ اللهِ، وَالنَّجْمُ أَبُو الْخَيْرِ الدِّهْلِيُّ[٢] الْبَغْدَادِيُّ، وَالْعَلَائِيُّ، وَمُغْلَطَايْ، وَالصَّفَدِيُّ، وَالشَّرِيفُ الْحُسَيْنِيُّ الدِّمَشْقِيُّ، وَالتَّقِيُّ ابْنُ رَافِعٍ، وَلِسَانُ الدِّينِ ابْنُ الْخَطِيبِ، وَأَبُو الْأَصْبَغِ ابْنُ سَهْلٍ، وَالزَّيْنُ الْعِرَاقِيُّ، وَالشِّهَابُ ابْنُ حِجِّيٍّ، وَالصَّلَاحُ الْأَقْفَهْسِيُّ، وَالْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ، وَالشَّرِيفُ التَّقِيُّ الْفَاسِيُّ، وَالْبُرْهَانُ الْحَلَبِيُّ، وَالْعَلَاءُ ابْنُ خَطِيبِ النَّاصِرِيَّةِ، وَشَيْخُنَا، وَالْعَيْنِيُّ، وَالْعِزُّ الْكِنَانِيُّ، وَالنَّجْمُ ابْنُ فَهْدٍ، وَابْنُ أَبِي عُذَيْبَةَ، وَالْبِقَاعِيُّ، وَهُمَا قَرِينَانِ[٣] (وَدُونَهُمَا مَمنْ هُوَ)[٤] مُنْحَطٌّ جِدًّا.

وَآخَرُونَ مِنْ كُلِّ عَصْرٍ، مِمَّنْ عَدَّلَ وَجَرَّحَ، وَوَهَّنَ وَصَحَّحَ، وَالْمُتَقَدِّمُونَ[٥] أَقْرَبُ إِلَى الِاسْتِقَامَةِ، وَأَبْعَدُ مِنَ الْمَلَامَةِ مِمَّنْ تَأَخَّرَ، وَمَا خَفِيَ أَكْثَرُ.

وَلِلْمُصَنِّفِ فِي الْفَنِّ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ، مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ مُتَوَجِّهٍ لَهُ بِكُلِّيَّتِهِ، وَلَا مُنَبِّهٍ عَلَى جَمِيعِ مَا عَلِمَهُ مِنْ تَقْصِيرِ أَهْلِهِ وَحَمَلَتِهِ.



---

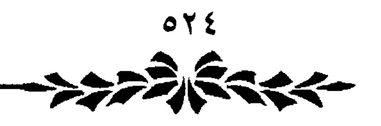
(١) في فتح المغيث كذا: «والذهبي، وصفي الدين القَرَافي». انظر: ٤/ ٤٤٣.

(٢) في جميع النسخ: الذهلي، وهو تصحيف، وقد سبق تصويبه.

(٣) في ب: قريبان.

(٤) في باقي النسخ: ودونهما من هو. وقال أبو غدة مُعلقًا: «كذا جاء... وأراه محرَّفًا عن (ودُونَهُمْ من هو...) بلفظ الجمع، بقلب ألف التثنية إلى أسفل، إذ لا معنى لجعل هذين الاثنين بالذات منتهى الحدِّ ومن عندِهما يبدأُ انحطاطُ الآخرين، فتأمل». انظر: المتكلمون، ص١٣٦.

(٥) في باقي النسخ: الأقدمون.



[تَقْسِيمُ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الرِّجَالِ][1]

وَقَدْ قَسَّمَ الذَّهَبِيُّ[2] مَنْ تَكَلَّمَ فِي الرِّجَالِ أَقْسَامًا:

فَقِسْمٌ تَكَلَّمُوا فِي (سَائِرِ الرُّوَاةِ)[3] كَـ: ابْنِ مَعِينٍ، وَأَبِي حَاتِمٍ.

وَقِسْمٌ تَكَلَّمُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ الرُّوَاةِ كَـ: مَالِكٍ، وَشُعْبَةَ.

وَقِسْمٌ تَكَلَّمُوا فِي الرَّجُلِ بَعْدَ الرَّجُلِ كَـ: ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَالشَّافِعِيِّ.

قَالَ: «وَهُمْ الْكُلُّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ أَيْضًا:

قِسْمٌ مِنْهُمْ مُتَعَنِّتٌ فِي التَّوْثِيقِ، مُتَثَبِّتٌ فِي التَّعْدِيلِ، يَغْمِزُ الرَّاوِيَ بِالْغَلْطَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ.

فَهَذَا إِذَا وَثَّقَ شَخْصًا فَعَضَّ عَلَى قَوْلِهِ بِنَوَاجِذِكَ، وَتَمَسَّكْ بِتَوْثِيقِهِ، وَإِذَا ضَعَّفَ رَجُلًا فَانْظُرْ: هَلْ وَافَقَهُ غَيْرُهُ عَلَى تَضْعِيفِهِ؟ فَإِنْ وافَقَهُ، وَلَمْ يُوَثِّقْ ذَاكَ الرَّجُلَ أَحَدٌ مِنَ الْحُذَّاقِ فَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِنْ وَثَّقَهُ أَحَدٌ فَهَذَا هُوَ الَّذِي قَالُوا: لَا يُقْبَلُ فِيهِ الْجَرْحُ إِلَّا مُفَسَّرًا، يَعْنِي: لَا يَكْفِي فِيهِ قَوْلُ ابْنِ مَعِينٍ مَثَلًا: «هُوَ ضَعِيفٌ» مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ لِسَبَبِ ضَعْفِهِ (ثُمَّ يَجِيءُ الْبُخَارِيُّ)[4] وَغَيْرُهُ يُوَثِّقُهُ. وَمِثْلُ هَذَا يُخْتَلَفُ فِي تَصْحِيحِ حَدِيثِهِ وَتَضْعِيفِهِ».

---

(١) في هامش ب.

(٢) انظر: الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص١٧١. وذكره السخاوي عنه في: فتح المغيث، ٤/ ٤٤٧.

(٣) عند الذهبي: أكثر الرواة. انظر: ذكر من يعتمد، ص١٧١.

(٤) ليست في: ذكر من يعتمد، ص١٧٢.



وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الذَّهَبِيُّ[١] وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الِاسْتِقْرَاءِ التَّامِّ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ[٢]: «لَمْ يَجْتَمِعِ اثْنَانِ (أَيْ: مِنْ طَبَقَةٍ وَاحِدَةٍ)[٣] مِنْ عُلَمَاءِ هَذَا الشَّأْنِ قَطُّ عَلَى تَوْثِيقِ ضَعِيفٍ، وَلَا عَلَى تَضْعِيفِ ثِقَةٍ»[٤] انْتَهَى[٥].

وَلِهَذَا كَانَ مَذْهَبُ النَّسَائِيِّ أَلَّا يُتْرَكَ حَدِيثُ الرَّجُلِ حَتَّى يَجْتَمِعَ الْجَمِيعُ عَلَى تَرْكِهِ.

بِمَعْنَى أَنَّ كُلَّ طَبَقَةٍ مِنْ نُقَّادِ الرِّجَالِ لَا تَخْلُو مِنْ مُتَشَدِّدٍ وَمُتَوَسِّطٍ.

فَمِنَ الْأُولَى[٦]: شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ أَشَدُّهُمَا.

---

(١) انظر: الموقظة، ص٨٤، وعبارته كذا: «ولكنّ هذا الدين مؤيَّد محفوظ من الله - تعالى - لم يجتمع علماؤه على ضلالة، لا عمْدًا ولا خطأ؛ فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة».

(٢) هذا ثناء ابن حجر وليس السخاوي. انظر: نزهة النظر، ص٧٣.

(٣) هذا تفسير السخاوي لعبارة الذهبي.

(٤) جاء في هامش ب، ق: «سألت شيخنا العلامة الرحلة الفهّامة الشيخ يحيى بن محمد بن عبدالله ابن عيسى بن أبي البركات الشّاوي الجزائري - حين اجتماعي به بالرملة في ٢٠ من رمضان سنة ١٠٨١ - عن قول الذهبي: «لم يجتمع اثنان على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة» ما المراد به؟ فأجابني بأنَّ المراد لم يجتمع اثنان من غير مخالف، ونظير ذلك قولهم: «لم يختلف فيه اثنان» بأنّ المراد به الاتفاقُ لا العدَدُ. ثم ذكرت له ما قاله المؤلف هنا من قوله: «من طبقة واحدة» فقال: لا حاجة إلى هذا التكلف. انتهى كلامه. الفقير إبراهيم».
وجاء في ق في نهايتها كذا: «انتهى. نُقِل من خط...». ويحيى بن محمد الشّاوي هو: فقيه مالكي (ت ١٠٩٦هـ) انظر: المحبي، خلاصة الأثر، ٤/ ٤٨٦؛ كحالة، مؤلفين، ١٣/ ٢٢٧. ولمزيد من التفاصيل عن عبارة الذهبي وشرحها انظر: تعليق عبد الفتاح أبو غدة، على: المتكلمون، ص ١٤١-١٤٤؛ وفي تعليقه أيضًا على: اللكنوي، الرفع والتكميل، ص٢٨٦-٢٩٠.

(٥) انظر: ابن حجر، نزهة النظر، ص٧٣.

(٦) في أ: الأول والمثبت من باقي النسخ.



وَمِنَ الثَّانِيَةِ: يَحْيَى الْقَطَّانُ وَابْنُ مَهْدِيٍّ، وَيَحْيَى أَشَدُّهُمَا.

وَمِنَ الثَّالِثَةِ: ابْنُ مَعِينٍ وَأَحْمَدُ، وَابْنُ مَعِينٍ أَشَدُّهُمَا.

وَمِنَ الرَّابِعَةِ: أَبُو حَاتِمٍ وَالْبُخَارِيُّ، وَأَبُو حَاتِمٍ أَشَدُّهُمَا.

فَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَا يُتْرَكُ الرَّجُلُ عِنْدِي حَتَّى يَجْتَمِعَ الْجَمِيعُ عَلَى تَرْكِهِ. فَأَمَّا إِذَا وَثَّقَهُ ابْنُ مَهْدِيٍّ (وَضَعَّفَهُ الْقَطَّانُ - مَثَلًا - فَإِنَّهُ لَا يُتْرَكُ؛ لِمَا عُرِفَ مِنْ تَشْدِيدِ يَحْيَى)[١] وَمَنْ هُوَ مِثْلُهُ فِي النَّقْدِ» انْتَهَى مَا حَقَّقَهُ شَيْخُنَا.

وَقِسْمٌ منهم مُتَسَمِّحٌ، كَالتِّرْمِذِيِّ وَالْحَاكِمِ.

قُلْتُ: وَكَابْنِ حَزْمٍ [٢٠٤] فَإِنَّهُ قَالَ فِي كُلٍّ مِنَ التِّرْمِذِيِّ صَاحِبِ «الْجَامِعُ» وَأَبِي الْقَاسِمِ الْبَغَوِيِّ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارِ، وَأَبِي الْعَبَّاسِ الْأَصَمِّ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمَشْهُورِينَ: «إِنَّهُ مَجْهُولٌ»[٢].

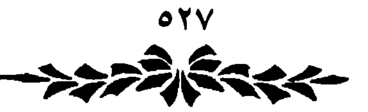
وَقِسْمٌ مُعْتَدِلٌ، كَأَحْمَدَ، وَالدَّارَقُطْنِيِّ، وَابْنِ عَدِيٍّ.

فَجَزَى اللهُ كُلًّا مِنْهُمْ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، فَهُمْ مَأْجُورُونَ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

---

(١) ساقط من ب.

(٢) قال الذهبيُّ عن الترمذي: «... صاحب الجامع ثقة مُجْمع عليه، ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حَزْم فيه في الفرائض من كتاب الإيصال: إنه مجهول، فإنه ما عرفه ولا دَرَى بوجود الجامع ولا العلل اللذين له». انظر: الميزان، ٦/ ٢٨٩. وأما عن تجهيل ابن حزم: لأبي القاسم البغوي، وابن الصفّار، والأصم وغيرهم انظر: تعليق عبد الفتاح أبو غدة على: اللكنوي، الرفع والتكميل، ص٢٩٤-٣٠٥.



(١) (تَتِمَّةٌ: قَدْ قِيلَ لِبَعْضِ مَنِ اعْتَنَى بِالْوَفَيَاتِ(٢):

مَا زَالَ يَلْهَجُ بِالأَمْوَاتِ يَكْتُبُهَا   حَتَّى غَدَا وَهُوَ فِي الأَمْوَاتِ مَكْتُوبًا

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ(٣):

إِذَا قَرَأَ الحَدِيثَ عَلَيَّ شَخْصٌ   وَأَخْلَى مَوْضِعًا لِوَفَاةِ مِثْلِي
فَمَا جَازَى بِإِحْسَانٍ لأَنِّي   أُرِيدُ حَيَاتَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي

وَضَمَّنَهُ الزَّيْنُ الْعِرَاقِيُّ فَقَالَ(٤):

إِذَا قَرَأَ الحَدِيثَ عَلَيَّ شَخْصٌ   وَأَمَّلَ مَيْتَتِي لِيَرُوِّجَ بَعْدِي
(فَمَا ذَا مِنْهُ إِنْصَافٌ)(٥) لأَنِّي   أُرِيدُ بَقَاءَهُ وَيُرِيدُ فَقْدِي

وَلَمَّا وَقَفَ الصَّلَاحُ خَلِيلٌ الصَّفَدِيُّ عَلَى بَيْتَيْ شَيْخِهِ الذَّهَبِيِّ قَالَ مُخَاطِبًا لَهُ(٦) وَكَأَنَّهُ رَآهُمَا بِخَطِّ الذَّهَبِيِّ عَلَى شَيْءٍ لَهُ:

خَلِيلُكَ مَا لَهُ فِي ذَا مُرَادِ   فَدُمْ كَالشَّمْسِ فِي عَلْيَا(٧) مَحَلِ
وَحَظِّي أَنْ تَعِيشَ مَدَى اللَّيَالِي   وَأَنَّكَ لَا تَمَلُّ وَأَنْتَ تُمْلِي

قَالَ:(٨) «فَأَعْجَبَهُ قَوْلِي: خَلِيلُكَ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى بَقِيَّةِ الْبَيْتِ الَّذِي ضَمَّنَهُ،

---

(١) من هنا يبدأ السقط من ب.

(٢) هذا البيت لأبي عيسى عبدالرحمن بن إسماعيل. انظر: ابن خلكان، وفيات، ٣/ ١٣٨؛ ابن كثير، بداية، ١٦/ ٧٠٧ مع بعض الاختلاف.

(٣) انظر: ابن حجر، الدرر، ٣/ ٣٣٧.

(٤) انظر: ابن حجر، الدرر، ٣/ ٣٣٧؛ السخاوي، الضوء، ٤/ ١٧٧.

(٥) في ب، ق، ز: فما هذا بإنصاف.

(٦) انظر: ابن حجر، الدرر، ٣/ ٣٣٧.

(٧) في الدرر: أعلى.

(٨) انظر هذه الفقرة: ابن حجر، الدرر، ٣/ ٣٣٧-٣٣٨.



يَعْنِي وَهُوَ: «عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ»(١) مَعَ الِاتِّفَاقِ فِي اسْمِ خَلِيلٍ».

وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الْإِمَامِ الْبَدْرِ عَبْدِ اللَّطِيفِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمَوِيِّ الْفَقِيهِ الشَّافِعِيِّ(٢) مِمَّا سَمِعَهُ الْبِرْزَالِيُّ مِنْهُ: [٢٠٥]

إِذَا سَمِعَ الحَدِيثَ عَلَيَّ شَخْصٌ ... لِيَرْوِيَهُ إِذَا مَا كَانَ فَوْتِي
سُرِرْتُ بِهِ لِيَدْعُوَ لِي وَإِنِّي ... أَوَدُّ حَيَاتَهُ مِنْ بَعْدِ مَوْتِي
فَإِنْ يَسْمَحْ وَيَدْعُو لِي تُجِبْهُ ... مَلَائِكَةُ السَّمَاءِ بِغَيْرِ صَوْتِ)(٣)

وَاللهَ أَسْأَلُ أَنْ يَقِيَنَا شُرُورَ أَنْفُسِنَا وَحَصَائِدَ أَلْسِنَتِنَا، وَيُرْضِيَ عَنَّا أَخْصَامَنَا، وَيُصْلِحَ فَسَادَ قُلُوبِنَا وَنِيَّاتِنَا، وَيُحْسِنَ أَعْمَالَنَا إِلَى انْتِهَاءِ عَاقِبَتِنَا، سِيَّمَا بِحُسْنِ الْخَاتِمَةِ، وَكَوْنِ الْحَوَاسِّ سَالِمَةً، آمِينَ.

[قَالَ مُؤَلِّفُهُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ](٤) آخِرَهُ:

وَانْتَهَى تَبْيِيضُهُ، مَعَ أَنَّنِي لَمْ أَسْتَوْفِ فِيهِ الْغَرَضَ، فِي أَحَدِ الرَّبِيعَيْنِ، سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ وَثَمَانِ مِئَةٍ، بِمَكَّةَ الْمُشَرَّفَةِ.

قَالَهُ وَكَتَبَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّخَاوِيُّ الشَّافِعِيُّ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا(٥).

---

(١) هذا عجز بيت، وصدره: أريد حِباءَه ويريد قتلي. وهو لعمرو بن معد يكرب الزبيدي. انظر: ديوانه، ص٩٢٠.

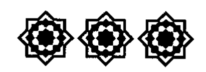
(٢) هو: مشتغل بالحديث (ت ٧١٠هـ) انظر: ابن حجر، الدرر، ٢/ ٤٠٩.

(٣) هنا ينتهي السقط من ب.

(٤) ليست في أ، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) جاء في نهاية النسخة الأزهرية: «آخر كتاب الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التوريخ لشيخنا شيخ الإسلام، خاتمة الحفاظ الأعلام، شمس الدين أبي الخير محمد بن الزين عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي القاهري، أدام الله النفع بعلومه، وانتهى...» ثم ذكره كما في نهاية





نسخة أ، وجاء في نهاية نسخة أ: «وانتهى إلى هُنا في يوم الخميس ثالث عشري جمادى الأولى سنة تسع مئة، بمنزل كاتبه، من مكة المشرفة، المفتقر إلى لطف الله وعونه: أبي الخير وأبي فارس محمد المدعو عبد العزيز بن عمر بن محمد بن فهد الهاشمي المكي الشافعي الأثري، عاملهم الله بلطفه الخفي».

وفي هامش أ: «نقل لدار الكتب العربية بقاهرة مصر... من كتب وقف المرحوم محمد الكفوي على طلبة العلم بالجامع الأزهر العامر. أضعف الكُتّاب المفتقر لعفو ربه ابن أبي الشوارب إبراهيم بن حسين. في رمضان سنة ١٣١٨».

وجاء في نهاية نسخة ب: «وقد تمت هذه النسخة على يد أحقر عباد الله - تعالى - محمد بن أحمد ابن شيخ المحيا، غفر الله له ولوالديه وللمسلمين آمين».

وفي هامش ب: «بلغ مقابلة على أصله المنقول منه في مجالس آخر... الثلاثاء من رمضان سنة ١٠٧٩».

وجاء في نهاية نسخة ق، ز: «وقد تمت كتابة هذه النسخة على يد الفقير عبد الوهاب بن محيي الدين السلطي نسبة، والدمشقي وطنًا ومولدًا، غفر الله له ولوالديه ولسائر المسلمين أجمعين. في يوم الخميس ثالث عشري شهر جمادى الأولى سنة خمس عشرة ومئة وألف. وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين».

وأخيرًا: قام بتحقيقه وضبطه والتعليق عليه: سالم بن غتر بن سالم الظفيري، وذلك ليلة الخميس من شهر جمادى الآخرة سنة ١٤٣٢هـ وأعاد النظر فيه من ذلك التاريخ إلى ليلة الاثنين من شهر ربيع الآخر سنة ١٤٣٥هـ في منزلي الكائن بحفر الباطن. والحمد لله رب العالمين.



قائمة المصادر والمراجع

١- **ابن الأبَّار، محمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي (ت ٦٥٨هـ).**

* التكملة لكتاب الصلة. (أ) نشر: مطبعة الشرفية، الجزائر، ١٣٣٧هـ- ١٩١٩م. (ب) تحقيق: عبدالسلام الهرّاس، نشر: دار الفكر، لبنان، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
* الحلة السيراء، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
* المقتضب من كتاب تحفة القادم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، نشر: دار الكتاب المصري، القاهرة، ط٣، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

٢- **إبراهيم السامرائي (ت ١٤٢٢هـ).**

* التكملة للمعاجم العربية من الألفاظ العباسية، نشر: دار الفرقان، عمَّان، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦.

٣- **الأبطحي، محمد علي.**

* تهذيب المقال في تنقيح كتاب رجال النجاشي، نشر: قم، ط مصححة، ١٤١٧هـ.

٤- **ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد الشيباني (ت ٦٣٠هـ).**

* أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: خليل مأمون، نشر: دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
* الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.



* اللباب في تهذيب الأنساب، نشر: دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٥- **ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦هـ).**

* النهاية في غريب الحديث والأثر، نشر: دار ابن الجوزي، ط٣، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٦- **إحسان عباس (ت ١٤٢٤هـ).**

* شذرات من كتب مفقودة في التاريخ، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.

٧- **أحمد الشامي.**

* (بحث عن ابن الفرات) مجلة الدارة، الرياض، ع٢، السنة العاشرة.

٨- **أحمد الوكيل.**

* المعجم الفهرس للأحاديث النبوية والآثار السلفية التي خرّجها فضيلة الشيخ/ أبو إسحاق الحويني، نشر: دار ابن عمر، مصر، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٩- **الأُدْفُوي، جعفر بن ثعلب الشافعي (ت ٧٤٨هـ).**

* الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد، تحقيق: سعد محمد حسن، نشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م.

١٠- **الأَرْجَاني، ناصح الدين أحمد بن محمد (ت ٥٤٤هـ).**

* ديوان، تحقيق: محمد قاسم مصطفى، نشر: وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٤٠٠هـ- ١٩٧٩م.



١١- الإسنوي، أبو محمد عبدالرحيم بن الحسن (ت ٧٧٢هـ).

* طبقات الشافعية، تحقيق: عبدالله الجبوري، نشر: دار العلوم، الرياض، ١٤٠٠هـ- ١٩٨١م.

١٢- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبدالله (ت ٤٣٠هـ).

* تاريخ أصبهان أخبار أصبهان، تحقيق: سيد كسروي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٣- الأصبهاني، حمزة بن الحسن (ت ٣٦٠هـ).

* تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء، نشر: دار مكتبة الحياة، بيروت.

١٤- الأصبهاني، أبو الفرج علي بن الحسين الأموي (ت ٣٥٦هـ).

* الأغاني، (أ) نشر: دار إحياء التراث العربي. (ب) نشر: دار صادر.

١٥- الأصبهاني، عماد الدين محمد بن محمد الشافعي (ت ٥٩٧هـ).

* الفتح القسي في الفتح القدسي، تحقيق: محمد محمود صبح. (دون معلومات).

١٦- ابن الأعرابي، أحمد بن محمد (ت ٣٤٠هـ).

* المعجم، تحقيق: أحمد البلوشي، نشر: مكتبة الكوثر، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

١٧- الأعشى، ميمون بن قيس (ت ٧هـ).

* ديوان، نشر: دار صادر، بيروت.

١٨- ابن الأكفاني، محمد بن إبراهيم (ت ٧٤٩هـ).

* إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، تحقيق: عبد المنعم محمد، نشر:



دار الفكر.

١٩- الألباني، محمد ناصر الدين (ت ١٤٢٠هـ).

* إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، نشر: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
* سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
* سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيئ في الأمة، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط٣، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
* صحيح سنن أبي داود، نشر: دار غراس، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
* صحيح السيرة النبوية، نشر: المكتبة الإسلامية، عَمَّان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
* ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
* غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
* فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (المنتخب من مخطوطات الحديث) عناية: مشهور حسن، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٢٠- أنور فؤاد.

* - معجم مصطلحات الصوفية، نشر: مكتبة لبنان، ناشرون، ١٩٩٣م.



٢١- الأهدل، أبو عبد الله الحسين بن عبد الرحمن اليمني (ت٨٥٥هـ).

* تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، نشر: مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٢٢- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف (ت ٤٧٤هـ).

* فصول الأحكام، تحقيق: محمد أبو الأجفان، نشر: دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٢٣- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ).

* التاريخ الأوسط، تحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر: دار الرشد ناشرون، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
* الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ^ وسننه وأيامه، عناية: مجموعة من الباحثين، نشر: مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
* الضعفاء، تحقيق: حافظ زبير، نشر: مكتبة الحديث لاهور.

٢٤- بدر العماش.

* الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث وعلومه، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٥- بروكلمان.

* تاريخ الأدب العربي، ترجمة: عبدالحليم النجار، نشر: دار المعارف.

٢٦- بشار عواد معروف.

* الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام، نشر: مطبعة عيسى البابي



الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٧٦م.

٢٧- **ابن بَشْكُوال، أبو القاسم خلف بن عبدالملك (ت ٥٧٨هـ).**

* الصلة، تحقيق: بشار عواد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ٢٠١٠م.
* القربة إلى رب العالمين بالصلاة على محمد سيد المرسلين، تحقيق: سيد محمد وزميله، نشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٢٨- **البغدادي، إسماعيل بن محمد (ت ١٣٣٩هـ).**

* إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، ج ٣-٤، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
* هدية العارفين- أسماء المؤلفين وآثارهم المصنفين من كشف الظنون، ج ٥-٦، نشر، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٢٩- **البغدادي، عبدالقادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ).**

* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٣٠- **البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء (ت ٥١٦هـ).**

* شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزميله، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٣١- **البقاعي، إبراهيم بن عمر (ت ٨٨٥هـ).**

* نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، تخريج: عبدالرزاق غالب، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.



٣٢- بكر بن عبدالله، أبو زيد (ت ١٤٢٩هـ).

* معجم المناهي اللفظية، نشر: دار العاصمة، الرياض، ط٣، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٣٣- البلقيني، سراج الدين عمر بن رسلان (ت ٨٠٥هـ).

* محاسن الاصطلاح في تضمين ابن الصلاح، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٣٤- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ).

* الأسماء والصفات، تحقيق وتخريج: عبدالله محمد، نشر: مكتبة السوادي، جدة، ط٢، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
* شعب الإيمان، نشر: دار الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٣٥- الترمذي، محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ).

* الجامع المختصر من السُّنن عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل جامع الترمذي، عناية: مشهور حسن، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط١.

٣٦- ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف الأتابكي (ت ٨٧٤هـ).

* النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، نشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر.

٣٧- التنوخي، أبو علي المحسن بن علي (ت ٣٨٤هـ).

* نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق: عبود الشالجي، نشر: دار صادر، بيروت، ١٩٧١م.



٣٨- **التهانوي، محمد بن علي الحنفي (ت بعد ١١٥٨هـ).**

* كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ترجمة وتحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م.

٣٩- **ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبدالحليم الحراني الحنبلي (ت ٧٢٨هـ).**

* قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، تحقيق: ربيع هادي، نشر: مكتبة لينة، دمنهور، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
* مجموع الفتاوى، ج ٣، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، ط١، ١٣٩٨هـ.
* منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٤٠- **الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد (ت ٤٢٧هـ).**

* عرائس المجالس، نشر: دار المعرفة، بيروت.
* قتلى القرآن، نشر: مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٤١- **الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ).**

* رسائل الجاحظ، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٤٢- **جاسم فهيد الدوسري.**

* الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمَّام، نشر: دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

٤٣- **الجديع، عبدالله بن يوسف.**



* تحرير علوم الحديث، نشر: مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٤٤- **الجندي، أبو عبدالله محمد بن يوسف (ت ٧٣٠-٧٣٢هـ).**

* السلوك في طبقات العلماء والملوك، تحقيق: محمد علي الأكوع، نشر: مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٤٥- **ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ).**

* شذور العقود في تاريخ العهود، تحقيق: أحمد عبدالكريم وزميله، نشر: مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
* المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: مصطفى عبدالقادر وزميله، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٤٦- **ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد الرازي (ت ٣٢٧هـ).**

* تفسير القرآن العظيم مسندًا عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والصحابة والتابعين، تحقيق: أسعد محمد الطيب، نشر: المكتبة العصرية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
* الجرح والتعديل، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي، نشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصورة عن: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م.
* العلل، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٤٧- **حاجي، مصطفى بن عبدالله الرومي الحنفي (ت ١٠٦٧هـ).**

* كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.



٤٨- الحازمي، أبو بكر محمد بن موسى (ت ٥٨٤هـ).
* الاعتبار في الناسخ والمنسوخ في الحديث، تحقيق: أحمد طنطاوي، نشر: دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٤٩- الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ).
* المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
* معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم، نشر: المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط٢، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

٥٠- ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البُسْتي (ت ٣٥٤هـ).
* الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، بترتيب: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
* المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر: دار المعرفة، بيروت، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٥١- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).
* الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد وزميله، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
* إنباء الغمر بأنباء العمر، تحقيق: حسن حبشي، نشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
* تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: المكتبة العلمية، بيروت.



* تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
* تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، نشر: دار الرشيد، سوريا، ط٤، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
* التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق: محمد الثاني بن عمر، نشر: أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
* تهذيب التهذيب، نشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م (ط مصورة).
* توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس، تحقيق: عبدالله القاضي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
* جزء ماء زمزم لما شُرب له، تحقيق: أيمن عبدالفتاح، نشر: دار علي بن المديني، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
* الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، تحقيق: سالم الكرنكوي الألماني، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت (ط مصورة).
* رفع الإصر عن قضاة مصر، تحقيق: علي محمد عمر، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
* فتح الباري بشرح صحيح البخاري (أ) نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م. (ب) نشر: دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
* لسان الميزان، نشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط١، (ط مصورة).
* المعجم المفهرس، أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، تحقيق: محمد شكور، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١،



١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

* نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ١٤٠٦هـ (بدون معلومات).

٥٢- **الحجي، عبدالرحمن.**

* جغرافية الأندلس وأوروبا من كتاب ((المسالك والممالك)) لأبي عبيد البكري (ت ٤٨٧هـ) نشر: دار الإرشاد، بيروت، ط١، ١٣٨٧هـ-١٩٦٨م.

٥٣- **الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤هـ).**

* أمل الآمل في ذكر علماء جبل عامل، نشر: الهند، ١٨٨٥م.

٥٤- **ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (ت ٤٥٦هـ).**

* مراتب العلوم (منشور ضمن رسائل ابن حزم الأندلسي- الجزء الرابع) تحقيق: إحسان عباس، نشر: المؤسسة العربية، بيروت.

٥٥- **حسن علي حسن.**

* الحضارة في المغرب والأندلس - عصر المرابطين والموحدين، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م.

٥٦- **الحموي، أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي (ت ٦٢٦هـ).**

* معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

* معجم البلدان، نشر: دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

٥٧- **ابن حنبل، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ).**



* المسند، تحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٥٨- الحويني، أبو إسحاق.

* جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب، لأبي حفص عمر بن بدر الموصلي، نشر: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
* غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
* النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة، نشر: دار الصحابة للتراث، مصر، ط٢، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٥٩- ابن حيان، أبو محمد عبدالله بن محمد بن جعفر (ت ٣٦٩هـ).

* طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، تحقيق: عبدالغفور البلوشي، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٦٠- ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق (ت ٣١١هـ).

* الصحيح، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٦١- الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ).

* تاريخ بغداد وذيوله، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
* الجامع للأخلاق الراوي وآداب السامع، تعليق صلاح محمد، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
* الكفاية في علم الرواية، مراجعة: عبدالحليم محمد وزميله، نشر: دار



الكتب الحديثة، القاهرة ط٢.

* الموضح لأوهام الجمع والتفريق، تحقيق: عبدالرحمن يحيى المعلمي، نشر: دار الفكر الإسلامي، ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٦٢- ابن الخطيب، أبو عبدالله محمد بن عبدالله لسان الدين (ت ٧٧٦هـ).

* الإحاطة في أخبار غرناطة، (أ) تحقيق: محمد عبدالله عنان، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢. (ب) نشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ.
* الكتيبة الكامنة فيمن لقيناه بالأندلس من شعراء المئة الثامنة، تحقيق: إحسان عباس، نشر: دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٣م.

٦٣- الخطيب التبريزي، يحيى بن علي الشيباني (ت ٥٠٢هـ).

* ديوان ابن دريد وشرح مقصورته، عناية: راجي الأسمر، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٦٤- ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ).

* العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر تاريخ ابن خلدون، نشر: دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٦٥- ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد (ت ٦٨١هـ).

* وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، نشر: دار صادر، بيروت، ط٤، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٦٦- ابن خميس، أبو بكر محمد بن محمد المالقي (ت بعد ٦٣٩هـ).

* أدباء مالقة، تحقيق: صلاح جرار، نشر: دار البشير، عمَّان، ط١،



١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٦٧- **ابن خياط، خليفة بن خياط العصفري (ت ٢٤٠هـ).**

* تاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، نشر: دار طيبة، الرياض، ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٦٨- **ابن خير، محمد بن خير بن عمر الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ).**

* فهرسة ابن خير الإشبيلي، تحقيق: بشار عواد معروف، وابنه محمود، نشر: دار الغرب، الإسلامي، تونس، ط١، ٢٠٠٩م.

٦٩- **الدارقطني، علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ).**

* تعليقات الدارقطني على المجروحين، تحقيق: خليل محمد العربي، نشر: دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط٣، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
* السنن، تحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
* العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، نشر: دار طيبة، الرياض، ط١.

٧٠- **الدارمي، أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن (ت ٢٥٥هـ).**

* السنن، تحقيق: محمود أحمد عبدالمحسن، نشر: دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٧١- **أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ).**

* السنن، عناية: مشهور حسن، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م.



* المراسيل، تحقيق: عبدالله بن مساعد الزهراني، نشر: دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٧٢- ابن أبي داود، أبو بكر عبدالله بن سليمان (ت ٣١٦هـ).

* كتاب المصاحف، تحقيق: سليم عيد الهلالي، نشر: دار غراس، الكويت، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٧٣- درين بن الصمة (ت ٨هـ).

* الديوان، تحقيق: محمد خير البقاعي، نشر: دار قتيبة، ط١، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٧٤- ابن دقيق العيد، تقي الدين محمد بن علي (ت ٧٠٢هـ).

* الاقتراح في بيان الاصطلاح، تحقيق: قحطان الدوري، نشر: مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٧٥- ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبدالله بن محمد (ت ٢٨١هـ).

* الصمت، الغيبة والنميمة (ضمن موسوعة ابن أبي الدنيا) نشر: المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.

٧٦- دهمان، محمد أحمد (ت ١٤٠٩هـ).

* معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، نشر: دار الفكر، دمشق.

٧٧- الدوري، عبدالعزيز (ت ١٤٣١هـ).

* نشأة علم التاريخ عند العرب، نشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧م.

* بحث: كتابه التاريخ عند العرب؛ الفكرة والمنهج؛ ضمن (الأعمال



الكاملة للدكتور) نشر: دراسات الوحدة العربية.

٧٨- الدولابي، أبو بشر محمد بن أحمد (ت ٣١٠هـ).

* الكني والأسماء، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، نشر: دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٧٩- الديلمي، شيرويه بن شهردار (ت ٥٠٩هـ).

* فردوس الأخبار، تحقيق: فواز زمرلي وزميله، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٨٠- الدينوري، أبو بكر أحمد بن مروان المالكي (ت ٣٣٣هـ).

* المجالسة وجواهر العلم، تحقيق: مشهور حسن، نشر: دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٨١- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ).

* الأمصار ذوات الآثار، (أ) تحقيق: محمود الأرناؤوط، نشر: دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م. (ب) تحقيق: قاسم علي سعد، نشر: دار البشائر، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
* تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عواد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
* تذهيب تهذيب الكمال، تحقيق: غنيم عباس وزميله نشر: دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
* ذيل تاريخ الإسلام، عناية: مازن سالم، نشر: دار المغني، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
* زغل العلم، تحقيق: محمد ناصر، نشر: مكتبة الصحوة الإسلامية.



* سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
* الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة وزميله، نشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
* المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
* معجم الشيوخ المعجم الكبير، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، نشر: مكتبة الصديق، الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
* المعجم المختص بالمحدثين، تحقيق: محمد الهيلة، نشر: مكتبة الصديق، الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
* معرفة القراء الكبار، تحقيق: محمد حسن الشافعي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
* ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٨٢- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر (ت بعد ٦٦٦هـ).

* مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ، نشر: المكتبة العصرية، بيروت، ط٥، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٨٣- الراغب الأصبهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت نحو ٤٢٥هـ).

* مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان، نشر: دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.



٨٤- الرافعي، أبو القاسم عبدالكريم بن محمد القزويني (ت ٦٢٣هـ).

* التدوين في أخبار قزوين، تحقيق: عزيز الله العطاردي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

* فتح العزيز بشرح الوجيز الشرح الكبير، تحقيق: علي محمد وزميله، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٨٥- ابن رجب، زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي (ت ٧٩٥هـ).

* ذيل طبقات الحنابلة، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، نشر: مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.د

٨٦- الرشيد العطار، يحيي بن علي (٦٦٢هـ).

-مجرد أسماء الرواة عن مالك، تحقيق: سالم السلفي، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٨٧- رفيق العجم.

* موسوعة مصطلحات علم التاريخ العربي والإسلامي، نشر: مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ٢٠٠٠م.

٨٨- الروداني، أبو عبد الله محمد بن سليمان المالكي (ت ١٠٩٤هـ).

- صلة الخلف بموصول السلف، تحقيق: محمد الحجي، نشر: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٨٩- ابن زبر، أبو سليمان محمد بن عبدالله الربعي (ت ٣٧٩هـ).

* تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، تحقيق: عبدالله الحمد، نشر: دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ.



٩٠- **الزبيدي، عمرو بن مَعْد يكرب (ت ٢١هـ).**

* الديوان، جمع وتحقيق: مطاع الطرابيشي، نشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

٩١- **الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد الحسيني (ت ١٢٠٥هـ).**

* تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: علي شيري، نشر: دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٩٢- **الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق البغدادي (ت ٣٣٧هـ).**

* الأمالي، نشر: مطبعة السعادة، مصر.

٩٣- **الزركلي، خير الدين بن محمود (ت ١٣٩٦هـ).**

* الأعلام، نشر: دار العلم للملايين، ط١٢، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٩٤- **الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ).**

* الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل عبدالموجود وزميله، نشر: مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٩٥- **ابن الساعي، علي بن أنجب الخازن (ت ٦٧٤هـ).**

* الدر الثمين في أسماء المصنفين، تحقيق: أحمد شوقي وزميله، نشر: دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

٩٦- **سبط ابن الجوزي، أبو المظفر يوسف بن قُزْغُلى الحنفي (ت ٦٥٤هـ).**

* مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، نشر: دار الشروق، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.



٩٧- **السبكي، تاج الدين عبدالوهاب بن علي (ت ٧٧١هـ).**

* طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: عبدالفتاح الحلو وزميله، نشر: دار هجر، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
* معيد النعم ومبيد النقم، عناية، أحمد عبيدلي، نشر: دار الحداثة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

٩٨- **السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن (ت ٩٠٢هـ).**

* الأجوبة المرضية فيما سئل (السخاوي) عنه من الأحاديث النبوية، تحقيق: محمد إسحاق، نشر: دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
* بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود، تحقيق: عبد اللطيف الجيلاني، نشر: أضواء السلف، ط١ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
* التبر المسبوك، نشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
* التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، نشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
* الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، تحقيق: إبراهيم باجس، نشر: دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
* الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، نشر: دار الجيل، بيروت.
* فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: عبدالكريم الخضير وزميله، نشر: مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
* المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة (أ) تحقيق: عبدالله محمد الصديق وزميله، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة،



ط٢، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م. (ب) تحقيق: محمد عثمان، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٩٩- سزكين، فؤاد.

* تاريخ التراث العربي، نقله إلى العربية: محمود فهمي حجازي، نشر: إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

١٠٠- ابن سعد، أبو عبدالله محمد بن سعد البصري (ت ٢٣٠هـ).

* الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٠١- ابن سعيد المغربي، علي بن موسى بن سعيد (ت ٦٨٥هـ).

* المُغرِب في حُلِيِّ المَغرِب، تحقيق: شوقي ضيف، نشر: دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٥٥م.

١٠٢- ابن سلام، محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ).

* طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، نشر: دار المدني، جدة.

١٠٣- السِّلفي، أبو طاهر أحمد بن محمد الأصبهاني (ت ٥٧٦هـ).

* معجم السَّفر، تحقيق: بهيجة الحسيني، نشر: وزارة الثقافة، العراق، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

١٠٤- السمعاني، أبو سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت ٥٦٢هـ).

* الأنساب، تقديم وتعليق: عبدالله عمر البارودي، نشر: مؤسسة الكتب الثقافة، دار الجنان، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.



* المنتخب من معجم شيوخ السمعاني، تحقيق: موفق عبدالله، نشر: عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١٠٥- السنيدي، عبدالعزيز.

* معجم ما ألف عن مكة، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٠٦- السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (ت ٥٨١هـ).

* الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تعليق، مجدي منصور، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٠٧- السيد عبدالعزيز سالم (ت ١٤٢٤هـ).

* تاريخ الإسكندرية، نشر: مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٢م.

١٠٨- سيدة إسماعيل كاشف.

* مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

١٠٩- السيرافي، الحسن بن عبدالله (ت ٣٦٨هـ).

* أخبار النحويين البصريين، تحقيق: محمد إبراهيم، نشر: دار الاعتصام، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١١٠- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي السيوطي (ت ٩١١هـ).

* تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، (أ) تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م. (ب) تحقيق: نظر الفاريابي، نشر: مكتبة الكوثر، الرياض، ط٤، ١٤١٨هـ.



* الشماريخ في علم التاريخ، تحقيق: محمد إبراهيم، نشر: الدار السلفية، الكويت.

* طبقات الحفاظ، تحقيق: علي عمر، نشر: مكتبة وهبة، مصر، ط١، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

* نظم العقيان في أعيان الأعيان، تحقيق: فيليب حتي، نشر: المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٢٧م.

١١١- الشافعي، محمد بن إدريس القرشي (ت ٢٠٤هـ).

* الديوان، تقديم ومراجعة: إحسان عباس، نشر: دار صادر، بيروت، ٢٠٠٤م.

* المسند (شفاء العي) تخريج وتحقيق: مجدي عرفات، نشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.

١١٢- شاكر مصطفى (ت ١٤١٧هـ).

* التاريخ العربي والمؤرخون، نشر: دار العلم للملايين ، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.

١١٣- الشريف الرِّضى، محمد بن الحسين العلوي الحسيني (ت ٤٠٦هـ).

* الديوان، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.

١١٤- شهاب الله بهادر.

* معجم ما ألف في فضائل وتاريخ المسجد الأقصى، نشر: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

١١٥- شوقي الجمل (ت ١٤٣٤هـ).



* علم التاريخ نشأته وتطوره ووضعه بين العلوم الأخرى ومناهج البحث فيه، نشر: دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨٧م.

١١٦- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت ١٢٥٠هـ).

* البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، نشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

* الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: عبدالرحمن يحيى المعلمي، نشر: دار الآثار، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

١١٧- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ).

* المصنف في الأحاديث والآثار، ضبطه وصححه: محمد عبدالسلام شاهين، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

* المغازي، تحقيق: عبدالعزيز العمري، نشر: دار إشبيليا، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١١٨- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك (ت ٧٦٤هـ).

* الوافي بالوفيات، (أ) تحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر: جمعية المستشرقين الألمانية، ط٢، ١٣٨١هـ- ١٩٦٢م. (ب) نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١١٩- صلاح الدين مقبول أحمد.

* دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها على الحركات الإسلامية وموقف الخصوم منها، نشر: دار ابن الأثير، الكويت، ط٢، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

١٢٠- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن (ت ٦٤٣هـ).



* طبقات الفقهاء الشافعية، هذبه ورتبه واستدرك عليه: شرف الدين النووي، وبيض أصوله ونقحه: المزي، تحقيق: محي الدين علي نجيب، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
* علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، نشر: دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

١٢١- الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى (ت ٣٣٥هـ).

* أدب الكتاب، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢٢- الضبي، أحمد بن يحيى (ت ٥٩٩هـ).

* بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق: روحية عبدالرحمن، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٢٣- ابن طاهر، محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ).

* ذخيرة الحفاظ، تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي، نشر، دار السلف، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

١٢٤- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ).

* المعجم الصغير، تحقيق: محمد سليم، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
* المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبدالمجيد، نشر: مطبعة الزهراء الحديثة، الموصل، ط٢.

١٢٥- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ).

* تاريخ الأمم والملوك تاريخ الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،



نشر: روائع التراث العربي، بيروت.

* جامع البيان عن تأويل آي القرآن تفسير الطبري، تحقيق: عبدالله عبدالمحسن، نشر: دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٢٦- **طلال سعود.**

* موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق، نشر: الجامعة الإسلامية المدينة المنورة (بدون تاريخ).

١٢٧- **الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ).**

* الفهرست، تحقيق: جواد القيومي، نشر: مؤسسة نشر الفقاهة، ط١، ١٤١٧هـ.

١٢٨- **ابن ظافر، أبو الحسن علي بن أبي المنصور الأزدي (ت ٦١٣هـ).**

* أخبار الدول المنقطعة، تحقيق: علي عمر، نشر: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١٢٩- **عامر عبدالله فالح.**

* معجم ألفاظ العقيدة، نشر: مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٣٠- **عبدالله بن معاوية.**

* الديوان، جمعه: عبدالحميد الراضي، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.

١٣١- **عبدالله ناصر الشقاري.**



* السخاوي مؤرخًا، رسالة مطبوعة على الآلة الكاتبة، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.

١٣٢- ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبدالله النمري (ت ٤٦٣هـ).

* الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

* جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: الزهيري، نشر: دار ابن الجوزي، السعودية، ط٥، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١٣٣- عبدالحميد علي فقيهي.

* جهود العلماء في تصنيف السيرة النبوية في القرنين الثامن والتاسع الهجريين، نشر: مجمع الملك فهد للطباعة- المدينة المنورة.

١٣٤- عثمان يحيى.

* مؤلفات ابن عربي تاريخها وتصنيفها، دار الصابوني، ١٩٩٢م.

١٣٥- أبو عروبة، الحسين بن محمد الحرَّاني (ت ٣١٨هـ).

* الأوائل، تحقيق: مشعل باني، نشر: دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٣٦- عبدالستار الشيخ.

* الحافظ الذهبي، نشر: دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

١٣٧- عبدالعال سالم مكرم.

* جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.



١٣٨- عبدالفتاح، أبو غدة (ت ١٤١٧هـ).

* أربع رسائل في علوم الحديث، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٧، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٣٩- عبد الفتاح فتحي.

* التاريخ والمؤرخون في مصر والأندلس، نشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

١٤٠- عبدالكريم النملة.

* المهذب في علم أصول الفقه المقارن، نشر: مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط٣، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

١٤١- عبدالواحد ذنون.

* ابن عذاري المراكشي، نشر: دار المدار الإسلامي، ليبيا، ط١، ٢٠٠٤م.

١٤٢- ابن عدي، أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ).

* الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: سهيل زكار، وقرأها ودققها على المخطوطات: يحيى مختار، نشر: دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

١٤٣- ابن العديم، عمر بن أحمد ابن أبي جرادة (ت ٦٦٠هـ).

* بغية الطلب في تاريخ حلب، تحقيق: سهيل زكار، نشر: دار الفكر، بيروت، ١٩٨٨م.

١٤٤- ابن عذاري، أبو عبدالله محمد بن محمد المراكشي (ت نحو ٦٩٥هـ).

* البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (بدون معلومات).



١٤٥- ابن عرّاق، أبو الحسن علي بن محمد (ت ٩٦٣هـ).

* تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف وزميله، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

١٤٦- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسن (ت ٨٠٦هـ).

* المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، عناية: أشرف عبدالمقصود، نشر: مكتبة دار طبرية، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

١٤٧- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله المالكي (ت ٥٤٣هـ).

* العواصم من القواصم، تحقيق: محب الدين الخطيب، نشر: المكتبة العلمية، بيروت.

١٤٨- العز بن عبدالسلام، عبدالعزيز بن عبدالسلام الدمشقي (ت ٦٦٠هـ).

* قواعد الأحكام في مصالح الأنام، نشر: دار المعرفة، بيروت.

١٤٩- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن (ت ٥٧١هـ).

* تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، نشر: دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
* تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، تحقيق: أحمد حجازي، نشر: دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

١٥٠- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله (ت بعد ٣٩٥هـ).



* جمهرة الأمثال، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وزميله، نشر: دار الجيل، بيروت، ط٢.

١٥١- عسيلان، عبدالله عبدالرحيم.

* المدينة المنورة في آثار المؤلفين والباحثين قديمًا وحديثًا، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٥٢- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو (ت ٣٢٢هـ).

* الضعفاء، تحقيق: مازن السرساوي ومجموعة من الباحثين، نشر: دار مجد الإسلام، دار ابن عباس، مصر، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

١٥٣- ابن العماد، أبو الفلاح عبدالحي بن أحمد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ).

* شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، نشر: دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٥٤- عنان، محمد عبدالله (ت ١٤٠٦هـ).

* فهارس الخزانة الملكية (فهرس قسم التاريخ وكتب الرحلات) الرباط، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

* مؤرخو مصر الإسلامية ومصادر التاريخ المصري، نشر: مؤسسة مختار، القاهرة، ١٩٩١م.

١٥٥- العَيني، أبو محمد محمود بن أحمد (ت ٨٥٥هـ).

* عمدة القاري شرح صحيح البخاري، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٥٦- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (ت ٥٠٥هـ).



* إحياء علوم الدين، عناية: أحمد عناية وزميله، نشر: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

* فضائح الباطنية، عناية، محمد قطب، نشر: المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١٥٧- الغزي، أحمد عبدالكريم العامري (ت ١١٤٣هـ).

* الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث، تحقيق: فواز زمرلي، نشر: دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٥٨- الغزي، نجم الدين محمد بن محمد (ت ١٠٦١هـ).

* الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، وضع حواشيه: خليل المنصور، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٥٩- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ).

* أوجز السير لخير البشر، تحقيق: محمد محمود حمدان، نشر، دار الرشاد، ١٩٩٣م.

* معجم مقاييس اللغة، عناية: محمد عوض، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١٦٠- فالتر هنتس.

* المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة: كامل العسلي، نشر: الجامعة الأردنية، عمَّان، ١٩٧٠م.

١٦١- ابن الفراء، أبو الحسين محمد ابن أبي يعلى (ت ٥٢٦هـ).

* طبقات الحنابلة، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، نشر، مكتبة العبيكان،



الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

١٦٢- **ابن الفرات، ناصر الدين محمد بن عبدالرحيم (ت ٨٠٧هـ).**

* تاريخ، تحقيق: حسن محمد الشماع، نشر: المطبعة الأمريكية، بيروت.

١٦٣- **ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد (ت ٧٩٩هـ).**

* الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: علي عمر، نشر: مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

١٦٤- **ابن فرحون، عبدالله بن محمد (ت ٧٦٩هـ).**

* نصيحة المشاور وتعزية المجاور تاريخ المدينة المنورة، تحقيق: حسين شكري، نشر: دار الأرقم، بيروت.

١٦٥- **ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله بن محمد (ت٤٠٣هـ).**

* تاريخ علماء الأندلس، تحقيق: بشار عواد، نشر: دار الغرب الإسلامي.

١٦٦- **الفريابي، أبو بكر جعفر بن محمد (ت ٣٠١هـ).**

* القدر، تحقيق: عبدالله المنصور، نشر: أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٦٧- **ابن فندق، علي بن زيد البيهقي (ت ٥٦٥هـ).**

* تاريخ بيهق، ترجمة عن الفارسية: يوسف الهادي، نشر: دار اقرأ، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

١٦٨- **ابن فهد، النجم عمر بن محمد ابن فهد الهاشمي المكي (ت ٨٨٥هـ).**

* إتحاف الورى بأخبار أم القرى، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة، ط١، ١٤٠٤هـ-



١٩٨٣م.

* الدر الكمين بذيل العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: عبدالملك دهيش، نشر: دار خضر، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٦٩- **فؤاد سيد (ت ١٣٨٧هـ).**

* فهرست المخطوطات (دار الكتب المصرية)، نشر: دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٠هـ- ١٩٦١م.

١٧٠- **الفيروزآبادي، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ).**

* القاموس المحيط، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٧١- **قاسم السامرائي.**

* الفهرس الوصفي لمخطوطات السيرة النبوية ومتعلقاتها، نشر: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

١٧٢- **قاسم علي.**

* جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، نشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٧٣- **ابن قاضي شهبة، أحمد بن محمد بن عمر الأسدي (ت ٨٥١هـ).**

* تاريخ، تحقيق: عدنان درويش، نشر: المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٩٩٤م.

١٧٤- **القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ).**



* الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر، نشر: دار التراث، القاهرة، ط١، ١٣٧٩هـ- ١٩٧٠م.

* ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مالك، ضبطه: محمد سالم، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

١٧٥- القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي (ت ٣٥٦هـ).

* الأمالي، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥م.

١٧٦- ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦هـ).

* الشعر والشعراء، نشر: دار إحياء العلوم، بيروت، ط٦، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٧٧- قحطان الحديثي.

* التواريخ المحلية لإقليم خراسان، نشر: دار الحكمة، بغداد.

١٧٨- ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد المقدسي (ت ٦٢٠هـ).

* التوابين، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، نشر: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٧٩- القدحات، محمد عبدالله.

* اتجاهات الكتابة التاريخية في العراق في القرن الرابع الهجري، نشر: دار ورد الأردنية، ط١، ٢٠٠٨م.

* تاريخ ابن الساعي (مقدمة التحقيق) نشر: دار الفاروق، عمَّان، ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

* المؤرخ علي بن أنجب ابن الساعي (ت ٦٧٤هـ)، مجلة دراسات، مج



٢٩، ع٢، حزيران ٢٠٠٢، ربيع الأول ١٤٢٣هـ.

١٨٠- القرشي، أبو محمد عبدالقادر بن محمد الحنفي (ت ٧٧٥هـ).

* الجواهر المضيّة في طبقات الحنفية، تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو، نشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

١٨١- القرطبي، حيان بن خلف (ت ٤٦٩هـ).

* المقتبس من أنباء الأندلس، تحقيق: محمود مكي، نشر: لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

١٨٢- القضاعي، أبو عبدالله محمد بن سلامة (ت ٤٥٤هـ).

* الأنباء بأنباء الأنبياء وتواريخ الخلفاء والأمراء، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، نشر: المكتبة العصرية، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

١٨٣- القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ).

* إنباء الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: دار الكتب والوثائق، القاهرة، ط٢، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

١٨٤- القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد (ت ٨٢١هـ).

* صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.

١٨٥- ابن القيم، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر الجوزية (ت ٧٥١هـ).

* أحكام أهل الذمة، تحقيق: يوسف أحمد وزميله، نشر، دار رمادي، الدمام، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

* زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزميله، نشر:



مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

١٨٦- الكافيجي، محمد بن سليمان (ت ٨٧٩هـ).

* المختصر في علم التاريخ (منشور ضمن علم التاريخ عند المسلمين، تأليف: فرانز روزنثال) ترجمة: صالح العلي، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٨٧- الكتاني، محمد بن جعفر (ت ١٣٤٥هـ).

* الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، نشر: دار البشائر الإسلامية، ط٨، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

١٨٨- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ).

* اختصار علوم الحديث (الباعث الحثيث) شرح: أحمد شاكر، تعليق: الألباني، تحقيق: علي حسن، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦هـ.

* البداية والنهاية، تحقيق: عبدالله عبدالمحسن، نشر: دار هجر، مصر، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

* جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن، تحقيق: عبدالملك دهيش، نشر: مكتبة الأسدي، مكة، ط٣، ١٤٢٥هـ.

١٨٩- كحاله، عمر رضا (ت ١٤٠٨هـ).

* أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

* جغرافية شبه جزيرة العرب، نشر: مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ط٢، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.



* معجم المؤلفين- تراجم مصنفي الكتب العربية، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٩٠- الكندي، محمد بن يوسف (القرن الرابع الهجري).

* ولاة مصر، تحقيق: حسين نصار، نشر: دار صادر، بيروت.

١٩١- اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبدالحي الهندي (ت ١٣٠٤هـ).

* الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٦، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٩٢- ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ).

* السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

١٩٣- المأربي، مصطفى بن إسماعيل.

* شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، نشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

١٩٤- ماليز روثفن.

* الأطلس التاريخي للعالم الإسلامي، بمشاركة: عظيم ناجي، ترجمة: سامي كعكي، نشر: أكاديميا انترناشيونال، ٢٠٠٧م.

١٩٥- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد (ت ٤٥٠هـ).

* الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: محمد جاسم، نشر: المجمع العلمي العراقي، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١٩٦- مجهول.

* أخبار الدولة العباسية، تحقيق: عبدالعزيز الدوري وزميله، نشر: دار



الطليعة، بيروت.

١٩٧- المحبي، محمد أمين بن فضل الله الدمشقي (ت ١١١١هـ).

* خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، نشر: دار صادر، بيروت.

١٩٨- محمد أجمل.

* فهرست مصنفات البقاعي، نشر: مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

١٩٩- محمد التونجي.

* المعجم الذهبي، نشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٨٠.

٢٠٠- محمد خليل هراس (ت ١٣٩٥هـ).

* شرح نونية ابن القيم، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٢٠١- محمد خير رمضان.

* تتمة الأعلام للزركلي، نشر: دار ابن حزم، بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ.

٢٠٢- محمد الشيباني.

* معجم ما ألف عن الصحابة وأمهات المؤمنين وآل البيت، نشر: مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٢٠٣- محمد كمال الدين.

* البدر الزركشي مؤرخا، نشر: عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.



٢٠٤- محمد النور ستاني.

* المدخل إلى سنن الإمام النسائي، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٢٠٥- المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن (ت ٧٤٢هـ).

* تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٦، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٢٠٦- المستغفري، أبو العباس جعفر بن محمد (ت ٤٣٢هـ).

* فضائل القرآن، تحقيق: أحمد فارس، نشر: دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٢٠٧- المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (ت ٣٤٦هـ).

* التنبيه والإشراف، تصحيح: الصاوي، نشر: دار الصاوي، القاهرة.

* مروج الذهب ومعادن الجوهر، عناية: يوسف البقاعي، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١.

٢٠٨- مسلم، ابن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ).

* الصحيح، تحقيق: خليل مأمون، نشر: دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٢٠٩- مشهور حسن.

* كتب حذر منها العلماء، نشر: دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

* مؤلفات السخاوي، بالمشاركة مع: أحمد الشقيرات، نشر: دار ابن



حزم، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٢١٠- **مصطفى الخطيب.**

* معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، نشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٢١١- **المُطرِّزي، أبو الفتح ناصر بن عبدالسيد بن علي الخوارزمي (ت ٦١٠هـ).**

* المغرب في ترتيب المعرب، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت.

٢١٢- **المعافى، أبو الفرج معافى بن زكريا الجريري (ت ٣٩٠هـ).**

* الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، تحقيق: محمد مرسي الخولي، نشر: عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨١م.

٢١٣- **مُغَلْطاي، أبو عبدالله علاء الدين ابن قليج الحنفي (ت ٧٦٢هـ).**

* إصلاح كتاب ابن الصلاح، تحقيق: محي الدين جمال، نشر: المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
* إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: عادل محمد وزميله، نشر: دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ ١٠٠٢م.

٢١٤- **ابن مفلح، إبراهيم بن محمد (ت ٨٨٤هـ).**

* المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٢١٥- **ابن مفلح، أبو عبدالله محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣هـ).**

* الآداب الشرعية والمنح المرعية (أ) تعليق: أيمن عارف، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م. (ب) تحقيق:



شعيب الأرناؤوط وزميله، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٢١٦- **المقري، أحمد بن محمد التلمساني (ت ١٠٤١هـ).**

* نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب، تحقيق: إحسان عباس، نشر: دار صادر، بيروت.

٢١٧- **المقريزي، أحمد بن علي بن عبدالقادر (ت ٨٤٥هـ).**

* إمتاع الأسماع بما للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، تحقيق: محمد عبدالحميد النميسي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
* درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، تحقيق: محمد كمال الدين، نشر: عالم الكتب، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
* المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار = الخطط المقريزية، وضع حواشيه: خليل المنصور، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٢١٨- **ابن الملقن، أبو حفص عمر بن علي الشافعي (ت ٨٠٤هـ).**

* البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر: دار الهجرة، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
* طبقات الأولياء، تحقيق: نور الدين شريبة، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٢١٩- **المنجد، صلاح الدين (ت ١٤٣١هـ).**



* معجم ما ألف عن رسول الله ^، نشر: دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
* المؤرخون الدمشقيون وآثارهم المخطوطة (بدون معلومات).

٢٢٠- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي (ت ٧١١هـ).
* لسان العرب، عناية: أمين محمد وزميله، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٢٢١- ناصر عبدالكريم العقل.
* دراسات في الأهواء والفرق والبدع وموقف السلف منها، نشر: دار إشبيليا، الرياض، ط٢، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٢٢٢- ابن النجار، محمد بن أحمد الحنبلي (ت ٩٧٢هـ).
* شرح الكوكب المنير، تحقيق: محمد الزحيلي وزميله، نشر: مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٢٢٣- نجم عبدالرحمن خلف.
* استدراكات على تاريخ التراث العربي (قسم الحديث) نشر: دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٢٤- ابن النديم، محمد بن أبي يعقوب.
* الفهرست، ضبطه: يوسف علي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٢٢٥- النسائي، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي (ت ٣٠٣هـ).
* السنن (المجتبى)، عناية: مشهور حسن، نشر: مكتبة المعارف، الرياض،



ط١.

٢٢٦- **النعيمي، عبدالقادر بن محمد الدمشقي (ت ٩٢٧هـ).**

* الدارس في تاريخ المدارس، تحقيق: جعفر الحسني، نشر: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٢٢٧- **ابن نقطة، أبو بكر محمد بن عبدالغني (ت ٦٢٩هـ).**

* التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، نشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الهند، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٢٢٨- **النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيي بن شرف (ت ٦٧٦هـ).**

* تهذيب الأسماء واللغات، تحقيق: علي محمد معوض وزميله، نشر: دار النفائس، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
* روضة الطالبين وعمدة المفتين، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
* رياض الصالحين، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
* شرح صحيح مسلم، نشر: دار الريان، القاهرة.

٢٢٩- **ابن هَرْمة، إبراهيم بن علي الفهري (ت بعد ١٥٠هـ).**

* الديوان، تحقيق: محمد جبار المعيبد، نشر: مطبعة الآداب، النجف، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

٢٣٠- **ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف (ت ٧٦١هـ).**

* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبداللطيف محمد الخطيب،



نشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٣١- الهَمَذَاني، أبو الحسن محمد بن عبدالملك بن إبراهيم (ت ٥٢١هـ).

* تكملة تاريخ الطبري (منشور مع تاريخ الطبري).

٢٣٢- الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧هـ).

* مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٢٣٣- الهيلة، محمد الحبيب.

* التاريخ والمؤرخون بمكة، نشر: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، مكة، ط١، ١٩٩٤م.

٢٣٤- الواقدي، محمد بن عمر (ت ٢٠٧هـ).

* المغازي، تحقيق: مارسدن جونس، نشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

٢٣٥- ياسين السواس.

* فهرس مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية بدمشق، نشر: معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

٢٣٦- اليافعي، عفيف الدين عبدالله بن أسعد اليمني (ت ٧٦٨هـ).

* مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان (أ) تحقيق: عبدالله الجبوري، نشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م. (ب) نشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.



٢٣٧- أبو يعلى، أحمد بن علي الموصلي (ت ٣٠٧هـ).

* المسند، تحقيق وتخريج: حسين أسد، نشر: دار الثقافة العربية، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

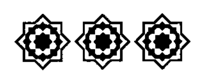
٢٣٨- اليونيني، أبو الفتح موسى بن محمد (ت ٧٢٦هـ).

* ذيل مرآة الزمان، نشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.





الفهارس العامة





١ - فهرس الآيات



﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (٥) إِنَّ فِى ٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ (٦) ﴾	يونس: ٥ - ٦	١١٤
﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾	يوسف: ٣	١٦٠
﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ (٧) ﴾	يوسف: ٧	١١٦
﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ (١٨) ﴾	يوسف: ١٨	١١٨
﴿ لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (١١١) ﴾	يوسف: ١١١	١١٦، ١٦٠
﴿أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ ﴾	الرعد: ٢٨	١٤٦



﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ۖ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ وَكُلَّ شَىْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا﴾	الإسراء: ١٢	١١٤
﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ﴾	الكهف: ٢٩	١٩٠، ١٩٩
﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا﴾	الفرقان: ٥	١٣٢
﴿وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْءَاخِرِينَ ﴿٨٤﴾﴾	الشعراء: ٨٤	١١٢، ١١٧
﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْءَاخِرِينَ ﴿٧٨﴾﴾	الصافات: ٧٨	١١٢
﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ﴾	الأحزاب: ٥٦	٢١١
﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾	لقمان: ٢٠	١١٦
﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾	غافر: ٧٨	١٦٠
﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾	الزخرف: ٢٣	١٨٣
﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾	الزخرف: ٤٤	١١٢



﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾	الحجرات: ٦	١٩٠
﴿يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾	الحشر: ٩	٤٥٠
﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾	الحشر: ١٠	٢٠٨
﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾﴾	ق: ٣٧	١٣٢
﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴿٤﴾﴾	الشرح: ٤	١١٢



٢- فهرس الأحاديث



إِنَّ الدَّجَّالَ لَا يَطَأُ أَرْبَعَةَ أَمَاكِنَ: مَكَّةَ، وَالْمَدِينَةَ، وَبَيْتَ الْمَقْدِسِ، وَالطُّورَ	٤٥٢
إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَلْقِي لَهَا بِالًا، يَهْوِي بِهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفًا	٢٣٠
إِنَّ الزَّمَانَ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ	١٠٨
إِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ بِي وَلَا بِالْكَعْبَةِ	٤٥٣
إِنَّ عَبْدَاللهِ رَجُلٌ صَالِحٌ	١٩٠
إِنَّ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ	١١٠
إِنْ حُدِّثْتَ أَنَّ رَجُلًا تَحَوَّلَ عَنْ طِبَاعِهِ فَلَا تُصَدِّقْ	١٣٠-١٣١
إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ	٢٣٦
اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ	١٥٥
الْأَمْرُ بِصِيَامِ الْأَيَّامِ الْبِيْضِ	١٠٩
الشَّهْرُ ثَلَاثُونَ، وَتِسْعٌ وَعِشْرُونَ	١٠٩
اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدَكَ وَخَلِيلَكَ دَعَاكَ لِمَكَّةَ	١١٨









٣- فهرس الآثار



٤- فهرس الأشعار

الصدر	العجز	الصفحة
الْعَقْـلُ عَقْـلَانِ	مَطْبُـــوعٌ وَمَسْـمُـــوعُ	١١٢
وَلَا يَنْـفَـــعُ مَسْـمُـــوعٌ	مَـــا لَـمْ يَـكُنْ ثَمَّ مَطْبُـــوعُ	
وَإِنَّمَـا الْمَـرْءُ حَدِيـثٌ بَعْـدَهُ	فَكُـنْ حَدِيثًا حَسَـنًا لِمَـنْ وَعَى	١١٧
وَجَـدْتُ الْعَقْـلَ عَقْلَيْـنِ	فَمَطْبُـــوعٌ وَمَسْـمُـــوعُ	١٣٠
وَلَا يَنْفَـــعُ مَسْـمُـــوعٌ	إِذَا لَـمْ يَـكُ مَطْبُوعُ	
وَهَلْ أَنَا إِلاَّ مِـنْ غَزِيَّةَ إِنْ غَوَتْ	غَوِيْتُ وَإِنْ تَرْشُـدْ غَزِيَّةُ أَرْشُـدِ	١٣٢
وَرِّخْهُـمْ تَحْـظَ بِأَجْـرٍ وَافِـرٍ	إِذْ ذِكْرُهُمْ دِينٌ وَتَقْوَى وَاعْتِصَامُ	١٣٩
الْحُبُّ فِي الْمَوْلَى مُلَائِمُ سَعْدِنَا	وَالْبُغْضُ فِيهِ مَحَكُّ أَحْكَامِ الْأَنَامِ	
أَيَـا طَالِبًـا عِلْـمَ التَّوَارِيـخِ لَمْ يُشَـنْ	بِإِخْـلَالِ تَفْرِيـطٍ وَإِمْـلَالِ إِفْـرَاطِ	١٤٤
تَلَـقَّ كِتَابًـا قَـدْ أَتَـى مُتَوَسِّـطًا	وَخَيْـرُ أُمُـورٍ حَـلَّ مِنْهَـا بِأَوْسَـاطِ	
مُحَلَّـى بِأَشْـعَارٍ زَهَـتْ وَنَـوَادِرَ	ومـا لاقَ مـن إثبـاتِ ذِكرٍ وإِسْـقَاطِ	
وَمِـنْ دُرَرِ الْأَلْفَـاظِ غُـرٌّ مَعَـانِيَ	وَمِخْبَـاتُ جَـوْدَاتٍ نَقَـاوَةِ لَقَّـاطِ	
بِـذَاكَ اعْتِبَـارٌ وَاطِّـلَاعُ مَطَالِـعِ	عَلَـى عِلْمِ دَهْـرٍ رَافِعِ الدَّهْـرِ حَطَّاطِ	
وَتَصْرِيـفِ أَيَّـامٍ حَكِيـمٍ مُـدَاوِلٍ	لَهَـا مُقْسِـطٌ فِـي خَلْقِـهِ غَيْرُ قَسَّـاطِ	
فَكَـمْ فِـي تَوَارِيـخِ الْوَقَائِـعِ عِبْـرَةٌ	لِمُعْتَبِـرٍ خَاشِـي الْعَوَاقِـبِ مُحْتَـاطِ	
فَتًى مِنْ صُرُوفِ الدَّهْرِ حَزْمٌ مُجَانِبٌ	تَعَاطِـي أُمُـورٍ مُعْطِيَـاتٍ لِمُعْتَـاطِ	



قَنُوعٌ بِمَا فِيهِ الخَبِيرُ أَقَامَهُ	وَقَدَّرَهُ رَاضِي القَضَا غَيْرُ مِسْخَاطِ	
أَجِرْ رَبِّ مِنْ كُلِّ البَلَايَا وَفِتْنَةٍ	بِدُنْيَا بِهَا كَمْ ذِي افْتِنَانٍ وَكَمْ خَاطِي	
وَكَمْ غَارِقٍ فِي بَحْرِهَا جَا لِشَطِّهِ	فَكَيْفَ بِمَنْ لِلْبَحْرِ قَدْ جَاوَزَ الشَّاطِي	
أَعِدْ نَظَرًا فِيمَا كَتَبْتَ وَلَا تَكُنْ	بِغَيْرِ سِهَامٍ لِلنِّضَالِ مُسَارِعَا	١٤٩
فَدُونَكَ تَسْلِيمَ العُلُومِ لِأَهْلِهَا	وَحَسْبُكَ مِنْهَا أَنْ تَكُونَ مُتَابِعَا	
أَخِلْتَ ابْنَ رُشْدٍ كَالذِينَ عَهِدْتَهُمْ	وَمَنْ دُونَهُ تَلْقَى الهِزَبْرَ المُدَافِعَا	
رُوَيْدَكَ مَا نَبَّهْتَ مِنِّي نَائِمًا	وَدُونَكَ فَاسْمَعْهَا إِذَا كُنْتَ سَامِعَا	١٥٠
فَلَو سَلِمَتْ تِلْكَ العُلُومُ لِأَهْلِهَا	لَمَا كُنْتَ فِيمَا تَدَّعِيهِ مُنَازِعَا	
وَلَوْ ضَمَّنَا عِنْدَ التَّنَاظُرِ مَجْلِسٌ	سَقَيْنَاكَ فِيهِ السُّمَّ لَكِنَّ نَاقِعَا	
عَزَّنِي أَنْ أَرَى الدِّيَارَ بِعَيْنِي	وَلَعَلِّي أَرَى الدِّيَارَ بِسَمْعِي	١٥٦
كُلُّ خَطٍّ لَيْسَ فِي القِرْطَاسِ ضَاعَ	كُلُّ شَيْءٍ جَاوَزَ الاثْنَيْنِ شَاعَ	١٥٨
دَهَتْكَ بِعِلَّةِ الحَمَّامِ نُعْمُ	وَمَالَ بِهَا الطَّرِيقُ إِلَى سَعِيدِ	١٦٤
أَرَى أَخْبَارَ دَارِكَ عَنْكَ تَخْفَى	فَكَيْفَ وُلِّيتَ أَخْبَارَ البَرِيدِ	
وَإِنِّي وَتَرْكِي نَدَى الأَكْرَمِينَ	وقَدْحِي بِكَفِّيَ زَنْدًا شَحَاحَا	١٦٤
كتارِكَةٍ بَيْضَهَا بِالعَرَاءِ	ومُلْبِسَةٍ بِيضَ أُخْرَى جَنَاحَا	
تَأْبَى قُضَاعَةُ أَنْ تَعْرِفَ لَكُمْ نَسَبًا	وَابْنَا نِزَارٍ فأَنْتُم بَيْضَةُ البَلَدِ	١٦٥
وَيَهْمَاءَ قَفْرٍ تَائِهِ العِيرِ وَسْطَهَا	وَيُلْقَى بِهَا البَيْضُ الحِسَانُ تَرَائِكَا	١٦٥





الأبيات		الصفحة
حَسْبُ الفَتَى أَنْ يَكُونَ ذَا حَسَبٍ لَيْسَ الَّـذِي يَبْتَـدِي بِـهِ نَسَـبٌ	مِـنْ نَفْسِـهِ لَيْسَ حَسْـبُهُ حَسَـبُهْ مِثْـلَ الَّـذِي يَنْتَهِـي بِـهِ نَسَـبُهْ	٤٩٢
إِذَا مَـا غَدَتْ طِلَّابَةُ العِلْمِ تَبْتَغِي غَـدَوْتُ بِتَشْـمِيرٍ وَجِـدٍّ عَلَيْهِمُ	مِنْ العِلْمِ يَوْمًا مَا يُخَلَّدُ فِي الكُتُبِ وَمِحْبَرَتِـي أُذْنِـي وَدَفْتَرُهَا قَلْبِي	٥٠١
إِذَا مَـا غَدَتْ طِلَّابَةُ العِلْمِ تَبْتَغِي غَـدَوْتُ بِتَشْـمِيرٍ وَجِـدٍّ عَلَيْهِمُ	مِنْ العِلْمِ يَوْمًا مَا يُخَلَّدُ فِي الكُتُبِ وَمِحْبَرَتِـي أُذْنِـي وَدَفْتَرُهَا قَلْبِي	٥٢٨
إِذَا قَـرَأَ الحَدِيثَ عَلَيَّ شَـخْصٌ فَمَـا جَـازَى بِإِحْسَـانٍ لِأَنِّـي	وَأَخْلَـى مَوْضِعًـا لِوَفَـاةِ مِثْلِـي أُرِيـدُ حَيَاتَـهُ وَيُرِيـدُ قَتْلِـي	٥٢٨
إِذَا قَـرَأَ الحَدِيثَ عَلَيَّ شَـخْصٌ فَمَـا ذَا مِنْـهُ إِنْصَـافٌ لِأَنِّـي	وَأَمَّـلَ مَيْتَتِـي لِيَـرُوِّجَ بَعْـدِي أُرِيـدُ بَقَـاءَهُ وَيُـرِ يـدُ فَقْـدِي	٥٢٨
خَلِيلُـكَ مَالَـهُ فِـي ذَا مُـرَادِ وَحَظِّي أَنْ تَعِيـشَ مَدَى اللَّيَالِي	فَـدُمْ كَالشَّـمْسِ فِي عَلْيَـا مَحَلٍ وَإِنَّـكَ لَا تَمِـلُّ وَأَنْـتَ تُمْلِـي	٥٢٨
إِذَا سَمِعَ الحَدِيثَ عَلَيَّ شَخْصٌ سُـرِرْتُ بِـهِ لِيَدْعُـوَ لِـي وَإِنِّـي فَـإِنْ يَسْـمَحْ وَيَدْعُـو لِـي تُجِبْهُ	لِيَرْوِيَـهُ إِذَا مَـا كَـانَ فَوْتِـي أَوَدُّ حَيَاتَـهُ مِـنْ بَعْـدِ مَوْتِـي مَلَائِكَـةُ السَّـمَاءِ بِغَيْـرِ صَـوْتِ	٥٢٩

٥- فهرس الكتب





































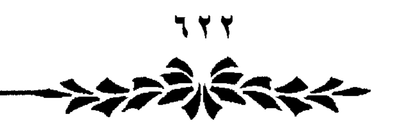








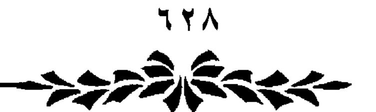












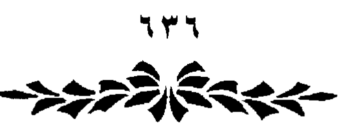


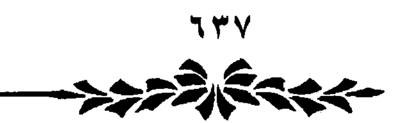












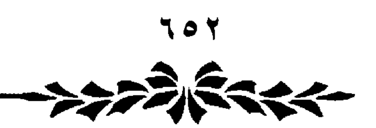
٦ - فهرس الأعلام

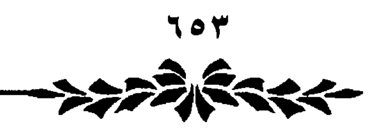
















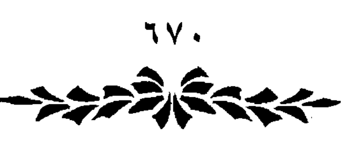




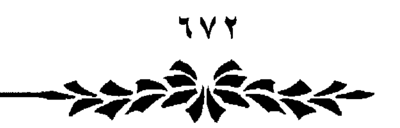






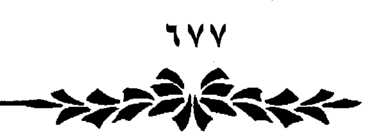




















































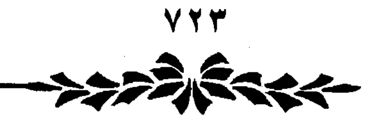


























































٧- فهرس الأماكن



















فهرس الموضوعات العامة والتفصيلية

الموضـــــــوع	الصفحة



الموضوع	الصفحة





الموضـــــــوع	الصفحة





الموضـــــــــوع	الصفحة



الموضـــــــــــوع	الصفحة
■ سبب موت ابن مالك النحوي غبنًا .	١٥٢
■ نقل قول المقريزي في تقسيم العلم وفضل التاريخ وأهميته .	١٥٣
■ نقل قول ابن فارس اللغوي في أهمية معرفة الصحابة من المهاجرين والأنصار وأهل بيعة الرضوان .	١٥٥
■ نقل قول ابن قاضي شهبة في فضل التاريخ .	١٥٦
■ نقل قول الأهدل في فضل التاريخ وأهميته .	١٥٧
■ نقل قول الكافيجي في فضل التاريخ .	١٥٨
■ نقل قول النجم ابن فهد في فضل التاريخ وأهميته .	١٦٠
■ نقل قول مسكويه في فضل التاريخ .	١٦٢
■ نقل قول أحمد الكناني في أهمية التاريخ لاهل العلم .	١٦٢
■ نقل قول السلامي في أهمية التاريخ ، بواسطة اليغموري فيما لخصه .	١٦٣
■ نقل قول المصري في فضل التاريخ وأهميته .	١٦٥
■ ذكر المصنِّف أثرًا عن علي في طرائف الحكمة ، وعن ابن عباس في قول الشعر ، وعن أبي الدرداء في الاستجمام .	١٦٦
■ نقل الميورقي فيمن يثق به في فضل الاشتغال بنشر أخبار فضلاء العصر .	١٦٦
■ نقل قول الجنيد في فضل الحكايات ، وأنها جند من جنود الله ، مستدلًّا بالقرآن الكريم .	١٦٧
■ ذكر المصنف حكاية - الله أعلم بصحتها - عن أبي حنيفة مع صاحبه أبي يوسف يُعلَم منها فضل التاريخ .	١٦٩



الموضـــــــــوع	الصفحة



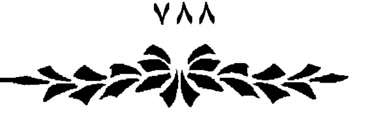


الموضوع	الصفحة





الموضـــــــــوع	الصفحة



الموضــــــــــــــوع	الصفحة











الموضوع	الصفحة



الموضوع	الصفحة

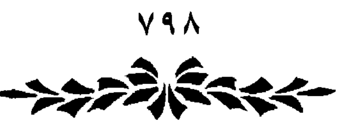




الموضـــــــــــــوع	الصفحة



الموضـــــــــــــوع	الصفحة



الموضـــــــــــوع	الصفحة



الموضـــــــــــوع	الصفحة



الموضـــــــــوع	الصفحة





الموضـــــــــــــــوع	الصفحة



الموضـــــــــــــــوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



